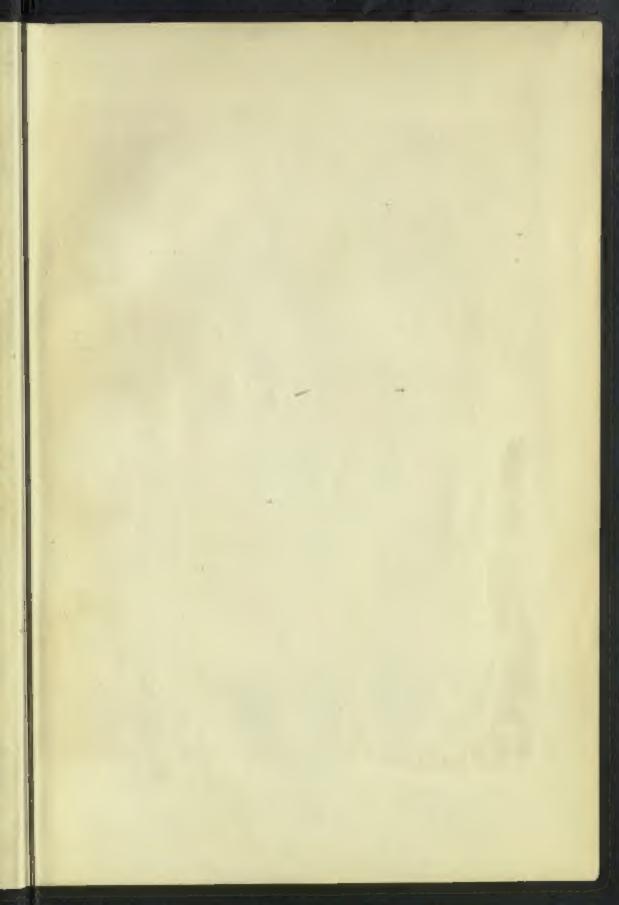




A.H.P. LIBRARY 237



منشورات وزارة العدلية

باللقيسة العربيسية

ـ الجريدة ارسمية الجمهورية اللبنانية (اسبوعية)

الاشتراك السنوي: في لبثان وسوريا: ٢٥ ل.ل.

في الخارج : ٢٠ل٠ل.

مجموعة القوانين الليثانية (عشرة اجزاء)

بقل اللجنوعة 1 التبقياة (ينفون علاقتمات) : ١٢٥٥ ل، ل.

- ملاحق مجموعت العوانين :

- الجزء الاول احتى ٢٠ اياد سنسة ١٩٤١ ـ ١ لدل.

_ الجرء الثاني إحلى ١٠ الثار سنسة ١٩٩٠ ١ ل-ل،

_ الجربالثات احي ٢٠ حريران سنة ١١٥٥ قال ال

- الجرمالرابع احتر ٢١ للترين الأول سبة ١٩٥٠ ١ ل ال

- الجرمالفانس (متى 1 الدار مشة ١٩٨٥) ، ل-ل،

. فهرس القوانين والمراسيم الاستراعية والمراسيم والقرارات

المادرة من ١٩١٨ الى ١٩٤٧ ٨ ل. ل.

. فهرس قرارات المفوضية العليب

(١٩٢٠ - ١٩٤٠) والقرارات اللفاة ٥ ل.ل.

_ مجموعة مقررات مجلس شورى الدولة (الجزء الاول)

(ليسان ١٩٢٥ ـ اخر سنة ١٩٣٠) ه ل، ل.

باللقبة الفرنسيبة

- مجموعة اجتهادات المحاكم المختلطة (١٩٢٤ - ١٩٢١)

جزآن ۲۰ ل.ل. القضاة ۲۲ ل.ل.

باللفتين المربية والغرنسية

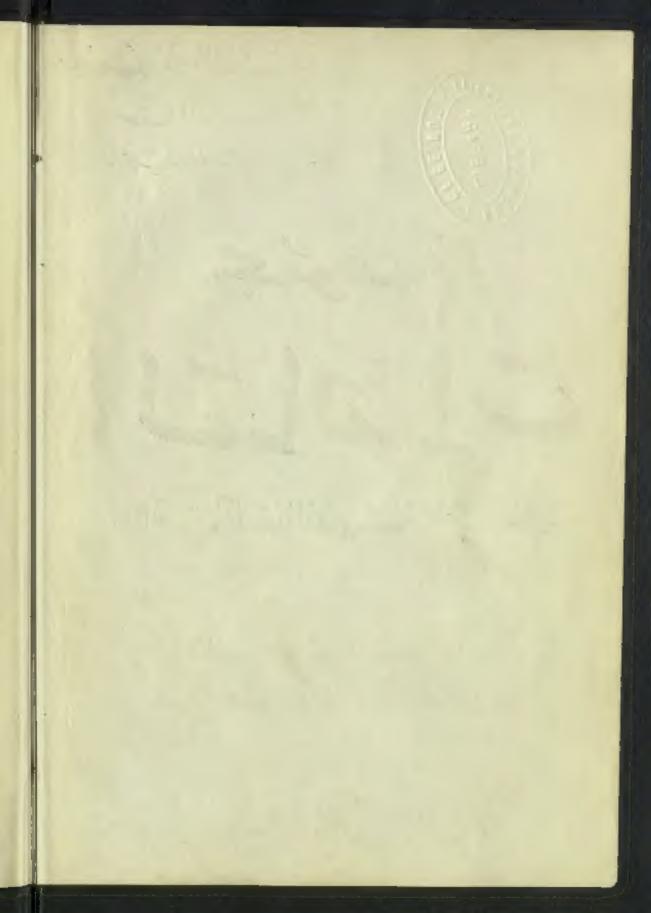
التشرة القضائيسة اللبنائية (شهرية)

الاشتراك السنوي القفاة والحامين المتدرجين والمساعدين القفائيين ١٥ل.ل. الجميسيم

لجمهورية اللبث نانية وزارت العدليت والخارجبة والمغترستين مجموعتة الماها والانق قات الدوليت والشنائية

> مع لانج ت الايقت الت الذولت . العرب اعت والتي إنضت م لبث ناذاليت

> > بنروست ۲۲ نشرین النا فسیت سنهٔ ۱۹۵۱



هانه المجموعة تحتوي على...

القدمة ، بقلم سعادة انيس صالح ، مدير العدلية السام
تعليمات بشان استعمال الجموعة ، بقلم السيد ايلي يوسف البستاني
جدول الاختصارات المستمملة في التصوص المريبة ١٥٥
جــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الجزء الاول: المعاهدات والاتفاقات الثنائية مرتبة وققا لاسماء الدول المتعاقدة وحسب أحرف الهجاء الفرنسية
الجزء الثاني: الإنفاقات الدولية العامة التي الضم اليها ليثان ٥٢٥
لائحة الاتفاقات الثنائية الموقع عليها بعد تشرين النسائي ١٩٤٢ والمنثورة في هسدًا المؤلف ومرابة حسب تاريخ توقيعها
ملحق بالزيادات الواجب ادخالهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الإخطاء العليمية

عيني بجتمية وترتيب ابوابهت (ايلي يوسيوس (الاستاني رستين دايشرة في وزارة العسداسية

Mei 70

(المعدلة بالقانون العستوري الصادر في ٩ ت٢ سنة ١٩٤٢) يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليسة وابرامها ويعلم المجلس عليها حيثما تمكنه من ذلك مصلحسة اليسسلاد وسلامة الدولسة .

اما الماهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولــــة والماهدات التجارية وسائر الماهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد مبرمة الا يعد موافقة المجلس عليها .



المقدمة

خبر ابیس مالغ مدبر امدیه امم

بعمل ورارة العدل حنف عليه بسوات على جمع القوابين والانظمه في مجتلف بو حي السيريم اللبياني وضعها في مجبوعات تحفيه في مساون المصندة والمجاملين وسائر رجال القانون والموطفيلينيين .

وما كانت للحمومة الوحيدة من هذا أنوع لا نفي بانفراني المستود لانها برجيع أي سنة ١٩٢٥ ولا تنصمي سوى الوناني الدلوم سنة أنني كانت نهم الدوية المسدية في قاك الحسيسين :

فقد رأب وزارة العدن بالإستار لد مع وزارة الحارجية والمباريين أن تقيد التي نشر مجموعة كاملة من الإنفاقات الدولية تنقيم الى قبيمي

القدم الأون تحتوى الاتفاقات و يفاهدات التناسة التي وقفها بيان مع كن دوية الحبيبة على حدة وهي مرتبة تحسيب البدار المفاقدة .

والقسم بنائي تسير أبي الإنفادات الدوسة القامة لبي تصبر بنها لسان مستع المعلومات اللازمة للرجوع اليها .

ولم أن حاجه لأعاده سير عدد العاهدات لأنهيب موجودة في النجبوعات الدولية التي يمكن الرجوع اليها في كل آن .

وات أد بقدم شكرنا أوراره الحارجية على المعاونة القنفة ألي مدينا بها تجمع القنيم الأكبر من التصوص ألتي تصمينها هذه المحموعة بأمل أن بلامني عملنا هناذا استحسائنسنيا لذي مجلف الهيئات اللثائية .

بيروت ي ٣٣ تشرين الثاني ١٩٥١

جدول الاختصارات المستعملة في النصوص العربية

حي المرد البسر البه من محمومه التذكورة

در حبيج

المحمة المسابة المرابة المحرمة المرابة المرا

المجريدة أواسيته مجمهورية أبتسانية

rece - f

من ... مرسوم تشريعي او اشبراهي

مع 🔑 المرضية العليا لقرمسا في ابتان وسوررنا

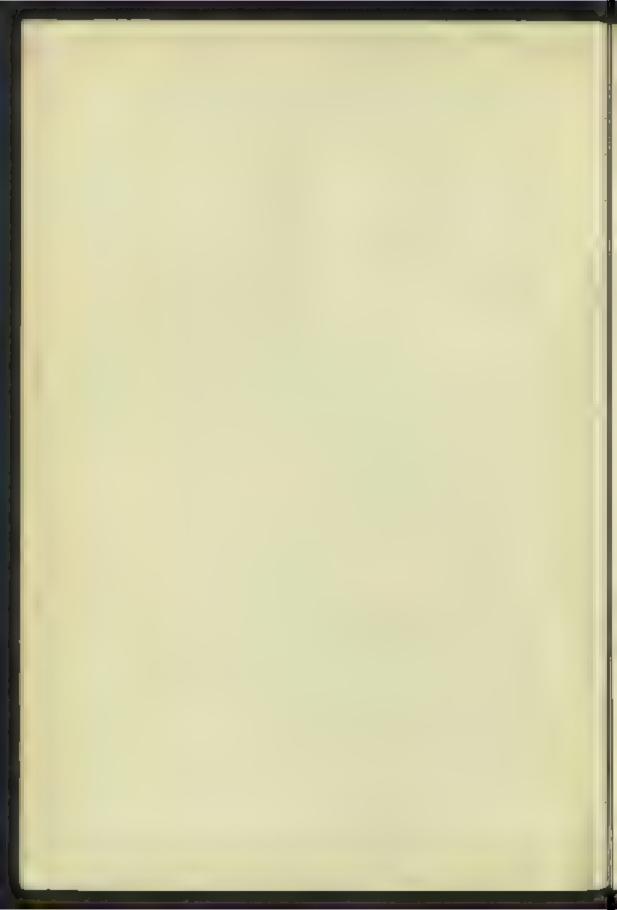
چ_{و ب} سادلة رسائيل

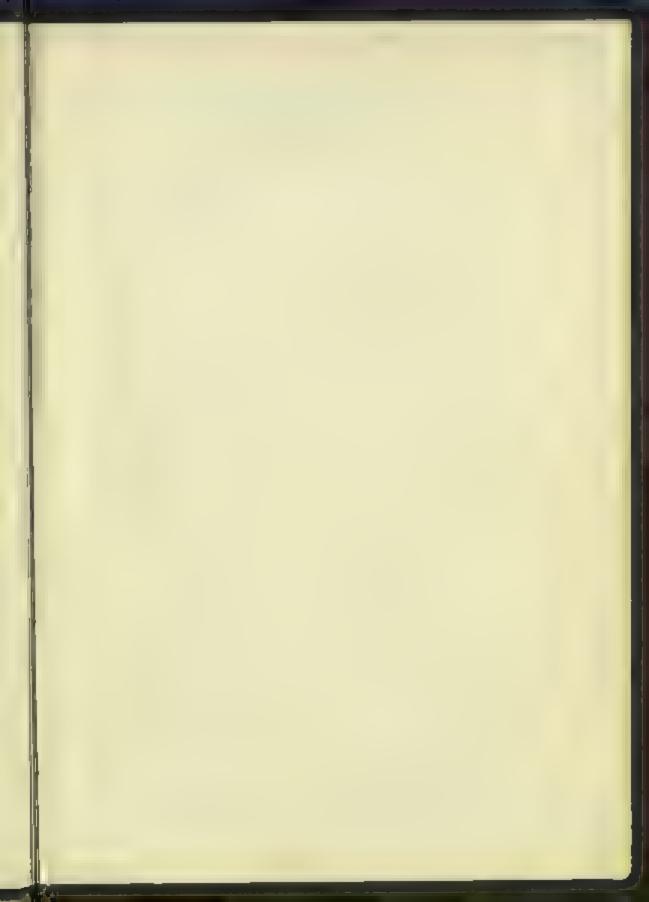
هي س مهماد

على المدينة م أراث الموضية الملبد

رم . . ، الرسعية للتعوضية العليا في لينان و- وواط

و مجموعة الونائق الدجلوماسية الصافرة عام ١٩٣٥ من الموضيه العليا في لبسان وسوديا





Pays	Page	Ligne	Lire
SYRIE	409	10	29 Decembre 1945
Dittell	410	14	28 Janvier 1949
	,	23	25 Feyrier 1951
	428	8 d.	ان تحير لها مد حط او حطوط من
		u u	الإماليب
	3	9 g	ولما كان الامساز لمد حط الاسسانيب
	429	16 d	وقف على
		4 g	الاميركيس لمسرين غير مفسيس وفف
			سمن اسحق
	439	10 g	عبى لساطىء للسابي بقبق بـــــــــــــــــــــــــــــــ
			مرور الأناسب في أراضي البلدس
			واقتسام المامع يسهما
TURQUIE	474	6 g	او المؤسسات حسب السروط الوارده
	2	11 d	تلعى ، الدولية
	475	25 g	وسرانها
	476	2 g.	بلقى السيطر بكامله
	>	3 g	المِاشرة والأتعاقات بي سلط ـــات
			" الطِّيرانِ المدنى
	477	6 g	وسانا الممن
	>	14 g.	ناسى القسوة
	>	18 g	ىسىم مۇسىسات
	400	22 d.	من والي المعدرات
U.S.A	490	nu bas	او التا وحودها فيه
	510	30	, supplies including one personal
			automobile
	511	6	articles are reexported within the
			period. Any materials and
MENTENI	F.04	10	equipment
YEMEN	521	18	تلك الدولة ولا بسلم الا الى البلاد

ERRATA

Pays	Page	Ligne	Lire
_			
ESPAGNE	58	21 g	a water sales to
EBLAGNE	59	18 g	والعافات لحماله للكلة الإدبية أعليه
	-	"	والتجارية والمساعية وماراكيات
			عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
FRANCE	78	7	من فانسند الجيش الجنرال كاترو ومعوض الدولة
	79	13	consultation présishie
	116	30 g	compte dactor
	127	33	anari IV
	128	4	unnexe IV
	134	au bas	1 4 367 748.90
	138	au bas	1 1/2 pour cenf
GRANDE	179	11 d	٢ ـ سـر
BRETAGNE		25 d	ىلقى غــــ»
		15 g	على السطر : ع ــ وقد البيدت
	407	24 g	لقاء اجرة أو أجر 7 ــ ادا كانت الطائرات التي
	211	14 d	٢ ــ اذا كانت الطائرات التي
		24 d	محتوله من الطائرات
GRECE	237	33	d'embarquer et de débarquer
	240	21 2	compte - tonu des services locaus
	253	ái.	et regionaux
	054	4	ne pourront jamais être Butorisés en rejoignant leur poste
	254	,	aur le territoire de l'autre
			d'Etat à faire
	256	18	Ils pourront recevoir les actes de
	200		reconnaissance
	259	11	l'autorité locale compétente
ISRAEL	306	26	1.500
	Quu	1	
JORDANIE	353	16 g	للقى: بالخطوط الجديدية
LIBERIA	362	18	High Contracting Party
Thomas	368	19	the some garantees
	375	31	ammunitation

ADDr NDUM

FRANCE.

Page 80 a droite. Ajoide es errent « Le personnel de ces services est passé à la même date ...

Page 85 Light 3 Aposter Voir DL 11 K et 12 K du 5 mai 1944 s

Page 07 Legin Courte Courte Courte En raison des necessités imposees en ceta, de courte Courte aux Armees, chargée des questions in terressant le courte espionnage, conti-

GRECE

tre de la resogner consquelle n'a passa per la transce ne a propriété et le contrôle effectif de ette extrept source ette les mains des nationaux de cette dernière l'artie contractante, ou loraque

Fag. 241 - Ligne 8 - Ajouter , c (J O. - 1950 p. 1 pag 1

PEAGLE

Page 310 Ligne 6 - Ajouter : c (J.O. -- 1950 -- n 38 plg 568 .
Page 310 I v 0 A - Or J.O. 1950 n 38 plg 562

TAPON

Pag 315 Ap iter le metre text que pour l'Alarmagne v plus haut et, chalement Aout 1951 San Francisco TRAITE DE PAIX >

MEXICUL

ebige 380 Ligne e Aposter JO 1951 n 7 plg 145 c

PAYS-BAS

Page 384 Lagne 5 Aposter JO 1951 n 8 plg 153 .

SYRIF

Page 448 Ligne 7 Ajoute Ratification autorisée par la Loi du 10-1951 J.O. — 1951 — n° 44 plg. 616

151

Page 48; Ligne 4 Ajouter Ratification autorisce par la Loi du /5 2 1947 ,J.O. — 1947 — nº 10 — p. 154

ADDENDUM ET MISE A JOUR au 30 Octobre 1951

AFGHANISTAN

Page 3 Ligne 8 - Supprimer NR at ajouter Ratification autorisée par la loi du 25-9-51 (J.O. — 1951 — n° 40 — plg. 561

VELEMAGNE

Page 6 — Ajouter APRES NOVEMBLE 1943.

2) Fevrier 1945, ETAT DE GUERRE AVEC L'ALLEMAGNE, Doors 1795 K da 27 2 45 considerant le Liban en état de guerre avec l'Alle magne et le Japon (J.O. — 1945 — n° 10

29 Mars 1946 CESSATION DES HOSTILITES Decret 7515 da 21 3 1 (xant la date officielle de la ceasation des hostiliés J.O. — 1940 n° 14

ARGENTINE.

Page 13 Lighe 8 Supprimer NR et agauter : Rabification autorisée par la Loi du 25-9-51 (J.O. — 1951 — n° 40 — plg. 560

BRESIL

Page 25 Lague 7 Law peur l'execution des dispositions qui precèdent on tenant compte de leur législation respective

CHILL

Page 38 - Ligne 8 Supprimer NR et ajouter - Ratification autorisce par la Loi du 25 9-51 (J.O. - 1951 - n° 40 - plg. 560 . Léchange des instruments de ratification a cu lieu le 30 Octobre 1951 à Beyrouth .

FQA LUI

Page 44 Ligne 7 Ajouter Arrête 248 du 22-10-1934 mettant en application cet accord JO n 3050 > et au bas de la page 2 Septembre 1851 Lc Carre ACCORD COMMERCIAL>

LISTE CHRONOLOGIQUE

o Feyrier - YEMEN Convention d'extradation	52
7 Murs ESPAGNE : Accord culturel	
23 Mars - InRAEL ; Lonventon darmastice	100
.0 Jun Grece . Convention culturelle	27.
20 Juin - 26 Août - GRANDE BRETAGNE : Accord postal	abt
S Juniet - SYRIE Accord Economique et financier	410
Yout - SYRIE Accord for the Arthur er	400
20 Septembre - PAYS-RAS A pri Je trouvel six rays	h-i
**	
1050	
1950	
f May - ESPAGNE - Trade 6 - ec	;
27 Mai + PlALIE + Accord cor / A A	330
CODYS Acord Control of the particle of the sea and	
	152
(+ \F\0) (-, 1- 1()	(%)
No. 1	
6 Soplerabre — CHH a 4	8
t Naymebre - JORDANE : A t test stocks e as	[1:4]
(Becerabre - ARGENTINE : Accord culture)	, '3
" the it I how to A reason to transits a reason	Bit
The second secon	77.11
*	
1051	
1951	

	-	and view - Bit is it a decorate de transporte et a	
ø,	19	Février - IBAK Accord éconoxique	<u> </u>
	25	hévrier - SYRIE : Lanvention jud	55.
	(8)	Min U.S.A. Accord diassistance feet rapid	507
	La	AGO: GRANDE BRETAGNE * Accord 1 1 18,000 8 emt 8	204



- 1947 -

13 Janvier - ARABIE SEOUDITE Echange de lettes - atif à l'aviation en la	
22 Janvier - GRANDE-BRETAGNE : Echange to be res so La	,
Thereas on de Tithera av 1 of c	
15 Mars - U.S.A. As and parall	.41
10 Juin - STRIE 1 . Fil . Out - Qu. et funcies Republican des	
ivantages oblenus to by Tallice	1, 2
10 Juliet - STRIE . A co d conopi que e fi mor r	30
ge de lettres sur la suppression l	
tall to the Visco	oy
16 Septembre — TUBOCHE \ \ PA	. 5
1948	
24 Junivier - FRANCE : Accord :	
The stall the many free	1
10 Mas State Value 1 and	21
-5 Mal - SYRIE : Accord Represent at Changle	Ph.
- 1: 5/11 / 11:	h d
# Judget - SVD1R - Assemble time to	11
1 Jahr 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	
W Acot - BREStL : Convention Culturelle	
6 Septembre - GRECE : Accord de transports aérier.	
6 Uctobre - GRE(E : Trotte de commerce, de navigation :	
Thermole Syrie vorian shell have excepted in	
W Novembre - ESPAGNE - Accord sur l'échange d , egue : 11	14
meteorologiques , Illustration of the state of the s	1
18 c 24 de eptr 1-c y 27 A cel no transmission estas	
1949	
A J SOUL TEXT IS A STATE OF THE	
25 and Still the formation of the lates	
Overlades de Procued aus to material	
In the case of the state of the	
a boys that he formed me	
France VEMEN Insted and the opposite of the same	
diam's	

115

LISTE CHRONOLOGIQUE ---

* Wel SYRIE-PRANUE Convension Library-franco-syrienne avec 1.	
Banque de Syrie et du Liban	88
Jun SYRIL FRANCE : Declaration commune au sujet du transfert	
des services d'Interêts Communs	86
114 SYRTE (RANCE Presente le l'undert des services des uni quites.	WE
III SYBALEBANCE Pre ocole de transfert du service de l'inspection	
generale des postes et téregraphes	90
lan SYRIE FRANCE Protocole de transfert des se socie quarantensires	90
turi SYRIE-FRANCE Protocoge de transfer, du service de la pol ce	400
	91
Safer Verman	91
Jan Stall FRANCE Protoco, Je transfert de l'Office pour la	
propriete controller and marriete, artistique. Il eroure e	PL-S
olecters	215
5.1. FRANCE Proboole concertainty as research of electrin de fer	4
el le Port de Beyrouth	191
1) In Jan. FRANCE. Protocol or Ecologic do Jestes relatifs and A trace.	03
30 Julp — SYRIE ; Accord postal	418
4 Ju flot - FRANCE-GRANDE BRETAGNE : Aide-memoire anglos	
rebuil & l'armée	115
" h to - STRIFFRENCE Protoco, de transfert du Service de la	
Súrelà Générale	97
# Navembre — SYRIE : Accord postal	429
- 1945 -	
N. S	426
" De c SYRIE : At cos ex compute et financier	14.11
*	
1946	
I Mers FRANCE : Behange to store the an retrail des tresses	
to programme to the profit	10"
I Ann) - 1 SA * Accord de l'opports servois	8"
8 Octobre - U.S.A. ; Accord postal according a second postal according to the second postal a	499
November GRANDE DRETNOSE Commondate to be about of	
	171
he rive ff Roule schage de a tres realifs a a prorogation	
	169
. December FURQUE & rangement, relatif à octros des visas	
	179

LISTE CHRONOLOGIQUE

DES TRAITES ET CONVENTIONS BIFATERALES SIGNES DEPUS OCTOBRE 1965 ET PUBLIES DANS LE PRESENT RECEFIE

NOTE. A cette liste, il faut encure ajouter des necords quilcintres avec Utrak et la fordante, anterieurs à cette date et qui unt éte publies en raison de four usage courant.

- 1943 -

- 1944 -

- Jahrener SARJE FRANCE Profusion 1 to 1 A Est 12
- SYRUG-FRANCE GRANDS BRETAGNE Accord financie
 bano-franco-nuglo-syrum (Tonx de change de la livre steriorg) 78
- 4 Février SYRIL-FRANCE Priocole de transfer) des services des Mines du Contrôle de la circulation automobile et de l'emploi des proumatiques et de la chimatologie.
- Francers, des pondres et des explosifs ..., ... 80
- TAME STREET AND IT AND A LOCAL TEST OF THE STREET
- 19 Avr. SRT FIXA Protected transfert de transfert St.
- Changes 4

- 1 May 1940 Paris
 Convention internationale relative a la repression de la tente des blunches
 signée à Paris le 4 M × 1940
 Le Liban a adhéré à cette convention le 20 Juin 1949
- 4 Mai 1919 Lake-Success
 Protocole amendant l'Arrangement international en vue d'assurer une
 protecti in efficace contre le traite criminel consul sous le nom de traite des
 blanches, signe a l'aris le 18 Mai 1904 et la Convention internationale
 relative à la repressant de la traite des blanches signée à Paris le 4
 Van 1910.
 Signé à Loke-Success, New-York le 4 M is 1949.

TRAITES DE PAIX

- 28 Julia 1919 Versailles
 Trolles entre les Puissances Aillees et Associées et l'Allemajne.
- 24 Indee 1923 Lausante Traités de pala entre l'Empire Britannique, la France, l'Italie, etc... et la Turquie...

TRAVAIL

- Organisation internationale du Travail

 V de par la loi du 13 Novembre 1948. (J.O. 1948 n° 47
- 7 Novembre 1945 Paris
 Lescriment pour l'amendement de la Constitution de l'Organisation
 anternationale du Travail, adopte par la Lonference de 1945

 top de > pr. 1948 RT Nt. No je fre e t. 18 Noi 2
 1-19, 343
- D'Octobre 1916 Montreal
 Instrument pour l'amendement de la Constitution de l'Organisation
 internationale du Travall 1916

 n RT-NU No du Trailé l' 229 Vol. 15 Page 35

22 Juillet 1916 New York

Protocole relatif a l'Office international d'hygiene publique

w York le 22 Junier 1910

4 ! sig sous reserve d approbation le 22 Juillet 1986

30 Juin 1951 —

Accord d'assistance technique avec l'O.M.S.

Is the high a second of the se

TRAITE DES FEMMES ET DES ENCANTS

48 Mai 1904 — Paris

Virangement interpublical en vue d'assurer une profection efficace contre le traffe criminet commisons le nom de traffe des histories.

Signe a Paris le 18 Moi 1904

1 1 c 1 c respect a 20 fee of

90 Septembre 1920 - Geneva

Convention pour la repression de la traite des fenancs et des enfants.

Signée par la France su tom du Labora de 2 Juin 1630

21 Septembre 1930 — Genéve

Convention internationale pour la suppression du traffe des femmes et

des enfants

Adhésion de la France au nom du Liban : le 28 Mai 1930.

11 Octobre 1933 — Genève.

fonvention relative à la répréssion de la traite des femmes majeures.

En vigneur depuis le 24 Août 1934 (SDN — No la Tra té 3476 — Vol. Li Page 431

12 Novembre 1917 — Lake-Success.

Protocole amendant la Convention pour la repression de la trafte des femmes et des etdants, conclue a Genéve le 30 Septembre 1921, (SDN No du Traite 289 Vol. IX Page 116) et la Convention pour la repression de la

Signe à Lake-Success, New-York le 12 Novembre 1917.

Signe par le Liban le 12 Novembre 1 14

trafte des femmes majeures conclue a Geneve le 11 octobre 1933.

REGLEMENT PACIFIQUE DES CONFLITS INTERNATIONAUX

● 18 Octobre 1907 — La Have

Convention de conciliation et d'arbitrage.

Le conce explicit et us a la de conce de conce de l'interprése de l'

SANTE

- 35 Juillet 1924 Athenes

 Convention internationale sur la protection mutaelle cautre la tiévre desque

 Referent la Espace de 1600 la 1.55 p. 10.25 revent 1850
- 2 28 Mars 1926 Alexandrie Accord sur la creation a Alexandrie d'un bureau d'intermations saultaires pour le Proche-Orient,
- 21 John 1926 Paris
 Convention samataire intermittonale

 Addresson de la France au nom du Labon N. 29 Mai. 1928
- 17 Janvier 1929 Beyrouth Convention similaire entre les Etnis du Proche Orient
- 22 Juliet 1945 New York

 Vete fluid de la Conference internationale de la Sando

 Ser New York to 22 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16. Le Laban & signé de 22 Judiet Line

 Note to 12 pener 16 pener 16
- 22 Joillet 1915 New York

 Lor Satution de l'Organisation mondiale de la Sante

 Sigle e New York & 2. Juliet 1900

 En rée en vigneur le 7 Avril 1948

 I La Sgress et de la Sante de la S
- 22 Judlet 1916 New-York

 Arrangement conclusion ics gonvernements representes a la Conference internationale de la Sante

 Signification i Sante

 La Lagracia la 22 adiet 1916

 La Lagracia la 22 adiet 1916

1944

VI Longrès Postal Universel

notice, 878 du lo Mer 1945 or e todo mes reversos de la recontractées à ce Congrès, (J.O. 1944) i la

1946

Lorent in Mar 1486, etc., which is not creations en expected to the transfer desired expected value xestimately axis to the testing desired expected value xestimately axis to the testing desired expected in a top size of expected at the testing of the testing at the testing

• 5 Juillet 1917 - Paris

Convention postale internationale. Regiement et Protocole y relatifs Réglement de transport du courrier actien. Réglement des correspondances et des colls de valeur déclarée et protocole et réglement y relatifs. Réglement des Colls postage

2 Octobre 1947 — Atlantic City

Conventant internationale des telecommunications et radiocommuneations, Protocole flual et Annexes y relatifs

Draw 10 786/K du 30 Decembre 1917 notifité par le constant de la c

Lämilet 1968

Reglement Monetaire et mesures d'applications Décret 10°8.

5 Août 1949 — Parts

Convention telegraphique internationale... acuevee a la Convention d'Atlantie-City de 1947)

Decret 262 (1) 20 V 1 1 120 v 1 f or the or the electric or execution in determined by 1 Jacklet 1950

5 Août 1919 — Paris.

Convention relephonique internationale, annexee a la Convention d'Atlande-City de 1947

Decre 26% du 29 Aout 1250 relifiant e met ant lette convent a la exécution à dater du ter Judici 1250

- 25 Novembre 1927 Washington
 Convention telegraphique universelle et reglement v relatif
 Velle 228 publiant et metta (1.4.4) 1.6.5 viatoents. (1.0. a)
 1967 1969 —
- Tooley in a proper section of the exemple of the second section in the exemple of t
- 9 10 Decembre 1932 Madrid
 Convention Internationale des telecommunications et réglement telegraphique
- 19 Julie 1933 -- Lucerne Convention europeenne de cadio-diffusion plan et protocole Adhes un de la France au nom du Labon & la date de sa a se en vigueur le 0 Juliei 1933.
- 20 Mars 1931 Le Coire
 Convention postale universelle et arran jements y annexes
 Le Laone s k
- B Avril 1938 Le Unice
 Revistori du Reglement telegraphique international et protocole final.
 Arreis 1907 B du à Décembre 1938 relatif à l'exécution au Liban de ces
 de CELES.
- 23 Maj 1939 Buenos-Aires

 Convention postate universelle
 Arrêle 1417 LR du 10 Juni 1940 mibliant et mettant en exécution cette
 Arrêle RA 1940 p. 355

PROTECTION DE LA PROPRIETE INTELLECTUELLE

- 2 Septembre 1886 Berne
 Convention internationale concernant in protection des teuvres
 Etternires et artistiques.
 Adhésion de la France au nom du Liban; le 1er Août 1924
- 13 Novembre 1908 Hertin
 Convention internationale relative a la protection des œuvres litteraires
 et artistiques révisant celle signée à Berns le 2 Septembre 1886.
 Adhesson de la l'impre au 1 out du Laban de le l'et Août 1924
- 20 Mars 1914 Berne Protocule additionach a to convention internationale des draits reserves (signée à Berlin le 9 Novembre 1908)
 Adhésion de la France on nom du Liban , 28 Mars 1835
- 2 Juin 1928 Bome
 Convention relative a la protection des œuvres litteraires et artistiques (révision de la Convention de Bèrne)
 A Dospia de la Convention de Bèrne)
 A Dospia de la Convention de Bèrne)
 A Dospia de la Convention de Bèrne
 A Dospia de Bèrne
 A Dospia de la Convention de Bèrne
 - NOTE: Reference explicite à ces accords est faite dans :

 Accord avec la France du 3 Juin 1944, signé à Dant la (RT p. 92

 Franté d'armité, de , un perce et de navogration du 15 Février 1950

 signé avec l'Italia (art. 20) RT p. 333

 Franté de contact et le manightion et d'établissement de 6 Octobre

 1969, agric avec le Grécie (art. 9) (RT p. 248

POSTES TELEPHONE TELEGRAPHE

- 1921 Madrid

 Convention postale universelle et réglement y relatif

 Vicers 2001 (2001 à 2001 à 2001 à 2001 à percent per per politique à anni le ces documents et le feur appliet un au Loan (3 O on 924 à 1742 (R.A. 1924 p. 8)
- 1925 Stokholm

 Convention postate universelle et regioneut y relatif

 A roles 252 et 254 de 25 Septembre 125, relatifs in publical in 46 et

 documents et à leur application au Liban (J.O ac 1925 no 1915

 R.A. 1925 p. 217

PROTECTION OF LA PROPRIETE INDUSTRIELLE

- 20 Mars 1883 Paris Convention internationale pour la protection de la propriéte industrielle, (revisee à Bruxelles le 11 décembre 1900 et à Washington le 2 join 1911)
 A bres du la France de paris qui l'actue de la seglecture 1921
- Mayril 1891 Madrad
 Arrangement prevenant les fansses, declarations d'origine pour les
 marchandises, (revése à Washington le 2 jain 1911 et à La Haye le 6
 novembre 1925.
 A inessor de la France ou nom du Libray le 1er septembre 1924.
- 13 decembre 1906 Bravelles
 Convention Internationale pour la protection de la propriété industrielle
 (revision de la convention de Paris) révisée à Washington le 2 juin 1911,
 \[
 \text{Adm-mon de la France ou non du Labora de les septembre 1924}
- 2 jahr 1911 Washington
 Convention Internationale pour la protection de la propriété industrielle
 (revision de la convention de Bruxelles)

 Valaémon de la France ou sim du Laban de les septembre 1924
- 6 novembre 192a La Have
 Revesum de la Canvention d'Union de Paris du 20 mars 1883
- 2 July 1834 Londres
 Revision de la Convention d'Union de Paris du 20 Mars 1883, pour la
 protection de la propriété industrieile, et de l'Arrangement de Madrid du
 14 Avrit 1884, relatif à la repression des fonsses indications de proventuce
 Verêté (52 LB du 19 Judiet 1835)
 Lextes publiés dans le B.O. 1939 n° 14 du 31 Judiet 1839
 , RT-SDN 4450

27 Novembre 1931 — Bangkok.

Accord relatif a la suppression de l'habitude de fomer l'optum

glid to 25 to 1 to 1

to per case orefule religions 1933

11 Decembre 1946 - Lake Sciences, New-York

Promeole amendant les Accords Conventinos et Prefocides sur les Shipeflants on 1 - 33 Janvier 1912, a Genève le 11 Fevrie

2, 1, 1, 1 . File 27 Novembre

I ge Su

Signé à Lake Succesa, New-York, le 11 décembre 194-

Sign of land a property of colorate 536,

New York (RTNU-I 186 Vol 12 Page 179

11 Decembro 1916 - Lake Success

Protocole plaçant sous contre le international les dropues non visées par la Consequent 1 of such that pour lander to the ention of regletion or to

dist. Innon-les sequeles es en elle y mile Protocole signe a Lule Sajecess. le 11 Decembre 1946

S gae a Paris le 19 Nevembre 1948

Signé par le Liban, sons réserve d'acceptation, le 19 Novembre 1948, à Perhis

PRIVILEGES ET IMMUNITES

13 Previor 1916 - Lake Success

Louvention sur les privilèges et inunualtes des Nations-Luies.

Appronvée par l'Asser trancra des va ons tracs le la Favrier Papo Date du dépôt por le Liben de l'instrument de 1 - 1 au Sert-ional General de N. U. 10 M.

Add sion o corisée par la loi du 11 Novembre 1948 (J.O. 1948 - nº 40p 866

n BT-ND - nº du Trode I *4 - Vol 1 + Page 15

PROCEDERS CIVILE

17 Juillet 1907 - La Bave

Convention sur la procedige expli-

Ref rence spliente a manuerce et de nav gation du 15 Février 1949, signe avec : Italie - cart 7 - tft - 4

- ACCORDS GENERAUX

a Khirs 1998 - Geneve

Convention relative a la creation d'une organisation intergouvernementale consultative de la novigation maritime

Sign e por la la la se la sala di el ator de CMF e 1948 a Gonève. Non encore en viga la di X di

OPIUM ET DROGUES NUISIBLES

2) Janvier 1912 — La Haye

Convention Internationale de l'ophun-

1 - te d Nov. 1 | 15 | 100 | 100 | 100 | 200 | REVITE 188 Vot 12

II Feyrler 1925 — Lenéve

19 Feyrier 1925 — Genevo

Vers 1920

fleuxlème conference internationale de l'opanio

Convention, Protocola Acta Intel

13 Juillet 1931 — Genéve

Convention pour limiter la fabrication des stapéflants

k r la B Juliej I (\$ o po lo r) late le su fi s ()

■ 13 Juillet 1931 — Geneve

Convention pour limiter la fubrication et regiementer la distribution des stupefants. Protocole de signature et Acte final, Geneve 13 juillet 1931

b per ints. En vigueur te 9 fuillet 1933 (article 30) Balifiée par In France au nom du Liban : le 10 Avril 1933

b Protocole de signature. En vigueor le 9 Judiel 1938.
Ratifice par la finance to son du laboration de la vivil 1933.

LIGUE ARABE

22 Mars 1915 — Le Carre

Pacte de la Lique des Etats Arabes.

Ratification autoris e p. 1 · loi du 9 Avril 1945 (J.O. 1945 — nº 16 Loi du 16 Mai 1946 — terrisant le trouvernement à signer des accords particul ers avec by l

MANDA1

- Ze Juin 1919 Versauties
 Traille de Palx
 Article 22 Parte de Societa de Novembre de Africa.
- 25 Avril 1920 -- San Reinn Accord.
 (AD -- p. 43)
- 2) Julier 1922 Geneve v a c du Mandat
 (J.O. 323 » pr. 79

MEDECINE VETERINAIRE

30 Novembre 1946 — Bugdad

Accord de Medec ne veb rimare entre le Liban, l'Erak, l'Egypte, la Jordanie, l'Arabie secondre, la Turque et l'Iran fauti cation en ous en mande en la la 1939 (J.O. 1939 – n° 18) pig 310

METEOROLOGIE

If Octobre 1947 — Washington

Convention metéorologique internationale

Radif cate in autorisée par la foi du 24 Janvier 1950 (J.O. 1950 — n. 5. elg. 69

NAVIGATION

6 Mars 1948 — Geneve

Acta final de la Conference muritime des Nations Unies. Signé par le Labon le 6 Mars 1948, à C • 8 Decembre 1949 — Lemeye

Conventions relatives a la protection des civits en temps de querre, a la

situation des presentées — pierre, à l'amelioration de la situation des

blesses, malades et un d'auges et l'amelioration de la situation des

blesses et mulades des furess armees combattantes.

Ratification autorisée par la toi du 20 Septembre 1950

(J.O. 1950 — n.* 30 phy 581

Signées par le L. ban le 8 Décembre 1949 —

Viessen du Loban 12 Août 1949, a Denes

EDUCATION ET CULTURE

• 16 Novembre 1915 — Londres

Convention ereant our Organis idea des Notains Unies pour l'Education, la Science et la Culture. (UNESCO)

Ref. 1 2 Voi 4 — Pen 15

ESCLAVAGE.

 25 Septembre 1926 — Geneve Convention relative a Peschange Advisor of the France on non-du Liban 23 June 1931

FINANCES

 27 Decembre 1955 — Washington Fonds Monetoire International Banque International poor in reconstruction et le développement (IRT NP nº 1-20 (n. et (b) — Vol. 2 — Pag. 2 3 1 15)

GENOCIDE

Gl Anút 1919 — Almery

3emic Protocole de rectification. It l'Acord general sur les turifs dominiers et le commerce

Signé à Annecy le 13 voor 1949.

Sign production to the content to the dis-

13 Août 1849 — Atmeey

ter Profucole partant modification de l'Accord general sur les carifs documers et la commerce

Signe & Atmedy le la V 1 1

Signe par le Libon le la Victoria - November - La Vigna - La Vielan

13 Août 1919 — Annees

Prolocie portnet modification de l'art, XXVI de l'Accord general sur les turifs slonauters et le commerce

Service At new y for 13 Augit 1949 - Non encore on vigor and local for

Significant and the title Angels assistance (190)

13 Août 1949 — Annees

Protocole parlant remplacement de la fiste I (Sustralle), annexes o l'Accord géneral sur les tarifs douaniers et le commerce

Signe a Annecy le El Andt 1011

She put the transfer to 13 voil Diff. Never committee of the salt pe

13 Aoûi 1949 — Annees

Protocule portant remplacement de la diste VI (Ceylon) annexée à l'Accord géneral sur les tarifs donniers et le commerce

Sign began be for the first of the Army Section 1994 (AMA).

10 Octobre 1919 — Apprex

Vonecy (e.13 Apót 191)

Protocole d'Annecy des conditions d'adhesion à l'Accord general sur les larifs dounnlers et le commerce Oux re « à signal re le 20 Octobre 1956. Signe par le Labara = 0 act a = 1443 = Non commerce et « grant 15-X149.

CROIX ROUGE

18 Octobre 1907 — Geneve

Convention Internationale relative au traitement des prisonniers de guerre.

Ref. n. Concession d'Armistice de la vel de 23 Mars 1949 - apt. VI § 6. (R.T. p. 303)

 2i Mars 1948 — La Havaro Declaration
 Signée à La Havare le 24 Mars 1948

58 - 1 . S. A. C. 1988

• 21 Mars 1948 - La Havane

Protocole portant remafication de certaines dispositions de l'Accordgeneral sur les tarifs domaniers et le commerce

Sizace & Lin Havene de 24 M 78 101

Unit 1 Mars 1348

21 Mars 1938 — La Hayane

Probable per an model of the Late MIX of I Assert general sur les tacifs doubliers et le connucrei

Annual of the Control of the Control

A at le 24 Maps all8

B September 1948 — Lenexy.

7 6

Deuxs me l'zonnole de recification de l'Accord général sur les inrifs donoders et le connecte

Signé par le labon la 14 Septembre 1948, Entré en via ca l'all. Septembre 1948

D Septembre 1948 — Geneve

Protocole portant modification de la partie l'et de l'art XXIX de l'accord géneral sur les turifs domaniers et le commerce

s gn. a Geneve le 14 Septembre 1

Signe par le Liban le 14 Septembre 1948 A. L. a. 2. Septembre 1948. Non encore en viga.

14 Septembre 1818 — Geneve

Protucole portant monification de la partie II et de l'art. XXVI de l'accord général sur les tarifs denaniers et le commerce.

Signe | 1 | 1 | 0-40 | 4 | 1 | 1 | 23 | September | 18 | E1 | en vigueur le 14 Décembre 1948

■ 11 September 1948 — Genevi

Pentocok pour l'adhesair de l'Acte final du 30 Octobre 1917

72 4 47 1 4 4 7 15

Since are all a see a first of the a vignour

le 14 Septembre 1948

20 Avril 1921 — Barcelone
 Convention sur la fiberie de transit

Addition del requesion of transporting stee clear the reso

 6 Novembre 1925 - La Haye Convention revisant l'arrangement de Madrid sur les fausses declarateurs d'origine des nurchandises

A flass, p. 1. he p.g. A. . A. . 100 A. L. H. wat give come fit to app. 15ch

 80 Octobre 1917 — Genève Accord general sur les turits domanters et le commèrce 5 gao par le Laonn à Genève le 30 Octobre 1947

 30 Octobre 1947 — Geneve Protocole portout application provisotre de l'Accord géneral sur les turils donaniers et le commerce Signé à Louève le 30 Octobre 1947
 Ségue par le Labon le 29 Juin 1948

14 Mars 1948 — La Havane
Acte final de la Confecence des Nations Unies sur le commerce et l'emploi.
 Signe à La Havane le 14 Mars 1948
 Signe per le Liban le 24 Mars 1948

Mars 1848 — La Havane
Charte de la Havane Instituent une Organisation Internationale du commèrce.

Signée à La Havane le 24 Mai : 148 — Nov. (e. vigneur - 5 V 49)

24 Mars 1948 — La Havano
Protocole de rectification de l'Accord general sur les tarifs dudaniers et
le commerce.
 Signe a La Havano le 24 Mars 1948 Entré en vigueur le 24 Mars 1948
 Signé par le Liben le 24 Mars 1948

CIRCULATION ROLTIERE

- 11 Octobre 1909 Paris

 Lauvention internationale sur la circulation automobile
 Adhesion de la France au nom du Laban les Mai 1929
- 2) Avril 1926 Paris
 Lonvention internationale de circulation automobile
 Adhésion de la France ao nom du Laban 26 Mai 1930 (B.O. 1914) p. 14
- 21 Avril 1926 Paris

 Lonvention interactionale de circulation routiere

 Adhesion de la France au nonc du Labora : 26 Mai 1930 , B O. 1927 1 17
- 19 Septembre 1919 Geneve Acto fluid de la Lonference des Nations-Luies sur les transports confern et les transports automobiles.
 Signe par le Libiu le 19 Septembre 1948 — Gene
- 19 Septembre 1949 Geneve
 Convention sur la circulation conficre
 Signée par le E-bon le 19 Septembre 1949, à Genève (2008 F = 3 x = 2 de abon.)
- 19 Septembre 1919 Geneve.
 Protucule relatif aux pays au territoires presentement occupas (circulation routiere)
 Signé par le Labra le 19 Septembre 1949 Le neve
- 19 Septembre 1919 Genèse
 Protocole relatif a la signalisation routiere
 Signe par le luba. Le 10 Septembre 1911 Recessor de 1980 etc. 19
 ratification?

COMMERCE INTERNATIONAL

- 24 Juiflet 1923 Lausanne Canvention Commerciale entre l'Empire Britannique, la France l'Italie etc. et la Turquie.
- 3 Novembre 1923 Genève Convention internationale pour la simplification des formalités douanières
- Adhésion de la France au nom du Liban 9 Mars 1933.

- 27 Mat 1947 Montreal Protocole concernant un amendement à la Convention relative à l'aviation clylic internationale.
- 19 Jun 1948 Geneve Convention relative a la recommessance internationale des droits sur acronel.

CHARTE DES NATIONS UNES STATUT DE LA COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE

- 26 July 1915 San Francisco

 Universe des Nations-Unies

 Seguée par la Liban la 26 July 1945, a San Francisco

 Libert, for raff and secte depose to the totole control of the secte to the engine of the totole control of the secte to the engine, conformant in carriele

 Logistic des par in for de 25 Septembre 1945 (J.O. 1945 no. 40

 Entrée en vigueur le 24 Octobre 144
- 26 July 1945 San Francisco Arrang ments provisoires conclus par les touvernements représentés à la Conference des Nations I nies pour l'Organisation Internationnie. Signés par le Liber le 26 July 1945, à Son Francisco Fritrés en vigueur le 26 July 1945.
- Tulin 1945 San Francisco
 Purties an Statut de la Cour Internationale de Justice
 Conformament de descriptions de comme 19 § 1 de la limite de Labreat en tentique con cre des Neuros Università per tentique con cre des Neuros Università de la Cour Internationale de Justice.

CHEMINS DE FER

1 Septembre 1917 — Copenhague.

Bevision du Reglement pour l'assign reciproque des vegous de cheminde fer en service international.

R (n f ath the control of the go on over 11thle d. 15 Février 1949, art 1981)

ACCORDS GENERAUX

AGRICULTURE - ALIMENTATION

Accord International du Ble

n autorisée par la 30; du 29 Juin 1919
 J.O. 1949 - n° 28/29 - ptg. 49

20 Maj 1928 — Damass

Accord relatif a la creation d no Ottier international de reuseignements sur les sauterelles

Adhia a de la France au nom da Li-

AVIATION

13 Octobre 1919 — Paris

Convention international portant regions of the naxional or agreement $M_{\rm pol}$ (i.e., q=q+1) and q=q+1 (i.e., q=q+1) and q=q+1 (i.e., q=q+1) (ii.e., q=q+1) (iii.e., q=q+1) (i

Mod fiée por les protocoles

da 27 Octobre (222) | R. SDN | Vol. NXV III | 12 cg. 4.38 du 30 Juni 1921 (in RT-SDN — Vol. LXXV III — Page 441

or 45 Janua 1929 | n RT SDN - Vol CXXXV III - Page 418

do 13 Decembre 1.29 (in RT-SDN - Vol CXXXV III - Page 427

♠ 12 Octobre 1929 — %arsovie.

Convention poor Lartification de certaines regles relativés nu transport nezion international.

Adhesion de la Franc - oin du Libon le 13 Février 1933, date de se mise en vigueur

■ 7 Decembre 1944 — Chicago

Convention relative a l'Avistion vivile internationale

RT-NU — nº du troilé if : 102 — Vol. 15 — Page 2005 Balaforation du Laban autorisée par décret 32 to a 22 M a 191 a

J O. - 1945 - nº 22

II Gelübre 1917 — Washington.

Convention créant l'Organisation de l'Aviation civile internationale (O.A.C.L.)

Ro hes on du laban autorisée par la loi du 2 Avril 1947

rJ O. 1947 modifiée par la 301 du 31 Mai 194a (J O 1949 — nº 27 — plg. 289

Le Liban a dépose les matruments de ratification le 19 Septembre 1949

SECONDE PARTIE

LES ACCORDS INTERNATIONAUX GENERAUX AUXQUELS LE LIBAN A ADHERE

GROUPES PAR OBJET

DANS L'ORDRE CHRONOLOGIQUE

7

مسؤوليته فعلى الدولة التي طلتــه أن تعيده على نفتها الى طلاه .

المادة الحادية عشرة .. يحب على الدولة طالبة التسليم أن ترسل مسن يستلم المطلوب من أراضي الدولسة المطلوب منها التسليم .

المادة الثانية عشرة _ تتحمل كل دونه على سنبل الماسه حميم النعماب التي استلزمها تنعيذ الطلب وتسليم الشخص المطلوب ،

المادة الثالثة عشرة _ تطبق القسا حماع مواد عده الاندنية على عسير رعايا العريقين الساميين المتعاقديان في حالة ارتكابهم جرما في اراضيان احد العربقين السامايي المعاقدات او في اراضي غيرهما ثم التحالهم الى اراض العربق الإحراء

كل من العربقين الساميين المعاهدين الى التحكيم وفقا المادة العامسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

الماهدة الخامسة عشرة _ يعمل بهذه الماهدة مدة خمس منوات تتحدد مستا سنة قسنة الااذا اللغ احسات القريسي المتماقدين القريسي الاحر رعبته في ابطالها أو تعديلها قبل سنة اشهر على الاقل من تاريخانها، مديسيا .

المادة السادسة عشرة ـ تدرمهده الماهدة في اقرب وقت مستطـاع وقدت المعول من تاريختادل وثائق الإفرام .

حرر مين هذه الاتفائية اصبلان معتمدان وقع طيهما في بسيروت في 10 شباط ١٩(٩ ألوافق ١٧ ربيسع الاخر ١٣٦٨

> سيف الاسلام بحيى رياض الصلح سيف الاسلام محمد حميد فرنجيه

المحاكمة أو المحكوم عليه للجرائسم الحائز فيها السليم وتعتمد تحميها لهذا النعاول الانصالات الدنوماسية الرسمية أو البرقية أو البرقية أو البرقية والمحرم على أن يبين فيها لوع الجرم المستند اليه والنص القانوني أو الشرعى الذي سطيق علية الجرم .

لا يمكن أن تنجاوز مدة الحسس الاحساطي في الدولة المطلوب منهسا التسميم للاثين يوما على أن يحسس سبيل المقدوش عليه أذا لم يسسسل ملف طلب التسليم إلى المريق الاخر في خلال عادة ألمدة .

وتحييم مده الحيين الإحتياطي من مادة الحيين التي يحكم بها في الدولة طالبة التنبيم .

ودعكن للدولة الطلوب مسهالتسنيد ال تجتبع عنه وتحلي سبيل الشخص المطلوب تسليمه بناء على اقتسسراح المرجع القصائي الصالح البظر في أمسر النسليم أذا وجد أن الشروط المموص عليها في هذه الاتمانية وملحميهسا المدكورين في المادتين الثانية والساحة غير متوفرة أو كانت الإدلة غير كافية على أن يطلب استكمال تلك الإدلسة وق هذه الحالة نظل المدعي عليسسة موثوقا لنهاية الثلاثين يوما .

أأدا أغيرف المحبوص عليه بأسيسه

البيحص المطاوب واعترف بالحسرم المستد اليه ووحد القامى المختص ان فقا الجرم من الحرائم التي يجسود بيها النسليم يحسب احكام هسلة الاتعاقبة ورضى المطاوب ال يسلسم بدول ملف طلب التسليم الى الحكومة التي تطلبه كمال الحكومة ان تأمير بنسليمة والا وحب انتظار معاملسة

الماده العاشرة - لا تحاكم الشخص الدى سلم الاعن الجريمة التي قسلم طلب السلم من احلها أو عن الافعال التي لها علاقة بتلك الحريمة ولم تظهر الاحد السلم -

اذا حكم ببراءة المستعنى عليه أو استوق المقودات المحكوم عليه بهساء علا بحور توقيعه أو مجاكمته عن أية حريمه أحرى لا في أحدى الحالات الإنه

۱ ــ اذا ارتكبت تلك الجريمة بمد
 التبيام في الدولة التبني سلم اليهب
 ۲ ـ اد اصل المدعى عبيه صراحهان محاكم على تلك الجريمة ،

۲ ادا بر بعادر اعلیم الدوسیسه
 التي سلم الیها خلال شهر من تاریخ
 احلاء سیله وکان نقاؤه بمطلق ارادته

ادا تقرر مع المحاكمة من المطلوب سيسمسه او حكم سراءته او عسام

واحد أو عصابة ضد الافراد أو ضد السلطات المحلية أو السكك التعديدية أو غير ذلك من وسائل النقسسسل والواصلات .

ج ما الجرائم الصنكرية ونفسر انجرائم الفادية الملارسة معالجرائم السياسية بحكم هسيساده

الإخراق

المادة الخامسة ـ لا يسمع بالتعليم الذا كانت الجريمة المطلوب التسلسم من احتها قد قضى بها قضاء مدرما أو كانت قيد المحاكمة في الدولسية اللاجيء اليها المطلوب تسليمه أو في الدولة ـ غير طالبة التسليم ـ التسي وقع المحرم في أرضها على أن تشعر اللولة طالسة التسليم بالطور السلاى وصلت اليه المحاكمة أذا كان الطلسوب سليمه لا برال عبد المحاكمة بالمحاكمة بالمحاكمة بالمحرم المطلوب تسليمه في حالة الدرام المحرم المطلوب تسليمه في حالة الدرام

وادا كان السحص النفوت ساليمه قيد التحقيق أو المقادعن أية جريمة احرى في الدولة التي قدم النها طلب التسليم فيؤجل تسليمه حتى تنتهى المحاكمة وتبعد المقونة المحكوم بهستا سامها .

الماده السادسة بـ لا يسمح بالسليم

أنا كانت الحرسة أو العقومة الطلوف التسليم من أجلها قد منقطت وفاقها لشرسة أحد العرشين المتعامدين أو شريعة الدولة التي أفترقت الجرسة بارسها .

الماده السابعة مستقدم طلبات التسليم بالطرق الديدلوماسية وتبت فيهسا السبلطات المحتصبة بحسب شريعة الدولة المطلوب اليها التسليم وانظمتها معي العربعان بابعاق لاحق مسب بحب أن يشتمل عليه طلب التسليم من وسسباني .

الماده الثامنة به اذا كنان الشخص المطاوب كسليمه بمقتضى احكسسام هذه الاتعاقبة مطلوما أيضا من قيسس دونه أحرى و عده دون سسسسس حرائم الفرى ارتكت في اقليمهسسا بيحسب فسليمسه السبى الدوليسة الاهم والاشاد عقوية أناما اذا كانت الحر بمدن مسادسين أو مسادسين أو مسادسين وعاماها والا علدولة التي يكنون من أولا بالعنب .

المادة التاسعة ـ تتعاون الدولتان للعاددان في البحث عن المحرمــــين وأهـص دورا بصفة احــاطية عنيي الإشحاص الملاحقين أو المطوبيسيين

كان الشخص الطاوب تسليمه الحقا اومحكوما عليه في جريمة من الحرائم المصوص عليها في المادة الثالث سبب التي وصف قانوني أو شرعي وكانت الجريمة قسد ارتكبت في اقليم الدوله طالبة التسليم أو اقليم دولة ثالثة .

ومع ذلك يجوز للدولة المطلوب سها التسليم الامتناع منه اذا كانالتخص المطلوب تسليمه هو من رعاماها ودب ارتكاب الجريمة وكانت محاكمته في الجريمة المطلوب تسليمه من الجريمة المطلوب تسليمه من الجاها حائزة بمقتفى قوانيها وفي هذه المحالمة الى محاكمها للحاكم وهسسا للوابيها بموجب على حكومه بلاده المقوانية الى محاكمها للحاكم وهسسا للوابيها بموجب اصبارية فصائب تنظمها السلطات القضائية في السلاد لني وقع فيها الحرم وتبلغ بنيجه المحكم الى الحكومية طالبه السبابي بيقرر الرجع القصائي المختص فيها بيغرد الرجع القصائي المختص فيها وقف المحكم وقالية الوردها المحكم والمحكم والمح

بعين العربقان بالعاق لاحق مسا بحب التشمل عليه الاسماد «القمائمة المذكورة ،

اللاة الثانية _ يجب التسليسيم اذا كان الشحص الطارب تسليمسه ملاحق او منهما او محكوما عليه ق حناية او في جنحة معاقب علسيها في ووانين او شرائع كلا القريقين الماميين

الماددي بالحسن مبئة أو بعقوبية

اما ادا كانت ثمة عقوبات فسيم منصوص عليها في قواتين او شرائسع أحد اعرامين المتعاقدين للحرامسسه المطلوب من اجلها التصليم فيجسود الامتناع عن التصليم :

الماده الرابعة - لا يسمح بالتسليم،

۱ ــ من احل حرابه دات طاسع سیاسی او لفرافن سیاسی •

۲ — اذا كان المدعى عليه موطفا فى السيئك الدعلوماسى او مكلفا بمهمسه رسمية وارتكب جرما ما اثناء تمتعه معارسته وظيفت او فى معرض معارسته وظيفت او فى معرض انبى يقوم بوطيعته فنها فلا تمكن العملام امام فعناء تلك الدولة السي يمثلها او يعتمي اليهسنا اذا توفرت الشروط المقررة للتسليم يمقتصى هذه الاتعاقبة .

لا تعتبر الجرائم الاتية جرائسم سياسية

ا ـ كل تعد على رئيسي الدولتين المعاددتين أو على أدراد أسرتبهما .

ب _ جراثم المتف أو قطع الطريق أو السرفة باكرافسواء ارتكها شخص

CONVENTION

D'EXTRADITION

- Signee a Beyrouth
- Le 15 Février 1949
- Ratification autorisée par la loi du 34 Janvier 1950
 (J O 1950 — n° 5 pig. 69
- Le texte officiel a été etabli en langue arube.

اتفأق

تسليم الجرمين

- 🐞 والع لي بيرت
- 1969 54 10 10 10 10
- اجيز التصديق عليه يعوجب فانون ١٤ کانون الثاني ١٩٥٠
 حر – ١٩٥١ – بدد م اسرع
 - وضع الثمن الرسمي المتبد
 باللقة البرية ،

ان حضرة مساحيه العضائية الشيخ بشاره خليل الحوري وثيس الحمورية اللمانية

وحضره صاحب الحلالة الامسمام الناصرلدين الله أحمد بن يحيى حميد أندس ملك اسمر

رغیه منهما ق توطید الامن والسلام ق ربوع کن میطدیهما

قرراً مقد اتفاقية لتسليم المجرمين وعينا تهذه الفانة مندوبيهما الموصين الإنبان :

من لذن حضرة مناحب المعامنة ولنس الجمهورية الليبانية :

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح ، دليس محلس الورداءووزير المدلة

حصرة صحب المعالي حميد فرنجية وزير الجارجية والممريان والبريبية الوطنية

ومن ثدن حضر» صاحب الخلالية ملك البعر أ

حضرة صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام محمد بن جلالة الامام احمد

وحضرة صاحب السمو اللكي\الامير سنف الاسلام بحيى بن الامام بجبي

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تعويههم وتسنوا صحتها ومطابقتها للامسول الرعبة اتعقوا على الاحكام الاتيسة:

المالاولي - بجرى الداللجرمين من السان وليمن وفقا للاحكام النالية، المادة الثانية - يجرى التسليم اذا

المادة الثانية عشرة بـ كل خلاف بـ تا بين العرقين السامين المعادد بـ على عسير هذه المدهدة ولا مكس سبوسه باعثر في الدسوماسية بحسل بانعاق كل من العربة بين السامسيين المعاقدين الى التحكيم وفقا للعادة المعامسة من بيناق جامعة السيدول مرسه .

الماهد مدد حمس سبوات تبحيدد العاهد مدد حمس سبوات تبحيدد صمنا سنة فسنة الا أذا الليسياحد العريقين السامين المعاددين العريق الاحر رضته في الطالها أو تعديلهسا

مثل ثلاثة أشهر على الأقل من تأريع اشهاء مديها .

المادة الرابعة عشرة بالنزم هناده الماهدة في الرب وقت مستطلبساع ولتسبح بالمدة مي باربح بالدل وبالق الاسترام ،

حرر من هذه العاهدة استنسالان معتمدان وقع عليهما بيسيروت في 10 شماط 1969 الوافق 17 ربيع الاحر 1774 -

> سيف الاسلام بحيى ريسساض الصلح حميد فرنجيسسه سيف الاسلام عدم

من السنائيين في اليمن الاحكام الخاصة بهم التي تطبق عليهم في بلادهم .

المادة السائسة _ يحق الطائرات الدية التابعة لكل من العربق _ على الساميين الساميين المعافدين أن تها على مطارات الغريق الاخر لنقل الرسد والركاب والسائح بعد أن تحسيده الحطوط الحوية وشروط سيسيرها بالعاق الاحق بين القريقين . وتراعى في ذلك بين القريقين السامي عليها مبع المعافدين الاحكام المعلى عليها مبع السولة الافصل رعاية .

الماده السابعة - تسري على بواخر ومر كت كن مسل العربعين الساء بن المعاقدين في موانيء العربق الخسر احكام الدولة الإعسال رعالة .

الماده الشامنة - تنشأ بين العربقين السامس المسامدين علامات الحاربة واقتصادية ويعامل كل منهم - الي ذلك الغربق الاخر معاملة الفوله الاكثر وعايه ، باستشاء الدول التي تكسون مرسطة مع احد العربيين بالعساق حوار .

تعامل المتحات الوطبية لكل مسين الطدين في بلد العربق الاخر معامسة حاصه وتتنادل الحكومتان بيانسسات بالمتحاث القالمة التصدير .

الماده التاسعة مديجري التماقد مع الاحصاصي السنجدمين والمستال

الدبن يحتاج اليهم احد العونقسين الساميين المعاهدين بانعاق حاص مع المستحدم وموافقة العربق الدي سمي البه ذلك المستحدم أو منع العربيق الاحو مباشرة بعد تعيين شسيروط الاستخدام .

واد احل احد المعامدين من والله الاحسانين والسنجامين والسمسال باحكام العقد الحاري عليه قسسسال الحكومة التي هو من رعاياها تعميل على تأمين احترام المقد بجيسسع الوسائل القصائلة والادارية الركال المحلمة الدولة لم حدمة ادا كان داخل عد الدولة لم حدمة الدولة المحلمة عليه عليه الدولة المحلمة الدولة المحلمة الدولة الحامدة وقا لاحكام الدولة الحامدة .

اللده العاشرة _ توطيد العلامات التعامي المدامة المدامة المدامة المدامة المدامة المدامة المدامة المدامة المدامة الدى الطلب

نسم كل من الدريقين الساميسين نمئات الدريق الاحر العلمية والثقافية والامدانه تسهيلات حاصة .

وتمتح البعثات العلمية والثقامية ويمثاث الطلاب امتيازات حاصة هي الدراسة والرامع .

المادة الحادية عشرة بـ تبد بـين التربعين الساميين المساقدين اتعامله حاصة تتسلم المجرمين .

سيعه الاسلام يحيى بن الامام بحيى الدرانعد أن سادواً وتابق بتوبعهم وتيبوا صحتها ومطاقتها للاصبول المرعمة اتفقوا على الاحكام النائمة

الماده الاولى به سماهد سساب والنص عهد اجوه وصداده وسيلام ويحسرم كن منهما بالأمه اراسسي الاحر والاوساح العالمة فنه ونعسع يكل ما لديه من وسائل اي عمسل في بلاده من شائه أن يسيء الى عهد المنداقة والإخوة والسلام أو يهسدد او يقلق الامن والسلم والسكينه في بلد العريق الاخر ،

المادة الثانية ـ نتصق العربقسان الساميان المتعاقدان على تبسسادل اسمس الدنوم التي و منصبي في أول فرصه مواسه المعلوب الديلوماسيون والقناصل على أساس المالمة بالمسلون وقف بلاصول المنصبة فيي العبائون الدولي المام وتحدد باتعاق العربقين فيما يمد الإماكن التي يمارس ممثلو الملك الديوماسي والقنصلي أعمامهم فيها عمراعين في ذلك ما يمتع للدولة وعالم وعالم .

المادة الثالثة لل تعبد كل من رعانا العربة بن الساميين في دخول اقليم الاحر والتنقل والإقامة في الحسالات التي يسمح له الإقامة والتنقل فيهما

والحروج منها بالقوائين والانظهية المحلة والعادات الحدسة بدلكوالين تطبق على الدول الاعصل دعايسة من دول الحامقة المرابع أو عيرها . ويخضع هؤلاء الرعايا في بقد العربق الاخر الشرائع والنظم والقوانسيين المحلية ، ويعاملون طبقا لما يعامل بسة رعاما الدول الاعضل رعاية .

المادة الرابعة - المدعين من رمايا كل من العربةين الساميين التعاقدين حربة التقامي امسام المحاكم المحلية على اختلاف اختصاصاتها ودرجاتها بيمتمون لديها بما يتمنع بسسة الوطنيون من حقوق ، ولا يجورلاحد حق تقاضى رعايا العربق الاحر امسام المحاكم بما لا يفرض على رعاسسساه ومما ليس تقوانيته ،

المادة الخامسة بي يعضع رمايها كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في اقتيم الفريق الاحر التشريع المحيية والتجارية والادارية والمالية والشرعية وفيرها كما اليم محصور لحهاب الاحتصاص المينة الوطبيين ، على أن يراعى في القضائي والابوة والإلحاق بالنسب والإمراز به والرشد والولاية والوصاية والحجر والوصية والارث لميرالمليين

معاهادة

المداقسة

وانتجسارة

والثقسيافه

TRAITE

D'AMITIE.
DE COMMERCE
ET DE RELATIONS
CULTURELLES

- Signé à Beyrouth
- Le 15 hovrier 1919
- Ranfication interesce partial to the 12 Junyier 1950
 J.O. 1360
 n. 1 m.
- Le texte afficiel a eleétabil en longue arabi

- پ ولمت في پيرون
- و ق 10 كياك 1914
- اچیز التصدیق علیها بموجب فانون ۱۲ کانون التانی،۱۹۵ حر ۱۳ سمد ۳ سرع۳۳
 - وضع النص الرسمي المسيد باللغة العربية .

أن حضرة صاحب المحامة الشيخ مساره خليسيل الحسوري رئيس الحمهورية اللبائية وحصرة باحث الحلالة الامام الناصر لذين الله احمد بن يعين حميد الدين ملك اليمن .

رعبه منهما في توثيق عرى المداهة وتوصد فواعد الأحود بين لسبب واليمن وتنعية العلاقات بينهما بعقد معاهدة صداقة وتحاره وثعافه بحدد حقوق رعانا كن من البلدس الشمنعين في طد الاحر ونفسيخ مجالا التعاون سهما .

قد عينا لهذه الغاية مندوبيهمسما العرصين .

من بدن حضرة صاحب العجاميية رئيس الجمهورية الليائية

حصره صاحب لقولة رئياص بك الملح لـ رئيس مجلس الوزراء وورير المدلية

وحصره صاحب الممالي حميساد فرنجيه وزير الحارجية والمتربسين و مربيه الرضية .

ومن لدن حضرة صاحب الحلالة ملك اليمن .

حصره صاحب استبو الملكي الأمير سيف الاسلام محمد بن جلاله الامام احمد

وحضرة صاحب البسمو اللكى الامير

YEMEN

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN-YEMEN

VPRES NOVEMBRE 1943

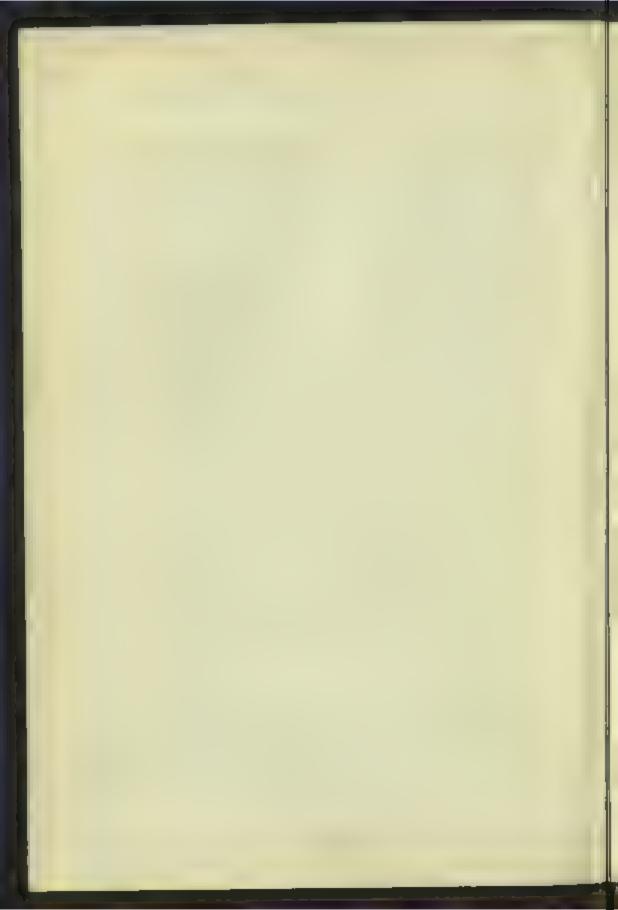
- 15 Février 1949
 TRAFEL D'AMETR
 DE COMMERCE
 ET DE RELATIONS
 CULTURALLES
- 15 Fevrier 1948 CONVENTION
 D'EXTRADITION

الين

العساقات دولية بين لبنان واليمن

بعد بشرين الثاني ١٩٤٢

- ۱۹ شیاف ۱۹۲۹
 مناهده المیدافه والنظاره والثمافة
 - ۱۹ شیاط ۱۹۱۹
 انفال تسلیم الجرمین



4 — This Agreement is complementary to and does not supersede existing agreements between the two Governments except insofar as other agreements are inconsistent herwith

Done in Beirut on the 20th day of May 1951 in duplicate in Arable and English languages, both textes being equally authentic...

For the Government of Lebanon H. AOUINI For the Government of the United States of America

JOHN H. BRUINS

عنا الاتعاق تكميليولا يعسم
 لاتعاقات النائمة بين سحكومسي الاقيما
 متمارض منها مع احكامه .

وصع في بيروت في البوم التاسيخ والمشرين من شهر أيار سنة 1901 على تستحين في اللفة العربيه والعه الإنكليرية 4 وكل من النصين يعتسس اصليا على حد سواه .

عن الحكومة البنانية حسين العوشي عن حكومة الولايات المحدد الاميركية جون بروتو

7

Agreement, subsidiary written arrangements or understandings may be agreed upon by the duly designated representatives of Lebanon and of the Technical Cooperation Administration of the United States of America, or by other persons, agencies, or organizations designated by the Covernments.

ARTICLE 8. — 1 — This Agreement shall enter into force on the day on which it is duly ratified by the Government of Lebanon. It shall remain in force until there months after either Government shall have given notice in writing to the other of intention to terminate the Agreement

2 — If, during the life of this Agreement, either Government should consider that there should be an amendment thereof it shall so notify the other Government in writing and the two Governments will thereupon consult with a view to agreeing upon the amendment.

3 — Subsidiary arrangements of understandings which may be agreed upon may remain in force beyond any termination of this Agreement, in accordance with such arrangements as the two Governments may make الاتعاق كتابة على ترتيبات قرعية بين المثلين المينين الدلك من قبل الحكومة النتائية وممثلي ادارة التعاوي الفي بالولايات المتحدة الاميركية أو بسبين أي اشخاص أووكالات أو هيئسات تعييهم هاتان الحكومتان .

الماده الثامثة _ 1 _ يعمل بهادا الاتفاق ابتداء من يوم تصديق الحكومة السائية عليه ويقى معمولا به مادة نلالة اشهر يعد أن تعلم احسادى الحكومتين الحكوماة الاخرى كتاباة بمرمها على ابهائه .

لا ساقا رأت أحيدى الحكومتيين بعديل هذا الاتفاق في خلال مسيدة سريانه تحطر الحكومة الاغرى بلاك كنابة وساء علية سيساور الحكوميات بعضد الاتفاق على التعديل .

۲ مد سقى ما حد سعى علمه مين الترتيبات الفرعية مبارى المعبول بعد انتهاء هذا الإنعاق طبقا لما يتم الإنعاق عليه بين الحكومتين . Duty is liable to be paid in respect of any such article imported without payment of duty and sold or disposed of within three years, but there shall be no liability if such articles and equipment introduced to Lebanon by the Government of the United States of America pursuant to this Agreement shall be exempt from taxes, customs and import duties

ARTICLE 6. - The Covern ment of Lebanon and the Go vernment of the United States of America will endeavor to give full publicity to the objective and progress of the technical cooperation programs carried on under this Agreenant. They will make public in their respect countries, not less frequently than once a year, percede r ports on the technical goods on tion programs carried on pur suant to this Agreement. Such reports shall include information es to the use of funds, mat als equipment and services. They will mutually exchange information regarding other technica. assistance programs which have been or are being requested of other countries or of internation! organizations by either party to this Agreement.

ARTICLE 7. — For carrying out particular projects under this

وتبيحق القربية على مثل هيسقه الاشياء التي تستورد معناة مسسن ديم الضريبه إذا بيعث أو ثم التصرف ولها في خلال بلاث بسين والكسس لا تستحق الصرابة اذا أعياد تصديس مده الإشباء في حلال هذه السده . وتمعى من الصرائب والعوائد الحمر كيه ورسوم الاستيراد أنه مواد او مقدات تدحلها الى لبسيان حكومه الولايسات المحده الامركبة وفقا لهدا الاتفاق . المادة السادسة ب تميل حكوميا الولامات المتحددة الأميركية ولبنسان على أن تذاع في أوسم تطاي أهداف براميم البعاون الفني أثني تبعد طبعا بهلا الإنعاق ومدى تعدمها وتنشسسر الحكوميان كل منهما في بلادهمستا در د کل سنه دی الاص عاد و دور به عن برامج التعاون العلى التي لتعسف بيعتضى فتستدأ الأنفساق وللصابدين هيله التقارير ببانات عبين استحدام الاموال والواد والمدات والمصمات والبيادن الجكوميان المتومات فيمسيا سطق بترامح عقوبه القيبة لأحسري اسي طلبها او عليها احد طرفي هذا

الماده السابعة _ الاد الريد صفيد مسروعات مسلة لهذا الاتفاق ممكس

الإتعاق من البلاد الاخرى من المنظمات

الهاوسة ا

to coordinate this program with other related technical cooperation programs in Lebanon. It will further facilitate cooperation in the mutual exchange of technical knowledge and skills with other friendly nations which may have technical cooperation programs similar to that carried on under this agreement

ARTICLE 5. - All employees of the Government of the United States of America assigned to duties in Lebanon under this Agreement and accompanying members of their families shall be exempt from : (1. Incom and social security laxes with respect to salaries and emotuments paid to them by the Go vernment of the United States of America and to any non-Lebunese income upon which they are obliged to pay income or social security taxes by the Government of the United States of America. (2) Customs and import duties on personal, household and professional effects and supplies are for the personal use automobile, on certificate being furnished, by such employees, to the effect that these effects and supplies are for the perosnal use and consumption of such employees and members of their famines

اللسانية على تنسيق هذا البرنامسيج مع يرامج التعاول العني الاخرى الماثلة في لنتال وتسهل علاوة على ذلسبك النعاول في تبادل الدرانة القسسة والحبرة مع الامم الصديعة الاخسرى التي قد يكون لها برامج للتعاون العتى تماثل البرنامج القائم بمقسسي هسذا الإتعاق ،

المادة الخامسة ــ جبيع موظمين حكومه أولابات المتحدد الأمير كــــه الدين بعسون في النبان فيند بهدا الأنباق واعضاء عاللاتهم المساحدين بهــــــــم معون من

ا صرف الدحن بر ساهمان الاحسان المان المان المسلم المراب و لكافات التي تدفعها لهم حكومة الولاسيات المحدد الاميركية وكدنت السيان لكل دحل غير لمثاني يكونون ملرميين ال يدمعوا عنه لحكومة الولاسيات المتحدد الاميركية ضريسي اللخيل والغيمان الاجتماعي ،

ب - العسوائسة الجمسركيسة ورسوم الاستيراد على حاحباتهسيم واصعهم السحصية والمرلبة والمهنية بعدى ديك سيارة حاصية واحدة وذلك عندما يقدم هؤلاء الوظميسون شهادات بان هذه الاسمة والحاحبات معدد لاستعمانهم و سيهلاكهماسحشي او لاستعمال افرادعائلاتهم واستهلاكهم only with United States dollars.

ARTICLE 3. — The Government of Lebanon, in order to bear a fair share of the cost of the program, agrees to

A — Provide adequate office facilities, office equipment and supplies, secretarial interpreter-translator and related assistance necessary to the successful implementation of the projects.

B — Pay costs of land, buildings, improvements, local materials and labor necessary to the effectiveness of the experts' work.

C -- Pay transport, communication costs and such other expenses of American experts withing Lebanon as may be agreed upon by the two Governments in particular circumstances.

D — Assign appropriate technicians and whatever other Lebanese staff is justified by the project, to work with United Staten technicians.

E — Pay such costs as may be agreed upon by the two Governments in connection with training provided for in Article 2 (B

ARTICLE 4. - The Government of Lebanon will endeavor

بدولارات الولايات المحدة ،

المادة الثالثة ب لكي تتحمسسال الحكومة السابية بصبيست عادلا في مقات البريامج قانها توافق على

آ ـ ال تقدم ما يلزم من التسهيلات الكسيه ومعدات الكسات وادوانها والسكر تارين والترجمين وما يتصل مذلك من المونة الصرورية لتجساح تبعد الشروعات .

ب _ أن تدفع تكاليف الأرامسي والمالي والمحسبة والمواد المحسبة والهد الماسة اللازمة لتادية عسسمل المحراء على الرحم المسح ا

و ال بديع بعقاب الإسعاسال والواصلات وغير ذلك من بعسات التحراء الاميركيين داخل لبنان ، وفقا لما يتم عليه الاتعاق بين الحكومتسين ف طروف افراديه .

د .. أن تعيين العبين المسائدين وقيرهم من الوظعين الاسائيسسيين الاحرين ممن يطلب المشروع تحقيمهم للعمل مع قبي الولايات المتحدة .

عـــ ان تدفع النعقات التي تحــدد
 مالاتعاق بين الحكومتين فيمــا بتعلق
 بالتدريب المتصوص طبه في الععــره
 (ب) من الماده الثانية .

المادة الرابعة _ تممل الحكومسة

Have agreed as follows :

ARTICLE 1. — The Government of Lebanon and the Government of the United States of America undertake to cooperate with each other in the interchange of technical knowledge and skills and in related technical activities designed to contribute to the balanced and integrated development of the neonomic resources and productive capacities of Lebanon.

ARTICLE 2. — The Government of the United States of America agrees to

A — Furnish, to an extent subsequently to be agreed upon, services of technical experts and pay their salaries and allowances as well as their transport costs from and to the United States.

B — Provide for training in the United States or elsewhere of Lebanese nominated by the Lebanese Government under arrangements covering the program of training and the payment of expenses as may be agreed upon by the two Governments in individual cases.

C — Supply, to an extent subsequently to be agreed upon, equipment and materials necessary to the effectiveness of the experts' work but purchasable اقتصاطلي ما بأني

الماده الاولى - تنعهد حكوم - الولايات المتحدة الاميركية والمحكومة اللبائية بان تتعاونا على تبادل الدواية العنية والحبرة وما يتصل يلئك مس اوحه النشاط الغني التي ترمي السي المساهمة في تنمية موارد لنسبال الاقتصادية وطاقته الانتاجية على وحه كامل مواري .

الماده الثانية _ بوادق حكومسه الولايات المحدة الاميركية على

ا ان تقدم - بالقدر الذي سيمو عليه فيما بعد - حدمات احبراء الفنيين 6 وان تدفع مرتباته-ومكافاتهم ونفقات انتقائه- من الولايات المتحدة والبها .

ب، أن تؤمن في ألولانات المحسيدة الأميركية أو في فيرها فقريب لبنائيين تعييم الحكومة اللبنائيسة بموجب العاقات تشمل برنامج التقريسيب ودمع النقتات ونقا لما يتم الاتفياق عليه سين الحكومين في الحالات الافرادية .

إن تقدم _ بالقدر الذي سيعق طيع فيما بعد _ المعدات والمسواد الازمة لادلاء عمل الخراء على الوحه المنتج إدا كان لا يمكن شراؤه _ _ الا

ACCORD

D'ASSISTANCE FEGHNIQUE APPLICATION DU POINT IV

- Styně á Beyrouth
- Le 29 Mai 1951
- Les textes officiels ont été établis en tangues orale et at glasse

The Government of Lebanon on the one part, and

The Government of the United States of America on the other,

Desiring to cooperate in the interchange of technical knowledge and skills with a view to the attainment of higher standards of economic development and social weifure and the promotion of international understanding and goodwill

Having both accepted resolution n' 304 (IV) adopted by the General Assembly of the United Nations on November 15 1949, approving the Economic and Social Council Resolution n 222 (IX) on technical assistance for economic development and the guiding principles for rendering such assistance,

أتفأق التماون ألعني طبقا لبريامج النقطة الرابعه

- 🐞 والع ق بهروت
- INVESTIGATION IN

وضع التصان الرسبيان الصبدان باللفين العربية والاتكليرية

ابر الحكومة اللبنالية من جهنة، وحكومة الولايات المحدة الامراكية من جهة أخرى ،

رعبة منهما في التصاون على الدرانة الدرانة العب والحرد لادراك مستوى اعلى للنعو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ونشر حسن النفاهم الدولي ،

باقد قبلت المناهما بالقرار رقيبم الدهيسة الله الله الله الله المعيسة المهومة لمطعة الامم سحده في ١٥ سريس لناس سبة ١٩١٩ ووافقت بهوجه على قرار المحلس الاقتصادي والاحتمامي رقم ٢٣٧ (٩) الحاص بالموية الفتية للتنمية الاقتصادي وعلى الماديء الاساسية نقدسيم مثل هذه المولة .

AMENDEMENTS A L'ACCORD POSTAL

En vertu des pouvoirs qui leur sont conférés, le Posmaster General des États-Unis d'Amérique et le Directeur des Postes et Telécommunications de la République Libanaise ont arrêté les amendements sulvants à l'Arrangement concernant les Mandats de Poste entre les deux pays.

Ces amendements entreront en vigueur dès qu'ils seront signes, et remplaceront les Articles IV. XX (Alinéa e), et XXII (Paragraphe 2)

ARTICLE 4. — Le montant des mandats de poste échangés dans les deux sens sera exprimé en montant américaine. Le bureau d'échange de Beyrouth convertira le montant des mandats emis au Liban en dollars des Etate-Unis, et celui des mandats émis aux Etats-Unis en montans tibanaise.

Le taux de conversion se con formera autant que possible au prix d'achat et de vente du dollar fixé par la Banque Officielle de Beyrouth.

L'Administration des Postes du Liban notifiera celle des Etats-Unis au moment voulu sur les taux de conversion employes pour les mandats expédiés dans les deux sens.

ARTICLE 20. — Alinéa (c. Pour l'établissement de ce solde, l'avoir de la République Libanaise, exprimé en livres libanaises, sera converti en dollars des Etats-Unis en prenant comme base de conversion la coura moyen officiel du change aux Etats-Unis pendant la période à laquelle le compte correspond. La différence établie sera portée au compte trimestriei prochain.

ARTICLE 22. — Paragraphs (2). Les paiements prévus à l'Article présent et à l'Article 21 seront effectués au moyen de traites tirées sur New-York en dellars des Etais-Unis.

En foi de quoi, les soussigné ont souscrit ces Amendements à l'Arrangement et y ont apposé leurs sceaux officiels.

Fait en duplicata et sigué à Washington le 8 Octobre 1946 et à Beyrouth, le 16 Mars 1947



venables en vue d'assurer une plus grande aécurité contre les fraudes, ou une meilleure exécution du service, pourvu qu'elle fasse connaître à sa correspondant les dispositions adoptées.

ARTICLE 24. — La Direction Générale des Postes et des Télégraphes de la République Libanaise aura la faculté de fixer le montant maximum des sommes pouvant être envoyées journellement par un expéditeur au même destinataire aux Etats-Unix d'Amérique,

ARTICLE 25. — Chacune des administrations centrales se réserve la faculté d'augmenter le droit de commission ou même de suspendre temporairement le service des mandats-poste, au cas où elle constaterait que le service est utilisé par des commerçants ou par tout autre personne pour l'envoi des sommes exagérées ou pour des manœuvres spéculatives aur les devises.

La suspension temporaire du service des mandats-poste pourra également être décidée de façon unilatérale par chacune des parties en cause au cas de circonstances extraordinaires dont cellec' demeurera seule juge.

Dans tous les cas, avis de cette suspension devra être donné immédiatement, au besoin par télégraphe à l'administration centrale correspondante. ARTICLE 26. — La présente Convention entrera en viguour à une date fixée d'un commun accord entre l'office du Liban et l'office américain et promulguée conformément aux lois respentives des deux pays.

Elle courra d'année en année, jusqu'à ce que l'une des parties contractantes ait donné avis à l'autre, un an à l'avance, de son intention de la dénoncer

Les dispositions de la présente Convention continueront, pendant la dernière année, à être fidèlement et entièrement exécutées sans préjudice de la liquidation et du payement des comptes après l'expiration de ce terme.

En foi de quoi les soussignés out signé la Convention et y ont apposé leurs scenux.

Fait en double et signé à Washington le 8 Octobre 1946 et à Beyrouth le 15 Mars 1947

> Postmaster General of the United States Robert KANNEGAN Postmaster General of the Republic of Lebanon Jemil NAMMOUR

■ Les Appendices A à B, donnant les modèles des divers registres et tableaux, n'ant pas eté publiés dans le présent Recueil ou leur caractère purement technique. e. La balance de ces comptes

Pour l'établissement de cette bulance la créance la plus faible sera convertie en la monnaie de la créance la plus forte en prenant pour base de conversion le cours moyen officiel du change dans le pays débiteur pendant la période à laquelle le compte se rapporters. Les différences ultérieurement constatées seront reprises dans le premier compte tri mestriel à intervenir

Ce compte, établi sur une formule anniogue à l'appendice E devra être accompagné des relevés :

 a. des listes d'avis transmises pendant le trimestre dans les deux seus (Appendice D).

b. des mandats périmés, annu lés ou remboursés (Appendice C

Une copie du compte, dûment approuvée, sera retournée à la Direction Générale des Postes et Télégraphes à Beyrouth.

ARTICLE 21. — Lorsqu'au courant du trimestre, le montant total des mandats émis par l'une des Administrations correspondantes dépassers de douns mille (12.000) francs-or ceini des titres êmis par l'autre, l'administration centrale créditrice aura le droit de demander à l'administration centrale debitrice le versement d'un solde de provision jusqu'à

concurrence des trois-quarts de la créance. Ce paiement devra être effectué dans les buit jours qui suivront la réception de la demande du crediteur et vérification du montant dû.

En cas de non versement dans le délai aus-indiqué les sommes dues porteront intérêts à raison de 6% l'an du jour de l'expiration de ce délai au jour du paiement.

ARTICLE 22.— La balance d'un compte général devra être versée par l'office débiteur quinze jours au plus après la date de réception du compte général reconnu exact.

Les versements visés tant au présent article qu'à l'article 21 seront effectués au moyen de trai tès tirées suivant le cas soit sur New-York, soit sur Beyrouth, et dans la monnaie du pays créditeur, sans perte pour ce dernier

Toute somme restant due par l'une des administrations centrales à l'autre à l'expiration du délai de six mois qui suivra la période pour laquelle le compte a été établi porters intérêts à raison de 60%.

ARTICLE 23. — Chacine des Administrations Centrales sera autorisée à adopter, pour autant qu'elles ne sont pas contraires aux dispositions de la présente Convention toutes mesures com plémentaires qu'elle jugera con-

.

ARTICLE 15. — Toute liste d'avis manquante devra être immédiatement réclamée par le bureau d'echange destinataire. Le bureau d'échange expéditeur devra alors transmettre sans dels. Le bureau d'échange correspondant une copie dûment certifiée de cette liste.

ARTICLE 16. — Chaque liste d'avis devra être soigneusement vérifiée par le bureau d'échange destinataire et corrigée en cas d'erreurs manifestes. Le détail des corrections sera communique su bureau d'échange expéditeur

Si une liste comporte d'autres prégularités, le bureau d'échange destinature demanders des ren neignements au bureau d'échange expediteur qui devra les fournir dans le plus bref délai possible Dans ce cas l'émission du titre intérieur faisant l'objet de la demande sera suspendue jusqu'à régularisation

ARTICLE 17. — Dès l'arrivèe dune liste d'avis au bureau d'échange destinataire, celui-ci après vérification, établire au profit des bénéficiaires les titres dont le montant est égal aux sommes spécifièes dans le liste ; il les transmettra soit aux destinataires soit aux bureaux payeurs, selon la réglementation en vigueur dans l'office destinataire

ARTICLE 18. — L'Office postal libanais pourra échanger par l'intermédante de di américain, des mandate parte des mandate poste avec les 2014 .

Unin d'Amérique. Ce serve de soumis aux dispositions parte parte des co-apres

- b Le montant maxima.

 chaque titre ne devra pas de supérieur à celui fixò dans relations entre les Etats

 d'Amérique et le paya de taxantes

 tron
- e Les indications rest ver à cette catégorie de titres des figurer à l'encre rouge à la 1 de chacune des tistes d'avis ordinaires notifiées à New York sur des listes spéciales et le tota du mentant de cen titres sus compris dans le total des listes ordinaires
- d Le nom et l'adresse de le neffciaire de mandat-poete ce transit ainsi que le nom de la suret du pays destinataire devres être aussi complete que possible
- e) L'office postal liberate el leuera à l'office américain, purles mandata-poste en transit (mandatabonification égale à celle dont nos

mitif est payable. Sauf au cas où ce titre serait supposé avoir été perdu an cours de transmission dans le service postal, l'Administration Centrale qui délivrera le duplicata sera autorisée de ce fait à percevoir les mêmes droits que ceux prévus par sa législation in térieure.

ARTICLE 9. — Toute demande tendant soit à rectifier le nom, soit à modifier l'adresse du destinataire, soit à suspendre le payement d'un titre, soit enfin à en obtenir le remboursement au profit de l'expéditeur, devra être adressée par ce dernier à l'administration centrale du pays d'ortgine du mandat.

ARTICLE 10. — En tout cas le remboursement d'un mandat ne pourra avoir lieu que sur la déclaration de l'Administration Centrale du pays où le titre était payable, que le mandat n'a pas été payé et que le remboursement est autorisé.

ARTICLE 11. — La durce de validité d'un mandat est fixée à douze mois non compris celui de l'émission ; à l'expiration de cette période le montant des titres non payés est reversé à l'Administration Centrale d'origine qui en dispose suivant es propre législation.

ARTICLE 12. — Les titres émis d'un pays sur l'autre seront soums, en ce qui concerne l'emission, aux réglements en vigueur dans le pays d'origine, et en ce qui touche le payement à la législation du pays de destination

ARTICLE 13. — Le bureau d'échange de Beyrouth communiquers au bureau d'échange de New-York le détail des sommes encatssées en vue de leur payement aux Etats-Unis d'Amérique, celui de New-York transmettra au bureau d'échange de Beyrouth le détail des sommes encatssées en vue de leur payement dans la République Libanaise.

Les listes d'avis employées à cet effet seront conformes au modele A et B annexé.

En vue de prévenir les inconvénients résultant de la perte d'une de ces listes, chaque bureau transmettra en même temps que chaque liste, un duplicata de la liste précedente.

ARTICLE 14. — Les mandats scront enregistrés sur les listes suivant une série annuelle spéciale pour chaque bureau d'échange commençant le 1er juillet, par le No 1.

Le numero affecté à un mandat sur la liste sera considéré commu a numéro anternational ».

Les listes seront elles-mêmes numérotées suivant une série annuelle commençant le 1er juillet, par le numéro 1. d'échange des Etats-Unis d'Amérique est New-York, celui de la République Libanaise est Beyrouth

ARTICLE 4. — Le montant de chaque titre sera exprimé pour les mandats émis aux Etats-Umo d'Amérique, en livres et piastres libanaises ; pour ceux émis au Liban en dollars et cents ameticans.

La conversion en monnaie du pays de destination sera opérée par les bureaux (bureaux d'échange ou bureau émettours suivant le cas) ressortissant à l'Administration Centrale du pays d'origine; celle-ci fixera le taux conversion pratiqué par ses propres sureaux.

Dans la conversion, les frac tions de cent ou de pinstres liba noises seront négligées.

ARTICLE 5. — Chacuns des Administrations centrales aura la faculté de fixer, d'accord avec sa correspondants, le chiffre maximum d'émission de chaque mandat. Ce chiffre na pourra dépasser deux cents (200 dollars pour les mandats émis dans la République Libanaise ou quatre cent (400) livres libanaises pour ceux cents a x Etats-Unis d'Amérique.

ARTICLE 6. — Charme des Administrations Centrales sura le droit de modifier selon les circonstances le droit proportionnel de commission payable par les expéditeurs des mandats-poste émis par les bureaux de son ressort à condition qu'elle fasse connaître son tarif à l'administration centrale correspondante. Le droit de commission appartiendra à l'office d'origine. Ce dernier bonifiera à l'office qui acquitera ces mandats une commission d'un demi pour cent (1/2%) du montant total des mandats payés; aucune bonification de sera allouée pour les mandats émis en franchise de droits.

Les titres émis au porfit des prisonniers de guerre ou savoyés par sux seront exempts de toutes taxes.

ARTICLE 7. — L'expéditeur d'un mandat-posts sera tenu de fournir, ai possible, le nom et le ou les prénoms ou au moins l'initial d'un prénom de l'expéditour et du destinataire ou le nom et l'adresse de la maison de commerce ou de la compagnie expéditrice ou destinataire. Cependant, si le ou les prénoms ou l'initial susmentionnés ne peuvent être fournis, le titre est néanmoins émis aux risques de l'expéditeur.

ARTICLE 8. — Si un titre est ou non parvenu, un duplicata sera délivré sur demande écrite du destinataire, contenant tous les renseignements nécessaires, adressée à l'Administration Centrale du pays dans lequel le titre pri-

ACCORD

POSTAL ECHANGE DE MANDATS-POSTE

- Signé à Washington le 8 Getobre 1946
- et à Beyrouth
 k 15 Mars 1947

CONVENTION

pour l'échange des mandats-poste entre l'Office Postal des Biats-Unis d'Amérique d'une part, et l'Office postal de la République Libanoise, d'autre part.

Le Gouvernement Federal des Etata-Unia d'Amérique et le Gouvernement de la République Libanaise, étant désireux de facili ter la transmission des fonds entre les Etats-Unis d'Amérique et la République Libanaise, par le moyen de mandats de poste, et de conclure un arrangement à ces fins

Les soussignés dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs se sont mis d'accord sur les articles suivants

ARTICLE 1. — Dans cette convention l'expression « Etats-Unis d'Amérique » comprend les territoires de la fédération des Etats-Unis d'Amérique, de l'Alasإتفاق بريدي مبادلة الحوالات البريديه

- وقع ای واشنطن
 ال ۸ سرین (لاول ۱۹۲۱)
 - Program de di la constitución de la constitución de

ka, des lles Guam, Hawati Porto Rico, Vierges et Tutuila (Samos L'expression « République Liba naise » comprend tous les terri toires ressortissant à ce pays,

Les expressions « l'Adomnistration Centrale » ou « les Administrations Centrales » désignant en ce qui touche les Etats-Un » d'Amérique : The Post Office Department, Division of Money Orders, Washington D.C., en ce qui regarde la République Libanaise la Direction Générale des Postes et des Télégraphes à Beyrouth, Liban.

ARTICLE 2. — Un échange régulier de mandata-poste est créé entre les Etats-Unis d'Amérique d'une part, et la République Libanaise d'autre part.

ARTICLE 3. — Le service des mandats-poste entre les pays dé nommés sera exclusivement executé par l'intermédiaire de bureaux d'échange. Le bureau the so-called Fifth Freedom traffic which maybe carried by United States air services between Beirut and Baghdad is dependent upon the conclusion of an appropriate air transport agreement between the United States of America and Iraq. When this inter agreement is concluded, the government of Lebanon agrees not to interpose any objection to permitting a designated United States air carrier to pick up and discharge international traffic in passengers, cargo and mail in both directions between Beigut and Baghdad »

I have the honor to inform your Excellency that my govern ment accept the arrangement herein included and regards the present reply as confirmation of this understanding between the two governments.

Please accept. Excellency, the renewed assurances of my nighest consideration.

Beirut, August 11, 1946

Goorge WADSWORTH

العطوط الحوله الولانات المحدد بين بيروت وبعداد هو معلق عسلى ابرام اتفاقية خاصة بالتقل الجنوي بين اولانات المحدد الاميرك والعراق وعندما تمرم هذه الإتفاقية تتعهد الحكومة اللبنائية بان لا تفارض في الحكومة اللبنائية بان لا تفارض في للماح الرسسة جوية معينه الولايات المتحدة بان تحمل وتعرغ تقليسات دوليه من مسافرين وبصالع ويريسد بين بيروت وبعداد في كلا الاتحاهين. »

لي الشرف بان اعلم معاليكم بسان حكومني تقبل بالتدبير المذكور في هذه المدكرة وتعتبر الجواب الحالسين كتصديق على ما العق عليه يسين الحكومتين .

واعتم هذه المناسسة لاحدد لماليكم تأكيد اعتماري الفائق .

بروت ی ۱۱ آب سبة ۱۹۶۹ **جورج ودنورث** services between Beirut and Baghdad is dependent upon the conclusion of an appropriate air transport agreement between the United States of America and Iraq. When this latter agreement is concluded, the government of Lebanon agrees not to interpose any objection to permitting a designated United States air carrier to pick up and discharge international traffic in passengers, cargo and mail in both directions between Betrut and Baghdad.

Please accept, Excellency, the renewed assurances of my highest consideration

Philippe TACLA

To His Execliency Phillip Tacle, Minister for Forcign Affairs, Benrat-Lebanon

Excellency

I have the honor to advise your Excellency that I have received your note of today, the text of which in the following

With reference to the Bilaterad Air Transport - Agreement between Lebanon and United States of America signed today, I have the honor to inform your Excellency that it is the understanding of my government that وبغداد هو معلق على ابرام اتعاقيسة حاصة بالنقل الحوي بين الولايسات المحدة الاميركية والعراق ، وعندما تسرم هذه الاتعاقية تنعهد الحكومة اللسائية بأن لا تعارض في السماح الولايات المتحدة بأن تعمل وتفرغ نقليات دولية مين مسافرين ويضائع وبريد بين بضداد بيروب في كلا الانحامي

والتي اكرز باكند اعتبساري العدي ،

فبلبب نقلا

حضرة صاحب العالي فيليب طلا ورير الخارجية بروت ــ ليثان

سنحت المعالي

الشرف بان اطمىكم بوصول مدكرتكم الصادرة يتاريخ المسيوم والمصملة ما للي

بالإشارة التي اتفاقيته التقسيل البجوي الثنائية بين الولايات المنحسدة ولينان الموجود ولينان الموجود بالله من المهسموم لدى حكومتي الله ما يسمى الحريسة لمعامسة للبغل الذي يمكن ان تتولاه

through airline operation, and

(e) to the traffic requirements
of the area through which the
airline passes after taking accounts of local and regional services.

SECTION 4

The Contracting Parties should undertake regular and frequent consultation between their respective aeronautical authorities so that there should be close collaboration in the observance of the principles and the implementation of the provisions outlined in the Agreement and its Annex and in case of dispute the matter shall be settled in accordance with the provisions of Article 10 of the Agreement.

ANNEXE II

To His Excellency George Wadsworth American Minister Beirit

Excellency,

With reference to the bilateral Air Transport agreement between Lebanon and United States of America signed today, I have the honor to inform your Excellency that it is the understanding of my government that the so-called Fith Freedom traffic which may be carried by United States Air

الحوى .

وجب حاحات النقل بالناطق التي تحترفها الحط الجوى مع مراعـــــاد الحطوط المحلية وخطوط المطقة .

القسم الرابع

يمهد العربقان المماقدان بينان تقوم سلطات الطيران لدى كل منهما بساحثات منظمة ودورية فيما بينهما ودلك لانحاد تعاول وسق علينان مراعاة العواعد وسفيد معتمليات النحس النسوص المبينة في لانفاضة المحس المرافق لها ويحل أي حلاف طبقينا لاحكام المادة الماشرة من الاتفاق .

اللحق الثيباني الى صاهب السعادة جورج ودسورت وزير الولايات السعدء بروب

مناجب السمادة

بالإشارة أي اتفاقية النفل الحوى الثنائية من أولانات المحسدة ولسال الموقع عليها اليوم ٤ أي الشرف بسال أعلم مسمادتكم أنه مسن المهوم لذي حكومتي أن ما يسمى الحرية الحامية للنقل الذي يمكل أن يبولاه الحصود الحوية للولانات المحدة يسين بيروت

sound economic principles; and to stimulate international air travel as a means of promoting friendly understanding and good will among peoples and insuring as well the many indirect benefits of this new form of transportation to the common welfare of both countries.

(2) It is the understanding of both Governmenta the services provided by a destignated air carrier under the Agreement and its Annex shall retain as their primary objective the provision of capacity adequate to the traffic demands between the country of which such air carrier is a na tional and the country of ultimate destination of the traffic The right to embark or disembark on such services international traffic destined for and coming from third countries at a point or points on the routes specified in the Annex to the Agreement shall be applied in accordance with the general principles of orderly development to which both Governments subscribe and shall be subject to the general principle that capacity should be related

(a. to traffic requirements between the country of origin and the countries of destination

(b) to the requirements of

الاقتصاد الفتحنجة كمية برغت و في المشبط الاسفار الجولة للولينية ودى وحس كوسيلة بين المعوث وكذلك في تجميل المراب الفديدة علم المائية المسلمة الوسيلة الجديدة للعالم وذلك للعالج المشترك للدينة العالم وذلك العالمة المشترك للدينة العالمة وذلك العالمة المشترك للدينة والم

۲ نے می عقبوم الذی کی مستنسی التحكومتين أن العرض الإساسي مسي لحلتوفد التي بقوم لها مؤ سيله سفن لحواى للعسة فصعا لسار وفيا هادا الأنفاق و ينحق الرافق له أن نقدم الحمولسة المي المد من مع حال المعليان ين الدولة على بالمها بندُ على سيلة و بلاو له يني بنيهي اينها أينفن 👚 كوه ان عن هذه الؤسيمات في إحد او أبرال تجارم دوليه مرصله إلى أو ألبه می دون دائمه فی بعضه آیا عباقد حسان لطرق البيته في اللحق لهذا الإنعاق سوف ستتقمل فلعا للمناديء أمامه للقدم الخنظم لتى يساهم فهللا الطرفان كما بخضم للقواعد العامسية من أن الجمولة تسبب الي

ا ـ حاجات النفل بين الدولسة الثني بيدا منها الحمل والدولة السنتي سبي دنية .

بالداخيات تتسيين الخيسا

charge international traffic in passengers, cargo and mail at Beirut on the following route

The United States of America, through Europe and Turkey to Lebanon and beyond to India via intermediate points, in both thrections

SECTION 2

Airlines of Lebanon suthorized under the present Agreement are accorded rights of transit and non-traffic stop in United State territory as well as the right to plok up and discharge international traffic in passengers, carginal state in the United States on a route or routes as may be determined at a later date from Lebanon, via intermediate points to the United States in both directions

SECTION 3

In the estab shment and poration of air services covered by this Agreement and its Annex the following principle shall apply.

(1) The two Governments de aire to foster and encourage the widest possible distribution of the benefits of air travel for the general good of mankind at the cheapest rates consistent with احد واترال ما يشمله النقسل الدولي من ركاب ونصائع وبرند في بسيروت وعلى الطرق الاتية في كلا الاتحامين : من الولانات المنجدة عبر أوروب وتركب الى سبال ومن يا إلى الهند عن طريق المعات الموسطة في كسيلا الانجامين

الفسم الثاني

مسح مؤسد الد المن محسون المحكومة اللسائية المرخص لها طبقيا بهدا الإنفاق حموق المروز و بهسود معير الاعراض المحلة وكذلك حق اخذ والرال و بشيطة النقل الجوي من وكسست ويشائع بريد في الولايات المتحدة وذلك من بن المعرف أبي السيسان والولايات المتحدد عن طريق بعد المورد فيما وي كلا الانجامي

القسم الثالث

نصق المواعد الابية في السينيات، وتشبيل الخطوط، الجوية السيناتي يشبهها هذا الانفاق وملطقة:

ا ب ترفت كل من الحكوسين في ان تساعد وتستحم على التوسستم الى اعصى حد ممكن في عمل عملي مستحم الاستفار الجوية لصالح الاستاب سعى وقواد،

ARTICLE 11. — The provisions of this Agreement shall become operative from the day it is signed. The Lebanese Government of the United States of approval of the Agreement by the Lebanese Parliament, and the Government of the United States shall consider the Agreement as becoming definitive upon the date of such notification by the Lebanese Government

Dane at Berrut in duplicate on the English and Arabic langunges, each of which shall be of equal authenticity this 11th day of august, 1946

For the Government of the United States of America

Georges WADWORTH

For the Government of Lobenon

PHILIPP TAKLA

Minister for

Foreign Affairs

ANNEXE I SECTION 1

Arrings of the United States of America authorized under the present Agreement are accorded rights of transit and nontraffe stop in Lebanese territory as well as the right to pick up and dis-

الماده الحادثة فتسمره عالمان برويد عدا الأنفاق من باريخ بوطيع عليه وتبلغ الحكومة الليانية حدومة أولايات الاحدة الرام يحدث با ان الأداد

و ستغییر حکومه ایا ۱۰۰۰ تا ایسجد ۱۰۰۰ ۱۰ نقاش ایاب می ازانج افد ۱۰ ساخ می دا تا ایجکومه (نساسه

حرر في ساعة عمر الدوار أن عمالان المراعة والأنظام له ويدن من السبال تقليل الفوط الراسيسية في أشواج الحادي علير من للهر أنه ١٩١٦

عن جنوبه و با محدد لاد اله

ويار الفوض حورج ودسورت

عي حجومه لا مه

ورير عارجية فيليب بقلا

> اللحق الاول القسم الاول

بعج مؤسسات أعمل الحسود بولانات المحدد الامر كنه المرحد به صفا بهاد الانفاق حقوق المستسردر والهنوط لغير الاغراض التحاريبة في اظيم الحمهورية اللشانية وكذلك حق rights for services granted by it under this Agreement by giving one year's notice to the other Contracting Party.

ARTICLE 9. - In the event either of the Contracting Farties considers it desirable to modify the routes or conditions set forth in the attached Annex, it may request consultation between the competent authorities of both Contracting Parties, such consultation to begin within a period of sixty days from the date of the request. When these authorities mutually agree on new or revised conditions affecting the Annex, their recommendations on the matter will come into effect after they have been confirmed by an exchange of diplomatic notes

ARTICLE 10. — Any dispute between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement or its Annex, wich conneat be settled through consultation, shall be referred for an advisery report to the Interim Council of the Provisional International Civil Aviation Organization (in accordance with the provisions of Articlé 3, Section 6 (8 of the Interim Agreement on Civil Aviation signed at Chicago on december 7, 1944) or its successors.

التي منحها بمعنضى هذا الإنفسيات وذلك باخطار سابق بمدة سنةللفريق المعاقد الأخر

الماده التاسعة _ الله رغب ايمن العريمين التماقدين في تعديل الطريق الراقق الشروط الواردة في الملحق الراقق بين السلمات المحسم على من السلمات المحسم على خلاليات المحسم على خلاليات الملكورة في خلاليات يوما من الطلب عومتهما تتعق هذه السلمات على شروط جدسيادة او معدله مما يؤثر في المحق مصابحا سارية المعمول بعد سادن المديات السياسية المؤيدة لها .

المادة العاشرة بير مع الى المحلس الوحب الهيئة الوحب العليات المدلس الدولي العمل تقرير استشاري (طبقا لاحكام الماده ٢ من القسم السادس المدلي المولي الموقع بشبكافسو في المدلس المولي الموقع بشبكافسو في مبنا المحلس كل خلاف بين الطرابي المعامدين في تصبير او تطبيق هيفا المحلس كل خلاف بين الطرابي المعامدين في تصبير او تطبيق هيفا المحلس كل خلاف بين الطرابي المعامدين في تصبير او تطبيق هيفا المحلس كل خلاف بين الطرابي هيفا المحلس في تصبير او تطبيق هيفا المحلس كل خلاف بين الطرابي المحلف ألم القرابقين في قض الحلاف .

(b) The laws and regulations of one Contracting Party as to the admission to or departure from its territory of passengers, crew, or cargo of aircraft, such as regulations relating to entry, clearance, immigration, passports, customs, and quarantine shall be compiled with by or on behalf of such passengers, crew or cargo of the other Contracting Party upon entrance into or departure from or while within the territory of the first Party

ARTICLE 6. — Each Contract tag Party reserves the right to whithhold or revoke a certificate or permit to an airline of the other Party in any case where it is not satisfied that substantial ownership and effective control are vested in nationals of either Party to this Agreement, or in case of failure of an airline to comply with the laws of the Stale ever which it operates as described in Article 5 hereof, or to perform its obligations under this Agreement.

ARTICLE 7. — This Agreement and all contracts connected therewith shall be registered with the Provisional International Civil Aviation Organization.

ARTICLE 8. — Either Contracting Party may terminate the Т حب بنی را ب وملاحسی

عدیرات او مراجات سهرا عسب

حب بالسبیه النصابح بناج تو بن

ارکاب وملاحی الطائرات والبصائیح

اسید او مدیرات به مین بمسیست

الدخول والجروج والهجره وخوارات

السعر والجمارك والحجر الصحبی

وداك عبد دخولهم وممادرتهم او ادا،

بغالهم في اقليم دنك الفريق المتمادد

بغالهم في اقليم دنك المربق المتمادد

بغالهم في اقليم دنك المربة المر

الماده السادسة ب تحتفظ كسل مرس متعادل حدة ق الماد، والماء سهاده أو برحيين سادر أو يسببه نقل حوى تابعة القريق الاخر في ابسه من ملكية علمه المؤسسة أو ادارتها المعلية موجود بالعمل في بدرعايسا في ماية علم تتقيل هذه المؤسسية لواسيسة لقوابين الدولة التي تعمل في سيوك التيانية أو عدم تيامها بالتراماتها طبقة أو عدم تيامها بالتراماتها

المادة السابعة ما يسحل همسابا الاتفاق وحميع المقود المتعلقة سمه لدى الهيئة الموقتة للطيران المسادي الدولي و

الله الثاملة ــ بعول الكل مسبح العرامين المعاددان أن المها الحمراف the territory of the other Contracting Party, be exempt from customs, inspection fees or similar duties or charges, even though such supplies be used or consumed by such sircraft on flights in that territory

ARTICLE 4. - Certificates of airworthiness, certificates of competency and licenses issues or rendered valid by one Contracting Party shall be recognized as valld by the other Contracting Party for the purpose of operating the routes and services described in the Annex. Each Contracting Party reserves the right, however, to refuse to recognise, for the purpose of flight above its own territory, certificates of competency and licenses granted to its own astionals by another state

ARTICLE 5. — (a) The laws and regulations of one Contracting Party relating to the admission to or departure from its territory of aircraft engaged in international air navigation, or to the operation and navigation of such aircraft while within its territory, shall be applied to the aircraft of the other Contacting Party, and shall be complied with by such aircraft upon entering or departing from or while within the territory of the first Party

الفرعين المعاددان والرحد بيا سنعين الطرق والحطوط الجوالية سنية في اللحن بند دجو بيايا الم معادرتها أقليم الفريق المعادد الأحر حتى أو استعملت تلك الطائبيرات علمه المواد أو استهلكها اثناء طيراتها داحل ذلك الإقليم

الملدة الرابعة - بعترف كل مسن الغريقين المساقدين بصحة شهساده المسلاحية للغيران وسهاد ب الاعلم والإحارات المسافرة أو المسمد مس الغريق المتعاقد الاحورة يفية تشميل الطرق والخطوط الجوية المبتة في المسن المريقين المتعاقدين بحقه في عسده الاعبرات سهادات لاهمة والاحارات الني تمسحها دولة احرى لرعاياه فيما سمن باطران دول اطلمه

المادة الخامسية - ١ - تسرى القوانين والإنظمة المعول بها لسدى احد العربقين المتماقدين - والمتملقة بدحول الطائرات التي تعمل قالملاحة الحربة الدولية في الليمه أو ممادرتها له أو تشميله أو طيرانها هوقه - على طائرات الفريق المتماقد الاخروبجب على هذه الطائرات مواعاتها عنسد حول اظهم العربي الاول و ممادريها له اثناء وحودها هنه .

and to assure equality of treatment, both Contracting Parties agree that

(a) Each of the Contracting Praties may impose or permit to be imposed just and reasonable charges for the use of public airports and other facilities under its control. Each of the Contracting Praties agrees, however, that these charges shall not be higher than would be paid for the use of such airports and facilities by its national aircraft engaged in similar international services

(b) Fuel, lubricating oils and spare parts introduced into the territory of one Contracting Party by the other Contracting Party or its nationals, and intended solely for use by aircraft of such other Contracting Party shall be accorded national and most-favored-nation treatment with respect to the imposition of customs duties, inspection fees or other national duties or charges by the Contracting Party whose territory is entered.

(c) The fuel, lubricating oils, spare parts, regular equipment and aircraft stores retained on board civil aircraft of the airlines of one Contracting Party authorised to operate the routes and services described in the Annex shall, upon arriving in or leaving

وصيمان للمساواة ي المعاملة قد أنعق المرابقان المساقلات على ما يلي:

ا _ لكل من الغريقين المتعاقبة بن أن يعرض أو تسمح تعرض وتسبوم عديه ومعدونه نظير استعمال المطارات المامة والانتفاع بالسبهبلات الاخترى نتى يشرف عليها ، ومن المنعق عليه ان لا تريد هذه الرسوم عما تدقييم اطائرات الوطنية التي تعمل في حطوط دولية معائلة عند استعمالها مثل هذه المطارات الو انتفاعها يمثل المسبك التسهيلات .

ب ب عامل الوقود وربوت التنجيم و فطع العبار التي تدخل اقليم فريسق متعاقد بواسطة القريق المتعاقسية الاخر او بواسطة احدوعاباه والمخصمة الاستعمال حائراته بد المعامسة الور الاكبر رعاسة ودلك بالسبة لما نفرسة العراسية المعاقد الذي تدخل تلك المراد المستوان وسوم الحميسان والمستوان وا

حد بعلى من رسوم الجسسارك ورسوم الجسسارك ورسوم التعنيش وما شابه دلسسك من رسوم الو بود وربوب السحسم ويطع المناد حمليب والمعربين التي تحملها الطائرات المدينة للمؤسسات الحوية التابعة الحسيد

المادةالثانية - ٢ - بدا تشغيل كل من الحطوط العوية المذكورة بمحيرة ان سين العربق المتماقد المنسوح له الحقوق بمقتمي المادة الأولسيسي مؤسسة أو مؤسسات النقل الحوى التي ستباشر تثميل ذلك الخط ومع عدم الاحلال محكم المادد الدري بحب على الطرف المعاقد ؛ السيدي سم تلك الحقوق ، أن يصدرتر خيص التشغيل اللارم الى تلك الوسيسة او الؤسسات على انه يجوز قبل ان برخص يتشعيل الحطوط عاموضوع ملا الاتعاق ؛ أن يطلب من تلسيك الرَّسسات الميئة أن تثبت قبلطات الطران ولحتصة والتابعة للعرسيق الذي منح الحقوق ، أنه تتوافر فيهما الشروط التي تغيضتها الأوالسيين والانظمة المعول بها قدى تنكالبلطات كما أن أفتتاح تلك الحطوط فمناطق العمليات الحربية أو الناطق المعتلسة مسكوناة أو المناطق التي تؤثر فيهسا المعليات العربية أو الاحتلال المنكري يتوقف على موافقة السلطات الحربية المتميية

ب من المفهوم انه بعب على اى دريق منعافد منع حقوق تجاريسة مقدمة الاتعاق ان بياشر هماده الحقوق في اقرب فرسة ممكنه الا و حالة العجر الموقت عن اداء دلك .

المادة الثالثة ... منما للسبيسين ،

ARTICLE 2. - (a) Each of the air services so described shall be placed in operation as soon as the Contracting Party to whom the rights have been granted by Article 1 to designate en airline or airlines for the route concerned has authorized an airline for such route, and the Contracting Party granting the rights shall, subject to Article 6 hereof, be bound to give the appropriate operating permission to the airline or airlines concerned; provided that the airlines so designated may be recuired to qualify before the competent aeronautical authorities of the Contracting Party granting the rights under the laws and regulations normally applied by these authorities before being permitted to engage in the operations contemplated by this Agreement and provided that in areas of hostilities or of military occupation, or in areas affected therehy, such inauguration shall be subject to the approval of the competent military authorities.

(b) It is understood that either Contracting Party granted commercial rights under this Agreement should exercise them at the earliest practicable date except in the case of temporary inability to do so.

ARTICLE 3. — In order to prevent discriminatory practices

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

- Blgné à Beyrouth
- Le II Acút 1946

Having in mind the resolution signed under date of December 7, 1944, at the international Civil Aviation Conference in Chicago. Illinois, for the adoption of a standard form of agreement for provisional air routes and servicen, and the desirability of mutually stimulating and promoting the sound economic development of air transportation between the United States and Lebanon, the two Governments parties to this arrangement agree that the establishment and development of air transport services between their respective territoires shall be governed by the following provi-Riforth

ARTICLE 1. — The Contracting Parties grant the rights specified in the Annex hereto necessary for establishing the internationnal civil air routes and services therein described, whether such services be inaugurated immediately or at a later date at the option of the Contracting Party to whom the rights are granted.

أتقاق النقل الجوي

- 🍙 وقع ل بيرت
- 1583 of 11 d ...

تمشيا مع قرار مؤتمر الطلبيران المدي الدولي و الوقع في ٧ ديسعيس سبه ١٩٤٤ مدينة شبكام بولاسه للسوس و بيان قبول مستسبب بمودجية للاتفاقات الحاصة بالطبوق الحوالة الوقية .

ورعية في الماون على سيسيط وترقية النقل العوي بين الولايسيات المحدة والدان على الماس الدمادي سليم م

فقد الفقت الحكومتان القريقان في هذا لانفاق عندان تحصيع الساء وتقدم خطوط النقل الحوي بين اقليميهما السروط الالله .

الماده الاولى - يعتم الغريقسان المساندان الحقوق المبينة في المحدق المربعة والمحدود المربعة المربعة الانشاء الطرق والحطوط الحويسة المدية الموضحة به سواء افتتحت تلك الحطوط في الحال أو هيما بعد حسب احتيار العريق المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق .

V cete 283 du 24 du 1925 1 du 1 1925 | 161 1923 - برار ۱۹۳۳ بازیج ۲۶ مید حر ع ۱۹۳۵ بید ۲۴۴

No Let 1929
 ACCORD POSTAL
 Echange direct de
 mandats-poste

۲۷ لمود ۱۹۳۹
 اتفاق بريدي
 (مبادلة مباشرة للموالات البريدية)

treté 2823 do 1630-1029 (1 O. ar — 1929 o° 2281) B O 1929 p. 200)

* October 1931
 ADDITIF
 il Paccord postal
 du 27-7 1929

٨ تشرين الإدل ١٩٣١
 ملحق الإنفال البريدي تاريخ
 ٢٧—٢٧

APRES NOVEMBRE 1943

بعد شرين الثاني ٢٤٤٢

• 11 Act 1918
ACCORD
DE TRANSPORTS
AERIENS

۱۹ اپ ۱۹۲۱
 اتفال التقل الحري

B Octobre 1936
 IS Mars 1937
 ACCORD POSTAL.

۸ تشرین الاول ۱۹۹۲
 ۱۸۲۷ المال ۱۹۲۷
 اتفاق بریدی

20 Mid 1951
 ACCORD
 D'ASSISTANCE
 TECHNIQUE

 ۱۹۰۱ ایار ۱۹۰۱ اطاق فلتماون الختی

7

7

U.S.A.

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN-U.S.A

AVANT NOVEMBRE 1943

- 16 Novembre 1921
 26 Octobre 1922
 ACCORD
 GOURAUD-KNAREASHLE
 sur la reconntissance
 des naturalisations
 américalises accordées
 A des ressortissants des
 Etats sous Mandat
 (A D p. 343)
- 4 Avril 1924
 CONVENTION
 convergnat le Mandat
 pour le Liban et la Syrie.
 (A.D. p. 351,
 (J.O. 1924 př. 1806)
- 3-17 Septembre 1824
 ACCORD
 WEY GAND-KNABENSHUE relatif à la procédure d'orrestation des citoyens américains,
 (A.D. 357
- 24 Octobre 1825
 CREATION D'UN
 SERVICE
 d'échange de mandats.
 poste avec les U.S.A.

الولايات المتحدة

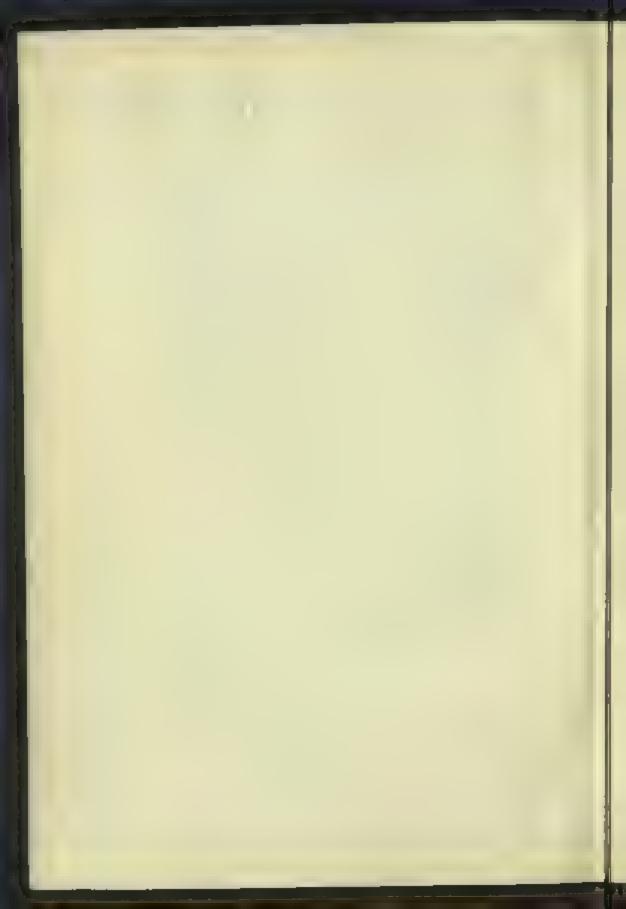
الاميركية

أيعافات دولية

بين ليثان والولايات المعطمة الامم كمة

فيل تشرين الثاني 1963

- و7 تشرين الثاني 1971
 إ1 شرين الإول 1977
 انفال فورو بـ كتابتشو
 بشبل الإسراف بالجسمة الامراك المسول
 المطاق لرمايا المول
 الواقعة تبحث الإنتمان
 ر ود بـ س 137)
- ابسان ۱۹۲۱ انطاق بیان الانتماب علی لیگان وسوریا رد ب می ۲۹۱
 (جر س ۱۹۲۱ سامی ۱۸۰۲)
- ۱۹ ۱۷ ایفول ۱۹۲۲ انطاق فیطان ب الثابتشیو بشیان اصبول توقیف الرحایا الامیرکان د ود س ۱۹۷۰
 - ۱۹۲۵ تشرين الأول ۱۹۲۵ انشاه مصلحة تبادل الحوالات انبر بدره مع الولايات المنطقة



U.R.S.S.

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN URSS

AVANT NOVEMBRE 1943.

DELX ACCORDS

RELATIFS AU TRAFFE

DE NON AGRESSION

FIGANGE-URSS

(V. J.O. 1938 — p. 19

الاتحاد السوفياتي

اتعاقات دولية بين لينان والإنحاد السوفياتي

قبل تشرين الثاني ٢١٩٢

● 75 تشرين الثاني 1977 اتفاقات بشيان معاهدة علم الاعتداء الفرسية = السوفياتية | حر 277 مر در 2

7

Arrêtê 195/FC du 29 Avril 1933

TUNISIE
 AULOND POSTAL
 (Leininge direct
 des mandais de poste)

Arrêtê 1781 du 31 Décembre 1922 1 0 , h.20

Voie egalement FRVNCE

- قراد ۱۹۵۹/مام تاریخ ۲۹ بیدار ۱۹۵۲

قولمي القاق بريدي (مبادلة ميائرة للحوالات البريدية)

م قراد ۱۸۸۱ تاریخ ۲۱ کاتون الاول ۱۹۲۱ ۱ حرع = ۱۹۲۲ = مر ۱۹۲۱

🐞 داجع ایشا : فرنسا

7

UNION FRANÇAISE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN-UNION FRANÇAISE

AVANT NOVEMBRE 1943

A E. F.
ACCORD POSTAT
(Echange direct
des mandats de poste)

Arrêlê 506/1/1 du 11 Décembre 1043

> Verete 2007F1 du 20 Avril 1942

MADAGASCAR
 ACCORD POSTAL
 (Echange direct
 des mandats de poste
 et des natodats
 télégraphiques)

1 5 Jane 194

SOMALIE
 FRANCAISE
 AGORD POSTAL
 (Echange direct
 des mandals de poste
 et de mandals
 télégraphiques)

الاتحاد الفرنسي

المافات دوليه مين ليسان والاتحاد العرسي فيل تشرين الثاني 1988

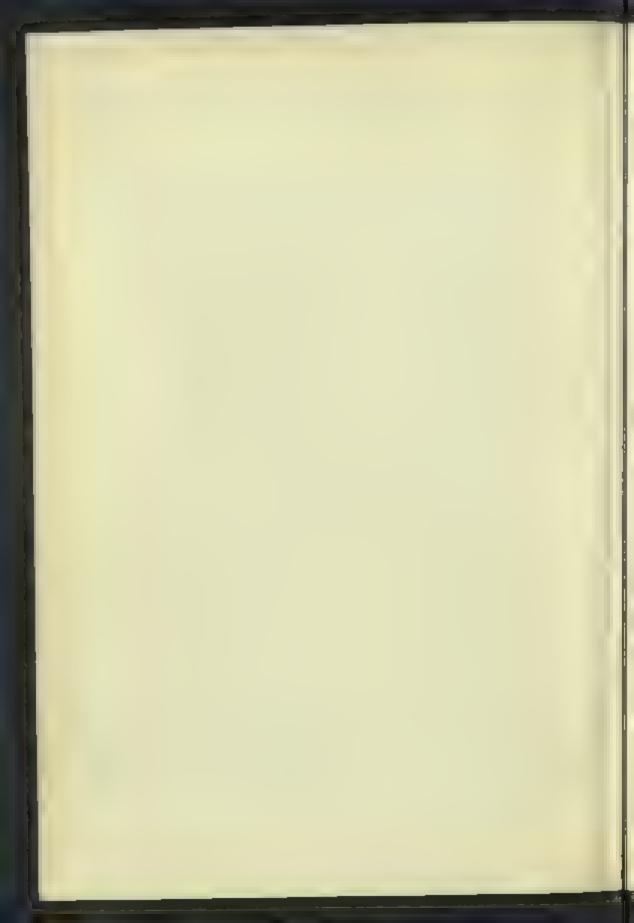
افريقيا الاستوالية الفرسية اتفاق يريدي ومادله مناسرة للحوالات البريدية

> مراد ۱۱ هار کیم فاویج ۱۹ کانون لاوت ۱۹۳

- الكامرون العرسيي
 اطاق بريدي
 د مناده مناسره للحوالات البرندية)
 - فرار ۲۹۱/منح باریخ ۲۶ لیسار
 ۱۹۱۱ سنه ۱۹۱۲
 - فشسگر اطال بريدي (مباطة مباشرة للموالات البريدية والبرقية)

فران ۱۹۱۲/مام تاریخ ۱ تبور ۱۹۱۴

 العمومال الغرنسي
 اندال بريدي
 (مبادلة مباشرة للموالات البريدية والبرقية)



إلى ان حق حمل النقل الحوي المالي مل علم واحده أو عدد نقاط على الطرق الجوية الميته بعوجب عدا الاتعاق والملحق المراهق له أي مملكة بالثة أو من مملكة بالثة التي تقطه واحدة أو عدة نقاط على الطرق الجويه الميئة أعلاه سوف يستعمل طبغيا المامة عاداً المناقدان وفقا القوعاد يتيمها الطرفان المتيماب بجيان بتناسب مع

عاجات النقل بين البلد الذي ينتهمي يدا منه الحط والبلد الذي ينتهمي الهم .

ب _ حاجات الحطوط الحويسية انظونله المحارة ،

ع _ حاجات النقل في اساطلسين التي تحترفها الحفل مع وعاللسبة مصلحة الحفوظ المحلية والإقليمية .

و لـ تقور الصرفان المتعافسية الله ما المتعافسة المتعافسة المتعافسة المتعافسة المتعافسة المتعافسة المتعافسة الم

۱ ــ الا تعمل مؤسسات النقسال
 التابعة لهما باجر أو مكافأة بين أيسه
 معلى داخل أراضي أندوله ألاحرى

ب _ الا تبدأ مؤسسات النقسيل المحوي التابعة لهما بالعمل باجسبود أو مكاماه بين اراضيهما على الطسرة الموية المبية حتى الابعاد سسبيل سلطات الطيران المدني المسؤولة التابعة للدولين على حمولة الطائرات وتوديع الحركة بينهما توريعا عادلا .

حدا الابعال او بعسر أي حرء من هدا الابعال اوملحمه بأنه بمسح الطرف الاخر أو مؤسسات القل السجوي النابعة له حقر قا مقصورة عليسه أو يحول دون بسع هذه العقسسات النقل الجوي التابعة لابسة دونه أحرى أو سطوى على بعضيل في لمامله .

٣ - العق الطرفان المتعافسة العلى النعافسة العلى الدخول الي والخروج من الدافسي الدول المتعافسية الاحرى وطبى الطرف المتعافسية الاحرى وطبى الطرف موضعي الدخول والخروج والطريق المحري الذي بجب الباعه في الدافية ودك قبل المدد في تشغيل مؤسسات النقل الموية التابعة لكلا العلم فسين المتعاقدان ،

الفره به طراطس بدیروب و مس وراء دلك من ممالك و من والى كلب الجهين مباشره او من معارات مبوسطه في الاراضي ايبركيه او من اراسيي ممالك احرى .

۳ ـ تطبق في باستين وتسميس الحطوط الجوية الميشه في هذا الإتفاق والمحق المرافق له العوامد البالية

ا - ترعب كل من الحكوسين في المساعد وسنحع الى اعصى حد ممكر في لعميم تمع الاسفار الجوية لصالح الاستان المام باعل الاحور التسبي معن و دواعد الاستان الاستان المحدد المستحدا الرغب تتشيط الاسعار الحديث وحسن النية بين الشعوب وكذلك في تحقيق المواقد المديدة غير المساعرة المديدة الم

 سد يجب أن يكون استحبياب وأسطة النقل الحوي المحتبيين للمسافرين متناسباً بشكل وتيسبق مع الحاجه ،

ج مند انشاء مؤسسات النقسل المحوي المدكورة في هذا الانفسساق والملحق المرامق له على أي سسسس الطرق الحوية المبنة بين المقدسس يجب أن تحصل الحطوط الحوسسة

لكلتا الحكومسين علىما ممكن مسسس درص منساويه .

د عدد تشغيل الحطوط الحودة نطويلة المذكورة في هذا اللحق بحب على مؤسسات الخطوط الحولية المائدة التي احد الفردين المعافسدان تأخذ بغر الاعتبار مصاليب مؤسسات الحطوط الحولة المائدة أني المورد عبر عادلة بمد السبح الحطوط الجوية المؤسسة من قسس نظرف المتعاقد النائي على قسم الوادة .

هـ اتقق الطرفان المتعاقدان هـ في ن يكون اسبيعاب البقل الجوىالمين بوحب هذا البحق الحدوظ الحوب المائدة لكل من اعلرفين المحادث مساسيا مع حاجات العش بين السيد الدي حمل حبيبه مؤسسة النفس والعد الذي سهن البها والعد الذي سهن البها

ومن بعيوم قدى كن من الطرفين التماقدين آن تمرقة الاحود ستحدد عنى ساس معون مع مراءة حمسع لموامل المنطقة الموضوع بما في ذلبك سممل الاقتصادي والربح المعون واحتلاف صعاب الحدمة و بطائران من حيث البرعة والراحة) وكذلك بعرقة الاحود المحدودة من قسيل مؤسسات العن الحوي الاحرى اليي تعمل على نفس الطريق

المادة العاشرة ... تعنى كلم......ة اطلع) العنى الذي اعطنه له....ا المادة اشانيه من معاهده الط.....راب المدنى الدولي الوقعة بتاريخ ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٤ بشيكاغو وهالما بيما يتعلق بهذا الاتعاق واللح...ق المرافق له الا اذا استدمى القبيام

المادة الحادية عشرة مد يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين في اي وقست شاء اخطار الطرف الاحر يرضته في الهاد هذا الاتفاق وينتهي الالفسساك في هذه الحالة مد مصني التي عشسم شهرا من باريح تسلم الطرف المتعاقد

للاحطار الا أذا أتعق الطرقان هستان سنت هذا الإحطار قبل نهايه هساده الذة .

الادة الثانية عشرة _ يجسسري بادل ونائق الابرام في احرب وقست ممكن في العره وبدء العمل بالانفسسات منذ تاريخ التبادل واثبانا للانسسك وقع الوقعون ادناه بعا لهم من سلطة في ذلك مقوضين بها من حكوماتهسم على هذا الاتماق ووضعوا عليسسه اختامهم ،

حرر في انقره في ١٦ ايلول سنبه ١٩٤٧ باللمبين المرية والبركيسسية ولكل من النصين بصالقوة الرسمية،

المني

البنانية طبقا لشروط هذا الانفساق اللبنانية طبقا لشروط هذا الانفساق واللحق الرافق له حق الطيران عبسر ادراضي الجمهورية التركية بسنةون هبوط والهبوط فوق ادافس الجمهورية التركية الافراض غير تعادية وحسق حمل واترال الركاب والنسائسسيع والدريد ما والى المطارات الوا معسسة على الطرق العوية الدولية المينسسة عبما بلى:

بروت _ اتقره _ استانبول وسا وراد ذلك من معالك ومن والى كلتا العهتين ماشرة أو من مطارات متوسطه

ی الارامی اللساسه او اس ارامسی ممالک احری ،

العوبة الحكومية العائدة الى حكومة الحمهورية التركية طبقا لشروط هذا الاتماق والملحق المرافق له حسسق الطيران عبر اراضي الحمهوريسسه السائية بدون هبوط والهبوط فوق ارامي الحمهورية اللسائية لاغراس والبصائع والبريد من والى المطارات الرامية على الطرق الحوبة الدوليسة المينة قيما بلى:

والتعليمات المعمول بها لدى احبيد الطرفين اسعاقدين والمتعلقة بدحول اقليمه والبقاء قيه او الخروج منه بالسمية الركاب والطاقم والبضائيج (كالتعليمات الخاصة بالدخيسول والغووج والهجرة وجوازات السغر والجمارك والعجر العممي) عسلى والجمائة والعاقم وعلى من يرسسل بضائع بالطائرة باللات او على من يربوب عنهم ،

المادة السادسة _ سعنط كــل متعاقل بحقه في ايقاف او الفاءتر خيص النشعيل في اية حالة يقتنع فيها بسان حزواهاما مرملكية مؤسسها ومؤسسات المقل الجوي التي عينها الطحو في المحافد الاحر وادارتها العطية لــس كي بد رعايا اي من الطرفين المعاقدين المؤسسة أو المؤسسات تقوابيته أو المؤسسة أو المؤسسات تقوابيته أو المدافعة علم قيامها بتنفيط العادسة أو عند عدم قيامها بتنفيط المعاوسة أو عند عدم قيامها بتنفيط المعروط التي منحت العقوق بنساء عليها بمقتصى هذا الاتعاق.

اللحق الروق بهذا الاتعاق فيتم داك المعديل بطرس الماحثيات المسيد التعديل بطريق الماحثيات المسيدة المحتصة لذى كل من الطرفسيين المتعاقد بروسدا الماحثات في حسلال سنين يوما من تاريخ الطلب ، وكل ما تنفق عليه السلطات المحتصية من تعديل يعمل به بعد تأبيد ذليك من تعديل يعمل به بعد تأبيد ذليك المطرق الدبلوماسية واذا قبل الطرفان المتعاقدان معاهدة عامة عديسيدة الاطراف وبدىء العمل بها يعدل هذا الاطراف وبدىء العمل بها يعدل هذا الاعراف وبدىء المعالم الماعرة الماعر

المادة التاسعة - 1 - كل خلاف بنشا بين الطريب المتعاقدين على تعسيم أو تطبيق هذا الإنعاق والملحق المرافق له يسري بوا/سطة التحكيم .

ب - يعرض الحلاف على عجلس هيئه الطيران المدني الدولي ق المؤسسة بعوجب معاهدة الطيران المدني الدولي الموقع عليها في شيكاغو بتاريح كانون الاول سنة ١٩٤٤

ج - سرس الحلاف على هيئه محكيم سين بالاتفاق أو على شحيص أو هيئة أخرى إلاأ وأفق الطرقيان المعاندان على ذلك .

د ـ يتعهد الطرفان المتعافيسدان المنتال القراد الذي يصسبد ق موصوع العلاف .

او المناطق التي تؤثر فيها الاسفيان المسكرية لوافقة السلطات المسكرية المحتصة ه

الماده الثالثة _ 1 _ لا محور ال تولد الرسوم التي يفرضها أو يسمع عرضها كن صرف منه فيست على مؤسسة أو مؤسسات النقل ألجوي التناهمة للطرف المتصافعة الاختر لابتحدام المطارات أو الانتميساع بالتسميلات الاخرى مما الدفعية الطارات الوطنة لتي معمس و حطوط دولية مماللة عند استخدامها من عدد الطارات أو المعاعمة بمنال

ب عامل الوقود وربوت التشعيم وقطع الغيار التي يدخلها احدالطر فين المساحدين أو مس حوث عسم أو مس حوث عسم أو من المعلى المحوى التي تحملها طائراته في هذا الاقليم وتكون هسده طائراته في هذا الاقليم وتكون هسده طائراته في معاملة لا تقل عن معاملة او طائراته معاملة الا تقل عن معاملة أو مؤسسات النقل المحوي الوطنية أو مؤسسات النقل المحوي للدولة الاكثر حظوة وذلك بالنبسة للرمسيسين وسائس وسائس وسائس وسائس وسائس وسائس والمحورية ورسوم النعتيش وسائس الرسوم الاخرى ،

ج ــ بمعى كل من الطر مين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ورسيسوم

التقتيش وعيرها من الرسوم طائرات الطرف الاخر التي تعمل على الحطوط المعق عليها وما يكون فيها من كعبات الودود وزبوت التشتجيم وقطع العبار والهمات المعدد حملها وحربها حس وبو السميس أو استهلك هسنده الإشتاء في اراضيه ع

المادة الرابعة - يعترف كل مسن الطرفين المتعاقدين بصحب شهادة المسلاحية المعيران وشهادات الإهلية والإحازات الصادرة او المسعدة مس الطرف المعول وذلك فيما يتمسلق سارية المعول وذلك فيما يتمسلق الملحق ومع دلك يحتفظ كل مسين طرف متعاقد بحقة في عدم الاعتراف بضهادات الاهلية والإجازات السمي دولة احرى لرعاباها ودسمك بيما شعلق بالطيران فوق اراضية ،

المادة الخامسة _ أ _ تسسري القرانين والانظمة والتعليمسسات الممول به لدى احد الطرسسين المتماندين والمحلقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحة المجوية الدولية و المسبحة أو معادريه لها أو شقينها و وبها على طائرات مؤسسسة أو مؤسسات التقل الحوي التي عينها الطرف المتعاقد الاخر ،

ب _ بيرى القوابين والانظميسة

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

- Signé à Aukara
- le 16 Septembre 1917
- Radification autorises par lito; du 5 Juliet 1918
 (J. O. 1948 no. 29 — p. 521
- Les textes officiels ont été établis en langues arabe et tarque

أتفاق

تلنقل الجوي

- 🍙 والع ق انقره
- 🐞 😘 ایلول ۱۹۹۶
- ♦ اچيز التعديق عليه پموجب فانون ۵ نمون ۱۹۲۸
 ﴿ جر ١٩٤٨ = عدد ۲۱ = من ۲۱هـ
 - وضع التصان الرسميان
 باللسي العربية والتراية

بما أن حكومة الحمهورية الله ان حكومة الحمهورية الله ان وحكومة الجمهورية التركية ترقيبان و ابرام العاق انشاء مواصلات جورة مدينة بين لبنال وتركيا عقد عينتسا معوضين عنهما لهذا القرش الفقدوا بما لهم من سلطة على ما سباني:

المادة الاولى - يعنج كل مسين الطرقين المعاقدين للطرف الاحسر الحقوق المبينة في الملحق المرفق بهانا الاتعاف لابشاء الخطوط الجوية المدنية الدولية المبيئة فيه ويجوز أن تفتقح هذه الحطوط في الحال أو فيما بعد حسب اختيار الطرف المتعاقد المنوحة له هذه الحقوق ،

الماده الثانية بـ 1 بـ يجور تشفيل الحطوط الحوية المدكورة بمحبسرة بعين الطرف المعاقد المموحة الـــــــة

العقوق مؤسسات النقل الجوي التي سنباشر تشفيل هذا الخطاط الخطاط الخطاط الخطاط الخطاط العقوق النام المعقوق أن يمنح بدون أبطاء ترخيص التشميل اللارم الى تلك المؤسسة أو مؤسسات النقال الجاوي التي المقرة الله من هذه المادة وي المعترة الله من هذه المادة وي

ب بي يجود للطوف المتعاقد السلاي مع الحقوق أن يطلب الى مؤسسة أو تؤسسات النقل النجوي السستي عبيها الطرف الاحر أن شب للسلطاب المحصة أنه موافر فيها الشروطالي والاعلمة عادة لشميل مؤسسات النقل الحوى ،

ج - يحضع تشفيسل الحطوط الحوط الحوية في المناطق المشغولة عسكريسا

représentants à l'étranger, avec indication de la date de la miss en vigueur du présent arrangement, aussitôt que Votre Excellence voudra bien me faire connaître l'accord y relatif de son Gouvernement.

Veuilles agréer, Monsieur le Manistre, les assurances de ma très haute considération.

Le Menutre de Turquie

Colal Orman ABACIOGLU

REPUBLIQUE LIBANAISE

Ministère des Affaires Eterngères Contrôle des Etrangers n° 4761/CE

Beyrouth, le 24 décembre 1946

Bon Excellence
Monsieur Celal Osman
Abacioglu
Envoyé Extraordinaire et
Ministre Plénipotentiaire de
Turquie
Beyrouth

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre n° 360/657 en date du 16 décembre 1946 aux tarmes de laquelle le Gouvernement de la République Turque est disposé à accorder les visas sur les passeports diplomatiques, spéciaux ou de service, délivrés par le Gouvernement de la République libenaise, sans avoir à en référer présiablement aux Autorités centrales turques, et ce sur la base de la réciprocité.

Le Gouvernement libanais, après avoir pris connaissance des dispositions du Gouvernement turc en la matière, est à son tour disposé à donner à ses représentants à l'étranger les instructions nécessaires en vue de viser, pour l'entréd au Léban, sans en référer présiablement au Ministère des Affaires Etrangères, les passeports diplomatiques, spéciaux ou de service émis par le Gouvernement de la République Turque.

Veuilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

> Le Ministre des Affaires Etrangères

> > Henri PRARAON

ACCORD

SUR LES VISAS (ECHANGE DE LETTRES)

- Octrol des visas sur les passeports applematiques, spéciaux et de nervice.
- Signé à Bayrouth
- Le 16 et 24 Décembre 1946
- Le texte officiel est etabli en langue française.

اتفاق

شان السمات (مبادلة رسائل)

- أطأه أأسمان على الجوازات الدلوماسية والخاصة وجوازات
 - 🐞 وقع ل بيرت
- 1545 Joll ople ff. a 15 Ji. .
 - وضع النص الرسمي الصعد
 باللقة الفرسسية

Légation de la République Turque 350/657

Beyrouth, le 16 décembre 1946

Son Excellence
Monsieur Henri Pharson
Ministre des Affaires
Etrangères
Beyrouth

Monsteur le Ministre,

J'at l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que je n'avais pas manqué de transmettre à mon Gouvernement, aux fins d'étude, la lettre que S.E. M. Philipps Takle, votre prédécesseur, avait blen voulu m'adresser, en son tempe, au sujet d'un arrangement à conclure

entre nos deux pays relativement à l'octroi des visas sur les passeports ordinaires, sans en faire une demande d'autorisation préalable aux Autorités centrales des deux pays.

Or dans une communication responsive, le Ministère des Affaires Etrangères à Ankara me charge de communiquer à Votre Excellence que le Gouvernement de la Réqublique turque est tout disposé de modifier ce régime de vians en suppriment dès maintenant et à titre de réciprocité les mesures en question pour ce qui concerne seniement les passeports diplomatiques, spéciaux et de service.

Le Gouvernement turc donners les instructions nécessaires à ses

سبه ١٩٢٧ بين معالي السيد مسحي وغلو وسعاده السيد هنري بوسو اجتبار الخنسية الراهبة في بلسدهم الاصلي يستطيعون ان يمارسوا حق الاخسار هذا خلال مهلة سنتين تبدا من تاريخ نفاذ احكام هذا الكتاب ،

ان احتبار الحسية نشته الحكومة اللسانية وكذلك الموسيات واقتصليات اللسانية في تحارج واي من الاشتحاس المناويين رسمية لهذا الفرض وبلسغ الى الحكومة التركية بواصطة الحكومة الليائية ،

ان الاشتخاص الدين سيستعدون من المهلة العديدة للاحتياد المتوجعة لا يستطيعون أن يتلدعوا بجنسيتهم المحيارة للاستعادة من الاحكام المردة حتى الان أو التي ستقرر في المسعيل بشان مصير الاملاك اللسانية في تركيا،

ال حكومة الحمهورية لركبة وحكومة الحمهورية المسائنة فيست قررتا أن تعقدا أتفاقا يقوم عسبلي أساس المستاطئة بالمستساواة

سدوية مصير الامسلاك التركية في

الدال والإملاك السائية في تركيسها و

وسيصار الى اجراء العاوضات بشان

هملا الاتفاق في انقره في اقرب مهله

ممكنة وهي ستبدأ على أية حال في

مهلة لا تنمدى الشهرين أعتبارا مسن

تاريخ نعاد احكام هذا الكتاب ،

٧ ــ ان الكتابين المتبادلين بتاريسع هذا اليوم يبرمان من قبل الهشمات الدستورية في البلدين ويصبحسان باهلين اعتبارا من التاريخ الذي ينلع فيه اخر من ابرم هذا الكتاب ابرامه الى العربق الاحر - "

انتي ابادر الى اعلان سعادتكسم بال الحكومية اللباية لسميده سال تعريه عن كامل موافقتها فيما يتعلق بالإحكام التي تضميها الكناب المنسار اليه اعلاه ،

وارحو ان تتغضاوا سعادتكسسم بقبول تاكيد فائق اعتماري ،

صالب سلام

ان الاشخاص الذين سخفيدون من الهلة الحديدة للاحبيار المنوحة لا يستطيعون ان يتدرعوا بخنسهم المحتارة للاسعادة من الاحكاسات المقررة حتى الان أو التي ستقبرو في المستقبل بشأن مصبي الامسالاك السائية في تركيا ،

الله المحكومة الجمهورية التركبه وحكومة الجمهورية التسانية قد قرول المعقدا العاقدا يقوم علمى اساس معذا المعاملة بالمساواة التسويلية والإملاك التركبة في لبنان والإملاك التركبة في لبنان والإملاك الجراء المعاوضات يشأى هلما الاتعماق في القرم في المرب مهله ممكمه وهي يتمادا على الة حال في مهلة لا تتعدى يستدا على الة حال في مهلة لا تتعدى

معالي السيد صائب سسملام وذير الخارجية بالولالة ــ بيروت سيدي السغير اشرف باسمسلامكم المسي سنمت كتاب سعادتكم الأورج فيسي

۷ كاتون الاول سبة ١٩٤٢ الاتي نصه:

« بالاشارة التي المحادثات انسي
احربها بهمكم بتاريخ ۷ كانون الاول
سبة ١٩٤٦ اشرف بال الله كسيد
لماليكم فيما يلي بتائج مباولانا «
« ال حكومة الجمهورية الركبة

و الم حدومة المجهودية الرائدة و المجهودية المجهودين المجهودين المسائل البستى على أن تصعيا تهائيا المسائل البستى

لسهرس أعسارا من باربح بعاداحكام.

٢ - أن الكتابين المشادلين بتاريخ هذا اليوم يبرمان من قبل الهيئسات الدسورسة في المدرس وبصحب بالدس اعتبارا من الباريخ الذي ببلغ فيه آخر من أبرم هذا الكتاب أبرامه الى العربق الاحر .

أثني اكون ممتناله البكم الراما بعظتم باللاعي موافقة الحكومة السياسة على ما سيق سابة .

وارجو آن سفضلوا معاسكم نعبون باكيد فالتي عساري

فريدون جمال اركين

خمس معدقه بين البندين على السير روان الاسداف والإعبراف فيسسسان كدولة ضبيتقلة والراغيتين في ان تولقا في المسعس اواصر الصدادة والملامات المتازة القائمة بينهما عائد توافقتها على الاحكام النائية:

اسد أن الإشخاص الذي هم همن أصل لبنائي ۽ والفين كانوا مقيمسين في الحارج ساريج ٢٠ أب سنة ١٩٢١ واغطوا حلال الهلة المحددة الاستادة ٢٤ من معاهده لوران أو العقر ٢٥ مس الكتابين المتبادلين بالريج ٢٩ أيستار

ACCORD

SUR LE DELAI D'OPTION DE LA NATIONALITE LIBANAISE (ECHANGE DE LETTRES)

- Signé & Boyrouth
- La 7 Décembre 1946
- Ratification approuvée par la Chambre des Députés en date du 12 Février 1947

أتفاق بشأن مهلة احتيار الجنسية اللبنانية (مبادلة رسائل)

- 🍙 وقع ق بيروت
- אלעט וצעל וארן 🐞 🐞
- تاريخ نصديق مجلس النواب: ١٦ شياط ١٩٤٧

سعادة السفع فريدون أركين استرتع المام لوزارة الفارجية التركية

سيدي الورير

بالإشارة الى المحادثات التي احربتها محكم بتاريخ لا كانون الاول سنسسة ١٩٤٣ الشرف بان الأكف لمعاليكم فيما طي بتائح مداولاتا :

ال حكومية الحمهورية التركية وحكومة التركية وحكومة الحمهورية اللبنائية المحمويي على أن تصفيا نهائيا المسائل التسبي بقيت مطقة بين البلدين على أثر زوال لاسنات والإعبرات بنسان كندولية مستطلة والراعسين في أن تولفينا في المستقبل أواصر الصداية والعلامات المتازة القائمة بينهما و قد توافعتها على الاحكام التالية:

إ ــ أن الإشتخاص الذين هم مسن

اصل لبناني ، الذين كانوا مقيمسين في الغارج بناريح ٣٠ أب سنة ٣١ ١٩ ٢ واغطوا خلال المهلة المعددة بالمادة ٣٤ من معاهدة لوزان او الفقرة ٣ مسن الكتابين المتبادلين بتساريخ ٣٩ أيسار سنة ١٩٣٧ بين معالي السيد معان معتمى اوغلو وسعادة البيد هسري بونسو ، اختيار المعنسية الراهنسة في فدهم الاصلي يستطيع عمل المهلة معتمى تبدأ من تاريخ نعاذ احكسام هذا الكتاب .

ان احتبار الجنسية تشته الحكومة السائية وكذلك الموصيات والقنطيات البنانية في الحارج واي من الاشخاص المندوبين دسميا لهذا الفرض > ويبلغ الى المكومة التركية بواسطة المكومة الشائية .

- 16 24 Décembre 1946 —
 Beyrouth.

 ARRANGEMENT
 RELATIF A
 L'OCTROI DES VISAS
 sur les passeports
 diplomatiques, spéciaux
 et de service.
 (Echange de lettres)
- 18 Septembre 1947 Ankara ACCORD DE TRANSPORTS AERIENS.

- 11 11 كاثون الإول ١٩٤٦ سبيرت اتفاق بشار اطاء السببات على الجوازات الدبلوماسية والشاصة وجوازات الشبية (مبادلة رسائل)
 - ۱۱ ایلول ۱۹(۷ ــ اتاره اللاق التقل البوي

7

7

d'autre de la frontière turco-syrienne après son abornement definitif, signe à Ankara to 22 Juin 1920 (A I | S.

على الحدود السورية بالتركيسية مقد السحديد البهلتي بنيجة الانصاف المعاود في انفره في ٢٢ حزيران ١٩٩٩ و د ١٨٠٠

- C Ortobro 1932 —
 Ankara
 LONVENTION
- regiant in questión des hiens tures an Laban et les biers l'homas en l'irrade A D (2007) por

◄ ٢٧ نشرين الإول ١٩٣٧ ب القوه
 انفاق
 سبال المناكات اللسانية في تركية
 والمناكات الركية في ليسان
 رد من ١٩٧١ الن ٢٠٩١)

Virelé 163 du 27-10-32 U.O. ar. 1932, nº 2747)

29 May 1927
 ELHANGE
 DE LETTRES
 relatif à la procogation
 du délat d'option
 de in nationalite
 itsus res

بران ۱۹۲ تاریخ ۱۹۳۰ اس۲۲ من ۱۹۲۲ ساماند ۱۹۲۲)

 ۱۹ ایار ۱۹۲۷ مبادلة رسائل نشان تبدید مهلة اختیار الجسیة اللثانیة

APRES NOVEMBRE 1943

• 7 Décembre 1916 —
Beyrouth
ECHANGE
DE LETTRES
relatif à la
prorogation du
DELAI D'OPTION
de la nationalite fibanaise.

بعد شرين الثاني ١٩٤٢

 ٧ كانون الاول ١٩٤١ - بهوت مبادلة رسائل بشمان تبديد مهلة اختيار الجنمية اللبتانية

- PROTOCOLE

 ANNEXE

 RELATIF A

 PEXTRADITION

 A.D. 9, 256
- 2 Août 1927
 ECHANGE DE CORRESPONDANCES
 ET DE COLLS-POSTAUX
 DE VALEUR

An éte la partir la caracter de la c

- 22 July 1829
 ENGAGEMENT
 DE NEGOCIATIONS
 SUR 1128 BRENS
 A D. p. 295
- B février 1930
 PROTOCOLE
 Joint na traité d'amité
 turnsfrançais,
 de reachlation et
 d'arbitrage du
 B février 1930
 (Possibilité Ladjonction
 d'un delegne libranis
 a la commission
 de concilation)
 A D (p. 282)
- 17 Mars 1930 Ankara PROTOLOLIF
 Grant le sort des habitants des territoires rétrocedes de part et

 بروتوکول ملحی نشآن تسلیم التحرمی درد در ۱۵۰ می ۲۵۱ می

 ۲ آپ ۱۹۲۷ صادلة الرسائل والطرود البريدية ذات القيمة

دران ۱۹۲۹ داریج ۳ _ ۸ _ ۲۲۲۹
 تغیر طاام هذه الباران

● ۲۲ حزیران ۱۹۲۹ میاسرة المعادیات بشبان المیلکات ود س ۱۹۵۰

● 7 شباط . ۱۹۳۰ بروتوگول ملحق بالعاهدة التركية - الفرسسة بشأن العبدافيسية والتسوية والتحكيم 4 تاريخ 7 شپاف (امكانية الفيمام طوب ليتان اليسي لجنه النسوية) و حس ۲۸۲۰

 ۱۱ اذار ۱۹۳۰ ـ اداره درونوکول متعلی بحالة سکان الایاضی الکائٹــــة

TURQUIE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN-TURQUIE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 19 Janvier 1922
 ACCORD POSTAL
- 21 Juillet 1923
 TRAITE DE LAUSANNE
 (Extraits interessant le
 Liban : art. 30 à 36, 60 § 1
 et 2, 101 à 190 et 117)
 (A.D. p. 193 à 218)
- 24 Juddet 1923 → Lausanne.
 PROTOGOLE
 RELATIF
 A CERTAINES
 CONCESSIONS
 ACLORDEES DANS
 L'EMPIRE OTTOMAN,
 (A D. p. 218 à 224
- 24 Juiliet 1923 Lausanne ACCORD FRANCO-INSTANNIQUE relatif à l'art. 34 du TRAFTE DE LAUSANNE (Droit d'option des ressortissants tures établis en Egypto) (A.D. p. 226)
- 18 Février -- 30 Mai 1926 -- Angora CONVENTION TURCO-LIBANO-SYRIENNE, D'AMITIE ET DE BON VOISINAGE (A.D. p. 247 à 255

تركيا

انعاقات دولیة س لبنان و ترکیا

قبل شرين الثاني ١٩٤٢

- ۱۹ کاتون الثانی ۱۹۳۲
 اتفاق بریدی
- ◄ الموق ١٩٩٢ منافقة الوزان
 ر مديالمات منطقة طبان الراد ٢٠ الى ٢٠
 - ۱۹ تموز ۱۹۹۲ اوزان برداوکول (بشان الإمبیازات المطاق ل الامبراطوریة الشمانیسیة) (ود - س ۱۱۸ الی ۱۹۲۱)
 - الموز ۱۹۲۳ مد توران الفال فرسس مد بريطاني بشان اللادة ۲۱ من معاهدة لوزان (حق اختيار الجنسية للرطايا الاتراك الساكنين في مصر) رد - من ۲۶۲)
 - ۱۸ تبیاط ۲۰ ایار ۱۹۲۱ سانقره اتفاق فرسی – لبنانی – سوري صفاقة و حسن جوار دود د س ۲۶۷ این ۱۹۶۶

ARTICLE 38. — La contrainte par corps en matière civile est exécutoire dans chacun des deux Etats à la condition que leur loi admettre de procedé dans les cas similaires.

CHAPITES VI

ARTICLE 39. — Chacun des deux Etata contractants peut dé noncer la présente convention, en tout ou en partie. Cette dénonciation prendra effet six mois après la notification qu'il aura faite à l'autre Etat

Neanmoins, les dispositions de cette convention demeurent appli cables aux demandes d'exécution présentées conformément aux dispositions du chapitre second. avant l'expiration du délai de six mols précité.

ARTICLE 40. — La présente convention sera ratifiée conformément aux règles constitutionnelles en vigueur dans chacun des deux Etats contractants

المادة 74 مد يمكن تنفيسة العبس الاكراهي الصادر في القضايا المنفيسة من احدى الدولسين المسعدسين في الدولة الاخرى اذا كانت قوابين هذه الدولة تجيز تنفيذه في الحالات العادر فيها.

العصل السادس احكام بهائية

المادة ٣٩ - يحق لكل من الدولين المعاددتين بهاء هذا الانعاق بكانب او بنعص قصوله ويتم معمول الانهاء بعد أنعصاء منيه اشهر على سارسخ بنعية .

وعلى كل تبقى احكام هذا الاتعاق حاربة على طلبات الننعيد القدمية و مقا لاحكام العصل الثاني قبل انقضاء مدة السنة الاشهر المذكورة .

المادة م) سيمدق هذا الانماق و مقا السظم الدستورية الممول بها ق كسل من الدولتين المتماقدتين .





ARTICLE 34. — Si la commission est adressée à une autorité judiciaire incompétente, celleci la transmet directement à l'autorité competente au regard de sa loi interne et en avise l'autorité commettante.

ARTICLE 35. — L'Etat requis supporte les frais d'exécution de la commission, hormis les honoraires des experts qui incombent à l'Etat requérant. Un état de ces honoraires est joint au dos-sier,

L'Etat requia perçoit pour son compte et conformément à sa législation, les droits afférents aux documents visés en cours d'exécution de la commission rogatoire

ARTICLE 36. — La mesure accomplie par commission toga toire a la même valeur légale que si elle avait été effectuée par l'autorité compétente de l'Etat requérant.

CHAPITRE V

DES EXEMPTIONS ET DE LA CONTRAINTE PAR CORPS

ARTICLE 37. — Les nationaux de chacun des États contractants bénéficient des exemptions dont jouissent les nationaux de l'autre État, en matière de caution, de consignation et de taxes judiciaires.

المادة ٢٤ مد اذا وجه طلب الاتابة لسلطة مسائية غير محتصة بحسال الطلب مباشرة منها السلطة القضائية المحتصة وفقا النظم المتبعة فالتشريع الداخلي لكل دولة مع ابلاع السلطة العالمة ذليك .

اللدة وم - تتحمل الدولة المطوب البها تنهيد الإباية نعقاتها مسا عسما المساب البهراء فعلى الدولة الطالبة الداؤها ويرسل بهسا بيسان مسع ملعب الاباسة .

للدوله العقوب البها تنصد الاناسة ال تتقامى لحب ابها ووفقا لقوائيتها لرسوم المقورة على الاوراق التسبي نقدم الناء تنعيل الإنابة .

الله ٢٦ مكون للاحراء القصائي الدي يتم بواسطة الابة قضائية المعول القانوني نصبه الذي يكون له قيما لو مراسام السلطة المحتصلة في الدولة الطالبة .

العصل الخامس الإعمارات والبحبس الإكراهي

المادة ٢٧ - يتمنع وعايا كل من الدولين المتعاقدتين بالإعقاءات النسي يتمتع بها رعايا الدولة الاخرى فيمنا بحيص بالكفالات وانتأمينات والرموم بعصائية . deux Etats contractants supporte les frais des aignifications effectuées sur son territoire.

CHAPITRE IV DES COMMISSIONS ROGATOIRES

re d'instruction relative à la preuve d'une affaire judiclaire peut directement se faire dans l'un des Etats contractants per voie des commissions rogatoires conformément aux dispositions du présent chapitre.

ARTICLE 32 — L'autorité ju dicisire de chaque Etat commet regatoirement l'autorité judicisire compétente dans l'autre Etat et lui demande directement de procéder aux mesures décidées.

L'autorité rogatoirement commise exécute la commussion conformément à la procédure en vigueur dans non pays.

L'autorité dont émane la com mission est avertie al elle désire du lieu et de la date d'exécution de la commission aux fins de permettre à l'intéressé de comparatre en personne ou par manda taire.

ARTICLE 33. — Si la commission a pour objet une mesure que n'autorise pas la loi de l'Etat requis ou si l'exécution s'avère impossible, l'Etat requis en informe l'Etat requérant par rapport motivé المتعاقدتين نفقات التبليغ الذي تم تى الراصيها .

العصل الرابسع الإتابات القضائية

اللدة ٣١ - يصبح مباشرة اي اجراء قضائي يتملق بدعدوى ويؤثر في اساتها او نعنها في ارس كل مسن الدوسين المعاددين واسطه الاسه تضائية وفقا لاحكام هذا الفصل .

المادة ٢٣ ما تتقدم السلطة القضائية مساشرة السلطة القصائية المصحب النابعة للدوية دات التيال بعيب أباده ترفيه اليها فيه اتحاذ الإجراءالقضائي الملكوب .

تنما السلطة القصائلة المصلف الانابسة الطاويسة ومقسا للاجسراءات القانونية المتبعة لديها .

تعلم السلطة الطالبة آيا رعب في دلك يمكان وزمسان تنفيسة الإبائية لسمتي لصاحب الشان أن يحصر هو أو وكنه .

المادة ٢٣ - (فا كانت الادابة تتملق بعوضوع أو أحراء لا يحيره قدائون الدولة المطلوب اليها التنهيذ أو أذا تمقر التثفيذ ففي كلتا الحالتين تشعر الدولة المطلوب أليها السعد السلطة الطالبة بذلك مع بيأن الاسباف .

dont l'un est remis à l'intéressé et l'autre retourné avec mention que la signification a eu lieu.

L'agent chargé de la signification indique aux l'exemplaire retourne, le mode de signification ou le motif pour lequel elle n'a pas été effectuée.

ARTICLE 26. — La signification s'effectue conformément à la loi du lieu. L'Etat requérant peut, s'il le désire, demander que la signification se fasse suivant une forme déterminée, à la condition que celle-el ne soit pas contraire à l'ordre public de l'état requis.

ARTICLE 27. — Les dispositions des articles précédents ne préjudicient pas à la possibilité d'une signification par la voie postule dans los cas où la loi de l'Etat requérant admet ce procedé.

ARTICLE 28. — L'Etat requis ne peut refuser d'effectuer la siguiffeation que dans les eas où l'ordre public pourrait être trouble.

ARTICLE 29. — La signification effectuée dans les formes établies au présent chapitre est considérée comme ai elle avait été faite à l'intérieur de l'Etat requérant

ARTICLE 30. - Chaonn des

ترايشه وتعاد الثانية حديلة بما يقيسه اجراه معاملة التبليغ ،

يبين موظف التبليم علمى العورة المادة كنفية حصول التبليم أو السب في عدم حصوله -

الماده ٢٦ - يجري التبليم ونقف لقوانين الدولة المطلوب اليها اجراؤه. وإذا رعب الدولة الطالبة في احرائه على وحه معين فيحور ذلك شرط الا يتعارض مع التظام العام في الدولة الطاوب اليها التنايخ .

المادة ٧٧ ــ ٧ تحول احكمام الواد السابقة دون امكان السليم بواسطية البريد اذا كان قانون الدولة العسادر عنها يجيز دلك ،

الماده ٢٨ - ٢ بحوز الدولة المالوب اليها التبليغ أن ترهش أجراءه الا في الاحوال التي يخشى ممها ن يتشأ عن احراله احلال بالامن .

الماده ۲۰ م تسحمل كل من الدولتين

tion est poursuivie n'out rien de contraire à l'ordre public du pays où l'exécution est requise.

ARTICLE 23. — Les jugements ou arrête rendus exécutoires dans l'un des deux Etats, ont la même force exécutoire que les jugements ou arrête rendus par les tribunaux du paya où l'exécution deté accordée

CHAPITRE III DES SIGNIFICATIONS

ARTICLE 24. — La signification dans l'un des Etats contractants, des actes et pièces judiciaires provenant de l'autre, a lieu conformément aux dispositions du présent chapitre.

ARTICLE 25. - Les formalités de signification out lisu directonient entre les autorités judiciaires correspondantes des deux Etnts sans recours aux voles diplomatiques. A défaut d'une autorité judiciaire correspondante, les formalités de signification ont lleu par l'intermédiaire du tribunal du 1er degré dans le ressort duquel est domicifié le destinatairo. L'exploit de algnification doit contenir toutes les indications nécessaires relatives à l'identité du destinataire : nom, prénom. profession, domicile. Les pièces à signifier doivent être établies en double exemplaire غير محالعة النظام العام فالدرلية الطاوب فيها السفيد .

المادة ٢٣ ما يكون للاحكمساء والقرارات المقرر تنفيذها في احدى الدولتين القوة التنفيذية التي هسسى للاحكام والقرارات الصادرة عن محاكم الدولة التي صدر فيها قرار الشعيد.

العصل الشبالث التبليفسيات

المائدة ٢٤ - يجري تبليغ جميع الومائدة والاوراق القصائيه مسير الدولتين المتماقدتين بالطرق المبينة ق هذا الفصل .

المادة ولا ب تتم اجراءات التبليسغ ماشرة بين المواثر القضائية المصاللة دون توسط الطرق المياسية واذا لم يوجد دائرة تضائية مماثلة تتسم اجراءات التبليغ بواسطة محكمسة الدرجة الاولى الكائن في مسطقتها محل اقامة المطلوب تبليمه .

بتضمين الطلب جميسم البيائسات اللازمة التعلقة بهوية التخص الطلوب تبليعه : اسمه ، اقبه ومهنته ، سمي محل اقامته على ال تكسول وبيعة المطلوب تبليعها على سمجيل سمي احداهما الى التسخمي المطلوب

sur le fond de l'affaire a été rendu entre les mèmes parties par l'un des tribunaux de l'Etat où l'exécution est demandée, ou s'il existe devant ces tribunaux une action pendants entre les nêmes parties autour du même objet, pourvu qu'elle ait été introduite avant l'affaire dans laquelle a été rendu le jugement dont l'exécution est demandée

f — si le jugement a été rendu contre le Gouvernement de l'Etat où l'exécution est demandée ou contre l'un de ses fonctionnaires pour des faits qu'il a accomplis à l'occasion de sa fonction.

ARTICLE 21. — Les sentences arbitrales sont exécutoires conformément aux dispositions de la présente convention après qu'elle auront été revêtues de la formule exécutoire dans le pays où alles ont été rendues.

ARTICLE 22. — Les actes nuthentiques exécutoires dans l'un des doux Etats peuvent être déclarés exécutoires dans l'autre par ordonnance du Président de tribunai du les degré où l'exétion est demandée.

Le président du tribunal doit vérifier si l'acte réunit les conditions nécessaires pour son authenticité dans le pays où il a été reçu et si les dispositions dont l'exècuق اساس الوضوع داته وبین الحصوم اتعلیم عن احدی محاکم الدولیسة المطلوب میها السعیاد او کان لسدی هذه المحاکم دعوی ما زالت قیسسه اسطر بین الحصوم العلیم والموضوع ذاته وکائت قد رفعت قبل اقامست الدعوی الصادر قبها الحکم المطلوب تعیده .

و _ ادا كان الحكم صادرا علــــى حكومة الدولة المطلوب اليها التنفياد او على احد موظميها لاعمال قــــــام بها بـــب الوظيعة فقط ،

المادة ٢١ مد يمكن طلب تعيسه القرارات التحكيمية وهذا لاحكسسام مدا الاتعاق بعد اعطائها المسمسة التسعيدية في الدولة التي صدرت فيها

المادة ٢٢ مان السندات الرسعية القاسه التنفيذ في احدى الدولسس تعطى الصيعة التنفيذية في الدولسة الإخرى بقرار من رئيس محكمسسة لدرجة الاولى في المحل المطلوب فيه التنفيسية ،

على رئيس المحكمة ان سنت مس وقر الشروط المعروضة السمست الرسمي في الدولة آلتي أتشيء فيها ومن أن الأحكام المطلوب تسدهست ARTICLE 19. — Le demandeur doit joindre à sa demande copie du jugement ou de l'arrêt dont il réclame l'exécution. L'autorité judiciaire qui a rendu le jugement ou l'arrêt certifiera que cette copie est conforme et attestera que la décision est exécutoire.

ARTICLE 20. — L'autorité saisie de la demande d'exécution n'entrers point dans la discussion du fond de l'affaire. Elle ne pour-re refuser l'exécution que dans les cas sulvants :

a — si la décision émane d'une juridiction incompétente d'une incompétence absolue au regard de la loi de l'Etat ou nom duquel ella été rendue

y — si elle a été rendue sans que les parties aient été dûment citées et valablement représentées ;

s — si elle n'a pas acquis la force exécutoire d'après la loi du paya où elle a été rendue ;

d — si elle est contraire ou repose sur un motif contraire à l'ordre public ou aux bonnes moeurs du pays où l'exécution est demandée ou à un principe international de droit public

e -- si un jugement définitif

اللدة 14 حالى طالب السعيد الم يصم الى طلبه صورة عن الحكم او القراد المطلوب تبعيده مصدقي من المرجع القضائي الصائد عنيد ومديلا بشرح من هذا المرجع يفيد ان الحكم او القرار صالح التنفيذ .

المادة ٢٠ - لا بجوز السلطينية الطاوب اليها التنفيذ أن السنحت في أساس الدعوى ٤ ولا يسجوز لها أن ترمض تنفيذ ألحكم ألا في الاحسوال الاليسينية:

ب ما أذا صدر الحكم ولم يبلسغ المعد عليه أو لم بمثل بمثبلا محيجا

ح _ دا كان الحكم لم تكسيب القوة الشغيلية بحسب قواليسين البلاد التي صدر فيها .

د - أذا كان الحكم او السبب الدي بني عليه مخالعا النظام السبام او الاداب العامة الدولة الطلاب وسائما التنفيذ أو مناقضا لمدا معتبر كتاعدة عجومية دولية .

هـــ اذا كان صدر حكم نهائي فعل

ARTICLE 16. — Si l'extradition a lieu entre I une des parties contraciantes et un Etat tiers, l'autre partie devra, soit autoriser le passage aur son territoire de l'individu réclamé et fournir une force suffisante pour sa garde et celle des objets énumérés à l'article 12, soit pourvoir elle-même au passage et à la garde de cet individu sur présentation, aux forces de sécurité compétentes. d'une copie de l'ordonnance d'extradition

CHAPITER II

LEXECUTION

DES JUGEMENTS

NON REPRESSIPS

'ARTICLE 17. — Les jugements portant sur les droits civils et commerciaux ou sur des réparations civiles en matière répressive ainsi que les jugements émanant d'un tribunal chérié ou c'un tribunal confessionnel légalement institué et qui ont, dans l'Etat où lls ont été rendus, l'autorité de la chose jugée ont dans l'autre Etat, la même autorité et y sont susceptibles d'exécution conformément aux dispositions de la présente convention.

ARTICLE 18. — La demande d'exécution est présentée, dans le lieu où l'exécution doit n'effectuer, à l'autorité judiciaire compétente en la matière d'après la loi de l'Etat auquel cette demande est présentée.

المادة 11 مادا جرى تسليمه محرم بين احد اطرفين المعاددين ودولة ثالثة يجيز الطرف الاحر مرود الشخص المدكور والقوه الكافيسية لحافظته مع الاشياء الوارد ذكرهسا في الماده 11 عبر راصية أو بهسوم هذا الطرف بتامين نقله والمعافظة عليه يمجرد تقديم صورة عن قراز التسليم لي فوى الامن المعتصة ،

العصل الشيساني تثفيذ الإحكام فيرالجزائية

الخاده ۱۷ ـ کل حکم معررتحقوق مدیه او تحاریه او تعویصات شخصه بدعوی جزائیة أو صادر عن محکمیه شرعیة او مدهبیة قائمة قسیانونا ق احدی الدولین المتعاقدتین وله فیها موة القضیة المقصیة تکون له قالدوله الاحری فوة القضیة المقصیة تعسها ویکون قابلا للتنعید فیها وفقا لاحکام مدا الانعاق -

المادة 10 م بقدم الطلب السمي السامة السامة المسائية التي يحق لهاالسعيد في المحسل الذي يحيد السامسيد فيه وقا لقانون الدولة المقدم اليها الطلب .

de l'infraction qui a motivé l'extradition ou des faits connexes à rette infraction qui ont été révelés par la suite.

Toutefois, il pourra être arrêté et jugé pour une autre infraction dans les cas autvants

- 1 s'il a commis cette infraction dans l'Etat auquel il a eté remis après extradition ;
- 8'll accepte expressement d'être jugé pour la dite infraction.
- 3 al l'Etat qui l'a remis accepte qu'il soit jugé pour cette nouvelle infraction
- 4 si les moyens de quitter le territoire de l'Etat suquel il aure été remis lus ont été donnés et qu'il q'en a pas profité dans le dest d'un mois

ARTICLE 14. - SI une ordennance de non-heu est rendue en faveur de l'individu réclamé ou si cet individu est acquitté ou est déclaré non coupable, l'Etat réclamant le ramènera à ses frais au lieu où il se trouvait lors de extradition

ARTICLE 15. — Chaque Etat supporte à titre de réciprocité. les frais nécessités pour l'exécution du jugement et l'extradition de l'individu réclame الا عن الجريمة التي قدم طلب التسليم من اجلها أو عن الاعمال الستي لهسا علاقة بتلك الحريمة ولم تظهمه الا الا بعد أجراء التسليم الاأ له بجوء القبض عليه أو محاكمته عن جريمة أحرى في الحالات الاتية:

٣ ــ ألما قيلت الدولة التي سلمــه
 ان يحاكم على تلك الجريمة ،

المادة 11 - اذا تقرر منع المعاكمة من المطلوب تسليمه او حكم ببراءته او عدم مسؤولينهه فعلى الدوله التي طلبته ان تعيده على نعقتهها الى المكان الذي كان فيه وقت السليمه

المادة 10 - تتحمل كل دولسة على سبيل المقاتلة جميع التفقاتالتي يستلرمها تتعيد الحكم وتسليم الشخص العظاوب . accepte d'être livré à l'Etat réclamant malgré l'absence d'un dossier d'extradition, pourvu que le Ministère Public considère que l'infraction dont s'agit légitune l'extradition en vertu de la présente convention.

ARTICLE 12. — Sous réserve des droits des tiers et suivant l'appréciation de l'autorité compétente, sont remis à l'Etat requérant, les objets provenant du délit servant de cause à la demande d'extradition et ceux qui ont été trouvés et saisis sur l'individu réclamé ainsi que les instruments utilisés pour commettre l'infraction et tous autres objets pouvant servir à la constater

Ces objets sont remis à l'Etat requérant at une ordonnance fainant droit à la demande d'extradition a été rendue, que l'extradition ait pu s'effectuer ou n'ait pu l'être par suite de la mort du délinquant, de sa fuite ou de l'impossibilité de l'arrêter.

Sont également remis à l'Etat requerant, les objets survisés qui auraient été cachés ou déposés dans le paye qui a décidé l'extradition et qui apparaîtraient après que l'individu réclamé aura été livré à cet Etat.

ARTICLE 13. — L'individu extradé ne sera pas jugé et ne subira aucune peine sinon du chef التبيئيم محسب احكام هيفا الاتفاق ورضى الطلوب ان يسلم يدون طف طلب التسليم الى الحكومة التسسي تطلبه ، كان للبائب العام ان يامسسو سلبه ،

المادة ١٢ مـ مع الاحتماظ بحقوق الاشتخاص الثالثة وتبعا لتقديسيس السلطة المحتصة سملم الى الدولسة الطالبة الاشياء التي حازها التسخص المطلوب بتتبجة ارتكابه الحريمسسة المطلوب تسليمه من اجلها او التسبي وحدت عليه قصودرت والالات التي استعملت في أرتكاب الجريمة وكسسل شيء اخر بساعد في تحقيقها .

سيلم هذه الإنساء الى الدولسية الطائلة الذا صغر قرار بالواققيسية على تسليم المجرم سواء تم هسسالا التسليم أو لم يتم بسيب موت المحرم أو هرمه أو عدم أمكان الديس عليسية

بشمل هذا التسليم ايضا جميسع ما كان من هذا الدوع من الاشيسساء المحقية أو الودعه من قبل الشخص الطلوب في البلاد التي قررت التسليم والتي تظهر بعد تنفيذه .

المادة ١٣ مه لا يحاكم «اشتخبيمي لدي تم تبيليمه ولا تتعد بحقه مقويه fin, lis utiliseront les communications officielles par voie postale, télégraphique, téléphonique ou autres, pourvu qu'il y soit indiqué la nature de l'infraction vi sée et le texte légal a'y appli quant

La détention préventive ne peut dépasser quinze jours. L'individu arrêté est mis en liberté par ordonnance du procureur général si, durant ce délai, le doumer de la demande l'extradition n'est pas parvenu à l'Etat requis

Le délai de détention peut être prolongé quinze autres jours à la demande de l'État requérant, s'il a été impossible de préparer le dessier ou si le dossier parvenu cet incomplet.

La durée de la détention préventive est déduite de la peine d'emprisonnement qui serait prononcée dans l'Etat requérant

Si le produceur général rejette la demande l'extradition ou d'exécution à l'encontre d'un individu détenu, celui-ci n'est rais en liberté qu'avec l'approbation du Ministre de la Justice.

Le procureur général peut ordonner l'extradition ai l'individu arrêté reconnaît être la personne réclamée, avous être l'arteur de l'infraction qui lui est putée et الاتصالات الرسعية الويديةاوالوقيه او الهاتعية او غيرها على ال سين فيها بوغ الجرم المستند اليه والتسسيس الفانوني الذي يتعلق عليه المجرم ،

لا يمكن أن تجاوز مدة التوقيد من الاحتياطي في الدولة المطلوب الهدا التسليم خمسة عشر يوما ويحلسي سيل المدوص علمه نفرار من الدند المام أذا لم يصل ملف طلب تسطيمه أن لحكومه المطلوب اللها السلسم حلال هذه المدة.

ويمكن تمديد التوقيف خمسية عسر يوما أحر أدا رعبت الدوليية طالسة التبليم لعدم أمكان تهيساة اللف أو أذا كان اللف الوارد ناتصا،

تحسم مدة التوقيف الاحتيساطي من مدة الحسن التي يحسكم بها ق الدولة طالبة السبليم .

اما اذا قرر النائب العام رفيسش طلب التسليم أو التبغيد بحق شخص موقوف فلا يجوز أخسلاء سبيله الا مد موافقة وزير العدل .

اذا اعترف المقوض عليه بانه هو الشخص المطلوب واقر بالحرم المستد اليه ووجدت النيادة العامة أن هذا الحراثم التي بحور فيها

Le procureur général statue par ordonnance d'ûment motivée,

L'ordonnance qui fait droit à la demande n'est susceptible d'aucune voie de recours ; le procureur général pourvoit sur le champ à son exécution.

L'ordonnance qui rejette la demande n'est exécutoire qu'après avoir été soumise au Ministère de la Justice qui peut, soit la soumettre telle quelle à son collègue de l'Etat requérant, soit la soumettre dans un délai de quince jours à la commission d'extra dition.

Ce délai court du jour qui suit la réception de l'ordonnance du procureur général par le Cabinet du Ministère

L'ordonnance refusant l'extradition est communiquée au Ministère de la Justice de l'Etat requérant, par les soins de son collègue de l'Etat requis. L'ordonnance faisant droit à la demande est transmise, pour exécution, au procureur général compétent.

ARTICLE 11. — Les deux Etats contractants se préteront concours pour la recherche des criminels et arrêteront préventivement les personnes traduites pour jugement ou condamnées pour l'une des infractions donnant lieu à extradition. A cette

معصل البائب المام في الطلسب الوارد اليه بقرار معلل الاسباب

القرار المتضمن تلبية الطلب لايقبل اي طراق من طرق المراجعة وعليسى البالب العام الذي اصدره أن تعميل عنى تنصده فور صدوره

واما القرار المتصمن رعض الطلب علا يتعد الا يعد عرضه على ودرسو العدل الذي له أما أبلاعه الى زميله في الدولة الطالبة وأما عرصه في ميماد حمسة عشر يوما على لجنة استرداد المحرمين في كن من المدنس .

تما هذه المدة من اليوم الذي بلى يوم وصول قرار اثنائب العام السبى ديوان الورارة ،

بلع ترار الرفض ألى وزير العدل في الدولة الطالبة بواسطة رميسله في الدولة الثانية واما القرار التحسسين تلبية الطلب فيحال الى الثانب المام المعتص لتميذ احكامه .

المادة 11 مد سعارا الدولسسان المعادلان بالنجاب عن المحرمسين ويوفقه بصورة احتياطيه الاشتحاس المطاوسين ظمحاكمة أو المحكوم عليهم بالجرائم الجائر بها التسليسسان وتصميد تحقيقا فهذا التعساون

qui est passé en force de chose jugée, une copie de ce jugement attestant qu'il a acquis l'autorité de la chose jugée et qu'il a force exécutoire

Le dossier prévu au paragraphe a de l'article 3 cl-dessus doit comporter les documents sui vants :

1 — une copie sertifiée conforme de la plainte de la partie civile ou du réquisitoire du minuatère public ,

2 — une copie des preuves et charges établissant l'inculpation, certifiée conforme par le magistrat enisi de l'affaire,

3 — un exposé complet de la nature de l'infraction, des circonstances et de la date dans lesquelles elle a été communise, des charges qui établissent l'inculpation; cet exposé est établi par le magistrat saisi de l'affaire.

ARTICLE 10. — Les demandes d'extradition et les demandes d'exécution des jugements sont présentées par le procureur général compétent dans l'Etat requérant ou dans l'Etat qui a rendu le jugement et adressées au procureur général de l'Etat dans le ressort duquel se trouve l'individu réclamé ou à l'encontre duquel l'exécution d'un jugement est sol-licitée.

الدرجة القطعية يضم الى الطلب سورة عن الحكم مذيلة بما يشير اله التسب قوة القضية القضية والسبه واجب التنعيذ ،

واما الإصبارة القصائلة الواحب اعدادها عملا باحكام العقرة (٦) مسن المادة الثالثة فيجب أن تتضين :

ا سا صورة مصدقة عن شكوى المدعى او ادعاء النيابة العامة .

۲ -- صورة عن الإفادة والإدلةالتي
 تثبت التهمه مصدقة من القاضيسي
 الواضع بده على الدموى .

۳ ــ بیانا مفصلا من القاضی الواضع بـــده عیلی الدعوی علی بوع الحرم وطروعه و تاریخ حصویه و الادلـــــه التی تشبت ادائة المدعی علیه .

اللدة والحد تقدم طلبات تسليب المحرمين وتنعيث الاحكام من النائب العام المختص في الدولة طالبة التبليم أو الصائد منها الحكم إلى النائسيب العام في الدولة النائبة الموحسيود في منطقه الشخص الطلوب سنيميه أو سعيد الحكم بحقه .

ARTICLE 9. — La demande d'extradition doit être accompagnée des pièces suivantes

1 — un exposé indiquant d'une manière précise l'identité et le signalement de l'individu réciamé ou à l'encontre duquel l'exécution est demandée :

2 — a : Quand il s'agit d'un individu non encore jugé, un mandat d'arrêt décerné par l'autorit-judiciaire compétente indiquant la nature de l'infraction. Ce mandat doit être signé du magistrat qui l'a décerné, encheté du sceau officiel et accompagné d'une co ple auhentique des preuves et charges établissant l'inculpation. Cette copie doit être certifiée con forme par l'autorité judiciaire qui a procédé à l'instruction on qui cet naisie de l'affaire ;

b — Quand il s'agit d'un in dividu condamné per jugement qui n'est pas encore passé en force de chose jugée, une copie de ce jugement et une copie officielle des preuves et charges sur la fondement desquelles la condamnation est intervenue. Ces documents doivent être certifiés conformes par l'autorité judiciaire qui a rendu le jugement ou qui cet saisie de l'affaire.

 c — Quand il s'agit d'un individu condamné par jugement الماده ٩ - يجب أن يسمل ملف طلب التسليم على الوثائق الآبية :

اولا بد بیان ینصمی اولی تعصیل عن هویة واوصاف التنجمی الطلوب بنشمه او تنقیل الحکم یحمه ،

الياد آد عدما يكون طلسبب استنم منعلة اشتخص لم تحاكسم المد يضم الى الطلب مذكرة توقيف منادرة عن سلطه قضائية صالحبية من القاملي الذي اصدرها ومعهورة المنائم دائرته الرسمي ويعسسوده رسبية عن الاعادات والادلة التي تشت عليه النهمة مصدف عليها من السلطة السلطة القضائية الواضعة عدها على السلطة القضائية الواضعة عدها على

ب عدما يكون طلب التسليسيم متعلما بشخص حكم عليه حكمسيا لم يكتسب الدرجة القطعية بقسسيم الى الطلب صورة عن العكم وصوره رسمية عن الإدات والإدلة التي استند البها الاداله مصدق عليها من السلطة الفضائية التي اصدرت السحكم او السلطة الواضعة بدها على الدعوى.

ح ــ عنده بكون طبية أستليستم منقلفة تشخص حكم علية حكما أكست requis, de mesures d'instruction ou d'une procédure de jugement à raison d'une infraction différen te, l'extradition est retardés jusqu'après le vidé de l'affaire

ARTICLE 7. — Si, pour une infraction unique, l'extradition est demandée concurrement par plu sieurs Etats, elle est accordée de préférence, à l'Etat aux intérêts duquel l'infraction a porté préjudice ou à celui sur le territoire duquel elle a été commise

Si les demandes ont pour cause des infractions différentes, il cet tenu compte, pour décider de la priorité, de toutes circonstances du fait et notamment de la gravité relative et du lieu des infractions, de la date respective des demandes, de l'engagement qui serait pris par l'un des Etats requérants de procéder à la réextradition

ARTICLE 8. — Chacun dee deux Etats contractants exécutera pour le compte de l'autre, les jugements condamnant à une peine d'emprisonnement inférieure à deux mois ou à l'amende, aux frais et aux dépens

Les jugements condamnant à des pences supérioures nouvront être exécutés dans l'Etat où réside le condamné, si cet Etat y consent, sur la demande de l'Etat où le jugement a été rendu.

جريمة أخرى في الدولة الطاوب اليها انتسليم فان تسليمه يؤخل حسسى تسهي محاكمته .

المادة ٧ - اذا كان لدى الدولة المطلوب اليها التسليم عدة طلبات من دول محتلفة يحق التسجمي ذاته من اجل الجريمة نفسها : تكون الاولوية بالسليم للدولة التي امرت الحريمة بمصالحها أو المدولة التي ارتكسيب الجريمة في ارضها .

اما اذا كانت الطلبات مبنية علسني جرائم محتلفة تقرد الالرية بالاستتاد للظروف والوقائع ولا سيما لحطورة الحراسة ومحل أفسرافها وساريح ورود الطلبات ولتمهد أحدى الدول طالبة النسليم باعادة الشحص المسلم .

اللدة A - تنفد كل من الدولتيين للدولة الاحرى الاحكام القاسيسية معقوبه الحبس اقل من شهيرين او معفونة المرامة وبالرسوم والتعقيات المصالية .

أما الأحكام المعررة لعمودات المسد فيجوز تسفيدها في الدولة الموجسود فيها المحكوم عليه يشاء على طلسست الدولة مصدرة الحكم وموافقه الدولة اشانيه . 5 — Si le mode de peine établi par la loi de l'Etat requérant n'est pas reconnu par la loi de l'Etat requis.

6 — Si l'individu réclamé a déjà été jugé ou si l'affaire fa,sant l'objet de la demande d'extraction est en cours d'instruction ou de jugement dans l'Etat requis ou dans l'Etat autre que le reque rant, sur le territoire duquel l'in fraction a eté commise

7 — Si l'action ou la peine sont étentes d'après in loi de l'Etat requérant ou celle de l'Etat aux le territoire duquei l'infraction à été commise

ARTICLE 5. — Ne sont pas considérés comme délits politi ques

a — Le meurtre, le brigandage le vol accompagné de violence commis isolement ou collective ment contre les individus ou les autorités ou les voies ferrées ou tous autres moyens de transport et de communication.

b — Tout attentat contre le chef de l'un des deux Etats contrac tants.

c - Les infraction militaires.

ARTICLE 6. — Si l'individu réclamé est l'objet, dans l'Etat ه ۱۵ كات العقولة المصوص عليه في شريعة الدولة طالبة التسليم عم معرره موعها في فاول الدولسة المطلوب اليها التسليم .

١ ـ ١٤١ كان الشخص المطلوب فاد حرب محاكسه أو كان بند استعلى أو المعاكمة من أجل الجريمة التسبي سبب الطلب سواء كان ذلك في الدولة المطلوب اليها التسليم أو في الدولة ب غير طالبة التبليم بدأو في الدولسسة الني وقع الجرم في ارضها .

 ٧ ــ اذا كانت الحريمة أو المعونة مد سقطت بموجب قوانين الدولسية طالبة التسليم أو قوانين الدولة التسي ، مع محرم ف أرسها .

الماده هـ لا تعبير جرائم سياسه،

ا ـ جرالم القتل والسلب والسرقه المسحونة باعمال اكواهية سواءارتكيها شحص واحد او عصابه ضد الافراد او ضد السلطات المحلية او السكك الحديدية او عير ذلك من ومسائل التعل والواسلات .

ب ــ كل تعد على وثيسي الدولتين لمعاددين

ج ــ الحراثم المسكرية ،

المادة ٦ - ادا كان التنجس الطلوب تسليمه قبد التحقيق أو الحاكمة عن c — forsque l'infraction a ête commise hors du territoire des deux Etats par un individu qui n'est pas sujet de l'Etat réclamant et qu'elle n'est pas réprimée dans de telles conditions par la loi de l'Etat requis.

d — torsque l'individu réclamé n'est pas sujet de l'Etat reque rant et que, d'après la loi de l'Etat requis, l'action publique ou la neine sont éteintes

ARTICLE 4. - L'extradition n'est pas accordée

- 1 Si l'infraction a un carac tère politique ;
- 2 St l'infraction a été com mise sur le territoire de l'Etat requis ;
- 3 Si l'individu réclamé appartient au cadre diplomatique et jouit de l'immunité attachée à sa fonction
- 4 Si l'individu réclamé est un fonctionnaire d'une mission officielle à l'étranger et si l'infraction pour laquelle il est réclamé a été commise dans ou à l'occasion de l'exercice de sa mission.

Dana les daux cas précédents l'individu est remis à l'Etat dont il relève ou qu'il représente, at les conditions d'extradition établies par le présent traité sont remplies. ج - ادا كان الجرم قد ارتكب حارجا عن ارامي الدولتين وكانب شريعه الدولة المطلوب اليها النبليم لا تعاقب على الحرم اد ارتكب خيارج اراصيها ولم يكن الشخص المللوب من رعاي الدولة الطالبة .

 د ــ اذا كانت الحريمة أو المقوية سقطت بمصطى فو بين الدولة الطالوب اليها التسليم ما لم يكن المطلوب مسى رمايا الدولة الطالية .

المادة في ب لا يسمح بالتسبليم في الإحوال الإسه .

1 ـــ الذا كان للجريعة طابع سياس

 ٢ ــ الما أرتكب الحرم في اراضي الدولة المطلوب اليها التسليم .

ادا كان الملوب سينيسية
 من موطعي البيلات السياسي المصمر
 بالحصالة الديلوماسية ،

\$ -- أذا كان المطلوب تسليم من الوظمين المكلمين يمهمة رسمي من حارج بلادهم وكان الحرم المطلوب من بحله وقع الباء ممارسته للمهمة او سبب ممارسته بها .

وق الحالين السابقين بسلسيم السحمن الى البلاد التى تسمى اليو او يمثلها اذا توقرت الشروط القررة السبليم بعقيص هذا الإنفاق . an d'emprisonnement ; — ou s'il est condamné à un emprisonnement de deux mois au moins.

b — Si l'infraction a été commise sur le territoire de l'Etat rél'amant, ou si elle a été commise hors du territoire des deux Etats contractants tout en étant réprimée par leurs lois respectives.

ARTICLE 3 L'extradition peut être refusée

a — loraque l'individu objet d' la deninde est citoyen de l'É tat requis, la qualité de citoyen étant appréciée à l'époque de l'infraction ; l'Etat requis procédera en ce cas au jugement au vu d'un dossier établi par les autorités ju diciaires de l'Etat requerant et informe a celui-ci de l'issue des poursuites ; los autorités judiciaires compétentes de l'Etat requérant décideront de l'arrêt définitif des poursuites ou du sursis à l'exécution du jugement qui aurait été rendu.

b — lorsque l'infraction a été commise sur le territoire de l'Etat requérant par un individu qui n'est pas sujet de cet Etat, si les faits constitutifs du délit ne sont pas réprimés par la loi de l'Etat reque. طالبة النسليم بعقوبة لا يقل حدها الإعلى عن الحبس مدة سنة أو كسال محكوما بالحبس لمدة لا تعل عسسن الشهرسسن «

ب _ اذا كانت الحرابية فدارتكت في اراشي الدولة الطائبة ، او كانت بد ارتكت حارج اراسي الدولسين و كانت سريعة كل منهما نعافت على العرم اذا ارتكت خارج اراسيها ،

الماده ۲ مدور الدولة المساوب اليها التساليم ال تمتيع عنه ،

ا .. اذا كان التبحص المطوب من رعاداها حين ارتكاب الحريمة على على ان تبولى هي محاكمته بعوجبا ضياره و الدولة الطائبة . وعلى الحكومية المطلوب البها التبليم ان تبلع بنيجة الحكومة الطائبة في مسرو المحكومة الطائبة الحكومة الطائبة الحكومة الطائبة الحكومة الطائبة في مسوول المحكومة الطائبة الحكومة الطائبة الحكومة الطائبة في مسوول المحكومة الطائبة الحكومة الطائبة في مسوول المحكومة الطائبة الحكومة الطائبة الحكومة الطائبة الحكومة الطائبة الحكومة اللاعوى .

ب_اذا كان الجرم واقعا في اراضي الدولة طالبة التسليم وكان السحص المطلوب من غير وعايا اللبولة الطالسة وكانب الافعال المستده اليه غيسبير معاهب عليها في قاتون الدولة المطلوب اليها التسليم ،

CONVENTION

JUDICIAIRE

- · Shines a Damies
- La 25 Feyror 19al
- Le texte officiel a été établi en langue arabe

CHAPITRE I

DE L'EXTRADITION
ET DE L'EXECUTION
DES JUGENENTS RENDUS
EN MATIÈRE PENALE

IRTICLE 1. — L'extradition entre le Liban et la Syrie et l'éxeration sur le territoire de l'an deux Etats des jugements rendus en matière pénale par les juridie tions de l'autre ont lieu conformément aux dispositions du présent chapitre.

ARTICLE 2 - L'extradition

a di l'individo réclamé est poursulvi, accusé ou condamn pour un crime réprimé par la loi de l'État réclament ; s'il est pourmivi ou prévenu pour un délit éprimé par la loi de l'État réclament, d'une peute dont le ma ximum n'est pas inférieur à un اتفاق نمستان

- . وقع ق بيشق
- 55a5 2542 To 3 🐞

العصل الاول نسليم المجرمين وتنفسد الاحكسسام الجزائيسية

الماده الاولى - بحرى سيلسب المجرمين بين سووية ولسان وتتميد الاحكام لحراسه انساده من دماء فلولتين في الدوله الإحرى و فقسسا لاحكام هذا العصل ،

الماده ٢ ما يكون التسليم واحسا اذا توفرت الشروط التالية :

ا ــ الحا كان الشخص الطليبوب تسليمه مدمي عليه أو منهبسما او محكوما بحداية ممادت عنها في فاتون الدولة طالبة التسليم ٤ أو كان الشخص الطلوب تسليمه مدعي عليه أو طلب

ان الذي الماجم للحكومة الدورية من هذا القبل قبوق اقتطاع 10 دالمة من حملة الحكومة التنابسة المائمة التنابسة المائمة (أي بعد أن تنصرف الشركة مسعاب الديلان ووسعها إذا كالله مقدة الحملة لا تتجاور /٥٠٠/ المادولار بالنهر وباصطاع ٢٠/ مس دولار بالنهر وتوضع المالع المتطعة تعت تصرف الحكومة السورية حمى تيلع الميحة المسددة الحكومة السورية المورية المورية المدورية المدورية

اما الدولارات التي وردت وبيعت او التي سترد او تباع الي احسسائي العكومتين بعد تاريح واحد وثلاثين نموز سنة ١٩٤٩ فتصع العكومسة التي بيعت لها الدولارات تحت تصرف الحكومة الاخرى تصف هذا المبلع دود تصديق العكومتين على هذا الإنعاق.

٢ ــ قضية بيع العطع الاجتبسي ق لبنان لحساب الحكومة السورية

بالله الدكورة من القطع الأحسي الذي مصمعه بعد هذا الإنفاق الحكومسة السورية في الإراضي اللبنائية ،

إ _ فتح حسابات في بيروت ورمشق تكل من الحكومتين

بقبل بفتع حساب لكل مسسسن الحكومتين في البلد الاخر من نسسوع الحسامات التي تفتح « للفير القيمين» وذلك على الصوره الابيه:

1 - يعتج حساب للحكومة الدورية بالسرات اللساسة لذى احد المسارف التقولة أو المادولة في لبنان يدخل به النقد اللبناني الذي تحصله الحكومة اللبنانية أو احدى دوائر المسالسح المشتركة لحساب الحكومة السورية وحسى المد اللبناني الناحم عس بع الحكومة السورية قطعا احتيبا في الحكومة السورية قطعا احتيبا في الدارسي السابة .

لا ب يقتع حساب الحكومة المساية بالبرات السورية لذي احد المسارف القدولة أو الماذولة في سوريا يلحل به التقد السورية ألذي تحصله الحكومة السورية أو احدى المسايح المسركة المسايح الحكومة المساية وينصمس سعد السوري الباحد عن سعا حكومة السايدة في الإراسيسي السورية والسيدية المسايدة المسايد

ويمكن أكل من الحكومتسين أن سديري ما نساء من النصائع في أداص الحكومة الإحرى بالملع المتجمع لهست على هذه العربعة في استد الأحر

كان لذلك تحول الكورتات الى دولارات حسب السعر الرسمي حبث تبلسع ۲۲۱۲٬۵۰ دولارا اميركيا وتضسياف الى الملغ المتركب على الحكومة السورية بالدولار فنصبح لمحموع ۲۲۲۱۸.

TT 1 T. 0

ים דרגולודים ברענו

لحكومة السورة و دمية
 لحكومة اللمنائية صلع ٢٠٩٠٩٢ لي.
 استرلينية و٢١١٢٧ فرتكا للحيكيا .

ونظرا النوفر هذان النوعين من القطع بدى الحكومة اللشائية ستكلف هياله الحكومة مصرف سنوريا ولسان :

 ان ير تن الدمة المرتبة المحكومة اللسانية على الحكومة السيورية ,

-- ب نصح تحت تصرف هستاه الاحيرة الملمين المدرجين آتما واللذين مثلان ما للحكومة البورية في ثمة لحكومة السابلة .

ح ال صلح /٢٥٨٣٦/ للسيرة المحمد بين الحكومتسيين سحة بعدار بعض المسلسانغ دات المشا المشتوك والتي لا يعكس تحديد بوعها سيورغ بين الحكوميين بشبية معرفيا و ١٩٧١ البنان اي ١٩٧١ مرد مسرفسة بسوره و ١٩٢٦ مرد المشلسان .

سين أن مبيعات شركة التاملابسن قد بلقت حتى غابة ثبور سيسة قد بلقت حتى غابة ثبور سيسة وان الشركة المذكورة وفق الانفساق المعدود بينهما وبين كلتا العكومتين السورية واللبنانية والتعلق مامكان تصرف الشركة بد ، ٢٪ من اصبيل القطع الماع حسب الاسعاد المورة قد سعبت مبلع / ، ٢٩٨٢٦ دول الى مكتبسى دون الد ، ٢٪ المذكورة آنعا حيست مجموع ما دحل على مكتبسى العطع المشترك واللنائي:

۲۵۸۹۹٦۹ دولارا

ملغ /٢٥٨٩٩٦٦١دولار السعطلة العكومة اللثائية تكاملسته .

متكون جعسه الحكومة السوريسية من مبيعات شركة الناملاين

۱۲۹۲۸۵۱۵ : ۲ = ۱۳۹۸۹۱۱۹ دولارا امیرکیسستا ،

ولما كانت الحكومة المسورية كميا نين آنها مدينة للحكومة اللينانيية بملع ٢٣٤٤٩٢،٥٠ فيكون صيافي مطلوب من الدولارات الامير كييية ١٣٩٤٩٨٠٠ حولارا اميركيية ١٠٤٠٤٠ دولارا اميركيية

LCONOMIQUE ET FINANCIER

- Signé à Bloudane
- Le 27 Août 1949
- Le texte utilizel a etc endit en finique arabe.

اتفاق اعتصادی ومالی

- ن وقع ۾ بلودان
- HATA OF BY J. in
- وضع النص الرسمي العطبيسية
 أن اللقة الدربيسية

است. هنوي وعنست الامين المام أورازه المانية السيد **حستي الصواف** الامين المام لوزازة الاقتصاد الوطتي

بعد التدقيق بالمحضر الذي نظمية ساريخ ٢ اب سنة ١٩٤٩ مندويسة الحكومتين السورية واللسائية بشأن بمنايا الفظم الملفة بين سندس سننم لايمان على ما يلى

الداللم التقابلة

 أن اللحم المترقبة على الحكومة السورية لحو الحكومة اللسائيسسية تسلسطة:

/ ۲۲۲۱۸ دولارا امرکیب /۱۱۱۰۵/ کوریات دانورکیه

ونظرا لمدموجودكوروناتدانمركية بدى مكتب النظع السورى وناعنسار أن الدولار له من الفوء السرائية منا حملة قابل البحويل إلى اي طبيسية ل يوم النبيت الواقع في ۲۷ اب سنة ۱۹۱۹ - احتمع في فندي الودان

عن لبنان

مه أن حديق بك العوشي ورير المالية معالى فيليب بك نقلا معالى فيليب بك نقلا ورير الاصحاد الوسي مسالك رياس لهنه اللياسة في محلس الاعلى للمصالح المسركة السياد جورج حكيم السياد الموريج حكيم

عن بسوريا

روبه حاد بك العظم وربر الدليسة وربر الدليسية ممالي فيضي بك الإناسي وربر الاستناد الوطني ممالي حسين بك جبارة ممالي حسين بك جبارة وربيان اليسكة السورية في المحسناس لامني للمصالح المستركة

الماده السابعة - توضع مكسة حديد شروت. بحث البراف المحلس لاعلى للمصالح المسركة ويوحسف المراقبة عليها ويوضع مشروع يعوش على تصديق الحكومتين لممارسة هذه الراضة في صالح البلدين.

اللدة الثامنة _ تبقى ادارة حصر السع والنساك مشتركة ويمارس كل من المجس الاعلى المصالح الشترك. و للحمد الدائمة المؤلفة من مدرسرى السلاحيات المصوص عليها في الانظمة النائدة.

الماده التاسعة - تؤلف لحنسبة مسبركه من معلى مراديه لعطم و اللذين مهمتها درس نظم القطيع الساعدة واقبراح مشروع لتوحيدها ، لا يحول توحيد نظم القطع اللذين بالتسرف بدي براء وتطن سؤون مراديسه القطع مستقله و كل من اللذين .

المادة العاشرة - تضع كل مسن العكومتين حدولا بالرسوم العاطية الني تسنو بيما حاليا وبحري اتعاق على توجيد هذه الرسوم وفقا للاصول المسعه في كل من البلدين ، ويوجيد بصوره خاصة الرسم المووض على السكر حهه معدله ام لحيييه

لكل من الحكومتين أن تطلب أعاده

النظر في جدول الرسوم الداحليسية عد توجيدها مرة كل سنة اشهر على الاقسال .

الماده العادية عشرة به تنخيسية كل من العكومتين تدابي مشتركسة ومعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين المعدين ومن احل دلك تكلم كل منهما احد حرائها المائيين القبام بغواسه هميقة وسريمة بالاشتراك مع حير الحكومة الاحرى حول هسلا الموضوع فيقدم الحيران مشروعسيا بالحلول المعلية التي يقتر حائهسيا للحيق الماية المشاد الميها .

الماده الثانية عشرة به يعتسبسر المرقال المحادل الرقال الإحسادي العشرة السابقة تحقق في الطلسروف الحامرة المحامات الهامه والحؤول دول انتمال التروة المامة الى الحسساوح وتنقسمن طولا لمظم المسائل النسس كانت معلمه بيتما هي تستدهي ملاحا سريعا 4 هيكول الاتمال العاشر حطوة للحيمة في مبيل اعتماد الساس تهائي بالحديد في علامات البلدين بصحل الاستعراد والاردهار 4

وتعمد الحكوميان الى استكميال الدراسات والاحصاءات توصلا السي اقرار الحل التهائي في اقرب وقسيت مستطاع .

ظم في شيتورا بتاريخ التمور ١٩٤٩

تشريعي وقم ه صادر بتباديح ٢٠ حزيران سفة ١٩٤٩ عان الحكومسة التمانية تصع فيما يعنيها تصديرالهمج ال حارج حدود اوحده لحمركيسه الديمة بين لسان وسوده .

المادة الثانية - تطبق النعرف العادية على الادر المصري باستنساء كمة ٢٥٠٠ المين وحمدهايه طبسن ستوردها لبنان تتعيفا لمقود جاديه بين العكومة اللبنائية وبعص التحسار ساريع سابق لهده الابعادة

المادة الثالثة - يستماض عن النعرف النسبية المروضة على الحيسسوط والمسوحات العطسة والحرير سيسة المشعبة يتمرفة توهية على الاسس البالية

1 ـ ٧٥ قرضا على الكلوغسرام الواحد من احدوط العطبه بمسرد الد و بحدد المرقة الدعية علسي بعد الواح لعرون بسبب معادلة لعرف الشمار اليها، القلمة بينها وبين النمرة المتبار اليها، الواحد من الحام العادي وتحسيد تعرفة المتسوجات القطبية الاحسرى بين فيمة وبين قيمة التحسام العادي،

٣ ــ ١٠٠ غرش على الكلو غرام واحد من الحيوط الحريرية الصنعية المعزولة من الفيسران .

ع _ تحدد التعرفة التوعية علسي

لاقمينه الحريونة الصنعية حسيب توعها تمنع سراوح بين لحميسين والسير لراب عن الكيلو الواحد ،

ه ـ نقرص على الاقمشة المروقة بالحوب) علاوة على الرسم الحمركي البوعي استدوس عليه في العسرات السائقة رسوم اضافية تعادل العرق بن صعه الاستراد وقيمه استوحات لعادية المائلة لها ،

المادة الرابعة - تمعى من الرسيم أالحمركي الخيوط الحريرية الصنعية أالني المفرولة وكذلك بعد عالقطسين الصناعي المسمى بالعينزان -

الماده الرابعة ما تعنى من الرسيم الإعلى المسابع المستركة بدراسية التعديلات التي يحب ادحالها فلسين لمرقة الحمركية الحالية توصيلا الإولية التي لا تستجها البلاد واللازمية المستاعة ورفع تلك الرسوم على المواد والمدس وعنى الإحص ما سفلسول المستاعات الرئيسية ومنها بالاضافة التي المناعات المؤلد والمحود والرحاح المستوات المؤلل والنسيج صناعات المراود والرحاح والسحاد والسحاد والمحاد والسحاد والسحاد والمحاد والسحاد والسحاد والمحاد والمحاد

المعركية الاغتام المستوردة فلاستهلاك العمركية الاغتام المستوردة فلاستهلاك الداخلي لقابة اخر السنة الحارية ،

أتفاق

اقتصادي ومالي

- 🍙 وقع في شتورا
- 15 (5 Juli A d ...
- وضع التص الرسمي المسمسينية
 بالللة العربية

مما أن الحكومة السورية اطميت الحكومة اللثانية مذكرة مؤرخة في الحاسن من حزيران مستئة ١٩(٩ سخيمن مشاريع لتنظيم الملاتستات الاقتصادية بين البلدين على استنى حديدة .

ويما أنه تبين أن درس هدمالشباريم وأقرار الحل النهائي عمل يستفسرق وصاطوط وسيدر مدروسوا حصادات غير متوفره في الوقت الحامر ،

ويما أن ثمة مسائل معنفسسة بين البلدين رؤي من المسلحة المثنركة أن تحل يسرعة .

لدلك ثم الإنعال بين معانى السبد حسن جبارة ، وربر المالية والاقتصاد الوطني ممثلا الحكومة السورية ومعالي السيد فيليب تقلا وربر الاقتصاد الوطني وربر المائية بالوكالة ممتسلا الحكومة أللسابه.

ACCORD

ECONOMIQUE ET FINANCIER

- Sligné à Chtaura
- Le 8 JuDiet 1949
- Le teste afficiel a été etabli la langue arabi

عنى الإمور الاسه "

الماده الاولى ب بلغى اعراد المادي تعلق التمح الجمركية على التمح والتبحير ومشتقاتهما وتخصع هدده المواد لرسم جمركي قدره خدرون في المائة ، وتستشي من هذا الرسيم تمناب الممح والسمير والديس التي سيوردها الحكومة الله بنه بنهيه البناسي ودلك في حاسي النعص في المحسول ودلك في حاسي النعص في المحسول في البناسي البناسي البناسي البناسي البناسي البناسي والمحسول والمحسول البناسي المحسول والمحسول المحسول البناسي أو ارتفاع الاسمسار في الملدس ،

سعهد الحكومة استورية بالعيب، من العمع والسعير ومستقالهما التي لمان حرا من كل قيد أو رسيسم والسطر الى أن الحكومة السوريسية للد حصرت يتفسها أو يمن يحمسس لحسابها تصدير القمع الى خسسارح اللاد السورية بهو حي مرسسوم

ی ۱۰ حربران سنه ۱۹۲۷ ،

المالام السركة عن ذلك وعن حصة كن من المحكومين من المعطيع المنفق عليها في المادة الاولى المذكورة وتعويمن الشركة بكتاب مششوك باداء حصة كل من الحكوميين مناشرة الى حرسها .

الماده الثانية حسما الاحكاماناده شائية من الاتفاق المعقودي و احزيران الدلالة من الاتفاق المعقودي و احزيران المثال الشركسية المثال اليها يكتاب مشتركان الشركان اتفاقهما الدى بصبحه هذه الماده وعر حسب العصة مباشرة الى حرسه كل متهما العمومين اعقاء شركات الشرول الى العكومتين اعقاء شركات الشرول الى المنازا في احد الملدين مسسن الرموم الجمركية المترقات المترول الي مستورده من المواد والبشائع والاشباء الاحرى اللارمة لتنفيسة المشروع عوصة ما يتملق منها بالتقييم ومد

الاناسبوالنكر بو وماتستار مه من اعمال.

المادة الرابعة - تتعاون الحكومان معاودًا وثبقًا على كل ما يؤول السبق المعمة المنسركة في شؤول السرول ولداك تمتح كل منهما التسهيب لات الررمة والشرورية لتبعيد الامتيازات وفي حاله احبار المسب من مسلسل امتحاب الشأن على الشاطيء اللتاني واقتسام المنافع بينهما تعلق شسال مرور الامابيب في اراضي الملديسين مرور الامابيب في اراضي الملديسين حط الإمابيب عبر البلاد المربيسة حط الإمابيب عبر البلاد المربيسة الناشين).

الماده الخامسة ... بعرض هـ.....دا الإتعاق على المحلس التيابي في البلدين لابرامــــــه .

اللاد السادسة بدخرر من هندا العد صوربان اسلسان وبع عليب في بيروت بتاريخ ٢٨ كانونالثانسسي ١٩٤٩ -

كتاب وزير الخارجيسه والمقربين البنسساني

حفره صاحب المالي حسسن بك حيارة وزير المالية المحترم ،

بما لحديثنا الشفهي وللانمساق الوقع بينا في هذا التهار في الشرف الرائد لكم أن الحكومة البنائسية مسر أن الإحسار المصوص عسمه في المادة الرابعة من الإنعاق الذكيور

ثم نفع على الشناطىء اللبناني ، وهمو اذا لا نطبق على مشروع مد الايسبب برول شركة خطوط النابيب الشرف الاوسط المجدودة التي تتفاقد مفها المحكومة السورية

ارحو ان تأخذوا علما بطلك وان تتقالوا دائق احتراماتي .

ECONOMIQUE
FIT FINANCIER
REPARTITION
DES AVANTAGES
DE L'ACCORD
AVEC LA TAPLINE

- Signé a Beyrouth
- Le 28 Janvier 1919
- Radification autorisée par la lot du 24 Mars 1949
 141 1949 p. (3 pig. . .)
- Le texte officiel a été établi en langue arabe.

حنين صحناوي، وربر الاسسساد الوطني

ومثل الحكومة الساسة معاي حميد فرنجية عورير الحارجية ورير الحارجية ومعاي حميان العونشي عوريراللاسة. وبعد أن بناذلا وثابق النفو بصراسي وحدث صحيحة ومطابعة الأصور انتقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى ما تنفيذا لاحكمها المادة الاولى من الاتعاق المؤرج في 10 حريران سمه 1967 والشار المسيمة العكوميان

ا سه بعدم اتحاد اي تدبير منعسر د في شأن ما يمكن ال شوك لشركسسة حط الانابيب عبر البلاد العربية مس القطع الذي تستورده ، المشار اليسه في المادة الاولى من الاتعاق المقسسود أتفاق

اقتصادي ومالي بوزيع النافع الناتجة عن الانعاق مع شركة خط الاناييب عبر البلاد العربية

- 🐞 وقع في بيروت
- 🐞 کل ۲۸ کالون الثانی ۱۹۶۹
- أخِيرُ التصديق عليه بموجبِ فاتون ۱۲ اقار ۱۹۹۹
 - Ye pursuant assumbles in Fil-

لا كانت الحكومتان البورسية واللنائية قد انعقتا بتاريخ . احزيران 1987 على كيفية اقتسام الماسسع ألتى تنجم عن الاتعاق مع شركسة على مد خط الانائيب عبر البلاد العربيسية على مد خط او حطوط من الاتائيسية على مد خط او حطوط من الاتائيسية للمسافية الشهران للملكة العربية المسعودية منتهبالى مرفا على الشاطىء الليفاني .

ولما كان من الصروري تحديد الحقوق والواجعات الناشئة من هدا الامتياز بصورة بهائية ودلك باتصام الانعاق المقود في ١٠ حزيران ١٩٤٧

مقد مثل الحكومة السورية : ممالي حسن جيارة عوزير المالية ، وممالي

الجبهورية السورية سوراره الجارجية

الرقع مي ٥٨ (٢٤٦/٢٥١ دسسوی ۱۱/ ۱۹(۸/۱ ۱۹

حشرة صاحب المالي وريسسسر الجارجية اللبانية للجبرم

بالإشبارة الي كتابكم المستؤدج في ٧ سترس الأون ١٩٤٨

ى تشرف أن أنهي ألى مطاليكمان الحكومة اللوزية تسجه للماحيات الني تمته بين وزارتي الحارجيسية اللبتائية والبيوزية بشبأن معامليسسه التجارة السوريين فالبنان ساوتمشينا

مع الروح التماولي الذي يسود علائق البلدين الشقيقين ؛ قد قررت مسبح المعارة المثانيين العاملين في صوريسا بعس الحقوق التي يشمتع بهسمسه النحسارة السوريون على التمنح العكومة اللسائنة الطبلة النحسيرة التبوريس نفس الجعوق التي للمسلع بها الحمارة السانيون وذلك تأيسدا للوضع الجالي المشي على قاهبسساده الماءلة بالثل ،

وبعصلوا باصاحت المدني نعسول ماثق الاحترام -

وزير العارجيه

SUR LA SITUATION DES MARINS SYBIENS AU LIBAN

LCHANGE DE LETTRES

- Signe à Beyrouth et a Domas
- le 7 et 11 October 191×
- Batthrallog autoresce pur la for du 21 Junyer 1950 (J.C. 1950 — nº 5 pag 68
- Le texte officiel a cle elabil cu langue arabe

اتفاق

بشان معامله البحاره السوريسيين في لبنان منادلة رسائل

- 🐞 وقع ق بيروب وديسق
- 🐞 ای ۷ و ۱۱ تشرین، الاول ۱۹۲۸
- اچيز التصدين عليه بموچپ قاسون ۱۲ کانون الثاني ۱۹۶۰ ۱ چر س ۱۹۵۰ ساماد ۵ من واد؟

حضرة صاحب العالى وزيسسر الجارجية السورية الجبرم

بسري بأب أنهى أن مماليسكم أن المحكومة الساسة سنحة للمناحسات التي جرت بين وراوتي الحارجيسة السورية والنسابية سأن معاميسة مع الروح التعاولي المشترك السندي سود علاني اللدين في محملها بيادان قد قررت متح الحارة السوريسين الماملين في لنان نفس الحقوق التي تنمتع بها السحارة الليانيون عليسي

ن تمنع الحكومة السورية الطيلسة البحارة اللسابين نفس المقسسوق التي يتمنع بها البحارة السوريسون وداك تأبيفاً للوضع الحالي المنسسي عنى معدة الماملة بالمن .

ونفصاوا يا صاحب الممالي يقبول فاق الاحترام ،

روب کی سریل لاون سنه ۱۹۹۸

وزير الجارجية والمتريين

حميد فرنجية

LINANCIER

- . Syme à Chinara
- Le 8 Juillet 1948

أتماق

مييسالي

- 🍙 وقع ق شتورا
- IARA Jani A d 🐞

بسين

ممال السيد حسن جباره ودير الماليه والاقتصاد الوطني ممثلا عسسن الحكومة السورية :

ومعالي السيد فيلبب تقلا وزيسر الإقتصاد الوطئي وورير المالية بالوكاله ممثلا عن الحكومة السالية ع

عطم على الاتما والمفود بتاريح هذا المهار بين الحكوسي السورية واقبتانية على مص المساس الاقتصادية المعمة.

وبما أن ثمة مسئلة ماليه ما تزال مملقة بين البلدين وهي مسئلة العملة السورية المستعدلة في لشان يتاريخ ٢ شباط سنة ١٩٤٨ والبالغ مقدارها معاليا ١٩٤٨ ٤٤ غيرة سورية .

فقد أتفق الفريقان الموقمان أدناه

على حل هذه المسالة على الوحمالاتي:

الماده الاولى به بعير الملع مسين اليرات المبورية المذكور اتفا مرفوعا من التفاول وأن ما يعادله من الورف المساتي الموضوع في التداول عسسة استبداله قد حل محله وعلى هملا الإساس سعل من حساب الصعيب السوري بالعربكاب الى حساب ليسيب بالفرتكات رقم (١) ما يعادل فيعتب الملع المذكور بعد تعقيص ما يصيبه من الحردة بالإتفاقات النقدية المفودة بين ليتان وقرنسا من جهة وبين سوريا ومرسيا من جهة احرى .

الماده الثانية - بعنبر هذا الانساق واحب التنفيذ قور تصديق اتفاقيسه التقد السورية - الفرسنية في البرلمان العرسي ،



اتفاق

اقتصادي ومالى

- 🐞 وقع في شتوره
- کی ۱۹۲۸ حویران ۱۹۲۸

لى بوم الاحد الواقع في ٢٧ حربرال المجتمع في شتوراً وليسسب المحكومتين السودية واللبنائية ووريرا المحارجية والمالية والاقتصاد الوطتي وبعد أن استعرض اهريفان الشؤول الني بهم المدبي من حصع الواحيين من المال على الامور المالية .

ا ـ تمديد الاتفاق المغود بسبي حكومتي سوويا ولبنانيتاريخ الأيسي حكومتي سوويا ولبنانيتاريخ الريسي المدان المسالح المشركة الى تلادة أشهر احرى تبدأ في أول لعود ١٩٤٨ على أن يمهد ألى وثيس الهيئة اللبنائيسية المسالح المشتوكة في المجلس الأعلى المسالح المشتوكة الماده المدروس على سوء احسارات المادي الوصول الى اتعاق بهائي تؤسر وسنع الوحدة الحمركية ويوسنع عرى الروابط الاقتصادية في جميع عرى الروابط الاقتصادية في جميع يواحيها على أن سيتمين هذه الهيئت بدوي الاحتصاص والحرة

ACCORD

EL FINANCIER

- estratilit à sagle:
- Le 37 July 1918

المحمام الى الدول الموصمة على الإنعاق الجموعي الاجماعي الوقع في جنيف بتاريخ ٣٠ تشريسان الوقع في الماد المادي المحمول الموقت واعلام ممثلها لدى الامسمون المحدد تبليغ الامانة العامة مضمون عذا الإنعاق قبل ٣٠٠ حزيران ١٩٤٨ عذا الانعاق قبل ٣٠٠ حزيران ١٩٤٨

تأمير الكمنات الارمة من الخطة
السورية بالاصافة إلى الكميسيات
الوجودة لفي الاماشة البنائية تكفي
استملاك لبنسان حتى موسم 1989
وذلك بموجب الفاشة حامة .

وقد مناد الاجتماع حو من المبودة والاحاء أدى إلى التعاهم والاتعاب على جميع ما يتملق يتميين أهداف النياب لانتصادية في البلدين الشقيقين ،

> چمیل مردم یك رباض الصلح

ECONOMIQUE ET FINANCIER

- Signe y Damas
- Le 15 Mai 1948

اتماق

أفيضادي ومالي

- 💣 وقع ق دنستن
- ISLA Jet to d. .

ق الحامين عشر من شهر الار ۱۹۹۸ احتمع في دمين رسب الحكومسين اللبنانية والبنورية دولة رياض بنك السلح ودوله حميل لكمردم وتمنك الكاولة في الإمور المتعلقة بالمسالسنج المستركة بين البلدين العدد على مست

1 - يثاير المجلس الاعلى المصالح الله والمستقد بادارة الحمارك يسسين الله والمستقد بادارة الحمارك يسسين الله والمستقد عارية ٣٠ حزيران سنه المدين حتى تأريخ ٣٠ حزيران سنه المحالم الاجتبية بين البلدين ضمسن للهرائط السابعة .

٢ ــ تقبل الجمارك السائيسية و لسورية المد اللبائي والسوريعلى الا يزيد التقد اللبائي في الجمسارك السورية عن النصف والتقد السوري في الجمارك اللبتائية عن النصف إيضا

٣ مثابر على نقل المنجات الوطنية
 بين البلدين صمن الشروط التسسي
 كانت تاعله في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ دسب، المسجات المدة للمسدسين
 ولا تشمل هذا الاستثناء ما هسسو
 لازم للاستهلاك الداخلي في البلديسين
 وذلك حتى تاريح ٣٠ حريران ١٩٤٨

٤ - تجير العكومة البوريسسة الى معرف سوريا وثبان في سوريا الرسل جميع النقد اللبناي الوجود لدية بناريخ توقيع هما الاتفاق الى مصرف مبوريا ولبنان في لمنسسان مصرف مبوريا ولبنان أن يرمسسل معرف مبوريا ولبنان أن يرمسسل معان دلك منعا معادلا مي النفسية المبوري الموجود لدية والحاصل عن عملية الاستبدال .

أتماق

اقتصادي ومالى

- والع في شتوروا
- 1546 JUL T. J. .

المكومتين اللنائية والسورية في تتورا المكومتين اللنائية والسورية في تتورا احتماعاً بحثوا فيه شتى الامسبود التي لهم البلدين ونظروا في الوسع الناشيء عن انتهاء مفعول العسساق المسالح المستركة المعقود بيهمسسا في أول سرس الاول ١٩(٢) اعساراس الاجتماع اخر عقد في دمشسق في الاجتماع اخر عقد في دمشسق والاحاء كما كان الجانسال الوسعاء والاحاء كما كان الجانسال حريصين على دوام الروابط الوتيقة الى بعمع بيهما .

رقد تم الاتفاق بينهما على ما يائي:

اولا - يثاير المجلس الاعلى المواد الله والمتعلمة بادار المحدارك المحسالح المشتركة على ممارمة الاعمال حتى تاريخ 19 اياد 1944 وخيلال علمه الفترة تنتقل البضائع الاحتبية بين الملدين ضمن المترائط السائقية تأنيا - يكون التقدين المنائسي والسوري حلال عبرة المدرسيد المتصوص عليها في المادة الاولى اعلاء توه الإبراء في المجعارك المنائيسية

ACCORD

LCONOMIQUE. ET FINANCIER

- · Sign : 6 Chianta
- Lat 30 Mars, 1948

والسورية

فالتا - يثابر على نقل المنتحسبات الوطنية بسين ألبلدين ضمن الشروط أ- يكسب بادلاه ق 77 كانون الماسي 1984 مسلماء المسحاب المستثنياء للتصدير ولا يتسمل هذا الاستثنياء ما هو لازم الاستهلاك الماخسلي ق البلدين وذهك حتى تاريح 10 ايسار 1984

وابعا ب اعتبارا من اول نيسبان 1988 تستقل كل من الدولتيسين البيانية والسورية بعراقية الحطوط الحديدية الكانية ممن اراضها وتنفي فواعد السير على هذه الخطيسيوط والنعرفات الحالية باعلاه موسيال ألى أن تعمل في كل من البلدين يقواعد وتمريفات يتم وضعها بالتنباود بين الطرفين وتكول موحدة على فيسدر الإمكان و

خاصات يتم اعتسساراً من اول يسسان ١٩٤٨ فصسل ادارة حصس الدخلي المشتركة وتصبح لمها ادارة مسلملة في كل من البلدين وتكلسف لحبه حاصه مشسركه بعيبي المعاص العملية الناتجة عن هذا العصل .

ECONOMIQUE LT FINANCIFR

COMMUNIQUE CONJOINT

- Sign ou Core
- Ce 17 Feyrier 1910

۲ ــ بقبل حي ۲۱ افار ۱۹۱۸
 دعد استاني او لينوري بيستاون
 بعريق دائجورات السورية السانسية.

 عمى العبود الإسبيدية أبي وعيضيا على النفال التعدالغ سيستي البلد ربعد ٢٦ كاون لباني سية ١٩٤٨

) - يخصع نقل النقد المبتاني او السورى بين البلدين الى احازه مسن وربر عالية لبلد المنقول منه النقسة عبدما بنحاور ال ٣٠٠ ليره سوريسة او قسانية عن كل شحص - الانخصع ليذا القبد عمليات نقل النقود مستن در عي الاصدار في اسلمان عبدما نكون المنصود من هذا النقل رقعها من الدول ودن بلاحكام المعول بها

أتفاق

اقتصادي ومالي

بهيسان مششرك

- e cay to Halang
- ه ی ۱۷ شیک ۱۹۴۸

« احتمع دوله رياض بك الصليح رئيس مطلس وزراه لبنان ودولسه حميل بكمردم بك رئيس مجلسس وزراه سوريا واستمرضا الوسيسم الراهن في البلدين والعقاعلي ما ياتي

الساسة والحكومة السورسيسة والحكومة السورسيسة والحكومة السورسيسة للمادة النظر في اتفاق المسالح المنتركة على تسوء الوضع الجديد على ان السهي على أن الماد الماكرات قبل ٢١ أدار باميوعين على سمكر كل من لحكومان مساب المحاد الثاني المتنساة خلال النصف المحادة العاق المسالح المشتركة القائم حاليسا ١١٠



ECONOMIQUE LT FINANCIER

RESUME DES DECISIONS ADOPTEES

- Signe a Chiaura
- 1.e 10 Juillet 1957

الساهة لبية ١٩١٤ على سياس اسوريغ الحالي ٥٦ / سور ____ا و١٤٤ ظلمينان ،

ا - تكليف المجلس الأعلى للمعاج المستركة دوس القصية المعلقية المعلوسة المعلوسة المعلوسة المعلوسة المرع ما يمكن على أن يتم الاجتماع وم السبت المقبل الساعة الناسمية في دمشق وأن تطالب السلطية المربطانية مثلاتها سيكونة المربطانية مثلاتها مكيسة المداو على أن لا تنو تف سكيسة المجلول و الشهر المقبل و

ه - تعود تكليف المحلس الأعلسي المحلس الأعلسي المصالح السبر كه ملاحمه للركيب مصفاه طوابلس الدولي المتوافق المتوجب المتافزة المتوجب عليها من هذه الرسيسيوم ،

ورين الاعتصاد الوطي سليمان بوفل أتفاق

اقتصادي ومائي

ملخص مقررات الاجتماع

- 🐞 وقع في شبورة
- IALY THE TO A G

الجمسارك

ا - تعرد بالعاق الجانيين ان متسم سمين مدر عام ومفسل عام وسلس مسبهما بعلم بق المدونة بحيلت بكون المدير العام لينائيا عندما يكبون المدس العام سورا و بمكس بالمكس وتسري المناوية كل مدة سنة ، على الدورة أن بكون المدير العام من حيث الرتبهوالراتية المدير المام من حيث الرتبهوالراتية المام من حيث الرتبهوالراتية المدير العام من حيث الرتبهوالراتية المدير المام من حيث الرتبهوالراتية المدير المدير المام من حيث الرتبهوالراتية المدير المدي

نمرد توريع الأموال اليافيه من موارد المسابح المنسر كه عن المسادة

وله كالب هلام المنافع على توعسين.

اولا _ فيما يتعلق بما السمورد، الشركة من الدولارات من أجل تسديد المقات الانشماء ،

انیا _ فیما بتعلق بما ندهمسه لشرکة من رسم علی تصدیرالزیرت مقد اجتمعسم

عن لبنان:

دولة رئيس محلس الوزراء وياض بك الملح

عن سورياً ،

دوله رئيس محلس الورزاء جميل بك مردم مك

وبيد أن تبادلا وثائق التعويضائي وحلت صحيحة ومطابقة للامسسول وتما على الإتماق الاتي :

اللاه الاولى - لما كانت الشركة تحتاج إلى دؤوس أموال كيسيرة تسموردها من مركزها الرئيسسي في الولايات المتحدة ودلك من أجسل الانعاق على منه الحطوط ويناه المعاة والصهاريج الح . . وبدحل من ذلك الى سوريا ولينان مبلع من الدولارات بواسطة مكتب القطع - قان العربقين المتعافلين انفقا على أن تكون حصة كل منهما من صافي الدولارات الواردة على أن تجري توريح عن هذه الطريق على أن تجري توريح الدولارات الواردة الشركة والسبي

سيلم لحساب مكنت القطع بعسسة تبريل العشرين باللة التي احسس الشركة التصرف بهالمشعةالمستحدمين الاميركيين العشريين غير مقسين وفقا للحس اللمي وذلك كله في طور الانشاء فعط .

ا _ تسوريا ، ه

٢ _ قلنان ٥٠

على أن يعمل بهذا التوزيع طيله مدة الإنشاء على أن لا تقل عبسن حسن سنوات اعتبارا من يوم التروع و تنفيذ الإعمال وفاقا لتعسسوس الإنمانات .

المادة الثانية - لما كانت الشركسة ملرمة بموجب الكتاب الصادر هنها بتاريخ . 1 آب ١٩٤٦ بان تدفع بنسين عن كل طن من الزبوت التي تصدر عن طريق المرها اللبناني فسيسان المحكومين السورية واللباسة العدا على أن تنقاسها ما يشج من هسية! الرسم مناصعة بينهما طبلة مسيدة الامتياز وكذلك رسم المرود ،

المادة الثالثة ما يعرض همسمها الإنماق على المحالس النبابية والملدين لابر مه .

أتفاق

اقتصادي ومالي توزيع الثافع الطندة من شركة حط الإنابيب عبر البلاد المربيسة

- 🀞 وقع ل يعشق
- 🐞 ال ۱۰ حزيران ۱۹۹۷
- اچیز اتصدیی ملیه ببرجپ فاتون
 ۱۹ افار ۱۹۱۹
 ۱۳ مدر ۱۹۱۹ میروپ

ACCORD

ECONOMIQUE ET FINANCIER REPARTITION DES AVANTAGES OBTENUS DE LA TAPLINE

- Signé à Dumas
- Le 10 July 1917
- Ratification autorisée par la toi du 24 Mars 1949 (J.O. 1949 n° 13 p. 176

على أجراء الباحثات مع الشركة ثمقد العاق نشأل الرار خطوط الالاليسيب في أراضي الجمهورية السورية .

ولما كان خط الانابيب المزمع مدة سيعر بالاراضي السورية وينتهسي على الشاطىء البناني حيث يصبب النعط فتقام لذلك المنشآت الضرورية بهذا الفرض.

جهولة كان خط الإنابيب الزمع مده المموح الى الشركة من قبل العكومة اللسانية سصيمن شروطا بعين المامع التي تشالها الحكومةاللسائيةمن الشركة مقابل الامتياز ،

ولما كان في حال اتمام الاتفاق بسي الشركسة والحكومسة السورية نفسين المنافع التي تتالها الحكومة السوريسة من الشركة مقابل الإمساز . لما كانت شركة خط الانابيب مبسر البلاد العربية المسحلة في ولايسسة دولاوبر في الولايات المتحدة الاميرية المتخدة مكتبا رئيسيا لها بشسسارع وست بثت رقم (۱۰۰۱) بعدنسة وللحدول في ولاية دولاوسر فيسد من المحكومين المسامة والدورية أن تجيزا لها مد خطوط الانابيسيب عبر الاراضي اللبنانية والسوريسية السبب العط مسدنا من معلقة الطهران في المملكة العربية السعودية منتهبا في المملكة العربية السعودية منتهبا في المملكة العربية السعودية منتهبا في المملكة العربية السعودية منتهبا

ولما كانت الماحنات بين الحكومة اللمانية والشركة قد اسفرت همسن عقد اتفاق بتاريخ ١٠ اب سنة ١٩٤٦ مرم في ٣ ادار ١٩٤٧ .

وكانب الحكومه السورية عازمسية

استدهاء الرسوم عما يسلم منهسسا للحار كل دوله لحسابها كالساسسق على أن تنفق الحكومتان باعرب وقت على اسلوب جديد للاستعاصة عسس هذه الرسوم بغيرها لا تؤثر علسي حرية التحارة ولا على اقتصاديسات البلدين ،

خاصه سبع حينات بصفيسة مكتب الاقتصاد الحربي التسوريغ الصالح المشركة المي اعلاه ،

ساديا - العقا أيضا على أن تستبدل وتخفض الرسوم ألني كالت تستوفيها المدوسة العراسية سابعالي مسوحات المسعاة على أن تكون الرسوم متعاللة

ي اللدين -

محریرا فی بیروت فی ۲۹ کانوناول سنه ۱۹۱۵

> وربر الماليسية في النبان اميل لحسسود

بربر الاقتصاد في سوريا عن وزير مالية سوريا **حسن جباره**

رئيس الورارة السورية س**مدالله الحابري**

رثيس الورارة اللبنائية س**امي الصلح**

ECONOMIQUE ET FINANCIER (PROCES-VERBAL)

- Signé à Beyrouth
- Le 29 Décembre 1945

أتفاق النصادي ومالي (محضر اجتماع)

- وفع ف بيرت
- 15 to Migo Ittel .

اجمع رئيسا وزارتي سوريسا ولسان ووربرا المائمة فالدولس ووربر الاقتصاد السودي في ۲۸ و۲۹ كاثون الاول سمه ۱۹۲۵ وسمحه الاحتماع اتعق الفريقان على ما يلي:

اولا - على تحديد منهسسان استعمل الفطع البادر على فسعير الاقتصسادى وا سي حاص بالتعميز الاقتصسادى وتعديد حصة كل من سورما ولسان مستعله وحرية التصرف لكل منهسا بالمالع المتردة اقساطا ديع ستودسة المالع المقردة اقساطا ديع ستودسة مع حق الطلب المعجل باخبار مسيسق لما قدم حسبة عشر يوما ، وتمسادس لم اقديش كل من الحكومتين ضمسن الماسية واسطة وربري مالسهما ،

فأضاب المصالح المنسركة

على أن يكون المعجر المنجني منفصيلاً .

عمل من رسوم الحبر لدمو و...
 وللدة تبتدىء في أول كانون الثانيسي
 1950 وتنتهي في أخر كانون الأول
 1951 ما يستورد للحيش والمسلول
 وأسرطه من دخائر واسلحه وتحهير
 وأدوات نقل والبسة (باستثناء المواد
 العدائيسية

١٦ نحري نوريع وارداب المساليج المشتركة الحالية المسافية بين البلدين عن سبق ١٩٤٦ و ١٩٤١ و ١٩٤١ و ١٩٤١ سبة
 ١٤٤٠ المالة السبال و٥٦ لسورسا .

نالثا به يمين خبر اقتصادي اجنس بعوم بالدراسة الواسعة لهنة عدامر التوزيع عن سنة ١٩٤٧ ولن تؤلسر عده الدراسة على التوزيسيع المتقبق علية نهائياً حتى اخر ١٩٤٦ كمسا لى بؤير هذا الدريع على تلك السراسة

رابعا - تفاوم ورارتا التموين في العدس لعابة احر شماط ١٩٤٦ علمي المنقطاع كمية من البضائع وعلممي

من شالة العرق الوحود بين الحاس وهبوطه عن المعدل اللحوظ فالعقرات لا و لا من محضر القبط الوُرح، آ حربوال ٤) إ ا عدد رات الإدارسال الوما اليهما أن لا حاجة بطالسسه بعضهما المعض بالتعويض والحصية المحددين في تعلق العمرات اعسارا من غرة أب ٤) إ ولا يتبادل جداول من غرة أب ٤) إ ولا يتبادل جداول حياسه سهما بعدالال بالوادالمدكورة مع العلم بان احور الرد في البرقيسال واحور السماة المكلمين بايمبسال واحور السماة المكلمين بايمبسال الرقيات والطرود تدفع بكاملها الى الرقيات وبتوزيع البرقيات والطرود بواسيطة السماة ،

٧ ــ المثابرة على قبول الرسائسل الرسمية المتبادئة بين لسان وسوريسة والمعاة اساسا من الاحور البرباديسة في كل متهما دون الصافي طسبواسع بريدية عليها .

٨ يحق لكل من ادارتي بريسة وبرق لسان وسورية أن تطلب الماء أو تعديل تصوص هذه الاتعاقيسة أو حزء منها بشرط أن تعلم الادارة الثانية عن رعينها هذه قبل تسلانه السيسير .

 ٩ مرض مشروع هذا الانفساق يني حكومني الجنهورية في لنسبسان باسورية ونصبح بافقا بعد تصديقه من قنهما -

وبعد الدرس والمداولة تم لاتعساق على الامور الاتبة "

ا - تطبق اعتباراً من قرة اذار سنة ١٩٤٥ بلا قيد ولا شرط الانظمة والاتفاقيات الدولية الجارية فيحسا يتعلق باستيعاء رسم توسط خاص وكامل لكل من لمثان وسوريسسة عن اسرد والمرقات والودة التي تتوسط لها احدى الاداريل للادارة المانسة .

اما في العلاقات البريدية والبرقيسة المتبادلة بواسطة احدى الادار تسسين مع البلاد العربية الاخرى فتطبسق موسا النصوص الدولية المار دكرها في المنقرة الاولى وذلك ديتما بعسدد العلاقات في المؤتمر العربي العام الذي سيعقد مستقبلا للنظير العام .

٢ - عساراً مي عرد ادار سبب ١٩٤٥ تتمهد ادارتا بريد وبرق لسان وسوريا أن تدفعا مناصفة الى شركة السكك الحديدية (شببام حمساء ومديداتها ، الاحور المررد شفسيل العرود الحارجية التي تنوسط لهنا الادارتان معا عفا أنا طالب الشركة الشار اليها حصة واحدة النقل في داحل الإراسي السورية الليان،

الماعبارا من غرفانار منة ه١٩٤٥ معهد الإداره اللمانية بان مساعمه

بدفع بصف الاحرة المتوجبة السي شركة « وافون في ع الدولية (شركة الرك متذات الاسرة) على نقل البرد المحارجية التي تتوسط ثهاالإدائسان البنائية والسورية معا هذا اذا لسم نطالب الشركة المسار البها الا بحصة والحودية وكان النقل قد ثم قعلا فمن الراضي الدولتين بواسطة مركسسات البركسسات البركسسات البركسسات .

۱ - تسهیلا لصعبه حساسی دسوم توسط البرد القدیمة التسی تعود لسنی ۱۹۲۲ - ۱۹۲۱ لا تسری ادارتا برید وبرق لبنان وسوریسی مانعا بان تتولی الاحیرة منهما اجسراء التصغیة المذکورة علی آن تقیم المبالع المستحقة لهما او المطاوبة منهمسیا مناصحة بین الادارتین .

 ه - الواقعة اعتبارا من أون كانون الثاني مئة ١٩٤٥ على تبادل البرقيات التحريرية بين البلدين على الربجري دلك ممن مطاف الإنظية الدولية ودلك باستفاء نائث الإجرة وجمل الحد الإدبي للاستدفاء لاكل برفية .

٦ ــ بما ان الجداول الصماييـــة المنظمة بين اداري بريد لشان وبوريا عن الطرود والرقبات المسادلــــــة يبتهما حلال شهور اب وابلول وتشرين الاول الاحيرة ساهدت على المتحقق.

POSTAL

(PROCES-VERBAL)

- · Signe a Beyrouth
- Le 20 Novembre 1915
- Roblié par Decret 2938 K dq 22 Mars 1945
 LJ.O. 1945 (**);

اتفاق برىسىي (محضر اجتماع)

- ात्राची होते 🐞
- 🐞 ال 🛪 تشرين الثاني ١٩٤١
 - مدی طبق بموجت اگرسوم رقم ۱۹۲۸ تاریخ ۲۲ اڈار ۱۹۱۵ حر ۱۹۱۰ د عدد ۲۲

محقر ضبط

احتمعت بتاريخ ، ا تشرين الثاني الإدارة عكتب مدير برياد وبسراق الجمهورية السنائية العام في بسيروت بحثنا المعاوضة في ادارتي برياد وسراق لسان وسورية وذلك بالاستئاد السي المقرة الاخيرة من محصر المبسيط الورح ٢٨ البول ١٩٤٤ ليحت العلامات البريدية والبراقية التي يتوسط لها احد البلدين أو شؤون أحرى ذات الصال بموضوع العلاقات البريدية والبراقية بالمائم ويهما وكانب والبراقية المسائم ويهما وكانب المحسان مؤلفتان على الوحه الاتبي

عن ليبان استيمياده:

حميل فعور مدير يريد وبسيرف الحمهورية اللسائية العسسام .

شارل جلح معتش عام ، وأيسسس معلجة الاستسار والحيابات الداخلية

وانفولية ء

عليم مستسارك معيش ، رئيس المساحية المساح .

عن سورية السادة

توفيق الحيائي مدير بريد وبسرق سوريه المسسام

الراهيم كنمان رئيس الصلحسية

وسف الكتائي وليس الصلحيسة العارجية

ودیع در رئیس المعاسبه فؤاد حموی رئیس قسم انتریسد الحارجی

11 - برقيات الصلحة التبادلسة بين الادارتين - تمعى من الاحسارة برقيات المصلحة المسادلة بين الادارتين مسأل المصابح البريدية .

11 - الانصال بين الادارسين - نسادل الادارسان جميع العلومسسات ولوائح المسلحة السطقة بامور الراد والمرق وكذلك تتشاوران بما بمكن ادحاله من التحسينات على ومسسائل المادلات المريدية والمرقبة .

17 حاحق اعسارا من مطلع عسام 1940 لكل من الاداريين ان بطلست الماء او تعديل تصومي عدد الإدعائية

او حرء منها بسرات ان بعيم الادارة الثالية عن وشبتها هذه قبل اللاثبية المهالية عن وشبتها

العديم بعرض مشروغ هذا الإتعاق على حكومني الجنهور له في السيسال وسورته وتصبح باقدا بعد تصديمية من هنهما .

بيروت في ۳۰ حزيران ١٩١١

في لينسسان

السوق ٤ موكز برق بيروت المطرود • مركز طرود نيروت ومركز طرابلس البلد

البرد والحوالات ؛ جميع المراكسير الحاليسية ،

في سورية

البرق عمر كزا دمشق وطب الطرود عمراكر دمنس وحليست واللاذنية

البرد والعوالات ، جميع الراكس الحاليسية .

ويمكن تعيين مراكز حديدة او بعديل الراكر الحالب باتعاق الإدار تين .

A ـ سبر السيارين بقطارات سكة الحديد وتبادل البرد على الطرق المسترك ـ المسترك ـ المراد على العالم المالي حسس الفر السنة الحالية ثم يعدل في مطلع العام القادم كما يلى .

بخصص لرافقة الرد على خلط بروت مددمشق سياران ليناقسيان وسياران سوربسمان

بحصص لرافقة الردعلى حسط طرابلس مدعص سياران ليثانيان يحصص لرافقة البردعلى خسط رياق مدحلي ميارون سوديسون

وقد اخلت الإدارة السابية عيسى عهدتها تأمين نقل البرد بين طراطس وحمص بعفر فة سيارتها لعاء قيسيام الإدارة السورية بمرافقة البرداللسانية بين رياق وحمص «

مسرك الإدارةان بعقات مسلل البود بالمسارات بين حدودهمسسا سسبه المساعات الكينوسرية في اراضي كل منهما وذلك بعد العاقهما علسسي اجراء على النقل -

الاجهزة اللاسلكيسسة يستمر العمل بالتسهيلات المتقابة المنبعة حاليا بين الادارتين فتأمسسين لحميل الرسوم من الاجهزة اللاسلكية

إستقاط/تعمال الخطوط البرقية:
 عبتت نقاط انغمال الحطب وط
 البرقية كما يلى •

من جهة دمشنق ــ بيروت الحدود بين البلدين

من چهة نطبك به حمص الصبر _ منطقه حوسي

من جهه طراطست مطرطوس حسار فهراکمپر

من جهة طراطس - تلكلح مركز تلكلم (وستلك كل من الادارتين المط من جهته حتى تلكلم ويقسوم باصلاحه بمعرفت سسمه) -

11A من الاتفاقية المدولية ومعتضاه انه يحق الادارة التي يتحاوز رسيد مدفوعاتها الشهوية لحسباب الادارة الاخرى مبلع خمسة وعشرين السيف ليره ، أن تطالب ينصف الرسيسبد أراثد عن الملع المدكور حلال الشهر بعسة وذلك استنادا الى تتاليخسابات بلائة الاشهر الإخيرة .

يثابر على تبادل العوالات بسمان البلدين على الاساش المتبع حاليا اللاي سيامي بعد الان النظام البنائسسس السوري ، على أن يصاد الى تمديله متى دعت الضرورة في بدء احاماتقادم التالية المطابقة لتعرفة البرقال ليسبة التالية المطابقة لتعرفة البرقال ليسبة وتطبق علس البرقيات المتعادلة بسين وتطبق علس البرقيات المتعادلة بسين

البرقيات العادية أجرة الكلمة ، 1 قروش ادني حد للاستيفاء . . 1 قرش

ان الاجرة الاضافية المستوفساة عن الرفيات المعولة بواسطة سساع حاص وقدوها • ه قرشاً عن كسسل كيومتر تدفع بكاملها الى ادارة المورد كما ان اجرة الرد العالس للبرقيسات تدفع ايصا الى ادارة المورد ،

مرش واحد عن كل كلمة من البرقيات المسادلة بينهما على أن تلغى هــــــده العممة بالادارتين اذائت بالاحمداء بعادل عدد الكلمات المسادلة أو وجود قريق لا تتجاوز مالسدائسة منه ثرة سهريا .

صالمواد والطرودالشروطةالتادية بجري ترصيد القيم المشروطة التادية معوالات بريدية عادية .

الحبادلات البرد والطرودوالبرقيات الخارجية التي تجري بواسطة احدى الدارتي لبنان وسوريسة _ يقلس النظام الحالي المنع في هذا الندان مرحيا حتى تهايه السنة الحالية على السمل اعتبارا من مطلع العام القادم اي مسن اول كانون الناني سنة ٥) ١٩ بالإحكام المررة في الانظمة الدولية فياخسسة كل من البلدين ما يصيمه من وسوم الرود على البرد واعطرود والرقيسية من وسوم والرقيسية من وسوم والرقيسية من واعلود والرقيسية من والمرود والمرود والرقيسية من والمرود والرقيسية من والمرود والرقيسية من والمرود والرقيسية من والمرود والم

ى اعبره الواقعة بين أول تمسور سنة ١٩٤٤ وأول كانون الثاني سنة سئة ١٩٤٥ ينظر في أمر تخفيست الرسوم و الحصص المذكور «بانفاقات مقد بين النفايل وبينهما وبين ادار ت البلاد الحاورة.

 ٧ - مراكز مبادلة البرد والبرقيات والطرود - هبئت لبادلة هذه الماملات المراكز الاسة في لسان وسورية .

طبق على مختلف اتواع الراسسلات والواد البرطية المتبادلة البريدسسة المتبادلة سين البلدين على أن يخلص عليها بطوابع بريد ادارة المعدر.

٢ - الطرود البرسسيدسية - سير التعرفة التالية وهي الطبيانية لنعرفة الطرود البريدية الفاخليسية ليورية تمرفة تعضيليه تطبق عليي الطرود البريدية المتبادلة بين البلدين

عن طرد لا تتحاور زنه ۲ کیلیبو
مر ماد
من طرد رسه من ۲ الی ۵ کیلیو
قرامات من طر رفته من ۵ الی ۱۰ کیلو
عرامیات من در الی ۱۰ کیلو
عرامیات من در الی ۱۰ کیلو
عرامیات من در الی ۱۰ کیلو
عرامیا من طرد زشه من ۱۰ الی ۱۵ کیلو
عرامیا من طرد رشه من ۱۰ الی ۲۰۰ کیلو
عرامیا من طرد رشه من ۱۰ الی ۲۰۰ کیلو

بجعظ كل من الإدارتين على سبيل المناطة بهجموع الرسوم الستوفساء عن اطرود الصادرة عنه برسسم حدرية باعسار أن هذه الرسوم تكبول حصة الإدارتين معا اما اذا زاد عدد الطرود الواردة لاحدى الإدارتين عنن عدد ما بصدر عنها فيستوق عنس الوائد تمويش نقل تحدد فيعشسته كسب بين:

عن طرد لا تشجاوز زنته ۲ کیلسو ه فروش

عن طرد رسه من ۲۰۰۱ عرام الی

عن طرد رتته من ۲۰۰۱ غروش

عن طرد رتته من ۲۰۰۱ غرام الی

عن طرد رسه من ۲۰۰۱ عرام امی

عن طرد رسه من ۲۰۰۱ غرام امی

عن طرد رسه من ۲۰۰۱ غرام الی

عن طرد رسه من ۲۰۰۱ غرام الی

عن طرد رسه من ۲۰۰۱ غرام الی

مكن العاد هذا التعويض اذا البت الاحصاء في نهاية عام ١٩٤٤ أن عرف عدد الطرود المتبادلة لا تتجاور عائداته . ه لير د سهر ال .

اما الاجور الاضاعية الكيلومبرية التي تستوفيها ادارة المصدر لصلحة حارتها على اساس المسافة الكيلومترية فتدفع كلها الى ادارة الورد ،

۳ ــ العوالات البريدية والبرقية، على كل عن لبنان وسورية تعرفية الداخلية باعتبارها تعرفة تعشيلية على ما سنحت من بلاده من الحوالات البريدية والبرقية على أن تعطيب الإدارة الدافعة حصة قدرها ربسع بالالف من محبوع مدفوعاتها لحسات الإدارة الساحية .

والعقب الإداريان على العميسل بالمبدأ المذكور في العقرة ٣ من المبادء

ACCORD

POSTAL (PROCES-VERBAL)

- Signé à Beyrouth
- Le 80 Julis 1911
- Batifié par Decret 1672 k du 4 Augt 1911

اتفاق بریستي (معشر اجتماع)

- 🐞 والح ل بيروت
- 🐞 الى دا الزيران ١٩٤٤
- صدق نموجب الرسوم رقم ۱۹۷۲
 ناریخ) اب ۱۹۲۹

فيحصر

بناء على الرولوكول الموقع بتاريخ الساب والسورية من جهة والحاسة الافريسي من جهية ثابية المتعلمين الافريسي من جهية ثابية المتعلمين بنسليم ميسالح معتشية الربيب والدو العامة وموظعيها الى الحكومتين الليائية والسورية من اللام وصع العلامات الربدية والبرقية التي كانت مشتركة فيمسا بيهما على اسس حديدة لا تؤسير على استولال كل من الجانين و

وبداء على ذلك اجتمعت بتسباريخ ٢٦ و ٢٠ حوبران سنة ١٩٤٤ في مكتب مدرية بريد وبرق الجمهورية السانية لحسان من موطعي البريد والبرق في الحمهورية إلى المنافية والسوريسية وهما مؤلفتان من السادة الإلىسية السعاؤهم :

عل ســـــان

حميل نعود مدير البريد والبرق سليم مبارك معتش البريد والبرق محمد داعرق مصش البريدوا سرق همرالقائم باهمال البريد الركزي . ميشال توما رئيس المعاسة بالوكالة

عن سوريسييا

الراهيم كيمان مدير البريد والبرق بوسف الكناني مقتش البريدواليرق وديع السدر رئيس المحاسبة مؤاد حياوي رئيس مصلحة البريد عيم الإيماق مبدئيا على الإمسور السبالية

الراملات والمسواد البريدية
 دمثير تعرفة المراسلات والمسسواد
 البريدية المداحلية المتبعة في كل الملدين
 البياني والسورى ، تعرفة تعصلسه

العصميل الثالث

اللاده الحادية عشرة بسر ف المحلس الاعلى للمصالح المسيركة على سطيم الاحصاء بمعتلف دوائر المعالج المشركة وحسسامة ما يؤدي الى التشيئة من سببة استراك كل من السمسين الليماني والسورى فين دفع الرسوم العمركية .

المثلة في المجلس الاعلى مرتبطة بورير المثلة في المجلس الاعلى مرتبطة بورير المائية وتتلقى منه التوحيهات والخطط الإساسية التي مجت المعبد بها .

المادة الثالثة عشرة ... تنابر كسل

حكومة على حسم العائدات التعاهدية من موظفي المسالح المستركة الليسن بكونون من رعاياها وتدفع لهسسولاء تعويض صرف من الخدمة أو والسب الماعد في المستقبل بموجب القواس

اللده الراحة عشرة بي ينشر هـــا الرسوم الاشتراعي ويلع حيثالدعو العاجة الى داك على ان يعرض على محنس الواب في دوره ادار سبــه ١٩٤٤ -

بيروت في ١٦ اذار سنه ١٩٤٤

اولا: اعداد التشريع اللازم لكسبل مصلحة من المصالح وتشره ضمسس الشرائط المنصوص عنها بالمادة المابعة ادسيسساء .

تانيب : المرار السطيم السلارم لحلف الدوائر في المسالح المستركة

ثالثاً: ادارة جميع المسالح الستركة والاشراف عليها مع الاحتمال الخاصة بالاحكام الخاصة المتعلقة بادارة حصر الدحان .

وابعا: تمبين وعرب الوطعسسين في الدارة الجمارك والمراقبين في الدر كات دات الامتياز والوظمين اللحقين بهسم ومراقبي الحكومة لدى ادارة حمسر الدخان والموطفين الملحقين بهم وبجود للمجلس الاعلى ان يقوض اليمديري الجمارك ومراقبي الشركات حق تعيين الموطفين في دوائرهم مس الحدوداني يرسمها المحلس .

خامساً: اعداد مشاريع الانعاقات التحارية والاقتصادية وعرضها علسي الحكومة لاقرارها.

سادسا القدم صمى حدود هدا الرسوم الاشتراعي وقيما عسلا حق لتشريع يجميع الاعمال المتصلة بالمسائح المشتركة التي كان يمارسها

الفوض السامي والسكرتير العبسام قمعوضية العلبا .

المادة السابعة - بعد المطلبيين الأعلى المساويع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلس الورداء في لسان وسوريا حتى اذا أفرها نقراريسيس متطابقين صادرين عن كل منهمسيا أدنا سمطس الأعلى شهرهسيا وتسيدهسيا

الماده الثامنة بد يعدد الجلسيس الأعلى موازية المسالم المستركسيية ويضعها موضع الممل بشرط التقيسد في تقرير النعقات والواردات بالاحكام المعمول بها .

الماده الناسعة ب مي مجلسس الورداء في الحكومتين السانيسيسة والسورية احساس وسلاحسات جميع الوظمين العرنسيين في المسالح المشتركة اما مباشرة او باقتراح مس الجلس الاعلى المصل عرادابهما والمان هذا المحلس عرادابهما .

الماده العاشرة _ بعى الشرسيع الحالي في جميع المسالح المستركة باعدًا ما لم يعدل بالطرق المسسوص عبها في عدًا المرموم الاشتراعي .

ب مرافية الشركات دات الامتياز
 التي تشمل منطقة عملها ادامسي
 الدولتين المثانية والمدوية ،

عند مراقبة ادارة حصر الدحان
 بسمر ادارة هذه المصالح بشكل
 بسمرد خلال مده تحدد بانعسساق
 الحكومتين اللسائية والدورية •

العصميل الثاني المجلس الإعلى للمصالح الشمر كه

الماده الثانية بيتولى ادارة هناده المسالح المستركة مجلس يسمنسي المجلس الأعلى المسالح المستركب وبويف من بلانه مملس لكن سنسس المكومين المسانية والسورية والرأس كل هيئة احد المسانية -

المادة الثالثة ب ان الحلس الاعتلى بتمتع بالشخصية المعوية ، يزاول المحلس الاعلى عمله سنة السبيمور في يروب وسنة اسهر في دميني وبنجد الرازانة بالعاق الحاسين اللساسيسي واستوري على أن يكون لحموغ مميني كل حكومة وأي واحد .

اللاده الرابعة بيسمى دئيسسس واعصاء الهشه اللسابه في المحسس الاعلى يمرسوم يتحد في مجلسسس الورراء ساء على افتراح وزير المسلم وتتنهى مهمتم بالطراقة نفسها ،

تحدد تمونسات الإعضاء والنققاب التي تقتضيها مهمتهم بمرسوم يتحد

تى محلس الوزراء بناء على التسمير'ح ورير المائية ،

بدقع هذه التمويضات والتعقاب ر موارية المصالح المثبيركة عسبي حساب الحكومة اللبتانية «

شادر المصو اللبنائي في المطلبس لادى السحب من موضعي السندوية على دفع المائدات التقاعدية عليسبي الساس رائب وطبعته الإطلية وتحديقط بحقة في ليل مسمالم القدم وفي الترفيع كما أو كان على راس وظيفته الإصلية وتعود إلى هذه الوظيفة حكما عنسة انتهام مدته في المحلس الإعلى .

لا بجور للاعضاء اقسائيين في المجلس الاعلى مدة قيامهم بهذه السبهمه ان راولوا اي مهنة ولا يجوز الهمايها ان يراولوا اي وظيفة اخرى تحسول دول أنهام مهمهم في المحلس الاعلى -

المادة الخامسة - بعارس الجلس لاصى للمصابع المستركة المسلاحيات الاليسسسة:

.....

مرسوم اشتراعي رقم ا/ H يتمين صلاحيات المجلس الاعلى للمصالح المشتركة

أن رئيس الجمهورية الليبانية -

ساء على للاسبور السباني الصادر منازيخ ۲۲ آبار سبة ۱۹۲۹ والمصلاب بالقوانين اللاسبورية الصادرة بناريخ ۱۷ سرين لاول ۱۹۲۷ و۸ اسبيار سبة ۱۹۲۹ و4 سرين الباني سبية ۱۹۴۲ و

ويتاء على الاتعاق المفود في دمشق ساريح ٢٦ كنون الأون سنة ١٩٤٣ بين الحيرال كاترو ومبثلي الحكومتين اللسانية والمنورية يتقل الصلاحيات المتعلقة بالمسالح المشتركة السبب لحكومتين المومة البيت اعسارا مسل اول كانون الثاني سنة ١٩٤٤ مسلح مق التشريع والتنظيم ،

وساء على الانعامات الملحمة المعواد بتاريخ ٣ و ٥ كانون الثاني سيسية

۱۹۲۴ بين مجتلي فرئسنا ولينانواسي بم بعوجيها تسليم وتستلم هسسساده لمسابح والدوائر

وساء على القانون الصادر سياريج
ا حساط سمة) 14 والفاهييني
الرام الابقاق المعقود بين سيان وسوريا
سريم أول سبران الاول سمة ١٩١٢ فيما الملق بالمصابح المستركة بالمن المدين والكانين المساديين بيار سبح المدين والكانين المساديين بيار سبري المدين فورية وليان بالحد سيوفين المدكسيون أ

و باه على العانون عبادر سياريخ الساط بينة ١٩٤٤ والقاصيسي يمنع الحكومة حق البير بع فيمسيسا إنملق بالصالح الشتركة ،

۱۱ على اسراح رسس محسس
 الورواء وزير المالية ،

وناء على موافقة محسن أورراء تخلسته الممقدة تناريخ 10 ادارسته 1981 -

> ر سه مسسا باي العصسل الاول تحديد الصالح المشتركة

الماده الاولى مد تساول المساسسة الدولي مد تساول المساسسة المستركة بين سوريا وليشان :

١ ب مصلحة الحمارك .

اللدة السادسة ـ في التشريع

بعقى التشريع الحالي المائد السبى هده المسائح المشتركة نافقا السبى ال يتم تعديله حين الانتفسسساء العاقدين •

والمجلس الاعلى بعد المشاريسسية التي لها صعة تشريعية ويعرضهسا على مجلس الورزاء في سورية ولسان حتى اذا افراها بقرارين متطالقسين سادرين عن كل منهما ادفا المجلس الاعلى بنشرها وتسعيدها ،

المادةالسابعةسق الماشاب التقاعديه

تثابر كل حكومة على حسسه المائدات التقاعدية من موطعي هساده المسالح الدين يكوبون من رهاياهسا وتدمع لهؤلاء تمويض المرف أورائب التقاعد في المستقبل بموجب القوانين النائدة حاليا أو حسيما يقررهالمجلس الاعليسيي .

اللاية الثامنة _ مدة هذا الإتعاق

يعمل بهذا الاتعاق لمدة سنتسيئ سدىء من يوم سبم هذه المسالسع ويحدد حكما المدة نفسها ويسلمات الشروط ما لم يطلب نقضه احسساد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء أحله سيئة اشهر ه

اللدة التاسعة ــ السعي المستراء

على الر التوقيع على هذا الإنصاف يتقدم الحكومتان بمسمى مشتسمرك لاستلام هذه المالح -

المادء الماشرة - ابرام الاتعاق

سرم هذا الإنفاق في كل دونه مسن الدولتين وقاقا للاصول المتنعة لديهاء

> رباض الصلح سعدالله الجابري سليم بقسمالا جميل مردم



بؤلف هذا المحلس من بلا معمثلين لكل دولة ولهم الحق أن يستعينسوا بالحراء والاخصائيين الذين يسوون لزوما لهم ويتحذ المجلس مقرراتسب باتماق الاراء ويكسون لمجموع ممثلي كل دولة راي واحد .

يزاول المجلس عمله سنة اشهبسر من السنة في دمشق وسبة اشهبسر في بيروت ويراس اجتماعاته في دمشق رئيس الممثلين السوريين وفي بيروب رئيس الممثلين اللسابين .

المادة الثالثة .. صلاحية المجلسس الاعسسال

اولا - اعداد التشريع اللارم لكسل مصلحه من هذه لمسالح ،

تاميا ــ ادارة جميع المسالسسج المشتركة والاشراف طيها .

ثالثا ــ تحديد موازية هذه المسالح وملاكــــات كل منهــــا .

دايما - تعيين الوظفين المكلميين بادارتهـــــــا .

خامسا _ اعداد مشاريع الإنفانات التجارية والاقتصاديةالدولية وهوضها عن الحكومتين لاقرارها .

للادة الرابعة - في المسلحة الجمارات ان سورية وليان تؤلمان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية

تنتقل البضائع ضمنها بحرية كاملة وددود أية صرصة أو دسم حمركسي وعلى هذا الاساس بكون الدولتسمين أدارة جمركية وأحدة وتمارس هده الادارة هملها على أساسي وحسمادة النظام الجمركي ،

يحدد المحلس الاعلى كيفية وشروط ادارة الجماوك وله أن يمنح هذهالادارة ما برتابه من سلطة ومسلاحية .

الماده الخامسة _ في توزيع عائدات العمالج المستركة

تحصص وأردات الجعرك لدفسيع معات ادارة المسالح المشتركة كمسا بعرهالمجلس الأعلى بالدرجة الأولى . ومن تم نقسم النامي دين الملديسيين بسبة اشتراك كل من الشعبسيين السوري والبنائي في دفع الرسسوم التي تتالف منها موارد هذه المساليح المسركسية .

ولكن الغريقين قد انعقا على اجراء توريم مؤمت بنسة ارسين بالمسه من الإبرادات الصافية لكلمن الدولين السورية والسابية على ان تنقسس المشرون بالمئة الباقية معدة التوزيع بين الدولتين حسب القرار السدي يصدره المجلس الأعلى في مدة سنسة واحده وعلى اساس المدا المحددق العقرة المسابقة من هذه المدة .

ACCORD

RELATIF AUX INTERETS COMMUNS

- Signé à Domas
- Le for ffetoure 1913
- Butifiention autorisée par la foi du 11 Feyrfer 1915

سمل منطقة عملها اراضي الدوسين) ومرادمة ادارة حصر الدحستان •

القديم الثاني - ويشعل ما يجب ان لترك ادارته دورا لكلمن الحكومتين معن اراضيها كيصلحة اليسسارود ومسلحه حماية المكيه الصحاعيسة والتحارية والغنية والادبية والوسيقية والدينة والرجاس والبريد ودار الإلار والدفاع السلبي والامن المام ومراقبة اسركاب دوات الامسار التي لا محاور منطقة عملهما اراضي احدى الدولتين وحراميسة موان لاعداء وبالإحمال كل مصلحة دوري بد تعين في القسم الاول ،

الماده الثانية ـ في كيفيسيسة اداره الممالح المستركسيسة :

دونی اداره الصالح انداحسلة لی القسم الاول مجلس مشترك یلنمی المطس الاعلی للمصالح الشترکة)، اتفاق

شان الصالح الشتركة

- 🐞 وقع ق دمشور
- 🍎 في اول تشريق الأول ١٩٤٤
- اچيز التصديق طيه بنوجپ
 الاون ۱۲ سناط ۱۱/۱۶

ان ممثلي الحكومة السورية وممثلي الحكومة البنانية

اللادة الاولى ــ تحديد المطلبيح الشيركة:

تتناول المصالح المشتركة بين موربا وسال حميع المصالح التي كانت عدر من حد لالمدوسة العامة لعربيسيا في الشرق ، وتنقسم هذه المصالح الى مسمسين ،

القسم الاول ب يشمل ما يجب ان تستمر ادارته مشمركه لمه سمر معيمة كمصالح الجمارك ومراقيسيه الشركات ذوات الامتياز (وهيائني

- 27 Juin 1938 Chianra ACCORD ECONOMOLE ET FINANCIER
- 8 Jullet 1948 Chi jurn ACCORD ECONOMIQUE N'a pes été public
- 8 Juillet 1948 Chroten Accord FINANCIER
- 7 11 Octobre 1948 —
 Reyrouth Damas
 ELHANGE DE LETTRES
 relatif à la situation des
 marias syriens au 1 dans
- 28 Juillet 1949 Revisoth ACCORD ECONOMBOUT ET FINANCIER relatif à la Taphoe
- 8 Juillet 1949 Change Accord for exchange F FT FINANCIER
- 27 Août 1939 Ricadais Accord FINANCIER
- 25 Feyrier Dames CONVENTION JUDITABLE

- ۲۷ حزیران ۱۹۲۸ ب شتوره
 انفاق اقتصابی ومائی
- المول ۱۹(۸ = شمورا اثقاق اقتصادي (لم يشر)
 - ۸ نمون ۱۹۶۸ برشتورا اتقاق مستالی
- ۷ ۱۱ نشرین الاول ۱۹۹۸ بیروب – دمسی میادلة رسائل نشان حالة النجاره السورین فی لینسسان
- ۱۹۲۹ مروب
 انفال القصادي وماي
 مشان النابلن
 - ٨ تمول ١٩٤٩ ـ شبتورا
 اتفاق اقتصادي ومالي
 - ۱۹ اپ ۱۹(۹ ب شنور) ا انقال مالی
 - ۲۵ شیاف ۱۹۵۱ ب دمین اتاک قضائی

Pour tout en qui concerne les relations économiques et financiéres libano-syriennes depuis octobre 1943, il est utile de consulter le « Recueil de documents » publis sor ce sujet par le touvergement i la publis et se rapportant a la periode ficiobre 1943-14 Mars. 1950

هما بختص بالطلاقات الإقتصادية والمالية اللسائمة ــ السورية مستق تاريخ تشرين الأول ١٩٤٣ لا يستحسن مراحمة المعمومة الوثائق والمسومية التي أصدرتها الحكومة اللساميسية عن المدة الواقعة بين تشريسين الأول عن المدة الواقعة بين تشريسين الأول

- 7 Juillet 1914
 PROTOCOLE.
 de Transfert du Service de la Sûreté Génerale
 (v. France n. 97 BT)
- 40 Novembre 1944 Beyrouth
 ALCORD POSTAL (PROCES-VERBAL)
- 19 Decembre 1845 —
 Regrouth
 ACCORD ECONOMIQUE
 ET FINANCIER
 (PROCES-VERBAL)
- 10 July 1917 Damas
 ACCORD ECONOMIQUE
 ET FINANCIER
 Répartition des avantages
 obtances de la Tapline)
- 10 Juliet 1947 Chiaura ALCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER (Résumé des des nonedoptées)
- 17 Février 1948 Le Caire ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER (Communiqué conjoint)
- 30 Mars 1949 Chtaurs ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER
- 15 Mai 1948 Damas
 ACCORD ECONOMIQUE
 ET FINANCIER

- ♦ ٧ نموز ١٩٤٤ بروتوكول تسلم وتسليم مصفحة الامن المسسام راحج مرساس ١٧ ١١٠
- ا تشرین الثانی ۱۹۹۱ ــ پیوت انطاق بریدی (معامر اجتماع)
- ۱۹ کائون الاول ۱۹(۵ ــ بیروت انقاق اقتصادی ومالی و معضر احتماع)
- دو بران ۱۹۱۷ دشق
 انفاق اقتصادي ومائي
 ترريع النابع المائدة من التابلين)
 - الدوز ۱۹(۷ شنورا العاق التصادي ومالي (ملفعي القرارات التفلاء ف الإجمعاع)
 - ۱۷ شپاط ۱۹۵۸ القاهرة الفاق الإحمادي ومالي (بلاغ مشترل)
 - ۲۶ افار ۱۹۹۸ ب شتورا اتفال اقتصادی و الی
 - ۱۱ ایار ۱۹۴۸ ــ دمشق اتفاق اقتصادی ومائی

- 3 Join 1944
 PROTOLOLE
 de Transfert des Services
 des Antiquités
 (v France p. 89 RT)
- Il Juin 1941
 PROTOCOLE
 de Transfert du Service de
 l'Inspection Générale des
 Postes et Télégraphes
 (v. France p. 90 RT
- Juin 1944
 PROTOCOLE
 de Transfert des Services
 Quaranténaires
 (v. France p. 90 RT)
- 3 Juin 1944
 PROTOCOLE
 de Transferi du Service de la Patice Sanitaire véterinaire.
 (v France p. 91 RT
- D. Juin 1945 PROFOCOLE de Transfert de l'Office pouir la protestion de le propriété commerciale, industrielle, artistique, littéraire et musicale (v. France p. 92 RT)
- 38 Juin 1944 Beyrouth (PROCES-VERBAL)
 Actional Postal
 Relations postales et télégraphiques

- ۲ حزیران ۱۹۲۱ بروتوکول تسلم وتسلیم مصلحت الاتار (براجع فرسسا" من ۸۲ م۱)
- ۲ حزيران ۱۹۲۵ بروتوگول تسلم وتسليم المنتئية المامة فليرق واليريسيد د راجع مرسا می ۲ م۱
- ◄ حزيران ١٩(١) بروتوكول تسلم وتسليم مصالح العجي المبحي داهج فرساس ١٨ ١٠)
- ۲ حزیران ۱۹۲۱ درواوکول اسام واسلیم مصلحة الرافیة البیطریة اراحم مرسامی ۹۱م ،
- ۳ حزيران ۱۹(۱ دروتوكول تسلم ونسليم ملتسب حماية الملكيةالتجارية،والمستامية والمنية والادبيةوالموسية.....ية (داجية ترتسا ص ۲۲ م ۱)
- ۲۰ حزيران (۱۹(۱ ــ بيروت الفاق بريدي (معشر اجساع) بشأن العلاقات البريدية والبرقية

- PROTOCOLE

 de Transfert des Services

 de l'Office Pharmaceutique

 (v France 83 RT)
- 16 Mars 1914
 MISE EN APPLICATION
 de l'accord du 1 Octobre 1943
 - Décret législatif 1/K du 16-3-44 fixant les attributions du Conseil Supérieur des Enterêts Communs.
- PROTOCOLE

 de Transfert de l'Office des

 changes

 V France p. 83 RT)
- 19 Avril 1914
 PROTOCOLE
 régiont le Statut du Contrôle des Changes

 Protocol 84 R.F.
- 19 AND 1841
 1 ONVENTION LIBANOFRANCO-SYRIENNE
 AVEC LA BANQUE DE
 SYRIE ET DU LIBAN,
 BANQUE D'EMISSION
 OF FRANCE D' 88 RT
- 3 Juin 1994
 OELLARATION
 OMMENE
 au sujet du Transfert des Services d'Intérêts Communs.
 (v France p. 89 RT)

- ۱۹ (۵۱ ع) ۱۹ (۱۹ ع) ۱۹
 - ۱۹۵۲ تا الزار ۱۹۵۲ تالید اللای ۱ تشریق الازل۱۹۵۳
- الرسوم الاشتراعي الأك الربح
 ١٦ ٢ ١٩٤٤
 القاضي بتحديد صلاحيات الجلس
 الإملى للجمالح التشترالا
- ◄ ١٩٠٥ بيسان ١٩٤٤ بروتوكول اسلم واساييماتيماللطع دراجع مرسد من ١٨٨م١
 - ۱۹ دیسان ۱۹۹۲ دروبوکول تنظیم دراقیة انقطع درجم درستا من ۱۸ م ۱۱
 - البيان ١٩٤٤
 الفاق لپتائي ــ فرسي ــ سودي
 مع بنك مبوريا ولپتان مؤسسة
 الإسسستار
 راجع فرسيا من ٨٨ ١٠)
- ۲ حزیران ۱۹۲۵ تمریح مشتراد من تسلم واسایم المانع الشتراکة دراجم درساس ۱۳۸۸

- Tanvier 1944
 PROTOCOLE
 de Transfert de
 f'Administration générale
 des Douanes
- PROTOCOLE

 de Tennsfert du Contrôle de l'Administration des Phares

 (u. France p. 76 BT)

(y) France of 78 RT

- A Feyrler 1911

 PROTOGOLE,
 the Transfert in Secure des
 Malres Economiques et des
 Interets Communs
- A Peveièr 1914

 PROTOLOLL

 de Transfert des Estrates

 des Vines, lu Controle de

 La circulation automobile et

 de l'emploi des prograndques, et de la climatologie

 s France p. Bl BT
- PROTOCOLF
 de Transfert des, Services
 financiers, des poudres et
 des explosits
 (v. Prance p. 80 R7

- ۲ التون الثاني)) ۱۹ بروتوکول اسلم و اسلیم ادارة الجمارة المامسية (راجع ، فرنسا من ۲۲ ۱۲)
- ه کانون الثاني ۱۹۹۹ بروتوکول تسلم ونسليم مراقبة ادارة الثارات ۱۳۰۵ می در داخم مرسط س ۱۹۸ م ۱۱
- إشاط) ١٩()

 بروتوكول فعلم وضيليم محملحية

 الشوؤب الاقتصادينية في الميالج

 المشتركية

 باحد عربية من ٨٠٠
 - ا شبساط ۱۹۲۱ بروتوگول تسلم وتسليم مصالح الناهم ومرافية السيسسارات واستمال تلطاط ومزافيسية الإحوال الجوية ، حدد ، باحم تافريسا من ۱۸ م۱)

SYRIE

ACTES DIPLOMATIQUES SYRIE LIBAN

AVANT NOVEMBRE 1943

- 10 Mara 1943
 PROTOCOLE
 antre les réprésentants
 de la France
 Combattante, du
 Gouvernement
 Britannique et du Liban
 et de la Syrie
- Arrêlé 110/FC
 du 10 Mara 1963.
 abrogeant l'arrêté 229/FC
 du 21 Avril 1942
 et ratifiant ce protocole
- I Octobro 1943 Dumas ACCORD SUR URS INTERETS COMMUNS

APRES NOVEMBRE 1943

- PROTOCOLE
 de Transfert des
 sitributions exercées par
 la France
 (v. Prance p. 73 RT)
- PROTOCOLE de Transfert du Contrôle de la Régie Co-Interessée libeno-syrienne des tables et tombacs (v France — p. 75 RT)

سوريا

انعاقات دولية بين لبنان وسوريا

قبل تشرين الثاني 1964

- ۱۹(۲) المار ۱۹(۲)

 الرواو کول

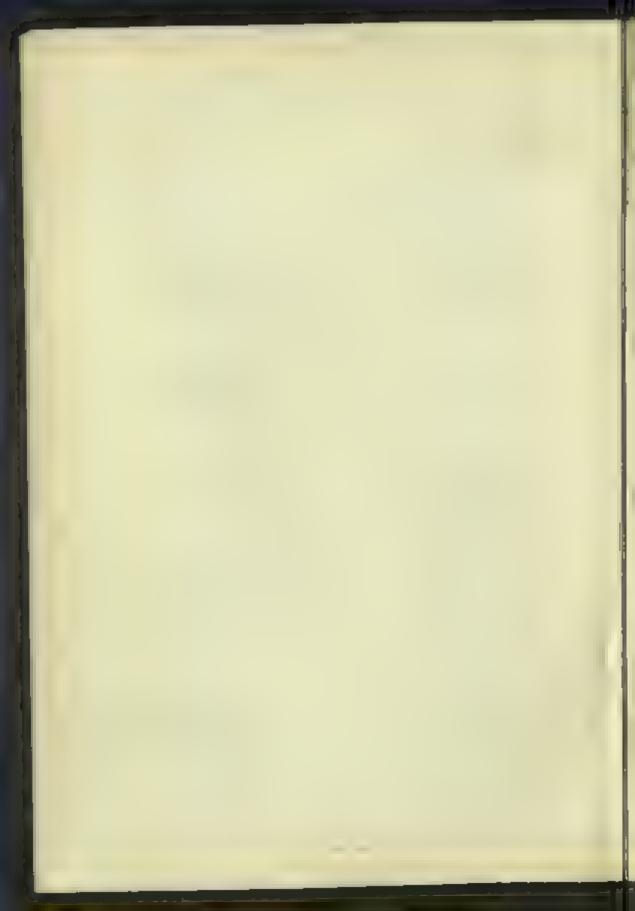
 البر میثلی فرتا المطربة والحکومة

 البر بطالیة وحکومات لیتسمیسیا

 وسوریا
- ر مراز ۱۱/قام تاریخ ۱۰ ادار۲)۱۹ بنتی القراریا۲/۱/قاح للرمسنج۲۱ بیستان ۱۹۵۲ ویمنادگامای البروتوکولالذکورادالاه
 - ۱ تشرين الثاني ۱۹(۲ ــ بعشق انفاق بشيان المسالح الشيتركة

بعد نشرين الثاني ١٩٤٢

- ۲۲ کافون الاول ۱۹۹۲ بروتوکول اسلم و تسلیمالملاهیات التی تمارمیها السلمات الفرنسیة (رامع ، مرس می ۲۲ م)
 - ۱۹(۲) الثاني ۱۹(۲)
 بروتوكول تسلم ولسليم مراقية
 الدارة حصر التنغ والنباك
 (راجع : فرنسا ص ۷۰ ما)



SUISSE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN SCISSE

AVANT NOVEMBRE 1943

 Octobre 1925
 ACCORD POSTAL,
 (Echange de mandatspostos)

to delle 282 du 24-10-20

to servi e d'ect anges
fo mandata-postes avec
to Suesto.

(J.O. ac. nº 1924-1925)

 23 Octobre 1946
 MODUS VIVENDI COMMERCIAI FRANÇO-SUTSSE

trè e no. LB
du 14 Décembre 1940
mettant en application
e no cod au Laban et
en 8 r
(J.O. ar. 1940 - n° 3858)
B U 1940 p 556

Arrel 361/LR
du 24 Décembre 1940
portant rectification
de l'arrêté 346/LR
(B O. ar. 1941 — p. 3)

7

سويسرا

اتعاقات دولیسسته بین لنتان وسویسرا

قبل تشرين الثاني ١٩(٢

سرين الإول ۱۹۲۶
 اتفاق بريدي
 (مبادلة الحوالات البريدية)

برار ۱۸۲ در به ۲۰ است ۱۹۳۰ الحاد المبلحة البائن الحسنوالات البرونية مع سويسرا جراب ج ــ ۱۹۲۵ ــ مدد ۱۹۳۵)

۱۹۱۰ سبرین الاون ۱۹۱۰ انفاق بچاری فرستی به سویسری

درار ۲۱۳/بیر سر بد ا کنو الاول ۱۱ وضع هذا الانتاق موضع التنایسیة فی لیتان وسوریا حر ع ۱۹۱ مدد ۲۸۵۸ به چه ۱۹۵۰ سای ۱۹۶۸

بران ۲۱/۲۹ ناریج ۲۱ کارزدالاول ۱۱۰ تصحیح التران ۲۱/۷د ۱ دم دع د ۱۱۲۱ ساس ۲۱



IPRES NOVEMBRE 1943

● 10 Mal 1948 ACCORD POSTAL (Echange de mandats-poste)

> autorisant la mise en application de cet accord

بعد بشرین انثانی ۲)۹۹

الغاق بريدي (مبادلة الحوالات البريدية)

-- المرسوع وفي ١١٧ تاريخ ١١٠٠ تاريخ ١١٠٠ المربع ١١٠٥ Decret ١١٦٦٥ do 10 Max 1948 \$349 to 2 to 6574 أجال تتليف طلبا الإغلاق

- 31 Janvice 1936
 AMENDEMENT
 A LA CONVENTION
 DOLANIERE
 DU 18-S-1929
- Communiqué publié au B O, du 31-1-36
- 19-26 Novembre 1936
 ACCORD POSTAL.
 (Echange direct de mandats-poste)

Arrelé 282/LR
du 16 Décembre 1036
publiant et mettant en
exécution cet accord
(B.O. — 1936 — p. 481)

- Novembre 1939
 ACCORD COMMERCIAL
- Arreté 334/LR
 du 30 Novembre 1939
 portant application
 provisoire de cet accord
 (B.O. 1939 p. 485
 486 497 et suppléments)

Arrêté BI/LR du 22 Avril 1940 metiant on application cet accord. (B.O. 1940 — p. 209)

- 16 Septembre 1941
- Arrelé 225/Fi
 du 16 Septembre 1941
 abassant les taxes des
 colls-postaux avec
 la Palestine

١٩٣٦ كالمون الشائي ١٩٣١ .
 نفير في الإنقاق الجمرائي تأريخ
 ٨١هـ٩١٠٥٠ .

بلاغ مبغر في نءم، فاريح٢١------

- ۱۹ ــ ۲۲ تشرین اتنانی ۱۹۲۹
 اتفاق بریدي
 (میادلة میانرة للموالات البریدیة)
- برار ۱۹۲۳/لیز کاریخ ۱۱ کائری الادل ۱۹۲۹ نئر خلما الانداق ووضحیسه موسع استجیسته ن م _ ۱۹۲۱ _ من ۱۸۱)
 - م بشرین الثانی ۱۹۳۹ انقاق کچاری
- . دراز ۱۹۳۹(پر بازیج ۳ کتریسین الثانی ۱۹۳۹ بغلا مولتا هذا ۱۲۱مسال (رزم بد ۱۹۳۱سمی ۱۸۵ سـ EA3 (۱۷) وابسیسلاحی

نوار ۱۸ززر دریج ۱۲ بیسان ۱۹ وضیع علما الاتفاق بوشیع التنفیلا رم بد ۱۹۹۰ با ص (۱۹۱

ם 15 ايلول 1521

مراز ۱۹۰/ باح تدریح ۱۹ ایدر۱۹۰ م خفض اکرسوم علی الطرود الپریدیة مع فلسطین

- Arrêté 9139/i.R du 28 Mai 1930 publiant cet accord (3.0, ar 1930 No 2371)
- 28 Février 1930.
 ACCORD POSTAL.
 (Echange direct desmandals-poste)
- 21 Juillet 1880
 ADDITH AUN ACLORDS
 POSTACK DU 28 Octobre
 et 27 Novembre 1929
 (Echange direct de
 rolls-postaux)
 (J.O. at. --- 1930 --- n° 2393)
- 29 Août 5 Septembre 1932 ACCORD SUR LA GRATUITE DES VISAS DES PASSEPORTS (A.D. p. 1991
- 18 Mai → 8 Juln 1938 ACCORD SUR LES COMMUNICATIONS TEEEPHONIQUES
- 11-23 Septembre 1833
 AVENANT A LA
 CONVENTION
 D'EXTRADITION
 DU 11 7-1921
 (A D. p. 73
- 3 Janvier 1934
 ACCORD FRONTALIER
 DE TRANSHUMANCE
 (A.D. p. 63)

- تراد ۱۹۲۹ |لد تاریخ ۱۸ ایار ۱۹۳۰ (نشر خلا الاساق) (جر - خ - ۱۲۰ مند ۱۳۲۱)
- ۱۸ شياف ۱۹۳۰ الفاق پريدي (ميادلة مباتره للحوالات البريديه)
- ۲۱ لموز ۱۹۲۰ ملحق الانفاقات البرندیه ناریخ ۱۸ نشرین آلاول ب ۷ تشرین الثانی ۱۹۲۹ (مبادلة صاشره الفارود البرندیه) ا جر – ع – ۱۹۲۰ ـ مدد ۱۳۹۲)
 - اب ده ابلول ۱۹۳۱
 انفال پشان مجانیة السمات علیسی جوازات السفی
 ا دد ب ص ۱۶۹)
 - ۱۹۲۱ ایار ۲۰۰۰ حزیران ۱۹۲۲ انفاق بشان الفایرات الهانید
 - 11 77 ایلول ۱۹۲۲ مشحق لاتقال تسلم المجرمین باریشخ 11 - ۷ - ۱۹۲۱ (ود سامی ۲۲)
- ٣ كانون الثاني ١٩٣١،
 اتفاق بشان تنقل الوائس عليي
 الحسيدود
 إ ود ي من ١٣)

- 11 Novembre 1936
 ACCORD
 POST M.
 (Echange des télegranones)
- 7 Mars 1927
 POURSUITE DES
 DELINQUANTS
 EN PALISSENE
- Armie No 842 du 7-3-1927
 (A.D. p. 75
- H. Maris 1927
 ADDENDUM A LA GONVENTION DE BON VOISINAGE DI 2/2/1926
 (A.D. p. 50
- 30 Mars 1927
 ACCORD SANCEARD
 (Pesto boylne)
 (A.D. p. 117)
- 4 Avril 1929
 ADDEADLM: A
 L'ACCORD SER LA
 CIRCLEATION
 AUTOMOBILE DU 21-8-1925
 (A.D. p. 106)
- ONVENTION
 DOLANIERE
 (A D p. 80
- 28 Octobre 7 Novembre 1929 — Jerusalem ACHORD POSTAL (Echange direct des colls-postaux)

- ۱۱ سرین الثانی ۱۹۱۱ القاق پریشی (مبادلة البرفیات)
- ٧ اثار ١٩٢٧
 ملاحقة الجراين في فلسطين

ئرار رقم ۲)۸ فاریح ۲۰۰۲–۱۹۹۷ (ود ــ ص ۲۰۹)

- ۱۹۲۷ ۱۹۱۷ ۱۹۹۳ ملحق لايفاق حيسن الحوار داريخ ۲س۲س۲۹۲ د ود سامن ۱۹۹۱
 - ۱۹۲۷ اذابر ۱۹۲۷ انتقاق صدفي
 و ظامون الواشي)
 ز ود ب ص ۱۱۷)
- ا بيسان ۱۹۲۹ ملحق لإطاق مير السيارات الريسخ ۱۹۳۱مهم۱۹۲۱ ود ب س د ۱)
 - ۱۹۲۹ ایسساد ۱۹۲۹ اتفاق چنرکی د ود ص ۸۸
- ◄ ١٨٠ تشرين الاول ٧ تشرين الثاني
 ١٩٢٩ القصيمات
 الطال مريدي
 إ مياونة ماشرة للطرود البريدية)

- PALESTINE -

- ACCORD SUB LA
 CIRCULATION
 ACTOMORIES
 (A D. p. 101
- 2 Feyrler 1926
 CONVENTION
 DE BON VOISINAGE
 (regional certainum quentions)

 ordre administratif no
 rapportunt à la frontière | 1
 (A.D. p. 5)
- 13 Mars 1920
 ACCORD
 BUR LE COMMERCE DES
 ANTIQUEES
 A D. p. 90
- 20 Mars 1936 '
 ACCORD
 SUR LA PERCEPTION
 DE L'AGHNAM
 A D. p. (4)
- 19 Mai 1926
 ADDENDUM A
 L'ACCORD DU 31-8-1925
 SUR LA CIBCULATION
 AUTOMOBILE
 (A D p 104

- ♦ الذار ۱۹۶۳ بروتوگسنسول

 ۱ سیبن الحدود من البحر الإبینیسین
 التوسط الی الحمسیة)
 (دد س س ۱۶)
 - اب ـ ۱۰ سرین الاول ۱۹۲۵ الفال ۱۹۲۵ الفال بشان سے السیارات
 دد ـ ص ۱۰۱) ...
 ۱ شیاط ۱۹۲۹
- ۲ سناط ۱۹۲۱ اتفاق حسن چـــوار (تنظیم بعض امور اهاریة سطمـــة بالحــــدود) (رداد من ۱۵)
 - ۱۹ افار ۱۹۹۶
 ۱۹۹۱ بشان نیماره ۱۹۹۱ افلادیها
 ۱ ده س ۱۲)
 - ۱۹۳۰ والل ۱۹۳۳ . اتفاق پشائد تحصیل الاغتام (دد سامن ۱۳)
 - ۱۰ آیاز ۱۹۲۹ *
 «ملحق لاتفاق ۱۹سهـ۱۹۲۹
 التعاق بسیر السیارات
 اود د ص ۱۰۲)

PALESTINE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN - PALESTINE

AVANT NOVEMBRE 1943

- Décembre (FR).

 CONVENTION FRANCOBRITANNIQUE
 fixant les limites entre les
 lerritoires sous mandat
 français et britanniques.

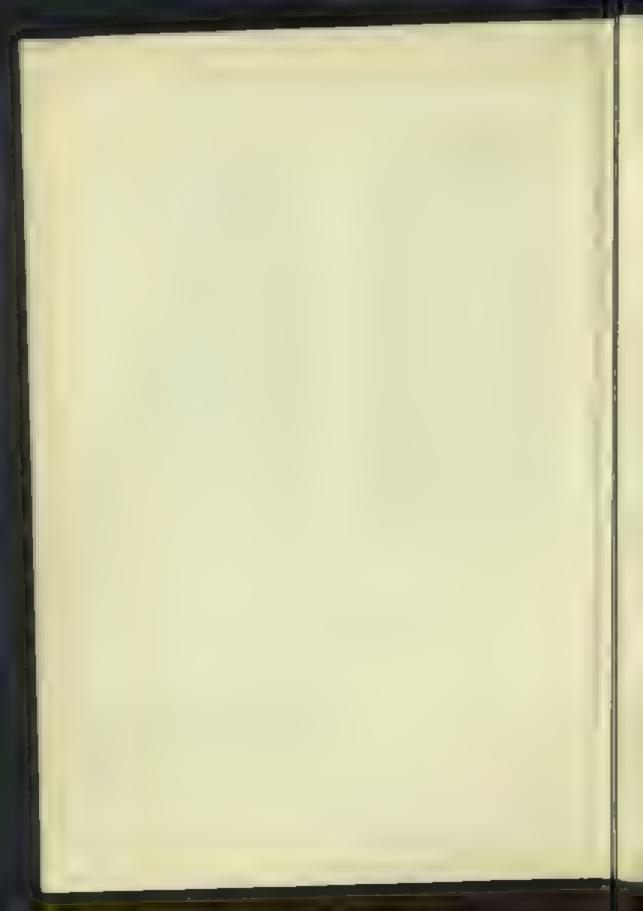
 (A D. p. 31)
- 5-11 Juillet 1921
 ACCORD JUDICIATRE
 (Convention provisoire pour l'extradition ites delinquants)
 (A D p C?
- II Juillet 1921
 ACCORD JUDICIAIRE
 Echanges des actes
 [udiciaires.
 (A.D. p. 79
- Février 1922
 ACCORD
 Puulet-Newcomb
 (Délimitation de frontières)
 (A.D. p. 30)
- Pevrier 1922 Londres
 CONVENTION
 FRANCO-ANGLAISE
 (Extraits relatifs nux actes
 judiciaires : commissions
 regatuires, (art 5 a 9 et
 dispositions finales)
 (A D p 83

فلسطين

اتعاقات دولية بين لبنان وفلسطين

فيل تشرين الثاني 1924

- ۱۹۲ کاتون الاول ۱۹۲۰
 اتماق فرنسي بربطاني
 دين حدود الاراضي الواقعة لحب
 الإسداب الفرنسي ونعت الانسداب الفرنسي
 البريطاني
 د د ص ۲۲۰
- ع ـــــ 11 امول 1971
 ابغاق قصائی
 و الفاق موقت بشیان نسلیم (فجرمین)
 بر د ـــــ می ۱۹۷۰)
 - ۱۱ تموز ۱۹۴۱ اطلاق الممالي مباولة الوثقي القسالية ا وذ مد من ۱۷۱
 - شیاف ۱۹۲۲
 انقال پولی د نیوکوهب
 د نمین حدود)
 ر دد د من ۲۹)
- ۲ شابل ۱۹۹۳ د اندن
 انکال فرسس بریطانی
 (مسوص متمانة بالوناقی الفسائیة وبالابادات : المادة ه الی الحادة ۹ والواد الاشیة من ۱۹۸۹)
 (د د س ۹۲)



Son Excellence, Monsieur Hamid Frangié, Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer Beyrouth.

Monaieur le Miniatre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre en date d'aujourd'hui ainsi conque

« Me référant à l'Accord relatif au transport aérien entre le Liban et les Pays-Bas, conclu en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous informer qu'il est entendu par mon Gouvernement que l'utilisation de la Sème liberté de l'air par les Services aériens néeriandais entre Beyrouth et Bassorah est subordonnée à la conclusion d'un accord approprié sur le transport aérien entre les Pays-Bas et l'Iraq. Quand un tel Accord existers, irGouvernement Libanais n'aura pas d'objections à permettre entreprises sériennes désignées par les Pays-Bas d'embarquer et de débarquer, en trafic international, des passagers, des marchandises et du courrier, dans les deux directoins, entre Beyrouth et Bassorah ».

« Veuillez agréer. Monaieur le Chargé d'Affaires, l'assurance de ma haute considération ».

J'al l'honneur de vous confirmer l'accord de mon Gouvernement aut ce qui précede

Veuillez agréer, Monaieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

Beyrouth, le 20 septembre 1949

Le Charge d'Affaires a.i. des Pays-Bas au Caire

H HAGENAAR



ECHANGE DE LETTRES

Monsieur H. HAGENAAR Chargé d'Affaires a.L des Pays-Bas au Caire

Monaleur le Chargé d'Affaires,

Me référant à l'Accord relatif au transport aérien entre le Liban et les Pays-Bas, conclu en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous informer qu'il est entendu par mon Gouvernement que l'utilisation de la bème liberté de l'air par les Services aériens néerlandais entre Beyrouth et Basserab cet subordonnée à la conclusion d'un Accord approprié sur le transport aérien entre les Pays-Bas et l'Iraq. Quand un tel Accord enistera, le Gouvernement Libanais

n'aura pas d'objection à permettre aux entraprises aériennes désignées par les Pays-Bas d'embarquer et de débarquer, en trafic international, des passages, des marchandises et du courrier, dans les deux directions, entre Beyrouth et Bassorah.

Veuilles agréer, Monsieur le Chargé d'Affaires, l'assurance de ma haute considération.

Beyrouth, le 20 septembre 1949

P. le Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer et p.c.

CHEHADE BL QHOBSEIN

ANNEXE II

I

Les entreprises désignées par une Partie contractante jouiront sur le territoire de l'autre Partie contractante du droit de transit et du droit d'escale pour des fins non commerciales ; elles pourront nuest utiliser les séroports et les facilités complémentaires prévus pour le trafic international. Elles jouiront, en outre, sur le territoire de l'autre Partie contractante et sur les lignes définis aux tableaux ci-après du droit d'embarquer et du droit de débarquer en trafic international des passagers, des envois postaux et des marchandisos, aux conditions du présent Accord.

Chéhadé El GHOBSEIN, Directour Général p.i. du Ministère des Affaires Etrangères

> H. HAGENAAR Chargé d'Affaires a.s. des Pays-Bas au Cotre

п

Btats des lignes à exploiter par la ou les entreprises de transport nérien à désigner par le Gouvernement des Pays-Bas;

A. Paya-Bas — France — Itatie — Grèce — Liban — Iraq (Bassorah) et aux points au delà, dans les deux directions.

B. Paya-Bas — Liban — Iraq (Bassorah) — Pakistan — Inde et au delà dans los deux directions.

N.S. L'entroprise de havigation aérienne pourra à son choix omettre des points mentionnés dans les routes ci-dessus indiquées.

شحادة القصين

المدير العام بالركالة أوزاره الغارجية والمتربسسين

ه، هاجينار

المائم بالإممال بالركالة للمغوقسية الهرلامدية في المستساهرة

7

ANNEXE I

П

Les entreprises désignées par une Partie contractante jouirent sur le territoire de l'autre Partie contractante du droit de transit et du droit d'escale pour des fins non commerciales, elles pourront nussi utiliser les aéroports et les facilités complémentaires prévus pour le trafic international. Elles jouiront, en outre, sur le territoire de l'autre Partie contractante et aur les lignes définies aux tableaux ei-après du droit d'embarquer et du droit de débarquer, en trafic international des passagers. des envois postaux et des marchandises, nux conditions du présent Accord.

 Π

Etat des lignes à exploiter par la on les entreprises de transports aérien à dénguer par le Goupernement Libanus

Liban — Grece — Ralie — France — Pays-Bas — et aux points au deià, dans les deux directions

N.S. L'entreprise de navigation aérienne pourra à son choix omettre des points mentionnés dans les routes ci-dessus indiquées.

ملحيق ١

1

أن مؤسسات الطيران التي يعيمها احد العربهي المتعاقد الاخسس في اراضي القريق المتعاقد الاخسس بحق المرود وبحق الهبوط الاغراض مير تجارية . ويمكنها ايضا استحدام المطارات والتسهيلات الاصافيسسة المتع موق ذلك في اراض العربسي النبي وعلى الحطوف المهمة ادست بحق حمل الركاب والزالهم وحمسل الربد واستانع وابرالها ودوست تقوم برحلات دولية .

ı

لائحة بالخطوط التي بنوي تشغيلها مؤسسة أو مؤسسات البقل الجوي التي تعينها الحكومة اللبنائية :

لسان ــ البوتان ــ ايطالبا بـ فرسما هولانغا ــ وما وراء دلك في الإتحاجين

ملاحظه ، يحور الوسسة اللاحسة المحومة الحومة الحرسة الحسال مفض النقاط المذكورة في الطسسو في المستة اعلام .

Le présent Accord cessera d'avoir effet dès la date communiquée dans ladite notification, mais en tout cas, douze mois au moins à partir du jour où la deuxième Partie contractante en aura reçu communication. Cette communication de dénonciation pourra être remplacée par un accord ultériour passé avant l'échéance du délai susdit

Au cas où l'autre Partie con tructante omettrait d'en accuser reception, on considérers la communication comme parvenue à son adresse 14 jours après la ré ception de la même communication par l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale

ARTICLE XI. — Le présent Accord entrers en vigueur provisoirement à la date de masignature et definitivement, aussilét que les formalités prévues par la législation intérieure de chacune des Parties contractantes auront été accomplies.

EN FOI DE QUOI, les soussignés Plénipotentiaires d'ûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT à Beyrouth le 20 Septembre 1949 an double exemplaire en langue française وينتهي معمول الاتعاق متسبك الباريج المحدد في محابرة النقض وعلى كل حال بعد مضي التي عشر شهسوا من تاريخ تسلم الفريق الثاني لمخابرة النعص ، عبر الله يمكن استبدال هذه المحابرة بانعاق حديد بحري مستبل المحابرة المدة المدكورة اعلاد ،

واذا تمنع الفريق أنناني المنعقد من اللاغ استلامه لهده المجابرة فانهست تمثير واصلة يماد مقني 18 ينسوما على استلام منظمة المران المدينسي الدواي لها «

الماده الحادية عشرة به يدخيل مدا الإنعاق في حير التنفيد مؤقتها ابتداء من تأريخ توفيعه ونهائيسا دور العاذ الاحراءات التي تنسيص طيها القوانين الداحلية بين كيل من المربقين الداحلية بين كيل من

والبانا بدلك و تعالمندويون الموخون من حكوماتهم على عدًا الإتماق .

حرر فی پیروت فی عشرین ایلسنول سنه ۱۹۶۹ علی نسختین بالمنسسه امرنسته ، nautiques compétentes des Parties contractantes se consulto-cont en vue de procéder à une telle modification. Les consultations devront avoir lien dans les 60 jours à partir de la date de la demande. Au cas où lesdites autorités arrivent à un accord sur les modifications à apporter, ces modifications entreront en vigueur soulement après avoir été confirmées par un échange de notes diplomatiques.

ARTICLE IX. - Tout diffe rend entre les Parties contractuntes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord ou de son Annexe, qui ne pourrait être réglé par vole de négociations directes, sera soumie & un jugement d'arbitrage au choix des Parties contractantes ou à la Cour Internationale de Justice. Les Parties contractan tes s'engagent à se conformer aux décisions du jugement d'arbitrage ou à celles prononcées par la Cour Internationale de Justice, lesnuelles en tout cas seront considérées comme définitives

ARTICLE X. — Chaque Partie contractante pourm à tout moment notifier à l'autre Partie contractante son désir de dénoncer le présent Accord. Une telle dénonciation doit être faite en même temps à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

الفريقين تتشاور في سيل اجراء هذا التعديل ، وتبدأ المندورات حسيلان سنين يوما من تاريخ الطلب ، وفي حالة وصول السلطات الذكيييورة التي العاق حول التعديلات الدواجب ادحانها مان هذه التعديلات تيدخل في حير التبغيد فقط لذي تاكيدها عن طريق تبادل الدكرات الدلومات

الماده التاسعة ما كل خمسسالا م قد بنشأ بين الفريقين بشان تفسير او تطبيق هذا الاتعاق واللحمسق المرفق به والذي لا يمكن حسمسه بالماوضسيات المباشرة ، بعرض على هيئة تحكيمية او على محكمة العدل الدولية حسب اختيار الفريقسين ، وسعد العربقان بالعدد بالقمسرار التحكيمي او بالحكم الصادر عسسن محكمة العدل الدولية ، وكمسلاهم محكمة العدل الدولية ، وكسسلاهم

المادة العاشرة - يجوز لاي مسن العربتين النماقدين في أي وقت شداء اعلام العربق الاخو يرعبته في نقص عذا الاتعاق ، ويجب ابلاغ ذلك السي منظمة الطيران المدنى الدولي ، ses de transport aérien de l'autre Partie contractante durant leur séjour dans les limites du territoire de la Première Partie.

ARTICLE VI. - Chaque Partle contractante se réserve le droit de refuser ou de révoquer l'autorisation d'exploitation accordée aux entreprises désignées par l'autre Partie contractante conformément aux dispositions contenues dans le présent accord, si ces entreprises ne fournissent pas, au cas où cela leur serait deman dé, la preuve que la part prépondérante de la propriété et le contrûte effectif de l'entreprise ellemême sont entre les mains de nationaux de l'une ou de l'autre Partie contractante, ou si ces entraprises no se conforment pas aux lois et réglements visés à l'article V ou si elles ne remplissent pas les conditions sur la lasse desquelles les droits d'exercice sont concédés conformément au contenu du présent Accord.

ARTICLE VII. — Le présent Accord et tous les contrats y relatifs seront enregistrés à l'Organisation Internationale de l'Aviation Civile (O.A.C.I.)

ARTICLE VIII. — Si l'une ou l'autre des Parties contractantes estime désirable de modifier une clause quelconque de l'Accord ou de son Annexe, les autorités séro-

بصائع بواسطة مؤسسه أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للعربق الاحر •

المادة السادسة بحيض كيسل مربق متماقد بحقه في ابقاف أوالغاء اسرحيص في الاستئمار المسسوح لمؤسسات التي عينها الغريق الاحو وفقا لاحكام هذا الابعاق فيما أذا بم تقدم هذه المؤسسات المعنوب في المناه الدليل على أن الحزء الاكبسر ما لكينها وادارتها العليه في يسلم رعايا أي من العربقين المتعاقد بي أوادا م بعد هذه المؤسسات عواس العربق المادي الحامية أو أذا أم تبعد أنسه وضاسي الحامية أو أذا أم تبعد أنسه وضاسي مدا الاتعاق.

اللادة السامعة ما يستجل هسستانا الإنفاق وما بتعلق به من عقود لسبنادي منظمه الطيران المدني الدولي .

اللادة الثامنة ما اذا رغب احسد العربةين التماقدين في تعديل ابة مادة في الاتفاق أو في ملحقه مان سلطسات الطران الدني المختصة لدى كل مسن tie contractante se réserve le droit de ne pas reconnaître vala bles pour la circulation au-dessus de don propre territoire les brevets d'aptitude et licenses conférés à ses propres ressortissants par un autre Etat.

ARTICLE V. -- (a) Les loss et reglements d'une Partie contractante relatifs à l'entrée et à la sortie de son territoire pour les náronefs employés à la naviga Lion aérienne internationale, ou relatifs à l'exploitation et à la navigation des dits séroners durant leur présence dans les limites de son territoire s'appliqueront sans distinction de nationalité aux séronofe des Parties contractantes. et leadits séronefs devront s'y conformer à l'arrivée, au départ et durant leur présence dans les limites du territoire de cette Partir contractante.

(b) Les lois et réglements d'une Partie contractante relatifs à contrée et à la sortie de son territoire de passagers, d'équipages ou de nurchandises transportées par des séronets, tels quo ceux régissant l'entrée, les formalités de congé, d'immigration, les passaports, les douanes et la quarantaine seront observés soit personnellement soit par l'intermédiaire d'un tiers agissant en leur nom par les passagers, équipages et marchandises de ou des entrepri-

المتعاقدين بعنعظ بعقه فيما يتملق بالطيران قوق اراسيه في مسسسدم الاعتراف بشهادات الاهلية والاحاراب التي تصحها دولة اخرى لرعاياها.

المادة الخاصة : 1) ان القواتسين والانظمة المعول بها لدى احدالعربقين والمسلقة بدحول الطائرات العاملة و الملاحة الجوية الدولية الى اراقسيسه او مقادرتها لها أو المتعلقة بتسميسل بلك الطائرات في اراقسية وطيرانها على طائرات العربقين المساعدسين وعلى الطائرات المربقين المساعدسين والمنطقة لدى المساول وجودها في حسدود والمسين العربقي الملكورة

ب) ادالقوانين والانظمة الممول بها لدى احد الفريقين المتمافدين يشار دخول اراضية أو الحروج متهسسا فيما يتعلق بالركات والطسيارين أو البضائع المتقولة بواسطة الطائسسرات كالقوانين والانظمة المعلمة بالدحسون والخروج واجراءات القرص والهجرة وحوارات السعر والحمارك والمحسر الصحي ، تعلق أن شحصسسا أو بواسطة من يتوب عنهم ، علسسى الركات والطيارين وعلى من يرمسل الركات والطيارين وعلى من يرمسل

pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions de bord demeurant à bord des séronefs civita des entreprises de transports sériens des Parties contractantes autorisées à exploiter les routes et les services apécifiés à l'Annexa seront, à leur arrivée sur le territoire de l'autre Partie contractante ou à leur départ de celui-ci, exempta de droita de douano, frain d'inspection ou autres droits ou taxes similaires, même au cas où ces approvisionnements sersient employée ou consommés par ces séronets en cours de vols su-dessus dudit territoire.

(d) Les marchandises ainsi exemptes ne pourront être débarquées qu'avec l'assentiment des autorités douanières de l'autre Partie contractante. Elles devront être gardées, sous le contrôle des douanes, jusqu'à leur réexportation.

ARTICLE IV. — Les certificats de anvigabilité, les brevets d'aptitude et les licences délivrés ou validés par l'une des Parties contractantes seront reconnus valables par l'autre Partie contractante sux fins d'exploitation des routes et des services spécifiés à l'Annexe. Cependant chaque Parوطع البديل والتجهيرات المادية والمؤرد المصحة الطائرات والتي تنفي دخل الطائرات والتي تنفي النقل النقل النقل النقل النقل النقل النقل النقل المؤتين المرخص بهما باستحدام المخطوط والواصلات المبينة باللحق المرفق بهذا الانفساق كل ذلك يمنى لذى الوصول المستى النويق الاخر أو لذى المنفر منها من رسوم المحمولة ورسسوم المنالة حتى ولو استعملت ورسوم المنالة حتى ولو استعملت الوال المنار اليهسسا و استهلكت الوال المنار اليهسسا اراضي المربق الثاني المدكورة منوق الراضي المربق الثاني و

د أن النصابع المعاد من الرسوم كما هو مدين أعلاد لا يمكن الوالهسما الا يعلد موافقة السلطات الجمر كيسمه لذى العربق الاخراء ويجهم حراستها لحمه أشراف الحمارات إلى أن لفساد تصديرها .

المادة الرابعة مسرف كل مس العرامين المعافدات السهدات الطيران وشهادات الأهلية والإحكرات العادرة عن القريق الآخر أو المصادق عليهسا منه ودلك قيما نتمان باستنمال الطرق والحطوط المبيئة في الملحسق، ومع ذلك قال كلا من القرية سينين l'égalité de traitement, il est con-

a) Chacune des Parties contractantes pourra imposées des taxes tre que solent imposées des taxes justes et raisonnables pour l'utilisation des aéroporta et autres faellités. Chacune des Parties contractantes convient espendant que ces taxes ne seront pas plus éle vées que celles qui seraient payées pour l'utilization desdits aéroports et facilités par ses aéroness nationaux employés à des services internationaux similaires.

(b) Les carburants, les huiles lubrifiantes et les prèces de rechange, introduits dans ou pris à bord des séronefs sur la territolre d'une Partie contractante par l'autre Partie contractante, ou par ses nationaux, et destinés uni quement à l'usage des aéronefs de cette dernière, bénéficiaront de la part de la Partie contractanto sur le territoire de taquelle l'aéronef aura pénétré, du traitement national on du traitement accordé aux autres entreprises de transport aérien étrangères en ce qui concerne l'imposition de droits de douane, de frais d'inspection ou autres droits et taxes nationaux

(c) Les aéronefs des services convenus, les stocks de carburants, d'huiles lubrifiantes, de (۱) يجور لكل من الفريقيييين المسافدين الديوس أو يسمح بعرض وسوم عادله ومعقولة لاستخييلات الطارات أو للاستفادة من السيهالات الاحرى و وقد وافق كل من العريقين المسافدات على ألا بريد هذه الرسوم على ألا بريد هذه الرسوم أن الرسوم التي يدفعها المدرسات الوطنية الماملة على حطوط دوليسة مدين السيحدامها المطلبارات الملكورة أو انتفاعها بالتسهيسيلات بعيهييييا .

ب) يعامل الوقود وربوت النشيعية وقطع التبديل التي يفحلها احسب العربة بن المتعاقدين (أو مواطنبوه أو التي تحملها طائرات قوق اراضي العربق الاخر والمحسسة فقسبط لاستعمال طائرات هذا العربق الاحياء المقل الحوي الوطنية أو مؤسسيات العل الحوي الاحسبة ودلك فيمسات العربي بالرسوم الحمركية ورسسبوم النعتيش وسائر الصراب والرسوم الوطنية الاحرى .

ج) أن طائرات الحطوط المتصيبيق عبها وكمنات الوقود وزيوت التشجيم

gurés immédiatement ou à uno date ultérieure au choix de la Partio contractante à qui les droits sont accordés, mais pes avant que (a) la Partie contractante à qui les droits ont été accordés, a désigné una ou plusieurs entreprises de transport aérien pour la ou les routes spécifiées et (b) la Partie contractante accordant les droits a délivré la permission d'exploitstion appropriée à ou aux entreprisea de transport aérien en queetion (ce qu'elle fern, nous réserve des dispositions du paragraphe (2) de cet Article et de l'Article VI sans délai déraisonnable).

- (2) La out les entreprises de transport sérieu désignées pourront être requises par les autoritén aéronautiques de la Partie
 contractante qui accorde les
 droits de satisfaire aux conditions
 prescrites, aux termes des lois
 et règlements normalement appliqués par ces mêmes autorités,
 en matière d'exploitation ce transports aérieus commerciaux.
- (3) Dans les sones occupées par des militaires, ou dans les sones affectées de ce fait, l'inauguration restera soumise, où cela sera nécessaire, à l'assentiment des autorités militaires compétentes.

ARTICLE III. - Pour éviter toutes discriminations et assurer

ورا او ويما عد حسب احساد العرب المعادد الدي منحت لسلمة وق على ان لا يجري (ا) قسل المعقوق على ان لا يجري (ا) قسل المعقوق قد عين مؤسسة اومؤسات القل الجوي التي ستعمل على هذا العط أو هذه الخطوط كما هسو موضع م (ب) قبل أن يكون الفريق موضع م (ب) قبل أن يكون الفريق دد اعمل ادن لاستحار اللازم السي مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي الحريق معاجتماطة مؤسسة والمؤردة في المقرة التابيسة من هذه المادة والمادة السادسة سدون الحري في معاجتماطة من هذه المادة والمادة السادسة سدون

(۲) يجور السلطات الجوية التابعة العربي المتعادد ان نظلت الى مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التي عينها العربي الاحر تحقيق السروت النسي لوحيها القوانين والانظمة التستسمي يتمعها عادة السيطات المدكورة فيما يتملق باستشمار الواصلات الجويسة التجارية .

۲ بحصع بدئين الحطوط الحوية في المناطق التي يحتلها عسكريون أو في المناطق التي يؤثر فيها الاحتسسال المسكري وحيث يكون ذلك ضروريا مواقعة السلطات المسكرية المحتسسة

الماده الثالثة ـ تجنا لكن بمينس

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

- Signe a Beyrouth
- Le 20 Septembre 1949
- Hattification nuturisce per to loi du 12 Feyrier 125t
- Le texte officiel est child en langue française

La Gouvernement de la République Libanaire.

nt.

Le Gouvernement des Pays-

destrant atmuler le transport aérien divil entre le Liban et les Pays-Bas et prenant en considération la Résolution adoptée en date du 7 décembre 1944 à la Conférence Internationale de I Aviation Civile de Chicago, con viennent de ce qui suit

ARTICLE I. — Les Parties contractantes s'accordent réciproquement les droits spécifiés à l'Annexe ci-jointe, nécessaires à l'établissement des Services aériens y mentionnés (appelés ciaprès « Services convents »).

ARTICLE II. — (1) Les servicoi convenus pourrout être inauاتفاق

النقل الجسوي

- وقع طيه ق پيسيوت
 - 1929 July To U . .
- اخير التصديق عليه بعوجب فانسون
 ۱۲ شباط ۱۹۵۱

لما كانت حكومة العمهورية اللنائدة وحكومة هولندا ترغيان في تعريسيز النقل الجوي المدني بني لبنان وهولندا وناحدان بعين الاعتمار القرار المتحد في ٧ كانوب الأول سنة ١٩١٤ فالمؤسر المديلي العليمان المدني في سمك عمسو، فقد أتعمد على ما الى

الماده الإولى - يمنع كل مسين الفرعين المعاندين الفرعي الناسسي الحقوق المبينة في الملحق المرافق بهذا الاتفاق الانشاء العطوط الجوليسية المذكورة في حقا الملحق (المدعسوة بيما بعد بالحطوط المتفق عليها).

الماده الثانية ما (١) ما يعكسسان ان تدشن العطوط المتعق عليهسسا

PAYS-BAS

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — PAYS-BAS

AVANT NOVEMBRE 1943

- for Février 1911
 PROTOCOLE DE
 PAYEMENTS FRANCOROLLANDAIS
- Arrête 198/LR du 19 July 1941 portant mise en vigueur de ce protocole su Ellon et en Syrke

APRES NOVEMBRE 1943

Sopiembre 1919
 Regrouth
 ACLORD DE
 TRANSPORTS AERIENS

هولندا

اتفاقات دولية بين لبثان وهولتما

قبل تشرين الثاني ١٩٤٢

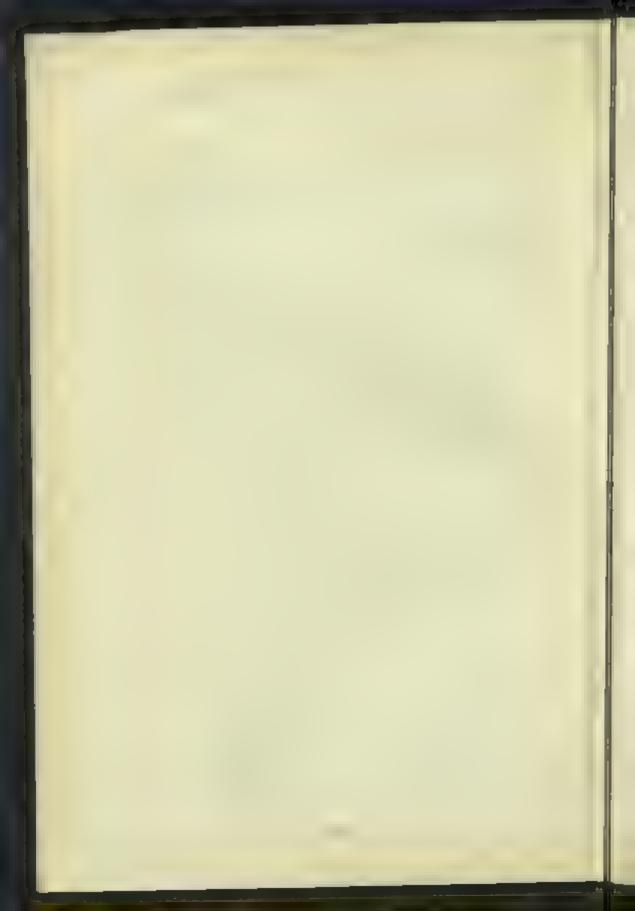
 ا شیاف ۱۹۱۱ بروتوگول بشان (ادفوهان)الفرنمیة ـ الهولندیة

_ فران ۱۹۲۰/لیر داریج ۱۰ حویران ۱۹۶۱ تنمیل ملا البردارکول ای لبنان وسوریــــا

يعد بشرين الثاني 1987

 ۱۹(۱) ایلول ۱۹(۱ بستندیون اطال التقل الجوی

— 383. —



س البلدين في ميدان العلوم والعبور الجميلة والمسرح والإداب والسينما والتصوير التسمسيوالإدامة اللاسلكية والرياضة البدئية ،

وستعمد السلطات المحصصة لكن من الطرفين الساميين المعافدين وبالإنفاق المشترك الى الحاد التدابير التقصيلية الضرورية لتنفيذ الاحكام السابقة اخذة بعين الاعتبار التشريب المتعلق بالتعليم في كل من البلدين •

الماده الثالثة ما مجري التصاديسيون على هذه الإنمانية فندخل في خيسر استفيد بالأثين يوما بعد تبادن وبائق

التصاديق الذي سيجري في مدينستة مكسيكو في اقرف فرضة ممكنة .

لكل من الطرقين الساميين المعاقدين الحق بان يتقض هذه الاتفاقية حيسما برى ذلك مناسباً وعلى انها لبقسسى باعده سبه اسهر بعد بارسسسسح التعسيسخي و

بناء على ذلك وقع كل من المدويين الطلقي الصلاحية على تسخفين مسن هذه الانعاضة باللسين المرتيسسية والاستاسة في مدينة مكسيكو في النوم السادس والمشرين من شهر المسود سفة ، ١٩٥٠ ومهراها بطالعيهما ،

اتفاق

تقيـــاق

CONVENTION

CULTURELLE

- Signée le 26 Juillet 1950
- · A Mexico
- Ratification autorisée par la 10t du 12 Février 1951
- Les lextes officiels sont établis en langues arabe et espagnole.

- و وقع عليه في 27 تمول 190.
 - ى ئاسىكو
- أجيل التصديق طيه يموجب فالون
 ١١ تساف ١٩٥١
- وضع التصان الرسميان المتمسيدان
 باللفتان العربية والإسبائية

عن ونسن الولايات المنعسسة المكسكة سفاده منوال تابو ، وكبل الحارجية القائم باعمال الوزارة .

اللدس بعدان تبادلا اور اقاعها دهما ووحداها مطابعه للاصول المرعسية انعما على الاحكام الانه.

الماده الاولى - الله وي الساميين المتعاقدين سيبادلان ما يوسعهم ال لوضع اسس ثابتة لعلاقتهما الثقامية وسيتعاونان لهاده القابة ماثطر بقيسة الونفى

اللحة الثانية ما الطرفين الساميين التعاقدين في سبيل تحقيق الهسدف المسار اليه في المادم السابقة سبيدلان حودهما للعزار العلامات التقامسة ان رئيس الحمهورية اللنائية ، ورئيس الولايات المتحدة الكيكمة ،

رعبه سهما في تقويه أواصر النعاهم المسادل بين البلدين وفي توثيق عرى السداف والنعه التي تجمعهما ومسع الاحترام المبادل لثقافة كل متهمسا الخاصة والوسساته الوطنية ومسع تسبه علافاتهما النقافية المحلفة .

قروا التوقيع على اتعاقبة لهسله العابة وعينا مقوضيهما المطلسسقي الصلاحية ،

عن رئيس الحمهورية الاستائيسية: سعادة جوزف ابو خاطر ، المتدوب موف العادة وورير لسان المعوص لدى الحكومة الكسبكية .

MEXIQUE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN MEXIQUE

APRES NOVEMBRE 1943

28 Juillet 1850
 Mexico
 CONVENTION
 CULTURELLE

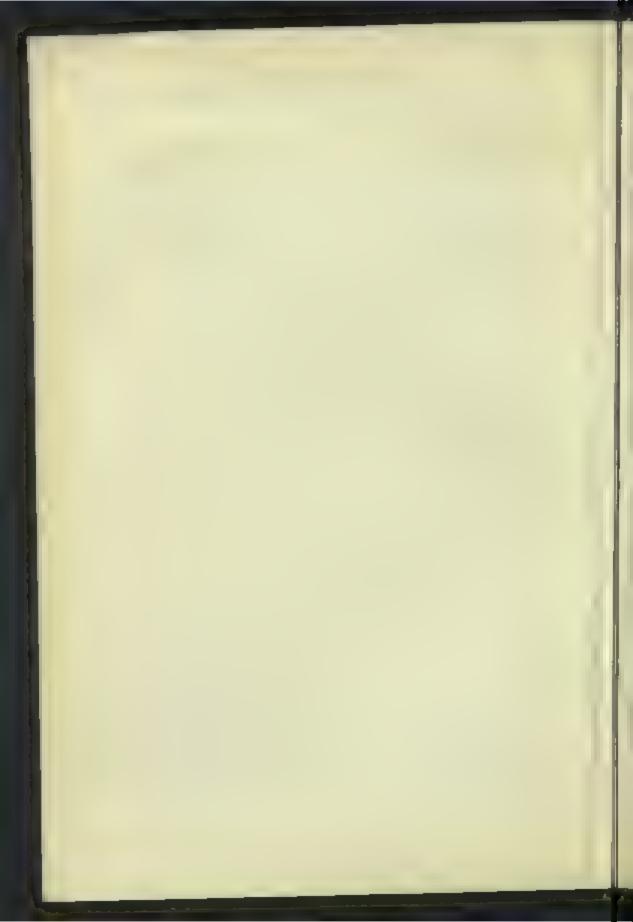
7

الكسيك

العافات دولية بين لبنسد ان والكسيك

بعد تشرين الثاني 1967

7



IN WITNESS WHEREOF the respective Plenipotentiaires have signed the present Treaty and have affixed their seals thereto.

Done in duplicate, at Monrovia, this ninth day of July, nineteen hundred and forty-eight.

Gabriel L. DENNIS

SALBH BL-RHALIL

واتباتا لما تقدم وقع العرضان هذه الماهدة ومهراها بحبمتهما

حررت في موتروفنا فلي تتنجين في هذا اليوم التاسع من شهست تهور بينه الف وتسقمانة ولمانسسة واربستين «

البريال دليس اظر خارجية ليبيرا صلاح العليل تنصل لنال السلمام trary discrimination by either Contracting Party against the other in favour of any third country the stipulations of this Treatly shall not extend to probibilitions or restrictions (1) imposed on moral or humanitarian grond; (2) designed to protect human, animal or plant life or nealth; (3) relating to prison made goods; (4) relating to the enforcement of Potics on Revenus law

ARTICLE XX. — Subject to any limitation or exception here-malove set forth, or hereinafter to be agreed upon, the territories of the High Contracting Parties to which the provisions of this Treaty extend shall be understood to comprise all areas of land and water over which the Parties, respectively claim and exercise domination as sovereign thereof and which have not been closer by its laws to aliens.

The stipulations of this Treaty do not extend to advantages now accorded or which may hereafter be accorded to neighboring States in order to facilitate short frontier trafic, or to advantages resulting from a customs union to which either High Contracting Party may become party so long as such advantages are not extended to any other Country

من قبل احد المتعاقدين بحق الاخبر لصلحة أي طد ثالث فأن تصبيوص هذه المعاهدة أن تشمل صبرض أي حظر أو تقييد يوضع لاسباب (1) اخلاقية أو انسانية (٢) لصبائه حاد أو سلامه أي السال أو حبوال أو نبات و (٣) فيما يتعلق بضائه مسبوعه في السحول) المما على بتنفيذ قوابين البوليس أو اللحيل .

المادي المشرون - ان اراسسيسي الممادي الساسي الي سلملسها احكام هذه الماددة عيشرط انتكلون حاصمه لاي تحديد او استئتاه وارد اعلاه أو سيصبي الإنعاق عليليسه فيما يعد عيقهم منها بأنها تتالسم من حصم الماطن البرية والمانية التي سيطر عليها أو يسودها المعاقدان والتي لم تعمل بموجب قوانيتها ووجه المريسياة ،

ولن تشمل بصوص هذه الماهدة الامتيازات المنوحة حاليا السدول الماحمة بسهالا لاحسار الحسدود الى مدى مصبر أو الإمسازات الباحمة عن اتحاد حمركي قد يتعق عليسة المعاقدان السامان طالما أن مثل تلك المشيازات لا تشمل أي بلد الحسر ،

It is concluded for a period of ten years renewable upon the same terms if one of the other High Contracting Parties does not denounce it within six months before expiration of the period in course

The denouncition may be total or may refer to but one or several portions of the Treaty, and in that case, the articles denounced shall only be considered as abbrogated or annulad the Treaty remaining acticles.

ARTICLE XVIII. — In the event of a difference arising in respect of the interpretation of the will ding the present Treaty the English texts shall control

ARTICLE XIX. — Nothing in this Treaty shall be construed to provent the adoption of measures prohibiting or restricting the estimation of importation of gold or silver or to prevent the adoption of such measures as either High Contracting Party may see fit to adopt or impose with respect to the prohibition or the control of the export or sale of arms, ammunition, or implements of war and in exceptional of cums tonces all military supplies

Subject to the requirement that under like circumstances and conditions there shall be no arbiوتمقد الماهدة لمدة عشر سيسوات مائلة التجديف بدأت الشروط أذا لسم سعيسها أحد المعامدين و احسالان سنة الشهر قبل أسهاد ألمدة

ويمكن أن يكون النفص كليا أو أن ساول جزءا وأحدا أو أكثر مسلس الماهدة وفي هذه الحالة تمسر السواد الرقوضة لاضة ونظل الدسلسلسة مرجه وحد على الواد الروسة

الماده الثامنانيشره - 1 - - - الخطاف بقع في تصبح بصوص هسده المامدة . وحد النص الانظيري نعان الانظيري الانظير الانظيري الانظيري الانظيري الانظيري الانظير ال

الماهده ما نصر بانه نصب الماهده ما نصر بانه نصب الماهدة ما نصر بانه نصب المحدد الاحراءات التي تحظر اوتحدد تصدير او استيراد اللهب او العصه او ما يمنع قرش مثل هذه الاحراءات في حطر الامراءات الاصلام او المسلمة او اللحائر او المسلمات الحربية وفي ظروف استئنات حمد الواد المسكرية ،

وبنترف آن لا نفت ال فلنسروف وأحوال منتابه الن عاار محم عا ARTICLE XVI. - The High Contracting Parties agree that should there arise between them any difference of whatever nature which may likely cause a rupture in their relations, they shall seek for a solution of the same by means of negociations; and should no agreement be reached by this means then and in that case the High Contracting Parties agree to submit the question to arbitration

ARTICLE XVI a. — For every such case of dispute the Court of Arbitration shall be formed in the following manner

Each Party shall appoint one of its nationals as one of the arbitrators and should the two High Contracting Partles fall to agree upon the selection of a Chairman within four months after, they shall request the President of the Administration Council of the Permanent Court of Arbitration at The Hague to appoint à Chairman of a neutral nationality. The decision of the Court shall have binding force.

ARTICLE XVII. — The present Treaty shall be ratified in accordance with the constitutional laws of the Contracting Parties and the ratifications chail be exchanged in Monrovia. اللدة السادسة عشرة _ يتغلق المتعاقدان الساميان على الله في حياله نشوت اي احتلاف بسهما مهمييات كان ثوعه مما قد يصدع الملاقييات بينهما فانهما يعملان في حل قليبك الاحتلاف الي طريقة المعاوضة ، واميادا تعلن الاتعاق بهذه الطريقة قيان المعادد و السامين سعمان على طرح القضية الاحتكام .

الماده السادسة عشره(1)، و الله محكمة التحكيم في مثل تلك الحالات من الحلاف بالشكل الاتي

يمين كل فريق احد وعاداه كواحد من المحكمين واذا لم يتعق المتعاقدان الساميان على اختيار رئيس في خلال اربعة اشهر فانهما بطلبان عبدتسبة من رئيس المحس الادارين من محكمه لاهاي الدائمة أن يعين رئيسيا مسسل المخمة مود الراحية

 ty may be liable as occupiera of buildings

In so far as either of the Contracting Parties may key any military exactions or requisitions on the citizens of the other it shall accord the same compensation in respect thereof as is accorded in similar circumstances to its own citizens.

In the above respect the citizens of one of the two High Contracting Parties shall not be accorded in the territories of the other less favoured treatment than that which is, or may be accorded to citizens of the most favoured nation.

ARTICLE XV a. - It shall be free to each of the two High Contracting Parties to appoint Diplo matic Representatives, Consula-General, Consuls, Vice-Consuls and Consular agents to reside in the twons and ports of the territories of the other to which such representatives, of any other nation may me admitted by the respective Governments, Such Diplomatic Representatives, Consuls-General, Consuls, Vice-Consuls and other Consular agents however shall not enter upon their function until after they shall have been approved and admitted ir the usual form by the Government to which they are sent

العاصه التي تحصع لها مواطــــــو الساقد الاخر كساكني ابتيــــه ،

وحيث نقرص احد المتعاقدين أيه نكاليف أو مصادرات مسكرية علسسى رعايا المتعاقد الاحر قانه يعنج عنهسا ذات التعويض الذي يعنج في ظسروف مدالله لرعاده .

وان يلاقى رعايا اي المتماقله بسسن الساميين في اراضي المتماقد الاحر ؟ فيما يتعلق مالامور المدكورة المسلام معاملة ادتى من تلك التي بتمتع بهسا مواطنو الامه الاكبر رعابه ،

اللاده الخاصة عشره — (1) لاى من المتعاقدين الساميين الحريه في ان مين ممثلين دبلوماسيين وقامسل عامس ومباسل وبائي قاصليل وبائي قاصليل ومرافىء المتعاقد الاخر التي تسمسح مكومته لمعثلي الامم الاحرى يسان بدخلوها، ولى سلم اونات المحلوب والقاصل وبواب القناصل والوكلاء المتعايون والقناصل والوكلاء المتعايون وظائعهم الا بعد ان تحري المواققة على تعيينهم وقبولهم بالشكل الماء .

ARTICLE XIV. — The nationals, companies or associations of each of the High Contracting Parties shall not be subjected to treatment less favourable than that accorded to the nationals of the most favoured nations, as to requisitions on their property and prestations or expropriation for the cause of public utility and to all restrictive measures bearing on their property, rights and interests legally possessed.

They shall be allowed to bene fit from the laws governing the lease of places of habitation and places for the use of commerce and industry

ARTICLE XV. - The citizens of each of the two High Contracting Parties in the territory of the other shall be exempted from all cumpulsory military services whatesever. They shall similarly be exempted from all contributions, whether pecuniary or in kind imposed as an equivalent for personal service, and finally from any military exaction or requisition. The charges connected with the possession of any property are however excepted as well as compulsory billeting and other special military exactions or requisitions to which all citizens of the other Contracting Parالماده الرابعة عشرة حال يخصع رعايا أو شركات أو حسبسعيات أي المعاقدين الساميين لماملة على عن نلك التي تصيب رعايا الامم الاكسر رعاية فيما يتعلق بمصادرة أملاكهم أو نزع الملكية منهم لاحل المنعسسية الماملة أو يجميع الاحراءات المتعلقة باملاكهم وحقوتهم ومصالحهم المتلكة بصورة شرعية و

ويسمح لهمان يستعيدوام الفوائين التي تشمل أجور مجلات المبكسين ومحلات التحارة والصناعة .

الماده الخامسة عشره المعاديين قي رعايا كل من المتعاددين الساميين قي الراصي الاحراب من حصع الحدسسات المسكرية الاحسارية على الاطسلاق ويعمون كذلك من جميع التبرعسات الثالية أو العينية التي تعرص كسدل عن الحدمة التسعصية وكذلك مسين العدمة التسعصية وكذلك مسين اية تكاليف أو مصادرات عسكريسة ويتناول الاعقاء الرسوم المتعلقسسة بامتلاك أي ملك بالحجق الإجباري والتكاليف والصادوات المسكريسة

the other Contracting Party freely to export the proceeds of the sale of their property and their goods in general without being subjected as foreigner to other or higher duties than those to which nationals of the most favoured nations would be liable under similar circumstances

ARTICLE XII. — The nationals of either of the High Contracting Parties shall benefit it matters provided for in the provious article from the treatment accorded to nationals of any third nation, and under the exceptions provided thereunder

- a) In the case where the legis lation extends the same privilege to nationals of all countries, to their companies or associations under the title of reciprocity.
- b) In the case where a treaty or other arrangement is concluded with a third nation with the view to avoid double taxation or to ensure the protection of the revenues of the Public Treasury of one and of the other Party

ARTICLE XIII. — The nationals of each of the High Contracting Parties shall enjoy the treatment of the most favoured nation in that which related to taxes of sojourn and in the rights pertaining to police formalities imposed upon foreigners.

المال الحاصل من مبيع املاكهستم ونصامهم احمالا دون ان تحصصوا كاحالب لرسوم جمستركية تزياد او تحلف عن تلك التي تطبق علسسي رعايا الامم الاكثر رعايه في ظلسروف معاطة ،

الماده الثانية عشرة - بسنعيسد رمايا أى المتعاهدين الساميين وبالأمور المنصوص عليها في المادة السابقيسة من المعاملة التي يتمتع بها رعايسا أية أمة ثالثة وبموحب الاستشاءات المعموص عليها ميما بلي :

(ا) حيث يقضي التشريع يسسمان بعم ذات الامتياز رعايا جميع البلدان وشركانها وحمصانها نصعه المامسلة بالمثل «

(ب) حبث تعلد معاهده أو يسحد أي تدبير أخر مع أمة ثائته أحترارا من بكرار الصراب أو صوبا لموارد الحرب العامة أبحاضه للسلساي المريع العامة أبحاضه العربيين.

اللده الثالثة عشرة ـ يتمتع رهايا كل من المتعاقدين الساميين بالماسلة التي تصيب الامة الاكثر رعاية قيما بتعلق بضرائب الاقامة والحقسسوف التي لها علاقة يساملات البوليسس التي تعرص على الاحاب . instruct in their Language provided that the official language of the resident country shall be the principal language to be included in the curriculum

ARTICLE XI. - The citizens of each of the two High Contrac ling Parties in the territories of the other shall be at full liberty to acquire, inherit and possess every description of property, moveable and immoveable, which the awa of the other Contracting Party permit, or shall permit, the citizens of any other foreign coun try to acquire and possess. They may, under the same conditions. as are, or shall be, established with regard to citizens of the other Contracting Party, dispose of the same by soles, exchange gift, marriage, testament or in any other manner, or in the case of moveable property acquire the same by inheritance.

They shall not be suject in any of the cases mentioned to any taxes, imports or charges of whatever denomination other or higher than to be which are, or shall be applicable to citizens of the most favoured nations

The citizens of each of the two High Contracting Parties shall also be permitted, on compliance with the laws of the other Conالمغتهم على أن تكون لفة السبلاد الي هم فيها هي اللمة الأولى في الماء التعليم .

الماده الحادية عشرة مد ارعايا كل من المتعاقدين الساميين في اراضييي المتعاقدين الساميين في اراضيي المتعاقد الاخر مل و الحيرية في ان الواح الاملاك ، المتعولة والعير المتعولات الرعام أي تسبيع شرائع المعاقد الاحسار وامتلاكها ، ولهم الحق بموجب ذات الشروط المستونة أو التي مستسين بينان رعايا المتعاقد الاحر المنتصر موا المتعال رعايا المتعاقد الاحر المنتصر موا الوصية أو أي مبيسل الواج أو ألوصية أو أي مبيسل احر ، أو في حالة الإملاك المتوليات المتوليات

ولى محصموا في أنه من الحيالات المذكورة لاية ضريبة أو تكليف أورسم يرمد أو محتلف عن ثلث التي تطيق على رهايا الامم الإكثر رعاية .

ويسمح كذلك لرعايا اي المتعاقدين الساميين لذي تقيدهم بشرائسسسع المتعاقد الاحران يصدروا بكل حربة controversies of a political nature nor shall they be permitted to engage themselves directly or indirectly in matters effecting the political Government of the Country of either of the High Contracting Parties

ARTICLE X. - Subject to the laws and regulations published with a view to maintain public order and for the safeguard of good morals, as well as the general regulations on public instruction and education made or to be made by the State and more particularly those relative to the control and to the equivalencies and collequiumus for the collation of grades and academic and university degrees and the subsequent training in the professions for which these grades or degrees are required, the nationals of each of the High Contracting Parties may, on the territory of each other, subject to the laws and reguiations in force or to be hereafter promulgated, create or direct schools and all establishments of education, or religious, philaptrople or social institutions and admit threin persons who may voluntarily make the request for same, regardless of person or station.

They shall have the right to exercise freely their religion and السياسية ، ويعظر عليهم الدخسل مدوره ساسره او عير مسساسره في القضايا التي تمس وضع الحكومسه السياسي في اي من بلدي العريقسين الساميين المتماقدين ،

اللاد العاشرة ب لرعانا كل محسن المعاقدين السامين ويسرط أربكونوا حاضمين للقوائين والانظمة المشورة الحاملة على الأمن المسام وصيانه الاخلاق ، وبلايظهه العاسية شان التعليم والنربية التي سنتسها ار ستسبها الدولة وحاميه فيمسنا بتملق بمراقبة ومعادلة الدرجيسات والشهادات المدرسية والجامعيسسه وتدريس المن التي تطلب من اجلهسا نلك الشهادات والدرجات ، أن لهؤلاء الرمايا الحق ؛ يشرط التقيد بالقوانين والإنظمة المرعبة الأجراء أو السيسي ستسن قيما بعد ، بأن ينشئسوا أو پدیروا ق اراضی کل متهممسما المدارس وحمنع الؤسسات البربونة او الماهد الدينية او الحسيمه او الاحتماعية وأن بقيبوا فيها الاشتحاص اللاس يتقلمون من تلقاء انقسهم يطلب الدخول بقطم النظر عن الشخص أو الكيسانة ،

وسيكسسون لهم الحق بسان بمارسوا دياناتهم بكل حرية وان بعلموا

It will be made applicable to them as well as to their agents without any condition of residence in the same manner as the citizens, laws relative to accidents of work and social securities (insurrances). They shall be admitted into the public schools and hospitals of the State, or of the Cities, and shall benefit, under the same conditions, from institutions of assistance and air other services.

ARTICLE VIII. — Each of the High Contracting Parties recognized the existence of juridical persons legalty constituted in the other State, who shall enjoy the same rights and the guarantees as those which national juidical persons enjoy

ARTICLE D. - The Liberty to express his thoughts by word or by pen and more particularly the liberty to the press will be guaranteed, with due deference to the maintenance of public order and within the limits fixed by lows and regulations, to the nationals of each of the High Cont-acting Parties residing in the territory of the other; providing however, that the nationals of the high Contracting Parties whilst residing in the territories of the other High Contracting Party shall refrain from expressing themselves on all matters or وسعدون هم وه كلاؤهم مسين فواس حوادب المس وسامسين خواس حوادب المس وسامسين الاحتماعي كيفية الواطنين دون اعتبار اي شرط من شروط الاقامة وسيمع مم بدحول المدارس العامه ومستعبات الدولة أو المدن ٤ ويستغيس لون بالشروط نفسها ٤ من مؤسسسات والاسعاف والعنه المصالح .

الماده الثامنة م يعترف كل مسين العربة بي اسامين المعامدي بوجود الاشتخاص المتوبين المعترف بهسيم قانونا في اللبولة الثانية ويعتجم بسبب بعس الحموق وبعس الصباسيات التي يتعنع بها الاشتخاص المتوبون الوطبيون

اللاه التاسعة - ان حرية ابداء الراي شعاها او كتابة وبتوع خداس حربه الصحابة تكون مصمونه بدا لا يحل طبعا بالمحافظة على التظام السام وجسمن الحدود التي عيشها القوائيل والنظم لمواطني كل من الفريقد والنظم لمواطني كل من الفريقد ولا المدال المحرب المدال من يتجنب حؤلاء الما المحرب الداء اعامهم في ارامسي المواطنون الداء اعامهم في ارامسي المواطنون الداء اعامهم في ارامسي المربق الاحر التصريح بارائهم فسمي المتماكل والعصابا دات الصنعيد

within its territories closed to visit by law, military order or regulation.

They shall enjoy, in respect of persons, their property, rights and interests, and in respect of their commerce, industry, occupations or any other matter, in every way the same treatment and legal protection as the citizens of that Party or of the most favoured nation, and in so far as taxes, rates, custome, imports, fees which are substantially taxes and other similar charges are concerned.

They shall, as regards their personal status, remain subject to the requirements of the national, local, municipal and all regulations in force.

ARTICLE VII. — The nationals of each of the High Contracting Party shall enjoy, in the other State, the right to work and may exercise freely their profession, trade, industry or commerce subject to the laws of the State controlling, and under the same conditions as the nationals of the most favoured nation.

They may organize and become membres of all associations and professional syndicates, in accordance with the laws in force. ويتمتعون 4 كاشحاص 4 بطكيتهم وحقو فهم ومصالحهم ولهم في محاربهم وصناعتهم وعبر ذلك من الاعمسال بقس المعاملة والحماية العانوسيسة التي يتمتع بها مواطنو الدولة الاكتثر رعاية ويسري هذا الحال 4 فيميا الجموكية ورسوم الاستيراد التسبي لعنس بخطتها ضرائب او ما شاكسل دلك من تكاليف و

وفيما يتملق باحوالهم الشخصية مثلون حاضمين لما تفرضه عليسسهم التنظم الوطنية المحلية والبلديسسسة الممون نها م

اللدة السابعة ب يتمتع مواطلسو كل من القريقين الساميين المتعاقلاين سمن الدولة النائية بحق وحريسه مهارسة المهنة ، والتجارة والعساعلة في ظل قانون تلك الدولة ، ويعشن السروط التي سميع بها مواطو الدول الاكثر رعاية .

ولهم الحق سطيم العممسيات عموما والانصمام الى المعاسيسات المساعية بما سمتى مع القواسيسين المساعية بما سمتى مع القواسيسين not be seized, examined or searched except on the order of competent authority acting in accordance with the law.

ARTICLE V. - No national of one of the High Contracting Parties shall be detained (held prisoner) on the territory of the other Party, except by virtue of an order tasued in accordance with the law for any infraction provided by it. Nationals arreated or detained may in accordan go with the laws and regulations communicate with their consule. and their Consuls, or accredited representatives shall have under the same conditions, permission to visit them, in keeping with the rules and regulations governing nuch prisons.

of either of the two High Contracting Parties shall be entitled to enter, travel and reside in the territorice of the other so long as they satisfy and observe the conditions and regulations applicable to the entry, travelling and residence of all foreigners, provided that the foregoing sail not be construed to prevent either of the High Contracting Parties from excluding aliens of all nationalities from special areas او تعجم أو تغنش الا يعوجب أمسر منادر عن الراجع المحتصة التسسي معمل بعوجب القانون .

الماده الحامسة - لا يوقف مواطن من مواطني اي العربقين المساميسيين التماندين في اراضي الغربق الثانسي الا بموجب اس صادر وفقا للقواتين وحراء على محالفة سعل عليه موجب التقوانين او المعقلين الحق بموجب القوانين والبطم بان يسملوا بقناصلهم ويؤدن لتماصلهم أو لممثلهم الممتر في بهم يان يرودوهم في الشروط ذاتها مع مراعاه انظمة المسجون .

الماده السادسة - يسمع لواطنس اي المراهبي الساميين المعادل بساد للحول اراضي المراق الاحروالسعر والاعامة قيها ما داموا يتقيم المحول باشروط والنظم المطبقة على دحسول الاجانب وسعرهم واقامتهم ، يشرط ان لا يفهم مما تقدم منع اي العريشين الساميين المتعاقدين من اخراج جميع الاجانب ايا كانت جنسيتهم مسسن مناطق خاصة ضمن اراضيه ، حسرم and submitting themselves to all local laws and regulations duly established.

In no case shall the treatment accorded by either of the two High Contracting Parties, to companies partnerships and associations of the other be less favoured in respect of any matter whatever than that accorded to Private Enterprises, companies, partnerships and associations of the most favoured nation.

The domicil of all the nationals of either one of the High Contracting Parties entablished or residing on the territory of the other Party is inviolable; none may entar threin except in case provided by the laws and according to the formalities prescribed by it.

The offices of said nationals their stores, workshops, factories and other localities, where they exercise their business on store their marchandise of other properties, may not be the object of prescription except by competent authorities, acting in accordance with the laws in force.

Their commercial books, correspondence and in general all documents in their possession may على أن تخضع بجملتها لها والقوالين والنظم المرضوعة ،

وفن تكون يحال من الاحوال معامله احد العربقين الساميين المتعامديسن سركاب ومساركات وحمصات العرب فالمتعاقد الثاني ادنى من معاملته لشاريع وشركات ومشاركات وجمعيات الامم الاكثر وعايسسة ،

لساكن مواطني كل من العريقسين الساميين المتعاقدين في أراضي الغريق السامي الثاني حرمه ، فلا يحسود لاى كان دحوله الالله انحالات السمول عميا القانون وعما للاصلحول المعموض عميا فيه ، ان مكانست هؤلاء الإفراد المواطنين المتماز المهلم ومعالمهم ومعالمهم المحلات التسي يمارسون فيها اعمالهم أو يحزمسون فيها اعمالهم أو يحزمسون المراجع المختصة وعملا بعوجسسين المراجع المختصة وعملا بعوجسسين المراجع المختصة وعملا بعوجسسين المواتين المراجع المختصة وعملا بعوجسسين

ان الدفائر التجارية والراسسلات وعلى المعوم كافة وثائقهم لا تعسادر other, to exercise their rights, and appear in the Courts either, as plaintiffs or defendants, subject to the laws of such other Country.

Private enterprises, Limited liability and other companies, partnerships, and associations of either party as shall have been admitted in accordance with the laws and regulations in force in the territories of the other party with regard to foreign companies shall enjoy in those territories treatment in regard to taxation no loss favourable than that secorded to the Private Enterprises, limited liability and other companies, partnerships and essectations of the most favoured mation

Furthermore, each of the two High Contracting Parties undertake to place no obstacle in the way of such Private Enterprises, companies, partnerships and associations which may desire to carry on in the territories whether through the establishment of branches or ortherwise, any description of business which the companies, partnerships and associations or citizens of any other foreign country are or may be, permitted to carry on which is not forbidden by the local law

ضمن أراضي الدولة الأخرى ، وأن تمثل أمام المحاكم مدعية أو مدعسي عليها وفقا لقوانين تلك الدولسة .

ان المساريع الخاصة ؛ والشركات المعدودة وسواها من شركسسات وحمميات أي من العربقين المعاقدين التي سبحت بانشائها القوانين والنظم المطبقة في بلاد الفريق الاخو علسى شركات اجتبية ؛ تتبتع في تلسسك الاراضي فيما يتعلق بالفرائسيسي بعمامئة لا تقل عن معاملة المساريسيع الحاصة والشركات المحدودة وسواها من شركا لوحممال الامم الاكتسر وعسسانة .

وعلاوة على ذلك ، يتعهد كل مسن
العريقين الساميين المتعاددس بسان
لا يقيم أي عائق في صبيل تلك المتاريع
الحاصة ، والشركات والمشاركسات
والحمصيات التي ترغب بالمسمل و
اراصبه ساسيس دروع لها صحيبا
او بصورة أخرى ، أو تقوم باي توع
من العمل المسموح به لمسركسيات
ومشاركات وجمعيات أو مواطني بلد

- c) That the examination of applications and the issue of licenses to the applicants should be carried out with the least possible delay;
- d) That the system of issuing licenses should be such as to prevent the traffic in licenses. With this object licenses issued to individuals, corporations, etc., should state the name of the holder and should not be capable of being used by any other person;
- s) That in the event of the fixing of rations, the formalities requiered by the importing country should not be such as to prevent an equitable allocation of the quantities of goods of which importation is authorized.

ARTICLE IV. - Private Enterprises Limited liability and other companies, partnerships and associations formed for the purpose of commerce, industry. transport or any other business and established in the territories of either party, and which maintain a central office within the territories thereof, shall, provided that they have been duly constituted in accordance with the laws in force in such territories, and provided they do not pursue any aims within its territories contrary to its laws, be entitled, in the territories of the

(ج) لزوم النظر في الطلبات وأصدار الإحازات للطائبين باسرع ما بمكسين

(د) ضبط نظام اصدار الاجازات بشكل بحول دون الاتحار بها ، وتوطلا الى ذلك يجب أن يذكر في الاجازات المعلمة إلى أمراد أب شركات السح ، أسم حاملها وأن يقتصر حق استعمالها على صحبها بعط .

(م) اذا قرض التقنين فالواجيدان الانحول الماملات اللازمة للناد المتورد دون تعرير محصصات عادلة سيسس كبيات النضائع التي اجيق استيرادها

الماده الرابعة - المساريع الحاصة والشركات المعدودة وسواهيسيسا من الشركات والمساركات والحمسات المشكلة لإغراض تجارية ، او صناعيه او لاحل النقل وسوى ذلك ميسن الإعمال ، والمنشأة في اراضي تلسك الدوله ، وعد العوالين المرعيسيسة الإحراء ولاهداف لا يساق مع هيسده القوالين ، على مع هيسده القوالين ، على مع هيسده

Party, provided that should any such gratuitous privilege or advantage be given by either of the High Contracting Parties to a third foreign State, either High Contracting Party, upon making the corresponding concession to the other may claim the same privilege.

Both High Contracting Patrices agree to avoid so far as possible in their trade with each other prohibitions or restrictions on the importation or exportation of any goods originating in or destined for the territory of the other Righ Contracting which is not applied to the like goods originating in or destined for any third country ; but in so far se such prohibitions or restrictions may be enforced they undertake as regards import and export Heenses to do everything in their power to chaure .

- a) That the condition to be fulfilled and the formalities to be observed in order to obtain such licenses should be brought immediately in the clearest and most definite form to the notice of the public;
- b) That the method of issue of the certificates of licences should be as simple and stable as possible;

والعوائد التحارية التي بمحها لامة امه أحسبه ، وشرط ذلك أن تتمكن العريق الذي سح الاسيازات والعوائد لدوله أجسبة ثالثة من الحصول على ما يقاطها لذي العريق الاخو ،

بتفادى الغربقان الساميان مقسدر المسلطاع في سادلهما المحاريالسامل المحاتج الصادرة من اقسم احدهما و الواردة اليه ، فرض الوانسسسع والتحديدات التي م تعرض على بصائع دولة قائمة ، اما اذا فرضت فلسبك الوابع والتحديدات فاتهما يتعهدان بان يبذلا ما بوسعهما ليؤمنافي احازات المسلم والاستيراد ما على

 (أ) أعلام الجمهور نصورة توريب واصحه وصوحا تاما ، عن الشروط والعاملات التي يحب أن تطبق لنيل هذه الإحازات .

 (ب) جعل طريقة اصدار شهادات الاجازات بسيطة وثابتة تقسيسدو
 المستطاع ، Saleh El-Khalil, Eaquire, Consul General of Lebanon in Liberia.

Who having communicated to each other their respective full powers, found to be in due and proper order, have agreed upon the following Articles

ARTICLE 1. — There shall be constant peace and perpetual friendship between Liberta and Lebanon, and between the citizens of the two High Contracting Parties; and between the territories of the to High Contracting Parties reciprocal freedom of commerce.

ARTICLE II. — The two High Contracting Parties engage themselves to take appropriate international and internal measures white the view to promote economic relations, and to astabilish conditions more favorable to social progress and human welfare.

ARTICLE III. — It being the wall understood intention of both High Contracting Parties to bind themselves by this Convention to treat each other on the footing of the most favoured nations, it is understood that no gratuitous privilege or advantage whatever in matters of commerce shall be allowed to any foreign nation which shall not be extended imme-

معالي غيريال دئيس أمين مستر الدولة لحمهورية ليجريا

وبعد اطلاع كل من العربة بن علسي اوراق تعويض رميله وتأكده سمسس ملاحستها اتعقا على الواد التائبة '

المادة الأولى - يقوم سلم دائسم وصفاقة متواصلة، بين لبنان وليبيريا وبين مواطئي الفريقين الساميسين المتعاقدين ، وتعادل تجاري حر بسين المليميهمسيسا ،

اللاة الثانية بديتمهد الفريقسان الساميان المتعاقدان بالحاد التدايسير الدولية والداخلية لتمزيز العلاقسات الاقتصادية وأبحاد أحوال اكثرملاءمة للمدم الاحتماعي والحر الانتساني .

الدائيين التعاقدين ان يلترما بموجب مده الاتفاقية بان يعامل كل متهمسا الاحر معامله الامم الاكبر رعالسمه مان معتى ذلك ان نعتج كل فريستي القريق الاخر جميع الامتيسساتيات

TRAITE

DE PAIX, D'AMITIÉ ET DE COMMERCE

- Signé à Monrovia
- be 9 Jutiber 1848
- Jul du 10 July 1949 (3 O. 1949 nº 24 - plg 311
- Los textos sont 'établis Jengues arabe et anglaise. Le texte anglaisest le texte officiel en cas de renflit d'unterprétation

معاهدة

سلم وصعاقة وتجسسارة

- 🐞 والع عليها في موبروفيا
 - HEEA JOHN A 18 🐞 🐞
- Radifiestion autorisce par la اجيز التصديق طيها بموجب فالون ۱۰. «<u>زير</u>ان ۱۹۹۵.
 - ر حرس۱۹۹۹، عدد۱۱ ساس ع ر ۹۰
 - 💣 وفيع التصيبان الرسويسان باللمتين المربية والانكليز يسسه والتص الإتكليري هو المتبهد

The President of the Republic of Liberta and the President of the Republic of Lebanon, being desirous of concluding a Tresty of Peace, Friendship and Commerce for the purpose of assuring the Friendly relations between the two Countries, and of establishing and extending their mu tual commercial intercourse, have for this purpose appointed Plenipotentiaires.

The President of the Republic of Liberia.

His Excellency Gabriel L. Dennis, Secretary of State of the Republic of Liberia; and

The President of the Republic of Lebanon.

پا کان رئیسا جمهورینی ٹسیستان ولبسريا يرضان بعقد معاهدة سلسم وصفافة وتجازه من أجل بوتنسيق مرى الموذة بين البلدين ، وانشيسياء والوسيم التبادل التحاري بينهما ء مقد عيشا لهذا الفرض متدويسيين منهما مطلعي الصلاحية :

رئيس جمهوريه لننان عين

حضرة المعترم صلاح العليل تتمل لتان العام في ليبيريا

ورثيس جمهورية ليبيريا عييء

LIBERIA

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN -- LIBERIA

AVANT NOVEMBRE 1943

9 Julifet 1948
 Monrovia

TRAITE DE PAIX D'AMITIE ET DE COMMERCE ليباريا

الفيسافات دولية بين لبنسسان وليباريا

بعد تشرين الثاني 1987

۱۹ (۸ کمور کیا در دولیا در دولیا

معاهدة سبلم وصدافة وتجارة

يماف الى ألمادة الرابعة من الحضر الاساسى التحفظ التالي :

وصع هذا المنحق على مسحسين أصليتين طاريخ ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٥٠

> بروت فی ۱۹۵۰/۱۲/۳۰ مدیر الطیران المدین اللستائی سامی شقیر مدیر الطیران المدنی الاردئی وشاد البریدی

لهذا الخط في الوقت الحاضر ،

لدك تعتبر شركة نقلبات سعيد شركة نظاميسة تعميل على خط بروت به المطارات الاردنية حسس الشمار اخر من مديرية الطيران المدني الثناني بعمدل ثلاث رحلات اسبوعية اجتماع او للشريسين الثناني سنسه العق مقيسة عشر رحلة اسبوعية). وإذا زادت هذه الرحلات يصار الني ريادة مقائلة من قبل الجانب الاردني ريادة مقائلة من قبل الجانب الاردني

مقابل كل طائرة من ذات الصنف من الحاب الاحر .

وضع عسدا الملحق على تسختين احليسين ويعمل بالاتعاق المذكور حتى عقد الفاق عام المواصلات الجوية بين الملدين .

والميان حرر في ٢ كانون الاول سنة ١٩٥٠

> مدير الطيران اللنتائي **سامي شقي**

مدير الطيران المدني الاردني **رشاد البديري**

طحق رقم ؟

لمعضر اجتماع أول تشريسين المدني والاردني واللبثاني تتظيمسنا الثاني سنه ١٩٥٠ بين مديريالطيران للمواصلات الجوبة بين البلدين •

> في الساعة العاشرة من بهار السبت الواقع في ٣٠ كانون الاول منة ١٩٥٠ احتمع في مكتب مدير الطيران المدي البنائي كل من :

> السيد رشاد البديري : مديسس الطيران المدئي الاردني ، السيد سامي شقع : مدير الطيران المدي السنائي

> وتعضور جميع ممثلي الشركات السائلة والاردنية جرى الاتعاق على سنا بلي *

بيدن الماده البادسة من المعضر ساليس التسالي : تمنيع الشركيات اللتائية حتى ارسال طائرتين(شارتر) كل استوعين إلى الطارات الاردبية مع حتى نقل الركاب في الاياب دون قيد او شرط ،

وكذلك تمنح الشركات الاردبية حق ارسال (٦) طائرات (شارتر) . كل اسبوعين الى الطارات اللسانية في نفس الشروط اعلاه .

البندين الاول والثاني يعود الشركات الاردنية الحق في ثلاث رحلات مقابل كل رحلة الشركات اللسانية .

ه - اذا زادت شركات احدى
الدولتين رحلاتها المذكورة اعدلاء لا
تحجز الطائرات المحالمة بل يصار الى
ريادة مقابلة من الطرف الثاني بنسة
تلاث طائرات دي هافيلند او كونسيل
مقابل كل طائرة داكوتا .

 ۱ ـ تعطى ماذونيات الشارئير بدون تحديد عدد عند الطلب شرط ان تكون موافقة لتعليمات المنظمية

الدولية للطيران المدني .

٧ ... وضع خلة المحصر على سحبين اصلبين ويعمل بالاتعاق المذكور فيه الى أن يعقد اتعاق هام المواهبلات الجوالة بين الدولين ...

وللسان حرز في أون مترين الثاني. ١٩٥٠

> مدر الطراب المدني اللساني سامي شقير مدير الطيران المدني الاردني رشاد البديري

طحق

لمحضر اجتماع اول ستريسس الثاني سنة ١٩٥٠ بين مديري الطيران المدسي الاددسي واللبنساني منظيمها المواصلات الجويه مين البلدين .

ق الساعة الثانية والنصف مسين بهار السبت الواقع في الثاني من كاتون الاول سبه ١٩٥٠ احتجع في مكسب مدير الطيران المدني اللياني :

السادة : رشاد الددري : مدسر الطيران المدني الاردني الساني شقية مدير الطيران المدني الساني ، شقيق بعدر : رئيس القسم الاداري هسسي الطيران المدني المبناني ، ادواد دباس حير لدى مديرية الطسيران المدسي المبناني وبعد المداولة جرى الاعساق

سبق الحكومة السائية وسمحت لتركه عبيات سعد بوحث موافقة الربح ٢ حزيران سنة ١٩٥٠ بالقيام برحلات منظمة على حط بيروت ــ المطارات الاردنية شرط أن تلفى هذه الوافقة عبور مساشرة الشركتيين النظامية ولوطينين بالعمل على حلة

على نص اللحق التالي :

الحطار

ودما أن الشركتين اللبائيتين لمم تمترضا على أستثمار شركة سمسد

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

- Procés-verbal
- · Signé à Beyrouth
- le 1 Novembre 1950
- NR ← E_i

أتفاق النقل الجوي

- و معقر اجماع
- 🍙 وقع طيه في بيروت
- 🍙 ق ا تشرين الثاني -١٩٥
 - -t-t& ●

لى الساعة أسامية والنصف مس بهار الاربعاء أبواقسع في الأول مس تشرين الثاني 1900 أجتمسع فسسي مكتب مدير الطيران اللدني الليساني

السادة رساد البدري ، مدسر الطيران المدين الاردى ، سامي شقير، مدير الطيران المدي اللبنائي ، عسكر الباصر ، السكرتير الاول في المعرضية المكية الهائسمة الاردبية، شعبى بغر، رئيس القسم الاداري في الطيران المدني وسعد البستانسي ، المبي يوسعد البستانسي ، رئيس دائرة في ورارة المدلية السابية.

وسد المداولة والبحث في شؤون المواصلات الجومة بين المنكة الاردنيه الهاشمية ولبشان وقع الانفاق علسي المعاط التالية "

 ١ ــ تعطى شركة التقليات البناية العامة (طائرات داكوت ٢١ راكب) الحق برحلة اسبوعية من المطارات السنائية إلى المطارات الاردبية .

۲ ــ تمطین شرکسة حطوط شرق
 الاوسط طائرات داکوه ۲۱ راکت
 الحق مثلاث ربحلات اسبوعیسة مین
 الطارات اللیشانیة الیافطارات الاردنیه.

۲ معلى الشركات الاردنية العقق التي مشر رحلة اسبوعيا على ان استعمل طائرات دي هافيلنمد (۷ ركاب) .

٤ ــ يعتبر رحاسة كسل هبوط في
 مطار كسل دولة ، واذا زاد عسساد
 رحلات الشركات اللسائية عما ذكر في

مصيبها من التحقيض المتعق عليه . كذلك تعطى مؤن اللاجئين الاولية في الشيخن بواسطة السكة العديدية

المادة الخامسة _ س الحالات التي سمح فيها للسمارات الاردب____ والسورية بدخول الاراضي السنانية لمن مؤل اللاحثين للحطر عليها عملا بالانظمة المرعية تعاطي التقل لشمير حال اللاحثين .

اللاه السادسة بد بعقي البيارات السائية والاردنية العاملة لحساب وكله اعانه اللاحثين الدولسية شريطه المعاملة بادئل من فسيمسه الاستيراد الموقب ولمنح بيان اسبيراد موقب لمهمة سنة اشهر فالمسيدة وحروج ويعتبر كلاعتر مسبوور عادي وتكون الكفالة فيه من قبل وكالسنة اللاحثين .

الماده السابعة مديمنع سنسالقسو السيارات اللبتائية والاردب المامون

لحساب وكاله اعاته اللاحتين سمسة دحول لمده طلائة اشهر تصلح لعسده سعرات ويمعون من سمه المحروح تقاء كفالة تقيلها مديرية الامسسن المام في كل من الملدين حلال مسدة الاس المام في كل من المدين مديرية الاس المام في كل من المدين مسن حسالراسة الحارية حاليا سارية المغمول «

الماده الثامية ما مدحل هذا الاتعاق في دور السعيد دور تصديقه ميس مين محلس الورزاء في كل سالسدي وسمل به طبله مده عمل وكاله اعدة اللاحثين الدولية مده شهر من تاريخ ابلاغ احسيد الفريقين رعسه في ذلك الى اعربسي الاخراء

حرد على تسخنين اصليتين وقسع عليهما المدودان المعوصان في سيروت ساريح السابع والعشرين من شهسر حريران عام الف وتسعماية وخمسين ويجري تبادل وثائق الايرام في عمان.

۱۹۲۳ تسبح حكومة الجمهوريسة اللنائية بنقل مؤن اللاحثين الاردن عبر الاراضي اللبائية بالسبسارات مستثناء المبكر والقمح ومستفاسه ويقصد بالمؤل الواد القدائية والصحية والطبية والكساء المحصصة فعسلا للاحثين دون سواهم م

المادة الثانية حلاقا للانقمسية العمركية الرمية في لبنان لسمسح حكومة الجمهورية البنائية للبارات الاردنية والسورية الماملة لحسساب وكانه اعاله اللاحثين الدولية سان للاحثين الدولية سان الثالثة من هذا الإتعاق ينقل المود المدة للاحثين الطسطينيين في الاردن على ان تحمل السيارات المذكورة اشاره وكانه اعانه اللاحثين الدولية المنازه وكانه اعانه اللاحثين الدولية المنازة وكانه اعانه اللاحثين الدولية الى مصلحة الجمارك البنائية والمنازة المنائية والمنازة المنائية والمنازة المنائية المنائية المنازة المنائية المنائية المنازية المنازية المنازية المنازة ا

وتحقيما لهذا الفرض ، وشريطته المعاملة بالمثل، معكن السيارات الاردبية والسورية احتياز الحدود السابسة المدورية بقصد عبر الاراضي السابية وهي فارقة .

الماده الثالثة _ تساهم السيارات اللسانية والاردنية والسورية ينقسل مؤن اللاحلين شهرنا في حدود النسب التسسالية :

. ٢ م ثلاثين في المانة من مجمعوع الحمولة للسيارات اللسانية ،

٤٪ ارسين في الماية من مجموع الحمولة السيارات الاردنية

٣٠ ثلاتين في الماية من مجمعوع
 الحمولة السيارات السورية

تراهى هقد النسب وتراقب مبن قبل وكاله لامم السحدة لاعاثةوتشميل اللاحثين ،

وبحق لكل من الجهات الرسمية المختصة مراقبة صحة التقيد بهاء السبب .

الله الرابعة _ بناء على رغبسة المرخين المتعادين بالساهسة ل تضعيض اجور نقل مؤباللاجئسيين بالحطوط الحديدية بقد المقا علسي تخفيض اجور النقل بالحطسوط الحديدية عا ويكون هذا التحديدين على اساس أن اجرة نقل الطسس عبان تساوي احرة نقل الطن الواحد بعبان تساوي احرة نقل الطن الواحد بالسيارات بين حدين البلدين بالقدر الذي عدفهه وكانة أغالة اللاجئسيين وثلاثين لرة لبنائية للطن الواحد وثلاثين لية للطن الواحد وثلاثين الواحد وثلاثين

ولامكان تحقيق هنسلاا النبرش شترط مساهمة الحكومة السودية

تقريبان

ACCORD

DE TRANSPORT DE MARCHANDISES

- Fransport de marchandises pour les Relogies
- Signé à Bayrouth
- Le 27 Juin 1950
- Railffe par le 1) 21st K du
 20 Juillet 1950 (J.O. 1950 4) 30 p. 496)
- Dane d'entres en vigneur
 le 30.7-4950
- tx texts officie est etabli en langue urabe.

اتفاق

مقل بضائع

- 🐞 نقل البضائع العدم الاجتين
 - 🐞 وقع دليه ق پيرون
 - ۱۹۵۰ تا ۱۲ مزیران ۱۹۵۰ 🐞
- منتق دلیه بموجب الرسوم ۱۹۵۰ لا بازیخ ۲۰ تموز ۱۹۵۰ (جر ۱۹۵۰ سامند ۲۰ سازه)
- اللوبغ مناسرة التبليق"، ٢٠ ــ ٧ مامرة
 - وضع النص الرسمى المبيد
 باللقة العربية

مقالي فالنباك نقلاً، وراز الجارجية والفيريني .

عن حكومة الملكة الاردنسية الهاشمية : معالى سعيد بك مسلاء الدين ، وزير النجارة والحمارك .

الذين بعد أن تبادلاً وثائمسين التعويض التي وحدث مستوفيسة الشروط ، انفقا على الإحكام التالية :

الماده الاولى: _ حلادا لاحكسام المادة الاولى من الاتعاق الجمركسي المقود بين البلدين بتاريخ ١٠ _ ه _ أن حكومة العمهورية اللينائية وحكومة الملكة الاردنية الهاشمية

رفية حتهما في تسطيم نقل المسؤن الواردة للاجتين في اراضي المملكسسة الاردسة انهاشسية وتسهيل وصولها باسرع الطوق الممكنة واظها نفقة .

قد اعتزما عقد اتعاق لهذا الشيان وعيننا لهذه القاية مندوبين مطلقي الصلاحية:

عن حكومة الجمهورية السائية .

2 — ECHANGE DES ACTES JUDICIAIRES

Entre Son Excellence le Président du Conseil, représentant le gouvernement de Transjordanie,

et

Son Excellence le Haut Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban,

Agissant en vertu des pouvoirs qui leur sont respectivement conférés,

A été conclue la convention provisoire suivante :

ARTICLE PREMIER. — Les services fudiciaires de la Transjordanie, de Syrie et du Liban pourront faire directament entre
eux la transmission et l'échange
des actes judiciaires et autres documents légaux reintifs à l'Administration de la justice civile et
pénnie

ARTICLE 2. — Les actes judiciaires visés dans la présente convention sont

En matière civile, les actes tels que assignations, significations, commissions rogatoires,

En matière pénale, les citations à témpins, significations de jugements et arrêts, commissions rogatoires.

Catte énumération n'est pas ilmitative,

Sont, par contre, formellement réservés et ne pourront être

٢ ـ مبادلية الوثائق القصائية

délivrés par cette vole, les actes comportant, à un titre quelconque, prise de corps, arrestation ou comparution forcée, tels que mandats d'arrêts ou de dépôt, mandat d'amener, de comparution, ordonnance de prise de corps,

Si un témoin convoqué par la voie aus-indiquée paraît devoir être inculpé, il pourra en être informé, mais devra être laissé libre de regagner la frontière et la procédure d'extradition devra être le cas échéant, ultérieurement employée

ARTICLE 3. — Les transmisaions prévues par la présente convention devront se faire entre les Étais de Syrie et du Liben et celui de la Transjordanie par l'intermédiaire des Ministres ou Directeurs de la Justice, les Tribunaux n'étant pas admis à communiquer directement entre eux.

ARTICLE 4. — La présente convention est conclue pour une durée de douse mois, renouvelable par tacile reconduction.

Elle entrera en vigueur à la date de sa nignature par les doux parties contractantes.

Ammane, le 15 février 1928 Beyrouth, le 31 décembre 1927

H, PONSOT

ACCORDS

JUDICIAIRES

 Vu l'usage courant de ces documents, nous les publions dans le present resuell, blen qu'ils soient auterieurs à Novembre 1943 اتعاقات قضائیة

 نتثر هذه الوثائق لاهبیتها في المادات النصافیة رضا عن انها من الانفسافات المعودة قبل تشرین الثانی ۱۹(۲

1 FXTRADITION DES DELINQUANTS

ا ب تسليم المجرمين

Le Maréchal Lord Plumer Haut-Communaire de S.M. Britannique
pour la Transfordante
a S.E. M. Henri Ponsot. Haut Communaire de la République Française
pour la Syrie et le Liban

(Traduction)

Exampleace

J'ai l'honneur de vous transmettre pour information la copie cl-jointe de la traduction d'une loi d'Extradition prise par le gouvernement Transjordanien et qui a substituera à la manière de procéder prévue dans la note verbale qui a été jusqu'à présent en vigueur entre la Syrie et le Liban, et la Palestine

Vous remarqueres que le traité d'extradition, entre le gouvernement de sa Majenté et la France, a été par proclamation, appliqué à la Transjordanie. De plus, comme la section 3 de la loi stipule que pour l'application de cette loi, toute colonie, dépendance, territoire mandaté et tout navire d'un état étranger seront considérés comme faisant partie de cet état, la loi sera également appliquée à la Syrie pour laquelle la France détient un mandat.

PLUMER

21 Janvier 1933
 AGLORB POSTAL

(Avenant h Paccord do 8-12 Mars 1.97

portant publication de cet system (BO 1833 | 139

Novembre 1942
 ACLORD POSTAL,
 Chelouge direct demandula-posta

scrète 547/Ft, du 14 Novemore 1912 publicht of method a exécution cel ne ord BO Bo

APRES NOVLMBRE 1943

- 77 July 1950 Beyrinth ACLORD DE TRANSPORT DES MARCHANDISES POUR LES REFUGIES
- Novembre 1950 —
 Beyrouth
 ACORD
 DE TRANSPORT
 AFRIEN
 (Procés-verba)

- ر درار۱۸۷/ری نفرنج ۲۹ آبار ۱۹۴۴ بسر خلیا المحق (بردم ب ۱۹۲۳ ب ص ۱۵۴)
 - م شرين الثاني ۱۹۶۶ الفاق بريائي (ساولة الموالات البرجاية
- ے بردر ۱۹/مام داریج 1) کثرین الاول ۱۹۱۲ شر خلا ۱۳کستاتی ورسیع مسوسیع السمیسید (درم ۱۹۱۲)

بعد تشرين الثاني ١٩٤٢

- ۲۷ حزیران ۱۹۰۰ بروت اتفاق نقل الیشالع الحدة بلاجتین
 - ا تشرين الثاني ١٩٥٠ الطال النقل الجوي (معضر اجتماع)

7

7

4 Octobre — 21 Décembre 1927 ACCOBD JUDICIAIRE

Lettre concernant l'extradition des délinquants

Convention pour l'échange des actes judicieures. (AD - p. 138 et 161

29 December 1929 LONVENTION OF BON VOISINAGE

Règlement des attiges entre nomades (AD p. 12)

- 20 Août 5 Septembre 1932
 ACCORD SUR LES
 VISAS DE PASSEPORTS
 (AD | 1000
- Decembre 1932
 ACLORD DE TRANSPORTS
 DE TROUPES

nertié 173/LR du 6 Décembre 1532 portant publication de cetnecord (B O. 1932 - p. 300)

15 Décembre 1902
 ACCORD
 SANITAIRE
 Transport des corps
(AD — p. 151

۲۱ تشرین الاول – ۲۱ کانوں الاول ۱۹۲۷ اتفاق قصائی

يرساله منعندة بيسليم المعربي

- العاق مبادلة الولائق المصائية
 ا و د ص ۱۳۹ و ۱)۱
 - 74 کائون الاول ۱۹۳۹ اندال حسن حوار حل الخلافات دی البدو و د د در ۲۲
 - آپ = 6 آپلول ۱۹۳۲ اتفال بشان التائیزات علی جوازاب السفر د د - س ۱
 - کابون الاول ۱۹۳۲
 الطاق نقل الجيوش
 - براد ۲۳ رژیز دریج ۳ کنون آلاول ۹۲۶ شر طلا آلالبیسیاق (ی-م ۱۹۳۲ بایی ۳)
 - 14 کائوں الاول ۱۹۳۴ انفاق صحفی ربدن البتث رود د اس اه

JORDANIE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — JORDANIE

AVANT NOVEMBRE 1983

- 40 Mat 1923
 ACCORD DOLANIER
 (AD p. 143
- 27 Février 1924
 ADDENDUM A
 L'ACCORD DOUANIER
 10-5-23
 AD p. 146)
- 2t Janvier 1925
 ADDENDUM A
 L'ACCORD BOI ANIER
 1085-23
 (AD p. 148
- 8-12 Mars 1927
 ACCORD POSTAL
 (Echange de colis postaux)

Approuvé sous le Nº 405/A, à Beyrouth le 25 Avril 1927

20 Mars 1927
 ACCORD SANTTAIRE
 (Peste bovine,
 (AD - p 11)

الملكة الاردنية

الهاشمية

العسساقات دولية بين لبثان والملكه الاردبية الهاشمية

قبل تشرين الثاني 1927

- ا ایار ۱۹۲۲ اتفاق چمرکی ر د ... س ۲)
- ۷۲ شیاف ۱۹۹۳ ملمن الاتفاق الچمرگی فاریخ ۱۰ ب ۵ س ۱۹۲۳ رو د س س ۱۹۱۱
- ۱۹۲۳ کانون الاول ۱۹۲۰ میلی ناریخ باریخ باریخ باریخ با ۱۹۲۳ با ۱۳۲ با ۱۹۲۳ با ۱۳۲ با ۱۳ با ۱۳ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳ با ۱۳ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳۲ با ۱۳ با ۱۳ با ۱۳ با ۱۳۲ با ۱۳ با
- ٨ ١٦ الذار ١٩٢٧
 أتفال بريدي
 (منابلة الطرود البريدية)
- ر محق طیه تحت رقم ۱/۲۰۰ ق ب رت نشاره ۲۵ تیسان ۱۹۲۷
 - ۲۰ الحاد ۱۹۲۷ انفاق صحی
 (پشال طامون الواشي)
 ر د من ۲۰۰۷



JAPON

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN - JAPON

AVANT NOVEMBRE 1943

 28 Juillet 1906 ACLORD
 COMMERCIAL

> arreté 167/LR du 19 Août 1936, portant application de cet accord (B.O. — 1936 p. 345)

 23 Avril 1837
 ADDITIF & L'ACCORD COMMERCIAL

> orrête 74 LB du 18 Mai 1937, portent application de l'add (f B O. — 1937 a 198)

> acrété 158, LR du 27 Juillet 1939 partant application provisoire de l'arrangement commerce « vec » Japon

اليابان

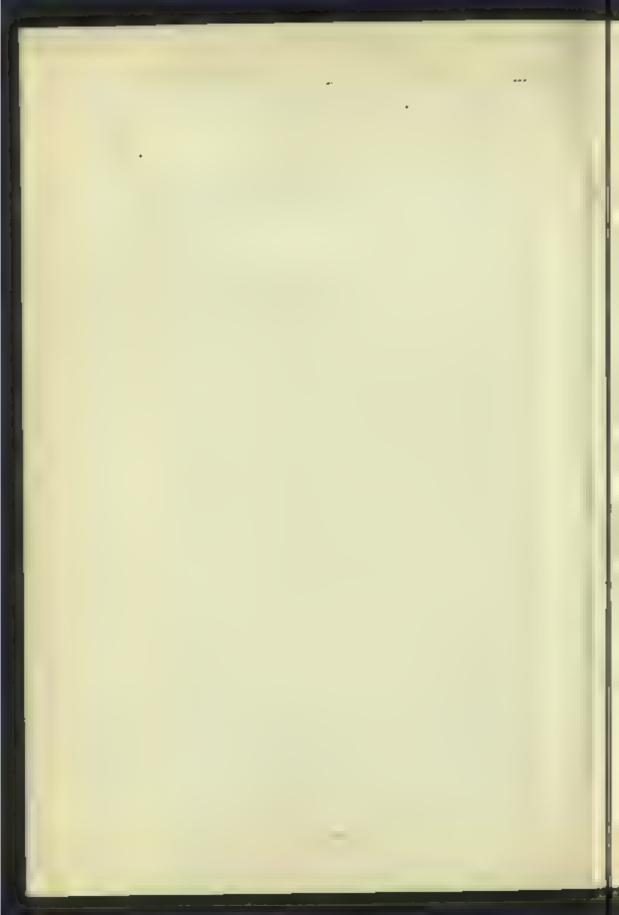
اتعاقات دوليه بين لبنان والبابان

قبل شربن الثاني ٢١٩٤٣

- دردر ۱۲۷ طریع ۱۹ اب ۱۳۳۹ رضیع هذا الانفاق دوسیع التنمیذ (نام ب ۱۹۲۹ = ص ۱۳۴۹)
 - ۲۲ تیسان ۱۹۳۷ ملحق للانفاق النجاري
- قرار ۱۹۳۷ تاریخ ۱۸ آپار ۱۹۳۷ رسم مذا اللحق موضح اصمله ۱ د-م = ۱۹۳۷ – ص ۱۹۲۸
- ر الرآو 46 إن الرباح 47 صور 1999. وضع الاعال التجاري مع اليابال موسع "شقياد المراثثة

7

7



القيمة بالدولار	الباسائع
1	مصبوعات كماثنة وصيدرية وعقاقير طبيه
٧٠	ورف وکرتون
1	ارمو بيكا
1	ررار 🚐
Trees	برابيط من حوج و قشرومشيعاتها
10	مصنوعات حساسة التصوير الشعبني والبيثما
10	مصوعات بدوية
1	بضائع ميجتلفة
T To	المحموع

7

اللائحة ب

التصدير الإبطالي الى لبنسان

مة بالدولار	القي	البضائع
*		هي الديارات
	واعراس اشتخارهشتيرةوموهرة 	اعراس شحدانق وندور رهر و
10		ارر
		حلوبات
	٠٠٠ 	ماكولات محفوطة أبية مختلف الاتواع ومشروبات
	···	منسوحات تطنبة
55.		خيوطا ومتسوحات صوقية
	r a Je	ملاسن خاهره
· ·	المستاعي وحديد للبراية المسلحة الم	خيوط ومستوجات من العربر
	41.	آلات رراعیه
٧٥	• •	آلات مساعية وادوات منوك
, –	• •	مواد وآلات کهربائیة
		كلات التصوير الشمسي قطع لاحيرة الراديو
		سیارات وحرارات ، تراکنورات
٧٥ .		رخام ومرمر
, -		عرابة
۲۰ ۰		قیشنانی و مینی رجام
ξ		حشب ومشتقاته
į.,		اثاث ومصنوعات خثيبية

اللائمىيية ا

التصدير اللبناني الى ابطاليا

القيمة بالدولار	البضائع
1	ىيص
***	شعر وكسفاله
A0	التيسار المعف (حيص بـ عدس بـ قول بـ قاصوليا)
ξο	بانيه
٧٥	بهلامنا
€ø	نوم ونصل
× 10	مور ۵۰۰ طن
T	فاكهة مجمعة (زبيت سلطاني الخ -)
Į	مدور رسيه
٧٥	جعت الزبتون والبدور الزبتية
XIII	ریب ریبوں ۔۔۔ہ ملی
×3	صوف ۸۰۰
(0	ribec
Y	حبود طبيعية
Yo	مصبوعات فنية
7	يصانع مجتلعه
V-2 7 70-	\$

المجموع ١٠ ، ٢٥٠ ٢ درلاد

x أن السعر المعين منس فنيل التقدير فقط

روما فی ۲۷ ایار سنة .۱۹۵

الى معالي الكونت كارلو سعورزا دزير الشارجية دومت

سيدي الورير

لقد تشرفت وتسلمت الكسباب الذى تعصيم معاليكم ووجهمود لي باريح هذا البوم وابدى يص على ما يلى !

"اسرف باعديكم ال الحكومة الإيطالية و تمشيا مع رقبتها في تعهم حاجات الزراعة اللبنانية وفي توسيع مدى التبادل مع لبنان و قسيروت تعقيق مقابضة عامة ترمي الي تبادل منتجات ومصنوعات مبيئة الواعها وكبياتها في اللائحتين ا و ب الودعة بيوبير وماثنين وخبسين السيف دولار اميركي من كلا الحاسين ودلك في ظرف سنة .

ومن المعنى عنيه أن تكون الدولار الأميركي عملة الحسباب بين القريمين

وسيقوم بتنظيم القابضة هسين المحانب الإيطالي المهد الوطني للتجارة الحارجية ، وهو الذي سيسوزع الكمبات على دوى الثنان ق انطالي ويؤمن الاتصال بالهيئة التي سيعهد اليها بالتنظيم والاتصال من الجانب البناني والي ارجو اليكم ان تطلعوني على اسم هذه الهيئة ،

وفي حالة قبول حكومتكم 6 تكسون لهذا الكتاب والحواب الذي لتكرمون متعادلكم بارساله الي قوة الإتعاليين تلدينا , ع

واني الد احيطكم علما بان الهيئية الني سيمتمدها الحالب اللسيالي لتوريع الكمال بين اصحاب العلاقة وليأمين الإنصالات بالمهد الوطسي التحارة الحارجية هي ورازة الإقتصاد الوطني د أنسرف بان اؤ كد لماليكم مواقعة حكومتي على ما سبق وارجو ان تتقيلوا معاليكم اسمى اجسلالي واحترامي .

اميل خوري

ACCORD

COMMERCIAL

- Signé à Rome
- In 27 Mail 1950,
- Ratification autorisés par
 0. 2449 k du 20 Juillet
 1950.
 J.O. 1950 n° 30 p. 490)
- Publić nu AO. 1950 n° 30
 p. 491

اتفاق

السادل التجاري

- 🍙 وقع عليه ق روما
- Her phi tv & 🐞
- مندل بدوچپ الرسوم رقم ۲۵۹۹ تاریخ ۲۰ تموز ، ۱۹۰۰

(B) or To all alter a project

بدر عدا الإندان في الجرعاء الرسمية
 دو ۱۹۵ بعد ۳ ساس ۱۹۵)

روما في ۲۷ ابار سية . ١٩٥٠

ألى سلماده أمثل خوري المندوب غوق العادة والوزير الغومي للجمهورية اللبيانيية

سيدى الورير

اتسر ب بافاديكم ان الحكوميية الانقالية ، تعشيا مع رعبية في تهم حاجات الزراعة الليتانية وفي توسيع مدى البادن مع نبان ، فررت بحقيق مقابضة عامة ترمي الى تبادله متنجات ومصبوعات مسية الواعها وكمياتها في اللائحتين أو ب الودعة ربطييا ومحدده اسفارها حميقا بمشييع مليوتين وماتنين وخمسين الف دولار اميركي من كلا الحاتين ودلك فيظرف سية ،

ومن المنعق عليه ان يكون الدولار

الإمراكي عملة الحساب بين الفريقين

وسيعوم بنطيم المايضة مسن الحاب الاطالي المهد الوطني للتجارة الخارجية ، وهو الذي سيستورع الكساب على دوي النبال في طالب ويؤمن الالصال بالهيشة التي سيمهد النها بالسطيم والالمثال من الحالب النساني ،

وابي الرحو ان تطلعوني على اسم عاده الهيئة ،

وى حال منول حكومتكم ، يكون لهذا الكتاب والمحواب الذي التكرمون متمادتكم بارساله الى قوة الالفساق بين طِلدينا ،

ونفضلوا يا سعادة الوريز سفسل اخلالي واحترامي -

سفورزا

ARTICLE 30. — Le Présent Traite sera ratifié et les ratifications seront échangées à Rome aussitôt que possible.

Il entrera en vigueur trente jours après l'échange des retifications et aura une durée de cinq ans. Ce délai passé, il pourra être dénoncé en tout temps, la dénonciation prenant effet six mois à compter du jour de sa notification.

En foi de quoi, les Plénipotentiaires ont signé le présent Traité et l'ont revêtu de leur aceau.

Fait à Beyrouth, en double exemplaire, le 15 Février 1949.

> A. ALESSANDRINI H. FRANGIE

- a) à l'application des lois spéciales pour la marine marchande nationale, en ce qui concerne les encouragements, soit à l'industrie des constructions navales, soit à la navigation au moyen de primes ou d'autres facilités spéciales,
- b) aux privilèges concédés aux sociétés pour le sport nautique ;
- c) à l'unage du service maritima des ports, des rades et des plages, y compris le pilotage, le remorquage, le sauvetage et l'assistance maritime;
- d) à l'émigration et au transport des émigrants, étant entendu que, à ce sujet, un accord pourra être conclu, le cas échéant, entre les Hautes Parties Contractantes
- e) au cabotage, qui ent réservé aux navires nationaux .
- à la pêche dans les eaux territoriales des deux Etats.

ARTICLE 28. — Les Hautes Parties Contractantes s'engagent à ouvrir, aussitét que possible, des négociations en vue de con clure un ou plusieurs accords spéciaux pour assurer, dans la plus large mesure possible, aux travailleurs de chacun des deux Pays sur le territoire de l'autre et à leurs ayant-droit, l'égalité de traitement avec les nationaux en tout ce qui tonche l'application

des lois concernant la protection du travail, l'assistance médicale hospitalière et les assurances sociales contre les différents risques.

ARTICLE 29. — S'il a élève entre les Hautes Parties Contractantes un différend aur l'interpretation ou l'application du présent Trasté et si l'une des Hautes Parties Contractantes demands que le litige soit soumis à la decision d'un tribunal arbitral l'autre Partie devra y ponsentir, même quant à la question préjudicielle de savoir si la contestation est de nature à être déferée au tribunal arbitral.

Le tribunal arbitral sera constitué pour chaque contestation de manière que chacune des Hautes Parties Contractantes ait à nommer en qualité d'arbitre un de ses ressortissants, et que les deux Parties choisissent pour troisième arbitre un ressortissant d'un autre Etat ami.

Les Hautes Parties Contractantes se réservent de s'accorder à l'avance et pour une période de temps déterminée, sur la personou qui remplirait, en cas de litige, les fonctions de troislème arbitre.

La décision des arbitres sera définitive et aura force obligatoire.

S'il arrivalt qu'un navire de l'une des Hautes Parties Contractantes üt naufrage, Schouat ou souffrit quelque avarie sur les cotes de l'autre Partie, celle-el lui donnera toute assistance et protection comme sux navires de sa propre nation, lui permettant an cas de besoin de déposer à terre ses marchandises ou même de les transborder sur d'autres navires sans exiger aucun droft ui impôt. ni contribution quelconque, à mains que lesdites marchandises ne soient livrées à la consommation intérleure

Le navire naufragé ou échoué et toutes ses parties ou débris ses provisions et gréements, et tous les effets et marchandises qui auront été sauvés, y compris ceux qui auraient été jetés à la mer, ou le produit de leur vente a lis sont vendus, de même que tous les papiers trouvés à bord d'un tel navire, seront remis au propriétaire ou à ses délégués, aur leur récismation

A défaut de propriétaire ou d'agent sur les lieux, cette remise se fera entre les mains du Consul-General, Consul, Vice-Consul ou Agent Consulaire italien on libanais dans le ressort duquel le naufrage ou l'échouement aura eu lieu

Lesdita consula, propriétaires ou agenta ne paieront que les frais occasionnés par le sauvetage et par la conservation des objets sauvés.

ARTICLE 26. — La nationalité des navires sera constatés selon les lois de la Partie à laquelle appartient le navire, an moyen des titres et patentes se trouvant à bord, délivrés par les autorités compétentes.

Sauf le cas de vente judiciaire les navires de l'une des Parties Contractantes ne pourront être nationalisés dans l'autre sans une déclaration de retrait de pavillon delivrée par l'autorité de l'Etat dont ils relèvent

Jusqu'à la concluscion d'un accord special pour la reconnaissance respective des certificats de jaugeage, les navires de chacune des Parties Contractantes, mesurés selon les règles du système Moorson, ne seront pas assujettis dans les ports de l'autre Partie, pour le paiement des droits navigation, à aucune nouvelle opération de jaugeage, la capacité nette de registre inscrite sur les papiers de bord étant considérée comme équivalente à la capacité nette de registre des navires nationsux

ARTICLE 27. — Le traitement des navires nationaux ou de ceux de la nation la plus favorisée ne s'étend pas : leur chargement destiné à l'étranger, sans payer d'autres droits que reux auxquets sont on seront soumis, en parells cas, les navires nationaux.

En outre, les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes offectuant le commerce entre des ports hors du territoire de l'autre, pourront transporter, entre deux ports des territoires de cette dernière Partie, les passa geca munis de buleta directs ou les marchandises accompagnées de connaissements directs, s'il résulte de ces documents que les dits passagers et marchandines proviennent de localités ou sont destinés à des localités situées en dehors des territoires ausdits , et, pour autant qu'ils seront engagés dans les transports visés ci-dessus, lesdits unvires et leurs passagers of marchandises joulront de tous les privilèges prévus par le présent Traité

ARTICLE 24. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parlies Contractantes seront libres de faire usage, dans le territoire de l'autre, sous les mêmes conditions et en payant les mêmes taxes que les nationaux, des chaussées et autres routes, des canaux, écluses, bacs, ponts et ponts-tournants, des ports et endroits de débarquement, des signaux et feux à désigner les eaux navigables, du pilotage, des grues et ponts publics, magasins et établissements pour le sauvetage et l'emmagasinage de la cargaison, des navires et autres objets, en tant que ces établissements ou ouvrages sont destinés à l'usage du public, qu'ils solent administrés par l'Etat ou par les particuliers.

Sauf les règlements spéciaux sur les phares et fanaux et sur le pilotage, il no sera perçu aucune taxe s'il n'a pas été fait réellement usage de ces établisse ments et ouvrages,

ARTICLE 25. — Tout navire de l'une des Hautes Parties Contractantes qui serait forcé par la tempéte ou par un accident quelconque de se réfugier dans un port de l'autre Partie, aura la liberté de s'y radouber, de s'y pourvoir de tous les objets qui lui seront nécessaires et de se remettre en mer, sans payer d'au tres droits que ceux qui seraient payés en pareil cas par un bâtiment national.

Si cependant le capitaine d'un navire marchand se trouvait dans le nécessité de se défaire d'une partie de ses marchandises pour subvenir à ses dépenses, il sera tenu de se conformer aux ordonnances et aux tarifa de l'endroit où il aura abordé. droits et taxes, quelle qu'en soit la nature ou dénomination, perçus au profit de l'Etat, des communes, corporations, fonctionnaires publics on établissements quelconques, que par rapport au placement de ces nuvires, leurs chargement et déchargement dans les ports, rades, baies, bassins et docks et généralement pour toutes formalités et dispositions quelconques, auxquelles peuvent être noumis les navires, leurs equipages et leurs organisations.

ARTICLE 22. — Seront complètement et réclproquement affranchis des droits de tennage et d'expedition.

 n) les anvires qui, entrés our lest de quelque lieu que ce solt en reportiront sur lest;

In les navires qui, en passant d'un port de l'un des deux Etats dans un ou plusieurs ports du méno Etat, soit pour y déposer tout ou partir de leur cargaison, soit pour y composer leur chargement justifieront avoir déjà acquitté ces droits.

c) les navires qui, entres avec chargement dans un port, soit volontairement, soit en relâche forcée, en sortiront sans avoir fait des opérations d'ordre commer-(na. Les droits et taxes sanstaires seront acquittés dans tous les cas. Ne seront pas considerés, en cas de relache forcée, comme opérations d'ordre commercial, le débarquement, le rechargement des marchandises pour la réparation du navire, le transbordement sur un autre navire en cas d'inavigabilité du premier, les dépenses nécessaires au ravitaillement de l'équipage et la vente des marchandises avariées lorsque l'administration des douanes en aura donné l'autorisation.

ARTICLE 23. - Les anviron Hautes Parties de chacune des Contractantes entrant duns un des ports de l'autre Partie pour y décharger une partie de leur cargaison provenant de l'etranger pourrout, en se conformant aux lois et règlements du pays comerver à leur bord la partie de leur cargaison qui serait destinée A un autre port, seit du même pays, soit d'un autre et la réexporter, sans être satreints à payer pour cette dernière partie de leur cargaison, aucun droit de deuane de surveillance qui sauf ceux d'ailleurs, ne pourront être perçus qu'aux taux fixés pour la navigation nationale

De même les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes pourront passer d'un port de l'un des deux Etats dans un ou plusieurs ports du même Etat, pour y composer ou compléter posées, rechargées et réemballées.

Il est entendu que les marchendises de provenance quelconque, qui transitent par les territoires d une des Hautes Parties Contractantes on qui y sont déponées dans des ports francs ou des entrepots, ne secont pas soumises, à leur entrée dans les territoires de lautre, à des droits de douane ou à des taxes autres on plus élevés que ceux qui seraient perçus, al les marchandises étalent importées directement du pays d'origine Cette disposition s'appliquera auset blen aux marchandises en transit direct qu'à celles qui transitent après avoir été transbordécs ou réemballées dans un entrepôt,

Si une des Hautes Parties Contractantes accorde des avantages plus étendus que ceux prévus par les présent Traité à un pays n'ayant pas d'accès direct à la mer, tels avantages pourront être limités au pays indiqué.

ARTICLE 20. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront, sur le territoire de l'autre Partie, de la même protection que les nationaux pour tout ce qui concerne la propriété des marques de fabrique ou de commerce ainsi que des dessins ou modèles industriels ou de fabrique de toute espèce. Les Hautes Parties Contractantes sont d'accord pour donner pleine et entière application, dans leurs relations réciproques, aux stipulations de la Convention d'Union de Paris du 29 mars 1863 pour la protection de la propriété industrielle, révisée à Brunelles le 4 décembre 1900, à Washington, le 2 juin 1911, à La Haye, le 6 novembre 1925 et à Londres le 2 Juin 1934

Le droit exclusif d'exploiter une marque de fabrique ou de commerce, un brevet d'invention, un modèle d'utilité, un dessin ou modèle industriel ou une œuvre scientifique, littéraire ou artistique, ne pourra avoir, au profit des Italiens sur le territoire libanais, ou des Libanais sur le territoire litalien une durés plus longue que celle fixée par la loi à l'égard des nationaux

Si l'un des droits ci-dessus mentionnés est tombé dans le domaine public au pays d'origine. Il ne pourra être l'objet d'une jouissance exclusive dans l'autre pays.

ARTICLE 21. — Les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes seront traités dans les ports de l'autre, soit à l'entrée, soit pendant leur séjour aoit à la sortie, sur le même pled que les navires nationaux ou les navires de la nation la plus favorisée, et cela tant par rapport aux

le nonobatant la production du certificat d'analyse.

La procédure établie par chaque Partie pour assurer, dans les conditions el-dessus énoncées, le prélèvement des échantillons ainsi que les modèles des certificats seront notifiés à l'autre Partie et agréés par elle.

La liste des laboratoires officiels chargés dans chaque pays de délivrer les certificats d'analyse sera notifiée, par chacun des deux gouvernements à l'autre, dans le plus bref délai à dater de la mise en vigueur du présent Traité.

ARTICLE 18. — Aucun droit intérieur perçu pour le compte de l'Etat, des autorités locales ou de corporations, grevant actuellement ou à l'avenir la production, la fabrication ou la consommation d'un produit quelconque dans le territoire d'une des Hautes Parties Contractantes, ne sera, pour un motif quelconque, plus élevé ou plus onéreux pour les produits originaires et en provenance du territoire de l'autre, que pour les produits similaires nationaux.

ARTICLE 19. — Les Hautes Parties Contractantes se concèdent réciproquement la liberté de transit à travers leurs territolres par voie ferrée et par vois

deau, par route et par air, pour les marchandises de quelque origine que ce soit, y compria celles d'origine de l'un des Etata contractants. les personnes de la nationalité de l'autre Fartie, ainsi que leurs bagages, les navires, bateaux, voitures, wagons, avions et autres instruments de transport dont le trajet par leadits territeires, accompil avec on sans transbordement, avec on sans mise en entrepôt, avec ou sons rupture de change, avec ou sans changement de mode de transport, n'est que la ratification d'un trajet total, commencé ou devant être terminé en dehora des frontières de l'Etat à travers le territoire duquel le transit s'effectue.

En ce qui concerne la circulation des wagons de chemin de fer, les Hautes Parties Contractantes conviennent de leur appliquer, dans leurs territoires respectifs, les dispositions du Règlement pour l'usage réciproque des wagons de chemin de fer en service international revisé & Copenhague le 4 septembre 1947.

Les marchandises de toute nature, venant de l'une des Hautes Parties Contractantes, ou y aliant, seront réciproquement affranchies dans le territoire de l'autre, de tout droit de transit, soit qu'elles transitent directement, soit que, pendant le transit, elles doivent être déchargées, déEn outre, dans le cas où l'une des Hautes Parties Contractantes établirait de nouvelles probibitions ou restrictions soit à l'entrée, soit à la sortie, l'octroi de dérogations ou la fixation de contingents seront examinés, sur de mande de l'autre Partie Contractante de façon à n'affecter que le moins possible les relations commerciales entre les deux pays.

Néanmoins, l'importation d'échantillous sera toujours consentie,

Les Hautes Parties Contractantes s'engagent aussi à no pas entraver l'importation des petites quantités d'un produit necessaire pour obtenir ou conserver des brevets, marque de fabrique, droits d'auteur at drois similaires.

ARTICLE 16. — Chacune des Hautes Parties Contractantes pourra exiger, pour établir l'origine des produits importés, la présentation de certificats constatant que l'article importé est de production ou de fabrication nationale, ou qu'il doit être considéré comme tel étant donné la transformation qu'il a subje sur le territoire de l'autre Partie.

Les certificats d'origine seront délivrés solt par les chambres de commissee et d'industrie dont relève l'expéditeur, soit par tout autre organe ou groupement que le pays destinataire aura agréé, soit par le bureau de douane d'expédation à l'intérieur ou à la frontière

Dans le cas pu lesdats certificate ne seraient pas délivrés par une autorité gouvernementale au torisée à cet effet, le Gouvernement du Pays importateur pourra exiger qu'ils soient visée par aon Représentant diplomatique ou par le fonctionnaire consumire du teu dont proviennent les marchandres. Les deux Gouvernements sont d'accord pour fixer, sur au base de la réciprocité, les droits que percevoir dans le cus où le visu cerait exigé.

Les colls postaux seront dispensés du certificat d'origine.

ARRICLE 17. — Chacune des lisules Parties Contractantes sengage à admettre les certificats d'analyse délivrés par les laboratoires officiels de l'autre Partie pour établir que les produits naturels ou fabriqués, originaires du pays qui a délivré le certificat d'analyse, importés sur le territoir de l'autre, répondent aux prescriptions de la législation intérieure de ce dernier pays.

Chacune des Hautes Partles Contractantes conserve le droit de faire procéder, le cas échéant, et notamment en cas de suspicion de fraude, à toute vérification uti-

- d) aux avantages spéciaux que la République italienne aurait déjà accordés ou accorderait à l'avenir à la République de San Marino, à la Cité du Vatican ou à des territoires ayant un statut juridique spécial internationalement reconnu
- e) aux avantages spèciaux que le Liban aurait déjà accordés ou accorderait à l'avenir à un pays membre de la Ligue des Etats arabse ou membre de la Commission économique du Moyen-Orient.

ARTICLE 14. — Les Hautes Parties Contractantes s'engagent à ne pas entravor leur ecommerce réciproque par des prohibitions on restrictions d'importation, d'exportation on de transit

Des exceptions à cette règle on tant qu'elles sont applicables à tous les pays on aux pays se trouvant dans des conditions identiques, pourront avoir lieu uniquement dans les cas suivants :

- a) dans des circonstances exceptionnelles se rapportant à des prévisions de guerre;
- b) pour des raisons de sûreté publique ;
- c) dans l'intérêt des monopoles
 d'Etat actuellement en vigueur ou

qui pourraient être établis à l'avenir .

- d) afin d'appliquer à des marchandises étrangères des prohibitsons ou restrictions qui ont été ou qui pourraient être établis par la législation intérieure pour la production, le vente, le transport ou la consomnation à l'intérieur, des marchaudises nationales elnula res
- el en vue de l'application des prescriptions de police sanitaire adoptées conformément aux prinipes internationaux y relatifs, dans l'intérêt de la santé publique ou de la protection des animaux et des plantes.

ARTICLE 15. — Les dispositions de l'article 14 ne portent au
cune atteinte aux prohibilions ou
restrictions quantitatives des importations et exportations des
marchandises adoptées ou à adoptes à titre temporaire par les
Hautes Parties Contractantes, en
vue de sauvegorder l'équilibre de
leurs balances des palements.
Ces restrictions pourront être
aménagés chaque fois qu'il sern
nécessaire

Les Flautes Parties Contractantes appliqueront, toutefois, l'une vis-à-vis de l'autre, les prohibitions ou restrictions en vigueur de la façon la plus libérale. malités de douane établia pour assurer leur réexportation ou le palement des droits de douane prescrita en can de non réexportation dans le délai prévu par la loi. Toutefois, ledit privilège ne s'étendra pas aux articles qui, à cause de leur quantité ou valeur ne peuvent pas être considérés comme échantillons ou qui, à cause de leur nature, ne pourrulent être identifiés tons de leur réexportation.

ARTICLE 12. - Les Hautes Parties Contractantes conviennent que, réserve faite des cas où le présent traité en dispose nutrement, pour tout ce qui concerne le montant, la garantie et la perception des droits, les formalités douanières, l'importation et l'exportation des marchandises, le transit, la réexportation, l'entreposage, la navigation et les transports, tout privilège, favour ou immunité quelconque que l'une d'elles a déjà accordé ou accorderait à l'avenir à tout autre Etat, seront étendus immédiatement et sans conditions à l'autre Partie Contractante.

Par application de ce principe, les produits naturels ou fabriquée, originaires et en provenance du territoire d'une des Hautes Parties Contractantes ne seront soumis, à l'importation dans le territoire de l'autre Partie, à des droits ni plus élevés ni autres que ceux

auxquela seront assujettis les prodults de la nation la plus favorisée nous ces rapports.

De même à l'exportation vers l'Italie il ne sera perçu au Liban et à l'exportation vers le Liban il ne sera perçu en Italie, d'autres ni de plus hauts droits de sortie, ou taxes qu'à l'exportation des mêmes produits vers le pays le plus favoriné à cet égard.

ARTICLE 13. — Len dispositions de l'article 12 ne sont point applicables

- a) aux faveurs spéciales que chacune des Hautes Parties Contractantes aurait accordées ou accorderait à des Etats limitrophes pour faciliter le trafic de frontière.
- b) aux obligations imposées à l'une ou à l'autre des Hautes Partres Contractantes en vertu d'une union douanière ou d'un régime similaire déjà contractés ou qui pourraient être centractés à l'avonir y compris les accords provisoires nécessaires pour la mise en ceuvre des dites unions donanières ou régimes similaires ;
- c) sux obligations imposées à l'une des Hautes Parties Contractantes par des accords économiques ou douaniers multilatéraux dont elle est partie et auxquels l'autre Partis contractante peut adhèrer ;

Lesdita établissements et sociétés ne seront tenns, pour l'exercice de leurs activités commerciales, industriches ou économiques dans le territoire de l'autre partle, des impôts, droits ou taxes autres ni plus élevés que ceux perçus sur les nationaux.

Les ressortissants et les sociétés ou établissements de l'une des Hautes Parties Contractantes ne seront taxés par l'autre Partie qu'à raison de la part d'actif social qu'ils ont investi sur son territoire, des bénéfices qu'ils y réalisent ou des affaires qu'ils pratiquent

ARTICLE 11. - Tout en étant admis au bénéfice des avantages plus granda qui peuvent oécouler du traitement de la nation la plus favorisée, les négociants, les fabricanta et autres producteurs de l'un des deux Pays, ains! leurs commis voyageurs, auront le droit, nur la production d'une carte de légitimation et en observant les formalités prescrites dans le territoire de l'autre pays, de faire dans ce pays les achats pour leurs commerce, fabrication ou autre entreprise et d'y rechercher des commandes avec ou sans échantillons ches les producteurs et commerçants, sans être soumis. à ce titre, à aucun droit ou taxe. pourvu que leur séjour dans le paya respectif ne dépasse pas six

mois par an. Ile pourront avoir avec eux des échantillons ou modeles, mais non des marchancises, sauf dans les cas où cela serait pernás aux voyageurs de commerce nationaix

La carte de légitimation mentionnée ci-dessus devra être établie conformèment au modèle indiqué dans la Convention Internationale pour la simplification des formalités douanières signée à Genève le 3 novembre 1923 Elle sera valable durant le cours de l'année soluire pour laquelle elle a été délivree

Chacune des Hautes Parties Contractantes fera connaître à l'autre les Autorités compétentes pour délivrer les cartes de légitimation

En ce qui concerne les industries ambulantes, le colportage et la recherche de commanda chez les personnes n'exerçant ni industrie, ni commerce, les dispositions ci-dessus ne sont pas applicables et les Hautes Parties Contractantes se réservent, à cet égard, l'entière liberté de leur législation.

Les articles importés comme échantilions dans les buts susmentionnés seront admis temporeirement dans chacun des deux pays en franchise de droit, conformement aux réglements et forde la même protection accordée en pareil cas aux nationaux.

Il est, en outre, entendu que, en ce qui concerne les matières si-dessus, les ressortissants de chacune des Parties ne seront jamais traités dans le territoire de l'autre d'une manière moins favorable que les ressortissants de tout autre Eint.

ARTICLE 9. -- Les ressortisaunts de chacune des Hautes Parties Contractantes ne seront pas assujettis, sur la territoire de l'autre, à des droits, taxes, impôts ou contributions, sous quelque dénomination que ce soit, et saus égard pour le compte de qui ils sont per çue, autres ou plus élevés que ceux qui seront perçus sur les nationnux, dans des situations identiques ; ils bénéficieront potamment, dans les mêmes conditions que les nationaux, des réductions ou exemptions d'impôts ou taxes et des dégrèvements à la base, y compris les déductions accordées pour charges de famille.

Les dispositions qui précèdent ne font pas obstacle à la perception, le cas échéant, soit de taxes dites de séjour, soit des taxes af férentes à l'accomplissement des formalités de police, tant que ces taxes seront perçues sur les surtres étrangers. Le taux de ces taxes ne pourra pas être supérieur à celui des texes perques sur les ressortissants de tout autre Etat

ARTICLE 10. — Les sociétés civiles, commerciales, industrieltes, financières, bancaires, d'assurances, de transport, ainsi que les
établissements publics d'assurances et tous sutres établissements
et sociétés de caractère économique, constitués conformément
aux lois de l'une des Parties et y
synot leur siège social, seront reconnues de plein droit par l'autre
Partie comme existant régulièrement.

Ils pourront s'élablir sur le territoire de ladite Partie et y créer des filiales, surcursales et agences et y exercer toutes activités industrielle, commerciale ou éconoraque, suivant les modaintés, ilmitations et conditions établies par les lois en vigueur et qui sont applicables aux sociétés et établissements de tout autre pays, et elles obtiennent l'autorisation nécessaire dans le cas où une tel le autorisation est prévue par ces lois.

La capacité d'estar en justice desdits établissements et sociétés, ainsi que celle de leurs filiales, succursales et agences seront déterminées d'après leur statut et la loi du pays où ces sociétés et établissements ont été constitués. par les ressortissants de l'autre Partie, aucune mesure de disposition, limitation, restriction ou d'expropriation pour cause d'utilité publique on d'intérêt général, qui ne serait pas applicable dans les mêmes conditions à ses nationaux, ou aux ressortissants de la nation la plus favorisée. Il en sera de même pour les indemnités auxquelles ces mesures donneront lieu.

ARTICLE 7. - Les ressortissants de chacune des Hautes Par tics Contractantes jourrout, sur le territoire de l'autre, du même traitement que les nationaux en cequi concerna la protection légale et judiciatre de leurs personnes et de leurs blens. A cet ressortissants. lea. fet. len pernonnes juridiques et Jee sociétés civiles et commerciales de chacune des Hautes Parties Contractantes auront, sur le territoire de l'autre, libre et facile accès devant les Tribunaux à tous les degrés de juridiction, tant pour réclamer que pour défendre leura drolta et interêta. Ila joui ront à cet égard des mêmes droits er avantages que les nationaux. Ils ne seront pas astreints, con-(ormément au chapitre III de la Convention de La Haye du 17 fuillet 1905 sur la procédure civile, à fournir la cautio judicatum solvi en se soumettant, toutefols, aux règles contenues dans ladite

Convention et relatives à l'exécution des condamnations aux frais de justice. Ils jouiront en outre de l'assistance judiciaire gratuite, suivant les conditions du chapitre IV de la même Convention

ARTICLE 8. - Les ressortissanta de chacune des Hautes Parties Contractantes seront exempts, sans le territoire de l'autre, de tout service mintaire obligatoire solt dans les armees de terre et de l'air ou dans la marine, soit dans la garde ou la milice nationale. De seront également dispensés de toute fonction officielle obligatoire, d'ordre judiciaire, administratif ou municipal, de toute con tribution, soit pécuninire soit en nature, établie à titre d'équivaient d'un des services personnels visés ci-dessus et de toute réquiestion et prestation militaires, Se cont toutefois exceptées les charges qui sont connexes à la posses sion ou à la focation des immetibles, ausei bien que les prestations et les réquisitions militalnationaux rea, auxquelles les peuvent égulement être appelés à se soumettre en qualité de propriétaires fonciers ou locataires d immeubles

Dans ce cas les intérêts des ressortissants de chacune des Parties jouront, en ce qui concerne les compensations et indemnités et la fixation des prix de réquisition, s'élèveraient entre elles et n'auraient pu être résolus par la voie diplomatique, seront soumis à une procédure de régioment pacifique dans les conditions qui seront fixées par une convention spéciale

ARTICLE 3. — Les resortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes pauvent librement antrer dans le territoire
de l'autre partie et en sortir à
tout moment, sous réserve des dispositions des lois de police, d'ordre et sûreté publics et de détense nationale qui sont applicables à tous les étrangers. Sous
les mêmes réserves, ils pourront
voyager sur ledit territoire, e'y
étabiir et y séjourner aux mêmes
conditions que les nationaux.

Les ressortiesants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront sur le territoire de l'autre de la plus constante protection et sûreté pour leurs personnes, leurs biens et intérête et bénéficierent à cet égard des mêmes droits et privilèges qui sont ou seront accordés aux nationaux.

ARTICLE 4. — Les ressortissants de chacune des Hautes Purties Contractantes jouiront de plein droit sur le territoire de l'autre Partie du même traitement que les nationaux en ce qui concerne les droits privés et ci-

vila, l'exercice du commerce, de l'industrie, des professions et des métiers, sauf dans les cas où la qualité de ressortissant de l'Etat est exigée par la loi du pays dans un intérêt d'ordre public, comme condition essentielle pour permettre l'exercice des dits droits et activités. Toutefois, le traitement des ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie ne nourra dans aucun cas être moins favorable que celui reconnu aux ressortinsants de tout autre Etat, sous condition de réciprocité

ARTICLE 5. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes ne seront pas
tenus, sur le territoire de l'autre
Partie, de payer des taxes ou impôts autres ou plus élevée que
ceux payès par les nationaux
pour l'acquisition des biens meubles ou immeubles ou pour disposer de ces biens par vois de vente, échange, donation, testament,
héritage ou toute autre voie.

Les acciétés et associations bénéficieront, en tant que de besoin, des dispositions que dessus.

ARTICLE 6. — Chacuna des Hautes Parties Contractantes s'engago, à ne prendre vis-à-vis des biens, droits et intérêts légalement possédés sur son territoire

TRAITE

D'AMITIE DE COMMERCE, LT DE NAVIGATION معاهدة

صداقة وتجارة وملاحة

- Signé à Beyrouth
- Le 15 Feyrler 1919
- Butification autorisée par la foi du 11 Septembre 1950

- 🍙 وقع طيها ق بيرت
- 🍙 الى 10 شياط 1944
- اچيز التصديق طيها بموجب فالون
 ۱۱ ايلول ۱۹۵۰

Le Président de la République Ithannise.

et le Président de la République italienne,

Animés d'un égal désir de resserrer les llens d'amitlé tradition nells entre leurs deux. Pays et d'en développer les relations économiques, commerciales et maritimes, ent résolu de cenclure un traité d'amitié de commerce et de navigation sur la base des principes de l'égalité de traitement avec les nationaux et de la nation la plus favorisée et out désigné, à cet effet, pour leurs plenipotentiaires, savoir

Le Président de la République libanoise

Son Excellence Hamid Bey Frangié, Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer

Le Président de la République (tahenne :

Son Excellence Monsieur Adolfo Alessandrini, Envoyé Extraordinaire et Ministre Piénipotentiaire de la Republique d'Italie au Libon

Lesquels, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE PREMIER. - 11 y aura paix et amitié perpétuelle entre l'Italie et le Liban.

ARTICLE 2. Les Hautes Parties Contractantes conviennent que tous les différends, de quetque nature qu'ils soient, qui

حلال ثلاثة اسهر انتداء منى اللوم الذي للغ فيسه احسد الفريقين طلب الحل القضائي علكل من القريفين ال يرفعالامر الى محكمة المدل باستلماء عبادي .

السادة الثامنية عشرة : ادا رأت محكمه العدر الدولية أن عباد مطاله او ابة مبلطة الخبوى تابعية لاحبيد العربين السماعدان الديدان المندرات عبرازا او حبرائية ، وادا كانت الحقيوف الدستورية لذي هذا العربي لا تمكن القرار بالطبوق الادارية عيسال عبدئد الى منع العربي المتضور ترفية عديد الى منع العربي المتضور ترفية عادية من نوع اخر ،

الساده الناسعة عشره: يتعبد المربقان بحسن ثيه القراد العسادر من محكمة العدل الدولية ،

ان الصفو الله لتي قد نسما عسر بمسير القرار بقصين فيهنا محكمته المدل ، ولكل من القريمين أن ارقع اليها ذلك باستدعاء عادى ،

الماده العشرون: على العربقين المعاقدين أن يعتما الناء القيسام بجراءات التسويسة أو بالاجسراءات القضائية عمين كل تدبير يعكسن أن بكون له ثر فسار سواء في قيسول مقترحات لجنة التسوية أو في تنعيد

قرار محكمه الفلل الدولية ،

المادة الواحدة والعشرون: ادا كان احدد اجراءات التصويصة أو أحدد الإحراءات القصائية لا يرال معسا عدد اللهاء مدة عده الاتعاقية فالسه شابع سيره طفا لاحكامها أو لاحكام الله اتعاقية اخرى قد يرى الفريقان الدالها به

المباده الثبانيسة والمشرون: أن المنازعات التي قد تنشأ عسواء عسن بعبير هذا الإنفاق و عن سعده ، ترمع مباشرة باستدعاء عادي الني محكمة العدل الدولية ،

المادة الثالثة والعشرون: يبرم هذا الإنعاق في اقرب وقت ممكن ويلاحل في حير النفيل نور تبادل وثائسيق الإبرام الذي سيتم في دوما ، ويعمل به لمده حمل سبوات ديا من باريخ بين وبائق الرامة الراباء الدار من الراباء على عدد المده بين بالسيار من بيها عدد المده بطلس بالسيار من بيها حمس سيوات الحرى وهكذا دواليك .

وانب بالدين ويسع الموسب المداد الانعاق ومهراه بحاتميهما .

کیت فی نیروت فی الحاسین عشر من شهر شیاط عام الف و سنعمایه وستعة وارنمین ،

الدين ترى دالدة في دعوتهم المشبول امامها ودلك نعد موافقة حكوماتهم .

المادة الثانية عشرة يتعهد الفريقان تسبهيل اعمال لحنة التسوية وخاصة بترويدها جهسد المستطاع بجميسيع الواتائق والمعومات الميسدة وكدليك باستعمال كل الوسائل المتوفرة لهما بموجب بواسهما لنمكين المحمد من استفعاد الشهود أو الخبراء والاستماع الهم .

اللده الثالثة عشره: بعدم تحسيه التسوية تقريرها في خلال اربعة اثهر انتداه من اليوم الذي اضطلعت فيه يامر الخلاف ، الا اذا اتعق العريقان على تمديد هذه الهله .

ترسل صورة من النفرير الى كل من الفريقين - ولا يكون لهذا التقرير لا من حبب عرض الودائع ولا من حبث الاعتبارات الفضائب، صعب الفرار التحكيمي ،

المادة الرابعة عشرة : تحدد لحده التسويسة المسده التسي يحب على العريقين حلالها أن يقولا قولهما فسي مقتوحات التسوية التي تضحهسا تقويرها ، على أن لا تتجاوز الثلاثة السهر .

المبادة العامسة عشرة الإنقساسي الموصول الناء المدة العملية السسي

تستعرفها اجراءات التسوية تعويضا بحدد العريقيان فيمنيه بالانفياق ويحملانه منامعة .

آن النفات المامة التي بشيا عن سير اعمال اللحثة يتحملها الفريقان انصا مناصفة بنهما .

الماده السادسة عشره: ١٥١ لـم يقبل أحد التربقين بمقترحات لجنسة النسوية أو لم نفرت عن راية خلال المده المحددة في تقريرها فلكل منهما أن يطلب رقع الخلاف إلى محكمة المدل الدولية ،

واذا رات محكمية الميدل ال الحلاف ليس حقوقيا يتعق العربقان على حله حلا منصفيا مرضيا .

المساده السابعية عشرة: يعسيم العرامان التعاددان لكل قضية عليي حدد اتفاقا خاصا يعدد فيه يوضوح موصوح الحلاف والشلاحيات الحاصة التي يمكن اسادها إلى محكمة العدل الدولية وسائر الشروط المعق عنها السهمية .

يتم الاتفاق بشادل مذكرات بسين حكومتي العربقين المتفافدين .

تفسر محكمة العدل الاتعاق فسي جميع نقاطبه ،

اذا لم يتم الاتعاق على التسويسة

وتتضمن العريضة بعد بيان موصوع الخلاف دعوة اللجنه الى اتخاذ جميع البدائي التي من شابها ان مسؤدى الى تسوية .

اذا صدرت المريضة عن قريسق واحد فعليه أن ينفها الى العريسق الإحر في الحاب ،

السيادة السادسة _ اكل من المربقين _ في مهلة خمسة عشريوما تبدأ من التاريخ الذي يرمع فيسه احدمها خلافا الى لجنة النسوية _ المق في ان يستبدل ، يقمسد درس علما الخلاف ، معوضه يشحص احر دى كمارة خاصة في الوضوع .

على الفريق الذي يعارس هسلها الحق ان يبلغ دلك في الحال السسى العربق الاخر ، ولهذا العربسست في عده الحال الديق الاول في مهلة خيسة عشر يومسسا من تاريح وصول التبليغ اليه ،

الماده السابعة - تجنمع لجنب النسوية ، اذا لم سفق العريق الساب من خلاف ذلك ، في الكان البسادي يعينه الرئيس ،

الماده الثاملة: أن مهمه لجسسه التسوية هي أيضاح القصايا السي يدور عليها الحلاف وجمع كسمل المادمات العيدة في هماذا السبيسل

والسمي التوليق بسين الفريقسين ، وتضع اللجئة بعد دراسة القصيسة تعريرا تصميه مصرحاتها لحسل الحلاف ،

الماده التاسعة ـ تحرى الاحراءات امام بحسه التسوسية بحصور العربقين ،

بعدد اللحتة احراءات المحاكمة، احدد بعين الإعسار بدادا لم عمري بالإحماع حلاب دليك بدالاحكام المصوصي عليها في البات الثالث من الإمالية لاحاي المعودة في ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٠٧ لتسوية الحلامات الدولة سنوية الحلامات

المادة الماشرة : تكبون مسداولات لعمة النسوية سرية الا اذا قسودت خلاف ذلك بالانعاق مع العريقين ،

الماده الحادية عشرة: للعربين ال عينا لدى اللجنة وكلاء وستشادين وخسيراء ليعطسوا في الوقت نفسه كوسطاء يسهما وبين اللجنة ، ولهما الحق ايضا أن يقلبا الاستماع السي جميع الاشخاص الذين قبد يربال فائده في سهداتهم ،

وللحسه من جهنها أن بطلب بعسيرات سفيسه منسن الوكسلاء والمنتسارين و تحسيراء التنابعيين للفريعين ومنز حمسع الاشتخناص

او الادارية ، فيحق لهذا الفرسيق الاعتراض على اخضاع هذا الحسلاف لمحتلف الاحراءات المنصوص عليها و هسيدا الانعاق قبل ال نصيد السنطة المعتصة قرارا بهائ شاله حلال مدة معقولة ،

٢ - على العربق الذي يرى ق مثل هذه الحال اللحوء الى الاحراءات المصوص عليها في هذا الانمسساڤ ان يبلغ القريق الاحر رغبته هذه في مهلة سبة تبدأ من تاريخ القرارالامف الذكر .

الماده الرابعة ـ تؤلف لجنة دائمه السبوية في مده السبته الاشهمار التي تلي البدء في تنفيد همسلما الانفاق .

سألف هذه اللجنة من تلاثة أمماء

بعين كل من العربعين الساميسين المتعافدين معوضا يحتاره من وعاداه والعافهما بعينان الرئيس شنسرط ان لا يكون من رعاناهما ، وان لايكون ادامته المتاده في اراضيهما ، وان لا يكسون في خسفسهما ، واذا لم يتعقا على بعيين الرئيس ، خلال الهنسة المصوص عليها في العفرة السابقيسة او على تعيين خلف له ثلاثة اشهسر

امتداء من تاريخ شغور المركز ، فيتم تعيينه بالطربقه التالية ،

بعدم كن فرس من العربقسيين السياميين السعيد اللي المستعدد اللي عصاء محكمة المحدد الدائمة في لاهاي من عسير المسين من فيلهما وغير رعانا احدهما بي تجري القرعة على الرئيس مسن من هؤلاء المرشحين -

مین المعرضون لمده تلاث بسواب ویمکن تجدید تعسیم ، ویطلون فی مراکزهم حتی پیم استبدالهم وق کل حال حتی تینهی مده انبدایهم ،

لكل من القرنتين الساميسسين الساميسسين المعاقدين قبل الشروع بالاجسراءات ان يعرل الموص الذي عيمه ويعسين حلما له ، وله أيضا أن يعود عسمن موافقته على تميين الرئيس ،

ق حاله شمور مركز بانتهاه مده المويض او بالمرل او بالوفساء او الاستمالة او اي مابع اخر يصببار الي ملته في افرب وقت وفقيسا للطرعة المحددة للمين -

الذه الخامسة _ يعرض الحلاف على لحبة التبنوية يراسطة عربصبه بوجهها الى الرئيس العربقين منعمي أو احدهما في حال عدم الاتعاق

CONVENTION

DE CONCILIATION

- Signée à Beyrouth
- Le 15 Février 1919
- Radification autorises par la fol du 11 Septembre 1950

تحمهورته الاطانة بن تحصيصت لاحراءات البيونة المصوص عنيها في المادة الرابعة وما بليها حتى الحاصة عشرة من هذا الاتفاق جميع القصايا التي قد حديقان عليها ولا سمكسان من حيها بالطرق السياسية الفادة اذا احقيت احراءات السويسة المادة البيادية عشرة وما طبهست من هذا الاتفاق .

اللاة الثانية _ ان الحلاميات التي تطبق لحلها اجراءات خاصية عليها اتفاقيات احرى باضياه بين المربعين المتارعين المسوى علقه لاحكم تلك الإنفاقيات .

الماده الثالثة _ ا _ ادا كال الحلاف الملق بموضوع بفود امر النظر فيه حسب الفوالين الداخلية لاحسب الفريقين ، الى السلطات القصائسة

اتفاق

النسوية

- 🍙 وقع طيه ق بيرت
- 🐞 ال دا شیاف ۱۹۴۹
- اجیز التعادی علیه بعوجیه فانون ۱۱ اطول ۱۹۵۰

ن رئيس الجمهورية اللساسة

و دئيس الحمهورية الإطاليه

وعله منهما في عقد أنقاق للسنونة الودية للخلافات ألتي فلا بيساً بين البلدين عبد للهذة أنقائه مقوضتهما،

ممالي حمد بن موسعه وربيسو العارجية والساسين المتربين ،

ومن لدن رئيس الحمهوورسية الاطالية اسعاده ادولف السندرسي اسدوب موق العاده والورير المعوض للحمهورية الإيطالية في لبنان -

وبعد أن تبادلا وثائق تعويضهما فوحدت مستوفية الشروط اتعقسها على الإحكام التالية -

الماده الاولى _ تنعيد حكومسه الحميورية اللساسة وحكومسسه

ANNEXE

1

Le Gouvernement Libanais accorde aux entreprises de transport aérien designees par le Gouvernement Italien le droit d'emburquer et de débarquer au Liban et d'effectuer le trafic international on passagers, marchandises et poste sur les routes suivantes, dans les deux directions (avec ouvans escales intermediaires sur le territoire d'autres Etats)

Stade-Libon et au dela.

 Π

Le Gouvernement Italien ac corde aux entreprises de transport sérien désignées par le Gouvernement Libanais le droit d'emharquer et de débarquer en Italie et d'effectuer le trafie international en passagers, marchandises et poste sur les routes suivantes, dans les deux directions (avec ou sans escales intermédiaires sur le territoire d'autres Etats)

L'ban-Italie et au delà.

اللحيسيين

ا ـ تصبح الحكومة اللسائيسسة مؤسسات النقل الحوي المسسسة من قبل الحكومة الانطالية حق المعلل والانزال في سنال والقدم بالنفيسل الدولي من وكات وبضائع ويريسنة على الطرق التابية في كلا الانجامين , مع أو بدون محطات وسيطة عبلي اراضي ديال احو

انطاسا السان وما وراءه ،

۲ سعاح الحكومة الانطاليسة مل قبسيل مؤسسات النقل المينة من قبسيل الحكومة اللمنائية حق العمل والإبرال في ايطاليا والقيام بالنقل الدولي من الكالية في كلا الانجاهي مسلمات وسيطة على الرامي دول احر):

لبنان ما إيطاليا وما وراءها ،

cation de dénonciation pentra être remplacée par un accord uitérieur passé avant l'échéance du délai ausdit

Au cas où l'autre Partis Contractante omettrait d'en accuser réception, on considérera la communication comme parvenue à son adresse 14 jours sprès la réception de la même communication par l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale

ARTICLE 12. — Le présent Accord entrera en vigueur provisoirement à la date de sa signature et définitivement, aussitôt que les formalités prévues per la législation intérioure de chacune des Parties Contractantes auront été accomplies.

EN FOI DE QUOI les nouseigrés Plénipotentialres dûment autorisés par leurs. Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT à Beyrouth, le 24 janvier 1949, en double exemplaire, en langue française.

Hamid FRANGIE.

Ministre des Affaires

Etrangères de la

République libanaise

Adolfo ALESSANDRINI
Envoyé Extraordinaire
et Ministra Plénipotentiaire d'Italie à
Beyrouth

الأخر للاخطار ، ويمكن أن يستماض عن هذا الاحطار باتفاق لاحق يعتسد قبل انتهاء هذه المدة الانعة الذكر .

وقى حال سهو العربق المتعاقسة
الإخر عن الإعلام باستلام الإحطار
يعتبر أن هذا الإعطار قد وصبال
البه عند انقضاء أربعة عشر يومسا
على تسلم منظمة الطيران المدسسي
الدولية الإخطار بعسه .

الماده الثانية عشرة ـ يعبل مؤدنا بهذا الإنعاق اعتبارا من تاريح توفيعه ويسري معموله نهائيا فور المسام الإحراءات المنصوص عليها في القوابين المنافلية لدى كل من الفريقسيين المنافلين وهم ادساه المدوبون بها لهم من سلطه معوضي بها من حكوماتهم وعلى هذا الإعاق.

حرر قبي يروت في ٢٤ كسانون الباني ١٩٤٩ على سنحس بالعبسة الفرنسية -

> حميد فرجيه ورير الطرجية واللبنانيان التنزين في الجمهورية اللبنانية

ا**دولمو السندريثي** الوفد فوق المادة والوزير الطلق الملاحية لايطاليا في بسسسيرد^ن plication du present Accord ou de son Annexe, qui ne pourrait être réglé par vole de négociations directes, sera soumis à un jugement d'arbitrage au choix des Parties Contractantes ou à la Cour Internationale de Justice Les Parties Contractantes s'engagent à se conformer aux décisions du jugement d'arbitrage ou à celles prononcées par la Cour Internationale de Justice, tesquel les en tout cas seront considérées comme définitives.

ARTICLE 10. — Au cas où entrerait en vigueur une convention multilaterale d'aviation à inquelle adhéreraient les deux Parties Contractantes, le présent Accord devra être harmonisé aux dispositions de indite Convention.

ARTICLE 11. — Chaque Partie Contractante pourra à tout moment notifier à l'autre Partie Contractante son désir de dénoncer le présent Accord. Une telle dénonciation doit être faite en même temps à l'Organisation de l'Avintion Civile Internationale.

Le présent Accord cessers d'avoir effet dès la date communiquée dans ladite notification, mais en tout cas, douze mois au moins à partir du jour où la deuxième Partie Contractante en aura reçu communication. Cette communiتفسير او تطبق هذا الاتعبساق او الملحق الرافق له ولا يمكن تسويته بالمعاوضات الباشرة يرفع امره تيما لاختيار الفريقين امالي هيئه بحكسه او الى محكمة المدل الدولية .

بعهد العرفان المعافدان بالرموح لقرارات الهبله التحكيمية أو محكمة العلل الدولية هذه القرارات التبي تعتبر مبرمة في جميع الاحوال .

المادة العاشرة _ ق حال تعساد العاقبه معددة الاطراب الطسيران يسخم اليها الفريقان المتعاقب على محب ان يعدل هذا الاتعاق حسمي تصبح احكامه مطابقة لاحكام الاتعامية المذكورة ،

المادة الحادية عشرة _ يجسور لكل من العربةين المتعاقديين في اي وقت شاء اخطارالغربق الاخر برغته في ابطال هذا الانعاق وبحب أن يوجه علما الاحطار في نفس الوقسيت الى منظمة الطيران المدني الدولية .

ينتهي معمول هذا الاتماى اعتبارا من الثاريخ المان عنه في الاحطيبار المذكور وذلك في جميع الاحبيوال شريطة انقضاء مدة التي عشر شهبرا على الامل على تسلم الغريق المتعاقد cea entreprises ne se conforment pas aux lois et règlements visée à l'article 5 ou si elles ne remplissent pas les conditions aur la base desquelles les droits d'exercice sont concédés conformément au contenu du présent Accord et de son Annexe.

ARTICLE 7. — Le présent Accord et son Annexe, sinsi que tout acts portant modification à cea textes, seront enregistrés à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale O A C I :

ARTICLE 6. - St l'une ou l'autre des Parties Contractantes estime désimble de modifier une clause quelconque de cet. Accord ou de son Annexe, les autorités néronautiques compétentes des Parties Contractantes se consulteront en vue de procéder à une telle modification. Les consultations devront avoir liet dans les 60 jours à partir de la date de la demande. Au cas où lesdites sutorités arrivent à un accord sur les modifications à apportur, ces modifications entreront en vigueur seulement après avoir été confirmées par un échange de notes diplomattques.

ARTICLE 9. — Tout différend entre les Parties Contractantes relatif à l'interprétation ou à l'apالعملية في يد رعايا احد العربهسيين المعاقدين او ادا لم سقيد هسسده المؤسسات بالقوانين والانظمة المعوض عليه و اللاده الحاسبة او ادا لسم تتوافر فيها الشروط التي منحست على اسببها حقوق التشميل طبقا المضيون هذا الاتعاق وملحقه ،

المادة السابعة - بسجل هساله الانعاق والملحق الرافق له وكذلك كل عدد للعدال السواسة الذي منظمسة الطران المائي الدولية ،

المادة الثامئة به اذا راى احسد المربتين المتعاقدين انه من المرجوب فيه تعديل شرط من شروط هيسالا الاتعاق أو الملحق المرافق له تقسيوم السنتاب المحتصة بسؤول الطبران لدى الملدين بماحثات مباشرة فيما المعدل . بحب أن تبدأ هيسادة المعدل . بحب أن تبدأ هيسادة المعدل . بحب أن تبدأ هيسادة المعدلات في حال بسبي يوما مس المديلات في حال وصول هيسادة المعلانات أي حال وصول هيسادة المرغوب في احرائها بعد أن يسبسها المرغوب في احرائها بعد أن يسبسها الدياوماسية .

الله التاسعة بدان كل خيلات بيئا بن العربتين النماندين عبلي les limites de son territoire, s'appliqueront aux séronefs des entreprises désignées pur l'autre Partie Contractante.

2. — Les lois et règlements de chaque Partie Contractante, régissant sur son territoire l'entrée, le séjour et la sortie des peasagere, équipages ou cargaison (tela que les régiements concernant l'entrée les contrôles, l'immigration, les passeports, la douane et la quarantaine) sont applicables aux passagers, à l'équipage et à la cargaison des séronefs employés par les entreprises que désignera l'autre Partie Contractan te durant lour présence dans les limitos du territoire de la première Partie Contractante.

ARTICLE 6. - Chaque Partie Contractante se réserve le droit de refuser ou de révoquer l'autorisation d'exploitation accordée nux entreprises désignées par l'autre Partie Contractante, conformément aux dispositions contenues dans l'Annexe ci-jointe, si ces entreprises ne fournissent pus, au cas pà cela leur serait demandé, la preuve que la part prépanderante de la propriété et le contrôle effectif de l'entreprise elle-mênte sont entre les mains de nationaux de l'une ou l'autre Partie Contractante ou si

حدود اراصیه ، علی طائسسرات الوسسات الی بیسها الفریسسو التعاقد الاخو ،

٢ - نسرى القوابين والانطبيب المعمول بها في اواضي احد القريقين المتعاقدين والمتعاقة بدخول واقسامة وحروح الركاب والملاحين أو النصائع والهجرة والحوازات والحمسرك والمحدر الصحي على ركاب وملاحي ويضائع الطائرات التي تستعملها المؤسسات المسه من العرب والمساحد ودلك طبلة وحودها داحس حدود اراضي العربي الإول المساعد،

المادة السادسة به يحتفظ كل من المرسس المعامدان نحمه في رحسس او الماء ترخيص التشغيل المتسوح للمؤسسات المستة من قبل القريق الاحر دليقا بلاحكام المسلم في السحق الرافق لهذا الاتعاق اذا لم تشت هذه المؤسسات عندما يطلب اليها ذليسك الرافعة الهام من ملكسها وادارتها

4. – Les choses exemptées aux termés du paragraphe précédent, ne pourront être débarquées sans la consentement des Autorités douanières de l'autre Partie Contractante. Au cas où elles ne seraient ni consommées, ni utilisées, oiles seront jusqu'à teur réexportation soumises au contrôle des Autorités susdites, mais sans préjuger la disponibilité de ces choses.

ARTICLE 4. - Les certificats de navigabilité, les brevets d'aplitude et les licences, délivrés ou validés par l'une des Parties Contraciantes et en cours de validite, secont reconnue valables par l'autre Partie Contractante aux fine de l'exploitation des « services convenus ». Toutefois chaque Partie Contractante se réserve pour la circulation au-deseus de son propre territoire, le droit de ne pas reconnaître valables a brevets d'aptitude et licences délivrés à ses propres ressortissants par les Autorités de l'autro Partie Contractante on par un Etat tiera

ARTICLE 5. — 1 Les lois et règlements de chaque Partie Contractante, régissant l'entrée et la sortie de son territoire, pour les aéroness employés à la navigation sérienne internationale ou régissent la navigation des dits aéronofs durant leur présence dans 3 — لا بمكن تفريع الواد المعاه طبقا لتمن العقرة السابقة الا بموافقه السلطات الحمركية البابعة للعربيق المنعاقد الاخراء وفي حال عسيمهم المامانية الماكورة حيى بيم اعتادة تصديرها ولكن ذلك لا يحول دون المكانية الميسمة الهالية.

الماده الرابعة - بسرف كل فريق من الغريفين المعافدين بصحبيه شهادات المبلاحة الطيران وشهادات الإهلية والإحترات الفادرة اوالمبعدة من الغويق المتعاقد الاخر التي لا توال سارية المعون وذلك لشميسيسل

غير أن كل قريق من القريقسين المعاقدين تحميظ يحقه بمسلم الاعتراف تجمحه شهادات الاهليسة والاحتراث الي تمنحها لرعاناه المعلف التابعة القريق المتعاقد الاخر أو لدوله تالثة فيما بتعلق بالطراق قوى ادافيه.

الماده الخامسة - 1 - ت - رى احكام القوانين والانظمة الممول بهما لدى كل من العربةين المتعاقب ابني تعمل والمتعلقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحة الحويه الدولية إلى اراضيه الوامعادرتها لها أو المتعلقة بط - يان

te ne dépasseront pas les droits dus pour l'utilisation desdits nérodromes et installations par ses propres entreprises de transport nérien se consacrant à des services internations au similaires.

2 - Les carburants, les huiles lubrifiantes, les pièces de rechan ge, les équipensents et le matériel en général, introduits sur le territoire d'une Partie Contractante pour l'usage exclusif des néronefa appartenant aux entreprises de transport aérien que désignera l'autre Partie, béneficieront sur ledit territoire d'un traitement aussi favorable que le traitement appliqué aux entreprises nationales appartenant à ladite Partie Contractante et se consacrant à des transports aériens internationaux, ou aux entreprises appartenant aux Etsta jouissant de la clause de la nation la plus favorisée, en ce qui concerne les droits de douane, d'inspection ou autres droits of taxes nationaux

3 — Les aéroness utilisés dans les « services convenus » ainsi que les stocks de carburants, les huttes lubrifiantes, les pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions de bord se trouvant sur les aéroness utilisés par les entreprises que désigners une Partie Contractante, seront exemptés sur le territoire de l'autre Partie Contractante, de droits de dounne d'inspection, ou autres.

المشرات والمستات المعروضة عسى مؤسسات النقل الجوي التابعسسة له واثني تعمل على خطوط دوليسسة مماتله

آ ان الوبود وربوب لسنجم ويقع العسار والإجهبرة باللوادم بصورة عامة من بدخل اراسسي محد الفرسية الفرسية المسلمة فقط الاستمال الطائرات الماسية الإستمال المفائرات الماسية المراقي المعاملة المؤسسات الوطنيسية التسايمية المؤسسات الوطنيسية التسايمية للقول المؤسسات التابعة للدول التي تتعم معاملة المؤسسات التابعة للدول التي تتعم معاملة المؤسسات التابعة للدول التي تتعم معاملة المؤسسات التابعة الدول التي تتعم المؤسسات التابعة الدولة الاكثر رعابة فيمسال الوطنية الرصوم والصرائل الوطنية الوصوم والصرائل الوطنية المؤسسات التابعة المؤسسات العملية المؤسسات العملية المؤسسات التابعة الدولة الاكثر رعابة فيمسال الوطنية الوصوم والصرائل الوطنية المؤسسات التابعة المؤسسات العملية المؤسسات العملية المؤسسات التابعة الدولة الاكثر رعابة فيمسال المؤسسات التابعة المؤسسات التابعة المؤسسات العملية المؤسسات التابعة الدولة الاكثر رعابة فيمسال الوطنية الرسوم والصرائل الوطنية المؤسسات المؤ

۲ ـ ان الطائرات المستعملة عبلى العطوط المتعق عليها ع وكذلسك الخرين من الوقود وزيوت التشجيسم و بعلم الساده الؤل المساده الؤل المساده الؤل المساده الؤل المساده المؤل المستمها الؤلسسات الميئة مسان قبل احد العربة بالمسادل المعلم على رسي العربي المعسولة والتغتيش اوغيره .

una date ulterieure au choix de la Purtle Contractante à laquelle ces droits sont accordés

ARTICLE 2. — 1. Chacun des e services convenus e peut être mis en exploitation aussitôt que la Partie Contractante, à laquelle les droits spécifiés ont été concédés, a désigné une ou plusieurs entreprises de transport sérien appelées à exploiter les routes en question. La Partie Contractante qui concède les droits doit accorder sans délai le permis d'exercice aux entreprises désignées, sauf les conditions prévues au paragraphe 2 du présent article et à l'article VI

2. Les entreprises de transport nérien ainsi désignees seront tenues de prouver aux Autorités néronautiques competentes de la Partie Contractante qui accorde les droits, qu'elles sont à même de se conformer aux lois et réglements appliqués normalement par leadites Autorités à l'activité des entreprises commerciales de transport nérien

ARTICLE 3. — 1. Chacune des Parties Contractantes convient que les droits et taxes imposés pour l'utilisation des aérodromes et autres installations techniques aux entreprises de transport sétien de l'autre Partie Contractanالتحال أو فيمنا يعند ودليك حنية رعبه الفريق المتعاقد المموحه لننه هذه الحقوق .

الماده الثانية - ا - يمكن تثعيل كل خط من والحطوط المتعق عليهاه بمجرد تعيين العربق المصاحد اللي منحب له هده الحقوق ، مؤسسة او مؤسسات النقل الحوي المدعود المدكورة, يجب على العربق المعاقد الدكورة بمدد الحقوق ان يمنح بدون ابطاء فرسات المسه الرحمين المساب عليها في النقرة الثانية من هده الماده وي الماده .

٢ ــ يجب على مؤسسات النقل الحوي المسة أن تشت البلطات الحوسسة المختصة الناسة للعربق المتماقد الذي مسيح هذه الحقوق الهسسا متواهره الشروط التبسي تغرضها القوائين والإنظماء التي تصعها عاده هذه البلطات على سامد المؤسسات الحاربة البلطات على سامد المؤسسات الحاربة البلط الحوى .

الماده الثالثة ب وافق كل مسس العربةين المتعاقدين على أن لا تزييط رسوم استعمال المطارات ومسسسه المتشات العليه المعروضة على مؤسسات النقل الحوى الناسه العربق المعاقد الاحراعي رسوم استعمال همذه

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

النقل الجوي

إتفاق

- Signé à Beyrouth
- le 24 Janvier 1949
- Ratification autorisée par in loi du 10 Juin 1919
 (J.O. 1949 N° 24 p. 309
- Le texto officiel est étabil en imque française

- 🎳 وقع ق بيروت
- 🍙 في ٢٤ القون الثاني ١٩٤٩
- اجیز التصدیق علیه بموجب فاتون ۱۰ حزیران ۱۹۵۹ دحر ۱۹۱۰ مدد ۲۱ س ۲۰۰
 - وضع الثمن الرسمي المنبد
 باللمة الفرنسية

Le Gouvernement de la République Libermise

et Le Gouvernement Italien

Déstrant, sur la base d'une complète réciprocité, stipuler un Ac cord sûn d'établir au plus tôt des communications entre le Liben et l'Italie

Sont convenus des dispositions suivantes

ARTICLE PREMIER. — Les Parties Contructantes s'accordent l'une à l'autre les droits spécifiés à l'Annexe ci-jointe en vue de l'établissement des services aériens énumérés à cette Annexe (indiqués sous le nom de « aervices convenus »). Les dits services peuvent être exploités immédiatement ou d'

ان حكومة الحمهورية اللسائية و الحكومة الانطالية

رعبه منهما في عقد العباق على الشاء المواصلات بين لبنان و الطالبا الناس المدينة النامة بالمن بعبيبة الشاء المواصلات بين لبنان و الطالبا في الموت وقت قد العقاعلى الشروط التاليبية :

المادة الاولى ما يمنح كل من العربة بين المتعامدين العربي الاحسر الحمسوف المسنة في المنحق المراحق لهذا الانعاف بعيلة انتشاء المعلوط الجوية المذكورة في هذا الملحق (والمتمار اليهما باسم والمعطوط المنعن علمها، ا

بمكس تثقيسل هذه الحطوط و

FTALLE

- 15 Février 1949 fleyrouth CONVENTION DE CONCILIATION
- 15 Février 1949 Beyrouth TRAITE D'AMITIE, DE COMMERCE ET DE NAVIGATION
- 27 Mai 1950 Rome
 ACCORD COMMERCIAL

- ۱۹ شیاط ۱۹۹۹ د بیروت انقال تسویة
- ۱۹ تساط ۱۹ (۹ سیرت میادده صدافة وتجاره وملاحة
 - ۱۹۵۰ بالد ۱۹۵۰ دوما
 ۱۹۵۱ تجاری

7

7

11 Aoàt 1836
 MOBUS VIVENDI
 COMMERCIAL ET ACCORD
 DE COMPENSATION POUR
LES PAYEMENTS
FRANCO-ITALIENS

 ۱۱ آپ ۱۹۲۱ انفاق کچاری وانفاقات بشأن مقایضـــة الدفومات القرنسية ـــ الايطائــة

Arrêté 185/LR du 4 septem bre 1936 portant application de ces accords B O 1936

ب الموار 1970 و الربح L اللوب 1971 تتعيل هلري الإتفاقين (ان م 1977)

● 6 Mars 1940
ACCORDS FRANCO-FFALIPNS SUR LES ECHANGES ET BEGLEMENTS COMMERCIAL X

۱۹(۱, ۱۹۲۱)
 اتفاقات فرسية _ ايطائية بشسان
 المائلة والمطوعات التجارية

v rece 120 LR du 27 mm 1940 portant application de ces accords (B.O. 1940 p. 281

مراز ۱۹۰/زیار طریح ۲۷ آپان ۹۱. بنید هذه الاتفاقات زیام ۱۹۶۰ سامی ۱۸۵،

Arrêté 187/LR du 3 Juillet 1949 auspendant l'applica 19 n de ces accords (B.O. 1940 p. 368

تران ۱۹۵7/ل.و. باریخ ۱۹ نمون ۱۹۹۰ راید تنکید مده الانمانات (اردم ۱۹۵۰ سامی ۱۳۵۸)

Arrêté 263 LR du 7 Novembre 1940 suppriment l'arrêté 187/LR (B.O. 1940 p. 505

ـ دراد ۲۹۲ ازل را داریج ۷ صار از الباتی ۱۹۵۰ الماء القران ۱۹۵۷ از (رادم ۱۹۵۰ ـ من ۲۰۰

APRES NOVEMBRE 1943

بعد تشرين الثاني ١٩٤٢

 24 Janvier 1949 — Beyrouth. ACCORD DE TRANSPORTS AERIENS.

۲۲ کافون الثانی ۱۹۲۹ - بهرود
 انفاق نقل جوي

ITALIE

ACTES DIPLOMATIQUES. LIBAN — ITALIE

ايطاليا

اتعاقات دولية بين لينان وابطاليا

AVANT NOVEMBRE 1943

- ID Mars 1929
 ACCORD DE TRANSPORTS
 AERJENS
 Einblustement de tignes de la grafion, rémembre
- S Novembre 1835
 SANCITONS
 ECONOMIQUES
 PREATES PAR
 L'ART. 16 DU PACTE DE LA S.D.N

Arrête 251 LR du 5 Novembre 1935 mellent en application ces sanctions (J O. 1935 N° 3212

Arrelé 148 LR du 13 Juillet 1936 supprimant des 880¢ tions

J.O. 1936 Nº 3317

Arrété 154/LR du 25 Juillet 1936 complétant l'arrété 148. LR (J.O. 1936 N° 3329)

قبل تشرين الثاني ١٩٤٢

- ۱۹۲۲ ایلول ۱۹۲۳ انفاق فرنسی _ ایطالی _ بشآن وضعیة الرمایا الایطالین ق قینان
 - ا افار ۱۹۲۹ اتفاق نقل جوي (اتشاء خطوط ملاحة جوية).
- د تشرين الثاني ١٩٣٥
 مقوبات المتصادية واردة في المسسادة
 ١١ عن ميشال جمعية ١١٥م
- قرار ۱۹۲۸ بر باریخ ۵ سرین اسانی ۱۹۲۵
 وضع حله المعربات موضع التبعید
 (جر ۱۹۲۵ بهد ۱۳۲۱ براز ۱۹۳۸
 قرار ۱۹۸۸/ل،در الاریخ ۱۳ تجوز ۱۹۳۳
 الباه علم ۱۸۵۱ برات ۱۹۳۲)
 (جر ۱۹۳۱ عاد ۱۳۲۷)
 - ترار ۱۹۴۲/ل،در الربخ ۲۵ لسور ۱۹۳۱
 تكملة القرار ۱۹۲۸/ل،در
 حر ۱۹۳۱ د مدر ۲۳۲۱ ،

au Conseil de Sécurite et à la Commission de Concileation pour la Paleatine; un exemplaire se ra remin au Médiatour par latérim pour la Paleatine

Fait à Ras En Nakours de vingt-trois Mars Mil neuf cent

Pour et au nom du Gouvernement du Libon

> Lieutenant-Colonel SALEM Commandant HARB

quarante-neuf, en présence du Délégué du Mediateur par interim des Nations Uniss pour la Palestine et du Chef d'Etat-Major de l'Organisation du Controle de la Trève des Nations Unies

Pour et au nom du Gouvernement d'Israel

Lt.-Col MAKLEF
J. PELLMAN
Slabter ROSENNE

ANNEXE

DEFINITION DES FORCE. DEFENSIVES

- Les forces militaires de l'ensives visées à l'Article V, pa ragraphe 2, ne dépasseront pas
 - I Dans le cas du Liban
- d'infanterie de l'Armée régulière libanaise, une batterie d'artillerie de campagne à 4 plèces et une compagnie de 12 auto-mitra deuses et six véhicules blindés légers avec canons légers 20 véhicules) Total : 15.000 of fictors et troupe
- ii) Aucune force militaire autre que celles mentionnées au (i) cidessus ne pourra être utilisée au sud de la ligne générale El Qasmiyé-Nabatiyé Ett Tahta-Hasbaiya
 - 2 Dons le cas d'Israel :

- i) Un bataillon d'infanterie, une compagnie de renfort avec
 six mortiera et six mitrailleuses
 ine compagnie de reconnaissance
 avec six autos mitrailleuses et six
 jeeps armées, une batterie d'artilierie de campagne à 4 plèces,
 une section du Génie et des services, tols que intendance et service
 du matériel, le total ne devant pas
 dépasser 1500 officiers et troupe
- (ii) Aucune force multaire autre que celles mentionnées au (i) cu-dessus ne pourra être utilisée an nord de la ligne générale Nahariya-Tarshiha-Jish-Marus.
- II. Aucune restriction de mouvement ne sera imposée de l'un ou de l'autre côté en ce qui concerne le ravitaillement ou le mouvement de ces forces défensives en arrière de la ligne de déexarcation.

mission et ses observateu.s joulront, dans la zone à isquelle s'applique cette Convention, de toute la liberté de mouvement et d'accès jugée nécessaire par la Commission, sous réserve que lorsque de telles décisions de la Commission seront acquises à la majorité, seul sera autorisé l'emploi d'observateurs des Nations Unies,

11. Les dépenses de la Commisaion, autres que celles des observateurs des Nations Unies, neront supportées à parts égales par les deux Parties signataires de la présente Convention

4RTH LE VIII. - 1. - La présente Convention n'est pas su jette à ratification et entrera en vigueur, à sa signature

- ? Cette Convention, ayan' eté négociée et conclue conformé ment à la résolution du Consei.

 Sécurité en date du 16 novembre 1948, invitant à l'éta n'embre 1948, invitant à l'éta n'embre la menace pour la paix en Palestine et de faciliter le transition de l'état de trêve à celu d'une paix définitive en Palestine restera en vigueur jusqu'à la réalisation d'un règlement pacifique entre les Parties, sous réserve des dispositions du paragraphe 3 du présent Article.
- 3 Les Parties à la présente Convention peuvent, par consen-

tement mutuel, reviser cette Convention on l'une quelconque de ses dispositions, ou en suspendre l'application à n'importe quel moment, sauf en ce qui concerne les Articles I et III. A défaut d'accord mutuel, et après une année d'application à dater de signature, l'une ou l'autre des Parties peut inviter le Secrétaire général des Nations Unice à convoquer une conférence de représentants des deux Parties pour revoir, revisor, ou suspendre l'une quelconque des dispositions de la presente Convention sutres que ses Articles I et III, La participation à une telle Conférence sera obligatoire pour les deux Par-P 16

- 4. Si la conférence prévue au paragraphe 3 du présent article n'aboutit pas à un accord pour la solution d'un point en litige, l'une ou l'autre des Parties peut porter la question devant le Conseide Sécurité des Nations Unies pour être relevée de telle ou telle obligation, vu que la présente Convention a été conclue à la suite de l'intervention du Conseil de Securité visant à l'établissement de la paix en Palestine.
- 5. Cette Convention est algnée en cinq exemplaires. Chaque Partie conservers un exemplaire ; deux exemplaires seront communiqués un Secretaire général des Nations Unies pour transmission

té, elles seront prises à la majorité des voix des membres de la Commission présents et votants.

- 5. La Commission mixte d'Armistice établira son réglement interieur. Ses réunions n'auront lieu que sur notification d'infent faite aux membres par la Président. Le quorum requis sera la majorité des membres.
- 6. La Commission est habilitée à employer autant d'observateurs qu'il sera nécessaire pour remplir sa mission, ces observateurs pouvant appartenir solt nux organisations militaires des Parties, soit au personnel culitaire de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unice, ou nux deux. Dana le cas où des observateurs des Nations Unies sont ainst employes, lla demeurent sous le commandement du Chef d'Etat-Major de l Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies. Les affectations d'ordre général ou particulier concernant les observateurs des Nations Unies attachés à la Commission mixte d'Armistice secont soumises à l'approbation du Chef d'Etat-Major ou de son représentant à la Commission, si celui-ci la préside.
- Les réclamations ou les plaintes présentées par l'une ou l'autre Partie, relativement à

- l'application de la présente Convention, devront être souméses immédiatement à la Commission mixte d'Armistice par l'intérmédiaire de son Président. La Commission prendra, au sujet de ces reclamations ou plaintes, toutes les mesures qu'elle jugera appropriées, en faisant usage de ses moyens d'observation et de contrôle, en vue d'un réglement équilable et satisfaisant pour les deux Parties
- 8. Lorsque le sens d'une disposition particulière de cette Convention, à l'exception du Préambule et des Articles I et II, donne
 heu à interprétation, l'interprétation de la Commission prévaut. Lorsqu'elle l'estime désira
 ble et que le besoin s'en fait sen
 tir, la Commission peut, de temps
 à autre, recommander aux Parties des modifications aux dispositions de la presente Convent un
- 9. La Commission mixte d'Armistice soumettra aux deux Partice des rapports sur son activité, aussi fréquemment qu'elle le jugera nécessaire. Une copie de chacun de ces rapports sera présentée au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission à l'organe ou organisation approprié des Nations Unies.
 - 10. Les membres de la Com-

- 2 Les prisonniers de guarre contre lesquels une action justiciaire serait en cours, de mênte que ceux condamnés pour crime ou délit, seront inclus dans cet échange,
- 3. Tous objets d'usage person nel, valeurs, lettres, documents, pièces d'identité et autres ef fets personnels, de quelque nature que ce solt, appartenant aux prisonniers de guerre échangés, lour seront rendus, ou en cas de décès ou d'évasion, neront rendus à la Partie aux forces armées de laquelte les prisonniers appartenalent.
- T ates les questions qui be sont pas spécifiquement réglées par la présente Convention seront résolues conformément aux principes de la Convention Internationale relative au Traitement des Prisonniers de Guerre, signée à Genève le 27 juilet 1929
- 5 La Commission mixte d'Armistice instituée à l'Article VII
 de la présente Convention ausuntera la responsabilité de
 retrouver les personnes disparues, militaires ou civils, dans
 les régions contrôlées par chaque Partie, aûn de faciliter leur
 rupide échange. Chaque Partie s'engage à apporter à la
 Commission une collaboration

pleine et entière dans l'accomplissement de cette mission.

ARTICLE VII. — 1. L'execution des dispositions de la présente Convention sera contrôlée
par une Commission mixte d'Armistice, composée de cinq membres, chaque Partie à la Présente
Convention désignant deux représentants et la présidence étant
assurée par le Chef d'Etat-Major
de l'Organisation de Contrôle de
la Trêve des Nations Unies ou
par un officier supérieur qu'il désignera parmi les observateurs de
cette Organisation, après consultation des deux Parties.

- 2. La Commission mixte d'Armistice siègera au poste frontiète libanais de Nakoura et au poste frontière au nord de Metuliah El e se réunira aux lieux et dates qu'elle jugera nécessairea pour remplir as mission.
- 3. La Commission mote d'Armistice tiendra sa première réunion sur convocation du Chef d'Etst-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies, au plus tard une semnine après la signature de la présente Convention.
- 4. Les décisions de la Commission mixte d'Armistice seront prises, dans la mesure du possible, sur la base du principe de l unanumité. A défaut d'unanimi-

territoriales de celle-ci, à moins de trois milles de la ligne côtière.

3. Aucun acte de guerre ou d'hostilité ne sera dirigé du territoire contrôlé par l'une des deux Parties contre l'autre Par-, e.

ARTICLE IV. — 1. Le ligne definie à l'Article V de la présente Convention sera la ligne de demarcation d'armistice, Elle est tracée en application des buta et desseins de la résolution du Consoil de Sécurité en date du 16 novembre 1948

- ¿ Le but fondamental de la Ligne de demarcation d'armistice est de trucer la ligne au-delà de loquelle les forces armées des Parties respectives ne devront pas se déplacer
- 8. Les prescriptions et règlements des forces armées des Parties, qui interdisent aux civils le franchissement des lignes de combat, on l'entrée de la sone comprise entre les lignes, resterent en vigueur sprès la signature de la présente Convention, en ce qui concerne la ligne de démarcation d'armistice definie à l'Article V

ARTICLE V. — 1. La ligne de démarcation d'armistice sul vra la frontière internationale entre le Liban et la Palestine

- P Dans la zone de la Ligne de demarcation d'armistice, les effectifs militaires des Parties ne comprendront que des éléments défensifs, ainsi qu'il est prévu à l'Annexe à la présente Convention.
- 3. Le retrait des forces sur la Ligne de demarcation d'armistice ieur réduction à des élements defensifs en conformité du paragraphe précédent, seront effectués dans les dix jours à partir de la nignature de la présente Convention Le déminage des routes et des zones minées évacuées par chaque Partie, et la remise à l'autre Portie des plans des champs de mines, seront effectués dans le même délai

ARTICLE VI. — Tous les priconniers de guerre détents par l'une ou l'autre des Parties à la presente Convention et appartenant aux forces armées, régulières ou irrégulières, de l'autre Partie seront échangés comme suit.

1. L'échange des prisonniers de guerre sem entièrement effectué sous le contrôle et la surveillance des Nations Unies. Cet échange aura lieu à Ros En Nakoura dans les vingtquatre heures qui suivront la signature de la présente Convention

- 2 Les forces armées de terre, de mer ou de l'air de l'une quelconque des Parties n'entreprendront ni ne projetteront aucuns action agressive contre la population ou les forces armées de l'autre Partie, ni ne les menaceront d'une telle action : étant entendu que le mot « projetteront » ne n'applique pas dans ce contexte aux plans qui d'une manière générale sont normalement élaborés par les
 Etats-Majora dans les organiattlors mittalres.
- 3 Le droit de chaque Partie d'être en sécurité et d'être libérée de la crainte d'une attaque des forces armées de l'autre Partie devra être pleinement respecté
- i l'établissement d'un armistlee entre les forces armées des deux l'artles est accepté comme une étape indispensable vers la Hquidation du conflit armé et de la restauration de la paix en l'alcetine

ARTICLE II. — En ce qui concerne particulièrement l'exécution de la résolution du Conseil de Sécurité en date du 16 novembre 1948, les buts et principes suvoits sont affirmés

1 I.º principe qu'aueux avantage militaire ou politique ne devrait être acquis durant la trève ordonnée par le Conseil de Sécurité est reconnu. 2 Il est, d'autre part, reconnu qu'aucune disposition de la présente Convention ne devra, en aucun cas, porter préjudice aux droits, revendications et positions de l'une ou l'autre Partie dans le règlement pacifique et final de la question palestinien ne, les dispositions de la présente Convention étant dictées exclusivement par des considérations d'ordre militaire

ARTICLE III. — 1. Conforménient aux principes énoncés eldessus et à la résolution du Conseil de Sécurité en date du 16 novembre 1948, un armistice général entre les forces armées de terre, de mor et de l'air des deux Parties est établi par la présente Convention

Aucun élément des forces terrestres, navalen ou nériennes. militaires ou paramilitaires, de l'une quelconque des Parties, y compris les forces irreguaères ne devra commettre un acte de guerre ou d'hostilité quelconque contre les forces militaires ou paramilitaires de l'autre Partie, ou contre des civils dans le territoire contrôlé par celle-ci ; traverser. ou franchir, dans quelque but que ce soit, la ligne de démarca tion d'armistice définie à l'Article V de la présente Convention : pé nétrer ou traverser l'espace nérien de l'autre Partie, ou les caux

CONVENTION

D'ARMISTICE.

اتماق الهدنــة

- 🍙 عوقع عليه ف راس الناقورة
 - 1515 331 37 3 ...
- 🍙 وابنع الثمن الرسمي المثيد ماللغة الغرسبية

- Signée à Res Nakoura
- le 23 Mars, 1919.
- Le texte ufficiel est efabili or Jungue franjealse.

NATIONS UNIES

Ras En Nakoura 23 Mars 1949

PREAMBLLE

Les parties à la présente Con or Billion.

Répondant à la résolution du Conseil de Sécurité en date du 16 navembre 1948, qui les invite à regocier un armistice, à titre de mesure provisoire additionnelle selon l'Article 40 de la Charte des Nations Unies, et en vue de faci ater la transition de l'état de trêve à celul d'une paix définitive en Palestine :

Ayant décide d'entreprendre sous la présidence des Nations U nies, des négociations relatives è l'execution de la résolution du Conseil de Sécurité en date du 16 novembre 1948 :

Et ayant nommé des représentants habilités à négocier et à conclure une Convention d'armistiee in

Lesquels représentants soussignez, après avoir échangé tours pleins pouvoirs reconnus en bon ne et due forme, sont convenus des dispositions sulvantes :

ARTICLE 1. - En vue de favoriser le retour à une paix desprieve on Palestine, et en ra son de l'importance, à cet égard, d'assarances mutuelles concernant les operations militaires futures des Parties, les principes salvanta, qui seront pleinement observés par les deux Parties durant l'armietice, sont affirmés ci-après

1 L'injonction faite par le Conseil de Sécurité de ne pas recourir à la force militaire dans le règlement de la question palestinienne sera dorenavant scrupuleusement respectée par les deux Parties

ISRAËL

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN ISBAEL

APRES NOVEMBRE 1943

 2l Mars 1949 — Bas-Nakoura CONVENTION D'ARMISTICE,

7

اسرائيل

انعاقاب دولسه پین لپتان واسرائیل

يعد تشرين الثاني ١٩٤٢

۲۲ اڈار ۱۹۶۹ نے رقس باقورہ
 اتماق اقیادہ

7



الجدول رقسم ٢

اللحق بالاتفاقية الاقتصادية بين العراق ولينان وسطيس النصابيع المعياد من الرسوم الحمركية أو الحاصفة لرموم محفضة عند استيرادها من العسرافي الى لتان .

رقم(عدد) النمر بعائليتانية بوعاليقاعة	ا ب البضائع المفاة من الرسوم رقم(عدد) اشعر بعدالبنانية بوع.نيغاعة
وصلال العز يشعرها	من 1 أثر 17 الحيوانات الحنة
وغيرها من المبلال الحام	اه ب المدس
٢٦} الكنب والمحلات	30 1/1e7 النمود
٢٩٣ المبوف الحام	٧٠ اوتاوج الأرد
١٩٤ شعر المصر	۸۲ ب انسختم
وم) الولو الحام غيرا له و ل	۱۳ م الكسيراء
او المتصود او المصبوغ.	١٤٣ دسن النمر
۵.۲٫۵۰۱ حبوط الصوف	٢٤٨ ا/سارح الصلال والخلسود
٣.٥ خيوط الوير الناهم	الخام (الطرية والملحسة
١/٥٠٥ يبوط الوير الحسن	والحلفة والحلفسية
١/٥٠٩ الاعظلة الاحراميات	الملحة الح
المنثوعة من المبوف	ملال القشم بصوفهــــا
	ب ــ البضائع الخاضعة لرسوممخففه
التعريفة العادية التعريفة المخفضة	رقم النمريعة الليبانية وع الوضاعة

7

ه.ه ب حوط اشعر اصوف ۲۵/

18

الجدول رقم ا

اللحق بالاتفاقية الاقتصادية بين البراق وليان وبنصمن الصائيسة المفاد من الرسوم المحتركيسية أو المدينفة لرسوم محفصية عنية استيرادها من ليال الي الفراقة «

1 ما البضائع المعاة من الرسوم

عدد (رقم) بسوع النفرنقة الفراقية البضاعة	_	(رقم بديه الم	
٨٠ عصارات العواكة ساللية	العاث		1,4
محلاه بالـــكر	القاصوليا		15
إما ا القوي (الكرتون) العادي	الموق	اب	11
(لفات او طبقات اومقطع	التقاح	1/3	3.5
اکثر من ۳۰۰ قرام ق	الایکی دلیا	1/4	11
المتر المربع }	الكرز	1/5	4.6
١٦٢ الكنب والمخلات	الكبثرى	1/0	11
179 را الجيوط من حوير الحام	عصارات أنعواكه سالته		٧1
ی شلاب	كانت ام معقوده من غير		
١٦١ ، ١ رح عرب الحرير السيادي	اصافه سكر اليها و بلا		
و المبروع	كحول ا		

ب ـ البضائم الحاضعة لرسوم الرفا

الرسوم الحفقة	الرسوم العادية	نوع البضاعة	بددارقم)التمريعة العراقيه
٠٤ تلسلکينو	} ه فلس للكيلو	الزنتون الاخسر والملح	10
		بالنباء الرشيبون	
		المسورداق وعسسه	
		مستدودة سد محكما	
		7	

ملحق المدفوعات

المادة الأولى ـ تسمع الحكومــة المراقة لملك سورة ولسبال في العراق سال من يحفظ حسابا له في العراق بالقدار المراقي من فسقة حساب من مستقد حساب عبر مقدم لدى أي مرافضارف الحارجي في العراق أو لدى المصرف الوطني العراق ، وتسمع كذلـــك المحوطة المساب ويوافق عليه سنقـــات التحويل الخارجي العراقة بان يحفظ التحارف الحاربة المحولة التعارف الحاربة المحولة التعارف الحاربة المحولة التعارف الحاربة المحولة التعارف وتحوي في العراق

الماده الثانية لل تقيد جبيع فيلم اوارداب المسورة وغير المسلسورة المستوردة من لبنان الى المسلسراق بالديار العراقي ، الرادا ق اى مس الحسانات الساسة لمر المسلسايي المدكورة في لمادة الأولى من هسالاً المحق ،

المادة الثالثة على مستبد فيم السادرات العراقية المعورة وعسير المنتورة المستدرة من العراق السبي لسان حصما على من الحساسيات المسانية لقير المقيمين الملكورة في المادة الاولى من هذا المنحق ،

الماده الرابعة ـ لا تميع الحكومـة المر في المنابع من اي حسب اي حسب ليباني عبر معيم بالديسيار المراقي الحر مقيم بالدينار المراقي ،

المادة الحامسة ب تنمهاد الحكومسة المراف الدرادار وبادالحداد السامية على مقيم بالديدال العراقي بالمهناك در يا ولينان (في لينان) عن منت العددور بحويل ميلغ الرادة السبي الرات استرليتية على الحسسسات اللياني ، وذلك بعد مضي ستسبة المهر اعتبارا من تاريخ تنعيسسات عذا اللحق .



مباشرة الى العراق 4 والمبتسبة في المحدول رقم (1) الملحق بهذه الاتعاقبة المعاء أو تحقيصا في الرسوم الجعركية حبيبما هو منصوص علية في الحدول المدكور ،

ب _ تمنع البضائع العراقيسة
المسحة محليا المستورده مسرد لى
لسان ، والمسة في الجدول ردم الملحق بهذه الإتعاقية ، اعماد اوتخميمه
في الرسوم الحمركية حسمسا هيه
مصوص عبه في الحدول الدكور ،

ج بد المكن اصافة بضائع احدار ي الى الحدوثان المذكور بال في القدر ساين و اب اللائفال التي القرائعاسيان المفاقدين -

الماده الرابعة: ترفق المسائسينية المتبعة محليا ، الواردة من يقد احد العربين اسعاده ل أي عد عربينين الاغراء بشهادة منشيا من العيسات دات المسلاحية في البلد المسفور .

وتعتبر النشاعة منتجة محليا على معهوم هذه الانعانية ، اذا كانت قيمة الموادالاولية عيها المنتحة في البسلد المسدر مع كلعة استصماعها فيه او كلعة الاستصناع وحدها لا تقل عن حمسين بالمانة من قيمة البشاعة .

الماده العامسة : يتحة العريقان المعاقدان الإحراءات اللارمة لتنعيسة

منحق المدووعات المرفق بهذه الاتعاقبة اعتبارا من تاريخ تنصفها .

المادة السادسة : يعامل العربقان المعامدان بعضيما بعضا معاملسسة أ منقابله فيما يتعلق بنقل المساتعضر اراضيهما يرسم الترابريت حسب الاحتام «الاصول المطبقة حاليا بنين اللذي .

الماده السابعة : تمنع حكوميسية بوال سال ، سمل احكم السر م الجمركي البرامي ، الإماكن اللارسية أن المنطقة الحرة في ميتاء النصرة عند انشائها ،

وتمنع المحكومة اللبنائية العبراف مبمر أحكام التشريع الحمركي اللبنائي لاماكن اللازمة في المنطقة المعرد في مبياء يبروت ، وفي طراطس عبدما يتم البناء منطقة حراه في مبياتها ، والافراء أيان وعدمان المبيلات اللازمة يقدد الهابة ،

الماده الثامنة: بعضح مدمالا ماصه مدالا ماصه مدة اعتبارا من اليوم الذي يلي يوم الدي بلي يوم الدي بلي يوم الدة صنة واحدة وتعتبر مجسدده سنوبا الدة سنة اخرى ، الا ادا اللم احد المريقين العربق الاحر دعيته في انهائها أو تعديلها ، وذلك قبل للائسة الشهر من تاريع انهاء العمل بها

اتفاقة

اقتصادية

ECONOMIQUE

ACCORD

- Signé à Bagdad
- le 19 Février 1951
- NB

- 🍙 وقعت ق بقداد
- 🐞 ق 15 شباط 1421
 - ne a

ان الحكومتين الفراقية واللبنائية رغبة منهما في توليق عرى النصباون وتوطيد العلاقات الاقتصادية والعالها بين تقديهما .

فررتا عقد الاتعاقبه التاليه:

المادة الاولى: يعمل العربة....ان المحاقدان على تتسيق وتتميسسه العلاقات الاقتصادية واسحارية سين طديهما ، جسمهدان مستهمل السادن المحاري بينهما اعتقاءاحاراتالاسيراد والتعمدار لحميع المبلغ ، عسين ان براغي في ذلك القوابين والانتمامة والبيانات والتعليمات المتبعة بهسلاء سيان والاحكام الواردة في هسيده الاتعانية .

المائدة الثانية: يعامل الفريقسان المتعاقدان بعصهما بعضا معامسلة الدواله الاكر رعاسته بنما بعض بالرسوم الحمركية وطريقة تحصيلها

وق الإحراءات التي تنظمم عميسات احازات الاستيراد والتصدير ، فبلا تحصم السجات والنصائم السجسة مبطيا في بلد احد الفريقين والمبتوردة ساشرة الى بلد العربق الاخر السي رسوم او شرالیه اعلی مما هیستو معروش او ما سيقرش على البضائع والمسجاب المدالة لها الواردة من ي بلد احر ، كما أنها لا تحصم في حميع الإجراءات الى اكثر مما هو معمول به او سيعمل بالسبة لاي بلد اخر ، ولا تنجاور أبرسوم الداحسة كرسوم الإسام والأستهلاك وما سواها التي بعرشها احدالعريقين على النصائسيم والمتنجات المستورده من بلد الغريق الأحراء الرسوم المائلة المروضيسة على البعاثم والمتحات المعلية المائله ليا ،

الله الثالثة " الله تمنع المنابع السابع السنوردد

Le règlement de ces frais sera effectué sur état délivré par le directeur des services judiciaires en Syrie ou par le ministre de la justice en Irak.

ARTICLE 14. — Le présent accord entrera en vigueur à partir du jour de sa signature. Il pourra être dénoncé par Vune ou par l'autre des parties contractantes sous réserve d'un préavis de six mois.

En foi de quoi les soussignés ont signé le présent accord

> Beyrouth, le 6 mai 1929, PONSOT

Baydad, le 23 mai 1920 Tew/ik SWEYD! outre l'extrait du jugement ou de l'arrêt de condamnation ainsi que la copie des textes sur lesquels est basée la condamnation.

ARTICLE 9. — Si la demande d'extradition concernait une per sonne condomnée par jugement contradictoire, elle devra être accompagnes

- D'une copie intégrale du ju gement ou du décret d'exécution de l'arrêt
- D'une fiche d'identité décrivant d'une manière aussi complél que possible, le condamne
- De la copie des textes au esquela est busée la condamna
- D'un certificat de l'autorité judiciaire compétente attestant que la jugement est exécutoire.

ARTICLE 10. — Les autorites recevant une demande d'extradition s'assureront d'abord que conformement au présent accord, le délit est de nature à permettre l'extradition du délinquant. Dans ce tas, les autorités précitées déliurer ut un mandat d'arrêt contre le délinquant et ouvriront une requête. Celle-ci faite et, s'il est prouvé que l'individu arrêté est bien le délinquant, que d'autre part l'inculpation est suffisamment établie pour justifier sa mi-

e en jugement, une ordonnance d'extraction sera renduc

** réclamé par l'une des par
des contractantes en vertu du present accord, était également tamé par un ou plusieurs au
a Etats, en raison d'autres dé commis dans leur juridiction respective, son extradition, à cas d'avoir été abandonnée, se accorder à l'Etat qui l'aura réclamée le premier

sonno, contre la o ile l'un des deux gouvernments aura pris un arrêté d'extra ditron, sera, en vertu du di urrêté livrée aux agents qualifiés pour la recevoir de l'autre gouvernement, chaque gouvernement fournissant aux dits agents toute l'assastance nécessaire pour leur permettre d'emmener l'extradé

(RTICLE 12 — Chacun des deux gouvernements aura la faculte de remettre en liberté toute personne incarcérée qui, dans les deux mois suivant la notification à l'autre gouvernement de l'arrête d'extradition, n'aura pas été reclamée et enimenée

ARTICLE 13. — Tous les frais nécessités par la demande et la procédure d'extradition ainsi que par le transfert de l'extradé seront à la charge du gouvernement qui aura demandé l'extradition. délit politique, elles le feront connaître aux autorités demanderesses en les priant de lour fournir toutes explications et de leur donner tous renseignements nécessuaires

Ne sont pus considérés comme crimes ou délits politiques

- a) tous actes de violence, de brigandage ou de piliage à main armée commis isolèment ou collectivement, soit contre des Individus ou la propriété privée, ou contre les autorités tocales, soit contre les voies farrées ou tous autres moyens de communication ou de transport,
- b) tout attentat contre la pers one du Haut Commissaire de
 S M. Britannique en Irak ou celle du Haut Commissaire de la
 République Française en Syrie et
 au Liban, contre la personne des
 chefs des gouvernements respectifs ou celle de membres de la
 famille des uns et des autres

ACTULE 5. a) Le Haut-Compliasoire de la République Française en Syrie et au Liban se éserve expressément le droit d'accorder ou refuser l'extradition de nationaux syriens ou libanais. De même le gouvernement irakien se réserve expressément le droit d'accorder ou de refuser l'extradition de nationaux irakiens

 b) Le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban se réserve le même droit vis-à-vis d'un ressortissant fronçois pour une infraction commise en Irak

c) Le gouvernement irakien également, vis-à-vis d'un reasortissant britannique pour une infraction commise en Syrle et au Liban

ARTICLE 6. — Toute deman de d'extradition sera transmise par la voie diplomatique ordinalrement employée entre les deux parties contractantes.

ARTICLE 7. — La demande d'extradition concernant tous prevenus ou accusés sera accompagnée

- 1) D'un mandat d'arrêt ou orde mance de prise de corps emanant d'une autorité judiciaire competente et visant la nature du délit et le texte de la loi sur laquelle l'accusation seru basée.
- 2) Une fiche aussi détaillee que possible indiquant l'ident te et le signalement de l'accusé :

Une copie authentique, et certifiée telle par le magistrat qui aura instruit l'affaire, des principales dépositions ou déclarations faites sous serment.

ARTICLE 8. — Les mêmes règles se ont réciproquement apphiquees au cas où la demande d'extradition concernerait une personne condamnés par défaut on par contumace, mais en ce cas le dossier doit comprendre en

2 CONVENTION D'EXTRADITION

Signée le 6 Mat 1929
 a Beyrauth
 e) fo 23 Mai 1929
 a Bogdad

؟ ـــ (معاق مسليم المجرمين

 وقع عليه في بيروته في ٦ (بار ١٩٦٩ وفي نقداد في ٢٣ (بار ١٩٣٩)

Entro Son Excellence M. Henri Ponsot

Et Tewfik bey Sweydi

Agissant en vertu des pouvoirs qu'illeur ont été respectivement conféren, a été conclue la convent.on provisoire autvants

Cette convention sera rempia cée ultérieurement par un acte definits

ARTICLE PREMIER L's deux parties contractantes s'engagent chacune pour leur part et conformément aux dispositions du présent accord, à se livrer reciproquement toute personne qui

- Etant poursuivie ou condamnée, comme auteur ou complice, pour une infraction commise en Irak, serait trouvée en Syrie ou au Liban
- 2) Ou qui, étant poursurvie ou condamnée, comme auteur ou complice, pour une infraction commise en Syrie ou au Liban, scrait trouvée en Irak.

ARTICLE 2. — No peuvent étre extradés que les individus inculpés d'une infraction punissable par les lois des deux pays d'une pelhe maxima égale ou supérieure à un an de prison, ou condantaés définitivement pour une telle infraction à un an ou plus de prison

ARTICLE 3. — Tout inculpé extradé no peut être condamné que pour le délit ayant motive la demande d'extradition ou pour des faits connexes révélés posterieurement à l'extradition

L'extradé acquitté ne sera détenu ou jugé pour aucun autre délit que celui ayant motivé son extradition à moins qu'nyant eu toute facilité pour rentrer dans le pays qui l'a extradé, il n'alt point profité de cette facilité. Celtu disposition n'est pas applicable aux délits commis postérieurement à l'extradition.

ARTICLE 4. — L'extradition n'est pas accordée en matière de délit politique ou militaire. S'il apparaît aux autoritée qui accordent une demande d'extradition que l'inculpation présente un caractère politique ou que la demande a été faite pour poursuivre ou punir le fugitif à cause d'un

V

Lettre de Sir Herbert Young, Baut Commissaire de sa Majesté Britannique à Son Excellence Manswur Henri Ponsot, Baut Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban

Traduction

Bagdad, 23 Octobre 1929

I-xce.conce

J'ai l'honneur de me réferer à la dépêche de M. Tétreau N° 1282 datée du 21 septembre 1929, au sujet de l'accord concernant la rotification des actes judiciaires en Irak et en Syrie. Je suis maintenant en mesure d'assurer Votre Excellence que le gouvernement Irakien a dûment

informé ses autorités judiciaires de la nouvelle procédure,

Il désire cependant que j'expose nettement son intention de continuer comme par le passé, à trasmettre les actes judiciaires par l'intermédiaire des ministres de la justice respectifs. Ainsi les actes judiciaires à not fier en l'ak devront-ils être adressés à Son Excellence le Ministre de la Justice, Bagdad, et non aux tribunaux intéressés.

Herbert YOUNG

Lettre de Monnieux Henri Ponsot Haut Commissaire de la République Française en Syrio et au Liban

à St. Herbert Young Haut Commissaire de S.M. Britannique en Irak

Beyrouth, le 27 Novembre 1929 Monsieur le Haut Commissaire,

J'ai l'honneur d'accuser réception de la dépêche N° 10998 en ante du 27 octobre dermer par laquelle Votre Excellence a bien voulu me faire savoir que la Gouvernement Irakien a informé les juridictions intéressées de la nouvelle procédure relative à la transmission directe des actes judicialres entre l'Irak et les Etats sous mandat français, adoptée par la lettre N° 1262 de M Tétreau, en date du 21 septembre 1929

Il a été noté que les actes judictaires destinés à être notifiés en Irak devront être adressés à Son Excellence Monsieur le M! nistre de la Justice. Cette disposition est du reste en parfait accord avec les termes du paragraphe 5 de la lettre N° 1262 nidessus rappelée.

H. PONSOT

Aux termes de ce paragraphe I les actes qui penvent être transmis directement, en dehors de la voie diplomatique, sont ceux qui ne doivent donner heu à aucunsmesure coercitive, comme par exemple les assignations, significations, citations à témoins, à l'exclusion des mandats d'arrêt des mandats d'uniener et des citations à comparaître

Sir Gilbert Clayton me faisait remarquer avec juste raison que dans certains cas, en particulier loraqu'il a'agit de sommation. la question at post de savoir al le document dont la transmission est requise par le pays voisin rentre blen dans la catégorie de ceux qui peuvent être transqua directement, et il auggérait en con acquence, d'étendre la portée de l'entente conclue par la lettre 1552 précitée à tous les documents emanunt des tribunaux c. vals ou criminels on encondes bureaux executifs, sous la réserve qu'aucune mesure de contrainte ne pourrait être prisc contre la personne citée, si ce n'est en conformité de la procédu re d'extradition arrêtée par recent accord

Jai l'honneur de feire savoir à Votre Excellence que j'appronve pleinement ces propositions, qui sont de nature à rendre plus effective la collaboration des Tribunaux Irakiens et des Tribunaux des Etats sous mandat français.

Il est donc entendu que les getes judiciaires de toute nature, y ce opris les mandats d'arrêt, les ma suata d'amener les citations à c mparaitre et les ordonnances d'exécution des jugements pourront dorénavant être transmis directement entre les Tribunoux Traktens et les Tribunaux Liba nals et Syriens, par l'intermdiaire des directeurs des services le la justice, mais qu'aucune meure corcitive ne pourra être decrétée par les autorités du paya destinataire contre la personne en cause, si ce u est en cas de demande d'extend tion et sul vant la procédure fixée par lu Convention apéciale récomment intervenue.

Ces nouvelles d'apositions sont porters dés à p ésent par mes onts à la commissance de toutes les juridictions de la Syrie et du Liban. Rien ne s'oppose donc à ce ou votre Execllence intervienne des réception de cette lettre au près du Gouvernement Irakien en lui demandant de faire part de la présente entente aux juridictions locales intéressées.

Veuilles agréer, Monsieur le Haut-Commissaire, les assurances de ma très haute consideration.

Le Haut-Commusaire p.1.

TETREAU

native que de refuser d'effectuer la transmission de documents provenant de Syrie, du fait que les documents étaient de la nature de sommations. (voir : lettre le ce secretariat N.C.F.O. 59, en lu 9 juin 1929 adressee au t neut de France à Bagdad)

I quivernement Irakien serait néanmoins disposé à considerer qu'il n'y a pas, à première vue, d'objection à transmettre des documents de cette sorte, et aggère que la portée de l'entente

' nontre et che due Effectivement il propose que l' ler para
ragcaphe de la lettre du Géneral
tourand soit u sufié de telle ma
mère que tout document émanant
des tribunaux civils ou criminels
ou des bureaux d'exécution de l'un
a deux paya puisse être transints à l'autre, à condition qu'aucane mesure coercitive ne soit
prise, dans ce dernier pays, con

tre la personne citée, ni en p'est suivant la procédure d'extradition arrêtée récemment par un lecord.

4 Je serais reconna saant à Votre Excellence de bien vouloir me faire part de ses vues concernant cette proposition

I destre miassocier au désir exprimé par le Gouvernement Irakien de faculter, dans la mesure du possible, la coopération des tribunaux de Syrie et de massi d'Irak. Il nu semble que l'extension proposée de l'entente actuellement en vigueur, ayant trait à la transmission réciproque des actes judiciaires, serait une mesuutile pour attendre ce but.

J'al l'honneur etc

Gilbert CLAYTON

Haut-Commissaire pour l'Irak.

IV

L tire du Haut-Commisseure d' la Republique Française en Syrip et au Liban au Haut-Commisseure de S.M. Britannique à Bagdad

N 1243

21 Septembre 1929

Monson i le Haut Commissaure

The Sir Gibert Clayton avait been vould appeler mon attention our les inconvenients que présente dans la pratique, le carac-

tère limitatif des dispositions du paragraphe I de la lettre N° 1582 àu Général Gouraud en date du 16 Septembre 1922, régant le système d'échange direct des actes judiciaires et autres documents légaux entre les Tribunaux Irakiens d'une part, et les Tribunaux Libanais et Syriens d'autre part

mis conformément aux dispositions qui existent en matière d'extradition des délinquants.

Il est entendu par ailleurs que, si une personne citée à comparaitre en vertu de la procédure indiquée plus haut, figure comme témoin dans une affaire et qu'on semble devoir retenir contre elle une inculpation, cette personne en sera avertie et facilités lus seront données pour regagner son pays, de sorte que s'il y a lieu à extradition, celle-ci soit requise selon la procédure établie.

Si vous voulez bien me faire

connaître votre acquiescement à ces dispositions les instructions nécessaires scront données aux autorités judiciaires d'Irak, et je vous demanderais que des mesures similaires soient prises en Syrie et au Liban.

Je sugggérerais que ces dispositions fassent l'objet d'une réunion au 1er octobre prochain, date à inquelle nous les aurons mises à l'épreuve pendant 6 mois.

J'ai l'honneur, etc... etc...

Gibert Clayton Haut Commissairs on Irak

Traduction

Lettre du Haut-Commissaire de S.M. Britannique en Irak, au Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et qu'Liban

Résidence du Haut-Commissaire N 8010.

Bagdad, le 26 fuillet 1929

Excellence

J'ai l'honneur de me referer à la dépèche N° 1992, en date du 16 septembre 1922, adressée par cu Haut-Commissariat au Général Gouraud, et à la correspondance y faisant suite, qui avaient pour objet l'entente relative à l'échange réciproque des actes judictaires, conclue en 1922 entre l'Irak et la Syrie, et qui est en vigueur, encore actuellement.

- 2) Votre Excellence est suns doute instruite de ce que les documents pouvant. Etre transmis conformément à l'entente précitée sont limités à ceux qui n'exigent pas une mesure coercitive, et il est expressement déclaré que les mandats d'arrêt, sommations et mandats de comparution sont exceptés,
- 3) Le gouvernement Irakien vient de me faire connaître qu'il éprouve de la difficulté à décider si certains documenta dont on demande la transmission sont compris dans cette entente. Dernièrement le Ministère Irakien de la Justice n'a pu voir d'autre alter-

laissé libre de regagner la frontière. Et la procédure d'extradition devait être ulterieurement employée le cas échéant.

2°) Que les transmissions de vront se faire entre les Etats de Syrle et du Liban et celui de l'Irak seulement par l'Intermédiaire des directeurs des services de la justice, les tribusaux n'étant pas admis à communiquer directement entre eux

3°) Que la présente convention cut faite pour une durée de 6 mois qui par suite expirera le 1er avril 1923(1). Ces 6 mois d'expérience nous permettront de nous rendre compte du fonctionnement du système et nous pourrons alors, s'il donne des résultata satisfaisans, le renouveler pour une période indéterminée,

Notre accord est donc complet. Je vals faire donner les instructions nécessaires à toutes les juridictions de Syrie et du Liban, et je prie Votre Excellence de blen vouloir intervenir d'une façon identique auprès des juridictions de l'Irak

Je prie Votro Excellence de bien vouloir agréer l'assurance de ma haute consideration. (1) Ce délas a été ranouvelé pour une durée indéterminée,

п

Lettre du Haut Commissaire de SM Britannique en Irak au Haut-Commissaire de la Republique Française en Surie et qu'Isban

.Traduction)

Bagdad, le 16 mars 1922

Jai l'honneur de me réferer à votre lettre du 26 Juillet 1921 n° 553-1041, concernant l'échange des actes judiciaires et leur transmission directe entre les autorités judiciaires d'irak d'une part, de Syrie et du Liban d'autre part, et de vous exprimer mes regrets pour les délais qu'a demandés cette réponse.

Le gouvernement d'Irak est désireux de conclure un accord sur ies bases indiquées dans votre lettre, de telle sorte que la vole directe de transmission soit, pour la Syrie, le Directeur de la justice, et pour ce pays le Ministre de la justice, et que les tribunaux de chacun des deux pays n'entrent pas en communication directe avec les autorités judiclaires de l'autre.

Il est entendu que ce projet vise seulement les actes qui s'exigent pas de mesuren de contrainte et que, tout mandat d'arrêt ou acte similaire sera trans-

ACCORD

JUDICIAIRES.

- Vu l'usage contant de l'es locuments, nous les pubhois dans le present Recuell, blen qu'ils solent anterleurs a Novembre 1913
 - 1 NOTIFICATION DES ACTES JUDICIAIRES (ECHANGE DE 11 (TRES)

أتفاقات

قضانية

 بسر هذه الوبائي الأهبيهيسية في العاملات العضائية رغما عن انها مسين الإنفاقات العمودة قبل سرين البائي 1917

> ا دمیادلید الوبانی العصائیه میادله رسیان

Lettre du Haut Commissaire de la République Française en Sura e que lutain à son Excellence, Monneur le Haut Commissaire de S.M. Britannique un Iraq, Bagdad

Beyrouth, le 16 Septembre 1022

J'al l'honneur de faire connaitre à votre Excellence que j'approuve définitivement au lettre du 16 mars 1922(1) relative au système déchange des actes fudicuties et autres documents légaux entre les tribunaux de l'Irak d'une part et les tribunaux de Syrie et du Liban d'autre part

Il est donc entendu qu'à partir de ce jour les services judiciaires de l'Irak et de Syrie et du Liban pourront faire directement entre eux ces transmissions d'actes sans passer par la voie diplomati que.

Mats il est bien précisé, alusi que l'indique votre lettre 1') qu'il s'agit uniquement d'ue tes judiciaires telu que : en l'intière civile, assignations, somma tions, significations, et tels que en malière correctionnelle ou criminelle : citations à témoir ». Par suite aucup mandat d'arrêt d'amèner ou de comparution pe pourra être délivré par cette voie et un témoin cité et comparnis sant ne pourra, qu'elle que soit su nationalité, être inculpé et mis sous mandat de dépôt ou d'arrê,

Si donc le can vennit à se présenter où un témoin paraîtrant devoir être inculpé, il pourrait en être informé, mus devrait être

⁽¹⁾ Voir en annexe à la présente lettre (page 284),

Latif à la frant : son

1 Octobre 1892
 PROTOCOLE
 ERANGO-ANGLO BRAKIEN

All P St

 30 Mars 1935 — Le Courc CONVENTION POSTALE

• 7 12 Julier 1907 ACCORD POSTAL

APRES NOVEMBRE 1983

19 Feyrler 1951 —
 ACCORD ECONOMIQUE

(منادلة رسائل بشسستان التبليمات انقاسائية) ود اس ۲۷

■ 1 تشرین الاول ۱۹۴۳ برونوکول فرسس = بریطانی = عرافی (بشان الفاق) ۲ بیسان ۱۹۲۰النطق بالسرول) ود س ۸۹

> ۲۰ دار ۱۹۳۱ – انتاهره انتاق برندي

ے برار ۲۱ ن و باوج کا قبار ۱۹۶۰ وسیج عدا الایمان دیا سے الاسفیا ن م ۱۹۲۱ سی ۱۹۵۸

 ١٤ مور ١٩٣٧ اطاق بريدي (صفلة مياثرة للحوالات البريدية)

د غرار ۵ ای و دوسته ۱۳۷۰ بیر ها الاتفاق ووضعه موضلیم السفد د ی ۱۳۷۰ اس د

> بعد شرين الثاني 1987 • 14 شياد 1901 انعاق اقتصادي

IRAK

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — IRAK

AVANT NOVEMBRE 1943

- 24 Aveil 1920 Some Hermo
 ACCORD FRANCO-ANGLAIS SUR LES PETROLLES.
 AD P. IS.
- 16 Mars 16 Septembre
 1922.
 ACCORD PUDICIAIRE.
 (Echange de lettres relatif 4
 14 transmission des artes
 and chares
 (AD. P. 167)
- If Octobre 1926
 ACCORD SUR LES
 ANTIQUITES.
 Importation et exportation
 (AD P. 193
- 2t Mai 1929.
 ACCORD JR DICLAIRE-(Lonvention provisorspour f'extradition des crimmels (AD. P. 177
- 28 Juillet-21 Septembre-23 Octobre-27 Novembre 1929.
 ACCORD JUDICIAIRE.

العراق

العاقات دولیسیة بین لبنان والعراق قبل تشرین الثانی ۱۹۴۳

- ۲۱ بیسان ۱۹۲۰ با سان ریمو اتفاق پریطبائی ب فرنسی یشسان دانسوون ود م ۸۳
- ۱۱ الذي عالم ۱۲ ايلول ۱۹۲۲ انعاق فضائي
 (چادلة رسائل مثنان النطيقسات) النصائمة)
 رد س ۱۹۷
 - ♦ الأنبين الإول ١٩٣٦ اتفاق بشيان الإثار القديمة د. ادف وتسميره ود. س ١٩٣٠
- ۱۹۲۱ ایار ۱۹۲۹ انگای فضائی (انفال موقت بشیان نسلیم الجرمین) در س ۷۷
 - ۲۱ تمون ۲۱ ایلول ۲۲ تشرین الاول و ۲۷ تشرین الثانی ۱۹۲۱ انفاق فضائی



HONGRIE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — HONGRIE

AVANT NOVEMBRE 1963

 Z7 Feyrier 1930
 AGLORD FRANCO-HONGROIS SUR LES EGHANGES FT REGLEMENTS

COMMERCIALX

Arrete 165 LR du 12 Jan 1860 per 7 Cappt Cu 15 7 7 1 1 1 2 2 3

55 C 150 28

7 mile 187 LfC 1 1 1 1 mile 1 1 1 mile 1 1 1 mile 1

3 O. 194d p. 368

الجر

اتماقىسات دوليه بين لبنان والمجر قبل مشريل الثاني 1927

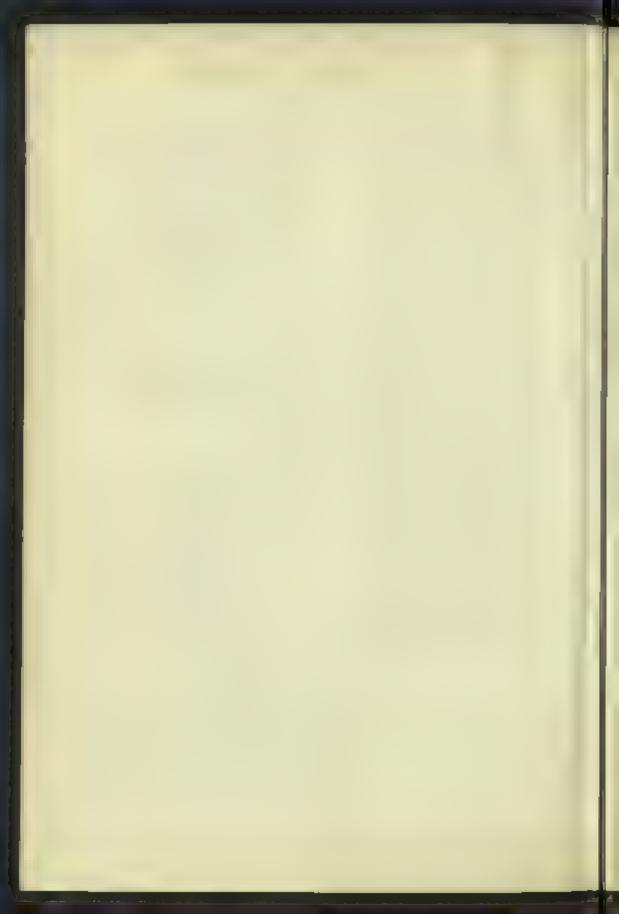
ا حرار ۱۵۵ د د درسخ ۱۲ حویرا ۱۵ است المید عدا ۱۳بسسال فی است وسورد ۱۹۵ سامی ۲۸۷

ال المراي AV الى يرا بالرابح الأنا المويال 100 و من المحكوم ا

سافراد ۱۹۳ ل زیار چ ۷ سائی ۱ این ۱۹۵ ادمی دغرای ۸۷ ب از این مایک این افاق

7

7



ARTICLE 9. — Les Autorités compétentes des deux Pays adopterent les meaures nécessaires pour l'application des stipulations qui précedent ; et, comme complément de cette action officeile, permettront la constitution d'associations privées de collaboration greco-libenaise dans leurs territoires respectifs, associations qui seront soumises aux tois mationaics du pays où elles auront leur siège.

ARTICLE 10. — Le présent accord entrera en vigueur le jour de l'échange des instruments de ratification.

Chacune des Hautes Parties Contractantes pourra le dénoncer avec un préavis de douse mois

En foi de quoi, les Plénipotentiaires ont signé la présente convention rédigée en langue françuise

Faite en double exemplaire à Beyrouth, le dix Juin mil neuf cent quarante neuf.

المادة التاسعة ـ تنخد العريقان الساميان المتعاقدان التدابير الواجيسة لسعد الاحكام الانعة الدكر والسكمالا لهذه الدابير يحسران في اللسميساون الشاء حمعيات حاصة للمسساون اليوناني الساني تحصع للقوانسيان الوطنة في البلاد التي تكون فيهسسا مركزها .

الماده العاشرة بسري هذا الاتعاق من يوم البادل واتائق الابرام ،

ولكل من العربقين الساميسسين المعاقدين نقضه بعوجب اشعار مابق من اسي عشر شهرا ،

بناء عليه وقع الموضان عسيسى نسيحتين معتمدتين من هذا الاتعاف باللمة العربسية ،

بيروت في الماشر من حريران سنه الف وتسعماية وتسمة واريعون

7

7

grandes facilités pour l'échange de toutes sortes de livres et publications d'origine nationaie,

- b) En établissant, dans la mesure du possible, des émissions radiophoniques régulières tendant à faire connaître chacun des doux pays par l'au lre ; et,
- c) En organisant l'échange de films de production nationale de nature à renforcer l'esprit de collaboration et d'amitié entre les deux pays.

ARTICLE 7. — Les Hautes Parties Contractantes s'accorderont en vue d'assurer la traduction des ouvrages de langue grecque en arabe, et de langue arabe en grec, prenant en considération l'importance de ces ou vrages ou l'intérêt qu'ils présentent pour faciliter une mutuelle compréhension entre les ressortissants des deux pays.

ARTICLE 8. — En vue de répandre la connaissance de chacun des deux Pays et de favoriser une mutuelle comprehension entre leurs ressortissants, les Hautes Parties Contractantes facilitérent le tourisme par des mesures telles que la réduction des tarifs de transport et des logements.

انواع الكتب واستدورات داب المبشأ الوطني -

 ۲ ــ تنظیم اداعات فی الرادی نقدر الامکان لتعریف کل بلد الی اخر .

٣ ــ تنظيم تبادل الافلام الوطنية
 التي تؤيد روح التعاون والصداقسة
 بين البلدين ،

الماده السابعة - ينعق المريقسان الساعيان الساعدة الساعدة الترجعة المواقدان على بدل الساعدة وانتوعات البونائية المالمريية وانتوعات المربعة المدا المواسعة مدا المواسعة المواسعة المربعة المواسة المواسعة المواسعة المواسعة المواسعة المواسعة المواسعة المواسعة المواسعة المتبادل والمالة المالة المواسعة المتبادل والمالة المالة والمالة المالة والمالة المالة والمالة المالة والمالة المالة والمالة و

الماده الثامنة الرضه في تعريف كل المد الى الاخر وتعريز التعاهم المسادل الله رعاناهمايسمي الفريقان المتعاقدان التيسير السياحة بين اقليميهمسسا سابير يتحدانها لتحصيض تعريمسه الانتقال واجور السكن « couragera l'échange avec l'autre Partie de professeura et autres membres du corpa enseignant, de conférenciers, écrivains, artistes, chercheura acientifiques et étudiants.

A cet effet, des bourses et des subventions seront allouées et les mesures les plus efficaces seront prises.

ARTICLE 4. — Les Hautes Parties Contractantes conclueront un accord spécial sur la validité à octroyer dans leurs territoires respectifs aux grades universitaires, et sur l'équivalence des examens subla à cette fin ou à des fins professionnelles.

ARTICLE 5. — Les Hautes Parties Contractantes encourageront la collaboration entre les Institutions nulturelles et artistiques et les sociétés savantes établies sur leurs territoires respectifs.

Ellos faciliterent également la coopération entre les organisations sportives.

ARTICLE 6. — Les Hautes Parties Contractantes protègeront les échanges culturels entre leurs nationaux dans l'ordre scientifique et artistique et particulièrement

a) En octroyant les plus

الاسائدة والمحاصرين والمؤلفسيين والعبين والعلماء الباحثين والطلاب ، وتعطى منح واعانات وتنحد الحسم ما يمكن من تدايير لبلوغ هذه الغاية.

الماده الرابعة بي يعقد العربقسان الساميان المتعاقدان العاقد خاصسا الاعتراف بالدرجات الحامميسة في الراضي كلاالبلدين ولتعادل الامتحانات بهذه الغابة أو لقابة مهنية .

الماده الحاصمة - يشجع كل من موسم المادي النعاوي الموسمات التقافية والغيسسة والجمعيات العلمية القائمة فاراغي السدين .

كما يسهل الفريفان النماون بسين الحمديات الرباصية ،

المادة السادسة _ يرعى الفريقان استحيان المعاقدان المادلات التقافية بين رعاياهما في الميدان العلمي والعني وخاصة قيما إلى:

١ ـ تقديم التسهيلات لتبسسادل

Le Gouvernement de la République libenaise

Monsieur Chehadé Ghossem Directeur Général, par Intérim, du Ministère des Affaires Etrangères et des Libonais d'Outre-Mer

Et le Gouvernement koyal de Gréce

Monsieur Nicolas Hadji Vassi liou, Chargé d'Affairia de Gréei au Liban

Lesquels après n'être échange leurs pleius peuvoirs reconnus en bonne et due forme, ont convenu des dispositions suivantes

ARTICLE 1. — Les Hautes Parties Contractantes s'efforce ront de promouvoir une coopération efficace et de développer des échanges fructueux dans les domines culturel, scientifique et autistique entre leurs institutions et leurs ressertissants respectifs

ARTICLE 2 Des facilités apec ales seront arrectées par chacune des Hautes Parties Contractantes en vue de la création, dans les universités et autres institution d'enseignement supérieur aituées sur son territoire de chaires, cours ou conférences truitant de la civilisation de la langue et de l'histoire du Pays de l'autre Partie

ARTICLE 3. — Chacune des Hautes Parties Contractantes enالحكومة السائيه

سماده السيد شحاده المعسسين المدير المام بالوكالة لوزارة الخارجية والمدرين ،

الحكومة للنكية أحوماسة

سهادة بعولا جنحي في سندو أنفائم بأعمال اليونان في لبتان

اللذي بعد أن تنادلاً وتأسيسون البغونيس التي وحدث مصامة للأمول العقا عنى الإحكام التالية :

الماده الاولى ما بعمل الدر مسار الساميان المعاقدان على افامسسه بعاون فعال عاوعلى تشميه المبادلات المدده بين مؤسستهما ورعادهما في الميادين التقافية والعلمية والعليه،

اللده الثانية ما تمتح المهمسلات حاصة من قبل كن من عمر همسسان استحيان المعاددان لانساء مراكسر تعليم وتدريس الحصارة واللقسسة والناريخ في الجاممات العليا الموجودة في اراضيهما ،

الماده الثالثة بـ بنجع كن مستن العربقين الساميين المتعاقدين تبادل

CONVENTION

CULTURELLE

اتفاق ثقاق

- Signée à Beyrouth
- le 10 July 1949
- Italification autorisée par la lot du 24 Janvier 1950
 (J.O. 1950 — no. 5 — p. 68)
- Le texte officiei est établi en langue française.

- 🀞 وقع عليه ق بيرت
- 🐞 ال ۱۰ حزيران ۱۹۲۹
- اجيز الثمنديق عليه بموجب قاتون
 ۲۱ون الثاني ۱۹۵۰
 حر ۱۹۵۰ ما ۱۹۵۰
 - وضع الثمن الرسمي السعد باللغة الغرسبية

Le Gouvernement de la République Ilbanaise

Et le Gouvernement Royal de Gréce

Désireux de renforcer les rapports d'amitié qui existent si heureusement entre la Grèce et le Liban, en facilitant une connaissance réciproque et une mutuelle compréhension entre leura ressortissants ;

Ont résolu de conclure une convention susceptible de favoriser la coopération et d'encourager les échanges entre les deux Pays dans les domaines de la culture, de la science et de l'art

Et out, à cet effet, désigné pour leurs Plénipotentiaires . أن الحكومة اللشائية

والحكومة اللكية اليونانية

رغبة منهما في توثيق علاقسسات الصداقة القائمة بينهما بتسهيسسل التعارف والتعاهم المتعادل بسسين رعادهما قررتا عقد انعاق لنقوسة النعاول وتتسجيع السادل مي البلدين في ميادين التقافة والعلم والقسسان واعتمدتا لهذه العابه

بروت في ٦ تشرين الاول ١٩٤٨

السيد بعولا حاجي فاستلبو العالم دعمال العوصية الدوناسة بدوت

حضرة القائم بالاعمال،

اشرف باللاعكم الله من المتفسق عليه ان تاحل الحكومتان اللسانيسة واليوبانية بعين الاعتبار وعلى قسلر الامكان ، الحقوق المكسسة النملقية باقامة الرعايا اليوبانيين في لشمسان والرعايا اللسائيسيين في اليسونان ، وممارستهم المهن والحراف مستوحيسي في ذلك مبادئء القانون الدولي ،

وتعملوا يا حضرة القائم بالإعمال شول دائل الإحبرام .

> عن ودير الحارجية والمبرين م**حبد على حباده**

بهروت في ٦ تشو بن الاول ١٩٤٨

مطالي حميد بك فرنجية ورابر خارجيه الجنهوراته التسالية بروب

معالي الوراس

أسيرف باللاع معاليكم موافعيسة حكومتي على مضمون كتابكم المؤرج بسرين الاول ١٩٤٨ الآتي بعنه

انسرف باللاعكم الله من المعلق عليه ان تأخد الحكومتان اللسائيسة واليونائية يعين الاعتبار ، وعلى قسدر الامكال ، الحمول الكسسة المعلمة الرعايا اليونائيين في لينسسان والرعايا اللنائية في اليونان في اليونان مارسمهم المسسس و بحرف ، مستوحينين في ذلك منادىء الفائسون الدوني . »

وتفضلوا يا معاني الوزير بقبسول مائق الاحدرام .

> المالد باعمال الموسية - بيرنابية ب**قولا خاجي فاسيليو**

18 octobre 1907. En cas de nomination d'un tiers arbitre, le Tribunal arbitral, aiusi formé, déterminera sa procédure et réglera le différend. Toutes les décisions du tribunal arbitrai seront rendues à la majorité

Noncestant les dispositions qui précèdent, chacune des Hautes Parties Contractantes se réserve le droit de algnifier à l'autre Partie, dans le délai d'un mois à dater de la présentation de la demande d'arbitrage, sa préférence de soumettre le différend à la Cour Permanente de Justice Internationale

DISPOSITIONS COMMUNES

ARTICLE 34. — Le présent Traité sem ratifié et les ratifications en seront échangées à Beyrouth,

Il est conclu pour une période de cinq ans renouvelable par tacite reconduction ai l'une ou l'autre des Hautes Parties Contractantes ne le dénonce six mois avant l'expiration de la période en cours.

En fot de quoi les Plénipotentiaires ont signé le présent Traj té rédigé en langue française.

Falt en double à Beyrouth, le 6 octobre 1948. تعييمها على أبعد حد

وادا عبن حكم ثالث فللمحكمسة التحكيمية المؤلفة على هذا الشكس ال نصبع عبدئية اصول عملها وال بفصل في الحلاف ، وتبحد جميع فرادات المحكمة التحكيمية باكبرسة الإصوات ،

على الرقم من الاحكام السابسية معتفظ كل من العربةين السابسين المتعاقدين محقه في اعلام القربق الاخر حلال مدة شهر تبدأ من تاريسيخ معدم طلب المحكم ماه المصل رمع الحلاف الى محكمة المدل الدولية الدائية .

سقد هسده الماهدة غدة خمس سنوات تجدد تحديدا ضمنيا اذا لم ينقصها احد العربقين قبل سنسبه اشهر من نهاية مدتها ،

واثباتا تذلك وقع المندويسيون الموضون على هذه الاتفاقية المحروم بالمه المرسسة ،

حررت على تسمحتين بتاديسسج . ٢ تشرين الاول ١٩٤٨ في يور^ن . La décision du Tribunal obligera les Parties. Pour chaque litige le tribunal arbitral sera formé sur la demande d'un des Etats contractants et de la Isçon suivante

Dans le délai d'un mous à da ter de la présentation de la demande, chaque Etat désignera sou irbitre et fixera le dé ai dans equal les deux arbitres devront voir rendu leur décision. Si les doux Etats ne s'entendent pas us le délai dans lequel les deux arbitres devrout avoir rendu leur décision ou si les deux arbitres ne parviennent pas à régier le litige dans le délai à eux im parti ou al les deux Etata ne tombent pas d'accord sur le choix du tiera arbitre dans le délai d'un mois à dater du jour où sura été formulée la demande de la nomination du tiers arbitre, la Partie a plus diligente s'adressers au Président de la Cour Internatiopale de Just ce afin de nommer ce tiera arbitre parmi les ressortisants des Etats tiers.

La procédure que les deux arbitres aurent à observer, et elle n'n pas été réglée dans un compromis spécial entre les deux Etats et conclue au plus tard lors de la désignation des arbitres, sera réglée conformément à l'article 57 et aux articles 59 et 85 de la Convention de la Haye du ان قرار المحكمة بلوم القريقيين . وتؤلف المحكمة التحكيمية عند كـل حلاف بناء على طلب احدى الدولين المتعاقدتين على الشكل الاتي

ق مدة شهر تبدأ من تاريخ تقدم الطلب تعين كل دولة حكمها وتحدد الهلة التي يجب على الحكميين ال يعطيا قرارهما في خلالها ، واذا ليم متعق الدولتان على تحديث الهاءالتي بحد على الحكميل في حلالها اعصاء قرارهما أو لم يتوصل الحكمال اللي تسوية الحلاف في المهلة الميئة أو لم الثالث في مدة شهر امتباراً من البحر الذي ثدم فيه طلب تعيين همسلا الحكم الثالث ، يطلب القريق الاكتر اهتماما عالامر من دئيس محكميه المدل الدولية أن يعين ها الحكم الثالث من بين رعايا الدول الإحرى ،

ان اصول المحاكمة المتوجب عملى الحكمي اتماعها بستمد طبقا لاحكام المادة ٥٩ و ٨٥ مسن المادة ٥٩ و ١٨ تشريي العاقية لاهاي المعقودة في ١٨ تشريي الاول سنه ١٩٠٧ ، ان لم تحسدد العاق حاص دين الدولتين عقسد سهمه قبل تعين الحكمين او تسد

lement de la nation la plus favorisée ne s'appliqueront pas

- 1) aux avantages accordés ou qui pourraient être accordés à un pays limitrophe pour faciliter le trafic frontalier
- aux avantages accordés ou qui pourraient être accordés à un paya tiers, an vertu d'un union douanière ou économique;
- 3) aux avantages accordes ou qui pourraient être accordés en vertu de conventions particulières à un pays tiern, en vue d'éviter les cas de double im position ou d'assurer une protvetion réciproque en matière flucale;
- 4) aux avantages que le Liban a accordés ou pourra accorder aux pays membres de la Liguo des Etats arabes, aussi longtemps que ces avantages n'auront pas été étendus à un autre pays quelconque.

ARTICLE 33. — Les Etats contractants conviennent de soumettre à l'arbitrage tous les différends qui surgiraient entre cux à propos de l'application ou de l'interprétation du présent Traité et qui n'auraient pas pu être régiés à l'amuable dans un délai raisonnable par les procédés diplomatiques ordinaires.

عىي :

 السبهيلات المبرحة أو التي يمكن أن تمنع للله محاور لتسهيل حركة التبادل على الحدود .

٢ ــ التسهيلات المتوحة أو التي يمكن أن تمنح ألى بلد ثالث بموجسة أسعاد حمركي أو المصادي .

٣ ــ التسهيلات المنوحة أو التي
يمكن أن تمنح إلى بلد ثالث بعوجت
الدوات حامة لاحتماب تكرر التكليف
أو لتأمين لمادل الحماية في شسؤول
لعرائب .

إ ما السنهسسلات لي منحها و لمكن أن المنحها لبنان (أي المستدان الإعصاء في جامعة الدول العربية طالما أن هذه الشنهيلات لم تمنح ليستك آخر -

المادة ۲۳ مستقق القريق مسان المساقلان على ان يعرضا على التحكيم كل حلاف ينشأ بينهما حول تنفيسة و تعسير هذه المساعدة اذا لم سمكنا من الوصول الى تسوسه ودنا بالطرف الدسوماسية العادة في مدة معقولة ، ries que les navires de l'une des Finutes Parties Contractantes au ront subles en mer, qu'ils soient entrès dans les ports volontairement ou par suite de relâche forcée, seront réglées par leurs consuls, à moins que des ressortissants du pays de résidence de ce dernier, ou des ressortissants d'une tièree Puissance ne soient interesses dans ces avaries. Dans ce cas et à défaut de compromis annable entre toutes les parties intéressées, les avaries seront réglées par les autorités locales.

ARTICLE 31, — Les dispositions du présent Truité concernant les attributions des consuls s'appliqueront également aux agents diplomatiques des Hautes Parties Contractantes qui seront investis des fonctions consulaires et dont la désignation aura ête notiftée à l'autre Partie par la vole diplomatique.

ARTICLE 32. — Les Hautes Parties Contractantes conviennent que les avantages plus étendus que l'une d'Elles accorderait aux ressortissants ou aux societes d'un autre Etat en ce qui concerne les matières prévues par le présent Traité, s'étendront de plein droit aux ressortissants ou aux sociétés de l'autre Partie

Toutefols, les dispositions du présent Truité relatives nu traiشروط محالفة و تدفع المناسبال مورس الفعات الذي تصببوا حرهم سواد دحيث هذه الواحر المسراق معجزي الا اذا لم يكن لرعايا اللله الذي تقيمون فيه أو لرعايا دولة الله علامة بهذه البواحر و وفي هذه الحالسة ومند عدم وجود الفاق حي بي جميع اسحاب العلاقة يدفع تقويض العطب من قبل السلطات المحلية و

المادة ٢١ م تطبق احكام هسيده المدادة المعلقة بملاحبات المدادس على المسيدس الدلوماسيين المدمدس العربقين المدسول بالمدادي الدان بكلمسول بالمداد المدادي بالطرق الدلوماسية .

المادة ٣٢ هـ يتفق العربةان المعاقدان على ان سمن رعاده تركب كل منهما العوائد التي يمنحها احدهما الي رعانا أو شركات دولة احسرى ع اذا كانت عده العوائد أو سع من لعوالد التي تنص عليها الماهدة .

على أن أحكام هذه المأهدة المنطقة بمعانية أندوله الأكثر رعانه لا سترى ia sortie des marchandises seuvées.

Si le navire a fait naufrage ou a échoué dans l'enceinte ou à l'entrée du port, les autorités locales pourront prescrire les meaures jugées nécessaires en vue de protéger le trafic et d'éviter tout dommage au port, à ses installations et aux navires qui s'y trouvent,

Les propriétaires des navires et des marchandises ainsi que les sauvetours ne seront tenus, du fuit de l'intervention des autori tés locales, à d'autres dépenses hors celles exigées par les opérations de sauvetage et la conservation des marchandises sauvées, ou auxquelles sont assujettis en pareil cas les pationaux

Les marchandises sauvées ne seront fruppées d'aucun droit de douane si elles doivent être réexportées et le sont effectivement dans le délai d'un an.

En cas de doute sur la nationalité des navires naufragés, neules les autorités locales seront compétentes pour prendre les mesures mentionnées au présent article,

ARTICLE 30. — Dans tous les cas où, dans les accords conclus entre les armateurs, chargeurs on assureurs, il n'y aura pas de stipulations contraires, les ava

تنفياً الندابي الموحب اتباعها عنسة دخول وخروج البصائع المقادة ،

وفي حالة غرق او جنع الباخسرة داخل الرفا او عند مدخله ، يحسق للسلطة المحبة ال سحسة الاحراءات التي تعتبرها لارمة لتامين حركسة البواحر واحتماب كل ضرر بلحسق بالمرفأ والمنشات والبواخر الراسيسة د، .

لا سرم اصحاب الواحر وانصائع وكذلك المعدون لسبب بدحسسل السلطات المحلية بنفقات غير السنتي تبطلتها اممال الانقاذ وحفظ النضائع المعدد او غير التي بعرض في مش هدد الإحوال على الوطنين .

لا يقرش أي رسم جمركي عبلي التصالع المعدد ادا كانب هددالتصابع برسم أعاده التصدير وأعند بعديرها فعلا في مدة سنة .

في حال وحود شك حول جنسية النواحر الفرافي تكون السلطات المحلية وحدها صاحبة الصلاحية في العساد الإجراءات المصوص عليها في هسته اللادة .

الماده ۳۰ في حميم الحالات الى لا سص الاتفاقات المقودة بين اصحباب السفن والشاحتين والوُمنين عساني ra se prolonger au-deià do deux mois. Pasaé ce délai, les déserteurs seront libérés, le Consul dûment avisé trois jours auparavant.

Les Hautes Parties Contractantes conviennent en outre que les stipulations du présent article ne n'appliquent pan aux officiers, matelots et nutres personnes faisant partie de l'équipage, ressortissants du pays dans lequel ils ont déserté

ARTICLE 29. — Toutes opérations de sauvetage des navires de l'une des Hautes Parties Contractantes, naufragés ou échoués sur les côtes de l'autre Partie, seront dirigés par les Consuls aux quels ressortissent les navires.

En l'absence et jusqu'à l'arrivée du Consul immediatement prévenu, ou de la personne qu'il aura déléguée à cet effet, les autorités locales auront à prendre toutes mesures nécessaires pour la protection des individus et la conservation des effets naufrages.

A moins d'en être requis par le Consul, les autorités locales n'interviendront que pour main tenir l'ordre, gurantir les intérêts des sauveteurs s'ils sont étrangers aux équipages naufragés, et assurer l'exécution des dispositions à observer pour l'entrée et التوقيف مدة شهرين ويطلق سراحهم عبد القضائها بعد أن يبلغ ذلك تبليما رسميا ألى القنصل قبل ثلاثة أبسمام من أنهاء هذه المدة .

تعق القريقان الساميان المعاقدان على لن لا تسري احكام هذه المادة عسلى المساط واسحارة وموطعي الساحسرة الاخرين الذا كاثوا من وعاما المقدالذي وقع الهرب في اراصية .

المادة ٢٩ مد شرف على عساب انقاذ بواحوكل من الفريقين المتعاقدين السي بعرف أو تجنع على شواطنسي، العريق الأحر فناصل الدولة النسبي ليهم هذه البواحر ،

ينوجب على السلطات المحليسة ق حالة غياب القنصل وق المدة التسسي سنق حصورهاو حصور من سديه لهذه العاليه أن تملع القنصل في الحال وأن تتخل جميع التدايي اللارمسة لحماية الاشخاص وحفظ الاشيساء الهدده بالعرف

منصر تدخل السلطات المحب الا اذا طلب القنصل اليها اكثر من دلك ، على حفظ النظام وضمنان مصالح التقذين اذا كانوا شرعاء عنن بحاره المركب ، وعيها ال تؤسس

A cet effet, ils devront s'adresser par écrit aux autorités locales compétentes et justifier, en produisant les registres du bâtiment ou le rôle d'équipage, ou, à défaut, un extrait authentique de ces documents que les personnes réclamées faisalent réellement partie de l'équipage. Dans les localités où il n'y aurait pas de consul, la demande de remise pourra être adressée aux autorités locales par le commandant du navire, sous réserve de l'observation des formalités prescrites par le présent alinéa.

Sur cette demande ainsi justifiée, la remise des déserteurs ne
pourra être refusée que si le
déserteur a'est rendu coupable à
terre d'un crime ou d'un délit.
Dans ce cas l'autorité locale pourra surseoir à la remise jusqu'à
en que le tribunai local compétent
ait rendu sa sentence et que celle-ci ait reçu pleine et entière
exécution. Il sera donné, en outre, aux consuls secours et assistance pour la recherche et
l'arrestation de ces déserteurs.

Ceur-ci seront conduits dans les prisons du pays et y seront détenus à la demande écrite et aux frais du Consul, jusqu'au moment où ils seront réintégrés à bord d'un navire national ou rapatriés.

Toutefois, la détention ne pour-

وسوحت عليهم لذلك أن تعلموا السلطات المحلية حطيا وأن يتبسسوا لها بابرار سيحلات الباخرة أو دفاتر البحارة أو صور مصدقه منها بسبان الإشتفام المطلوبين كانوا قملا في عداد البحارة ، وفي الماطق التي لا يوجيه فيها قيصل بحق لربان الباخرة أن يوحه إلى السلطات المحلية طلسب النسليم على أن يراعي الاستسسول المسوس عليها في عدد المعترة ،

وعبد تقديم عدا الطلب الرفسيق بالانباتات لا يرفض تسليم الهذيسين الا اذا كان الهارب قد ارتكب جباية او حنحة على اراضي الفريق الطلوب المد سنيمه

ولى هذه الحالة بحق السلطسيات لمطبه و بعد السليم الى ما بعد ال تصغير المحكمة المحلية المختمسة حكمها والى ال يتم تنعيذ هذا الحكم بكامله. الا الله ، فضلا من ذلك يجب اسسلاء المونة تلقداصل في البحث عن هدؤلاء الهارين وتوقيههم .

ويوضع هؤلاء في سنجون البلدجيث بو تعون بناء على طلب حسي مستس القنصل وعلى نعمه الى أن نعمادوا الى ظهر ياحرة تابعة لبلادهم أو الى وطبهم ،

وعلى كيل بحب أن لا يجساود

Ila règleront eux-mêmes, conformément aux lois de leur pays, les litiges de toute nature qui surviendraient entre le capitaine les officiers et les matelots de ces navires et spécialement ceux relatifs à la solde on à l'accomplissement des engagements réciproques contractés.

Les autorités locales ne pourront intervenir que lorsque des faits survenus à bord des navires marchands seraient de nature à troubler la tranquillité publique à terre ou dans le port, ou qu'un délit y aura été commis auquel une personne du pays ou ne faisant pas partie de l'équipage se trouve mélée, ou qu'il s'agit d'une infraction qualifiée erime par la oi locale.

Dans se cas, les autorités précitées se borneront à prêter leur appui sux consuls, al clies en sont requises, pour faciliter l'accomplissement de leurs fonctions consulaires.

ARTICLE 28. — Les Consuls pourront faire scréter, ainsi que faire renvoyer, soit à bord, soit dans leur patrie, les officiers, matelots et toutes autres personnes faisant partie à quelque titre que ce soit des équipages des navires battant pavillon de leur nation, qui auront déserté sur le territoire de l'autre Partie Contractante

و بعضاون بانفسهم طبقا لقواسين بلادهم في جميع الخلافات التي تحصل بين الريان والمساط، وتجارج الواحر وعلى الاحص فيما سطق منها بالاحور والقدم بالتعهدات التمامدية المسادلة،

ولا يحق للسلطات المحلية النفاط الواحر التحاربة من شابها اقسلاق الراحة العامة على الارس او ق المرفأ او عند ارتكاب حنجة تكون لاحسد رعايا البلد او لشخص غريب عنن بحارة الباخرة علاقة بها او في حسال وقوع جريعة تعتبر جناية بموجب القواس المحلية ، في هذه الحسالات تكمي السلطات المذكورة ، فيمنا اذا طلب البها ذلك ، باسداء مساعدتها القاطلسية وبامهم بمهام العنطلية المعمومة ما العنطلية المعمومة المسلمة المسالات المتافرة المساعدتها

المادة ٢٨ ــ يحق القداصل توميف الهاربين الى اراضي الفريق المتعاقب الاحر من الصباط والتحاره او حميح الإشتخاص المسمين بالله صعه كاست الى يحارة الباخرة التي تحمل عسلم للادهم ويحق لهم كدلك اعاديهم الى اللاحرة أو الى وطنهم ه

tun le consul pour qu'il puisse assister aux déclarations que les capitaines ou l'équipage auraient à faire devant les tribunaux locaux ou l'administration locale

L'invitation qui sera adressée dans les cas précités aux consuls determinera le lieu et l'heure de la mesure envisagée. Si les consuls négligent de a'y rendre en personne ou de se faire représenter par un délégué, il sera procédé en leur absence. Auquel cas les autorités locales seront tenues d'en informer sans délai le consul et d'indiquer, le cas échéant, les motifs de l'urgence. Il en sera de même lorsque le Consul pe réside pas dans le port

Toutefois l'intervention des Consuls ne sera pas requise pour l'accomplissement, par les autorités locales, des formalités ordinaires à l'arrivée et au départ des navires un conformité des règlements de navigation, de douane et de santé.

ARTICLE 27. — Les Consuls, dans les limites prévues par la régislation de l'Etat qui les a nommes, sont chargés exclusivement du maintien de l'ordre intérieur à bord des navires marchands battant leur pavillon national. Ils pourront confier en cas de besoin les fonctions de capitaine à une personne de leur choix et remplacer les officiers et les gens de l'équipage

كي ينبكى من الحصور للمستماع التصوير المستماع التصريحات التي يدلي بها الرمان أو الديارة أمام المحالم أو الإدارة المحلية،

سين هذه الدعوة الوحهة السين القناصل في الحالات الدكوره مكان المدير التوى اتحاذه وزمالسنه واذا بحلف الساسل عن الحصور بالمنهم الاحراءات بعاد مندوية يمثلهم التخلف على السلطات المحلمة المسوا المحلل على السلطات المحلمة المسوا المحلل الاقتصاء الإسباب التي دعت السين المحلة ، وتتبع الإصول نفسها اذا ام يكن القصل مقيما في الميناء ،

لا يتوجب طلب تلاحل التناصيل عندما تفوم السلطات المحلبة الاجراءات الماذية عند وصول البواخر وسفرها طبعا لانظمة الملاحة والحمرك والصحة.

اللاده ٢٧ با تكلف القناصل وحدهم سمى الحدود المنصوص عليها في سريع الدولة التي تعينهم بحفظ النظيام الداخلي على من النواجر التحارية التي تحمل عليهم الوطني ، ويحتق لهم عند الحاجة أن يوكلوا مهام الربان الي شخص يحتارونه واندال الضاط والتحارة سنواهم ،

Les consuls pourront, à bord des navires de commerce battant leur pavillon national, interroger les capitaines et l'équipage et recueillir dea renseignements passagera, examiner les papiers de bord, dresser des manifestes, recevoir conformément aux stipulations du présent Traité des déclarations our le voyage, la destination et les incidents de la traversée et procéder, par tous exports, à toute vérification en ens d'avarie, ou toute enquête en can de sinistre, lorsque cette vérification ou cette enquête est prévue par leur loi nationale

Les représeentants des autorités judiciaires et administratives ainsi que les fonctionnaires de la douane de l'une des Hautes Parties Contractantes se pourront entreprendre, dans un port où rémde un consul de l'autre Partie à bord des navires de commerce battant pavillon de celle-ci, ni recherches, ni perquisitions, ni y opèrer des arrestations, sauf en cas de flagrant délit, ni proceder à des mesures quelconques impliquant moyens de contrainte, sans prévenir prénisblement, ou, en cas d'urgence, au moment même de la mesure envisagée, le consul de la nation à laquelle appartient le bâtiment, afin qu'il puisse y assister

Les autorités locales devront également aviser en temps opporالنحرة الرافعة علمهم الوطني وحمع الملومات من الركات وقحص اوراق الباخرة ووضع المانفستو ؛ واخسة البيانات المنطقة بالرحلسة والحهة المقصودة وحوادث السغر طبقسا لشروط هذه الماهدة ؛ ويحق لهم ان سمعيوا بالحراء للمدقيق في كل عطل وانحقيق في الكوارث مسيى سمحت لهم دوابيهم الوطنية بدلك .

لا يحق لمعلى السلطات القضائية والادارية ولا لموطعي المحمارك الناسة لاحد الفريقين المتعاقدين ان بقومواي ميناء يقيم فيها قبصل الفريق الاحر اليحارية الحاملة على هيسدا الورس الاحر ولا ان يوفعوا احسالا في حالة الحرم المشهود 6 ولا ان يتحدوا اي تدبير قبري دوران يتعروا وفي حالة المجلة عند اتحاد التدابير النوى احراؤه وذلك كي بتمكن مسن الحصور .

بجب على السلطات المحلية العسا اعلام العصل في الوقت الماسست Toute déclaration contre la succession ne reposant pas sur un titre d'hérédité ou une disposition testamentuire peut être jugée par les Tribunaux du pays de l'ouverture de la succession, à moins que la réclamation n'ait pour objet un droit réel sur un limmeuble situé en debors de ce pays.

ARTICLE 25. — Lorsque des ressortissants de l'up des Etuts contractants, absents ou incapables et non representés seront intéressés dans une succession ouverte sur le territoire le l'autre Etat, quelle que soit la nationalité du défunt, le Consul aura le droit de requérir de l'autorité locale compétente les mesures auxquelles il est habilité à procèder lui-mêms, en vertu des articles 22 et 23, al. 1cr

ARTICLE 26. — Les consuls des chacuns des Hautes Parties Contractantes pourront, en se conformant aux réglements en vigueur, faciliter l'entrée et in sortie des navires battant leur pavillon national et leur prêter toute aide nécessaire pendant la durée du séjour desdits navires dans un port de leur chronscription consulaire.

الحاصة بالارث عن طريق الورائيسة او الوسية الى المحاكم وغيرها مين السنطات المحبصة في الله الذي سبعي الله المتوقى) باستثناء الإملاك غيسير المعولة التي تحصيم لاحكام التواتين الإطليمية .

كل اعتراض على الارث لا يستند الى سند ميراث أو وصية تعصل فيه محاكم البلد الذي فتحت فيه التركة الا اذا تعلق الاعتراض بحق فيني على عقار موجود خارج هذا البلد ،

اللدة علا - اذا كان لرعايا احسد العربين المساعدي الاهلية وكارا عبر مصلين ملاقة بتركة فتحت في اراضي العربق الاخراء يحق للقنصل آية كانتجسيه المتوفى بان بطلب الى السعطة المطلبة المختصة القيام بالإجراات التي يحقى له القيام بها بنسبة بموجب المسادة القيام بها بنسبة بموجب المسادة القيام الاولى من المددة ٢٢ والفقرة الاولى من المددة ٢٢

المائه ٣٩ م بحق لقناصل كل من العربةين السناميين المتماقىسدين السنهاوا ، طبقا فلانظمة النافلة ، دحول وحروح الواحر التي ترقع عسلت للادهم واسداء الموتة اللازمة لهستا طوال اقامتها في الواتيء الكائنة في دائرتهم الفتصلية ، ويحق المناصل استحواب الربان والتحارة على متسن

depèrir ou dispendieux à conserver, recevoir les créances qui seraient exigibles ou viendraient à échoir, les intérêts des créances, les loyers et les fermages échus, faire tous les actes conservatoires des droits et des biens de la suc cession, employer les fonds trouvés au domicile du défunt ou récouvrès depuis le décès, acquitter les charges urgentes et les dettes de la succession, prendre, en définitive, toutes mesures susceptibles de rendre l'actif pet et liquide.

St. dans un délai de six mois à partir de la notification du décès au consul, des héritiers ou autres ayants droits ne se sont pas présentés, le Consul pourra, en tant que représentant de droit des abients, se faire remettre par le curateur. l'administrateur ou toute autorité les détenant, les parts non réclamées de l'acif de la succession. Il devra, à cet effet, produire tous documents et justifications exigés des héritiers et autres ayants droits.

La connaissance de toutes de mandes et contestations en matière de succession ab intestat ou lestamentaire appartiendra aux juridictions et autres autorités compétentes du pays dont ressortissait le défunt, sous réserve, quant aux immeubles, des lois territoriales qui les régissent.

وبحق له بالنالي مع مراعاتيسية الأصول التي تنمي عليها توانسسين البلاد والمرف المتبع فيهة ببيع الاثاث والإموال المنقولة المعرضة للتلسف أو التي يستثرم الاحتماظ بها بعقبات كبرة وان يقبض الدبون المبيحقية او التي ستسبتحق ۽ وقوائد الديبون والإيجارات المستجفة مي تعقبارات المنية وغير المبية وان يقوم بجميم الإجراآت التي من شانها الحافظيية على حقوق التركة وأموالها وأنبوظف لمالغ التي وجدت في بيت المسموق واقتضت لحيبابه يعد وفاتيسه وال يددم التكاليف المجلة والدبورالترتبه على أسركه وأن سجد حميع لبداد التي من شاتها أن تؤدي الني حمر أبيركه حفيرا وأصبعا وتجعلها لاسته الشمير ف

وادالم عدم بعض الوراء أو بعض السنخفين الاحران بطلبات في خلال مده سنة اسهر من بالراح به سنناه الوقاة للقبصل ، فيحق للقبصل على القيم المثل قانونا للعائبين، أن يشلم على القيم على الدربها أو أية سلطة آخرى الحصص النبي لم بطالب بها أحد ويجب عليه لهباده أساية أبرا حميم السندات والاء راق المستخون الاحرون ، يمود النقر والمستخون الاحرون ، يمود النقر في جميع الطلبات والاعتراف سنات

pour apposer les acellés soit d'office, soit à la requête de toute partie intéressée, sur tous les effets mobiliers et papiers du défunt, en présence de l'autorité locale ou celle dûment appelée. L'autorité locale nurs le droit de croiser de ses scellés ceux du Consul.

La levée des scellés se fera par le Conaul en présence de l'autorité compétente ou celle dûment appelée. Les doubles scellés ne pourront toutefois être levés que de commun accord avec l'autorité locale compétente ou en vertu d'une décision de justice.

ARTICLE 24. - Si les héritlers ne sont pas connus, ou si paemi eux ou les autres ayants droits Il s'on trouve dont l'existence est Incertaine ou le domicile Inconnu, on qui ne sont pas présents ni dûment représentée, ou qui sont mineurs ou incapables, ou si étant tous majeurs et présents ils pe sout pas d'accord sur leurs droits et qualités, le Consul, après que l'inventaire aura été dressé, sera, comme séquestre des blens de toute nature laissés par le défunt. chargé de plein droit d'administrer et de liquider le auccession. En conséquence, il pourra procéder, en anivant les formes prescrites par les lois et usages du pays, à la vente des meubles et objets mobiliers susceptibles de

على طلب اي صاحب علاقة عساى جيع مستنبات التوقي واموالسه المنقولة بحصور السلطة المحلية او كانت صعات او جنسية الورثة وغيرهم من المستحقين صواء كانوا بالعين او قصرس ، عائب او حاصرسس ، معروفين او غير معروفين ، ويحسق السيطة المحلية ال يصع حانمها السيطة المحلية ال يصع حانمها السيطة عائم القنصل ،

وبعض القنصل الاختام بحقسور السلطة المحلية المحتمة أو السلطسة المكلمة تكليما قانونيا ، ولا يمكن قض الاختام المزدوجة الا بالانعاق معالسلطة المحليم المختصة أو بموجب قسسراد فضائي ،

الماده ٢٤ مداذا لم يعرف الوراسة و كالبيهم أو بين المستحقي الاحراب من يشائق وجودهم أو كانوا مجهولي محل الاقامة أو كانوا فير حاصريسن أو غير ممثلين تمثيلا قانوبيا أو قاصرين أو فاقدي الاهلية أو كانوا وهم جميعا بالمون وحاصرون وغير متعقين عملى حقوقهم وصماتهم فيكلف المسسل حكما و بعد تنظيم محصر الجرديسية حارسا على مختلف أموال التركب نادارة التركة وتصفيلها .

rendant nécessaires l'organisation d'une tutelle ou d'une curatelle de l'un de feurs ressortissants.

La connaissance de toures de mandes et contestations en matjere de tutelle et de curatelle appartiendra aux juridictions et autres autorités compétentes du pays
dont relève l'incapable, sans préjudice des lois concernant le régime immobilier

Le Consul donners connaissance aux autorités administratives du pays de résidence du tuteur ou du curateur qu'il aura désigné.

ARTICLE 22. — En cas de décès d'un ressortissant de l'une des Hautes Parties Contractantes sur le territoire de l'autre les au torités focales compétentes en donneront immédiatement avis au consul de la circonscription où le décès a su heu et lui fourniront tous renseignements ausceptibles de révéler l'existence de dispositions testamentaires et d'identifier et retrouver tous héritiers et successeurs.

ARTICLE 22. — Lorsqu'un Hellène laisse des biens au Liban ou un Libanais laisse des hiens en Grèco, quelles que soient les qualités et la nationalité des héritiers et autres ayants droits, qu'ils soient majeurs ou mineurs, absents ou présents, connus ou inconnus, le consul aura qualité

وصايه او قوامة لاحد رعاياهم ،

وان النظر في جميع الطلبسسات والإعدراسات المسلقة بالوحانة والقوامة هو من احتصاص المحاكم وغيرهسا من السلطات المحتصة في البلد السلي يشمى البه فاقد الإهلية على ان لا مسل دلك القواجي سطام الامدوال الثانية ، ونعلم القيصل في السلد الذي يقيم فيه فاقد الإهلية استم الوسى او القيم الذي عمله

الماده ٢٣ مدا توق احد رعاسا المرتبي الساميين المساقدين في اراضي المرتبي الإخراء فعلى السلطات المحلمة المحتصمة ان تبلغ ذلك حالا تتحسل البيد الذي حصلت الوماه في دائرته من الإطلاع على احكام الوصاية اذا وحدت ومن معرفة حصع من الهسم علي اسراكة والسبب في اسراكة والسبب مسسن

الماده ٢٣ مد اذا خسيلف يوناني امسوالا في الموالا في السال او السابي امسوالا في الدونان ، مهما كانت صفه أو بانفسته الورثة، و المستجعين الاحيران واشدان كانوا أم فصر ، عاشين أو حاصراسن مفروفين أو مجهولين ، بحق للقنصل أن يضع الاحتام من تلفاء بقيمة أو بناء

nes, des gens de l'équipage et des passagers.

Cas déclaration ne pourront toutefois avoir d'effet par devant les autorités du pays de résidence, qu'en accord avec la législation de ca dernier ;

2) de recevoir, dresser et légaliser, au même titre que les notaires ou les autorités en remplissant les fonctions, les actes juridiques, y compris les dispositions testamentaires des ressortissants de l'Etat qui les a nommés, et publier les testaments rédigés par eux en leur qualité officielle et déposés au consulat ou présentés après le déces du testateur

Toutefois, les actes juridiques entre vifs concernant la constitution ou le transfert d'un droit réel sur les immeubles situés sur le territoire de l'Etat de résidence devront être soumis aux formalités des inscriptions ou transcript.ous conformément à la loi dudit Etat.

ARTICLE 21. — Les consuls des deux Hautes Parties Contractantes auront le droit d'organiser, conformément à leur propre loi, la tuteile et la curatelle de leurs ressortissants résidant dans le ressort du Consulat.

Les autorités locales leur signaleront toutes circonstances التصريحات الصادرة عن قواد البواخر وتجارتها وركانها -

على أن هذه التصريحات لا تكون سيارية المعمول لدى السلطات المحلية الا أذا كانت موافقة التشريعالمحلي.

ب ب قبول وتحرير وتصديسق الصكوك الحقوقية ، بما قيها وصبات رعاياهم ، وبشر الوصيات السستي حرروها بصفتهم الرسمية ومجلست في القبصلية أو قدمت اليهم بعسك وفاة المرمس ، ويتمتعون بهسكة الحقول حممها بالصعه التي سمح بها كنات العدل أو المنطاب السبي بموم مقامهم .

على أن الصكوك الحفوقة المفودة بين الأحياء والمتعلقة بانشاء حقوق مينية على العقارات الوجودة قراراض الدوسية التي تقيمون فيها بحث أن تحضع لقيود التسجيل والانتقسال التي تفرضها قوابين الدولة المدكورة.

المادة ٢١ - يحق لقناصل الفريقين الساسي المنعاددي السطعوا و مقسا لقوانيهم الخاصة الوصاية والقوامسة لرعاداهم المقيمين في دائرة القصلية .

تملم السلطات المحلية هؤلاء القسامل محميع الطروف التي تقتصي تنظيسم

ARTICLE 19. — Les consuls pourront recevoir les déclarations de naissance et de décès de leurs nationaux, sans préjudice de l'obligation des intéressés d'affectuer les déclarations imposées par les lois du pays de résidence

lis pourront délèbrer les mariages de leurs ressortissants et recevoir les déclarations de répudiation et de divorce par evasentement mutuel losque les conjoints sont ressortissants de leur Etat et dans le cas où leur lot nationale les y autorise.

ils pourront célèbrer les maris de reconnaissance d'enfants lors-qu'ils émanent d'un de leur res-sortissants, dresser des actes de constation d'héritiers, recevoir , eurogistrer tous actes ou décarations d'état civil de leurs ressortissants et toutes autres declarations de ces derniers avec au sans serment

ARTICLE 20. — Les consult de chacune des Hautes Parties Contractantes auront le droit, s'ils y sont autorisés par les lois ou réglements de l'Etat qui les a nommés '

1) de recevoir, soit dans leur chancellerie, soit au domicile des parties, les déclarations que pourraient avoir à faire leurs ressortissants, et, à bord des navires maritimes et fluviaux de leur Etat, celle des capitalالمادة 14 - يحق الفناصل فنول تصاريح الولادة والوفاة الخاصية برعاياهم على أن هذا لا يحل هنؤلاء الرعايا من وأجبه القيام بالتصاريسيج الي تعرضها عليها فواتين البلد الذي فيمول فيه .

ويحقلهم عقد زواجرهاياهم وقبول نصاريح الطلاق بالرضى المتبادل الاا كان الزوحان من رعاياهم ومسمحت لهم بذلك قوابيتهم الوطنية .

وبحق لهم قبول سكوك الاعتراف
بالاولاد اذا صدرت عن احد رهاباهم ع وتنظيم سكوك الارثوقبول وتسجيل كل صك أو تصريح بالاحوال الشحمية الحاصة برعادهم وكل نصريح آحسر متعلق بهؤلاء الرعايا عسواء اقتسسون بقسم أو لم يقترن ع

اللدة ٢٠ بد بحق لقناسل كنيل من الادولتين المتعاقدتين ٤ أذا كانت توانين بلادهم والطبقها تسمح لهنم بدلك :

آ ـ فول النصريجات التي بدلي به رماياهم سواء افي القتصلية أو في بوت السكن الحاصة . كما أنه بحق لهم أن يقبلوا ٤ على ظهر الواخسير لحرية أو النيرية التابعة لدولهم.

nir de toute mesure coercitive à l'égard dudit fonctionnaire consulaire. Les difficultés qui surgiraient à cette occasion devront toujours être réglées par la voie diplomatique

ARTICLE 17. — Les Consuls de chacune des Hautes Parties Contractantes sont admis à prote ger les ressertissants de l'Etat qui les a nommés et à défendre en vertu du droit et des usoges internationnux tous droits et interets de ces ressertissants

A cet effet, ils pourront s'adresser aux autorités administratives et judiciaires de leur circonscription en vue d'obtenir les renseignements et explications nécestaires ; ils pourront aussi s'adresser à toutes les autorités administratives de leur circonscription pour réclamer contre toute infraction aux conventions et traités existant entre les deux pays et contre tout abus dont leurs nationaux auraient à se plaindre

ARTICLE 18. — Les consuls de chacune des Houtes Parties Contractantes ont, s'ils y sont autorisés par les lois ou règlements du pays qui les a nommés, le droit de délivrer à leurs ressortissants des passeports et autres plèces d'identité ainsi que de riper tous passeports, certificats d'origine ou de provenance de marchandises et autres documents.

رحريه بعض الوطف القندسي المذكور، وبحب أن تسوي دائما الصعوب أن الناتجة عن دلات الطرق الديلومانية.

المادة 10 - يحق التناصل كبل من الفريقين المتعاقدين حماية رعايا الدوية مي عملهم والدوع حمله القانون والمرف الدوليين عملهم حقوقهم ومصالحهم .

وللنا بمكنهم النقدم من السلطات المصابة والادارية في منتهبية بطلب الملومات والإنضاحات اللازمة كمنا حتى لهم التقدم بالشكوى لذي حميع السلطات الإداريسية في منطقتهم أدا حصلت محامة بلايديات والماعدات المرعية الإحراء بين البلدين واذا شيئا رعاياهم من مطلبة توقع بد .

الماده ۱۸ ساحی قصاصل کرس بفر مین المجادد ن دادا کست در بن بلادهم وانصحیها سلمح جد بدلك -اعظاء رعاباهم خوارات سفر و وراق هو به خرى ، وانتأسم عنی تحوارات وعلی شهادات مشت استمالع و معدرها وغیرها من المستندات ، consula et tous les autres fonctionnaires consulaires de carrière citovens de l'Etat qui les a nommés, sont autorisés, à faire ntrer leur mubilier et les effets è ustensiles de ménage destinés à leur usage personnel ou à l'usagu de leur famille

Les consuls et les autres fonconna res consulaires de carrière respertissants de l'Etat qui les a a mores jouiront de l'immunite personnelle. Ils ne pourrent être mis en état d'arrestation ou d'emprisonnement préventif que pour les infractions qui, en vertu de la tegislation locale, sont qualifiées crimes et punis comme ters

En cas de poursuite judiciaire, d'arrestation ou de mase en accumiton du consul ou de l'un des fonctionnaires el-dessus, le Gouvernement de l'Etat de leur réadence informera sans delai le représentant diplomatique de l'Etat dont il releve

Les consuls et les fonctionnuires visulaires de carrière ou bono raires pourront se refuser à déposir sur tous faits ayent trait à l'exercice de leurs fonctions et à produire des pièces dont ils servient détenteurs en opposant le ceret professionnel ou d'Etat Au cas où l'autorité fudiciaire n'admettrait pas le bien-fondé dicette exception, elle devra s'abste-

الدولة التي تعينهم أن يدخلوا السبى
اراضي الدوله الاخرى عبد البحاقهم
بعراكز اعمالهم فيها وطيلة مدة سنة
اشهر تبدا من تاريح تسلم اعمالهم الموابهم المقولة والانساء العسبال
لاستعمالهم السخصى أو استعمال

يتمتع القداصل وبقية الموظمين المسلال المسليس السسسية التي مسن وعسسايا الدولسسسة التي بعيمهم بالحسانة التسخصية ولا بالهم التوقيف الموقت البايق الحكم الا في المجرائم التي يعتبرها التشريع المحلى حداية ويعاقب عليها بهذا الوصف .

ق حاليه للاحقية المسالية والوقيف أو الهام القيصيل أو حيد الوطعين الملكورين أعلاه تعلم حكومة الدولة التي يقيمون فيها بدون أبطاء المثل الدلوماسي الدولة التي ينتمون اليها .

يحق القناصل والوظمين القنصليين البامين الملاك أو الفحريين الامساع من أعطاء آية شهادة في كل قضيسة تتمنق بممارسة أعمالهم وعن أسرائر مستبدات تكون بحورتهم ودلك بحجه سر المهمة أو الدولة ما وي حاله عدم أسلام القصائمة بهذا الاسساء بصبطه القصائمة بهذا الاسساء بحراكها إلامساع عن اتحاد أي بداي

res d'usage. Toutefois, ces marques extérieures ne pourront être interprêtées comme constituant un droit d'assie

ARTICLE 16. — L'ensemble des pièces à l'usage des bureaux pour le service officiel consulaire et le local spécialement affecté au dépôt des archives consulaires sont inviolables. Ces pièces et ce local doivent être parfaitement distincts des pièces servant à l'habitation personnelle du fonction naire consulaire et ne peuvent être affectés à d'autres usages.

Les Consuls de carrière et les autres fonctionnaires de carrière, sujets de l'Etat qui les a nommés, jouiront de l'exemption de toutes contributions directes ayant le caractère d'impôt personnel, établies par 1 Etat de leur résidence ou par une autorité quelconque qui en relève.

Les consuls honoraires et les autres fonctionnaires honoraires seront seuls autorisés à excreer un commerce ou toute autre activité différente de leur fonction. Ils seront exempts des réquisitions et des logements militaires uniquement pour les locaux affectés à leur chancellerie et à leurs archives consulaires.

Pendant un délai de six mois après leur entrée en fonctions, les وعيرها من الماسبات ، غير أن هده الشارات الحارجية لا يمكن أن تعتبر كاعتراف بمنع حق الحماية ،

اللادة 19 ما يتمتع بالحصائبة مجبوع القرف التي تشغلها مكاتب القنصلية للاعمال الرسمية وكذلك لكن المحصص للمحموطات القنصية وبحث أن تكون هذه الإماكل التي تحور استعمالها لعير ما ذكر أعلام منفصلة تماما عن القرف التي يشغلها الرفعون المصليون لسكنهم .

يتمنع القناصل المنعون المسلاك وبعده الوطعين المسمين الله مرزعات الدولة التي عسلهم بالأعداء من حملط الكوس التي لها صعة العرسسسة الشخصية المورضة من قبل الدولسة التي يقيمون فيها أو احدى السلطات البالعة لها .

برحس للمناصل المحرس وسه الوطمين العجريين دون سواهينتماطي التحارة أو أي عمل آجر غير وظلمتهم ولا يستثنون من المصادرة ومن واجب أبواء الحلوش الا عيما سعلوبالاماكن المحفوظات القنصلية والحصصة للمحفوظات القنصلية .

بحق للقناصل وجميع الموظفيين القنصلين المتمين للملاك من رعبايا

cet Etat. L'Exequatur pour le libre exercice de leurs fonctiona leur sera delivré sans retard et sans frais

Le Gouvernement de l'Etat de résidence informera immediatement de la nomination du consulten autorités compétentes de la circonscription consulaire et ces dernières, sur cet avis ou sur la présentation de l'exequatur, de vront prendre nans délai toutes mesures utiles pour que le consul pulsee s'acquitter des devoirs de sa charge et jouir des droits, privilèges et immunités reconnus par le présent Traité.

En cas d'empêchement, d'absenter ou de décès d'un chef de poste les fonctionnaires adjoints seront autorisés, dans l'ordre fixé par l'Etat dont ils relèvent, à exercer par intérim les fonctions du titulaire, à condition que leur caractère officiel ait été porté suparavant à la connaissance des autorités compétentes.

ARTICLE 15. — Les consuls pourront apposer sur la maison où sont installes leurs bureaux ou chancelleries l'écusson des armes du pays qu'lls représentent avec les indications d'usage dans la langue officielle de leur Etat, arborer le pavillon de co pays aux jours de solemités officielles, ainsi que dans d'autres circonstan-

سلمون بعون تأخير وبغون أي مقابل البراءة اللازمة للمارسة اعمالهم يحربة تامه .

ان حكومة الدولة التي يقيم فيهبا السلطات المسعدة القدمانية بنيا تعبيته وعملى هده السلطات ان تتحد و بدون اطاء على اثر هذا الاعلام او لدى اطلاعها على البراءة ع جميع التدايير اللازمة لتمكيمه من القيام بواجبات وظبعته والتمتي بالحقسسوق والامتيازات والعسائات المشرف بها في هده الماهدة

ولى حالة وحود عائق ما أو في حالة فياب أو موت رئيس العشة برخص الموظيين المعاولين وقافا الترثيسيب الدي تحدده الدولة التي يتتمون البها بالوكالة بوطائف الإمليل شريطة أن تكون قد سبق لدولتهم أن أعلمت السلطات المختصة بصغهم الرصمية

المادة ها _ يحق للقناصل وضع شعار الدولة التي يمتلونها على الدار التي تشغلها مكاتبهم أو دوائرهـــم مع كنابه المسومات المسادد باللعـــه الرسمية لدولتهم و ولهم كذلك رقع علم بلادهم في انام الإعـاد الرسميــه

CLAUSES CONSULAIRES

ARTICLE 14. — Chacune des Hautes Parties Contractantes aura la faculté d'établir des consuls généraux, des consuls, des vice-consuls on des agents consulaires dans les ports, villes et autres loca...tés du territoire de l'autre Partie.

Les Hautes Parties Contractantes se réservent toutefois le droit de refuser l'établissement de consuls généraux, consuls, vice-consuls et agents consulaires dans certaines localités ou porties les territoire pourvu que cette réserve soit également appliquée à toutes les Puissances.

Les consuls ainsi que les autres fonctionnaires consulaires pourront être de carrière ou honoraires

Si la fonctionnaire honoraire est ressertissant du pays où il aura à exercer les fonctions consulaires, l'assentiment du dit pays devra être préalablement obtenu par la voie diplomatique.

Sur présentation de leurs lettres de provisions, les Consuls seront réciproquement admus et reconsus par le Gouvernement de l'Etat de leur résidence selon les règles et formalités en usage dans

الاحكام الخاصة باشؤون القنصلية

المادة ۱۴ ما يحق اكسل مسين الفريقيان الساميين المتعسساقدين معيدين قنسساصل عسامسين ، ماصل ، بوات قداصل ، او وكسلاء قناصل في المرافىء والمدن والمناطسق الاجرى من اراضى الفريق الإخر ،

سد أن كل فريق من الفريقسين بحنفظ بحفه في رفعي قبول تعسين فدمنل عامين ، قناصل ، وانتقاصل أو وكلاء فناصل في بعض المناطسيق والاقسام من اراضية شريطة أن يسري هذا الرفض على جميع الدول .

مدن أن تكون القناصل وكلكنك عنه الوطعين العنصلين موطعنتين تابعين فلملاك أو فخريين .

اذا كان الموطف الفحري من وعماية البلد الذي بمارس فيه اعمالة الشجلبة دو حب احد موافعة هذا البند مستما بالطرق الديبلوماسية .

م سدل دول الساصل والاعتراف بهم من قبل حكومة الدولة التسسي مصور عبيه حسب الدواسسين والاحراءات المرعية في هذه الدولسة ودلك فور تقديم كتاب التعيين . ثم

Cette égalité de traitement aura son effet à l'égard des navires de charuns des Hautes Parties Contractantes de quelque port ou place qu'ils arrivent et quelle qu'ait été leur destination au départ.

ARTICLE 13. — Les navires de commerce de chacune des Hautes Parties Contractantes pourront se rendre dans les ports de l'autre Partie, soit pour y débarquer tout ou partie de leurs passagers ou de leurs cargaisons en provenance de l'étranger, soit pour y embar quer tout ou partie de leurs passagers ou de leurs cargaisons à destination de l'étranger

Les Hautes Parties Contractantes s'accorderont réciproquement le traitement de la nation la plus favorisée relativement au cabotage et au remorquage, pilotage et autres services des ports

Il en sera de même de la pêche dans les eaux territoriales jusqu'à vingt kilomètres de la laisse de mass prer

Les dispositions du présent article ne s'opposent pas à l'octrol de toutes subventions, primes ristournes, détaxes et autres exemptions destinées à favorizer le développement de la marine marchande nationale ou de la pêche nationale ان هده المناواه في العاملة مسري على تواجر الفريقين المنفاقدس الي كان الرفأ أو المكان الذي تصل منه واسنا كانت وجهنها عند الجارهيا ،

المادة ١٣ - يحق للسفى النجارية التامه لكل من العربقين السامسيين المتعاقدين الدخول الى مراقىء القريق الاخر بغية اترال كل او قسم هسسن ركابها او من حمولتها الواردة مسن الحارج او بغصد تحميل كل او قسم من ركابها او حمولتها الى الحارج،

مامل كل من العربقين المعاقدين المربق الاكتسس العربق الاخر معاملة الدولة الاكتسس وعايه عبما يحتص بابحار الواحسس وحرها وادارتها ودكل الحدمسسات في المراق، - وكلمت في ما سعلو سسلة في المياه الاقليمية حتى على بعد عشرين كنو متوا من الشواطىء -

ان احكام هذه المادة لا تتمييارش مع اعطاء المساعدات والمح والإعانات وحدف الصراسة وعم ها مرالاعقابات التي غابتها أن تيسر تشهيه المجارة الحربة والصند الإصناس، Les articles importés à titre d'échantillon bénéficieront de la franchise douanière sous cendition d'être réexportés dans le délat maximum de six mois.

Ne pourront toutefois être admis en franchise douanière les articles que les Autorités du paya d'importation estimeront ne pouvoir être identifiés au moment de lour exportation.

ARTICLE 11. — La nationalité des navires de chacune des Hau tes Parties Contractantes, déterminée seion les lois et réglements qui y sont en vigueur, sera reconnus par l'autre Partie pour l'application des dispositions du présent Traité

ARTICLE 12. - Augun droit de tonnage, de port, de pliotage, de phares, de quarantaine, de cour tago, de balisage, de quala ou autres charges qui pésent, sous quelque dénomination que ca soit. sur la coque du navire et sont perque au nom et au profit du Gouvernement, de fonctionnaires publics, de particuliers, de corporations ou d'établissements quelconques, ne serent imposés à l'arrivée, séjour et nortie, dans les ports de l'un des deux pays, aux bâtimenta de l'autre, qui ne seraient pas également et dans les mêmes conditions imposés sux navires de la nation la plus favortsec.

ال الواد المسوردة كمسة تعمل من الرسوم الجمركية شريطة أن يعاد تصديرها في مدة لا تتجاور الستبه أشهر ولا تتمتع بالاعقاء الواد النبي تعتبرها سلطات البلد المستورد فسير منكنة التحديد عبد تصديرها ،

المادة 11 مان جنسية بسواخر كل من العربة بن المتعاقدين المحسدة وفقا للقوابين والانطمة المرعبة بعترف بها العربق الاخر ، وذلك لننعيد احكام هذه المعاهدة .

الماده ١٢ ـ ٢ سرس على واحسر العربق الاحر عند وصولها الى موانىء احد الفريقين وافاسها فيهسسا او سعدرتها أباها أي رسم من رسسوم الحمولة والمرفأ والملاحة والنسسارة والارصفة أو أية رسوم مهما تنوعت السماؤها من رسوم هيكل الباخرة التي تستوى باسم أو لمعمه الحكومه أو الموطعين الرسميين أو الامراد أو النماوسات أو المؤسسات المعتلفة ما أم تكن هذه الرسوم تستوفي أيضيا وق نعس الشروط من بواحر الدوله وق نعس الشروط من بواحر الدوله

ARTICLE 9. — Les ressortis sants de chacune des Hautes Parties Contractantes jourront, sur le territoire de l'autre Partie, de la même protection que les nationaux pour tout ce qui concerne la propriété des marques de fabrique ou de commerce ainsi que des dessins ou modèles industriels ou du fabrique de tout espèce.

Les Hautes Parties Contractantes sont d'accord pour donner pleine et entière application, dans leurs relations réciproques, aux stipulations de la Convention d'Union de Paris du 29 mars 1883 pour la protection de la propriété industrielle, révisée à Bruxelles le 14 décembre 1900, à Washington le 2 juin 1911, à la Haye le 5 novembre 1925 et à Londres le 2 juin 1934.

ARTICLE 10. - Les voyageurs de commerce qui représentent des negociante ou industriele domicides sur le territoire de l'une des Hautes Parties Contractantes bénéficierant, à leur entrée et pendant leur séjour aux le territoire de l'autre Partie, et à leur sortie du dit territoire, pourvu que leur séjour ne dépasse pas six mois, du traitement de la nation la plus favorisée en matière de taxation et autres facilités. Leur qualité sera établie, le cas échéant, par un certificat de la maison qu'ils représentent, légalisé par l'autorité consulaire du lieu.

المادة ٩ - يتمتع رعايا كل مسن الفريةين الساميين المتماقدين عسلى اراضي الفريق الاخر بتفس الحماسة التي يتمتع بها الوطبيون فيما يتعلق بملكية الملامات التحارية او المارقة وكذلك الرسوم او النماذج الصناعية او الحاصة باي نوع من المسائع .

ان العربقين المتعاقدين متفقسان على ان يعلقا كل التطبق في علائقهما المسادية شروط اتعاقبه بارسرالحامه بحماية اللكيةالعستاعية والمعقودة بارس بروكسل بتاريخ ١٤ كانسون الاول ١٩٠٠ وفي واشبطن بتاريخ ٢ حزيران ١٩١١ وفي لاهاي بتاريخ ٢ حزيران ١٩١١ وفي وفي لندن بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢١ وفي وفي لندن بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢١ وفي

اللاق و السالوكلاء انتجاريين الدين يمثلون النجار أو الصناعيسين المقيمين على اراضي أحد العربقيسين المحاقدين و يتمنعون عبد دخولهيسم اراضي العربق الاخر و ومدة اقامتهم فيها وعند مغادرتهم أياها و شريطية الا تتحاور أقامتهم السنه المهيسر بعامله الدولة الاكثر رعاية في منا يتعلق بالرسوموسواها من التمهيلات وينسون عبد الاقتصاء صفهم بنهاده من المحل الذي يمثلون مصدقة مس السلطة القتصلية المحلية .

posé des biens mobiliers ou immobillers, faisant partie de cette succession, suivant les lois de l'Etat auquel ressortissait le de cu jus

CLACSES COMMERCIALES ET DE NAVIGATION

ARTICLE 7. — Il y aura pleine et entière liberté de commerce et de navigation entre la Gréce et le Liban.

Les deux Etats s'engagent à prendre des mesures internes et internationales appropriées es vue de favoriser des relations économiques mutuellement avantageuses dans le undre des relations économiques mondiales.

ARTICLE 8. — Les sociétés par artions et autres sociétés commerciales, y compris les sociétés industrielles et financières les compagnies d'assurances et de transports qui ont leur siège sur le territoire de l'une des Hautes Parties Contractantes et sont régulièrement constituées d'après sa législation, seront reconnues de plein droit, comme existant régulièrement, par l'autre Partie

Ces sociétés pourront, en se soumettant aux lois et réglements du pays, acquérir tous biens mobiliers et immobiliers.

Pour tout ce qui concerns la protection légale et judiciaire de leurs biens, les dispositions de l'article 5 leur scront applicables التامة لهذه التركة حسب فوائسين الدولة التي ستمي البها المتوى -

شروط انتجارة واللاحة

اللاده ٧ مـ تقوم بين لممان والبوطان حورته المهالمحدرة والملاحة ،

تعهد الدوسان بالحاد المدانسير الداخسة والدوسة الملائمة للموسسة الملايات الاستعادية من لمسسود باللمع على الفريقين في تطاق الملاقات الاعتصادية العالمة .

المادة A ـ ان الشركات المساهمة والشركات المحاربة الاجرى ومنهت الشركات المساعية والمائلة ولم كنات التأمين والمواصلات التي يكوريمركوها على اراضي احد العربقين المتعاقدين والمؤسسة طبعا لانظمته بعيرف حكما بوجودها من قبل العربق الاحراء

وبهدهاشتر كات أنتحق د فيناه لأموال المعولة وغير المعولة حييت فوالت وانظمة البلة .

نطق احكام ألماده الحامسة قيميا سعلق الحمالة السرعية والمصالبية على أملاك هذه الشركات . Les ressortissants de chacune des Enutes Parties Contractantes jouiront, quant à leurs biens sur le territoire de l'autre, de la plus entière protection des lois, tribuneux et autorités, à l'égal des nationaux

Contane les nationaux, ils auront libre accès devant les tribunaux. A tous les degrés de juridiction, tant pour réclamer que
pour défendre leurs droits, ils
jouiront, comme ceux-cl, de la
liberté de choisir dans tous les
procès leurs avocats, avoués ou
age te parmi les personnes admises à l'exercice de ces professions
e a les lois du territoire en ques
tion

ARTICLE 8. — Les reasortisnants de chacune des Hautes Partes Contractantes seront soumis sur le territoire de l'autre, dans les mêmes condit ons que les natrouvix à la législation territoriale, aux principes généraux du droit international aux lois, décrets, arrêtés et réglements en matiere criminelle, civile, commerciale, administrative, fiscale oil autre

Ils resteront toutefors assujetins, quant au statut personnel, aux prescriptions de leur loi nationale.

Si une succession d'un Grec au Liban au d'un Libanais en Grèce tombe en déshérence, il sera disيتمتع رعايا كل من القريقسين المعاقدين على اراضي العربق الاحسو كامل حماية القواتين والمحاكم والسلطات في اموالهم ، ودلك اسوه بالوطنيين .

وان بهركما للوطسين الحقيدساني امام المحاكم كمايتمنمون مثلهم يجميع درحات القصاء سواء للمطانسية بحقوقهم أو للدفاع عنها و وبحريسية احتيار محاميهم لمختلف قصاياهسم ووكلائهم وفاقا للقوانين المحلية مسن بين الاشحاص المحار بهم ممارسية هدد المهن .

المادة ٢ ـ بخصع راقايا كل من انفرسين الساسين المسافدي عسس اراضي العربق الاخر وق نفسس الشروط المعروضة على الوطنيسين الششريع المحلي والمسادىء العاملية والموالين والمراساء والانظمة المعلقة بالقصالا الحرائية والمدارية والادارية والمائية وعراقا .

اما في ما ينطق بالاحوال الشخصية فانهم يخضعون لاحكام فانونهسسم الوطني ،

اذا اصبحت تركة يوناني في الله الم تركة لمناني في اليونان بدون وارت متصرف بالاملاك المتقولة وغير المنقولة

l'autre à des droits, taxes, impôts, contributions ou charges fiscales quelconques, autres ou plus oné-reux que ceux qui sont perçus en pareil cas sur les nationaux, leur sociétés ou associations

Les précédentes dispositions ne s'apphiquent pas aux taxes et charges relatives aux concessions de fouilles archéologiques, aux concessions et à l'exploitation de l'énergie hydroélectrique, des fôrets, des mines et autres richesses du sous-sol, sinsi que des raffineries et autres installations pétrolières, lesquelles charges et taxes ne seront pas, toutefols, plus onéreuses que celles réclamées aux ressortissants d'un Etat tiers

Los ressortissants et les sociétés ou associations de l'une des Hautes Parties Contractantes ne se ront pas taxés par l'autre Partie qu'à raison de la part d'actif social qu'ils ont investi sur son territoire, des bénéfices qu'ils y réalisent ou des affaires qu'ils y pratiquent.

ARTICLE 5. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parlies Contractantes seront exempts, sur le territoire de l'autre, de tout service maitaire. Ils ne seront soumis à d'autres prestations ou réquisitions militaires et civi les qu'en temps de guerre et dans la mesure et aux conditions prévues pour les mationaux. على اراضي العريق الاخسيسو لمكوس ورسوم وصرالت وتكانيف والبرامات مالية غير التي مسوق في حاله معاطة من الوطبيعي وشركاتهم أو جمعالهم دون آية ريادة .

ان هذه الاحكام لا تسري علسى الرسوم والالتزامات المتعلقة باسيازات السقسين التقلق باستشمار التوى (المائية الكهربائية) والاحراح والمعادن وغيرها من التروات المدهوبة وكدلك المساى وعيرها من المشيآت التعطية ، على أن لا تزيد الرسسوم والانتزامات المعروصة في هذه الحالات عمد سعلت من رعان دوله بالله .

لا تكون الرسوم التي يعرضها احد القريقين على دعايا وشركسسات او حمعيات العريق الاحر الا يسبسه ما يستثمر من داس المال المعاقشقيل على اداضيه وينسبة الارباح التسبي بعيها والاعمال التي بعارسها ،

الله من بعلى رمايا كمل من العربين المتعادين من العدمسة المسكرية على اراضي العربي الاخسر ولا يخصع هؤلاء الرعايا للمدلات او المصادرات المسكرية والمديه الال رس العرب وصمي العدودوالشروط التي تسري على الوطسين .

profession dont l'exercice, suivant la loi locale, n'est pas ou ne serait pas réservé aux nationaux ou ne ferait pas l'objet d'une réglementation spèciale.

ARTICLE 3. — Les établissements scolaires, ainsi que les communautés, associations et fondations de chacune des Hautes Parties Contractantes auront, sur le territoire de l'autre Partie, le droit d'exercer librement leur ac tivité, qu'elle ait un objet pédago gique ou selentifique, d'hospita lisation ou d'assistance, aux seules conditions de se conformer aux lois et règlements du pays, ainsi qu'à toute mesure qu'exigerait l'observation de l'ordre public

lis pourront maintenir leur personnel actuel, de même qu'ils pourront employer, dans la limite des besoins de l'organisation, un personnel étranger, sans préjudice du droit général de coptrôle que possede le Gouvernement de chacune des Hautes Parties Contractantes aux l'entrée et le sé jour des étrangers sur son territoire.

ARTICLE 4. — Les ressortissants et les sociétés ou associations de chacune des Hautes Par ties Contractantes, ainsi que leurs biens, droits et intérêts ne seront assujettis, sur le berritoire de او سيقصر على الوطنيين بموحسب القانون المحلي او ما كان خاضما لنظام حاص ،

المادة ٢ - يحق للمعاهد الرسبية وكدلك الحالي المعاهد والحميات والحميات والومي الورهبي والوسمات الساميين المعاقدين ممارسة شاطها بحربه على اراضي العرب الاحسر سواء كاس عابها اسراء او العلم او الإسعاف عسلي الانتقياد يقوانين البلاد وانظمتها وبكل تدبير تنطله المحافظة على الامنالمام.

وبحق لها الاحتفاظ بموظفها الحاليين كما يحقلها استحدام موظفين اجانب ضمن نطاق حاجات الوسسة على أن لا يمس ذلك حق حكومسة كل من أمر عين المساعدين في مرادة دحول واقامة الاحالية على اراسية

اللاق 1 - لا يحضع رعايا كل من المربعين الساميين المستعدس والشركات أو الجمعيات التابعة لهما أو كذلك أملاكهم وحدوقهم ومطالعهم

Les ressortissants de chacine des Hautes Parties Contractantes ne pourront se voir refuser l'accès du territoire de l'autre, ou, s'ils y sont déjà établis, ne pourront en être expulsés que dans l'un des ens suivants

- a) s'ils ont été condamnés pour un crime ou un délit punissable de plus de trois ann d'emprisonnement;
- b) a'ils se sont readus coupables d'activités de nature subversive ou portant atteinte à l'ordre public on à la tranquilité, la merale ou la santé pubilques ;
- c) s'ils sont indigents ou à la charge de l'Etat.

ARTICLE 2. Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes auront, sur le territoire de l'autre et en se conformant aux lois et réglements du pays, le droit d'acquérir tous bleus mobiliers et immebiliers, notamment par vole d'achat, échange, donation, succession, testament ou de toute autre manière, de les possèder et d'en disposer librement

Ils auront, en outre, en se conformant également aux lois et règlements en vigueur, le droit d'exercer toute industris ou commerce ainsi que tout métier ou لا بمنعرعات احد العربقين الناسين المناسين المناسدين من دخول اراضي العربسق الاحر ولا يتحا الى احراجهم منها في حال اقامتهم قيها الافي احسسلي الاحوال النائلة ،

 ۱۱ حکموا بهاده حیالسته او جرم ترید عقویته عن تلاث سنسوات سجن .

ع نہ دا کانوا معور ن او علیسی عالق اندولہ ،

الماده ٢ ــ رعاد كل من الفرسين السامين المعاقدات الحصول عس طريق السراء على حق تملك محلف الاموال المعولة وغير المعولة عسلى اراسي العريق الاحراء والمعاسسة والهمة والارث والوصمة أو عس أي فراق آخر وحياريها وحرية للصرف عراق أحواري والطهة البلاداء

ولهم كدلك أن يمارسوا ، مسلع مراعاة القوانين والإنطبة الممول بهسا كل صناعة أو تحارة وكل حوفه أو مهنة ، ألا ما كان منها مقصسبورا Pour le Gouvernement Royal Hellénique : Monsteur Nicolas HADJI VASSILIOU, Charge d'Affaires de Gréce au Liban.

Lesquels sont convenus des disposit.ons suivantes

CONDITIONS DETABLISSEMENT

ARTICLE PREMIER. — Lea ressortissanta de chacune des Hautea Parties Conttactantes pourront, en observant les lois et règlements du pays, entrer libre
ment voyager, séjourner et s'éta
blir sur le territoire de l'autre
Partie sauf dans les localités ou
gones interdites, ou l'abandonner
en tout temps, sans être soumis a
des restrictions de quelque maturu qu'elles soient autres que celles
nuxquelles sont ou seront soumis
es nationnux.

La disposition el-dessus ne porte pas atteinte aux prescriptions at mesures spéciales en vigueur ou à édicter par chacune des Hautes Parties Contractantes concernant l'immigration ou l'admission et l'emploi des travailleurs et salariés étrangers.

Les ressortissants de chacunc des Hautes Parties Contractantes jouiront du traitement de la nation la plus favorisée en ce qui a trait aux taxes de séjour et aux formulités de passeports et de visas imposées aux étrangers. عن الحكومة الونائية : المهسلة مولا حاجي فاستسو عدم العمال الموضية اليونائية في لسان .

اللقان أنفعا عنى السروط الأنبة

شروط الاهامه

المادة 1 مد يحق لرعايا كسل مسن المريدين استامسين المعاددين مسبع مراعاتهما لقوائين البلاد وانظمهستا أن يتمتعوا يحريه الدحول والسعس والبرول والإدامة على أراسي الفراي الاخراء باستشاء الإماكن والماطسيق المموعة 4 ومعادرتها في كل وتسبت دون ان يحصعوا لاية فيود غير التي حصع او ستحصع بها الوحدون .

ان النص المدكسور اعلام لا يمس الاحكام والتدائي الحاصة المعلقسة بالهجرة أو يقبول العمال والاجسراء الاحانب، المعبول بها أو التي يقرضها أحد الفرنقين الساميين المتعاقدين .

بتمتع رعادا كل من العريفسيين الساميين المتعاقدين بمعامله الدوليه الاكثر رعادة في ما يتملق يرسومالا قامه ومعاملات الحسيو ارات و لسمست العروصة على الاحاتب

TRAITE

DE COMMERCE, DE NAVIGATION, ET D'ETABLISSEMENT معاهادة

ىچىارة وملاحية واقامية

- Signe à Beyrouth
- la 6 Octobre 1918
- Butification autorisée par la loi du 28 Decembre 1949
- Le texte officiel est établi en langue française,

- 🐞 وقت ق پيوت
- 🍙 ق تشرين الاول سنة ١٩٤٨
- اچيز التطبق طيها بموجب فانسون ۱۹ کانون الاول ۱۹/۱
- وضع النص الرسمي المجد باللمـة
 القربسيــة

Le Gouvernement de la République libanaire,

Et le Gouvernement Royal Hellénique,

Désireux de conclure un Traite consulaire, de navigation, de droits civils et commerciaux et d'établissement, entre le Liban et la Grèce, ont, à cet effet, dénigné leurs Plénipotentlaires.

Pour le Gouvernement de la République libanaise : Mr. Mohamed All HAMADE, Directeur des Affaires Politiques, Directeur Géhéral par intérim du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer ; ان حكومة الجمهورية السائيسية

والحكومة المكية النونانية

رعامههای عقد معاهده بنصله، للملاحة والحقوق المدنية والتجارية والاقامة بين لبنان واليونان قد عينتا لهلا العرض مندوبيهما المعرضين :

عن الحكومة اللينانية : السيسد محمد على حماده ، مدير النسؤون السياسية المدير العام بالوكالة لوزارة الخارجيه والعتربين ، IV

Le droit d'embarquer et de débarquer sur les lignes spécifiées à la présente annexe en trafic in ternational à destination ou en provenance de Pays tiera, sera xercé conformément aux principes généraux de développement ordonné, affirmés par les deux Parties Contractantes, et dans les conditions telles que la espacité soit adaptée

1") à la demande de trafic entre le pays d'origine et les pays de destination,

2°) à l'exigence d'une exploita tion économique des acryièra tong-courrier;

3°) à la demande de trafic existant dans les régions traversees. P. régionaux

4") Au cas où l'Entreprise ou les Entroprises d'une des Parties Contractantes seralent provisoirement empêchées, par suite de difficultés provenant de la guerre, de profiter immédiatement des avantages offerts par l'article 3 de la présente annexe, la situation tera examinée à nouveau par les deux Parties Contractantes des que l'Entreprise ou les Entreprises de la première Partie Contractante se trouvera en état d'apporter progressivement leur contribution à l'exploitation des Services Aériens

ق - أن حق حمل وتعريم العيل الحوي العالى من والي بلك بالسب عدول يستعمل طبقا المادي المامة التقديم المنظم التي يؤيدها الفريقيان المتعاقدان كما يحضع الشروف التي من سابها أن كون الاستعاد عمد مع

۱ ساحاحات النقل بين الدولسية
 الني ببدأ منها الحط و بدان سايي
 سهي أنبها .

٢ ما سفية السيمان التسادي
 الجطوط الجوية الميدة المسدى .

الاستعادة مناشرة من الله الإستعادة مناشرة من الله الإنسيان المساقد و
 الاستعادة مناشرة من الله الإنفيان المناشة من علم الإنفيان من حراء صعوبات بالنجة عن حيرت ما يلجأ الى اعادة النظر في الماال تع من قبل العريمين المتعادلين عندميا بشمكن الله الوريمين المتعادلين عندميا من الماشرة بالمساهمة بمورة تدريمية من الماشرة بالمساهمة بمورة تدريمية المساهمة بمورة تدريمية بمورة بمورة تدريمية بمورة بمورة بمورة تدريمية بمورة تدريمية بمورة تدريمية بمورة بمورة تدري

breux bienfaits indirects de ce nouveau mode de transport pour le bien-être commun des deux Pays.

- 2) Que les services aériens mis à la disposition du Publie devront correspondre aux besoins du Publie en matière de Transports Aériens.
- 3, Qu'il devra exister une juste ot égale possibilité pour les Entreprises des deux Nations, de desservir toute route, ou teutesroutes, entre leurs territoires respectifs, et faisant l'objet du present accord et de son annexe
- 4) Que dans l'exploitation par en Entreprises Aériennes de cha une des deux Parties Contractan tes, des services long-courrier mentionnés à l'annexe du présent accord, les intérêts des Entrepri ses de l'autre Partie Contractante seront toutefols pris en considéra tion afin que ne soient pas indument affectés les services que ces dernières assureraient sur tout on partie des mêmes parcours.
- 5) Que les services offerts par la ou les Entreprises Aériennes désignées en vertu du présent accord et de son annexe, auront tomme objet essentiel d'offrir une capacité correspondante à la demande de trufic entre le Pays dont ressortit l'Entreprise ou les Entreprises, et le Pays de la destination définitive du trafic

تقدمها هذه الوسيلة الحديدة للنقسل ودلك للصالح المستراء من اللدسان،

ب يد بحث أن يكي را حقوقا عوية لتي تعصل للمسافرين وأفية تحاجتهم أن حقل النقليات الحوية ،

ج _ بحث أن يكون لدى كل مسل مؤسستات البيدي بعش الأمكانسية العادلة لاستخدام الطريق أو الطراد بين البلدين المينة في هذا الانسساق واللحق لمرافق له •

د _ عدد سبعس الحفوظ الحد ٨ العدد المدى من قبل مؤسسسات كن من الفريعين المصافد بن حسب الموثق و سات الموثق للمعافد الاحر حي لا المحسن بها أي فيرورة عدورة غير عدد سبه على قبيم أو كن من يقس المسسولة المحولة -

ه _ أن الغرص الإساسيسي من العطوط التي تقوم بها مؤسسه _ الموطوط التي تقوم بها مؤسسه _ و مؤسسة في هذا الاتفاق واللحق المرادن سه هو تقدم الحجولة التي تفي بحاحمة النقل بين الدولة التي تضمها تلسمك المؤسسة أو المؤسسات والتي تنمي

- (a) Gréce-Nicosia (Chypre, facultatif) — Beyrouth dans les deux sens.
- (b) Gréce-Nicosie (Chypre, facultatif) — Beyrouth — Pays au deià du Liban dans toutes les directions et dans les deux sons

Toutefois le trafic à effectuer av les services libanais entre Nicosie et Athènes et par les services grecs entre Nicosie et Beyrouth ne pourra fonctionner que lorsque l'une et l'autre des Parties Contractantes aura obtenu le contentement du Gouvernement de gypre.

111

En vue de l'établissement et de 'exploitation des Services Aériens faisant l'objet du présent secord t de son annexe, il est entendu utre les Parties Contractantes

1. Qu'il est désirable de provopuer et d'encourager la plus large distribution possible des avanta ges procurés par les voyages atriens pour le bien général de thumanité, aux plus bas tarifs compatibles avec de sains principes économiques et stimuler les voyages aériens internationaux comme moyen de promouvoir un entente amicale et une bonne voonté commune entre les peuples, et asurer en même temps les nomا ـ البونان م بيقوسيا (قسر مى _ اختياري) بيروت ذهادا وادابا .

ب بدايونان به بعونسا (فيرض احتياري - پروب ون وزار سان د دهايا واپايا وي جميع الاتجاهات .

اما تشغيل الخط من قبل المسالع البنائية بين تيقوزيا وانينا ومسن قبل المسالع البونائية بين ابقوزيس وبيروب فلا سننمر لا مدسست يحصل كل من الفريقين الماقديسن على موافقة حكومة قبرس .

٣ - النسباء وتنسيسل العطوط المبيئة في هذا الالعاق والملحق الراعق له تم الاتفاق بين الفرسي السم ندس على الامور التالية :

ا من الرعوب فيه ال سناعد كل من الحكومتين و شبيع التواليد على المناسبة اللي المحتود الحولة بصائع الاستاد الحولة بصائع الاستاد المنحدجة ومن المرعوب فيه العلمان المنطب كل منهما الاستقباد الجوية الدولية كومنيلة ليقوية الدولية كومنيلة ليقوية التعالم الودي وحسن التية بين الشموبوان بعمق أيواك العدة عرا الماسرة الي

ANNEXE

I

L'Entreprise ou les Entreprises de Transports Aériens du Gouvornement de la République Libanaise, autorisées en vertu du présent Accord, joulront du droit de traverser le territoire hellenique sans y atterrir, et d'y atterrir pour des raisons non commerciales, ainsi que du droit d'embarquer et de débarquer en trafic international des passagers, des marchandises, et du courrier sur les routes auvantes

- (a) Liban-Nicosle (Chypre facultatif) — Athenes dans les deux sens.
 - b) Liban-Nicosie Chyprefacultatif) Athènes Paya au delà de la Grèce dans toutes les directions et dans les deux sens.

11

L'Entreprise ou les Entreprises de Transports Aériens du Gouvernement Royal Hellénique, autoritées en vertu du présent accord, touiront du droit de traverser le territoire libanais sans y atterrir et d'yatterrir pour des raisons non commerciales, ainsi que du droit d'embarquer en trafic international des passagers, des marchandises et du courrier sur les routes survantes :

أللحق

1 سيم مؤسسه و مؤسسات النقل العوي لحكومه الجمهوريسة المرحص لها طبقا لهذا الإنعاق بحق مرور بدون هسسوط و لهموط بهر العراض التحارية ي الارتسسي اليونانية وكذلك حق حين والران ما يشيمله النقل الدولي من و فاسونهام وير ما على الحفاوط الانها

ا _ لـ ن _ سعوست | فرض ، احتياري) اتينا دهابا وايابا ،

ب ل المان بنفوسيا المستراس، اختياري) اليثا وما وراء اليونان -دهانا وايايا وق جميع الانجاهات -

العل الجمع مؤسسة أو مؤسسات العل الحوى محكومة المكنة درسية المرحص لها طبقاً لهذا الاتعاق بسحق المرور بدول هنوص والهنوس العبير الاعراض مسائية وكذلك حق حمل والرال ما يشبشة النقل الدولي من ركاب وبسائيسة ويريد على الخطوط الاتهة :

Contractante, son désir de dénoncer le présent accord. Une telle dénonclation aura effet douze mois après la date de réception de la notification per l'autre l'artie Contractante, à moins que cette notification ne soit annulée, en commun accord, avant la fin de cette période.

ARTR LE 13. — Le present Accord entrera en vigueur le jour de sa signature. Il sera ratific et les instruments de ratification seront échangés à Beyrouth dans le plus brof délai possible

EN FOI DE QTOI, les Plénipotentiaires, dûment autorisés à cet offet par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord et y ont apposé leurs ceaux.

FAIT à Beyrouth, le 6 Septembre 1948 en double exemplaire m langue française

Found AMMOUN

Nicolas HADJI VASSILIOU

شاء اخطار الفريق الاحر برغشيسه و انطال هذا الاتفاق ويسري مفعول الانطال بعد انقصاء اثنتي عشر شهرا على يستم احد العربعين فلاحطاسار الموجه من العربق الاخر الااذا العي هذا الاحطار باتفاق العربقين فيسبل الفصاء بهدة المسه المدكورة.

الماده الثالثة عشرة - تسرى احكام هذا الانعاق اعسارا من باريج الوقيع عليه ويجري تبادل وتائق الابرام في اقرب وقت ممكن .

واسان لدلك وقع ادناه المندون ل الطلقو الصلاحية بنا بهم من سلمنية في ذلك مقوشين بها من حكوماتهم على هذا الإنقاق ووضعوا عنية جيامهم -

حور في بيروت على صورت يسين باللمه الفرنسية في النوم المدارتان اللول نسئة ١٩٤٨ .

ىقولا جاجي فاسىلىو فؤاد عمون ront, par accord direct entre elles proceder à une telle modification.

ARTICLE 10. - Tout diffedend entre les Parties Contractantes, concernant l'interprétation et l'application du présent accord ou de son annexe, qui ne pourrait être réglé par la voie de négociations directes, sera porté devant le Conseil de l'Organisation de l'Avistion Civile Internationale conformément aux dispositions de la Convention aur l'Aviation Civile Internationale, signée à Chicago le 7 décembre 1944. Toutefois, les Parties Contractantes peuvent. d un continun accord, règler le différend en le portant soit devant un Tribunal Arbitral, soit devant tout autre personne ou organisme désigné par elles.

Les Parties Contractantes a en gagent à se conformer à la senten co rendue

ARTICLE 11. — Au cas où une convention multilaterale relative à l'Aviation Civile Internationale entrerait en vigueur pour les deux Parties Contractantes, le présent accord et son annexe devront être amendés de façon à être mis en concordance avec les dispositions de la dite Convention

ARTICLE 12. — Chaque Partie Contractante pourra, à tout moment, notifier à l'autre Partie المساقدين أن تجري هذا التعديد... بالإتعاق المناشر بينهما .

المادة الماشرة ـ ان كل خسلاف طرا بين الغريقين المتعاقدين علسي تمسير وتطبيق هذا الإتعاق والملحسق المرافق له ولا بعكن تسويته بالمعاومات الماشرة بيسها يرفع أمره الى مجلس المنصه الدولية للطبرال المدني طبقيا لاحكام العاقبة الطبرال المدني الدولية الموعمة في لا كانون الاول عام ١٩٤٤ ألى شبكانو و على انه يمكن العربيي المنافدان أدا العما على ذلك سبوله علما التحلاف برقمة إلى هيئه تحكيمية و الى الى الحديدة و الى الى الحديدة و الى الديمة الى هيئه تحكيمية

وفي هذه الحال بتعهد كل من العربقين بالرضوح الى الحكم الصائد يشسآن الحلاف ،

الماده الحادية عشرة - في حسبال حدوث العاقبة متعددة الاطبيسراف للفيران أبدي الدولي سرى احكامه على العريفين السعاقدين بحب البعدل مذا الاتفاق والملحق المرفق له حي تصبح احكامها مطابقة لاحكام الاتفاقية الابعة الذكر -

الماده الثانية عشرة - يحوز الكل من القريقين المتعاقدين في اي وقلت Contractante se reserve la faculte de refuser l'exercice des droits spécifiés à l'annexe ci-jointe, à une Entreprise de Transports Aériens désignée par l'autre Partis Contractante, on lorsque cette Entreprise de Transports Aériens re se conforme pas aux lois et règlements de l'Etat survole comme indiqué à l'article 5 ci dessus — ou ne remplit pas les obligations que lui impose le present accord

ARTICLE 7 Le prèsent ac cord et tous les contrats y relatifs seront enregistrés à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale instituée par la Convention sur l'Aviation Civile Internationale conclus le 7 décembre 1944 à Chicago.

ARTICLE 8 Dans un esprit d'étroite collaboration les Autorités Aéronautiques des deux Parties Contractantes, se maulteront, s'il y a lieu, de temps à autre en vue de s'assurer de l'application du principe défini auprésent accord, et à son annexe et de leur execution autrafaisante

ARTICLE 9. — Si l'une ou l'autre des Parties contractantes estime déstrable de modifier une clause quelconque de l'annexe au present accord, les Autorités Aéronautiques competentes des deux Parties Contractantes pour-

من الغريقين المتعاقدين بعقه الناء او رفض منع مؤسسة الطيران منها الغريق الإحر الحقوق المبسسة الطيران حاله علم اقتناعه بان جرءا هما من منكه هذه المؤسسة واداريها العملية وحد فعلا في يد رعايا القريق التاني المعاقد أو في حالة عدم تقيد هذه المؤسسة الدولة التي تعمل بوق بلااين وانظمة الدولة التي تعمل بوق السابقة أو عدم مامها بالرامها المسابقة أو عدم مامها بالرامها المسابقة أو عدم مامها بالرامها

الماده الثامنة - تقوم هند الاسماء السلطات المحلصة بشدؤون اعليه التابعة ثكل من الفريقين المتعاقديس بمشاورات من وقت الى احر بنسبة المحتى مل بعليه المادي، المسلم في هذا الاتعاق والمحتى المراحق المراحق المراحق .

المادة التاسعة به اذا رغب احسب العربة بن المعاقدين في تعديل احسب الشروط المعينة في الملحق المراحق لهذا الاتعاق ممكن السلطات المختصبية سيؤول اعطرال لذي كن من العربوب العربال لذي كن من العربوب

propres ressortissants par un autre Etat.

ARTICLE 5. - 1) Les lois et reglementa de chaque Partie Contractante, relatifa à l'entrée et à la sortie de son territoire, en ce qui concerne les aéronets employés à la navigation internationale, ou relatifa & l'exploitation et & la navigation des dits néronefs, pendant leur séjour aur son territoire. n'appliqueront aux aéronefs de l'Entreprise ou des Entreprises de l'autre Partie Contractante et les dits aéroners devront s'y confermer à l'arrivée, au départ, et durant leur présence dans les limites du territoire de cette Partie Contractante.

2. Les lois et réglements régisennt, sur le territoire des Parties Contractantes, l'entrée, le séjour ou la sortle des passagers, équipages ou marchandises transportés à bord des aéronefs, tels que ceux qui n'appliquent à l'entrée aux formalités de congé, à l'immigration, aux passeports, aux douanes et à la quarantaine, seront applicables aux passagers. nux équipages et aux marchaudi ses, soit par eux-mêmes, soit par un tiers agrasant en leur nom. à l'arrivée, au départ, et pendant leur séjour sur le territoire de cette Partie Contractante

ARTICLE 6. - Chaque Partie

لرعاباه فيما يتفلق بالطبيران فبوف اظلمه .

الماده الحاسسة ما ما تسري احكام القوانين والانظمة الممول بها لسدى احد الفريقين المتعاقدين بصبيباد دخول اقليمه و الخروج منه والمتعلقة بالدولية وتشعيل تلك الطائرات عملى مارات المؤسسة أو المؤسسيات التابعة للعربق المتعاقد التي يجسب عليه المعيد بهذه الانظمة والعباسين عدد الدحون والحروج وطوان وحودها في دسم العربق الاحرام

٢ ـ سرى الانطعة والقواسيين لمعمول بهاى اراضي حد العرافيين الماسي حد العرافيين وحروح الركاب والملاحين والنصابح التي تحملها العلمرات كالعسمات والحوازات والحمرك والحجر الصحي على ركاب وملاحي ويسائع طائرات العريق الاخراعتك دحولهم اومعادرتهم دالم لل الاول والناء الإقامات من يعمل عنهم بالسعهم والمسلم

اللاه البيادسة فالجيعظ كسيس

tractante, ou à teur départ de celui-ci, de l'exemption des droits de dounne, frais d'inspection ou autres droits et taxes similaires même au cas où ces approvisionnements seraient employés ou consommés par ces aéronefs au cours du vol nu-dessus du dit territoire.

4) Les approvisionnements énumérés au paragraphe 3) du present article, et bénéficiant de l'exemption cl-dessus définie, ne pourront être déchargés qu'avec l'approbation des Autorités douanières de l'autre Partie Contractante

Ces approvisionnements, s'ils doivent être réexportés, serontjusqu'à leur réexportation, soumis au Contrôle douanier de l'autre Partie Contractante

ARTICLE 4. — Les certificate de navigabilité, les brevets d'aptitude et les ficences, délivrés ou validés par chacune des Parties Contractantes, et non périmes, seront reconnus valubles par l'autre Partie Contractante sux fins d'exploitation des routes et des services spécifiés à l'annexe Chaque Partie Contractante se réserve, sependant, le droit de ne pas reconnaître valable, pour la circulation au-dessus de son propre territoire, les brevets d'aptitude et les licences délivres à ses

تسعيل الطرف والحفوط المدكبورة في المحق ودلك عند دخولها اومفادرتها اقيم العريق المعادد الاحر حسي وأن استمط تحدد المواد أو استهلكت أثناء فيرال تلك الطائرات داحل دنك الاقيم -

إب أن المواد المذكورة في العقرة الثالثة من هذه المادة والتي تعفى من الرسوم الميئة فيها لا يمكسسن تعريمها من الطائرات الا بموافقسسة المعامد الاحر ، وما أذا كسساس من المنوى أعاده نقل هذه المواد فانها تظل خاضعة لمراتبة السلطسيات الجمركية النابعة للعربق المحافسة الاحر حتى يتم نقلها ،

الماده الرابعة بي يعشر ف كل قريبق من الفريقين المسابدان يصحف الإهليسة السيلاحية للطيران وشهادات الإهليسة والاحدرات السيالحة الصادرة عن المقيل الاحراق المسلمة للدنة يعية تشقيسل الطرف والحضوط المسلمة في المحموليدا الاتفاق ، على أن لكل قريق مسسى المريقين المتفاقدين أن يحتفظ يحقة المريقين المتفاقدين أن يحتفظ يحقة والاحتراف التي تمنحها دولة احسري والاحتراف التي تمنحها دولة احسري

netaliations pour ses aéronefs nationaux employés à des services internationaux similaires.

2) Les carburants. les huhes Jubrifiantes et les pièces de rechange, introduita sur le territoire duna Partie Contractante, par une Entreprise de Transports Aériens désignée par l'autre Partie Contractante, ou pour le compte d'une telle entreprise, et destines uniquement à l'usage des aéronefe de cette dernière bénéficieront d'un trastement ausel favorable que le traitement appliqué à l'Entreprise Nationale ou à celle de la Nation la plus favorisée, en co qui concerns l'imposition des droits de douane, des frais d'inspection ou autres droits et taxes nationaux appliqués par la Partie Contractunte sur le territoire de laquelle nura été effectuée Rmnortation

3) Tout aéronof de l'une 1888 Parties Contractantes opérant sur les routes faisant l'objet du présent accord, ainsi que les carburants les huiles lubrifiantes, les pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions demeurant à bord des aéroness civils des Entreprises de Transports aériens des Parties Contractantes autorisées à exploiter les routes et les services apécifiés à l'annexe, benéficieront, à leur arrivée sur le territoire de l'autre Partie Con-

مند استعمالها هده المسبسارات او الإنشاءات .

۲ ــ ان ان الوقود وربوسالشحم وقطع العدار اسي بدحتها موسسه نقل جوي معينة من احد العربقيين المتعاقدين الى اراضي العربيق الاحسر بمامل نقس المعاملة التعقيليسسة التي تعامل بها مؤسسة وطنسية او مؤسسة بالعرض الاكبر دعاسة وذلك بالنسبة لما يعرض العربسق وذلك بالنسبة لما يعرض العربسق المنعاقد التي تسدحل تلك المسواد التي تسدحل تلك المسواد الرسوم الوسمة الاحرى .

الم بعض من رسوم الحمسارك ورسوم المعاسلة ورسوم المعاسلة الاحرى كن طائرة من طالبسسرات المرقين المتعاقدين بعين على الطريق المستة في هذا الاعاق وكذلك الوفود وربوت المستخدم وقطع العسسبار والمهمك العياد حمية والحرين التي تنفى ذا حن الطائرات المدينة النابعة الموينة المرجعي المستسبا

2) (a) L'Entreprise ou les Entreprises ainsi désignées par l'une des Parties Contractantes, pourront être appelés, avant d'être autorisces à ouvrir les services fi xés par le présent Accord, à justi fier de sa qualification devant les Autorités Aéronautiques competentes de l'autre Partie Contrartunte, et ca. conformement aux lols et reglements en vigos er en ce pays, en ce qui concerne l'exploitation de routes civiles laternationales par des Entreprises Commerciales de Transporta Ac-1 615

(h) Dans les régions qui sont le siège d'un occupation Militaire, ou dans les sones affectées par ! Occupation Militaire, l'ouverture de ces services sers subordonnée à l'approbation des Autorités Militaires compétentes.

ARTICLE 3. — Four éviter t ute discrimenation et assurer l'éga-té de trastements, il est convenu que .

1) Chatune des Parties Contractantes pourra imposées des mettre que soient imposées des taxes justes et raisonnables pour l'utilisation des aéroports et autres installations. Chacune des Parties Contractantes convient rependant, que ces taxes ne seront pas plus élevées que celles qui serment payées pour l'utilisation des dits aéroports et des dites المرسبة أو المرسبات التي يعنيها المرس من العربة المساقد في المساقد في الميشة يرحمن لها باعتتاج الحطوط الميشة في هذا الاتعاق ان عشب المطوط الميشة العلم التابعة للقريق الاخل المنطبة والقوائين المعول بها المسلك الطرق المدينة والدولية عن فيسل المؤرق المدينة والدولية عن فيسل المؤرسات المحاربة المدينة والدولية عن في المدينة والمدينة والمدين

ب د ان افتتاح تلك العطوط في المناطق المناطق المعتلة عسكرد أو في المناطق التابعة للاحتلال المسكري يبوقسه على موافقة السلطات المسكريسية المعتصدة ،

المادة الثالثة منها لكل تعييبير وصعانا للمساوات في المعملة أنمين الفريقان المعاملان على ماسيبي

ا سد يجوز لكل من العريقسسين اسعائدس ال نعرس او ال سنمسج يعرض رسوم عادلة ومعقولة نظيسير استعمال المطارات او انشاءات اخرى ولكن من المتعق عليه بين الفريقسين المتعاقدين ان لا تزيد قيمسة هسده الرسوم عما تدفعه العائرات الوطنية انتي تعمل في خطوط دولته مماثلة Monsieur Nicolas HADJI VAS-SILIOU, Chargé d'Affaires de Grèce au Liban.

Lesquels sent convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE PREMIER. — Les Parties Contractantes s'accordent l'une à l'autre, les droits spécifiés à l'Annexe ci-jointe, en vue de l'établissement des routes sérien nes civiles internationales et des services énumérés à cette annexe

Les dits services pourront être inaugurés immédiatement ou à une date ultérieure, au choix de la Partie Contractante à laquelle ces droits sont accordés.

ARTICLE 2.— 1) Chacua des services aériens mentionnés à l'annexe ci-jointe sera mis en exploitation aussitôt que le Partic Contractante, qui, en vertu de l'article 1 a reçu le droit de dé signer une ou plusieurs Entreprises sériennes pour exploiter les routes an question, aura effectué cette désignation.

La Partie Contractante qui aura accordé ce droit, devra, sous résorve des dispositions du paragraphe 2 du présent article et de celles de l'article 6 ct-après, accorder, sans délai. l'autorisation d'exploitation nécessaire à l'Entreprise ou aux Entreprises intéressées. البيد يقولا حاحي فاسيليسو 4 القائم باعمال المعوضية الونانيسة ول لسسبان -

اللذين اتفقا على الشروط الاتية :

الماده الاولى - نصح الفريفينيان الممايدان الحفوق المنية في اسحيق المرافق لهذا الإنفاق بعية استاد الطرف والحفوظ الجوية المدنية الدالينية المذكورة في الملحق ،

بمكن أفيياح هذه الخطوف والحال أو فيما بمد وذلك حييت أحساد الفريق المتماقة الذي منحت لييساد هذه الحقوق ،

الماده الثانية - 1 سدا تشعيسل كل من الخطوط المذكورة في المحسس المرافق لهذا الاتعاق بمحرد أن يمسين العربق المتعاقف 4 أندى منح هسسد الحق بموجب الماده الأولى ، الوسسة أو المؤسسات التي سنساسر بالمال مناسر بالمعال عدد الحفوظ .

حسم على الفراس المعاقد الباسة ي منح هذا الحق مع الاحتفاظ بعراعاه احكام الفقرة الثانية من هسده الماده واحكام الماده السادسة من هذا لاتعال ان تصدر قورا تراخيص التشعيسسل اللازم الى تلك المؤسسة أو المؤسسات

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

- Signe a Beyrouth
- le 6 Septembre 1958
- Raiffication autorises page in lot du 19 June 1/09
- (1 O = 1949 = no. 24 p. 310
- Le texte officiel est établien lanque française.
- Dote d'entrée en vigneur
 8 Septembre 1948

Le Gouvernement de la République libanaise et

Le Gouvernement Royal Hellenique,

Désireux de conchire un Accord relatif à l'établissements de communications aéricanes entre le Liban et la Grece, ont, à cet effet, désigné leurs Plémpotentiaires

Pour le Gouvernement de la République libaraise

Monsieur Found AMMOUN Ministre Plémpotentiaire, Directeur Général du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer

Pour le Gouvernement Royal Hellénique : اتفاق

النقل الجوي

- 🍙 وقع في بيروب
- 🀞 ق ٦ ابلول ۱۹۶۸
- اچيز النصديق عليه بموجب فانـون
 ۱۰ حزيران ۱۹۱۹

حل الله العديانة من الع

- وضع الثمن الرسمي المنيد باللقاة
 القرسيسية ،
- الربخ لخيسة احكام هسدا الإنعاق :
 اللول ١٩١٨

أن حكومة الجمهورية اللسائية

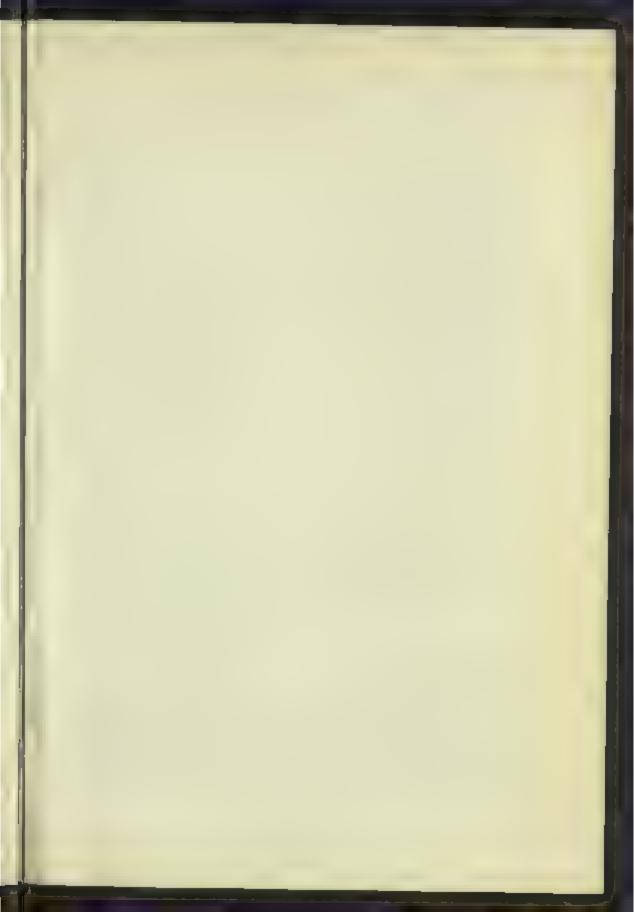
والحكومة الملكية اليوبانية

رضه منهما في عقبد انفاق حامي باشناء مواصلات حوية بين ليسيان واليوبان ، قد هيئا لهده الماسية مندوسهما الملامي الصلاحية

عن حكومة الحمهورية الساسة

استند فؤاد عمون ، وران معوض المدير الفام لوزارةالجارجينية والمتربين

عن الحكومة الملكية النومانية



concernant les lois traitant les matières sus-énoncées. Il est également entendu que les ressortissants hellènes bénéficierent automatiquemet au Liban de tout avantage qui serait maintenu, reconnu ou accordé, de fait ou de droit à des étrangurs, en matière juridictionnelle. »

Jai l'honneur de vous communiquer l'assentiment du Gouvernement libanais aux propositions formulées ci-dessus et saisis cette occasion pour vous renouveler les assurances de ma très haute con sidération

Beyrouth, le 10 septembre1947

Le President du Conseil des Ministres Ministre des Affineres Etrangères

RIAD SOLH

No. 1351 S 2

Monsieur le Président

Me réferant à la lettre de Votre Excellence sub No. 798 S du 10 courant par luquells l'accord greco-hbanals concernant la sup-pression des Tribunaux Massau Laban a été achevé, j'ai l'honneur de porter à Votre connaissance que, alors qu'il vient de mêtre communiqué par mon Gou-

القضائية في البلد الثاني ، الطومات عن القوادين المعلقة بالمواد المذكورة اعلاه ومن المعق عمده الصنال الرعاء الوداديين سينعسدون بصوره اليه في لمان من كن منزه بحديظ بها أو عمراف بهسا أو يسمع غلاجانيا ، في الجدينيان ويونا .

سرف بالأعكم موافعة لحكونة اللمانية على الماديء الميته اعلاه والبهر هدد لعرضه لاكرر كلية التعليم عن السمى اعتارى

سروت فی ۱۰ سول سنه ۱۹۵۷ رئیس مجلس الورزاه وریر الحارجة بالوکالة

رياض الصلح

Beyrouth, le 29 Septembre 1947

vernement, la lot hellénique portant ratification de l'accord précité prendra effet à partir du 10 Septembre 1947

Je saisus cette occasion pour reitérer à Votre Excellence les assurances de ma très haute considération

N. HADJI VASSILIOU

soumis à la juridiction pleme et entière des Tribunaux Nationaux libanals de tous les degrés. D'autre part, le Gouvernement helienique est persuadé que le Gouvernement libanals est disposé à adopter, à titre de réciprocité, en ca qui concerne le statut person nel, des ressortissants bellenes, le principe admis dans la majorité des pays, à savoir : l'application à leur égard de leur loi nationale

« L'acceptation de ce principe auralt comme conséquence l'application des lois helléniques aux ressortasants henenes au Liban. dans toutes les questions relatives au statut personnel en général, telles que le mariage, les droits et obligations conjugaux, le divorce, la séparation judiciaire, le régime matriomonial, la paternite la filiation, la légitimation, l'adoption, la capacité des personnes et la majorité, l'interdiction, la succession testamentaire ou ab intestat, le partage des heritages et leur règlement, etc...

 De même, la loi libanaise serait appliquée en Grèce aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions.

 Il est bien entendu que les autorités compétentes du pays de l'intéressé fourniront, s'il est nécessaire, aux autorités judiciaires de l'autre pays, les informations حصوعا تاما في المستقبل لطلاحيات المحاكم الوطبية اللسائية في كافية درحاتها و ومن حهة تائية فيسان الحكومة البونائية مستعدة لكسي الحكومة اللسائية مستعدة لكسي السيء فيما يتعلق عابون الاحوال الشخصية الحاص دارع سيسالون وعني اساس المعالسة بالمثان وهو : تطبق تشريعهسم الوطبي عليها المقاول في معظيم

الوبيج عن فيون هذا المسلما بطبيق لعوابين التوناسة فيستبلى العاسا اليونانساس في ليسان في حملع المصاد المعلقة بالأحسيوال الشحصية يرحه عام كقصابسنا الرواء والجعوق والواحسسات الزرحية ، والطلاق ، والعمسل القضائيء ونظام الزوحيةة والانودة والسوة ، وتثبيت التسب بالزواج. والتبسي ، وأهلية الأشحسناس ، وسن الرشاد والحجر ٤ والوراثة عن طريق الوصية أو للولهبية وتقسيم البركات وبجربر هيها ء انخء كذلك يطبق القانون اللبشاني ف البرنان على الرعابا اللتاليمين صحص السروف بقينها و

«ومن المنعق عليه أن الملطات المحتصبة في بلد صاحب العلاقيسية تقدم ، أذاً اقتضى الأمن ، السلطات

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

No 798 8

Monsieur le Chargé d'Affaires,

J'ni l'honneur de vous accuser réception de votre lettre no 1187 D/2 du 1er Septembre 1947, par laquelle vous aviez bien voulu me communiquer ce qui suit, d'ordre de Votre Gouvernement

- Le Gouvernement Roya. Hel lénique considére qu'à la suite de la suppression des Tribunaux Mixtes au Liban, la juridiction capitulaire des Tribunaux Consumers Helléniques aurait dû, en théorie pure, être rétablie et maintanue jusqu'à la conclusion d'un accord portant suppression de cette juridiction.
- e Cependant, tenant compte du lait que le Gouvernement libanais n'est pas d'accord sur ce principe et ne désirant pas insister sur l'acceptation de son propre point de vue, le Gouvernement hellénique admet la suppression des Tribunaux Mixtes à partir du ler Janvier 1947 dans les conditions suivantes
- « En ce qui concerne le régime juridique des ressortissants helléniques au Liban, le Gouvernement royal bellénique admet naturellement qu'à l'avenir ils doivent être

وزارة الخارجيسة واللمنانيين الفتريين

حضرة القائم بالاعمال ؛

اتشرف بال المعكم بسلمي كنابكم رقم ۱۱۸۷ - D/2 المؤرخ في أول المون سبة ۱۹۶۱ الذي بعصليم فيه بالملاغي ، يامر من حكومتكم ، ما يلي :

التمسر الحكومة المكنة الودسة الله على الرائعاء المحاكم المحلطة لل لبنان ٤ كان يجب ه من الوحهة للعربة المسرقة - ب به د السبي المحاكسم الفيصلسية للوبادسية ملاحياتها القصائمة المستقة عين الامتيارات و وال يبعن هسيدة المحاكسة المائة المحاكمة المحاكمة

"على ابها، علما منها أن الحكومة اللهائية لا توافق على هذا المداء ورغبة منها في الانتشبث بوجهة نظرها، تقبل بالهاء المحاكم المحتلطة انتفاء من أول كابول النابي سبه 1988 ، صمن الشروط التالية :

«بوافق بالطبع أتحكومه المنكلة اليونائية ، فيما يحتص بالنظرامام المانوني المتعلق بالرعايا اليونائيين في لمنان ، على أن يخضيع هؤلاء ternité, la filitation, la légitimation, l'adoption, la capacité des personnes et la majorité. l'interdiction, la succession testamentaire ou abintestat, le partage des héritages et leur réglements, etc... De même la loi libanaise serait appliquée en Grèce aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions

Il est bien entendu que les autorités compétentes du pays de l'intéressé fourniront, s'il est nécessaire, aux autorités judiciaires de l'autre pays, les informations concernant les lois traitant tes nutières sus-énoncées. Il est éga lement entendu que les ressortissants heilènes bénéficieront automatiquement au Liban de tout avantage qui seruit maintenu, reconnu ou accordé de fait ou de d'oit, à des étrangers, en matière juridictionneile.

J'espère que Votre Excellence aura l'obligeance de me communi quer le plus tôt possible l'assen timent du Gouvernement fibanais aux propositions formulées cidessus et salsis cette occasion pour vous réitérer les assurances de ma très haute considération.

N HADJI-VASSILIOU

Chargé d'Affaires as. de Grèce au Laban بالرواج ، والستي ، واهلية الانحاص، وسن الرشد ، والحجر ، والورالة عن طريق الوصية أو بدونها - وتقسيسم التركات وتحريرها ، التح ، كليسات طبق الفابول اللساني في الوسسال عني الرغايا اللسانيين صمن استروط بعنها ،

ومن المتعق عليه ان السلطستات المحتصدة في بلد صاحب الملاقة تعدم: ارا السمى الامر السلطات المصالية السنة التاني و الملومات عن القوامين المحتف المازاد المذكورة اعلاد اومن المحق عليه ايضا أن الرعايا اليونانيين المساد في المساد في المساد من كن منزة المساد في المحتسل من كن منزة المحتفد بهنا أو المنزف المحتسل ما أو المنح الاحاسات في المحتسل الوالماني و والعنا أو الموساد المحتسل المحتسل

آمن آن بنفضتوا مقالبك بالأعي في افرت وقب مفكر موافقة احكومة النائية على المنادي، المينة أعسلام والثهر هذه الفرضة لأكور لكسبم النفير عن اسمى أعبدري

بقولا الحاج فأسيليو

القائم باعمال الموضية البوبانية بالوكاتة

Cependant, tenant compte du fait que le Gouvernement libanais n'est pas d'accord sur ce principe et ne désirant pas insister sur l'acceptation de son propre point de vue, le Gouvernement helifai que admet la suppression des Tribunaux Mixtes à partir du les Janvier 1847, dans les conditions suivantes

En ce qui concerne le régime juridique des ressortissants helléniques au Liban, le Gouvernement Royal heilenique admet naturellement qu'à l'avenir ils dol vent être soumis à la juridiction piolos et entière des Tribunaux Nationaux Libanais de tous les degrés. D'autre part, le Gouvernement helicolque est persuade que le Gouvernament Libanais est disposé à adopter, à titre de réciprocité, en ce qui concerne le statut personnel des ressortissants hellènes, le principe admis dans le majorité des pays, à envoir l'application à leur égard de leur tol nationale

L'acceptation de ce principe aurait comme conséquence l'application des lois helleniques aux
ressortissants hellènes au Liban
dans toutes les questions relatives au sintut personnel en général, telles que le muriage, les
droits et obligations conjugaux,
le divorce, la separation judiciai
re, le régime matrimonial, la pa-

على أنها ، علما منها أن الحكوسة اللنائية لا توافق على هذا المسدا ، ودغبة منها في الا تتشبث بوحهسة نظرها ، تقبل بالفاء المحاكم المختلطة انتداء من أول كانون الثاني منسة المعاد ، ضمن الشروط الثالة :

توافق بالطبع الحكومة المكيسة اليونانية 6 فيما يختص بالنظلسام القانوني المتعلق بالرعايا اليونانيسين في سال وعلى الرحصع همسؤلاء حصوعا ناما في المستقبل لعملاحات المحاكم الوطنية اللسانية في كافسة درحانها ومن جهه بالله في كافسة مستعدد يكي بالله معسمه بال الحكومة بالوبالية معسمة بالراحيال المحاملة بالما الوباليين وعمل السالية الماملة بالمل وهو : تطبيق تشريعهم الوطني عييهم و

ويستج عن قبول هذا المدا تطيق القواسي اليوبائية على الرعابية اليوباسين في سبان في حميم القصاب المتعلقة بالاحوال الشخصية بوجية عام كقصابا البزواج ، والحقيوق والواحيات الزوجية ، والطيلان والعصل القضائي ، ونظام الزوجية .

ACCORD

JUDICIAIRE

- Echnigé de lettres aur la suppression des l'ribuming maxies.
- Signe a Beyrouth le 1 et 10 Septembre 1947

اتفاق

فضاتي

- مادلة رسائل بشأن الفاء
 اثخائم المجلمة
 - ولع في بيروت ق 1 و 1 ايلون ۱۹۶۲

LEGATION DE GRECE EN SYRIE ET AU LIBAN

No. 1187D 2

الموضية اليونانية في سورسا ولنسان

Bryrouth, le 1er Septembre 1947

Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères de la République Libanaise,

Monsieur le Ministre.

D'ordre de mon Gouvernement, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence ce qui suit : Le Gouvernement Royal Hellénique considère qu'à la suite de la suppression des Tribunaux Mixtes au Liban, la juridiction capitulaire des Tribunaux consulaires Helléniques aurait du ch théorie pure, être rétablie et maintenue jusqu'à la conclusion d'un accord portant supression de cette juridiction.

بروت ق اول ایگول سنه ۱۹۹۷

معالي ورير انطارحته والكترين في الحجهورية اللبانية

ممالي الورير ۽

تعسر أبحكومه الملكية التوبانسسة ابه على الر القاء المحاكم المخلطة في لبيان 4 كان يجب ، من الوجهسسة النظرية الصرفة 4 أن تعاد السسى المحاكم القنصلية اليونانية صلاحياتها القنصائية المستقة عن الاستسارات ، وأن تبقى هذه المسلاحيات فاتصلية الى أن بعقى هذه المسلاحيات فاتصلية الى أن بعقد العالق بالمائها .

6 Septembre 1948 —
 Reyrouth
 ACCORD DE TRANSPORTS
 AERIENS

 ٦ ابلول ٨) ١٩ ـ بيروت الغال النقل الجوي

- 6 Octobel 1948 Reyrough TRAITE DE COMMERCE, DE NAVIGATION ET D'ETABLISSEMENT
- آشرین الاول ۱۹۱۸ ـ بیرون معاهدة تجارة وملاحة والامة

 10 Juin 1949 — Beyrouth CONVENTION
 CULTURELLE ا حزیران ۱۹۶۹ ــ بیروت اتفاق تقاق

7

GRECE

AUTES DIPLOMATIQUES
LIBAN GRECH

يونان

المساقات دوليه بين نشان واليونان

AVANT NOVEMBRE 1943

31 Jagyler 1940
 AGLORD FIRANCO-GREG
 SUR LES ECHANGES ET
 REGLEMENTS
 COMMERCIAL N

Arrélé 121/LR du 27 Mai 1940 part de 1941 du de c e ord de estade e la Syrie

V etc. 98" IR di 1 Trifet

(B.O. 1010 P 282

1910 por in a suspension of cot courd

(B.O. 1940 - P. 368)

Arrêté 293/LR du 7 Novembre 1940 aupprimant Carreté 187/LR

(B.O. 1940 - P. 500

فيل نشرين الثاني ١٩٤٢

 ۱۹۲ كاتون الثاني ۱۹۶۰
 انفاق فرسس يونائي بشان البادلات والمابلات التجارية .

ے براز ۱۹۵۰)لو فاریخ ۲۷ آسیان،۱۹۵۰ رضیع خلاا الانفاق موسیع التعید فی بندی وسورہ

7A1 _ 11 P

ے مران ۸۷ /اربر داریج ۱۹ صور ۱۹ اورمہ بنید ملڈ الانفاق د ردیا ۱۹۵۳ میں ۱۳۵۸

برار ۱۹۴ بیر ناویج ۷ کشرینالثانی ۱۹۱ المی المراد دفع ۱۸۷/لد بر ۱۶ سی د ۱

APRES NOVEMBRE 1943

 1 et in Septembre 1947 —
Beyrouth
ACCORD JUDICIAIRE
(Echange de lettres sur la suppression des tribunaux mixtes)

بعد شران الثاني ١٩٤٣

 ا ورا اطول ـ بروت اتلای قصائی و مبادلة رمیائل بشان القاد المحاکم المحاطه)

هيما يتعلق بممارسة الحسقوق في الكويت والنحرين من قبل الخسط و الحطوط الحويه اللباسة .»

وجوابا على هذا الكتاب الشرف بهادة سعاديكم ان حكومه الحمهورية الليتائية موافقة على الشروط المذكورة اعلاد سيان ممارسة العقوق مسير

قبل الخطوط الجوية اللينسانية في الكويت والتجرين ،

ونفصلوا نقبول اسعى سعانييين الاجترام ،

> بيروت في 10 أب 100 وربر الخارجية والمعربين شاول حلو

محركات أن تستعمل الطارب الحاليين في الكويت و المحرين الا دادل حاص من سنطات الملاحة الحولة الراهاسة

۲ بيا أن مطار الكونت غيسير مسيح والتسهيلات المتوفرة في الكويت والبحران هي الآل من بواج عيدالله دول مستوى البادي لمادي ، فيال تشفيل طائرات الخط أو الخطبوط الحولة المسته في هذال المطارين لحد أن سم على مسؤولة هذا الحسولا

دات البلاقة .

اتشرف بان اطلب من معاليكم بان بسوا موافقه حكومه الحميورسية اللينائية على الشروط الواردة أميلاه فيما يتعلق يممارسة الحقسوق في الكويت والبحرين من قبل العطد أو الوالحطوط العوية اللينائية .

> بروت فی ۱۹ اب ۱۹۵۱ وزیر بریطانیا الفوض تشایهان الدروز

الى سماية الستر تشابيان اندروز وري پريناتيا الفسيوض في بيروب

سفاده أأورير

انشرف بافادتكم التي سنمست كناب سمادتكم بتاريخ اليوم وفيسه ما يلي:

ا فيما نتعلق بالقسم ا من جدول الاتفاقية الوقع عليها اليوم بــــــــين حكومتي الممكة المتحدة وحكومــــه الحمهورية اللسابية واللي بموحبها للمبية بأن تشمل خدمات و فالحداول المارية بأن تشمل خدمات و فالحداول سعادتكم أنه بالنظر لحالة مطلباري الكويست والحرين من الفسروري مواسدة على ممارسة الحموق المسوحة حسمسا

۱ ــ لا سيمح لطائره دات ارسح محركات أن تستعمل المطاري الحاليين ق الكونت والبحرين الا بادن خساص من سلطات الملاحة الموية البريطانية.

۲ .. بها آن مطار الكويت غير منبع واستهالات أمو فره في الكويست والتحرين هي الآن، أن تواج عديده دون مستوى التامين المادي ٤ قسان تشميل طائرات الحط أو الخطوط العوية المسه في هدين المادس تحت أن نتم على مسؤولية هذه الحطوط دات العلاية .

شرف بال أطب من سمادتكم بال بسبوا موافقة حكومة الجمهورسسة اللبائية على الشروط الواردة أعسلاه

معالي شاول حلو وزير الخارجية والمسربين _ بروت

معالي الورير ٤

انشرف بافادة معالكم انى تسليت كتابكم بتاريخ اليوم وهذا نصه :

الاشارة الى الاتعاق الحسوي المعود بن حكومسا بي اسرف ب المعود بن حكومسا بي اسرف ب المعالم معاليكم ان المعالم المحتومة اللسائية ستسعى ، علسما الساس المعاملة بالمثل في حسسفود صلاحياتها الادارية ، ان تبعد متبة اليوم احكام الاتعاق المذكور .

اما فيما يتعلق بالمادة في في الاتعاق، المحاصة بالاعقادات البدية والاميرية والحمر كبية معالما بدخل في حسر السعيد بعد بادل وبائق الإبرامانيداء من باريج الموم .

وأضيف أن هذا الكناب والكناب

لذي متوجهوته الي معاليكم حواب على كتابي لناكلبوا لي المعاملة بالمشيل سيفرضيان على مطبس النواب و الوقب لذى عرض بنه بصالانعاق،

لي السرف ن اللغ معالكم بالسلم حكومة المملكة المسجدة أن السلطلبات التر عدالية المحتمدية مستقلق الأنفاق المعقود النوم ، على الساس المعاملية بالمسال ، وقعا للسروط التي تعبر حها المحدمة السالية .

و سیر حدد لماسیسیه لاعرب لعامکه عل سمی اعتباری

> بیروت فی ۱۵ اب ۱۹۵۱ وزیر بربطانیا اللوض

تشابهان العروق

معالي سارل حاو ورير الخارجية والعنوس ـ بيروب

معالي الوريز ،

سما يتعلق بالنسم ٢ من حسول الاتعاقبة الموقع عليها اليوم سسسين حكومتي الملكة المتحدة وحكومسة الجمهورية الستانية والتي يعوضها يسمع لحظ أو لحطوط المناياتوية المهنة بان تشغل خدمات وفقسا

الحداول الى الكولسة والنجرسيان السرف بافاده مقاليكم اله بالتقليس الحالة مطاري الكولت والنجريسيان من الصروري ميبوقتة قرض الشروط الالية على ممارسة الحعوق المنوحة حسما تقدم:

١ - لا يسمح لطائرة ذات ارسم

و سفه ناط سوسطة الى السرق الاتصى واو استراليا ،

۲ سفوستا با بروت ومهیب
 این الکویت با اسخاری با

وحمل في المسقيل أن يرعب المعطوط البريطانية القيام بمثل هذه المقليات ، وعندلد تتقدم حكومية الملكة المحكومة اللتانية

عالت النفدان المستود في حيسدون الطرق 4 .

وتفصلوا بقنول النمى شمسائير الاحتسرام .

بیروت ی ۱۹ اب ۱۹۵۱ دریر انخارجنة والمرابی شارل حلو

أَيْنِ مِعَادِةَ النِّسَرِ لِشَامِيَانِ الْمِروزِ وزير يريقائيا القوض في بيروت

سعاده الوريز ٤

بالإشارة الى الإنفاق العوي المعود بداريح هذا اليوم بين حكومسسسا لي البرف الراعية المعاد كسيم الراعية للبالة المعاد الإدارية المناف المعاد منذ اليوم احكام الإنفاق المذود .

أما فيما شعلق بالماده في الإنفاق الخاصة بالإعمامات النفاية والإمريب والعمركية ، فأنها تدخل في حيسر

التنفيف بعد تبادل وثائق الأبرام انتداء من بارابع النوم .

واصيف أن هذا الكتاب والكتاب الذي مسوحهوله إلى متعادلكم حواب على كناس ساكدوا بي العاملة بالمسان سيفرشستان على محلس النواب في الراقب الذي عراض فيه نصالا عاف،

بيروت في ١٥ اب ١٩٥١ وزير الخارجية والسربين شارل حلو

مبادلة رسائسسل مشان اتفاق النقل انجوي

معالي شاول حساو ورير الخارجية والمضربين ــ بــوت

معسالي الوريو ع

بيما يتعلق بالقسم ١ من جدول الاتعاقبه الوقع عليها السوم يسين حكومسا اسرف باعاده معساسك ال الحطوط التي عيستها الملكسسة المتحده لا تنوي في الوقت العساضر ان تقوم بنقليات بين بعداد وسيروت وقد استثنيت بقداد كعطسه وراء بيروت في طريق الملكة المتحبدة (١) كما هو مبين ادباه:

ا سالندن بطریق (ا) زوریخ و او روما او مالطه او طرابلس (لیسیسا (ب) فرانکعورت سافیتا الی بسیروت ومسسسا الی طهران او السروا

عبادان) بـ الكويت بـ البعريسن بـ كراتشي ومنها بواسطة نقاط متوسطة الى الشرق الاقصى و) أو أوسسراليا.

۳ - بيقوسيا - پيروت وسها الى
 ۱لكونت - البحرين -

ويحمل في المستقبل ان ترغمه العطوط البرطانية القمام بمثل هذه التقليات ، وعندتك تتقدم حكومه الممكه المتحدة من الحكومة اللمنانيه عناب المدان المساود في حمده ل

بروت فی ۱۵ آب ۱۹۵۱ وریز بربطانیا الفوض مشابهان اندروق

الى سعاده السبر سنامنان المرور وزير برطائنا الموض ف بروت

سعاده الورير .

اشرف دفادنكم التي سلميب كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم وقيب سا بلى:

العبد ينصق بالقسم المن حدول الإنفاقية الوقع عليها البوم يستمي حكومينا السراد العادد المالكة المتحدة الرام ا

تعلیات بین بعد د پیروف وقتیها استینت بعدد کنفطه وراء بیروب فی طرف المبکه المتحده ۱۰ و ۲ کما هو مین ادباه

ا بالندن بطریق (۱) روزیجور او روما مالطه او طراطس (لیال) (ب فرانکتورت به فیب الی بیروت ومیه ای صهر آن او اسطره او شادل به لکویت به النجرین به کراسی ومیها

الجدول الاول

الطريقالتي ستشغلها الخطوط الجسوية التي تمثيها المملكسة المحسيسدة

اندن ـ ا. زوریح و او روما
 او ماسه او طراللس اعرب او

س، فراتکفورت به قینا بیروت ومنها الی طهران او النصره (عبادان) به الکویت به البخرین به کراتشیومیها بواسطه بعاد متوسطه ای اسرف الاقضی به او اوستر له .

۲ عفوستاً جانزوت

۱۳ نیقوسیا بروت ومنها الی
 الکویت بالحرین .

ملاحظـة: بحق لشركـــة او لشركات الطيران اليونطانية المعيدة عند استعمالها حقها في الخطـــوط لدكوره ان سنسى نقطة او بمـاط في رحلتها أو وحلاتها شرط ان تـــفا مقده الرحلات من نقطه في الارامي الديمة المنكة المنحدة .

انجدول التساني

الطرق اثني سنسقلها الخطوط الحوسه الني بمثيها ليتبيسان

 ا بيروت ـ خرطوم ـ كانو ومنها بواسطة نقاط خارج ممتلكات المملكة المتحدة ـ اكرا ـ برسور

٢ ايروف لا تقومية

 ٣) بيروت ــ كونت ورا أو التحرين ومنها إلى الطهران وتقاط وراءهـــ
 حارج ممثلكات الملكة المتحدة .

ملاحظیة : بحق سرکه و مرکاب الطیران الساسه المسیسه عبد استممان جعیدی الخطسوف اعدکوره آن نسسی بعده او نفیاط ی رحلیه و رحلاتها سرط آن تبدا هدد از خلاب می نقطه فالحمهوریه الساسه ،

المحطوط الجوية التابعة لاحدائم عبى يمحر عن التقيد نقرار يتحد وفقا للعقرة (٢) من هذه المادة ، وطابا هو يعجر عن ذلك ، طلعريق الاحر أن يحدد أي حق أو مدره منحيسا ألى العريق الاول أو ألى أحد الحطوط الجوية المعبنة التابعة له بعسل هذه الاتعاقية ، أو ن يصعها عتسمه أو أن يصعها عتسمه أو أن

السادة ١١

ا ب اذا حسن لاي من العربقيين ال يعلل ايا من احكام هذه الاتعادية دان يعلل ايا من احكام هذه الاتعادية عليه بين العربقين ، يصبح معدوليه ساريا عندما ينبت بنسادل الملكرات، لا ب في حالة عقد معاهدة عاملة مسل البعل الحوى لم بين كر من در مين و دكول العربيات المنادسيات المنادسيات مناهدة على احكم مرسطين به ، دال هدد الابدوليات الحكم مناهدة على احكم مناهدة .

17 معاسدا

لاي من الفر عين علامت رب في الهاء هذه الإلعامية ال سلم الفراق الأحر بدال ، وسلم هذا الاستعار في أن منظمة الطيران المدني الدوسة في أن واحد ، وإذا أعطي أشعار كهذا فإن هذه الاتعاقبة تشهى بعسب لل تسلم المورق الاحر ذنك الاستعار عدد الني عشر شهرا ، إلا إذا سحب دلساك

الاسعار بالانقاق قبل النهاء هيده المدد ، وق حاله عدم تعريف المراق الاحرار وصول الاسعار الله عمراض عبديك بالله تسلمه يقد مروز اربعية سيراروم من وصوله الى منظمية علم يا لمدي الدوانة الى منظمية

17 031-11

حب ن سبحل هدد الإنفاقيية . راي سادن في المذكر ب وقد للمازده : ماي منظمة اعتران المدني الدوالة .

الباده ١٤

ا به حظام هده الاماقیه للابرام محران فی سدن دادن و دای لابرام فی در با وقت ممنن ,

البعيد عند تبادل ونائق الإبرام . اتبانا لذلك وقع على هدهالإنعاب ممثلا العربقين المعوضسيين هسس حكومسهما ومهر ها حصيهما وقد حرد في بيروت على صوريين باللعب المرسة وابعه الابكدر له ويدن مس سعين بفس الفوة الرسميسية ، في السوم الحامس عسر من سهر بالمدروحمين

نسابهن أندروز عن حكومة البلاة السعدد والرخعة الشالية

شارل حلو عن حكومه الحمهورية اللمانييسية

اللاحة الحويه النابعة الفرطين بحاول تحديد التفريعات بالإتعاق فيما بينهاء

 إ _ اذا محرت سلطات الملاحية الحوية عن الوصول|الى|اتعاق بالملاف سيوى ويقا لاحكا مالادة . 1 .

ه ـ لا يسري معمول ايه تعرفية الذا كانت سلطات اللاحة الحوسسة الباسه لاي من العرشين غير داخيسة بها الا بموجب شروط العمرة (٣) من الله:

السادة إ

على سلطات الملاحة الجوية النابعة لاي من العربة المحيدة السامة العربق سلطات الملاحة الحوية السامة العربق الاحر الذي الطلب ما يلزمها بعسورة الدروية لاحل السمات الاحد أسسة الدروية لاحل الإطلاع على السمسة الجوية المبيئة ، ويحب ان تشمسل علم البانات جميع الملومات اللازمة لتقرير مقدار المسحومات التي تحملها المعودات التي تحملها المعودات التي عليها مع مصادر المكالمسحومات ووجهتها ،

المساده و

محرى الاستسارات بصورة منظمة ومكررة بين سلعات الملاحة الحواسية البابعة للغريفين بامنيا المنفسساون

الرائي في حميم الإمور التعلقه بينفيد عدد الانفاقية -

السادة ١٠

ا ـ ادا سا ای خلاف سیسی الفرنفین فیما بیفتی بیفسیر هیدد لاتفاقیه او بنطیقها فقلی الفریفسین آن سفا جهدهما آولا بان بندوساه بالفاوین فیما بینهما ،

٢ ـــ ادا عجر انفرندان عن الوحول
 ابن سيونة المفاوسية بسهما م

ا سیما ان سفقسیا علی عرص احلاف سب فیه هشه محکمیه معین بالانفاق فیما بینهما او سبب فیه ای شخص احر او هشینیه احری ، او

ب الدا با بعدا على هذا و الدا عجرا و بعد ال العدا بال نفر حسسا الحلاف على هنة بحكيمته و عيس الانقاق على بديكيتها و فلاى الفر نفين ال نفراس الحلاف لنبيه فيسله أي محكمة محيضة بالداني الدولسة - أو منطقة الغيرا اللذي الدولسة - أو أن نفرضه على مطلب المنظمة المكورة .

٣ ــ يتعهد القريقان بان برصحا
 لاي فرار سحاد وقعا المعسرة ٢٠ من
 هدد بالده .

إ ـ ادا كان احد الفريقين أو احد

الاجتبية الاكثر رعاية القائمة تحلمات جرية دولية ، وتكون هذه الماملية بالاصافة الى ما يتحتم على كل فريق ان يميحه بموجب المسادة ٢٤ من العادية الطيران المدي دون ان حسب صرر .

الساده ٦

لا حق تحف معنى تحص أحيسه الفريفين أن يفير فناسبه في تفسيه في رافيي الفريق الأحر الايموجينيين الشروط الأنبه "

۱ بد دا کی برزه لافقیبادی التنقیان ۰

۲ - ان سعلت اغار ب لاصغر سنعين في فيت مي فيه مسجونات انحظ من رادي الفريق لاون و ليه غي من حبث النبعة ديفر من التي سنعين في العبيد الأخر .

۳ - ادا سمات عدرات الدخر سفة قدم علق فقا بالقسار ب الاكثر سعة وسمح أيا أن بقص دال بموجب على على الأولى با قبل بي نقطة سفير بقية قن مسجونات محولة من الدائرات الاكثر سفية أه انها ، واحت بحد دا سفيه مستع اشارة أوسة مي هدد العالة

إلى الحال العالى المدار العالى من المستحونات العالى على المستحونات العالى على إلى المالية على المالية ال

ه ما أذا كائت أحكام ألمادة ٢ مس هذه الإتفاقية تسرى على حمسيع ليريدات ألى دير سيانيدر الدين

المساده

ا به عام المرافات سيان اله حدمة المان عدمة المان عدمة المان معقول، مع مراعات حديث الموامل المعتقدية بها عدم بعمة المحدمة المعانيس الحدمة المعانيس الحدمة واستعدا وبمرافات الحدمة المعانيون المدادة الاحرى لان حراء مان الفيراق الحددة الحددة الحددة الحددة المحددة المحدد المحدد

ال عن على هذه العراها فيات بد فيه عبولة الوكالات التطقه بهيا الد امكن ، بن الحطوب الحوالة المسلم عاملة أمال الشاور مسماح الحوالة الأخرى التي تشبيل على قات الطريق اللها أو على جزيمتها و الالمال حدد أرادها أكم الانتمال الحمية على الحوالة المرادة المالية حاليماتها الحيال ويكون المراقبة الحمية التي المراكبة عليها حاليماتها الملكة المراكبة المالية الملكة الملكة المراكبة المالية الملكة الملكة المراكبة المالية الملكة الملكة

۳ ـ اد عجرت الجموط حو له مصله عن الوصول الى الماض و الا عدر لانقاق على للعراقة للسنت منا و وقد لاحكام للقود

هين حط أو أن نقبل به ، وبسال به ، وبسال به من منح دلسك خط البراب المسية في العقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية أو أن سقضها ، وله الحسق بأن يعرض الشروط التي يراها صرورية من حيث ممارسة خط ما في تلسك البرات في أية حالة ٢ يقتبع فيهسا من الغريق الذي يعين ذلك الحط أو رعاناه ٢ يملكونه ملكية كافيسسة ويشر فون عليه أشرافا فما٢ .

a ـ للحط الحوى الذي بعسب
 ويعوض على هذه الصورة أن ماسر
 سسمس لحدمات المعن عليب أي
 وقت بعد تطبيق أحكام العفرتين 11
 و,7 من هذه المادة وشرط بأن بتقيد
 باحكام المادة ٧ من هذه الاتفاعية .

او فرص السروط منع السمادي في حرف القوائين والإنظمة .

الساده ه

فيما يتعنق برسوم الحمسارك والتعنيش وغيرها من الرسسسوم الكاسف الوطنية المعاملة و ابرسوم والكاسف المعلمة ة مان المحروفات وزيسسوت التشخيم وقطع العيار ومعسسات الطائرات المادنة ومحارب الطائرات المادنة ومحارب الطائرات من الفريق الاخر أو يالنيانة عشبة أو من الفريق الاخر أو يالنيانة عشبة أو من حطوفة الحوية المعاملة الاتراك المعاملة المعاملة الاتراك ال

الد تعفی المحروفات ورسیبوت المدحدم التی بعلی فی المدارات فی احر مطار تنزل البه قبل معادرتها الارامی الدکورة .

ب - تعامل المحروقات وربسوت المسحد الله لا سلمه السلد الا وقطع العيار ومعدات الطلب الرات معاملة لا معان عن تلك التي تعامل بها المسؤل المائنة التي تعامل لها المسؤل المائنة التي تحمل في الطائرة في الكراسي عن اجل استعمل الوطية طائرات حطوط المربق الاول الوطية الحوية او تعامل معاملة الحطيون

الحدمات المنعق عليهـــا على العرق العيمة بين اراحسهما .

۲ — آن الحطوط الحوية لكنيل فريق ، لذى تشعيلها الحدميات المتعق عليها ، تأخف بعين الاعتبال مصالح خطوط العربق الاخر الحويسة بحيث لا تعسى بغير داع بالخدميات التي يقدمها العربق الاخر على الطرق بعيه كلد او حرثيا .

أسى تقدمها خطوط الفرامان المنسبة أرامعت بصلة وليقة لمطلبات الماسية من أجل النقل على الطرق المصددة وان تكون عاسها الاولى أن تقيادم له غنىء عدل حموله مفعول ، البيعية الكافية أأهاء للطلبات التحال المعولة والننظرة في نقل ركاب وبصائسه وبريد بين اراضي العريق الذي بعسين الخط الحوى والبلد الذي تنقيسل المسجونات اليه ، أن توقير سحسن الركاب والبصائع والبريد في حالني التحميل والاقراغ ي نقاط على الطرق المحددة في أراضي دول غير أندولسنة البي تعين الحظ الحوي بحرى وفقا المبادىء العامة التي تقضي بان تكون السمة متعلقة بما يلي:

ال متطلبات الشجل بين المستدر والبلد الذي تشجى البه .

ب معطلات الشيعن في المطقية التي نمر العط الحوى فيها نميد ال يحبب حساب خدمات النقل العوالة التي تنشيها خطوط الدولالتي تتالف منها تلك المعلقة .

ح ب مطلبات سميل خطيوت حويلة عايرة .

المساده)

ا مدلكل قريق الحق بان بعيرالدي العريق الاخر يعوجب اشعاد حطي حطا جويا او اكثر بقية مسمسل تحدمات المنفق عميما على العسري المسسمة .

٣ على الفريق الاخر ، ليسدى للطمه الاشعمار بالتمين وشرط ال سعيد باحكام المقرتين ١٩و٤ من هاد المادة ، ان يمتج الحط او الحطوط الميسة التفويض اللارم بالتشفيسل دومه بأحير .

٣ ــ لسلطات الملاحة الحوية استي تحص احد الفريقين أن يطلب بأكيدا لقدرة الحط الذي يعينه الفريق الاحر على الإيقاء بالشروط التصوص عليها في القوابين والانظمة التي تضعيفيات عادة ويعسسورة معقولياتة على سميل حدمات حوية تجارية ودولية وفعة لاحكم معاهدة الطيران المدي

٤ ــ اكل قريق الحق بان يرفض

التي يمارسها حاليا المدير المذكسبور أو ناعمال مماثلة .

ج ــ ان العبارة « الحط الجنوي المعين» تعنى الخط الذي تكون قند عينه احد الفريقين لهذه الاتعاقيسة بانسفار العربق الاحر اشمارا خطيسا وهما الامادة } من هذه الاتعاقيسية تشميل حدمات جوية على الطرق المحددة في ذلك الاشعار ،

د ــ ان الساره «تعبير التساس»

بمبي قيام حط حوي ممين بخلصه

-ر به على مراحل تقطع مرحلة منها

ق طائرات تحلف يسمنها مسسر

د ترات الى تستعمل في مرحله

احرى ،

هامد الالعمارة «ارض» بالبيسة الي دولة بعني المستحاب البراة والمساء الإقليمية بلاضعة بها بحث سنتسبة تلك الدولة أو سيادتها أو حماسهما أو وصابتها ،

و ب و سمارات الاحدمات حواسه ا والاحدمة حواله دولسسه الاوال حساله والوقوف الأغراض غير التقل الكليا بعلم المملى المحدد لها في المادة ١٦٠ مع المساهدة .

السيادة ٢

ا ما يضح كل فريق أن الفرسم . لاحر الحقوق المحددة في همسمالدة

لانفاقية بمية أما و خلامات حواله على الطرق المصلح في المسلم الحساس من المحدول المحدول المحدول المحدول عنديا المحدول المحدول عنديا المحدول المحدول عنديا المحدول المحدول المحدول عنديا المحدول المحدول

۳ ما بنیدم الحقادد الای عامیم کن من غرافتی آ باه فتامهمیالیت بخدمات بیش بنید علی طرق مصده بیرات الابته با سرد ای تحقیالیم لاحدام علاد الانفائیة

الله الله عبر أراضي الفرادي. الأخراديان أن لهاط اله

ے ہے۔ ان بقف فی میات الار سی لاعر نے در اس ہ

۲ ــ لیس ق العمره ۲۰، من هساده المادة ما یخول خطوط احد المرتقین الجویه نقل دکات او نضائع او بریسه لقاء اجرة من اراحی العربق الاحر الی بعضه حری ق بنت لارادی .

المسادة ٢

1 - تعطى العرصة العادلة والساوية الحديث العرامين الحديث بشميسل

ACCORD DE TRANSPORTS AFRIENS

- Signe a Beyrouth le 45 Août
 961
- Far annexe Echange de let tres y rebuifs
- NR. E. (sauf netiele 5).
- Fextes afficiels (Cablis en longues arabe et anglalse)

ا - ان العبارة فالماهدة العلى التي معاهده الطبيران المدني الدولي التي عرضت ليوقع عليها في مدينسسة شيكاعو في اليوم السابع من شهمسر كانون الاول ١٩٤٤ وتشمل كل ملحق مصم اليها وفقا الماده ٩٠٠ من تلك المعاهدة كما يشمل كل تصحيح بدخل على المعاهدة ونقسا للمادني ٩٠٠ و٩٤ منها .

سب ان العبارة السلطات الملاحية المحودة حيث ترد قيما بعلق بالمبدئ المحددة بعلى ورير الطيران المبيدئي واي سحص أو أنه هيئة معوصية بالقيام يأي من الإعمال التي يمارسها حاليا ذاك الوزير أو باعمال مبائلة ويما بعلق بالحمهورية اللئانسية فالمبارة تعني مدير الطيران المبدئ أو أنة هيئة معوضة بالعبام بالإعمال أو أنة هيئة معوضة بالعبام بالإعمال

اتفاق

لانشاء خدمات جوسسة بين اراضيهما وما ورانهمها

- 🍙 وقع في بيروت في 16 آپ 1401
- میادلة رسائل ملحقة بالانعیال
 - 🀞 څې، د چ. (دا عما اللاده ه)
- وضع الثمبان الرسميان الصمييدان
 باللغبي المرسة والإنكارية

الملكة المحدد الريفانيا المعلم و برائدة الشمالية ، بوصعهميا المعلم فريعين لاتفاقية الطيران المدي الدولي التي عرضت ليوقع عليها في مدينة شيكاغو في اليوم السابع من شهيس كانون الاول ١٩٤٤ ورغبة منهميا في عقد الفاقية تلحق الاتفاقية الانفية الذكر بغية انشاء خدمات حويسيه بن الاراضي اللسانية ويدين ارامي المستده وما وراءهما،

قد اتعتشا على ما ياتى :

الساده ١

APPENDICE P

Mous de

19

Compte Général des Mandats de Poste échanges entre la Republique Libanaiso dune part et le Royaume Uni d'une autre part

A learn of a like a learn learn of the part of the par	Martiel (Res vista) Note that (Res vista) Note that we have the second of the se	A A I Have been a to too be seen
Statement of the statem	Man to the transmitted of the tr	I flow them. If I would have been been been

Compte particulier des Mandats de Poste émus dans le Royaume Uni et payables dans la République Libanaue pendant le mois et dessus mentionne.

		î î
		Tay or s
1 3 M3A (-	Tests 8
		Totals
		Autor Day
He sot e		A T T N T N T N T N T N T N T N T N T N
		1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1

APPENDICE E

Mois de Mois de la République Libanous et

Compte particulier des Mandats de Poste enns dans la République Libanouse et payables dans le Royaume-Uni pendant le mois et dessus mentionne

	\$ - \frac{1}{2} - \fracc{1}{2} - \frac{1}{2} - \frac{1}{2} - \fracc{1}{2} - \frac{1}{2
teportor	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
1	11.51
R pare	Parket Services Compared to the Services Compa
E. E.	2 - 2 - 2

APPENDICE D

L'ste des Mandats de Poste émis en Mois de . et payables en 19

dont l'administration porta e du pays de destination s

autorise le remboursement

ní
Illin
1.1
(p
11/
(*)

deut de 12 mois après le mois de l'emission, sont perimes, et, par suite remis à naise pendant le mois de Liste des Mandats de Poste émis dans le Royaume Uni sur la Republique Libala disposition de l'office d'origine 19 qui nayant pas été payés dans un

	12.
	136 H
	4 2 2
	11
	Dat 1
	, sol
1 0 T	T
	N. 1 .1

APPENDICE C

un délai de 12 mois après le mois de l'émission sont périmés, et, par surte remis Uni et au delà pendant le mois...... 19 Liste des Mandats de Poste émis dans la République Labanaise sur le Royaumeà la disposition de l'office d'origine qui, n'ayant pas été payés dans

	Fis
	FUF
	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
	-
	W
	Netside
-	1

F* Lavables en 1

., .

APPENDICE B

Laste des Mandats de Poste

Emis en (1

Laste No. Feuille No.

Taux de Conversion

Simon du mar lid	J) at	1 7 7	\	10-1	Nom de expediteix :	None du le « 1 º à re

Etabli par

Contrôle par 1, 2

- ,1) Pays d'origine.
- (2) Pays de destination.

Back. Verso.

(Country of destination).

The undersigned certifies that the Money Order described on the Le soussigné déclare que le mandat mentionné

other side was duly paid on the ; an recto a été dûment payé

19

Stamp of paying office. Timbre du bureau payeur, Signature (*) of the payee or of paying officer

Signature (*) du destinataire ou de l'agent du bureau payeur.

(*) This advice must be signed by the payee or, if the regulations of the country of destination allow it by the paying officer, and returned by the first post directly to the remitter

de destination le comportent, par l'agent du bureau payeur, et renvoyé par le (*) Cet avis doit être signé par le benéficiaire ou, si les réglements du pays premier courrier directement à l'expéditeur du mandat

Front

POST OFFICE OF THE

ADMINISTRATION DES POSTES UNITED KINGDOM DU ROYAUME UNI

Morey Order No. Mandat no.

Montant du mandat : Amoust of Order

lasued by the post office of , Emis par le bureau de e 4

on the E, (Place of destination). (Lieu de destination)

Service des Postes,

au profit de

payable to

(Country of destination)

APPENDICE A

Recto

ADVICE OF PAYMENT

AVIS DE PAYEMENT

Timbre du bureau expéditeur Stamp of office of origin

1934, sera abrogé. Le présent arrangement entrera en vigueur à une date fixée d'accord entre l'Administration postale du Royaume-Uni et l'Administration postale de la République Libanaise représentée par le Directeur des l'ostos et des Télécommunications à Beyrouth, après qu'il aura été promulgué conformément à la législation respective des pays intéressés

- 2. Il courra d'année en année jusqu'à de que l'une des parties contractantes ait notifié à l'autre une année à l'avance, son intention de le dénoncer
- 3. Durant la dermère année d'éxécution, les dispositions de l'Arrangement continueront à être fidésement et entierement exécutées sans préjudice de la liquidation et du payement des comptes après l'expiration de ce terme.

En foi de quoi, les soussignés ont signé le présent Arrangement et y ont apposé leur sceau

Falt en double et signé à Beyrouth le 26 Août, 1949, et à Londres, le 20 Juin, 1949, les deux textes français et anglais faisant ègalement foi.

S. J. MOBARAK

i6th of July, 1935, shall be abrogated. The present Agreement shall come into operation on a day to be agreed upon by the Postal Administration of the United Kingdom and the Postal Administration of the Lebanese Republic represented by the Director of Posts and Telecommunications at Berrut, after it shall have been promulgated according to the respective laws of the two countries

- 2. It shall remain in force from year to year until one of the Contracting Parties shall have given notice to the other a year it, advance of its intention to terminate it.
- 3. During such final year the Agreement shall continue to be executed fully and entirely without prejudice to the settle night and payment of the accounts after the expiration of the said term.

In witness whereof the Undersigned have signed the present Agreement and have affixed thereunto their seals.

Done in duplicate and signed at London on the 20th June, 1949 and at Beirut on the 26th August, 1949, the English and French texts being equally authoritative

WILFRED PALING

ARTICLE 27 - L'Administration postale dels Republique Labo neuse aura la facusté de fixmontant maximum des « mo » pouvant être envoyees « ment par un même expediteur à un même destinataire un fix » a me-Uni.

ARTICLE 28 — 1. Chnewdes administrations postales se
réserve la faculté d'augmenter i
droit de commission ou même de
suspendre temporatreme at caussion des mandats de poste au casoù elle constaterait que ce servici
ent utilisé par des commerçants
ou par toute autre personne pour
l'envoi de s'utilisé caug re s'oupour des managayres sur les dvoirs

- 2. La suspension temporaire de l'émission des mandats de poste pourra également être de ridée par chacune des Adminis trations postales en cause, au carde circonstances extraordinaires dont elle demeurera seule juge
- 3 Pans tous les cas, aves de cette suspension devra être dons m besoin par télégraphe, à l'Administration correspondante

ARTICLE 29. — A partir de la date de l'entrée en vigueur du présent Arrangement, l'Arrangement signé à Parls le 16 Juillet ARTICLE 27. — The Posta.
Administration of the Lemmese
Republic shall have the right to
fix the maximum amount which
a remitter may send by Money
Order on any one day to the same
power in the United Kingdom

ARTICLE 28. — 1. Should it it is at any time that Money craces are used by business men of their persons for the traceus of ordinately large sums of money or for the purpose of the purpose of the purpose of the post of the Postal Administrations shall have the right to see the commentum, and even wholly to suspend for a time, the issue of Money Orders

Each of the Postal Admit trations shall similarly have power to suspend temporarily the use of Money Orders on account form other unusual circumstances which it considers render such them. It have notices to

Postal Atministrations suspends
the issue of Money Orders, it
must inform the other Adminito the productly, by telegraph
from sorry of such suspension

ARTICLE 20 1. From the late of the coming into force of the present Agreement, the Agreement signed at Paris on the

traites en livres sterling sur Londres si les paiements se font au profit de l'Administration postaie d. Royaume-Uni et au moyen de traites en monnaie Libanause sur Beyrouth el les paiements se font au profit de l'Administration postale de la République Libanau se, les frais étant à charge de l'Administration postale du pays débiteur.

3. Toute somme rustant du par une Administration postate à l'autre six mois après la période sur laquelle porte le compte affé rent sera productive d'intérêts, a partir de cette date, au taux de 5 pour cent par an

ARTICLE 24. — Les dispositions des articles 4, 20, 21, 22 et 24 pourront être modifiées aprèsentente préasable, entre les Administrations postales intéressèes lorsqu'elles le jugeront nécessaire

ARTICLE 26. — Chacune des Administrations postoles sera autorisée à adopter pour autant qu'elles no seront pas contraires aux dispositions du présent arrangement toutes mesures complémentaires qu'elle jugera convenables en vue d'essurer une plus grande sécurité contre les fraudes ou une meilleure exécution du service, pourvu qu'elle fasse connaître à l'Administration postaie correspondante les dispositions adoptées.

23, when due to be made to the Postal Administration of the United Kingdom, shall be effected by means of drafts in sterling or London, and when due to be made to the Postal Administration of the Lebanese Republic shall be effected by means of drafts in Lebanese money on Berrut, the cost or the remittance being borne by the debtor Postal Administration.

3. Any amount remaining durfrom one Postal Administration to the other at the expiration of six months following the period covered by the Account shall thenceforth be subject to interest at 5 per cent, per annum.

ARTICLE 25 — The provisions of Articles 4, 20, 21, 22 and 24 may be modified by mutual agreement between the Postal Administrations whenever they consider it desirable.

ARTICLE 26. — Each of the Postal Administrations shall be authorised to adopt any additional rules (if not contrary to the provisions of this Agreement) for greater security against fraud or for the better working of the system generally, provided that it shall communicate all such additional rules to the other Postal Administration

balance se ferm alors de manière que la créance la plus faible est deduite de la créance la plus forte.

ARTICLE 23. — Si dans le courant d'un mois on constate que le montant des mandats tirés sur l'un des deux pays excède de £400 ou de l'équivalent de ce montant en monnaie de la République Libansise les mandats tirés sur l'autre pays, ce dornier devra de nuite envoyer au premier, à titre d'accompte, le montant approximant, en chiffres roads, de la d'iférence constatée

ARTICLE 24 — 1. Si l'Administration postale de la République Libanaise doit payer à l'Administration postale du Royaume-Uni le reliquat du compte général, elle le fera simultanément avec la transmission du consite au bureau d'échange du Royaume-Uni; dans le cas où l'Administration postale du Royaume-Uni doit payer le renqunt, il le transmettra au bureau d'échange de la République Libanaise lors du renvoi du double du compte accepté.

 Faute d'autres arrangements, ces paiements, ainsi que ceux effectués en vertu de l'Arti cle 23, se feront au moyen de to which the Account relates.

The balance shall then be ascertained by the deduction of the smaller from the larger credit

ARTICLE 23. — Whenever during a month it is found that the Orders drawn upon one of the two countries exceed in amount by £ 500, or the equivalent of this sum in Lebanese money, the Orders drawn upon the other, the latter shall at once send to the former, as a remittance on account, the approximate amount in a round sum of the ascertained difference

ARTICLE 24. - 1. When the Postal Administration of the Lebanese Republic has to pay to the Postal Administration of the United Kingdord the balance of the General Account, it shall do so at the same time at which It forwards the Account to the Office of Exchange in the United Kingdom, and, when the Postal Administration of the United Kingdom has to pay the balance, it shall do so at the same time at which it returns to the Office of Exchange of the Lebanese Republic the duplicate of the Account accepted.

 In the absence of other ar rangements, such payments as well as any payments required under the provisions of Article l pour cent du montant des mandats payés dans le Royanme -Um.

- (b) Avoir de la République Libanaise: Le total des listes expédiées par le bureau d'échange de Londres dans le courant du mols—moins le montant des mondats dont le remboursement dans le Royau me-Uni a été autorisé et le montant lotal des mandats ordinaires du Royaumee-Uni qui sont périmés pendant le mois—et la bonification de 4 pour cent, du montant des mandats payés dans la République Libanaise
- 2. Le compte général des mandats doit être dressé sur un for mulaire analogue à l'Appendice «F». Une copie du compté, dû ment acceptée, est à retourner à l'Office de Beyrouth.

ARTICLE 22. — Le solde du compte général doit être exprime dans la monanie du paya créditeur A cette fin le montant de la créance la plus faible doit être couverti dans la monasie du pays dont la créance est plus élevée ; cette couversion sera faite su taux moyons des cours de change dans le pays débiteur pendant le mois auquel le compte se rapporte. La

cent, on the amount of Orders paid in the United Kingdom.

- (b) To the credit of the Lebanese Republic—The total of the Advice Lists which have been despatched by the Office of Exchange in London during the month—less the amount of Orders authorised to be repaid in the United Kingdom and the total amount of United Kingdom Orders which have become void during the month and the allowance of § pe cent, on the amount of Orders paid in the Lebanese Republic
- 2 The Money Order Account shall be prepared on a form al milar to that in Appendix F. One copy of the Account, duly accepted, shall be returned to the Beirut Office.

ARTICLE 22 — The balance of the Account shall be shown in the currency of the country to which it is due. In order that this may be done, the amount of the smaller credit shall be converted into the currency of the country with the larger credit at the average of the market rate of exchange in the debtor country for the month

- (iii) Un relevé renseignant les détails de tous les manders émis par l'autre. Administration postale qui, n'ayant pas eté payès pendant douse mois après la fin du mois d'émission sont périmés pendant le mois du compte et, par sulte, remis à la disposition de l'Office d'o rigine (voir Appendice C).
- Les relevés «D» et «E» sont a établir en double ; une copie de chaque relevé, dûment vérifiée par l'Office récepteur, sera retournée à l'Office expéditeur
- !RTICLE 21.— 1. Des la rentrée des copies vérifiées des relevés «D» et «E» dont question dans l'Article 20, le bureau d'echange de Beyrouth fournira su bureau d'échange de Londres un compte général des mandats de poste (en double expédition) qui comprendra les détails suivants
 - a) Avoir du Royaume-Uni Le total des listes expédiées par le bureau d'échange de Beyrouth dans le courant du mois — moins le montant des mandats dont le remboursements dans la République Libanaise a été autorise et le montant total des mandats originaires de la République Libanaise qui sont périmés pendant le mois—et la bomification de

- ni) A list showing the particulars of every Money Order issued by the other Postal Administration which, not having been paid within twelve months after the end of the month of issue, has during the month of the account forfeited to the country of issue (see Appendix C.)
- 2. The statements «D» and «E» shall be rendered in duplicate, and one copy of each statement, duly virified by the recoi ving Office, shall be returned to the despatching Office.
- ARTICLE 21. 1. As soon as it receives the verified copies of the statements «D» and «E» provided for in Article 20, the Of fice of Exchange at Beirut shall furnish to the Office of Exchange at London a Money Order Account (in duplicate) which shall include the following items:—
 - (a) To the credit of the United Kingdom: The total of the Advice Lists which have been despatched by the Office of Exchange at Beirut during the month—less the amount of Orders authorised to be repaid in the Lebanese Republic and the total amount of Lebanese Orders which have become void during the month—and the allowance of § per-

l'Administration postale du Royaume-Uni

- (/) Au cas de remboursement à l'expéditeur du montant d'un mandat en transit, le droit de commission prélevé par l'Office intermédiaire restera acquis à celui-el.
- 2. L'Administration postale du Royaume-Uni communiquera au Directeur des Postes et des Télécommunications à Beyrouth les noms des pays avec lesquels il échange des mandats-poste, le montant muximum des titres dans chaque relation at les droits de commission à déduire du montant de chaque titre.

ARTICLE 20. — 1. A la fin de chaque mois le bureau d'échange de chacune des deux Administrations contractantes établira et adressera à l'autre:—

- (i) Un compte détaillé ren seignant le total de chaque liste expédiée par l'autre Ad ministration postale pendant le mois afférent (voir Appendice E)
- (ii) Un relevé avec tous les détails voulus, de tous les man dats dont il a autorisé pendant ce mois le remboursement aux déposants (voir Appendice D).

each re-advised Order a special commission to be fixed by the Postal Administration of the United Kingdom

- (f) When the amount of a Through. Money Order is repaid to the remitter, the commission charged for the intermediary service shall not be refunded.
- 2. The Postal Administration of the United Ringdom shall communicate to the Director of Posta and Telecommunications at Beirut the names of the countries with which it transacts Money Order business, the limit of amount adopted for each, and the rates of commission deducted for its intermediary services.

ARTICLS 20. — 1. At the end of every month the Office of Exchange of each of the contracting Administrations shall prepare and forward to the other.

- (i) A detailed statement showing the total of each Ad vice List despatched from the other Postal Administration during the month noncerned (see Appendix E)
- (ii) A list showing particulars of every Money Order in respect of which it has authorised during that month repayment to the remitter (see Appendix D).

- (b) Le montant maximum de chaque titre ne devra pas être supérieur à celui fixé dans les relations entre le Royaume-Uni et le pays de destination,
- (v) Les indications relatives à cette extegorle de titres devront figurer sur des feuilles spéciales des listes d'avis orcinaires notifiées au bureau d'échange de Londres, le total du montant de ces titres sera compris dans le total des listes ordinaires.
- d) Le nom et l'adresse du bénéficiaire d'un mandat en transit ainsi que le nom de la ville et du paya destinataires devront être aussi completa que possible
- e) L'Administration postale de la République Libanaise allouers à l'Administration du Royaume-Uni pour les mandate en transit un pourcentage égal (voir art. 6) & celui dont sont passibles les mundats payables au Royaume-Uni. Le hureau d'échange de Londres créditers l'Office du pays destinataire d'un pourcentage égal à celui prévu dans les rélations entre cet Office et le Royaume-Uni. et déduira du montant de chaque titre réexpédié un droit de commission spéciale fixé par

- ,b) No such Order shall exceed the maximum amount fixed for Money Orders issued in the United Kingdom for payment in the country of destination
- (c) The particulars of «Through» Orders shall be entered on separate sheets of the ordinary Advice Lists despatched to London; and the total amounts of the «Through» Orders shall be included in the totals of such Lists,
- d) The name and address of the payer of a «Through» Order, including the names of the town and country of payment, shall be given as fully as possible;
- (e) The Postal Administra tion of the Lebanese Republic shall allow to the Postal Administration of the United Kingdom the same percentage (see Article 6) on 4Through) Money Orders as on Money Orders payable in the United Kingdom and the Office of Exchange in London shall credit the Office of the country of payment with the same percentage for Through Money Orders as for Money Orders assued in the United Kingdom, deducting from the amount of

les fournir dans le plus bref délai possible. Duns ce cas l'émission du titre intérieur faisant. l'objet de la demande sers suspendue jusqu'à régularisation.

ARTICLE 18. — Dés réception d'une liste par le bureau d'échan ge destinataire celui-ci, après vérification, établira au profit des bénéficiaires les titres dont le montant sera égal aux sommes apécifiées dans la liste, dans la monaie du pays de destination il transmettra ensuite les titres, soit aux destinataires, soit aux bureaux payeurs, seion la règle mentation en vigueur dans le pays destinataire.

ARTICLE 19. — 1. L'Administration postale de la République Libanaise pourra échanger par l'intermédiaire de Administration postale du Royaume-Uni des mandats de posta avec les pays participants au service des mandats de posta avec l'Administration postale du Royaume Uni. Ce service aera soumis aux dispositions particulières suivantes

(a) Le bureau d'échange de la République Libanaise notifiera le montant de chaque mandat en transit au bureau d'échange de Londres, lequel le notifiera à son tour à l'Office intéressé give such explanation with as little delay as possible. In the meantime, the issue of an interna. Money Order relating to any entry which is found to be irregular shall be suspended.

ARTICLE 18. — As soon as an Advice List reaches the receiving Office of Exchange, that Office shall, after verifying its contents, prepare internal Monny Orders in favour of the payees for the amounts specified in the List as payable in the money of the country of payment, and shall then forward such internal Money Orders to the payees or to the paying offices, according to the arrangements existing in the country of payment

ARTICLE 19. — 1. If the Postal Administration of the Lebanese Republic desires to send Money Order remittances through the medium of the Postal Administration of the United Kingdom to any other country with which the Postal Administration of the United Kingdom transacts Money Order business, it shall be at liberty to do so provided that the following conditions are fulfilled

(a) The Office of Exchange of the Lebanese Republic shall advise the amount of any such «Through» Order to the Office of Exchange in London, which will re-advise it to the country concerned temps que chaque liste d'avis un duplicata de la liste d'avis précédente

ARTICLE 15. — Les mandats seront enregistrés sur les listes d'avis suivant un numéro de série mensuelle commençant le premier de chaque mois par le no. 1. Le nombre affecté à un mandat sur une liste sera considéré comme numéro internatoinal. Les listes seront elles-mêmes numérotées nuivant une série annuelle commençant le 1er janvier par le No.

ARTICLE 16. — Toute liste manquante devra être immédiatement réclamée par le bureau d'echange destinataire. Le bureau d'échange expéditeur devra alors transmettre sans déini, à son correspondant, une copie dûment certifiée de cette liste

ARTICLE 17. — 1. Chaque liste d'avis devra être soigneusement vérifiée par le bureau d'échange destinataire et corrigée en cas d'erreurs manifestes. Le détail des corrections sers communiqué su bureau d'échange expéditeur.

Si une liste comporte d'autres irrégularités, le bureau d'échange destinataire demandara des renseignements au bureau d'échange expéditeur, qui devrs

duplicate of the List sent by the preceding mail.

ARTICLE 15 — The Money Orders entered upon the Advice Lists shall be numbered serially, the series commencing each calendar month with number 1. The number borne by an Order in the List shall be known as its International Number. The Lists shall also be numbered serially commencing on the 1st January with No.1.

ARTICLE 16. — Any missing Advice List shall be immediately applied for by the Office of Exchange to which it should have been sent. The despatching Office of Exchange shall, in such a case, transmit without delay to the receiving Office of Exchange a copy of the List duly certified as such.

ARTICLE 17. — 1. Every Advice List shall be carefully verified by the Office of Exchange of destination, and shall be corrected if it contains a manifest error. Any correction shall be communicated to the despatching Office of Exchange.

 If a List shows other irregularities, the Office of Exchange of destination shall require an explanation from the despatching Office of Exchange, which shall

- 4. L'avis de payement d'un
 «Mandat en transit» (voir art, 19) serz envoyé par l'intermédiaire des bureaux d'échange des deux pays.
- 5. Toute demande d'avis de payement faite postérieurement au dépât des fonds sers transmise par la même vole. Le demandeur payers les droits prévus en ce cas par la réglementation du pays d'origine

ARTICLE 13 — Les titres émis d'un pays sur l'autre seront soumis, en ce qui concerne l'émission, aux réglements en vigueur dans le pays d'origine, et en ce qui touche le payement, à la législation du pays de destination.

ARTICLE 14. — 1. Chaque bureau d'échange communiquera au bureau d'échange correspondant le détait des sommes encais sées en vue de leur payement dans le pays de destination. Les listes d'avis employées à cet effet seront conformes à l'annexe B, et chaque liste sera expédiée par le premier courrier utilisable après l'émission des mandats relatifs

 En vue de prévenir les in convénients résultant de la perte d'une de ces listes, chaque bureau d'échange transmettra en même

- 4. The advice of payment of «Through» Money Orders (see Article 19) shall be sent through the Offices of Exchange of the two countries.
- 5. Any application for an advice of payment made subsequent to the issue of the Order shall be sent in the same manner, and the applicant shall pay any special charges required by the regulations of the country of issue.

ARTICLE 13 — Money Orders sent from one country to the other shall be subject, as regards issue, to the regulations in force in the country of origin, and as regards payment, to the regulations in force in the country of destination

ARTICLE 14 — 1. Each Office of Exchange shall communicate to its corresponding Office of Exchange the particulars of sums received for payment in the country of destination. Advice Lists similar to the annexed forms «B» shall be used for this purpose, and every such List shall be forwarded by the first available mail after the issue of the Money Orders to which it relates.

 In order to prevent inconvenience in the event of an oringal List being lost, each Office shall also forward with every List a ARTICLE 11 — La durée de validité d'un mandat est fixée à douze mois, non compris celui de l'émission, à l'expiration de cette période le montant des titres non payes sera reversé à l'Administration postale d'origine, qui en disposera suivant sa propre regislation

ARTICLE 12 — 1. L'expéditeur d'un mandat pourra en obtenir, par la vole postale seulement, un avia de payement en versant d'avance, au profit exclusif de l'Administration postale d'origine, un droit fixe égal à la taxe perçue par cette Administration pour les demandes d'avia de réception des objets de correspondance recommandés.

- 2. Le bureau d'échange du pays d'origine doit porter l'ad resse aussi bien que le nom de l'expéditeur dans la colonne de la liste (voir Appendice B) réservée au nom de l'expediteur
- 3. L'avis de payement sera établi par le bureau payeur sur une formule contonte ou analogue à l'annexe A. Il sera transmis directement à l'expéditeur soit par ce bureau, soit par le bureau d'échange de l'Admi nistration de payement

ARTICLE 11. — A Money Order shall remain payable for tweive months after the expiration of the month of issue; and the amount of every Money Order not paid within that period shall be returned to the Postal Administ ation of the country of issue to be dealt with in accordance with the regulation of that country

ARTICLE 12 — 1. The remitter of a Money Order may obtain, by post only, an advice of payment of the Order by paying in advance to the exclusive profit of the Postal Administration of the coutry of issue, a fixed charge equal to that which is made in that country for acknowledgments of receipt of registered correspondence

- 2. The address as well as the name of the remitter shall be entered in the relative Advice List at the Office of Exchange of the country of issue in the column teserved for the name of the remitter (see Appendix B).
- 3. The advice of payment shall be prepared by the paying office on a form in accordance with, or analagous to, the annexed specimen (Appendix A). It shall be transmitted direct to the remitter either by the office of payment or by the Exchange Office of the country of payment.

néanmoins émis aux risques 📧 l'expéditeur.

ARTICLE 8. — Si un mandat est perdu ou non parvenu undu plicata sera délivré sur demande écrite du destinataire (contenant tous les renseignements nécessaires) adressée à la Direction du Service des mandats-poste du pays dans lequel le titre est payable; sauf la cas où ce titre serait supposé avoir été égaré en cours postal, l'Office qui délivrera le duph cats sera autorisé de ce fait à percevoir les mêmes droits que ceux prévus par sa législation intérieure.

ARTICLE 9. — Toute demande tendant soit à rectifier le nom, soit à modifier l'adresse du bénéficiaire, soit à obtenir le remboursement d'un mandat à expéditeur soit enfin à arrêter le payement d'un titre, devra être adressée par l'expéditeur à la Direction de l'Office d'origine du mandat

ARTICLE 10 — En tout cas, le remboursement d'un mandat ne pourre avoir lieu que sur la déclaration de l'Administration postale centrale du pays où le titre était payable que le mandat n'a pas été payé et que son remboursement est autorisé.

an Ordeer may neverthless be usued at the remitter's risk

ARTICLE 8. - If a Money Order miscarries or is lost a duplicate shall be granted on a written application from the payer (containing the necessary particulars) to the Chief Money Order Office of the country in which the original Order was payable. and, unless there is reason to believe that the original Order was lost in transmission through the post, the Office issuing the duplicate shall be entitled to charge the same fee as would be chargeable under its own interpal regulations

ARTICLE 9. — When it is desired that an error in the name of the payer shall be corrected, that the address of the payer shall be amended that the amount of a Money Order shall be repaid to the remitter, or that payment of a Money Order shall be stopped, application must be made by the remitter to the Chief Office of the country in which the Order was issued

ARTICLE 10. — Repayment of a Money Order shall not, in any case, be made, until it has been ascertained, through the Chief Office of the country in which such Order is payable, that the Order has not been paid and that the said Office authorises the repayment.

constances, le droit de commission payable par les expéditeurs des mandats qu'elle émettra, pourvu qu'elle fasse connaître son tarif à an correspondante

- Le droit de commission appartiendra à l'Administration postale émettrice.
- 3. Celle-er bomf.era à l'Administration postale qui requittera les mandats une commission d'un demi pour cent (‡ p. 100) sur le montant total des mandats payés avenne bonification ne sera allouer pour les mandats émis en franchire de droits
- 4 Les mandats éras au profit des prisonniers de guerre ou envoyes par eux seront exempts de toutes taxes.

ARTICI E 7 L'expediteur d'un mandat-post sera tenu de fournir si possible le nom entier et le nu les prénoms (ou nu nout l'initiale d'un prénom) et l'alless se de l'expéditeur et du bénéficiaire, ou le nom et l'adresse de la maison de commerce ou de la compagnie expéditrice ou bénéficiaire. Cependant, si le prénom ou l'initiale sus-mentionné ne peut être fourni le mandat sera

to circumstances, the rates of commission to be paid by remitters on Money Orders which it may issue provided that it shall communicate to the other its tariff of charges or rate of immession.

- The commission shall belong to the tasuing Postal Administration
- 3. The Postal Administration issuing the Money Orders shall allow to the Postal Administration paying the Money Orders a commission of one half of one per cent (§ per cent) on the total amount of the Money Orders paid, but no commission shall be allowed in respect of Money Orders in all 1 free of charge
- Money Orders intended for or sent by Prisoners of War shall be exempt from all charges.

ARTICLE 7. — The applicant for every Money Order shall be and to furnish, if possible, the full surname and Christian or personal name or names or at least the initial of one (thristian or personal name) both of the remitter and of the payee, or name of the firm or company who are the remitters or the payees, and the address of the payees, and the address of the remitter and of the payee If however, a Christian or personal name or an initial cannot be given,

d'échange sera celui de Beyrouth, pour le Royaume-Uni celui de Londres.

ARTICLE 4. - 1. Le montant de chacun des titres échangés de part et d'autre sera exprimé dans la monnaie du pays de destination.

- 2. Chacuse des Administrations postales aura la faculté de modifier, selon les circonstances, le taux de conversion applicable aux mandats émis par elle à condition de notifier es taux à l'Administration correspondante.
- 3. La conversion dans la montale du pays de destination, des sommes thrées par application de la présente Convention, sera effectuée par le bureau d'échange du pays d'émission.
- Dansin la conversion, les fractions de penny ou de demiplantre seront négligées.

ARTICLE 5. — Chacune des Administrations poetales aura la faculté de fixer. d'accord avec l'autre, le montant maximum pour isquel un mandat individuel peut être émis dans son pays. Le maximum ne devra pas excéder 40 livres sterling ou l'équivalent le plus proche de cette somme en monnaie libanaise.

ARTICLE 6. — 1. Chacune des Administrations postales aura la faculté de modifier, selon les cirExchange shall be that of London, and on the part of the Lebanese Republic that in Beirut.

ARTICLE 4. — 1. Money Orders shall be expressed in the currency of the country of destination.

- 2 Each of the Postal Admit nistrations shall have power to modify, according to circumstances, the rate of conversion applicable to the Money Orders issued by it on condition of notifying that rate to the other Administration
- 3. Conversion into the ourrency of the country of destination of sums advised under this Agreement shall be effected at the Office of Exchange of the country of issue.
- In conversion, fractional parts of a penny or of a half plastre shall be ignored.

ARTICLE 5. — Each of the Postal Administrations shall have power to fix, in agreement with the other, the maximum amount for which it will issue a single Money Order. The maximum shall not exceed f 40 or the nearest practical equivalent of that sum in Lebanese currency

ARTICLE 6. — Each of the Postal Administrations shall have the power to modify, according

ACCORD D'ECHANGE DE MANDATS-POSTE

- Signe a Londres et Beyreuth le 20 July et 26 Août 1919
- Les textes afficiels sont clabbs en lanques française et anglaise.

اتفاق مبادلسنة حوالات بريدية

- وقع ق لندن وبروت
 ق ۴ حویران و۱۹۱۹ ۱۹۱۹
- وضع النصان الرسمان المجسدان
 باللفتان الغربسية والإنكليرية .

ARRANGEMENT POUR LE-CHANGE DES MANDATS ENTRE L'ADMINISTRATION POSTALE DE LA REPUBLI QUE LIBANAISE ET L'ADMI-NISTRATION POSTALE DU ROYAUME-UNI DE GRANDE BRETAGNE ET DE LIRLANDE DU NORD.

ARTICLE 1. — Masse cet arrangement l'expression «Royaume-Uni» comprend : La Grande Bretagne, l'Irlande du Nord, les Iles de la Manche et l'Ile de Man

ARTICLE 2. — Entre le Pays de la Republique Libanause d'une part, et le Royausse-Uni d'autre part, sera établi un échange régulier de mandata de poste.

ARTICLE 3. — Le service des mandats de poste entre les pays sus-mentionnés sera exécuté ex clusivement par l'intermédiaire de bureaux d'échange. Pour la République Libanause le bureau AGREEMENT FOR THE EXCHANGE OF MONEY ORDERS RETWEEN THE POSTAL ADMINISTRATION OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE POSTAL ADMINISTRATION OF THE LEBANESE REPUBLIC

ARTICLE 1. — In this Agreement the expression «United Kingdom» includes Great Britain, Northern Ireland, the Channel Islands and the Isle of Man.

ARTICLE 2.— Between the United Kingdom on the one hand and the Lebanese Republic on the other hand there shall be a regular exchange of Money Orders.

ARTICLE 3. — The Money Order Service between the countries named shall be performed exclusively by the agency of Offices of Exchange. On the part of the united kingsdom the office of standing juridical problems on the above lines.

I avail myself of the opportunity to renew to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

M. TALBOT

البريطانيين الشخصية فان الحكومة الأساسة عنى استعفاد أنصا للأحسد الميدا المقرر في القانون الدولي الخاص والذي تتمشى عليه حاليا المحاكسم استانه ومجاكم معظم أندون وهنو المدا القاشي بان بطبق في قضايـــــا لاحوال السحصية القاسون الوقعي لصاحب الملاقة وقد الخلاتالحكومه اللساسة علما بالبدان الوارد في مذكر مكم عن وجهة النطر الإنكليرية المستمدة من أحكام القسائون الانكليري المرعى الاحراه والدي بموجيه تطبق احكام الدار باللبنائي لقصل القصايا الحامة بأخوال اللسائيس الشحصية استثادا الى المنى المقصود من كلمه محسل الاعامة في نظر اجتهاد المحاكم الانكليرية

واني انتهز هذه العرصة لاحدد لكم با سيدي تأكيد اسمى اعتباري.

11(V 1 YT

وران الجارجية **هتري فرعون** سوافعه الحكومة استانية لهستنده المسائل على الوحة المنتزوج العستا والتي النير هذه المرسلة الأحسادي معالكم بأكند السبي التساري

۾ء طبوب

معاي الوربرة

حوانا على مدائر غير سي كرميسم بارسالها ابي بياريخ ٢٢ كابول اليابي ١٩١٧ ق سال المحاكم الاساسيسة ، الشرف باغلامكم ما بلي :

٢ - تشرف الحكومة اللهائية المحافظة علما بعواققة الحكومة البريطائية
 على العام المحاكم المحتلطة في أنهاسة
 عام ١٩٤٦ .

الساحة المائومة اللنائيسة ترولا على المسلحة المائه وبلاسا لكل الحير واشتمادا في النفقات وتوصلا اللي المسلس فسلا بهات بالمصالية المسلسلة المام المحاكم المحلطة مستملسلة لان تعمل بالانتراج الوارد في مذكرتكسم بان يتولى النظر والعصل في تلك القضايا فصاء لسابول دور حيرة سيؤول المحاكم المحاكم المحالمة .

٤ - اما فيما بتعلق باحوال الومادا.

لاصلي وفي الواقع وبتيحه لما تقيدم الرائد و السابي المقيم في المملكة المتحدد و المسكات والاراضي البرطانيية الشار اليها يعمير محل اقامته في السان وتطبق المحاكم الانكليرية القانون الساني في القصايا المعلقة باحوالية الحديثة.

ان الاخذ بهذا المدا يخشي بسان على الرعاء البر عاسبي سال فرايسهم الوطنية في القصابا المعلمة بالزواج والعقوق الزوجية والطبلاق وسعرس وأنهر والاسوه والاحساق وتصحيح السبية والتسبي والاعلية والرشد والولاية والوصاسة والحجر وبوحة عام في جميع القصابا المتصلة بحقوق العائدسة عان تقدم احسب بعقوق العائدسة عان تقدم الحسد بعقق بالمسائل المذكرورة عان تلبك بعني بالمسائل المذكرورة عان تلبك بعني بعوالي الوحاسية بالرحاسة المراكدة والمحارة المالية بعسبة بعوالي المحاكم السائية بعسبة بعدائم بعوالين الرحاسية بعدائم بعدا

فالي ارجوان تتمكوا مقاليكنية من أن للفلوا إلى في وقلب فرنست

quently in fact the result is that ii. the vast majority of ceses, a "banese national in the United Kingdom and the British territo es refered to above will in fact be held to be domicted in Leba non and therefore in matters to personal statute Lebanese law would be applied to him by the courts. Acceptance of this prin tple would mean that with regard to all questions concerning marriage and conjugal rights divorce, judicial separation, dow ry, paternity affiliation, legit nation, adoption, capacity of persons majority gua diaushq trustoeship and interdiction nacess on by will or on intestacy distribution of estates, and set tements, and in general family law British aubsjects in the Leba tion would be subject to their national laws, and if with respect to any of the said questions one of the parties should bring a matter before the Lebanese Courts the said Courts would have to apply the appropriate British laws. The competent Britist authorities will of course, furnish the L-banese Government in case of need the necessary information relative to such British laws

5. I hope that Your Excellency will be able to communicate to inat an early date the consent of the Lebanese Government to a pratical solution of these out-

ا بر عاسين يوطعناي سيب بيان في السيب بيان في السيبين عان حكومة خلالتينة سبليا بانه من اطلبتني حصوح هؤلاء أبرسان السبطة بمحاكم الوضية حصوء، باماء

وهي و بقة بالوقت نفسه من ال الحكومة اللسائية مستقلة لأن تطبق في أحوال الرعايا البريطائيين الشبخصية بعامدة المنتسسة في معظم الدول أي بطبيق قانونهم الوطئي ،

ان قانون مبعل الإقامة ـــ لا الفانون الوطني ... هو الذي يطبق على قضايا لأحوال السنجمسة في الملكة المحدد والمسكاف والأراضي النابعة الحكومسة خلالته قير أن لسارة محل الإقامية في القانون الإنكليري ممنى غير المنى أبدى تنطوى عليه لعطة مسكن فسأن محل الاقامة بمعنى الموطسن الدائسم تحلاف السنكل الذي تمكن أن تحتيل فيه الشخمى مدة قد يمتد احلها أحيانا وعلى ذلك فان كسل شخص تكتبب لدى ولادته محل أقامها صلى هو ومحل أقامه والديه، وأن المحاكم الانكليزية تنطلت براهين فاطعييه سننت مين أن محن الأقامة الأصلي بد استبدل به مجل أقامة آخر ومسن البادر أن تقر تبديسل محسل الاقامة

jesty's Government in the United Kingdom recognises that they wid naturally come within the full jurisdiction of the National courts. At the same time H's Majesty's Government are con fident that the Lebanese Government will be prepared to adopt with regard to helr personal status, the rule which is adopted in the majority of countries, namely that their national law should be applied to them. It is true that in the United Kingdom, and near ly all other British territories for which His Majesty's Government in the United Kingdom are res ponable, it is law of the domicile rather than the law of the natio unlity which is applied for personni status cases. But the expression « domicile » in English law has a very special meaning and is quite distinct from the conception of residence. « Domicile refers to the place which is decmed to be a man's permanent home as opposed to the residence which he may establish for even quite a long period elsewhere Further, every person acquires at his birth as his domne to of origin the dominile of his parents and the English courts require such strict proof that the domicile of origin has been replaced by n new domicile of choice that it is comparatively rarely that they find that the domicile of origine has been son displaced. Conse3. His Majesty's Government

with this theory and, far from pressing their point of view, are prepared to join with the Lebanese Government in finding a practical and final solution which will give the fullest recognition to the independence of the Lebanese judicature.

in the United Kingdom, agreeing to the abolition of the Mixed Courts as from the end of the year 1946 suggest that the cases pending before these courts should be heard in the Lebanese National Courts, but that the sudges before whom they would be argued, in all degrees of juriadiction, should be Lebanese magistrates who have had experience in the Mixed Courts and who will therefore be able finally to dispose of the cases on the bases of the existing pleandings and the interlocutory decisions already made, without the necessity of having them translated, thus ensuring continuity of procedure and jurisprudence His Majesty's Government are convinced that the Lebanese Government will agree that this is a fair and reasonable solution of the difficulty and will allow the cases to be settled with the minimum of delay and in the general interest.

4. As regards the juridical position of British subjects in the Lebanon in the future, His Maفرض وجهة نظرها فهي مستعدة
 لان تشترك مع الحكومة اللسائية ق
 ايجاد حل عملي يضمن الاعتسراف
 التام باستقلال القضاء اللتائي .

٣ ــ للذلك عان الحكومة البريطانية وهي نفر أنعاء المحاكم المخططينية في تهایة عام ۱۹۶۲ تری آن بتولی النظر ل جميع درجات المحاكمة في القمانا أسى ليعي عالقه أمام تلك المحاكسيم قصاة سنانبون من دوي الحبيبيرة بشؤون الحاكم الخبلطه بستطيعون ان يتهوا هذه القضايا على اسساس الم افعات السابقة والاحكام والقرارات غير القطفية التي الجداب في سالها دون جاجه الى ترجيبها فيصيبون بدلك استمرار أمجاكمه والاجتهاد . والحكومة البرطانية والعه مي ال الحكومة اللسائسة مسوافقها عبلي ان هذا الحل عادل ومعقول وأنه يساعد على فصل القصابا المدكورة في البرع وقت ممكن فصلا مطقة عييييلي الصلحة العامة ،

إ ـ اما أيما بتعلق بمركز الرعابا

ECHANGE DE LETTRES

SUR LA SUPPRESSION DES TRIBUNAUX MIXTES

 Signe a Beyenuth le 22 Junyler et 21 July 1917

> British Legation 22nd January, 1947

His Excellency Henry Bey Phargon Lebanese Minister for Foreign Affairs

Your Excellency

I have to honour to make, on instructions from His Majesty's Government in the United Kingdom, the following proposal on the subject of the Lebanese Charts

2. His Majesty's Government in the United Kingdom, white not receding from the contention which they have always maintained that, on the abolition of the Mixed Courts, the capitulatory jurisdiction of British Consular Courts would in strict theory automatically revive until surrendered in a further agreement to be made between the two Governments, note that the Lebanese Government are not in agreement

مادلة رسائل

شبان الفاء المحاكم ولحناطة

وقعب في بيروت
 ق ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٧

الغوضية البريطانية 77 كانون الثاني ١٩(٧)

معالي هنري بك فرعون وزير الخارجية اللبنانسية

معاني أورار

بادعتى تطيمات حكومة صاحب العلاله في الملكسة استعدد في سسأل المحاكم اللسائية اتشرف بأن اقسام النكم المشروع النالي:

٢ ـ ال حكومة خلالية سيبيب بوحهة نظرها عالتي تعسكته بهيا قي الله اقا ما الميت المحاكم القصليسية على الميازات المحاكم القصليسية البرطانية تبعث حكما ـ ودلك مين النشازل عميد سيبيا المرجب الدي عميد سيبيا المرجب الدي عميد سيبيا المرجب الدي عميد سيبيا المرجب الدي عميد المكومية الليانية لا توافق على هذه النظريسة ولما كانت الحكومة الريطانية لا ترغب والمراكزة

 (b) 46 wagons anglais couverts à bautes parois latérales de 40 tonnes (types HongKong

Priz · (Max) f 717 10 s LLS 6335.52 chaque Min) f 615 LLS 5430 45 chaque

(c) 47 fourgons anglals couverts de 40 tonnes types (Hong Kong)

Priz : Max) £ 768 15 s

LLS 6788.06 chaque

M n) £ 666 5 s

LLS 5882 98 chaque

113

4) fourgo na unio (caso) - converts de 40 tonnes

Valeur estanée à 1758 10 s LLS 6697 65 chaque

Le prix définitif devra être a gneié par le Gouvernement liba r de avec le U.S. Foreign Liqui dation Commission. Catro.

d) 11 wagons anglais ouverts à hautes parola latérales de 13 tonnes (Westinghouse brake piped Prax : (Max) £ 246 —

LLS 2172.18 chaque

Min) £ 143,10 s —

LLS 1267 10 chaque

e) 95 wagona anglais ouverts à hautes parois latérales de 13 tonnes (Hand Braked)

Pram : (Max) £ 246 — LLS 2173 18 chaque (M.n) £ 143/10 a LLS 1267.10 chaque

f) 10 wagona américains caboose de 18 tonnes

Valeur estimée à £ 666 5 s LLS 5882 98 chaque

Le prix définitif devra être né gocié par le Gouvernement libanais avec le U.S. Foreign Liquidation Commission, Cairo.

Le Gouvernement libanals pour ra choisir le matériel qui lui convient : dans le cas où il préférerait des wagens de prêt et ball. Il devrait en négocier l'achat avec le U.S. Foreign Liquidation Commission Carro.

Philippe Takla William Moring Hayes l'expropriation des terrains ou le paiement de toute indemnité du chef de tout terrain employé ou endommagé du fait de la construction de la voie

ARTICLE VIII. — La République libanaise aura la faculté d'acheter telle quantité de matériel roulant (locomotives et wagons) et ce, dans la limite readus dispenible par le Ministère britannique de la Guerre (en vertu du tapleau exapresse.

Le pulement se fara lors de l'achat de chaque article.

ARTICLE XIV. -- Tout differend ou litige pouvant surgir entre le Gouvernement britannique of la République libanaise concernant l'interprétation ou l'exécution des clauses et conditions du présent contrat sera soumis à l'arbitrage de deux arbitres amiables compositeurs, respectivement désignés par chacune des deux parties. En cas de desnecord entre eux, les deux arbitres désigneront un surarbitre. S'il ne sont pas d'accord sur la choix du surarbitre, celui-ci sera désigne par le Chef de l'Etat libanais.

ARTICLE X. — Le présent accord de sera définitif et exécutoire qu'après son approbation par la Chambre des députés libanaix

Falt on double, & Beyrouth, le 20 novembre 1946

ANNEXE

Ci-après détail des quantités maxima de locomotives et de matériel roulant que le Gouvernement de Sa Majesté Britannique cet disposé à vendre au Gouvernement libanals pour l'exploitation de la voie ferrée HBT, conformément à l'article 9 du contrat ci-desaus :

(A) Locomotives

10 × 2-8-0 Locomotives types LMS: (au mazout)

Numéro de Série

70579 70573 70447 70588 7050, 70306 70611 70334 70440 **703**05

Priz : (Max) £ 12 300 LLS 108,609.00 chaque Mm) £ 10 250 LLS 90.507.50

В) Wagons

(a) 15 wagons citernes inprovisés anglais pour maxont de locomotives d'une capacité de 3500 3000 gailona

Priz : (Max) 1512/10 s.

LLS 4525, 37 chaque

Min) £ 410 -
LLS 3620,30 chaque

appareils et effectifs de fonctionnement.

ARTICLE III. — Le prix d'acuat ausdit de L.L. 5.000.000 sera
payé par la République Ilbanaise
au Gouvernement britannique en
7 (sept) termes annuels égaux de
L.L. 714.285 71 (Sept cent quatorza mille deux cent quatre vingt
cinq livres libanaises et soixante
et oute plastres), dont le premier
payable le 1er jour de mars 1947
et les autres termes payables le
1er mars de chaque année suivante juaqu'au palement total du
prix d'achat

ARTICLE IV. - La voje ferree étant vendue «en l'état», le Gouvernement Britannique décline toute responsabilité concernant l'état ou la condition du materiel fixe ou toute autre partie de la voie ferrée, ou de tout materiel ou equipement employé ou accessor re à l'usage de la voie ferrée comme il décline toute responsabilité du chef des vices de n'importe quel genre et ne donne aucune garantie quant à la solidité ou la suffisance de toute partie de la voie ferrée ou des ponts, routes ou autres équipement ou matériel s'y rattochant, pour l'usage de la voie ferrée ou pour d'autres fins. Cependant, les manques constatés par inventaire spécial contradictoire seront tous rapportés et livrés au Convernement libanais avant fin novembre 1946.

ARTICLE V — La République libanaise assume toute responsabilité financière et légale, présente ou à venir, du chef des terrains expropriés conformément au decret no 1948K du 4 octobre 1944 et du chef de toutes réclamations résultant ou émanant de l'expropriation ou usage de tout terrain pour les besonns de la dite voie ferrée ou des travaux accessoires à cette voie, y compris les routes voies in irrectes ou detournées et les ponts, etc., et dédommagera les propriétaires et locataires.

ARTICLE VI Toutest réclamutions resultat du fonctionn ment de la voie ferrée, y compris tes aslaires du personnel ou les compensations ou indemnités (s'il en existe) à eux dûs jusques et y compris le 31 octobre 1946 (à l'exception des réclamations vinées à l'article précédent), seront à la charge du Gouvernement Britan nique; la République libanaise s'engage à donner toute l'assistance nécessaire pour permettre au Gouvernement britannique de liquidor ces réclamations, dans le cadre des lois et règlements en vigueur.

ARTICLE VII. — Le Gouvernement tibanals prendra immédiatement telles mesures qui seraient nécessaires pour l'abrogation de tous textes pouvant engager la responsabilité du Gouvernement Britannique en ce qui concerne

CONTRAT D'ACHAT DE LA VOIE FERREE RAS NAKOURA BEYROUTH — TRIPOLI

- Signe à Beyrouth
 te 20 Novembre 1946
- Battfiration autorisée par la loi du 25 Fevrier 1947

ENTRE LES SOUSSIGNES

Son Excelleence Monsieur Phihppe Takla, Ministre des Affaires Etrangères, dûment qualifié et agissant au nom et pour compte de la République du Liban (ciaprès dénommée «La République Libanaise») d'une part,

Et le Brigadier William Moring Hayes, C.B.E., Président du Bri tish Fixed Asseta Disponals Exc cutivo, dûment qualifié et agus sant au nom et pour compte du Secrétaire d'Etat pour la Guerre de Sa Majesté Britannique (ciaprès dénommé «Le Gouverne ment Britannique») d'autre port

Lesquels ont préalablement exposé que le Gouvernement Britannique, ayant construit la voie ferrée «Standard Gauge Railway» (ci-après dénommée «la vote ferrée») entre Ras-Nakoura—Beyrouth—Tripoli, accepte de céder ses droits sur la dite voie, le matériel roulant et les accessoires à la République libansise aux termes et conditions ci-après

اتفاق شراء

حط النافورة ما بروت ما طرابلس الحديمات

- وقع عليه في بيروت في ٢٠ تشريعسسن الدي ١٩٤٦
- اجيز التصديق عليه بموحبه فالسون
 م٢ شباط ١٩٤٧

IL A ETE CONVENU ET ARRETE CE QUI SUIT

ARTICLE 1. - Le Gouverni ment Britannique vend à la Republique libanaise qui accepte la vole ferrée consistant en matérie. fixe, postes à signaux, équipement des signaux, ponts, voice ferréex accessoires (à l'exclusion du prolongement de la vole ferrée Zantar), voies de classement, pipelines depuis les voies de classements jusqu'à Beyrouth, ainsi que les apparells et installations fixes accessoires à la vole ferrée, voies d'évidement et de barrage alnei que toutes les installations faisant partie de l'infrastructure de la dite voie, et le matériel destine à son entretien, tel que l'outillage des équipes, draisines, etc., tels qu'ils se trouvenet sur les lieux à la date du 31 octobre 1946, le tout au prix de L.L. 5.000.000 cinq millions de livres libanaises).

ARTICLE II. - La vente de la susdite voie ferrée ne comprendra pas le matériel roulant ou les

*GRANDE BRETAGNE-

- 20 Novembre 1946
 CONTRAT D'AGHAT DE LA LIGNE DE CHEMIN DE FEB TRIPOLENAKOLRA
- 22 Janvier 21 Juin 191" FEHANGE DE LETTRES

SER LA SUPPRESSION
DES TRIBUNALX MIXTES

20 July - 28 Aout 1919 —
Londres - Reyrouth
ACCORD POSTAL

(Echange de man-lats, postes)

 25 Aont 1851 - Reyrouth ACCORD DE TRANSPORTS AFRIENS

- ۲٫ تشرین الثانی ۱۹۶۱
 انعاق شراء خیل طرابلس ب البافورة
 الجدیدی
- ۲۲ کاتوں الثانی بد ۲۱ حزیران۱۹(۱۹) میادلة رسال

بسان العاد المناكم المسلطة

 ۲۰ حزیران بر ۲۹ اب ۱۹۵۹ تندن بریون انفاق بریدي

(منادلة الحوالات البرطاية)

 ه) آپ ۱۹۶۱ به پیرت انتال الواصالات العوده

7

26 Octobre 1928 — Parts ACCORD POSTAL

(Ethango direct de rollspostaux)

Arrêlé 170/LR du 19 De cembre 1938 publiant, me tant à exécution cet accorde fixa la lat dans es, sigueur de cet écha se

21 Janvier 1941 AGJORD GOMMERCIAL

(Versements des dettes rommerchales et déclarations de creances)

Arrêté 1371R du 24 Jany e 941 relatif à la déclaration de ces deltes et créances

10 Mars 1913 PROTOCOLE LIBANOANGLO-FRANCO-SYRIEN

Arrelo 120/FC du 10 Mora 1953, aleng et l'er 229/FL du 21 Avril 1942 et ralifiant ce protocole

APRES NOVEMBRE 1943

Z Junvier 1914 ACCORD FINANCIER LIBANO-ANGLO-FRANCO SYRIEN

(Toux de change de la livre sterfing)

(V. Fennee)

۲۱ تشرین الاول ۱۹۲۸ ب یاریس انداق بریدي

(مبادلة صامره للطرود البرمدية)

بران ۱۷۰√لیز فاریخ ۱۹ کانون الاول ۱۳۸ نیز عدد الانفای ووسمه دونیست انتخف وفی بازیج بایده ایندفه

۲۶ کائون الثانی ۱۹۴۱ انعاق تجاری

(دفع اندبون اسجارته والتجريجيه)

حرال ۱۹۲۲ بریح ۲۱ کابول الثانی ۱۹۶۱ بشال النصريح من علم المتون

دران ۱۹۱۱/فتم تأویج با آذار ۱۹۹۳ ۱ د د دران ۲۲۱ ادم در سمی ۲ بیسان ۱۸۱ اوضایی هم سرویدکون

بعد تشرين الثاني ١٩٤٢

۲۵ کائون الثاني ۱۹۲۲ انفاق مالي لپنائي ب پريطانسي ب بيوري

(شنان فيهة الليرة الإسترليسة).

ي جمع فربية

GRANDE-BRETAGNE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN GRANDE BRETAGNE

AVANT NOVEMBRE 1983

 24 Avril 1920 San Hemn AGLORD FRANCO-ANGLAIS SUR 11/8 PF TROLES

AD 7 183

12 July 1928
 ACLORD POSTAL

(Echange de mandalspostes)

- I Octobre 1802
 PROTOCOLE FRANCOANGLO-RAKIEN SUB
 LES PETROLES
 AD p. 189)
- 16 Juillet 1835 Paris ACCORD POSTAL

(Eclange direct de mandats-postes)

primate the the exercise of the date do mise on viguour de ce adange

بريطانيا العظمي

انعافات دولیة بین لبشان ویزیطانیا العظمی قبل تشرین الثانی ۱۹۲۳

)۲ سسال ۱۹۲۰ به سال ریمو
 اتفای فرسیهبریفانی نشان السرول

AT ... 39 .

- ١١ حزيران ١٩٢٨
 اتفاق بريدي
 (مازلة الحوالات البريدية)
- ے حرار رحم ۲۰۱۹ دریج ۲ کیست یا الاول ۲۰۱۸ شر حدا الانعاق ازاره ۲۰۱۸ مین-۲۱۸ سر ۲۰۱۸ مدد ۲۰۱۵
- ا تشرین الاول ۱۹۳۲ برونوکول فرسی ـ برطانی ـ عراش بشان البترل

(385 nun 1883)

۱۹۳۰ مور ۱۹۳۰ ـ تاریس
 اتفاق پریدی

(مبادلة مناشرة للحوالات البريدية)

قوار رقم ۷۲ آلو بر م من ۱۳۳۰ م سد خفا الاتفاق ووسمه موسسح السفيلة ودين تاريخ مباسره اسادله PROCES VERBAL D'ECHANGE DES RATIFICATIONS SUR L'ACCORD MONETAIRE FRANCO-LIBANAIS SIGNE À PARIS LE 24 JANVIER 1948.

Monsieur AHMED BEY DAOUK, Envoyé Extraordinai re et Ministre Plénipotentiaire du Liban, s'est présenté aujourd'hui au Ministère des Affaires Etrangères pour procèder avec le Ministre Français des Affaires Etrangères représenté par Monsieur CHAUYEL, Ambussadeur de France, Secrétaire Genéral, Commandeur de la Légion d'Honneur à l'échange des ratifications auf l'Accord monétaire Franco-libataines signé à Paris le 24 janvier 1948.

Les instruments syant etaprès examen, trouvés en bonnet due forme, out été échanges.

EN FOI DE QUOI les sousngués ont dressé le présent Proces-Verbal qu'ils ont revêt de leurs cachets.

FAIT A PARIS, en double exemplaire, le Mardi 15 Février 1949 à 17 heures

cuelt. t

AHMED DAGUK

Article 2. — Chacun des deux Gouvernements désignera des représentants à une commission mixte qui sera chargée :

a detudier toutes les questions que pourra soulever l'application de l'accord du 24 janvier 1948 et d'assurer la mise en œuvre des echanges de renseignements prevus par l'article 10 dudit accord.

 b) de mettre au point les mesures d'exécution qui de vront dans le cadre de l'accord du 24 janvier 1948, être prises d'un commun accord par les doux Gouvernements.

Article 3. — Les travaux de cete commission feront à chacune de ses reunions l'objet d'un procès-verbal qui sera communique nux deux Gouvernements

Beyrouth ic 16 12 1948

Le Ministre des Affaires Étrangères de la Republique Libanaise

Hamid FRANCIE

Pr. le Ministre de França au Liban Le Conseiller de la Légation اللاق ۲ ما بعين كل من الحكومتين مبلس عبيا في بحبة مشاركة مهمنية

ا) دراسه حمع المائسس الي ممكن ال تدما على مخسسو العاملة) ٢ كانول الماسي ١٩٤٨ ويأمين بطلبق سادل الملومسات المشار المهنا في عاده ١٩ مسس الإنعاقية المذكورة ،

ب تنظيم البدائم البنعاد سبب التي تجب أن تؤجد بالاندى سبن المكومتين ضبعن لطاق العاقية ؟؟ كانون الثاني ١٩٤٨

اللحه ۲ مد سندول اعتبل هستاده اللحية عبلا كل احتماع في محتصر سنع الى الحكومتين -

مروب و ۱۲ کاول الایل ۱۹۴۸

ورير الجارجية في الجمهور له الساسة

حميد فرنجبة

عن وزير قرنسا الموض في أسان مستشار الموضية onvers un résidant de l'autre pays ou accepter de lui un engagement en une autre monnaie que le f'anc français ou la livre libanaise, s'il n'y est autorisé par l'organisme de contrôle des changes de son propre Gouvernement.

ARTICLE SEPTIEME. — Le nouveau Protocole prévu à l'article 20 consacrera l'autonomie du Contrôle des Changes libanais.

FAIT & Beyrouth, en double exemplaire, le 28 septembre 1948./

Le Ministre de France Envoyé Extraordinaire et Pléalpotentiaire de la République Française

Armand Du CHAYLA

Le Ministre des Affaires Etrangères de la République Libanaise

Hamid FRANGIE

PROTOCOLE

Se référant à l'article 20 de l'accord franco-hoanais du 14 janvier 1948 et en vue de faciliter l'application du dit accord les deux Parties contractantes ont convenu de ce qui suit

Article 1 — Le Protocole en date du 19 avril 1944 réglant le statut du Contrôle des Changes est annulé.

الإحراء ال نفس منه نعيدا بمبلية غير الفرنك العربي أو الليرة السنائية: الا أذا أحاز له ذلك مكتب مراقبينة قطع في حكومته ،

المده ۷ مان البرو وكون الحديد المذكور في المادة ۲۰ سبب استقبلان مراقبه الفعيع استنبه ،

وضع علی سیحین فی سروب فی ۲۸ اطول ۱۹۶۸

وراز فرست اسدوت نوق الفاده والفلق الصلاحية اللحميدرية الفرسينة

ارمان دي شاءلا

وژبر خارجية الجمهورية. سنائية

حميد فرنجته

يروبو کول

بالإشارة الى المادة ٢٠ من الإتعاقبة اللسائية ــ العرضية المؤرخة ق ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ وتسهيلا لتطبيق هيدة الاندفسية بعين العربسيان المتعاقبان على ما بلي

اللكه 1 مانسي البروتوكول المؤرج في ١٩١ برس ١٩٤٤ المعنى بنفست. مرافعة القطع . Se réferant à l'article 19 de l'Accord, les Parties declarent qu'il y a lieu, à la faveur des autres dispositions de l'acrord et notamment, du titre III et de l'article 18, d'interpréteer dans in sens large les mots «intérêt» «toute autre raison» pai fign.

ctoute autre raison» qui figurent au paragraphe no. 3 de l'artiele 2

A titre d'exemple, il y aurait «intérêt» à depasser le montant des virements au compte no. 3 prévu par le paragraphe no. 2 au cus où, le compte no. 2 étant épuisé, le compte no. 3 se trouverait en deficit

ARTICLE QUATRIEME.— Au sujet du paragraphe no. 2 de l'ar ticle 3, il est précisé que les délais prévus pour les achata de devises européennes autres que le franc français ne dépasseront une année, à compter de l'entrée en vigueur de l'accord, que si les deux Parties le jugent opportun

ARTICLE CINQUIEMB. — Le mot «éventuellement» du paragraphe no 3 de l'article 3 impliqui le Liban peut, à tout moment, faire procéder aux virements vises

ARTICLE SIXIEME. — Le paragraphe 2 de l'article 14 n'a d'autres sens que le auivant : un rénidant de l'un des deux Pays contractants ne peut s'engager فالفرنغان نصرحان بدناء عبنی ایاده ۱۹ می الانفاضه و استباداً ای بیائر احکام الانفاضه ولا سبخه سات الثانث و ایاده ۱۸ بیاب ایاده ۱۰ اور ۱۰ اواردین فی الفقرد رفت ۲ می الماده ۲ بخت آن بقیرا نفسیرا رحان د

وعلى سبيل المثال ع يكون هالناك و عادده في تجاهر معدار المجوللات الى المحتاب رقم ۴ المين في العفرة ردم ۲ المحتاب ردم ۳ فيلد وكان المحتاب ردم ۳ فيلد وكان المحتاب ردم ۳ فيلد وكان المحتاب ردم ۳ فيلد م

الماده لا مد قيما بحسيس المعسرة رقم ٣ من المادة ٣ يوضح بأن المهسل التي يتم فيها شراه عملات اوروبيسه عبر الفرنث الفراني • ن سحاور سنه واحده البلاء من والا ما لاتفاد لسنه موضع البقياد • الا الا الرسيسان

الماده هيدان كلمه «قد» البوارد» في الفقرة رقم ٣ من الماده ٣ تمني ال باستطاعة لسان احراء النحومسلات المشار اليها في أي وقت كان .

الماده الأسمال العمرة الأعمال السادة الاستراكا الأعمال في المادة المقدم في المعادد المادين ال

tués les virements du compte ancien no. 1 au compte nouveau no. 3 est en corrélation avec les délais stipulés à l'article 9 pour le réglement des créances françaises. En conséquence, al le Gouvernement IIbanais usait de la faculté indiquée à l'article précédent du présent Protocole de se libérer de sa dette par anticipation, ies virements en question pourraient commencer dès l'année au cours de laquelle le rêglement total des créances françaises nura été effectué ;

b) — que le préavis de trois mois est simplement une condition destinée à faciliter les prévisions de trésorerie du Gouvernement français et ne saurait être l'occasion d'une contestation ou d'une discussion, de quelque nature que ce soit, sur le droit absolu du Gouvernement libanais d'obtenir le virement annuel, au compte nouveau no. 3, du dizième de la somme initiale inscrète au compte ancien no. 1

ARTICLE TROISIEME. — Le paragraphe no. 3 de l'article 2 laisse aux Purties la faculté de procéder, dans certains cas, à des virements du compte no. 1 au compte no. 3 pour des montants excédant les montants fixés par le paragraphe no. 2 du même article.

رقم ٣ حمل اول كاتون الناسي المحدده في المددة في المحددة في المادة ٩ لتسديد الدون المتوجية للحكومة الفرسية . يناء عليست يمكن _ فيما اذا استعملسست الحكومة اللسائية حقها في التحرر مسيقا من دبنها وبقا لمنطوق الماده السائقة من هذا البروتوكول _ ان سما البحويلات المدكورة المسيون من السنة التي تكون الديسون لمدوحة محكومة المرسية في الديسون مددت حلالها يكاملها .

ب) ان الاعلام الذي يقدم قبل بلانه اشهر هو مجرد شرط العابه منه ان يسهسل على الخرينسية الحد احتياطاتها ولا يمكن ال يؤدي الى براع أو جدل من أي بوع كان حول حق الحكوميسية الله بالطبق بالمصور عسلل المحريل المنتوي الى المحسوب علي المحديد رقم ٣ لعشر الملع الاساس القديم وقم ١ .

المادة ٣ مد العقرة رقم ٣ من المادة ٢ تدرك للعربقين ، في بعض الحالات ، الحق في تحويل مبالع تفوق المبالم المحدد في العقرة رقم ٣ من المساده بعسها من الحساب رقم واحد السي الحساب رقم ؟ .

PROTOCOLE EXPLICATIF

Le Gouvernement de la Répubilque Française et

Le Gouvernement de la République Libanaire

déaireux d'éviter toute divergence aur l'interprétation de l'accord monétaire et financier qu'ils ont conclu le 24 janvier 1948, sont convenus de joindre au dit. Accord le présent Protocole explicatif

ARTICLE PREMIER. — Aux termes du Paragraphe 2 de l'article 9, la somme de Vingt mil lions de livres libanaises, représentant le total des créances françaises sur le Gouvernement. Li banais, sera remboursée par ce dernier au moyen de cinq prélèvements égaux sur le compte ancien no. 1, le 30 juin de chacune des années. 1949, 1950, 1951 1952, 1953.

Il va de sol que ces délais ne sont que des facilités et qu'ils r'enlèvent nullement nu Gouvernement libanais la faculté de se libérer de sa dette par anticipation en tout ou en partie

ARTICLE DEUXIEME. — Au cajet du paragraphe no. 2 de l'article 2, il est expliqué

 a) — que la fixation au 1er janvier 1953 de la date à partir de laquelle peuvent être effec-

يروبوكول ابضاحني

ان حكومة الحمهورية البنائيسة وحكومة الحمهورية البنائيسة وحكومة الحمهورية العربية وحكومة معلى بعضر الانفاقية المعدية والمسلسمة المعدية والمسلسمة على قد المعدية على قدم هسيفا البرويوكون الانصاحي في الانفاقية الملكورة المعدية الملكورة الملكورة المعدية الملكورة الملك

المادة التاسعة على أن يسدد مبلسع المادة التاسعة على أن يسدد مبلسع المشرين مليون ليره لمبانيه ، وهسو مجموع الديسون المرتسيسة عسلى الحكومة الليمانية ، احما من الحساب القديم وقم اعلى خمسة اقساط متساوية تسبحق في ٢٠ حريران س كل من السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥١ ،

وبد في أن هذه المين المستسبب سيوى السهيلات والهما لا تحسرم حكومة اللمالية معنف من حقيت في المحور مستنفا من كامن دانها أو من حرو منه |

اللدة ٢ مـ فيما لحيض العمليارة ردم ٢ من المادة ٢ شرح

 ال الدريج الذي عكس أن تبدأ فيه التجويلات من الحساب القديم وقم إ ألى الحساب الجديد Beyrouth, le 13 Février 1948 Monsieur le Ministre,

Votre Excellence a bien voulu me faire demander de préciser certaines modalités d'application de l'article 7 de l'accord francolibanals du 24 janvier dernier.

D'ordre de mon Gouvernement j'al l'honneur de vous faire savoir cu'il a toujours été dans les intentions de celui-ci et qu'il est conforme aux entretiens que ses négociateurs ont eus avec vous à Paris de considérer que le Gouvernement Libanais aura la posstblité de disposer de la totalité des sommos portées au crédit du compte ancien No. 2 à l'expiration du dit accord. Il ne voit donc aucun inconvenient à préciser qu'au cas où il existerait encore à cette époque certaines restrictions de change le Gouvernement Libanals aurait la faculté de disposer sur une période de deux ons of par tranches annuelles approximativement égules, de la totalité du reliquiat dont il m'agit, à raison de 50% pour des achata de marchandises dans la zone franc et de 50% pour des achats de devises européennes.

J'ajoute que conformément au texte même de l'article 7 la garantie prévue à l'article 5 continuers d'avoir son plem effet jusqu'à la liquidation totale des avoirs portés au compte No. 2

Voulles agréer, Mousieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

Armand Du CHAYLA

سروب ی ۱۲ شیاط سبه ۱۹۴۸

معالي الوريز ۽

لقد رفيتم الى توضيح يعض وجوه تطبيق الماده الساعة من الاتعسساق الفرنس الليماني المقود ف ٢٤ كانوس الثاني المنصرم .

فيأمر مين حكوميني والتشرف باللاعكم أن الحكومة الفرنسية كاتت ولا ترال تقصد ، وبقا للمحادثات التي جرت بيتكم وبين مفارضيها في باريسيء ان في وسبع الحكومة اللبنائية أن تتصرف ٤ في بهانة الإتعاق المذكورة بكاس أبعالم المقيدة التحبيب العديم رقم ۲ ، يتاء عليه ، لا ترى الحكومة العربسية مانعا من الإنضاح الله بنعق للحكومة اللسائية ، في حالة نقاد بمصى فيود على القطع في ذلك التاريخ ۽ ال تتصرف بكامل الرصيف المذكور عسلي مدة ستتبين وبقسطين ستوميين منساوی بغراما ، ودیک سبته ۵۰ بالمانه لمسترى تصابع من متعقبية المرنك ، و ، ٥ بالمائه الشعري فطلع اوروی ،

واصيف الى ما نعدم، وقفا سنت المادة السابعة ، أن الصمائة المنصوص عليها في الماده الحامسة سنظل سارية المعول الى أن سم نصعبه الماسيع الواردة في الحساب القديم رقم ؟ .

وتعصلوا بعبول فالبي الإحبرام ،

ارمان دی شانسیلا

de l'indépendance libanaise, il peut y avoir intérêt à apporter certains aménagements aux actes et annexes qui régissent les concessions des sociétés françaises ou à capital français exerçant sui son territoire, ainsi qu'aux textes qui en précisent les modalités d'application, se propose d'entantier des conversations avec chacune de ces sociétés dans l'esprit des pourparlers déjà engagés à cet effet.

Ces conversations suront pour objet de rechercher de façon contractuelle et dans le cadre de la egislation actuellement existante, une solution de nature à permettre au Gouvernement libanais de soumettre à l'approbation du Parlement les aménagements dont il s'agit,

Jusqu'à la mise en application de ces aménagements, les actes, annexes et textes qui régissaient les concessions de ces sociétés au 1er janvier 1944 demeureront en vigueur

Le présent Modus Vivendi est lié aux diverses dispositions de l'accord en date de ce jour»

En vous donnant l'accord du Gouvernement Français sur la teneur de cette lettre, je vous prie d'agréer. Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute consideration.

BIDAULT

على بصوص العقود والملاحق السي بحصيع فهما استهازات الشركات العرسية الوالشركات دات الرسامين العرسية العاملة في لبنان ، وعملي النصوص التي تحدد كيفيه تطبيق هذه الامتيازات ، فإن الحكومسسة اللمائية تعترم الدخول في مباحثيات مع كل من هذه الشركات ، بالسروح التي سيطرت على الماحثات الجارية مبايقا بهذا الصدد .

الوسيكون هدف هذه المعاوضات التوصل عطريقة تعاقدية عوق نطاق التشريع الناهل حاليا عالي حسسل يسمع للحكومة السائية بان تطلب مواقعه البرلان السائي عنى العديلات المشار اليها ع

الوريثما توضع هذه التعديسلات موضيع التبعيث ، فيان المقبود ، واللاحق ، والتصوص اسي كانست تحضع لها امتيازات هذه التبركسات بباريع اول كانون الثاني ١٩٤٤ ، تظل بادلة المعول ،

اللمكم موافقة الحكومة الفرنسيسة على مصدون هذا الكتاب ، وتفضلوا بقول فائق الاحترام ييلو

du présent accord, le crédit du compte ancien No. 1 sera ajusté définitivement.

Le montant en francs à porter au crédit du compte ancien No. 1 à la date de la signature sera alors fixé de telle sorte que ce montant soit par rapport au chiffre de 16 milhards dans la même proportion que le montant des des avoirs libanais en franca de la Banque de Syrie et du Liban par rapport au chiffre total des avoirs en franca de cette Banque en couverture de la monnale libanaise et syrienne et au compte «Institut d'Emission» à la date du 24 janvier au soir

Veuilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute consideration

BIDAULT

Ministère des Affaires Etrangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre

J'al l'honneur d'accuser réception de votre lettre en date de ce jour dont je reprends ci-après les termes

«Le Gouvernement Libanais" considérant qu'en raison de la fin du Mandat et de la proclamation في مصرف سوريا ولبنان شاريست التوقيع على هذا الاتعاق .

ويحدد عندند الملع الواجب قيده التدريكات. في دريج التوضيم، للحيات القديم رقم 1 ك يحيث تصبح تسييته الى صلع السنة عشر مليازا معالدله يسمحة الموجودات اللسائية بالفرتكات موجودات هيادا المعرف بالقرتكيات التي كابت مقيده في مساد ٢٤ كابون الناس كنفطيسة للعملية الليسائيسسة والسورية في حساب «مؤسسسسه» التياني كانت في حساب «مؤسسسسه» التياني كانت في حساب «مؤسسسسه» الليسائيسة المؤسسات «مؤسسسسه» المؤسانية عليه المؤسسات «مؤسسسسه» المؤسانية المؤسسات «مؤسسسسه» المؤسسات «مؤسسسسه» المؤسسات «مؤسسسسه» المؤسسات «مؤسسسسه» المؤسسات «مؤسسات» و المؤسسات و المؤسسا

وتعضلوا بقبول فالق الاحترام

ليليق

وزارة الخارجية الفرنسية

باریس فی ۲۴ کاتون الثانی ۱۹EA ممالی الوریر ۱

اشرف دلافاده أني لسمست كتابكم الؤرج إلى هذا النوم ، السندي اثبت تمنه قيما إلى :

النظرة المائدة التي قد تحصيل عادم أنهاء الإسمات وأعلان استعبادل المدسلات المذال عامن التعدسلات

Munistère des Affaires Etrangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsteur le Ministre

A l'occasion de la signature de l'accord en date de ce jour, f'ai l'honneur de vous confirmer que rite n'est modifié en ce qui concerne les engagements antérieurement pris par le Gouvernement Français au titre des allocations de devises au Liban pour le troi s'est transatre 1947

Vouilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de mu très baute considération

BIDAULT

Ministère des Affaires Etrangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre

Me referant à l'accord en date de ce pour j'ai l'honneur de por ter à votre connaissance que le Gouvernement Français considére le chiffre de 8 milhards porté à l'article 2 de cet accord comme provisoire. Lorsque sera connue la répartition exacte entre la Syrie et le Liban des avoirs es Francs de la Banque de Syrie et du Liban, à la date de signature

وزاره الحارجيه العرسيه

باریس فی ۲۶ کالون الثانی ۱۹۶۸ معالی الوریز :

بمناسبة توقيع الإتفاق تتاريخ مقا اليوم و انشرف بالناكند انه لم شندل شيء في التعليمات التنبي سيسق ال التحديثا الحكومية العربييية بشان تعديم العطع الى لبال في الاسهيسر الإحيرة لمام ١٩٤٧ .

وتعصلوا بقبول فاثق الاحترام

بيدو

وزاره الخارجية العرنسية

باریس فی ۲۴ کاتون الثانی ۱۹۴۸ معالی الوریر ،

بالإشارة إلى الإنعاق المعود ساريخ علمها اليوم 6 الشرف باحاطكم علمها المتكومة العربسية تمسر أن مبلغ الثمالية طيارات الوارد ذكرة في المادة من علما الإنعاق ، هو مستعم موقت ، وأن المبلغ المهيد للحسسات القدم رقم السيسيوي بصورة بهائية عندما تمرف بالمسطة تسبة التوريخ بين سوريا ولينان المعرفة تالوريخ

Paris, le 24 janvier 1948 Monsieur le Ministre,

Vous avez bien voulu me faire savoir qu'au cas où le Gouverne-ment Syrien n'adhérerait pas à l'accord financier franco-libanaia signé en date de ce jour ou à une accord anniogue, et où la balance des palements entre le Liban et la Syrie serait déficitaire pour le Liban, celui-ci pourrait se trouver obligé de payer en devises autres que la livre libanaise ou le franc des produits essentiels ori ginaires de Syrie, que la zone franc ne pourrait lui fournir aux même prix

Dans l'éventuanté où les circonstances el-dessus exposéces se trouvernient réalisées, le Gouvernement Français accepterait que la proportion et les délais prévus à l'article 2, paragraphe 2, deuxième alinéa de l'accord fussent révisés par entente mutuelle entre les Parties Contractantes. d'une manière conforme à l'esprit général de l'accord en date de ce jour

Toutefols, ces cessions no pourront avoir pour effet de porter la partie du compte ancien No. 2 utilisable pour des achats de devises européennes à une fraction supérieure aux 3/5 du total.

Veuilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

ماریسی ق ۲۴ کانون افتائي ۱۹۹۸ ممالي الوزير ،

معقبلتم باللاغي انه في حالة عسام الضمام الحكومة السورية الى الاتعاق المالي المعقود بشاريخ هذا اليوم ، او الى اتعاق مماثل له ، وفي حاله وقوع لشال بمحز في ميزان للدنوعات بيشه وبين سورته ، فسال لدنع بغير الليرة الشنائية او العرتكات، نبين بعض الواد الضرورية الواردة من سوريا ، التي قد لا تتمكن منطقسه الموريا ، التي قد لا تتمكن منطقسه

مادا وقعت هياده الاحتمالات بالعمل، فان الحكومة الفرسنية تعمل بان يعباد النظار ، بالانصاف يسين الحكومتين ، بالسبة والمهل المحدده في العقرة الثانية من الماده الثانية من الانعاق ، بصوره تلائم روح الانصاف العام ،

على الله لا يجور ان تؤدي هساده العالة الى جمل التسمه المحسمة من الحساب القادم وقم ٢ لشراء القطع الاوروبي، تعوق ثلاثة اخماس المجموع

ويعصنوا تعبول فائق الاحترام

بيدو

jour, à la disposition du Gogvernement Libanais, une somme de trois millions de livres libanaises qui sera déduite de la créance française sur le Liban telle qu'etle est définie à l'article 9 de l'accord de ce jour.

Lorsque seront terminées les opérations de paiement par les soms des autorités libanaises et la vérification des dossiers par les autorités françaises, il sera procedé, d'un commun accordentre les deux Gouvernements, à un ajustement du montant de la somme consignée par le Gouvernement Français comme il est dit ci-dessus.

Si cet ajustement donne lieu à un reversement du Gouvernement Libanais au Gouvernement Français, la première des échéances prévues à l'article 9 précité, qui suivra la date de l'ajustement se ra majorée du montant de celui-cl

Si au contraire cet ajustement donne lieu à un versement supplémentaire du Gouvernement François au Gouvernement Libanais. In première des échéances prévues à l'article 9 précité, qui suivra la date de l'ajustement, sera diminuée du montant de celui-ci

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération

BIDAULT

الحكومة اللسائية ٤ منذ وضع الاتعاق المعود عاريخ اليوم موضع التنفيذ ٤ مناما قدره ثلاثة ملابين ليرة لسائيسة تحسلي تحسم من الديون العراسية عسالي ليان كما هي محددة في المادة التاسعة من الاتعالى الملكور .

وعدما بنجر البنسات الساسة عمليات الدفع وسنهي البناطلسيات المرتسبية من تدبيق الملفات ، تتفسق المكومتان على تبنوية الملع السندي حسمينة الحكومة المرسنة الهنادة المائة ، كما هو منين اعلام ،

مادا اوحث هذه النبوية عبلى المحكومة اللبائة الرد سلما مينا الى الحكومة العربيية ، فان هيناها المنع يصاف الى اول قسط يستحق بمد تاريخ اجراء التنبوية ، مسللا بالدد الناسعة الانعة الذكر

اما اذا ارحمت النسوية عسمان الحكومة العرضية ان تدفع مبلسا الماعيا الى الحكومة السائية ، عسان فيمة هذا المبلغ تحسم من اول قبط يستحق بعد تاريخ اجراء التسوية ، عملا بالمادة التاسعة الانفة الذكر .

وبقصلوا بمنون فانق الاحترام

بيدو

Umustère des des Affaires Etrangères de la République Française

Paria, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Le Gouvernement Français arcepte de modifier le montant des indemnités de licenclement qui ont été versées par les autorités mi litaires françaises aux employés civis libanais ayant bénéficie d'un contrat de travail de ces autorités, de manière à le porter à 30 jours de salaire par année de service depuis juillet 1941

Dana un délai de 2 mois à compter de la signature de la présente lettre, le Gouvernement Li banais fera tenir au Gouvernement Français les listes nominativen des intéressés par services. faisant ressortir les noms et indi cations propres à l'identification des demandeurs, la durée des services invoqués à l'appui de la demande, les dates d'admission et de licenciements, les établissements où les services ont été accomplis. Ces plèces justificatives devront être certifiées conformes par les antorités libanaises.

En vue du réglement immédiat de ce complément d'indemnité, le Gouvernement Français accepte de laisser, dès l'entrée en vigueur de l'accord signé en dats de ce

وزارة الخارجية العرنسية

باریس فی ۳۴ کانون الثانی ۱۹۴۸ معالی الوریز :

اتشرف باللاغكم ان الحكوميية الفرنسية تقبل بنفلايل مقبيستدار تمويضات الصرف من الخلامة التبيي دمنها السنطات المسكرية الفرنسية للمستحدمين المدين اللساسين الدس كنوا مرسمين معها بعمد عمل، تحب يمين حالتمويض عن كل سنة خدمة .

مد النهر بمور ١٩٤١ ، معادلا راب بلايين وما

وعلى الحكومة السائية ان تقدام الحكومة العرنسية ، قى مهلة شهريسن من تاريح التوفيع على هذا الكتاب المحاول باصحاب العلامة صوبسسه المسلح الي كابرا سمسول البها ، على أن تلكر في هذه الحدوال السماء والمعلومات التي تسمسح بالشبت من شحصية مقدمي الطلبات ومدة الحدمات التي يطلب عنهسا التعريض ، وتاريخ دخول الخدمسة والصرف منها ، والرسات النسي والمراب التدمة . ويجب ان تقترن هذه الاوراق الشوتية بتصديستي

ولكي يتم دفع هذه التعويفسسات الإضافية في الحال 4 تقبل الحكومسة الفرنسية بأن تصع تحست تسطرف que la dénonciation du dernier paragraphe de cette Convention, notifiée par la Banque de Syrie et du Laban au Ministère des Finances par lettre du 10 Septembre 1948, est valable, et qu'en consé quence les risques de change qu'a vait acceptés cet établissement sur les avoirs qu'il détient en sa qua lité d'Institut d'Emission et de gestionnaire de l'Office des Changes Syro-Libanais sont bien ausumés par le Liban.

Veuilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des Affaires Etrangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre.

Jai l'honneur de vous l'aire savoir que le Gouvernement Francala est d'ores et déjà disposé à délivrer à tous les importateurs qui en feront la demande des licences permettant d'acheter au Liban au cours des six prochains mois des agrumes pour un montant total de 300 millions de france.

Veuilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDALLT

تسلم سقص الفقرة الإخيرة من اتعاق نسبان ١٩٤٤ ، وقد تولس مصرف سوريا ولسان تليمه الى ورارة الماليه مكاب مؤرح فى ١٠ المول سنة ١٩٤١ء وابها تتحمل نتائج تقلبات القطمع ، التي سبق لمصرف سوريا ولنسبان لل قبل بتحملها عن الاموال الوحودة في حورته بصفته مؤسسة الاقسادار ومكلما بادارة مكتب القطع السوري النباني ،

وتعصبوا تقنون ديق الاحترام

ببدو

وزاره العارجية العرسية

باریسی فی ۲۴ کالون الثانی ۱۹۴۸ ممالی الوزیر +

اشرف باللاعكم أن الحكومسية العركسية مستقدم منذ الآن للسبح التجار الذين بطلبون ذلك 4 رخصيا بحير لهم أن تنبيروا جمعيات مس لينان، في خلال الاشهر السنة القادمة، تصلع احمالي فلود ٢٠٠٠ ميون فرنك

وبعصلوا بقبول فالق الاحترام

يبدو

- e) Les frais de scolarité dont le transfert sera demandé devront être compatibles avec la situation personnelle du demandeur
- C) Autoriser, moyennant les justifications d'usage, les transferts de fonds à destination du Liban relatifs au réglement par des Libanais réntdant dans l'Umon Française, de primes d'assurances ou de frais de justice, à condition que les donneurs d'ordre justifient qu'ils ne possèdent pas, au Liban, de ressources leur permettant d'opérer sur place le réglement des frais en question.

Veuillez agréer, Monsieur le Mi nistre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des Affaires Etranyères de la République Française

Parts, le 24 janvier 1948

Monsieur le Mirietre.

Me référant à l'accord conclu en date de ce jour et à la Convention intervenue le 19 avril 1944 entre le Gouvernement Syrien, le Gouvernement Libanaia, la Delégation Générale et la Banque de de Syrie et du Liban, Institut d'Emission, je vous prie de bien voutoir me confirmer que le Gouvernement Libanaia considère ه) أن نفقات الدراسة التي يطلب
 تحريبها ، بحب أن تكون متناسسسة
 ووسع طالب التحويل ،

ج) السماح ، في حالة تقديسسم الإثباتات اللازمه ، بان تحسول التي لبنان المالع التي يحتسباج البها اللبنائيبون القيمسون في اراض الاتحاد الفرنسي قدمسع اقساط ضمان ونعات تقائية، على أن يشنوا أن ليس قديهسم مورد في لبنان يسمح لهم بان سيدوا محليا هذه التعات ،

ويعصاوا تصول فالق الاحترام

بندو

وزارة الخارجيه الفرسبية

بارسس فی ۲۴ کانوں الثانی ۱۹۹۸ معالی الوزیر ،

بالإشارة إلى الإتفاق المفقود بتاريخ هذا اليوم ، والى الإتفاق المقسود ق الد يين الحكومة السورية ، والحكومية البيانيسية ، والمدوية العامة ، ومصرف سوريسا ولسان بصفية مؤسسة الإصندار ، رحو الناكيد أن الحكومة السانسية

légalisé par le Consul de France,

 que l'enfant bénéficiaire est orphelm de père,

qu'il est, à charge exclusive de la personne (grand-pere, oncle, frère) qui sollicite le transfert

- d) Le montant maximum du transfert susceptible d'être autocisé par élève et par an sera limite a
- j) pour les élèves (nternes, tant pour les frais de scolarité proprement dits que de pension insemble

å 1 200 livres libanaises pour les études primaires,

à 1 500 livres libanaises, pour les études secondaires

à 2400 livres libanaises, pour les études universitaires

Its Pour les élèves externor

Atte frais de scolarité proprement dits, à l'exclusion des frais de pension et de toute autre depense. Les élèves externes pour ront par ailleurs bénéficier des envois de secours normalement autorisés, mais sans que le total des sommes reçues par eux de ces deux chefs puisse être supérieur aux transferts dont bénéficient les élèves internes ومصادق عليها من قبل قنصنسل فرنسا:

ان التلميات الذي سيستفيات من الحويل يتيم الاب .

اله في عهدة طالب التحويل دون سواه (الحد او المم او الحدسان او الاح

 إ) أن الحد الأعلى المبالع التسي يرحص بتحويلها سمويا لكل طالب ؟ هـسـو :

ا) للطلاب الداحسين ، لماء بعقات الدراسة والسكن والاعاشة مما

ــ ۱۰۲۰۰ ليرة لنابه للندروس الإنتائية ،

ــ ، مهرو الميرة المنافية السخروس البانونة ،

ـ ۲۰۶۰۰ ليره لباتيه للسدروس الطياء

ب، للطلاب الحارجيي -

مقتصر النحويل على بعدات الدراسة وحلها، هون مقدات السكنى والاعاشة والة تفقات الحرى ، غير أنه بحسق للطلاب الحارجيين أن سسفسلوا من الاعاتات العائلية المرحسين بها ، على الا يتجاوز محموع ما يصلهم من هذه الاعاتات ومن تعقات الدراسة ، المالع التي تعول الى الطلاب الداخليين .

- B) Autoriser, dans les conditions fixées ci-après, les transferts de fonds à destinations du Liban destinés au régienant de frais de scolarités :
- a) le donneur d'ordre devra produire un état de frais de scolarité établi par le Directeur de l'établissement d'enseignement à destination duquel le transfert est demandé et visé par les autorités Rbanaises. La signature de ces nutorités devre elle-même légalinée par le Consul de France du lleu où l'école est établie. Le réglement des frais en question pourra être effectué d'avance par année scolaire, étant entendu qu'il devra être ensuite justifié, par la production de factures acquittées, de l'utilisation régulière des fonds ninsi transférés d'avance. Faute de produire ces justifications, aucun transfert d'avances ne pourra étre ultérieurement autorise
- b) Le donneur d'ordre de vra remettre une déclaration certifiant qu'il ne possède pas de res sources au Liban lui permettant d'opérer sur place le règlement des frais en question
- c) Les frais de scolarité de vront avoir été encourus pour les descendants directs au premier degré du donneur d'ordre, à moins que les demandeurs soient en mosure de justifier par un certificat des autorités locales libanaises,

 السماح، صمالشروطالمیتة دناه، بان تحول الی لسان الامسوال الازمه لسندند اسعاب المدرسية

ا) بجب على طالب التحويل ال بعدم بديا بالمعاب المدرسة ، دادرا عن رئيس المعهد المنمي الذي عليه بحويل المال اليه ، ومصادقاً عليه من قبل السلطات الليبانية ، وبحب ان عدي بوضع هذه السيبات قبصل فرئيسا في المنطقة التي توجد فيه المدرسة ، وبمكن بسديد هيده بالمعقات مستقا عن السنة المدرسيسة بكاملها ، على أن تيوز فيما بعد قواتير مديدة بنيب صحة ستعمال الإموال التي تسمح بتحويلها ، وفي حالة عدم بقديم هذه الإنبانات لا يسمح بتحويل به بيلمه وبما بعد .

۲ حصا على فيه النجوال ال بقدم تصريحا بعلى فيه الناليس لدبه في نسال مورد كاف تمفيه النعمات المسار النها ،

٣) يسمح بنعلية التعليبات
المدرسية للعروع من اللوجة الأولني
تعطاء ولا يستمح يتعطية نعمات غيرهم
الا أذا اثبت طالب التحويل ، بشهادة
صادره عين السمينات اللسانينية

les territoires d'Outre-Mer de la zone franc d'une part et le Liban d'autre part. Ces modifications feront l'objet d'un avis rectificatif

A Secoura familianz Titre II Paragr 2

Le axontant maximum des transferts familiaux à titre de secours qui peuvent être autorises chaque mois est porté de 10 000 à 25.000 france français

B. — Prais de séjour Titre II Paragr 3

Le maximum mensuel du montant des frais de séjour dont le transfert peut être autorisé est porté de 25.000 francs pour le chef de famille et 5.000 francs par personne à sa charge ou l'accompagnant, à 45 000 francs pour le chef de famille et 15 000 francs par personne à sa charge ou l'accompagnant

2° Je vous confirme, d'autre part, que les instructions nécessaires seront données aux Offices des Changes de la France métropolitaine et des territoires de l'Union Française pour qu'ils prennent les dispositions suivantes

A) — Autoriser, moyennant les justifications d'usage, les transferts de fonds à destination du Liban relatifs à la souscription d'abonnements individuels à des journaux libanais فى متطقة الغرتك من حهة : ولبتسان من حهه احرى . وسوف تسسداع هذه التعديلات في بلاغ تصحيحي .

اعانات عائلية (البات الثاني ع العقرة الثانية إلى

ير فع الحد الأعلى تلاعمات الماسه التي يسمع بتحويلها شهرياس، ١٠٥٠٠ الى ١٠٥٠٥ فرتك فرتسي ،

ب) **مقات الإقامة** (الناب التاني , الفقرة الثالثة

برقع الحد الإعلى لنفقت الادان.
التي يسمح بتحويلها شهريا مسلس،
١٥٥٠٠ قرئك لوب المائلة و١٠٠٠٠ قرئك لكل شخص يرافقه أو تكلسون
ق عهدته ، ألى ١٥٠٠٠٠ قرنك لسرب المائلة و١٥٠٠٠ قرنك كل مسلس

ثانيا: الركد لكم من جهة اخسسرى ان التعليمات اللازمة مسعطى السبى مكاتب القطع في فرنسنا وفي اراضسي الاتحاد القرنسي، لكي تشخل الاحرامات الاتحاد

 السماح، في حالة تقديم الإثباتات اللازمة، بأن تحول العليان بدلات الإشتراكات العردية في الحراثيبيد اللسانية. ment des Etats-Unis, il pourrait faire valoir pour le compte des 18 nations faisant partie de l'Agence Intéralliée des Réparations, sur les biens allemands séquestrés au Liban, en vertu des décisions à venir de la Commission des Réparations,

La renonciation contenue dans l'article 10 précité ne saurait donc empécher le Gouvernement Françala de faira valoir, le cas échéant, les droits en question

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des Affaires Strangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Mimetre, i

1° — Me référant aux dispositions du Titre III de l'accord conclu en date de ce jour, relatif aux mouvements des fonds entre l'Union Française d'une part et le Liban d'autre part, j'ai l'honneur de vous faire savoir que le Gou vernement français accepte d'apporter les modifications suivantes nu régime fixé par l'avis N° 225 de l'Office des Changes français relatif aux mouvements de fonds entse la France métropolitaine et فيما بعد ، بالاشتراك مع الحكومية الربطانية وحكومة الولايات المتحدة، لحساب الدول اسماني عسره انسسي نالف منها وكانة التعويميات الحليفة بطبيقا للعقررات التي ستتخدهــــا لحنة التعويضات .

لذلك ، قال التنازل المتصوص عليه في المدد العاشرة المذكورة ، لا بمكسن لل حول دول مطالبة الحكومسسة المرسية بهذه الحقوق عند الاقتصاد

وتعصلوا بقبول فالق الاحترام . ينفو

وزارة الخارجية الغرنسية

باریس فی ۲۲ کانون الثانی ۱۹۴۸ معالی الوریز ،

اولا: بالإشارة الى احكام البات الرابع من الاتعاق المعقود بتاريخ اليوم وهو البات المتعلق بائتقال الانوال بين الانحاد العربسي من جهة ولسان مس حهة احرى، اشراء بالسلاعكم اللكومة العربسية بمن بادحسسان الحكومة العربسية بمن بادحسسان في الملاع رقم ٢٢٥ السائر عن مكتب القطع العربسي والمعلق بالعربسي المعالمة بالعربسي والمعلق بالعربسي المعالمة العالمة العربان فرئيها والإراشي الفاحلة الإموال بين قرئيها والإراشي الفاحلة

aux sommes indiquées el-desans, mais également à effectuer diverses avances qui n'ont pas été régularisées à ce jour. Parmi ces a vances, figurent notamment une somme de 1.175.000 livres syrolibanaises utilisées à des travaux de réfection du réseau et à l'ac quisition d'apprevisionnement.

Dans ces conditions, le Gouvernement Français ne saurait se dessaisir des produits d'exploitation qu'il détient pour le compte de la Société Impériale du Chemin de Fer de Bagdud, tant que les avances en question n'auront pas ete régularisées.

Veuilles agréer, Monsieur le Ministro, les assurances de ma très haute consideration

BIDALLT

Ministère des Affaires Etrangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre.

Me référant à l'article 10 de l'accord franco-libanais conclu en date de ce jour et par dérogation aux dispositions dudit article j'ai l'honneur de vous faire savoir que le Gouvernement Français entend réserver tous les droits que, conjointement avec le Gouvernement Britannique et le Gouvernement Britannique et le Gouvernement Britannique et le Gouvernement de le Gouverne

عبي هذه الإحوال ، لا تستسلط
الحكومة الفرنسية أن تتحلي عسس
واردات الإسبتمار التي لا تبسرال في
حورتها تحساب الشركة الاسراطورية
لسكة حديد بعداد ، ما لم تسسسدد
السلفات المشار اليها انعا ،

والعصابوا عاول فاعي الاحرام

بيبو

وزاره الحارجية العرسبية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ معالى الورير ،

الاسدرة إلى المعود بتاريخ الوم العرفسي السائي المعود بتاريخ الوم اشرف بابلاغكم ان الحكومة العربسية تستشي من احكام هذه المسسادة المسلكات الالمائية الوصوعة تحسب الحراسة القصالية في لبنان ، وتحنفظ بكن ما يمكن ان تطالب به من حقوق Ministère des Affaires Etrangères de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur la Ministre

Au nombre des sommes que vous avez bien voulu m'indiquer comme devant être remises par le Gouvernement Français an Consell Supérieur des Intérêts Communs, en exécution de l'article 10 de l'accord signé en date de ce jour, figurent les sommes suivan les

- 1 Lia. 25 695 80 «Bénéfices d'exploitation du chemin de For Beyrouth-Alep-Nualbine at Prolongements»
- 2 Lis. 295.163.30 «Séquestre d'exploitation du Chemin de Fer de Bagdad»
- 3 Lis. 214.109,74 «Fonds de réserve de la gérance des lignes syriennes de Bogdad»

Ainsi que vous le savez, la Puissance Mandataire a été amenée de 1919 à 1945 à assurer, en qualité de séquestre de la société du Chemin de Fer de Bagdad, l'exploitation de certaines sections, tant turques que syriennes, de ce réseau.

A ce titre, elle a été amenée non seulement à encaisser les produits d'exploitation correspondant

وزاره الحارجية الفرسية

باریس فی ۲۴ کانون الثانی ۱۹۹۸ معالی الوریر ،

ان المالع التالية قد ورد دكرها و عداد المالع التي اعلمهوني المنحب على الحكومة العرتسية تسليمها اللي المحلس الاعلى المصالح المشتركيسة عملا بالمادة العاشرة من الاتعاق الموقع ساريح الوم

- ادباح استثمار الحطيبوط الحديد عبي بروب وحنب وتصيين وتمدانها
 ۲۵,۲۹۵۰۸ برورس.
- ٢ ــ الحراسة القضائية على سكة حديد بعداد

٣ ـــ المال الاحتياطي لادارة خطوط. معداد النبورية

TIEL-1/VE

ان الدولة المندية ، كما تعلم ون بد اضطرت ، بين ١٩١٩ و١٩٤٥، صفها حارسا عاما على سكة حديد مداد ، الى ان تؤمن بنصبها استثمار بعض شعب عده العطروط ، ان ق سوريا او في تركيا .

وكان من سيحه ذلك أنها به تقبض وأردات الاستثمار المسة أعسسلاه

Ministère des Affaires Etrangères de la République Prançaise

Paris, le 24 janvier 1948

Monsteur le Ministre

Me référant à l'annexe N° II de l'accord signé en date de ce jour, j'al l'honnour de vous confirmer qu'après l'entrée en vigueur du dit accord, il sera procédé, entre le Représentant de la France au Liban et les services du Conseil Supérieur des Intérêts Communs, à un examen contradictoire des dépenses imputées depuis le 1er janvier 1944 ou restant à imputer au «Compte Provisionnel de Liquidation des Services du Mandat et d'Intérêts Communs»

S'il apparnissait que ce compte ait supporté, depuis le ler janvier 1944, d'autres dépenses que celles afférentes à la liquidation des divers organismes administralife du Mandat et des services d'intérêts Communs, le montant de cos autres dépenses viendrait ou addition des sommes inscrites à l'annexe N' Il précitée et ferait l'objet d'un versement complémentaire des autorités françaises au Conseil Supérieur des întérêts Communs.

Veuilles agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

وزاره الخارجية الفرسية

بارسن في ٢٤ کنون لاون سنه ١٩٤٨ معالي الورس

بالإشبارة الى اللحق رقم ٣ ثلاثعاق الم تقديم الترق يسبان الوقع بتاريخ اليوم ، الشرف يسبان سيشمرك مع دوائر المجلس الاعلمي للعصالح المشتركة يقد أن يوضعه الاعلاماق موضع التبعيد ، في مناقشمة التعات التي يسبت ، منذ تاريسيم الله كاثون الاول سبة) ١٩٤٤ ، توالي مستقية دوائر الانبعاب الاحتيماطي بالمشتركة والمسالسيم بالمشتركة والمسالسيم المشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمشتركة والمساليم المشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمشتركة والمساليم المشتركة والمساليم المشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمساليم المشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمشتركة والمساليم المشتركة والمشتركة والمشتركة

و دا تبين ان الحساب قد تحمل، مبد اون كانون الثاني (۱۹۴) ، بعقات غير التعمال المبدئة بتصفيه مختلف دوائر الانتداب والمصالح المسركسة، اضيعت النعقات الى المالع المبدة في المحق رقم ٢ المدكور اعلاه ، وتوات سنلطاب اعراد به سدنده السي الحلس الادى المدالح استاركة .

وتعصفوا تعنون دانق الأحتراج

بندو

Au débit du sous-compte A seront portés les montants des opérations prévues par l'article 2. Ces opérations se feront obligatoirement par le débit du souscompte A. Elles ne pourraient affecter le sous-compte B qu'au cas où par suite du jeu de l'article 2 paragr. 3, le crédit du sous-compte A aurait été intégralement épuisé.

Au crédit et au débit du souscompte B seront portés les montants des ajustements prévus par l'article 5.

Le soide du sous-compte B be pourra être débiteur. En comé quence, au cas où un ajustement aurait à se faire par le débit du sous-compte B et où le sous-compte B ne présenterait pas les disponibilités nécessaires à cet ajustement, ledit ajustement sersit différé en tout ou en partie jusqu'à ce qu'il ait été rendu possible par le jeu d'éventuels accroisse ments uitérieurs

Les ajustements qui n'auraient pu être effectués, pendant la durée de l'accord, par le débit du sous-compte B s'effectueraient à l'expiration de l'accord par le débit du sous-compte A.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

وتفيد على هذا الحساب الماليسة السنة عن العصاب المالية والمادة المالية وهده العمليات تحسيرى احباديا عن طريق القيد على الحساب العرعي (أ) و ولا يمكن أن تؤتسر في الحساب العرعي (ب) الإاذا كان الرصيد الدائن للحساب الغرعي (أ) قد نفسد تماما يسبب عطيق العقرة الثالثية من المادة الثانية .

تميد للحساب المرعي (ب) وعليهم المالع الناشلة عن التسويات المساو الهاده الحامسة .

ولا يمكن أن يصبح رصيدالحساب الدرعي (ب) مدينا ، فإذا كانت همالك بسوية يجب اجرازها عن طريسق الفيد على العساب العرعي (ب) موكان رصيد هذا العساب لا يسمح باجراء علم التسوية ، فترجا التسوية كلها أو يعضها ، ويتما يصبح اجرازها الى هما العساب ، فيما نعد ، عن مبالسسح حديدة .

أما التسويات التي قد يتصبيلو اجراؤها في الناء مدة الاتفاق عبيسن طريق القيد على الحبياب العرمي (ب) بتبعد عند انبهاء احل الاتفاق، بالقيد على الحساب العربي (ا).

وتعصلوا تقبول فالق الاحترام .

بيدو

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre

Me référant aux dispositions de l'article 5 de l'accord signé en date de ce jour, j'aj l'honnour de vous confirmer qu'afin de répondre au désir exprimé par le Gouvernement libanais, le Gouvernement Français a renoncé à envisager un ajustement du compte ancien Nº 1 dans le cas où le Gouvernement Libanaia viendrait, pour des raisons d'ordre économique, à modifier, soit de BA propre initiative, soit en accord avec le Fonda Moné taire International, la parité officielle de la livre libanaire par rapport à la livre sterling.

C'est dans cet esprit qu'a élé étabil la rédaction définitive de l'article 5 de l'accord signé en date de on jour.

Le Gouvernement Français est d'autre part, d'accord avoc le Gouvernement Libenais sur ce qui suit :

Le compte ancien N° 1 sera subdivisé en deux sous-comptes intitulés sous-compte A et sous-compte B.

Au crédit du sous-compte A sera portée exclusivement la somme initiale mentionnée à l'article 2 باریس ل ۲۴ کانوناثنائي۱۹٤۸ ممالي الوريو ،

الإنسرة الى احكام المادة الحامسة من الاتعاق الموقع سريح اليسموم. الشرف بان أو كد لكم أن الحكومسة الفرقسية ، أجابة للرغبة التي الدتها العكومة اللبنانية ، قد تنازلت عسن البطر في سبونة الحساب القدم رقم البنائية من تلقاء نفسها أو بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي ، لاسباب اقتصادية، على تبديل المادلة الرسعية من الليزة اللنائية والليزة الاسترليب

و ثد وضع النص النهائي المسادة الخامسة من الانعاق الوقع اليسسوم على ضوء هلا البغا ،

ومن جهة ثانية ، فأن الحكومسة العرسسة منفقة مع الحكومة اللساسة على ما يلي :

يعسم الحسات القدام رقم األى حسابين فرعبين يسمى احدهمسسا 1 الحساب القرعي 11 ويسمى الثاني 2 الحساف العرعي ب11 .

يقبد الحساب العرعي (أ) الماسم الاسمي المدكور في المادة الثانية دون سواه - banque annulera le certificat et exécutera l'opération en procédant à un virement dans ses écritures du dossier libanais à un dossier intérieur français.

Inversement, tout titre d'une société française exploitant au Liban qui se trouve régulièrement placé en France sous dossier libanais peut être transféré dans les écritures de la C.C.D.V.T. sous dossier d'une banque au Liban affiliée à cet établusement et donner lieu à la délivrance par la dite banque d'un certificat au porteur dans les conditions indiquées au paragraphe 3 ci-dessus

تأييفا لأمن التحلي ، فيلقي المعرف اشتهاده ، وينفذ الأمن سحو بل تحريه في قيوده من اللف النثائي الى ملف درستي داخلي ،

وبالعكس ، قال كل صافر على منافر على منافر على شركة فرسسة تعمل في السال، وموجودة السالي ، بمكن تحوطه في قبودالصدوق الركزي الى ملف مصرف موجود في المنان ومشترك في الصنفوق المركزي، على ان يعطي المسرف ، تقاء ذلسبك شهادة غير اسمية و فقا الشبسير وط المبينة سابقا في العقرة الثالثة ،

Far contre des justifications serontdemandées pour les titres non
encore déposés en banque. Dans
le cas où ces justifications (affidavits de propriété) seront jugées
valubles, la banque procèdera à
ouverture d'un dossier libanais
sounts au régime applicable aux
dossiers de cette catégorie

3° -- Titres déjà en dépôt à la C.C D.V T

Suivant que cen titren ant été pris en charge pour le compte de portuurs libanais par une banque française au Liban ou par une banque en France, les régimes et dessus indiqués paragr. 1 et paragr. 2 leur seront applicables. En conséquence, pour les premiers, la banque affiliée au Liban délivrera le certificat au porteur prévu et pour les seconds, la banque en France affiliée procédera à l'ouverture d'un dossier libanaus.

B — Conditions de Négocia tions des Titres.

Les certificats émis au Liban se négocieront sur place, comme il a été indiqué, par tradition manuelle, mais pourront également donner lieu à des cessions au profit des porteurs résidant en France

Dans ce cas, le certificat sera remis à la banque dépositaire, à l'appui de l'ordre de cession; la يد انه تطلب اناتات اذا لـــم تكن الصكوك قد اودعت بعد احــد المارف ، واذا تبين ان هدهالاناتات (شهادات الملكبة) كافية ، عمـــد المر ف الى فيع مف ساني تحصع للنظام المطبق على هذه العلة مــدن اللفات ،

۳ ــ الصكوك التي سبق ابداعهــا الصندوق الركزى:

اذا كائت هذه السكوك في عهدة مصر ف فرسسي موجود في نسان ، أو مصر ف موجود في فرسنا ، لحبيبات حبيبها اللباسين ، طبق عليها احبد البظامين المبيئين اعلاه ، في العقسرة الإولى والعقرة الثانية ، ففي العالم الإولى، يسلم المصرف الوجود في لبان والمستوك بالصيدوق المركزي المهادة عبر الاسمية المذكورة العا ، وفي الحاله والمشتوك بالمامة المركزي البان والمشتوك بالمامة والمشتوك بالمندوق المركزي السبي فنح ملف لنائي ،

ب) شروط النمامل بالصكولد :

ان الشهادات الصادرة في لبنسان يجري التمامل بها مطيا كما دكسسر آبعا ، وداك بالإسمال من شابي سد. كما أنه يمكن التحلي عنها لصالسسح الحملة المقيمين في قرسنا .

وفي هاده الحالة تسلم الشهسسادة للمصرف الذي جرى فيه الايسساع qui ne seront destinés qu'aux porteurs résidant au Liban, seront fournis à la banque par la société émettrice. Cette dernière n'interviendra que pour fournir à la banque du papier fiduciaire correctement établi, la banque affiliée à la C.C.D.V T. délivrant ces certificats sous sa seule responsabilité

Aucune justification d'origine de propriété ne sera demandée aux porteurs actuels résidant au Liban et détenteurs des titres qui y sont conservés, de sorte que ces porteurs recevrent un certificat syant les mêmes garanties les mêmes caractéristiques et les mêmes avantages que le titre lui-même remis en dépôt,

2° — Titres conscrués en Fran-

Les titres conservés en France soit par les porteurs cux-mêmes soit en banque, doivent, lorsqu'ils seront appelés à la C.C.D.V.T faire l'objet d'un dépôt à la C.C.D.V.T. Ce dépôt ne donners pas lieu à l'émission d'un certificnt, mais simplement à l'ouverture d'un dossier ches la banque affiliée, au proût du dépositaire

Aucque justification particulière d'origine de propriété ne sera exigée pour les titres déjà enregistrés par les banques en France, sous dossier libanais. المودعة . اما هذه الشهادات ، التي لا نعطى الا لحمله الصكولة المعسين في لمنان ، فتقدمها الى المصرفالشركة التي صفرت عنها هذه الصبكوك ، ويقتصر عمل الشركة على وتقديست الاصول الى المصرف ، ويتولى المصرف توريعها على مسؤوله الحاصة ،

ولا يطلب من حملة المسسكوك المحاسب الدسس عرب الدسس المسمي في للدراء الدحودة في حورتهم المسكوك الموحودة منه ، ال سندوا مصدر ملكسها، فسعطوا شهادة بكون لها نفس الصماسسات والاوصاف والإمثيازات التي تكسبون للصك الاصلي الذي جرى ايدافسة.

٧ ــ العبكولد الموجودة في فرسيا

ر السكوك الموجودة في فرسسا سواء كانت بيد الحملة أو في أحبسه المصارف ، حب أنداعها المسدوق المركزي عندما بطلب المشادوق ذلك. ولا يؤدي هذا الايداع الى أمسسار شهادة ، بل إلى قتح ملف باسسم المودع في المصرف المشارك بالصندوق

ولا مطلب اي اثبات لممدر ملكيسة الصكوك التي سيق تسحيلهسسسا في مصارف درنسا في ملف لبناني .

ANNEXE III

REGIME DES TITRES DES SOCIETES FRANÇAISES EXPLOITANT EN SYRIE ET AU LIBAN

A — Conditions de dépôt des titres à la C.C.D.V T

En vue de tenir compte de la situation particulière des porteurs libanals et de permettre la négociation simple et rapide soit au Liban, soit à la Bourse de Paris des titres des Sociétés françaises exploitant au Syrie et au Liban, les dispositions sulvantes seront appliquées

1' — Tures situés matériellement au Liban.

Lorsque ces titres seront appeces à la C.C.D V T. ils devront être déposés auprès d'une banque ad Liban affiliée à la C.C.D.V T

Ils seront, conformement aux réglements en vigueur, livrés matériellement à la C.C.D.V.T. et pris en compte par la banque locale affiliée à cet organisme. Foutefois, la banque émettra au profit des porteurs résidant au Liban, en représentation des titres déposés par eux, des certificats au porteur négociables sur place dans les mêmes conditions que les titres déposés par eux. Ces certificats,

اللحق رقم ٢

النظام الخاص بصكوك الشركسيات التي تعميسل في سوريسيا ولينان

ا شروط أيداع المستحولات المتدوق المركزي للامانات و تحويل المكوك :

مراعاة لوصعبه الساسي أندس معمول صكوك شركات مرسسه تعمل في سورية ولينال ورقبة في جعل التعامل بهذه العلوك سهلا وسريسا سواد في بيروت أو في بورسه تدرس، تطبق الاحكام التالية

الصكوك الوجوده فطيسسا في لبنان -

عندما يطلب السندوق المركسوي هذه السكوك ، يحب ايفاعها مصرفا في لسان مسمر كا في التسدوق المركزي

وتسلم هذه الصكود الى الصدوق المركزي وفقا الانظمة النافسسلة ، ويفتح لها حسباب في المعرف المحلسي المشترك في المسدوق المدكود ، على المسكوك المقيمين في لبنان ، مقابسسل الصكوك المقيمين في لبنان ، مقابسسل الصكوك المتي اودعوها ، شهادات غير اسمية (au portear) يمكن التمامل بها محليا كما أو كانت هي الصكوك

State of the

على ما قبله

10VLITALTO Y1,04

JYLLI AOL

1017.717.47

I ELYDALEYTIA. 1 Jeans

> شركة خطوط بمدادا الحديدية عيبا العبومة الفضاك أأعينا ١٠٥٠ (شهاره متطقة بحصة شرقي الأردن في الدسيسور

وسا ١٠٠٢٤٨ ليرة عثمانيه دهباعسا ۲ ، ۱۵ و ليرة استرليبيه دهيا

المصالح النسركه ما وهي ملك الحلس الإمسالي مادرنها مصلحه العيمارك

۳ اردنس ۵۰۰۰۰ لیرداسرلسه دهسه الی المسانج اکتسرکه

قد اشترتها حربه الصالح النسرك لحساب فاطلىء وهلاد الليراب الدهب كاس الصومال العرسي

عمولة السراء ١/٠٠/ نهن الشراء

14.601.25		
Report	Trans	dell blackness
ž	의	
	书	
	quotepart	
	£	
	츙	
	représentatifs	
	b) 2.050 certificats représentatifs de la quotepart de la Trans	jordania dans le D.P.O.

es hature

2
4
b) 145 Bytes sterling or saysin nor Padestock motors do. December
500
Salsie.
0
terline
20
NATI
9
1

en nature sie par indministration des Dougnes of appartenant aux Interêts Communs

el Remboursement aux Interêts Communs du prix d'achat de 5.000 livres atering of achetees par la Tresoverie des Intérêts Commune pour le compte de la Cote Française des Somalis

Commission d'Achat de 1/2 pour mille Prix d'achat

157,216,82 157,216,82 14 758.473 80 79,67 157 138 25 Total

متل ما ميله

١ . حصه الدولتين في ارباح مصفاه طرائلس ١٠٨٤٨٨٠٨٠٨٠ ٢ ــ مر فا اسكندرونة

٣ _ العراسة التضائية على شركة

٢٤. ٦٨.٤٧ - الصداوق الحاص بالعرامات التعدية ١٨٠٤٧ - ١٤ مد الحطوط الحديد بهاليوكة

17...11...X1 ه _ المسلوق الحاس بقمع الاضطر أبأت

والصالحات النهلقه مهراضه العطع ٧ _ مندوق مساهدةاللاحثينالارمن

٦ ... حاصلات العرامات التقديمة

٨ _ اعادات الإحتي الارس

٩ ــ تمو بلات لكتب إناتسن) فيدالتمفية ١٩٠٠ ١٢٠٠

1-1777ca.A..A

1 - 17 47 to . A. . A

Virtolit-Lis

المسرع:

٨٠٠٠٠٠ ليرة لتاتية سورتة حطوط بغداد العديدية اثي شماية الحيلة العرسيي لامهم نجب أن يدوع من أصلهاملع هدا) ۲۸۷٥ سهما من امهم شركة

Part des Etats dans les bénéfices de la Raffinerie de Tripoli. Port d'Alexandrette. Séquestre de la Societé pour la Construction des Chemins de 81.672,42 Séquestre de la Societé pour la Construction des Chemins de 81.672,42 Sonds spécial pour la répression des troubles. Sonds apécial pour la répression des troubles. Sonds apécial pour la répression des troubles. Sonds d'aide aux réfugies armèniques Assistance aux réfugies armènique Persement de l'Office Nansen en liquidation 4913 10.233.508,08 14-601.256.08	Report	4.367.848 90
de la Societé pour la Construction des Chemins de 81.872,42 cial des amendes 24.068,47 cial pour la répression des troubles. 3.487,46 s' amendes et transactions du Contrôle des changes. 180.210 62 de 1.00 fâce Nansen et fiquidation 4.813 10.233.508,08	1) Part des Etats dann les bénéfices de la Raffinerie de Tripoli.	9.871.848 60
de la Société pour la Construction des Chemins de \$1.672,42 cial des amendes cial pour la répression des troubles. 3.487,46 8 amendes et transactions du Contrôle des changes. 180,210 62 de aux réfugies arméniens de l'Office Namen en inquidation 10.233.508,08	2) Port d'Alexandrette,	43.289,51
24.068,47 3.487,46 role des changes 180.216.62 201 23.727 4.913 10.233.508,08	3) Séquestre de la Société pour la Construction des Chemins de Fer en Turquie	81.672,42
7. 3.487,46 role des changes 180.210 62 201 23 727 4 913 10.233.508,08	4) Fonds spécial des amendes	24 068,47
zo1 23 727 4 913 10.233.508,08	5) Fonds spécial pour la répression des troubles.	3.487,46
23 727 4 913 10.233.508,08	6) Product des amendes et transactions du Contrôle des changes.	180.210 62
	7) Fonds d'aide aux réfugies armeniens.	201
4 913	Assistance nux réfugies armésticas	23 727
	Versement de l'Office Nansen en hquidation	4 913
14.601.256,08		
		14.601.256,08

en nature LLS. 75.000 restant à payer au Syndicat Français des porteurs d'actions du Bagdad

تحسم من هذا اللع الدنوميان الالية :

ا - العماريف التي انفتها مكسب

1.77777.79

الحكومتين اللبنائية والبورية باديس ومرسيليا تعساب

1 /L. Yo

النائية في باريس (٢-٦-١ - المالع الدنوعة المقوضيات 3 C1 -0-0371)

٣ - الماحوذات للحساب الاحتياطي التعلق بنصفة دوائر الإستاب ودوائر المسالح المشيركة

T17701..... 1,141,1V1,11

T. . . V. T(T, T) 4.141.141.44

LV11111V1

ONICTOTITO

يضاف الى دلك الرصيد الحيالي للحياب الإحساطي المعلق مصعبة دوائر الانتداب والصالع المنتركة .

ح - أوازم محلقة تسلسها المدونية العامه ا مع الاحتفاط بعقوم احمتها) ب مد سلمه لحسيات الريقياالاسواف المرسية اشراء الان مرسمائية)

د - حسامات لم تحول الى المسالح المسمركة في ١ كيسان ١٩٤٤

C.TTY.YEA.1.

YOU COTILE

V

A deduire de ce chiffre les passiments suivants		6 704.320
a) Dépenses payées pour compte des Couvernements Syrien et Libanais par les Offices de Paris et de Marseille	903,226,28	
b) Versements à la Legation du Liban en France (12/4 et 2/5 1945)	18,750	
c) Prélèvement au profit du compte provintonnel de liquidation des services du Mandat et d'Intérêts Communs	2.775,000	
	3.696.976,39	3.898 976,39
A ajouter noide actuel du commentent et au sont et au commentent et au com		3 007 343,61
des services du Mandat et d'Interêts Communs.		581 953 25
		3.589,296,89
B Avance pour le compte de l'Afrique Equatoriale Française (achat de matériel cinématographique).		26.000
C Matériel divers pris en charge par la Délégation Générale (sous réserve de vérification)		758 452 04
Report		4.367 748.04

اللحساق دقم ؟

بيان بالبالغ والقيم التي سجب ان سلمها فرسا للمجلس الاعلىالمصماع المسترك

ا _ الاموال الموحنة للمشالسج المسركة ، والنائشة عن حسامسات الودائع المعالمة الى المصالح المسركية ق اول بیسان سنة ۱۹۴۴ .

7.4.	* 3 - 12.4		0.		V17,71.	0.77
ه ب المصالح الشمر كه ، حسساك الودائع ، نبر كه حصر الدخان ،	الرسم القطوع المستوفي مسن شركة النفط المرافية).	 المسالح المسركة ، حساب الودائع اموال مقطعه مي وارداب 	سبابقا في مصلحه الديون الممومية المثمانية) .	٣ ــ المسالح الشمركة ، حسسان الودائم - النامين السهري للموطعين	 المصالح المستوكة ، حسنات الودائع ، أثدرون العمومية المتمالية). 	ا ـــــــاموان وارده مي حرسه المسالح المساركة .

الجموع : ۲۰۷۰ (۱۳۳۰

7 (.AT.

٧ - المصالع المشركة ، حساب الودائع وارداب رسم المارات الاحاقى) ،

٦ - المالج التركه ، حساب الودائع محسومات تعامديه مقتطعه

من روانب الوظمين المطين في مصلحه الحجر الصحي) .

٨ - الصالح المسركة ، حساب الودائع ، واردات المعظمه بالصكولة

المالية لعلم النعد المدسية الليانية) ،

ANNEXE II

ETAT DES SOMMÉS ET VALEURS A REMETTRE PAR LA FRANCE AU CONSEIL SUPE RIEUR DES INTERETS COMMUNS A) Fonds due aux intérêts Commune au tito, des compres de depôt de fonds transferés aux

The second secon	5 660.000	716.390	400	269.040	6.090	18.940	24.820	8.550	6.704.320
Intérêts Communs le 1er Avril1944	1) Fonds provenant de la Tresorerte des Intéréts Communs	2) I.C. s. c. de dépôts, Dette Publique Ottomana	3) I (s c de dépôts, Cautionnement mensuel de l'ancien pir sonnel de la D.P.O) IC s c de dépôts fonds réservés sur le produit de la taxe forfaitaire payée par PIP.C	5) I.C. a/c. de dépôts; Règie des tabacs	8) I.C. s c de dépôte, Retenues pour pensions du personnel local des services quarantenaires	7 I.C s c de dépôts, Produit de la surtane des phares	8) I.C. s.c de dépôts, Produit de la couverture en titres des émissions de jetons-monnais de la République Libanaise	Total en L.L.



- -Parcelle 3
- --- Ancien dépôt d'essence de Roussant

Dépôts de Hammana-Chabanieh et de Hammana-Bmariam (moins les parcelles restituées à leur ancien propriétaire)

- Höpital de Tripoti
- Camp d'Ablah

Aérodromie de Rayack (moins les parcelles occuppées par les Pères Blancs, les Socurs de la Sainte Famille, le D.P.H.) et sous réserve du libre enlèvement de 4 hauges dits «Double Tonnesux».

- ــ القطمة رقم ٢
- مستودع البرين القديسم ي الرويسات
- مستو دعات حمانا ــ الشيانية
 وحمانا بمريم ماستثنــــاء
 القطع التي اعبدت الى مالكها القديم) .
 - ــ مىنىشىقى طراسىن
 - ے معسکر اطح
- مطار رباق (باستنباء القطع الرباق وراهبات «العائلة القدسة» وراهبات «العائلة القدسة» وشركة دمشق ـ حمساه وتمديداتها ، وباستنسساء العظائر الاربع المروقة باسم و دوبل تونو » والتي يحور نقيها بدون قيد .)

En foi de quoi, les soussignés, d'ument autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont apposé leurs algustures.

Fait à Paris, le 24 janvier 1948

Hamid FRANGIE G.BIDAULT واثناتا لذلك ، فإن الوقعين أدنساه الموضين رسميا من قبل حكومتيهما، مهرا هذا الاتفاق تتوقيعهما ،

حرر فی باریس ، می ۲۲ کانونالثانی سبه ۱۹۲۸ ،

الوديع: حبيد فرنجيه الدوتيع: جنورج بيساد

ANNEXE I

LISTE DES PROPRIETES DE L'ETAT FRANÇAIS AU LIBAN dont la Cession est prévue par l'article 8 de l'accord signé en date de ce jour :

- --- Caserno Lyautey-Weygand
- Tribunal Militaire
- Petit gurage altué derrière le Tribunal Militaire
- Caserna Granger
- Caserne Gey
- Partie sud de la caserne Franchet d'Esperey
- Caserne Joffre
- Caserne Desgré du Lou
- Caserne Lambrouin
- Caserne dite des Musiciens

اللحسق رقم ا

جدول ممنلكات الدولة العرنسية ف لبنان المباعة وفقالاحكام المادة الثامنة من الاتعاق الوقع بتاريخ علما اليوم:

- _ ٹکنہ لیوٹی نے فیعان
 - _ المحكمة المسكرية
- الراب الصغير الواقيسيع وراء المحكمة المسكوبة
 - _ ثكبه عرائحر
 - _ ٹکبه جاي
- التمسم الحدوبي من تكسية
 فراشي ـ دسيري
 - ے ٹکے جو بر
 - ب تکنة ديمري دي ٿو
 - _ ثكبة لاميروان
- الثكثة المسهاة ثكثة الوسيقيين

Les interéts, dividendes et autre produits des titres de cos sociétés françaises qui seront représentés par les certificats visés à l'annexe III (paragraphe A 1°) seront exonerés de l'impôt français aur le revenu des valeurs mo-

ARTICLE XXII.— Le présent accord est conclu pour une durée de dix ans.

Un an avant son expiration, les Parties Contractantes se concerterent en vue de décider s'il doit être renouvelé pour une nouvelle periode ou modifie.

ARTICLE XXIII — Les Hautes Parties Contractantes conviennent que les différends que pourrait soulever l'application du présent accord ou de ses annexes seront. à la requête de la partie intéressée, soumis à l'arbitrage de la Haute Cour de Justice Internationale.

ARTICLE XXIV.— Le présent accord est établi en deux exemplaires authentiques, un pour chacuns des Hautes Parties Contractantes. Il sera soumis par celles el à l'approbation de leurs Parlements respectifs, et ratifié. Il entrera en vigueur le lendemain de l'échange des ratifications qui se forn à Paris.

تعمى من الضريبة الموتسية على دخل الاموال المعولة . العوائدوالارباح وغير ذلك من واردات صكوك هنده الشركات الموسسة التي سنقسوم مقامها الشهادات المدكورة في الملحسق ردم ٢ عدره ا . .

الماده الثانية والعشرون : سقسد هذا الاتعاق لمدة عشر سنوات،ويستاور

الفريقان المتعاقدان سنة قبل انقصاء اجله ، في تقرير أمن تمديده مستسوة حديده أو تمديده .

الماده الثالثة والعشرون: عصص المتعاقدان الساميان على تحكيمهم محكمه العدن الدوسة ، ساء على طلب العراق الذي يعليه الأمر، في الحلاقات التي قد تنشأ حول تطبيق هسسالا الاتفاق او ملاحقة ،

الماده الرابعة والعشرون: وسلح هذا الانعاق سنتحين اصليليين ، واحده ثكل من العربقين الساسلين المتعافضين ، وبعرضة كن منهما عنى برعانه للموافقة علية ، بم الرمسية ويوضع موضع التنظيد غداة تيسادل وثائق الابرام في باريس ،

nais fourniront aux parties intéressées tous documents qui leur scraient nécessaires.

ARTICLE XX Dans un délai de trois mois, à compter de l'entrés en vigueur du présent accord, le Protocole en date du 19 avril 1944 réglant le statut de Contrôle des Changes Syro-Libahale, sera, par entente mutuelle, annulé et remplace par un nouveau Protocole Celut-el mettra au point des conditions dans lesquelles sera assurée la coopération qui sera nécessaire tant au bon Conctionnement des relations d nancières du Liban avec l'Union Française, qu'à la participation éventuelle du Liban au bénéfice des accords conclus avec la France par les pays tiers pour leurs palement avec la zone franc

TITRE V

DISPOSITIONS DIVESES

ARTICLE XXI.— Le Gouvernement Français, désireux de prendre en considération les intérêts particuliers des porteurs libanais de titres de sociétés françaises exploitant en Syrie et au Liban, s'engage à modifier, en faveur de ces porteurs, dans les conditions définies à l'annexe III, les règles actuellement en vigueur sur le depôt des actions françaises à la Caisse Centrale de Dépôt et de Virements de Titres. القطع الليساني السوري ؛ أن يرودا المماندين بكل ما طرمهما من وثائق.

الماده العشرون: ق مده ثلابه النهائية تبدأ بعد أن يصبح هذا الاتعاقباطة يتعاهم أثمريقان على الساءبروتوكول ١٩ يسبأن ١٩٤٤ القاضي يتحديد بظام مرافيه العطع في سورنا ولسان، وعلى أن يحدد هذا البروتوكول التسروط التي تحدي العلامات المالية بين لسان والاتحاد العربي في العلامات المالية بين لسان والاتحاد العربي إو لامكان استعادة لبنان من العربي بشان مدنوعاتها مع منطقيسه احرى بشان مدنوعاتها مع منطقيسه العربية.

الباب الخامس احساء

الماده الحسسادية والعشرون ال الحكومة الفرسسية ، رفية منها في ان تراغي مصالح البنائيين معن يحملون سكوك شركات فرسسية تعمرى دورنا ولسان ، تتمهد بال تعدل ، في الشروط المسئة في الملحق الثالث ، القواعيسة المطبقة حاليا في شال ايداع الصكوك الغرنسية الصندوق المركزي الودائع وتحويل الصكوك . ARTICLE XVII.— Des modifications ou régime actuel des transferts pourront intervenir d'un commun accord entre les autorités monétaires françaises d'une part et libanaises d'autre part. Ces modifications seront préalablement étudiées de concert par les organismes de contrôle des changes des parties intéressées. Elles seront rendus exécutoires par ces mêmes organismes.

ARTICLE XVIII .- La situation du compte nouveau N° 3 aefini à l'article 4 ci-dessus sera examinée périodiquement et au moins une fois chaque année d'un commun accord entre les Parties Contractantes. An eas on ce compte présenterait un déséquitibre résultant notamment de l'évolu tion de la balance commerciale les organismes de contrôle des changes des parties intéressées se concerteraient pour assouplir ou restreindre, suivant le can le régime des transferts à destination du Liban en vue de rechercher un rétablissement de l'équilibre de ce compte

ARTICLE XIX.— Les Parties Contractantes a'engagent à appliquer les principes di-dessus de la manière la plus conforme à l'esprit général du présent accord. La Banque de Syrie et du Liban et l'Office des Changes Syro-Liba. الماده السابعة عشرة: يمكن ادحال بعض التعديلات على نظام التحديلات المعالى ، وذلك بالاتعاق بين السلطات النساسة والعربسية الموثبة تستؤول النقد ، ويبغي ان تشسرك دوائسس مراقبة القطع في كل من الله يسسسن في دواسة هذه التعديلات مسبقسا، وتحص هذه الدوائر المدسسسلات المدكورة منالحة للتبهياء ،

الماده الشاهبة عشرة : بدين حالية الحديث المجدية رقم ٣ المحدد قالمادة الرابعة السابقة ، بسورة دوريسية، ومرة ق كل سنة على الاقل بالاتفاق بين العربقين المتفاقدين - وق حالية الحيلال توازن هذا الحساب ، يسبب خاصة ، قان دوائر مراقبة القسطع في الملدين تتشاور فيمنا بينها لكسني المال ، نظام التحويلات الى لينسان ودلك توصلا إلى اعدة الدواري الني الحيال المداري المداري المال ، نظام التحويلات الى لينسان ودلك توصلا إلى اعدة الدواري الني الحياب المذكور .

الماده التاسعة عشرة: بتعوسية العربةان المتعاقدان تطبيق البادىء المبئة اعلاه ، على الوجه الاكسشو ملاءمة لروح هذا الاتعاق العامسية وعلى مصرف صورية ولبنان ومكتب

ARTICLE XVI -

1° — Les transferts du Liban, autre que ceux prévus à l'article 15 ci-dessus, à destination de l'Union Française seront admis sans limitation de nature ni de montant. Toutefois, ils ne pourront être effectués que par l'entremise des intermédiaires agréés.

2' — En ce qui concerne les transferts de l'Union Française autres que ceux visés à l'article 15 ci-dessus, à destination du Liban, in régiementation française des changes devra prévoir, dans cortaines limites, la faculté de trans-féror les sommes relatives.

aux secours familiaux et frais de séjour

- aux frais de scolarité,
- aux revenus,
- aux primes d'assurances et aux frais de justice,
- aux rapatriements des avors appartenant à des Libanais qui liquident leur établissement dans l'Union Française et s'installent définitivement dans leur pays

الماده السادسة عشرة:

- ا ــ أن تحوين الإموان من ألمان الى الاتحاد الفرنسي ، في غير الاحوال المسه في المسمادة الحامسة عسرة الساهسة. يقلل بدون الحديد في النوع والكمة ، على أن هذا المحويل لا يجود أن يتم الاعلى يسد وسطاد مرحد لهم
- ٢ يجيه أن تنص أنظمة العطيع المرتسية، فيما يتعلق بنحو الله الأموال من الاتحاد المرتسي ألى لسان في عام الاحسوال المبينة في المادة الحامسسية عشره السابقة ، على أمكسان تحويل المبالع المتعلمة بما يلى:
- ـــ الإعانات العائبة وتعقـــــات الإمانــه ،
 - التعقات المرسية ،
 - المداخين،
- ـ انساط التامي ، والمقيات المضالية ،
- معل أموال اللبنائيين الديسين مصعول عملهم في الاستحد الدرسي ليقيموا بهائنها في السمال م

REGIME APPLICABLE AUX
MOUVEMENTS DE FONDS
ENTRE L'UNION FRANÇAISE
D'UNE PART ET LE LIBAN
D'AUTRE PART

ARTICLE XIV.— Sauf en ce qui concerne les opérations pré vues aux articles 3 et 3 ci-dessus tous les réglements entre l'Union Française d'une part, le Liban d'autre part, s'effectuerent par le débit ou le crédit du compte nouveau N° 3 défini à l'article 4 ci-cossus.

Aucune transaction entre 'C'
nion Française d'une part, le Liban d'autre part, ne pourra s'ef
fectuer, à moins que les organismes de contrôle des changes des
Parties Contractantes n'en conviennent expressement, en une
autre monnale que le franc français ou la livre Ilbanaise

ARTICLE XV.— Les transferts de fonds destinés à des règlements de marchandises, pourront être librement effectués de part et d'autre, à condition qu'ils soient réalisés par l'entremise des intermédiaires agréés et qu'ils se rapportent à des importations ou à des exportations effectuées suivant les règles générales et la procédures en vigueur dans chaque pays.

النظام المطبق على انتقال الامسوال بين الانحسساد العربسي ولينسسان

الماده الرابعة عشرة: في ما خسيلا العطيات المسار اليها في المادتين الثانية والثالثة السابقتين ، قان جميسم المدفومات بين الاتحاد الفرنسي ولبنان تحرى واسطه الحساب الحديدريم "المحدد في المادة الثالثية ، وذليك بقيدها لهذا الحساب او طبه ،

ولا يجوز أن تجري أنة معاملسة بين الاتحاد العرسي ولنان ، بعطسة عير العربك العرنسي أو الثيرة اللبنائية الا يعوافقة دوائر مراتبة المقطع في البلدين موافقة صريحة .

المادة الخامسة عشرة : يحسسون تحويل الاموال بين الملدين سيسدون فيد ، تسديدا لمشترى البصسائم على أن يبولى هذا التحويل ومعلماء مرحص لهم ، وأل تكون المحوسس ناشمًا عن عمليات تصدير أو أمستيراد بمب وقعا للقواعد العامه والاسسول المسعة في كل من الملدين .

TITRE III

DISPOSITIONS

COMMERCIALES

ARTICLE XII.— D'une maniere générale, l'exportation et l'importation des marchandises entre l'Union Française d'une part, et le Liban d'autre part, seront soumises aux réglementations et autorisations existant dans chacun des pays intéressés.

ARTICLE XIII.— En es qui concerne les produits dont l'importation ou l'exportation est limitée, les Gouvernements intéressés es mettront d'accord, par l'entremise de leurs représentants respectifs, sur les quantités dont l'exportation et l'importation seront autorisées et sur les périodes d'utilisation des contingents sinsi octroyés.

Pour l'établissement des contingents d'exportations, les Parties Contractantes tiendront compte des échanges traditionnels entre leurs pays et des besoins propres de leur économie.

Le Gouvernement Français s'efforcera en outre de favoriser, par ses exportations, l'équipement du Liban.

الباب الثالث

احكام بجاريسة

المادة الثانية عشرة أن تصديب التصالع واستيادها بين لبنان والاتعاد العراسي يحضعان بوجه عام، للانظمة والاحازات الممول بها في كل بلد من البلدان المحصه

الماده الثالثة عشرة تنعق الحكومتان واسطه معثلي كل منهما، على الكميات التي يناح تصديرها أو استيادها من المتجات التي يكون استيادهاك أو تصديرها مقيدا، وعلى مواعيدا متعمال الحصص المرخص بها ،

وعد تحديد الكميات المرضحه بتصديرها باخذ الفريقان المتعافدان نعين الاعتبار حركة التبادل المالوفسة بين البلدين وحاجات اقتصادياتهما الحاصيصة .

وفضلا عن ذلك فان الحكومسسة المرتسبة ستسمى بواسطة سادراتها لتسهدل الحهيز لبنان -

ARTICLE XI.—Le Gouvernement Français déclare renoucer à toutes créances qu'il pourrait avoir à présenter au Gouvernement Libanals au aujet de droits et de faits antérieurs à la date de la signature du présent accord et qui n'y auraient pas été mentionnées.

Le Gouvernement Libannis déclare d'autre part renoncer à toutes créances qu'il pourrait avoir à présenter au Gouvernement Français au sujet de droits et de faits antérieurs à la date de la signature du présent accord et qui n'y auraient pas été mentionnées.

Ces renonciations respectives ne prendront effet que par l'entrée en vigueur du présent accord المادة الحادية عشرة: تعلن الحكومة العرسية انها تسائل عن كل ما قسد بكون لها من ديون على الحكومسسة اللسائية لم يرد ذكرها في هذا الاتعاق بشال حقوق او اعمال ساعة لماريح النوقع عليه .

وتعان الحكومة المنتانية من جهسه ثانية الها تتنازل عن كل ما قد يكون لها من دبون على الحكومة العرسبسة لم يود ذكرها في هذا الاتعاق ، بشأن حقوق او اعمال سالقة لماريخ الوصع طملة ،

ان هذا التنازل المتبادل لا يسري معموله الا بعد ان يصبح هذا الاتعاف دعدا .

7

7

juin 1950, **30 juin 1951, 3**0 juin 1952 et 30 juin 1953.

Si à l'une quelconque des dates ci-dessus, la parité officielle, déclarée au Fonda Monétaire International, entre la livre sterling et la livre libanaise était aupérieure à 2 83125, le montant de l'échéance en livres libanaises devrait être complété de telle façon que la contrevaleur en livres sterling de cette echéance au taux de 3,83125, ne soit pas modifiée.

ARTICLE X.— Dans un de ai de 6 mois à compter de l'entrée en vigueur du présent accord, le Gouvernement Français remettra nu Conseil Supérieur des Intérêts Communs Syro-Libanais, ou à tout autre organisme qui aurait été désigné à cet effet conjointement par le Gouvernement syrien et le Gouvernement libanais ses sommes et valeurs détenues par les autorités françaises pour le compte des Intérêts Communs Syro-Libanais et définies à l'état annexe N° III.

Cos sommes et valeurs seront remises sous réserve que le Gouvernement Syrien et le Gouvernement Libanais donnent quitus de la gestion des comptes correspondants et substituent vis-à-vis des tiers leurs responsibilités à celle du Gouvernement Français. سنة ۱۹۵۰ و ۲۰ حریران سنة ۱۹۵۱ و ۳۰ حزیرانستة ۱۹۵۳ و ۲۰حزیران سنه ۱۹۵۳ .

وادا حدث ، عبد حلول حدائواعيد المبنة اعلاه ، ان المعادلة الرسميسة المعلدة امام صندوق النقد الدولسي، بين الليره الاسترليبية والليرة اللتانية المسحت تتحاوز ١٩٥٥ ميرات السنائيسة المسحد المستحق بالليرات السنائيسة يجب ان يراد بحيث تظل قيمتسه بالسرات الاسترائسة مساوية ما كاب عليه عندما كان التعادل الرسمسي عليه عندما كان التعادل الرسمسي

المادة العاشرة: حلال مهدة سبب الشهر تبدأ من اليوم الذي تصبيح عبد الاتفاق تاقلاً ، قسلم الحكسومة الفرنسية الى المجلس الأعلى المصالح المستركة السورية اللسائية أو الى المهدة اخرى تعينها لهذه القاله بالاتفاق بين الحكومتين السورية والسائيسية المالغ والقيم الموجودة لذى السلطات المرتبية لحساب المصالح المستركة السورية الليتانية والمبتة في الحدول السحق رقم ٣٠.

ويحري تسليم هذه المبالع والقيم على أن تعطي الحكومتان السوريسية واللباتية محالصة عن أدار فالحسابات المسعة بها، وأن تحلا محل الحكومسة المرسية في تحمل السعاب تحادالمر a été fixé forfastairement à livres libanaises 150.000 par un échange de lettres entre la Délégation Genérale du Gouvernement Français et le Gouvernement Libanais, est porté au crédit de la France sur le Liban

5' — MATERIEL DE SECURI-TE AERIENNE «RADIO-TRANSMISSION» ET «METEO»

Le montant de la valeur du matériel appartenant à l'Etat Français, équipant les trois postes de «Radie-Transmission», et les cinq postes «Météo» fonctionnant au Liban et transfères au Gouvernement Libanais depuis le ler janvier 1947, soit livres libanaises 130.000, est portée au crédit de la France aur le Liban.

ARTICLE IX.— Le montant des créances françaises énumérées à l'art.cle B, soit au total livres banaises 20.000.000. creance totale sur le Liban, portera intérêt à 1% l'an. Il fera l'objet d'un paiement en frança au cours officiel du franc français par rapport à la livre livanaise le jour du paiement

Ce paiement sara effectué par le débit du compte ancien N° 1 vise à l'article 2 ci-dessus, en 5 tranches annuelles égules, venant à échéances les 30 juin 1949, 30 مين المتدوية العامة للحكومة الفرنسية والحكومة اللساسة عمد لمحطسسة الإداعة اللاسلكية في بيروث المتقلسة من الحكومة الفرنسية الى الحكومية اللسانية .

خامسا: ادوات الوقاية الجوسسة والواصلات اللاسلكسسسية واحسسوال الجسو

يقيد لحسبات فرنسنا على لبنان مبلع المدرد البرة ثمنا الأدوات النسس تمكها الدولة القرنسية والتي جهرت به المعطات الثلاث الموامسسلات اللاحوال المحسل الاحوال الجوية ، وقد تسلمنها الحكومسسة اللبنائية منسة اول كانسون النانسي سمة ١٩٤٧ .

الماده التاسعة ؛ ان قيمة الديسون الفرسسة على سال سسه في عادم الثامنة ، والنالغ مجموعها ، ٢ طيسون ليرة سابية ، بعطي دادة سنوسسة فقرها ١ بالماية ، وبدفع هده دارس بالفرنكات ، يسعر الغربك الومنمسسي بالفرنكات ، يسعر الغربك الومنمسسي

ونتم هذا الدمع بالقيدعلى الحساف انقديم رقم ١ المشار اليه في المسادة الثانية السابقة ، على حمسة اشساط سنوية متساويه تستسحق في ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٩ ، و٣٠ حزيران Les biens, altués au Liban et appartenant à l'Etat Français, qui n'ont pas fait l'objet des cossions visées ci-desous pourront être librement utilisée ou amenes par lui, conformément aux lois et règlements en vigueur au Liban

2" — CESSIONS DE MATERIEL MILITAIRE

Le matériel militaire cédé par le Gouvernemet Français au Gouvornement Libanais lors du transfert au Liban des troupes spécis les, en sus de la dotation normale des unités, est porté au crédit de la France sur le Léban pour un montant forfaitaire de livres libanaises 1.640.000

3º — RESEAU TELEPHONI-QUE.

Lo reliquat dû par le Gouvernement Libanais au Gouvernement Français, au titre de la cession au Liban du réseau téléphonique libanais, est porté au crédit de la France sur le Liban pour un montant de livres libanaises 80.000.

4" -- POSTE DE RADIODIF-FUSION DE BEYROUTH

Le montant de la cession par le Gouvernement Français au Gouvernement Libanais du poste de radiodiffusion de Beyrouth, qui ونحنى للدونة الفرنتينية ال استحدم نقل: حريتها الملاكمها في لبنان التي لم يتم بيعها بموجنتين الاحكام الناقة وتنصرف بها ، وفعا للمواس والانظمة المرعبة الاحراء في لبنان

ثانيا: تسليم الاعتدة المسكريسة

ان الاعتدة العسكرية التي سلمتهسا الحكومة العرسسة الى الحكومسسة اللسائية حين انتقال الجيوش الحاصة الى ليسان علاوة على تحهيسسزات الوحدات العادية ، تقيد لحسسساب فرنسا على لنان بصلع مقطوع قدره

ثالثا : شبكسة التلفسسسون

ان الرصيد المتوجب على الحكومسة الساسة للحكومة الفرنسية - نسب مبيح الشبكة التلفولية اللسائية اللي لنان ، بقيد لحساب فرنسة عبلي لنان تصلع ، ، ، ، ، ليرد لساسة .

رابعا: عطة بروت للاذاعة اللاسلكية

ل<mark>قيد لحساب فرنسا على لبنان مبلع</mark> ١٥٠ د ١٥٠ ليره لساسه - للحدد لصورة مقطوعه ، لموجب الرسائل المبادلة tantes sur une éventuelle reconduction, ou jusqu'à ce que la li quidation soit achevée. la garantie prévue à l'article 5 continuera d'avoir son piela effet.

TITRE II

REGLEMENT DES CREAN-CES ET DES DETTES

Le Gouvernement Français d'up part, le Gouvernement Libanais d'autre part, conviennent de procéder comme suit su règlement général de toutes les créan ces et dettes existant entre sux

ARTICLE VIII.— Détermination des créances françaises.

1 BIENS FRANÇAIS.

Le Gouvernement Français cède, dans leur état actuel, au Gouvernement Libanais, qui accepte, les biens figurant à l'état annexe N° 1, dont la valeur globale ent fixée forfaltairement à la somme de livres libanaises 18 000.000, qui est porté nu crédit de la France sur le Liban.

Le Gouvernement Libanaia fera évacuer par son administration ou son armée, dans un délai de 3 mois à dater de l'entrée en vigueur du présent accord. les immeubles français qu'elles occuperaient et dont il n'aurait pas acquis la propiété en vertu du présent article. المسهالة المنصوص عليها في المسسادة العامسة تطل سارية المعول .

الباب الثاني تسوية الديون واللمم

ان الحكومة اللباسة من حهة . والحكومة الفرنسية من جهة تأتيسة : العقتا على تسوية جميع الديسون والذمر فيما بينهما على الرجة الاتي :

المائدة بعرسية . المائدة بعرسية .

اولا: المناكسات العرسيسة تسع الحكومة العرسسة من الحكومة اللسنانية عبر من العكومة اللسائيسسة و قبولها، المسكات المدرجة في الحدول وقم 1 الربوط بهذا الاتعاق عبحالتها الحاصرة عود حددت صميم الملع مقطوع قدرة 14 مليون ليرة لبنائيسة تقيد لعساب فرنسا على لمان .

اما المعارات انفرسسه التي لم نتم شراؤها بموجب هذه المادة 6 والتسسي بشغلها اليوم الجيش اللبنائي او يعص الدوائر السنائية ، فان الحكومسسه اللبنائية ستعمل على احلائها في مسفه بلائه اشهر سدا في الوم الذي نصبح منه هذا الإنهاق بالدة . ancien N° 1 correspondant au chiffre des créances françaises sur le Liban mentionnées à l'article 9 cl-après. Ces dermères nommes ne porteront pas intérêt

ARTICLE VII. Un an avant l'expiration du présent accord les parties contractantes se concerteront en vue d'une éventuelle reconduction totale ou partielle de la garantie prévue à l'article 5.

En cas de non reconduction, il sera procédé, à l'expiration de l'accord, à la liquidation du solde du compte ancien N° 1

Co solde sera porté au crédit du compte ancien N° 2 pour être liquidé dans les conditions suivantes

a) si, à l'expiration de l'accord il n'existe pan de restrictions de change, toutes sommes figurant dans le compte ancien N° 2 seront utilisées au gré du Gouvernement Libanais.

b) si, à cette époque, il existe certaines restrictions de change, toutes sommes figurant dans le compte ancien N° 2 pourront être utilisées suivant la procédure déterminée à l'article 8 du présent accord.

Jusqu'à ce qu'une entente intervienne entre les parties contracتسوية حزء الحساب رقم 1 المقايسل لقدار الديون العربسية على لينسسان المشار اليها في المادة الناسعة الاتساء. مهده المالع لا تعطى مائدة .

الماده السابعة: قبل انهاء هيلا العقيد بسبة يتشياور العربقان المعاقدان في امكان تمديد الضباتية المصوص عبها في المادة الحاسية تمديدا كليا أو جزئيا .

وادالم تعدد الضعائة صفى رصيد الحسباب القديم رقم 1 فور التهاء مده الإندى .

سقل هذا الرصيد الى الحسسات المديم رقم ٢ لكي يصفي في الشروط الإنسسات

ا الذا لم يكن تعة من قيود على القطع عند التهاء مدة الاتعاق ، قان حميع المالع الوارده في الحبيبات المديم رعم ٢ بمكن المدر ب بيسا و لقا لما ترتثيه المحكومة المنائية .

٢ ــ ادا كانت ثمه تبود على القطع
 ل الناريخ المذكور ، دان جمع المالع
 الواردة في الحساب القديم رقسم ٢
 يمكن النصرف بها وفقا للامول المبيئة
 في المادء الثالثة من هذا الإنفاق .

وراحما سفق المعاقدان على بمديد الإتفاقية ، أو تيم الصفية ، فسيان conditions prévues par le Titre IV du présent accord (article 16. paragr 1).

ARTICLE V.— Si, au cours de la période de 10 ans qui suivra la signature du présent accord, la parité officielle entre le franc et la livre sterling résultant du rapport des parités licelarces au Fonds Monétaire International, venuit à subir des modifications, le solde du compte ancien N° 1 defini cl-dessus, existant à la date de ces modifications, seruit immédiatement ajustices.

Lajustement se feralt, par versement du Tresor Français au
crédit du compte ancien N° 1, ou
par débit de ce compte au profit
du Trésor Français, suivant le
cas, de telle manière que la con
treva.eur en livre sterling. à la
nouvelle parité officielle, des soides du compte ancien N 1 auss
ajusté, soit égale à la contreva
ieur en livres sterling, à la parité
précédente, de ce même solde
avant son ajustement.

ARTICLE VI.—Les commes, qui viend aient eventuellement en ne croissement du crédit du compte N° 1, par suits des ajustements prévus à l'article 5 ci-dessus, porteront interêt nu taux de 1 % l'an à l'exception des precroissements qui seraient provoqués par l'ajustement de la fraction du compte

ى الشروط المنصوص عليها في الناب الرابع من هفا الاتفاق (مادة ١٦٤ فقرة ١)

المادة الخامسة: إذا طراعلى القرئك والهيرة الاسترابنية ، في خلال الستوات العشر التي على هسيفا الاتعاق ، لبديل في قيمة المادليسية المهدل في قيمة المادليسية المهدل الناتجة عن نسبه الدولي ، قان الرصيد الباقي عنسيد وقوع هذا التديل ، من الحسياب القديم وقم 1 المحدد اعلاه ، محسيب ال تسوى قيمته فورا ،

ويكون دلك المحساب القديم وقم 1)
الفرنسية الى المحساب القديم وقم 1)
الحريبة الغرنسية ، وفقا لما تقتضيه
الحريبة الغرنسية ، وفقا لما تقتضيه
الحساب القديم وقم 1 باللسسيرات
المساب القديم وقم 1 باللسسيرات
المساب القديم وقم 1 باللسسيرات
المساب القديم المالسينة على اساسي
المساب المادلة المساب المساب المادلة المساب المادلة المساب المادلة السبولة المسابقة للسبولة.

الماده السادسة : ان المالع التي عد تراد على الحساب العدلم رام المسل جراء التسويات المشار اليها في المادة الحاسبة الالمة الذكر ، تعطى درسادة قدرها المائلة في السنة ، وتسلسي من ذلك الزيادات التي قد تنشأ عس mé «compte pouveau Liban» (compte N° 3), au credit et au débit duquel seront portées, à dater de la signature du présent accord toutes les opérations qui interviendront entre le Liban d'une part et l'Union Française d'autre part.

Ces comptes seront notamment crédités du montant des opérations suivantes

- réglement des importations françaises originaires ou en provenance du Liban ;

- tous transferts de fonds effectués de l'Union Française vers le Liban dans les conditions définies par le Titre IV du présent accord (article 16, paragr. 2).

Le compte N° 3 pourra égale ment être crédité librement par le débit du compte ancien N° 2.

Le compte No 3 sers notamment débité du montant des opérations suivantes .

— règlements des importations originaires et en provenance de l'Union Française qui ne seront pas réglées par le débit du compte ancien No 2.

-- et plus généralement tous mouvements de fonds du Liban vers l'Union Française dans les ٣ لسان، وتقيد لهذا الحساب وعليه، اعتمارا من تاريح التوقيع على هسمانا الاتماق ، حميم العمليات التي تجري بين لبشان من جهة ، والاتحاد الفرنسي من حهه أحرى .

ومما يقيد لهذا الحساب البالسع الباشئة عن العمليات الانية :

المسالم الفرنسية الأسسسير أدات المسالم الفرنسية المسحة في السنان أو المبادرة عله ،

- جميع الاموال المحوله من الالحاد الفرنسي الى لبنان ضمن التسمسروط، المحددة في الباب الرابع من هذاالاتعال ماده ١٦ عمرة ٢ أ.

ويجوز أيضا أن تقبل الحسسباب رقم ٣ بدون أي تحديد ، المسائم التي تقيد على الحساب القديم دقم٣

ومما يقيد على الحساب وحسم ٣ المالغ النائشة عن العمليات الاتية :

_ تسديد فيمة ما يستورد مسين البضائع المشجة في الاتحاد الفرنسيني والصادرة عنه ، التي لم تسليد يفيد تيمتها على الحساب القديم رقم ٢٠

ب وبصورة اعم ، جميع الامستوال المحولة من لسان الى الاتحاد العربسي la signature du présent accord, par le Hanque de Syrie et du Liban, Institut d'Emission, et la somme portée au compte ancien N° 1 comme il est prévu à l'article 2 cldessus.

Le compte ancien N°2 pourra être débité du montant des opéra tions sulvantes

1"— Achata de matériel et de marchandises originaires et en provenance de l'Union Française

2°— Achats, au cours officiel de la Banque de France, de certaines devises européennes autres que le franc français.

La proportion et les délais dans tesquelles les sommes inscrites au compte ancien N° 2 seront utilisables en devises européennes acront mis au point d'un commun accord entre les parties contractantes étant entendu que la fraction utilisable pour des achats de devises ne pourra être supérieure à la moitié du total.

3"— Eventuellement, virements au crédit du compte nouveau (compte no. 3 Liban) défini par l'article 4 ci-après,

ARTICLE IV.— Il est ouvert dans les écritures de la Banque de Syrie et du Liban, gestionnaire de l'Office Syro-Libanais des Changes, un compte en francs dénomولسان ، مؤسسه الاصدار ، سار سح
التوفيع على هذا الاتماق ، والملخ القيد
للحساب القديم رقم 1 المشار اليه في
المادة الثانية اعلاه ، ونجوز أن تقيد
على الحساب القديم رقم ٢ ، المالع
المائشة عن المعليات الآبة "

۱ ــ شراء اوازم ونضائع من انتاج
 وتميدير الاتحاد العرشى .

٢ ــ شراد عص العبلات الإوروسة
 فير القرئك العرضي بالسعر الرسمي
 المحدد في سك فرئساً .

ويتفق الفريقان فيما بينهما عملى نسبة ما يمكن تحصيصه من اصل المالغ القيده في الحساب القديسم وقم ٢ ، لشراء عملات اوروبيه ، وعلى تحديد المسل التي يتمم فيها هسسة! الشراء ٤ على أن القسم الذي يمكس استحدامه لسراء عملات اوروسه - لا يجوز أن يتمدى تصف المحموع .

٣ ــ المحو بلات التي قد تجري الى
 ١ الحسباب الحديد رقم ٣ ليسبان ٤ المحدد في المادة الرابعة من هسسيدًا الإنعاق ،

الماده الرابعة المنح في سودسترات سوريا ولينان ۽ الكلف بادارة مكتسب القطع السوري السائي ۽ حسسات بالعرائكات بسمي «احسانا حديدارهم 1° — En vus du règlement, par le débit de ce compte, des sommes dues par le Gouvernement Libanais au Gouvernement Français pour les moutants et dans les conditions prévus aux articles 8 et 9 ci-après.

2° — A partir du 1er janvier 1953, en vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 oi- après, dans une proportion qui ne pourra excéder annuellement le dixième de la somme initiale portée au compte ancien N 1 en exécution du présent accord et sur demande adressée expressement par le Gouvernement Libernais trois mois au moins avant la date à laquelle il désire voir effectuer ces virements

3"— En vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 ci-après et pour des montants aupérieurs à la proportion définie au paragraphe 2" ci-dessus, al, par suite d'une contraction de la circulation monétaire libansuse ou pour toute autre raison, il apparaissait qu'il y ent intérêt à dépasser cette proportion et si les parties contractantes en coavenaient ainsi.

ARTICLE III.— Au crédit du compte ancien N° 2 sera inscrite une somme égale à la différence entre le montant des avoirs libanais en francs détenus, à la date de ا ـ قدمع المبالع المتوجبة عسلى الحكومة اللساسة للحكومة الفرسية صمن المعادير والسروط المسسسة في المدتين ٨ و٩ من هذا الإتعاق ٤ ودلك تقيد عدة المبالع على الحساب المدكور

٢ ــ اعتمارا من اول كانون النائسي الموسات البي الحداد في المسادة الحداد في المسادة الرابعة الاثبية ، بقدر لا يتحاوز مستويا القديم رقم (1) عملا باحكام هساف القديم ، وذلك نتاه على طلسسب مربح تقدمه الحكومة السائبة للائه النبو على الاقل تبل التاريخ السفي الربد أن تتم قيه هذه التحويلات .

٣ ــ لاجل تحويل مبالع تفسوق النسبة المعددة في العقرة الثانية من هذه الماده إلى الحساب الجديد المحدد في المادة الرابعة ، إذا تبين ، يسبب الكماش البداول المعدي المسابي أو لأى سبب أحر . أن همالك فالده في تجاور هذه النسبة ، وثم الانعاق على دلك بين العرضين المعاقدي .

الماده الثالثة: بعد المسسسات القديم رقم ٢ مبلع يعادل العرق يسين قيمة الموجودات المناتية بالفرتكسات التي تكون في حورة مصرف سورسا

Le Gouvernement Libanais d'une part, le Gouvernement Français d'autre part, décident d'un commun accord de considérer comme caduques les dispositions relotives aux avoirs libanais en franca de la Banque de Syrie et du Liban, contenues dans le para graphe No. 4 de la lettre adressée le 25 janvier 1944 par Monsicur le Général Catroux à Monsieur le President du Conseil des Ministres de la République Libapaise et d'adopter pour l'avenir le regime sulvant

ARTICLE I Les avoirs libe nais en france detenus, à la date de la signature du présent accord, par la Banque de Syrie et du Liban Institut d'Emission de la Republique Libanaise, seront, dans les conditions définies ci-apres inscrits à des comples ouverts dans les livres de la Banque de Syrie et du Liban sous les rubriques suivantes : «Compte ancien No. 1 Liban» et «Compte ancien No. 2 Liban» et «Compte ancien

ARTICLE II — Au crédit du compte ancien No. 1 sera inscrite une somme de francs ' huit miluards.

Le compte ancien No. 1 ne pourra être utilisé, pendant la dutée du présent accord, que pour les opérations suivantes ان الحكومة اللينانية من جهة ،
والحكومة الفرنسية من جهة ثائية ،
قررتا ، بالإتعاق يسهما ، ان تعتبرا
لافية احكام العقرة الرابعة من الكتاب
الذي ارسله الحبرال كاترو ق ه ٢
كانون لثاني سنة) ١٩١ الى دولسة
رئيس محبس ، زراء الجمهوريسية
اللينانية بشان الوجودات الليانيسية
بالفرتكات في مصرف سوربا ولمان ،
واتعقنا على اعتباد النظام التاليي

الماده الاولى: لل المرح الساسد بالعربية التي تكون ساريح التوقيع على هذا الاتعاق في حوره مصلوف سوريا ولبنان ، مؤسسه الاصدار في التمهورية اللسائية ، تقبله ضمسن الشروط المسية فيما بلي في حسابين يعتجان في دفائر مصرف سوريسيا ولبنان تحت العوائين الانيسيين : وحساب قدم وقم 1 ليسبسان ، و و و حساب قدم وقم 1 ليسبسان ،

الماده الثانية: يعبد للحياب العديد وقير 1 مبلغ ٨ مبيارات من العربكات.

 لا يجور النصرات بالحساب القدام رقم 1 طيلة مدة هذا الإتفاق ، ألا من أحل الممليات الإليه

ACCORD

MONETAIRE.

- Signe à Paris
 le 24 Janvier 1918
- Ratification autorisee per la loi du 24 Septembre 1948

Jo. n. 39/1948 p. 790

 L'ochange des instruments de rutification ent fleu à Purts.

LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE L'IBA NAISE d'une part, et LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE, d'autre part, déautre eux le 25 janvier 1944 et dénoncé par le Gouvernement Français, désireux également de régler à la fois l'ensemble des problèmes fluanciers résultant de la liquidation du pessé et leurs relations monétaires et financieres pour l'avenir, sont convenus de ce qui suit :

TITRE I

REGIME APPLICABLE AUX AVOIRS LIBANAIS EN FRANCS DE LA BANQUE DE SYRIE ET DU LIBAN, INSTITUT D'EMIS-SION اتفاق

مسسالي

- واقع في باديس (1914 م) 1914 في 11 كاتون الثاني 1914
- اجيز التصديق عليه سوچپ قانون
 ۱۹(۸) ابلول ۱۹(۸)

(چر ۲۹/۸۱۸۱مس» ۲۹) -

🐞 - جودلت وثالق الإنزام إل ياويس

ان حكومة الحمهورية اللبتائية منجهه وحكومة الحمهورية الفرسية منجهه احرى .

رغبة منهما في تقويم الانعاق الذي مقدناه في ٢٥ كانون الثاني سنسبه ١٩٤٤ وبعصبه الحكومة العرسيسة ورغبة الصافى ان تنعقا في آن واحد على جميع القضايا المالية الناشسسة من تصفية الماضي وعلى الملائسات البقدية والمالية في المستقبل المقدية والمالية في المستقبل المنافي ما يلي :

الباب الاول

النظام الواحب تعليقه عسسلى الموجودات اللنائية بالفرتكات في مصرف سوريا ولبنان (مؤسسسلة الاصلار)

E — Sur la base de l'adhésion du Gouvernement libanais au programme exposé dans les trois paragraphes précédents, le Gouvernement Français, de son côté, c'engage à adopter le programme d'évacuation suivant.

a Sous réserve des dispositions prévues au paragraphe b) ci-deasous, le retrait du Liban de l'en semble des troupes françaises sera terminé le 31 août 1946. A la mémi date, les unités d'avenan taires auront été dissoutes.

b, Du 31 août au 31 décembre 1948, le Gouvernement français aura la faculté de maintentr au Liban, un groupe de 30 officiers et d'environ 300 techniciens pour usaurer le contrôle et le transport du matériel. Le départ de ces derniers éléments sera effectué le 31 décembre 1948 au plus tard. c) Pour répendre au souhait exprimé par le Gouvernement libanain, le Gouvernement français affirme son désir d'assurer le retrait du gros des troupes combattantes avant le 30 juin 1946. Il appartiendra à l'Etat-Major commun franco-libanais de proposer au Commundement Français, compte-tenu des conditions maté rielles et du progrès des opération, des mesures propres à faciliter la réalisation d'un tel programme

J'ai l'honneur de vous confirmer l'accord du Gouvernement libanais sur les engagenments réciproques de nos deux Gouverne ments tels qu'ils sont exposés dans la lettre c'i-deasus.

Veuillez agrèer, Monieur le Ministre, l'assurance de ma haute consideration

HAMID FRANCIE



S.E. Georges Bidault Ministre des Affaires Etrangères

Monsieur le Ministre

Par lettre en date d'aujourd'hui vous avez blen voulu me faire connaître ce qui suit

«J'al eu l'honneur de vous faire envoir, le 19 mars, qu'à la suite de la Conférence des Experts Militaires français et britanniques qui s'est tenue à Puris du 2 au 6 mars, l'Etst-Major Français avant fixé au 1er avril 1947 la date à laquelle, compte-tenu des seuls moyens dont dispose sur place le Commandement Français au Levant, pourrait être nelievé le retrait de la totalité des troupes françaises etationnées au Liban

Je vous famats savoir en mêmtemps que ce délui était suscepti blo d'être abrégé et aménagé dans la mesure où des moyens et facilités supplémentaires seraient pretés au Commandensent français par la Gouvernement libanal C'est dans cet esprit que je vous avais demandé l'apput et la coopération de votre Gouvernement dans des conditions que nous avions précisées et je vous avais exposé en même temps les modifications qui pourraient, en conséquence, être apportées au pian d'évacuation.

Vous avez bien voulu me faire connaître le 21 mars l'accord de votre Gouvernement sur les pro positions que je vous avais faites. Il en résulte que

A — Le Gouvernement libanais s'engage à accorder au Commandement Français au Levant le concours suivant :

- 1) De la part des services publies : le concours de la Gendarmerie, de la Police, des Organes Administratifs et la mise à la disposition du Commandement Français des contingents de travailleurs dont les Autorités Militaires auraient besoin pour le condition nement. le transbordiment el l'embarquement du mai rie
- 2) De la part de l'Armée liba naise : la fourniture des moyens materiels nécessaires, d'ann cer taine main-d'œuvre, d'équipes spé cialisées et la prise en charge, sur la dentande des Autorités Fran caises, de tous les services de gar de qui pourraient lui être passés,
- 3) L'affectation d'officiers li banais à un Étal-Major commun franco-libanais ayant pour mission d'assister les deux Commandements et de les renseigner sur le progrès des opérations d'évacuation.

sur la dentande des Autorites françaises, de tous les services de garde qui pourraient lui être passès,

- 3) Laffectation d'officiera libanais à un Etat Major commun franco-libanais ayant pour mission d'assister les deux Commandements et de les renseigner sur le progres des operations d'évacuanon
- B Sur la base de l'adhesion du Gouvernement libanais au programme expasé dans les trois paragraphes précèdents, le Gouvernement Françain, de son côté, s'engage à adopter le programme d'évacuation suivant :
- a) Sous réserve des dispositions prévues au paragraphe b) él-dessous, le retrait du Liban de l'ensemble des troupes françaises sers terminé le 31 soût 1946. A la même date, les unités d'avennataires auront été dissoutes
- b) Du 31 août au 31 decembre 1946, le Gouvernement Français aura la faculté de maintenir au Liban un groupe de 30 officiera et d'environ 300 techniciena pour

assurer le contrôle et le transport du matériel. Le départ de ces derniers éléments sera effectué le 31 décembre 1946 au plus tard.

e) Pour répondre au souhait exprimé par le Gouvernement libanais, le Gouvernement français affirme son désir d'assurer le retrait du grou des troupes combattantes avant le 30 juin 1946. D'appartiendra à l'Etat Major commun franco-libanais de proposer au Commandement Français, compte-tenu des conditions motérielles et du progrès des opérations, des mesures propres à faciliter la réalisation d'un tel programme.

Je vous serais reconnaissant de vouloir bien me confirmer l'accord du Gouvernement libanais sur les engagements réciproques de nos deux Gouvernements tels qu'ils sont exposés dans la présente lettre

Veultez agreer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

GEORGES BIDAULT

RETRAIT DES TROUPES FRANÇAISES STATIONNEES AU LIBAN

ECHANGE DE LETTRES

23 Mars 1946
 Paris

S.B. Hamid Frangie Ministre des Affaires Etrangères

Monsieur le Ministre,

J'ai eu l'honneur de vous faire savoir, le 19 mars, qu'à la suite de la Conférence des Experts Militaires français et britanniques, qui s'est tenue à Paris du 2 au 6 mars, l'Etat Major Français avait fixé au ler avril 1947 la date à inquelle, compte-tenu des seuls moyens dont dispose sur place le Commandement Français au Levant, pourrait être achevé le retrait de la totalité des troupes françaises stationnées au Liban

Je vous faisals savoir en meme temps que ce délai était susceptible d'être abrègé et amenagé dans la mesure où desmoyens et facilités aupplémentaires seraient prêtés au Commandement français par le Gouvernement libanais. C'est dans cet caprit que je vous avais demandé l'appui et la coopération de votre Gouvernement dans des conditions que nous avions précisées et انسحاب الجيوش العرنسية من لبنان مبادله رسائل

۲۲ (۱۵)و ۲) ۱۹ دار ۲) ۱۹ داریسی

je vous avais exposé en même temps les modifications qui pour raient, en conséquence, être apportées au plan d'évacuation.

Vous avez bien voulu me faire connaître le 21 mars l'accord de votre Gouvernement aur les propositions que je vous avais faites. Il en résulte que :

A — Le Gouvernement Libn nain s'engage à accorder au Commandement Français au Levant le concours suivant

- 1) De la part des services publica : le concours de la Gendar merie, de la Police, des Organes Administratifs et la mise à la disposition du Commandement Français des contigents de travailleurs dont les Autorités Militaires auraient besoin pour le condition nement. le transbordement et l'embarquement du matériel.
- 2) De la part de l'Armée libanaise : la fourniture des moyens matériels nécessaires, d'une certaine main-d'œuvre, d'équipes apé cialisées, et la prise en charge

SURETE GENERALE

7 Julliet 1944

Beyrouth

S.E. Rlad Bey SOLH

Monsieur le Président.

La Délégation Générale de France au Levant a procédé, à la date de ce jour, d'un commun ac cord avec le Gouvernement de l'Etat du Liban, au transfert à cet Etat des Services de la Sûreté Génerale.

La Legation de Grande Breta gue a toutefois porté à la connaissance des Gouvernements de Syrie et du Liban, par aide-mémoire en date du 4 juillet, que les Autori tés Militaires Britanniques main الامن العام

14EE Jaar V 🗥

بيروث

tenaient à cet égard les réserves de sécurité militaire exposées dans le Document Bleu du 28 mars

J'ai l'honneur de vous faire an soir que les Autorités Militaires Françaises du Levant ne peuvent que prendre à leur compte, en ce qui les concerne, les dispositions de ce document dans les mêmes conditions que les Autorités Britanniques

Veuilles agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma très haute considération.

CHATAIGNEAU



B.C.C.L. aux fins d'obtenir un permis de sortie, dont il doit être muni avant de quitter le pays.

De plus, chaque personne rési dant en Syrie (Liban) (y compris les syriens on libanais) qui désirent voyager à l'étranger, doit se présenter avec son passeport au B.C.C.L. aux fins d'obtenir un permis de sortie sans lequel il ne lui sera pas permis de quitter le territoire syrien

Le permis de sortie portera la date extrême (c est-à-dire 8 jours après la date d'émission) à laquelle il doit être utilisé et le poste frontière par lequel le voyageur dolt passer Il sera extrait d'un livre de permis numéroté et les souches resteront au B C.C L.

Enfin, les étrangers résidant en Syrie (Liban) qui ont obtenu un permis de sortie en vue voyager à l'étranger, peuvent demander au B.C.C.L. ou au B.R.C.L. d'apposer un visa sur leur passeport les autorisant à retourner en Syrie (Liban). Cette autorisation ne l'dispensera pas d'avoir à obtent le visa consulaire pour la rentien Syrie (Liban) nisis it autorier la déhyrance d'un semblablivisa sans nouvelle autorisation du B.C.C.L. dans le delui d'autorier.

En ce qui concerne les person nes appartenant aux catégories I à VI comprises dans l'appendice I et résidant en Syrie, le vien de retour les dispensers de l'obten tion du vien consulaire

APPENDICES 1 et 2

En ce qui concerne la mise ou point des appendices 1 et 2, des échanges de vues doivent avoir fieu entre les autorités syriton (Rhanniscs) et les autorités allicompétentes.



Les autorisations accordées se ront signalées au poste frontière intéressé par le Gouvernement syrien (libanais

 Délurance des visas d'entrée.

Au moment de délivrer un visa d'entrée, l'autorité compêtente indiquera aur le passeport

- le no et la date de l'autorisation du B.C.C.L. (par exautorisation no 280 B.C.C.L. du
- Le poste frontière par lequel le voyageur entrera, l'Etat (Syrie on Liban) à travers lequel le voyageur est autorisé à se déplacer
- La phrase : «Ce visa n'au torise pas l'entrée dans les sones militaires interdites»

Sur les passeports des voyagours venant de Turquie on d'Irak par chemin de fer les mots «sauf en transit direct», seront ajoutés à la surcharge ci-dessus.

La durée du séjour accordé au voyageur, la date extrême à laquelle le voyageur doit avoir fait usage du visa (un mois à compter de la date où le visa a été accordé)

7. - Visas de transit

La procédure est la même en ce qui concerne la demande et la dé livrance des visas d'entrée. Dans le cas où les autorisations sont accordées, le B.C.C.L. indiquera le poste frontière par lequel le voyageur doit quitter le pays.

Etant donné que l'entrée en Turquie entraîne le passage de zones militaires interdites, les voyageurs en possession du visa de transit, en route pour la Turquie, doivent, quand ils passent par Beyrouth, obtenir un laissezpasser des autorités militaires franco-britanniques par l'intermédiaire du B.C.C.L. Ce permis sera delivré dans les 48 heures.

Si le voyageur est entré par Dersa ou Benet Yacoub, le permis de circuler peut être de livré dans le même délai par le B.C.C.L. au nom des autorités militaires franco-britanniques de Damas.

Cette formalité n'est pas applicable aux voyageurs en transit d'Irak pour la Turquis ou viceversa, via Tell-Kotchek et Meddan Ekbès, à condition qu'ils ne quit lent pas le train.

 Permis de sortie (Exit permits)

Chaque voyageur doit, au moins 48 h. evant l'expiration de la période de séjour indiquée sur son visa, présenter son passeport au 4 — Autorités qualifiées nour délivrer des visas d'entrée et de transit.

A défaut de représentation consulaire syrienne (libanaise) la procédure actuellement suivie continuera d'être appliquée, compte tenu de la creation du B.C.C L.

 Méthode à suivre pour oh tenir un visa d'entrée ou de transit.

Tout étranger sollicitant un visa est requis de se presenter personnellement devant l'autorité compétente indiquée au paragraphe IV et dessus, dans le but de remplir six exemplaires d'une demande, chacune portant une photographie et, en plus des in dications concernant l'identité, les détails suivants

- a) le poste frontière par lequel le demandeur désire entrer en Syrie (Liban) ou en sortir
- b) l'Etat (Syrie ou Liban) que le voyageur désire visiter.
- c) les raisons de son voyage.
- d) la durée de son séjour.

Un modèle de demande est compris dans l'appendice 2.

Au cas où tous les détails ne seraient pas fournes, il en résul terait invariablement le refus du visa. Ces demandes seront adressées en six exemplaires au Gouvernement syrien (libanais), qui en communiquera cing au B.C.C.L.

Aucune demande ne sera expédiée par télégramme, sauf en cas d'extrême urgence

Chaque membre du B.C.C L. sera mis en possession d'un exemplaire de la demande qu'il utilisera suivant les consignes établies par l'autorité qu'il représente. Les déclaions seront prises par le B.C.C.L. réuni en Comité et dans un délai de 15 jours au maximum à compter de la date de réception de la demande La durée pourra être réduite à un maximum de 5 jours pour le cas d'extrême urgence quand la demande est faite par télégranime

Chaque autorisation sera dotée dun numéro de série qui sera enregistré dans un registre tenu par le secrétariat du B.C.C.L. L'autorisation indiquera les localités que le voyageur est autorisé à visiter, ainsi que la durée du séjour qui lui est accordé. Ces indications seront également inscrites sur le registre

Les décisions du B.C.C.L. seront communiquées à l'autorité qui reçoit la demande de visa par l'entremise du Gouvernement syrien (libanais).

ANNEXE

Mesures réglant les voyages en Syrie (Liban) et au travers de la Syrie (Liban) en temps de guerre

1 Généralites

Aucun étranger, à l'exception den personnes comprises dans catégories pientionnées les dana la liste jointe & l'an nexe 1, ne pozra entrer en Syrie (Liban) sans un visa con sulaire apposé sur son posseport. indiquant le numéro et la date de l'autorisation accordée par le Bureau Central de la Circulation au Levant (B C.C L.) (Central Movement Bureau of the Levant - voir paragraphe 2 ci-dessous oui sera établi dans les Etats du Levant

- Composition des Bureaux Centraux de la Circulation au Levant
- a) Le «B.C C.L.» denomme ainsi par la suite dans tout le texte, sera une organisation mixte, dont le siège sera situe dans les quartiers généraux britanniques et français des capitales syrienne ou libanaise, et composé comme suit
 - un représentant des autorités militaires françaises
 - un représentant des autorités militaires britanniques

- en représentant du Gouvernement syrien (libanais).
- b) Pour la commodité des personnes résidant dans le Nord Syrie, il nera constitué à Alep un bureau régional du BCCL. composé comme suit
 - l'officier français de linison auprès de la Sûreté syrienne d'Alep,

Lofficier de liatson britannique auprès de la Sûrete syrienne d'Alep.

- 3 Consignes, functions at powering du «B.C.C.L.» et du «B.R.C.L.»
- a) Le B.C C.L. aura seul pouvoir pour décider en toutes matières relatives aux déplacements en Syrie (Liban) y empris le pouvoir de
 - 1) autoriser la délivrance des visas d'entrée et de transit à des étrangers,
 - ii) délivrer des permis de sortie à tous les voyageurs
- b) Le B.R.C.L. aura poucoir pour délivrer des permis de sortie à Alep au nom du B.C.C.L., selon les conditions et suivant le procédé indiqués dans les paragraphes 7 et 8 ci-dessous.

Pour des raisons d'hygiè ne intéressant les armées en campagne la police miltaire pourra procéder, en liaison avec la police liba naise à l'inspection des des maisons closes.

X. CENSURE CINF MATOGRAPHIQUE

L'exercice de la censure cinématographique sera assuré par les autorités libanaises. Les représentants de l'Armée préteront leur concours à ces autorités et auront le dreit de décision sur les questions concernant la sécurité militaire.

XL — CONTRE ESPIONNAGE

Tous les services de con tre-espionnage et les pou voira détenus par eux dépendront, pendant la durée de la guerre, de la Sûreté aux Armées qui informera les autorités libanaises si un ressortissant libanaise est en cause. De son côté, la Sûreté libanaise prétera son ueu cours en ces matières à la Sûreté aux Armées

XII. - PERSONNEL.

La Sureté aux Armees a la faculté de conserver pour la durée de la guerre le parsonnel libannis dont les services sont considerés comme indispensables au maintien de la sécurité militaire. Soms cette réserve, le personnel de la Sureté figurant disseles cadres de l'adalmetration libanaise est passe au Gouvernement libanais

V. — CONTROLE DE LA MAIN DŒUVRE ETRANGERE

Ce contrôle est transfere au Gouvernement libenais

Pour répondre aux nécessités de l'état de guerre les autorités militaires se réservent le droit de faire venir ou de conserver au Levant des travailleurs et des tech nicions dont la presence est nécessaire pour des entre prises militaires.

VI - DESERTEURS

Tout déserteur qui serait appréhende par les services de sécurité libanuis sera re mils par ces services au poste le plus proche de Sureté militaire

Toute personne pénétrant de manière illégale sur le territoire hisanais sora re mise à la Sûreté aux Ar mées pour être interrogée.

VII. — CONTROLE DES ARMES

La délivrance des permis de port d'armes, de chasse et le contrôle des munitions de chasse sont assurés par le Gouvernement Rhangis

La délivrance des permis de port d'armes de guerre est suspendue jusqu'à la fin des hostilités.

Les autorités militaires alliées et le Gouvernement libanais rechercheront une procédure en vue d'assurer la collaboration de leurs services respectifs pour l'exercice du contrôle des munitions et armes de guerre

VIII — TRAFIC DES STUPEFIANTS

Les autorités libanaises assureront désormals, comp to tenu des responsabilités internationales engageant le Liban, la répression du trafic des stupéllants.

En raison du danger que ce traffe constitue pour l'Armée les services de sécurité alilés se réservent le droit d'opérer et d'agir in dépendamment lorsqu'ils s'agit de personnel militaire allié, ou lorsqu'il y a présemption que le personnel militaire allié est intéressé Dans ce cas ils se font ac compagner d'un représentant des services libanus

IX. - TRAITE DES FEMMES.

Le contrôle de la traite des femmes est également transféré aux autorités libanaises. ci-dessus et assuziara les responsabilités qui en déconlent,

A défaut de représentation consulaire libanaise, la procédure actuellement suivie continuera d'être appliquée, compte tenu de la créntion du Bureau Central de la Circulation du Levant.

III. — SERVICE DES ETRANGERS

La prolongation des visus de néjour et la denvrance des cartes d'identité pour êtran gers sera dénormals assurée par le Gouvernement libanais sous les réserves autvantes :

- a) Le service ilbanais qui sern saisi d'une demande de proiongation de permis de séjour on d'une demande de carte d'identité. Informera la Sûreté aux Armées. S'il y a un étranger qui est autorisé à séjourner dans le pays et dont l'activité se révèlerait dangereuse pour la sécurité de l'Armée, il sera signalé par la Sûreté aux Armées au Gouvernement libanais qui assurera son refoulement
 - b) Maintien de la règle-

mentation en vigueur relative au séjour des étrangers, dans le cadre des dispositions générales indiquées ca-dessus, toute modification devant se faire par accoruentre les autorités libanaires et les autorités multaires

e) Les apatrides, comprenant les réfugiés et détenteurs de passeports Nausen qui résident actuellement au Liban resteront places sous le contrôle de la Sûreté aux Armées, qui fournira tous renseignements utiles à leur sujet à la Sûreté libanaise en vue de la delivrance d'une carte d'identité spéciale par les autorités libanaises

IV. — CONTROLE ET SURVEILLANCE DES ARTISTES ETRANGERS.

Ce contrôle cat transféré au Gouvernement libanais. Toutefois, pour des motifs intéressant la sécurité et le contre-espionnage, ca gouvernement avisers la Sûreté aux Armées des déplacements et des lleux de résidence des artistes étrangers et mettrs fin à leur séjour aur demande de la Sûreté aux Armées.

MODALITES D'APPLICATION

I POSTES FRONTIERES

La police et la aurveillance des postes frontières passent au gouvernement libanais qui assurera ce service sous sa responsabilité, En raison de l'état de guerre un agent de la Süreté aux Armèes sera attaché à chu que poste de la frontière, en qualité d'assistant. Cet agent indiquera au chef de poste libanais le nom des personnes indéstrubles pour la sortie et l'entrée du terri toire libannia, et celles dont les papiers ne sont pas en ordre.

Les indications données dans ce sens par le représentant de la Sureté aux Armees aurent catactère de décision. Il appartiendre aux autorités libanaises désormais responsables de l'exercice de la Sûreté Génerale d'en assurer l'application.

Dans le même esprit, le chef de poste libanus tiendra le représentant de la Sureté aux Armées au sourant des mouvements de voyageurs.

II. — DELIVRANCE A LETRANGER DES VISAS D'ENTREE POUR LE LIBAN

La délivrance des visas à destination du Liban sera du ressort des Consuls libanais qui soumettront les demandes dont ils seront saisis à leur gouvernement

En raison de l'état de guerre, le Gouvernement libanais ensira de ces demandes le Bureau Central de la Circulation du Levant B.C.C.L.) comprehant ;

> un représentant du Gouvernement libanais.

- un représentant de l'autorité militalie française
- um représentant de la utorité militaire britannique,

Cet organisme mixte, dont la composition, les attributions et le fonctionnement sont précisés dans l'annexe ci-jointe, est compétent pour toute matière touchant la dédivrance des visas d'entrée de transit ou de sortie. C'est en liaison avec es organisme que le Gouvernement libanais prendra les décisions relatives aux matières énumérées

SURETE GENERALE

7 Attillet 1944
 Sofar

۱۹۹۴ (۱۹۹۹)
 مواسسر

PROTOCOLE

Suivant l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre 1 Genéral d'Armée Catroux et les Gouvernements syrien et libanais, les services de la Süreté générale sont passés à la République Ilbanaise C'est donc le Gouvernement libanais qui aura desormais à assurer, sous sa responsabilité, la

marene de cea servicea

Une étroite collaboration sera maintenue entre la Súreté Génerale libanaise et la Súreté aux Armines.

RIAD SOLH CHATAIGNEAL





4. The General Officer Conmanding Ninth Army points out that the Franco-British Secure. Council is an advisory body with no executive powers whatsoever its purpose is to make recommendations to him and the French Military Commander, on which action may subsequently be decided "ithis their o'n spheres of constitution."

5. It must, therefore, be quitclear that it is not the Army Commander's intention that consultation with the British Multury nuthorities should become in any way a pretext for delaying the signature of the Protocols. He has requested that the foregoing statement of his views should be conveyed to all parties concerned

At General Holmes' suggestion this statement is also being brought to the notice of the French Delegate-General print and the Syrian Minister for Foreign Affairs.

British Legation Beirut إ) ان القائد العام المحيش التاسع بود ان يو سبحان محسن الاسراس طاني الفرنسي له صعة استشارية فقط دون اي سلطة تنعيدية وغسايته ان يدلي باقتراحات اليه والي فائد الحيش العرضي وعلى اساس هذه الاقتراحات سعق على الحطه العملية التي يحسب ان تتخذ ضمن بطاق مسؤوليسيات كل منهم ,

ه ساء عليه بحب أن يوسيع هذه التغطة وهي أنه لم تكن غاية القسسائد الإعلى أهبيار الساحثات مع السلطسات المسكرية البريطانية حجة لتأحسي يوقيع البرويوكولات وقد علت مب أن يرسل الميانات المدرجة أعلام عن نظرته لذوي الشان ،

ويناء على اقتراح الحترال هولسو قد ارسال هذه الدكرة الى المسدوب الفرنسي بالوكالة والى وثرو خارجية سوران

> المعوضية البريطانية بيروب

ARMEE

1 Juillet 1911
 Beyrouth

AIDE MEMOIRE

1 The General Officer Commanding Ninth Army has informed His Majesty's Minister that it has come to his notice that statements have been made recently that the British Military authorities have delayed negotiations between the French representative and the States Governments owing te their demands

2. It has already been made clear to the French representative that General Holmes takes his stand unreservedly on the Blue Paper, the terms of which he reserves the right to put into force at any time, whether a Protocol has been signed or not This right is derived from the Commander-in-Chief of the Allied Forces in the Middle East

3. General Holmes regards the Protocols as negotiated agreements between the French authorities and the States Governments He cannot and does not insist on the inclusion of any particular words, expressions, or paragraphs in them. He is, however, prepared to offer advice or suggestions if asked to do so.

الجيسش

ه فوز ۱۹(۵) بسیرت

مستكره

ان الفائد العام الجيش الناسع اوعز للوريو المعوش لعناجب الجلالة بان القت نظره إلى بيانات ظهيسوت حديثا عجواها أن البلطات العسكرية البريطانية أحرث المباحثات بسيبين مندويي غرضنا ومندويي الحكومات بناء على طابهم ،

٣) لقد سبق لنا ان اطهرنا جليسا للسدوي فرنسا ان موقع الجسرال هولز قد تجدد بدون تحفظ علسمى الورقة الزرقاء وله الحق ان باخسا الإجراءات اللارمه في اي وقت كسان سبن نصوصي هذه الورقة سواء وقع سرووكون ام به توقع وقد استمد هذا الحق من وظيفة القائد المسام لحدوس الحلف، في السرف الاوسعد.

۳) ان الجرال هولمز يعتبر هذه البروتوكولات كاتفاتهات مفاوسه بين السلطات العرنسية والحكومات المحلية وهو لايقدر ولا يصر على اضافيسيه اي كلمة خصوصية او عبارة او فقرة الى هذه الاتفاقية ولكنه مستصمسد أن بدلي بارائه وبارشادا تفاويا عتوا حاته ادا طلب منه دلك .

ARMLE LCHANGE DE EUTIRES

16 Julii 1944
 Beyrouth

S.E. Rind Bry See

M maieur le Président

En application du Protocole ca date du 15 juin, j'ai l'honneur de vous confirmer que les effect la , banais de la valeur d'un batar lon et d'un peleton d'auto-mitrailleu ses organquement constitués mis à la disposition du Gouvernement libanais secont désignés à tour de rôle pour une période d quatre mois, en principe

Ces effectifs recevent leur mis son conformement à la demande adressée par le Président du Con seil libanais au Coionel comman dant la cinquième demi-brigad

Voullez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma hauts considération

BEYNET

الجيسش مبادلة وسائسسل

۱۹ خۇيران ۱۱۸۲ مىلادىنى دىلادىنى دىلاد

SE se General d'Armèt Paul BEYNET

Monsteur le Delégué Général.

Par votre lettre du 16 juin vous avez bien voulu me confirmer que en application du Protocole du 15 juin, les effectifs libanais de la vaieur d'un bataillon et d'un pelo ton d'auto-mitrailleuses orga quement constitués mis à la disposition du Gouvernement libanais, seront désignés à tour de rôle pour une période de quatre mois, en principe

Vous aves ajouté que ces effec lifs recevront leur mission conformi ment à la démande adressée par le Président du Consell libunais au Colonel, Commandant la claquième demi-brigade.

En accusant réception de cette lettre, j'al l'honneur de vous faire savoir que le Gouvernement libanais donne son accord aux dispositions qu'elle contient et qui sont rappelées ci-dessus.

Veuilles agréer, Mousieur le Délégué Général, l'assurance de ma haute consideration

RIAD SOLH

ARMEE

45 Join 1914
 Beyrouth

الجيسش

ه خزیران ۱۹۲۲ سیسیرون

PROTOCOLE

En attendant la conclusion d'un record définitif sur la remise ef fective au Gouvernement libaneis de l'ensemble des Troupes libanisos entretenues par la Francau Liban, le Genéral d'Armenau Liban, le Genéral d'Armenau Beynet, Délègué Général et Frénipotentinire de France et Son Excellence Riad Bey Solh President du Conseil des Ministralibanais ont convens le quant

ternement Ilbanais , y as suffisants pour assurer le prantien de l'ordre interieur, le Géneral Commandant Superieur des Troupes Françaises met, dés la signature du présent protocole à la disposition de l'Etat Ilbanais des effectifs ne depassant pas un bataillon libanais d'infantere un peloton d'auto-mitrailleuses

La responsabilité et l'emploi des troupes mises à la disposition du Gouvernement libansis incombent entièrement à ce Gouvernement.

- 2) En cas d'opérations de guerre en cours ou imminentes, les unités mises à la disposition du Gouvernement Isbanais pourraient être provincirement retirées à la demande du Général Commandant Supérieur pour remplir leur rôle dans le cadro du dispositif génral de défense du Levant
- 3) L'organisation, l'administration et le statut de ces offectifs sont ceux qui régissent actuelle ment les Troupes Spéciales du Le vant, et leur entretien demeuren attendant le régiement definitif du transfert des troupes libanaises à la charge du Comman dement Supérieur des Troupes du Levant

Les frais supplémentaires ou camonnés par le transport ou l'emploi des Troupes par le Couvernement libanais sont à la chaige de ce Gouvernement suivant des modalités qui seront (ixées par une convention spéciale

PROTECTION DE LA PROPRIETE

8 July 1944
 Datus

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Genéral d'Armis Catroux, Commissaire d'Eta comission et les Représen ants de Convernements syron or library le Géneral d'Armée Beynet, D gar général et Plémpotentiain primee an Levant et les deux Genvernements intéresses ont procedé le 3 juin 1944 au transf : effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban de l'Office pour la Protection de la propriété com merciale, industrielle, artistique littéraire et musicale

Le personnel de ce service est passé à la même date au service حمايسة السكسسة

) ۲۰ جریزان ۱۹۵ دشتن

des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Générald'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais relativement aux foiseteonnaires français

Les obligations internationales assumées jusqu'ici par la France concernant la Protection de la propriété industrielle, la répression des fausses indications de provenance et la protection des œuvres artistiques et littéraires au nom de la Syrie et du Liban sont désormais à la charge de cendeux Etats





POLICE SANITAIRE VETERINAIRE

9 Jum 1911
 Dumus

الراقينية اليطرينية

ه ۴ حزیران ۱۹۹۲ دملستان

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943, à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des gouvernements syrien et libanais le Général d'Armée Beynet, Délé gué général et Plénipotentaire et les deux gouvernements intéressés ont procédé le 3 juin 1944 au transfert effectif aux deux Etat-de Syrie et du Liban du Service de la Police Sanitaire Véterinaire

Le personnel de ce service cet pausé à la même date au nervice des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Générald'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais relativement aux fonctionnaires français.

CREMINS DE FER PORT DE BEYROUTH

5 Julio 1963
 Damas

السكك الحديديسية مرفا يستجرون

💣 د حزیران ۱۹۲۶ بینستان

PROTOCOLE.

En ce qui concerne les réseaux de chemins de fer de Syrie et du Liban et le port de Beyrouth, le transfert aux deux Gouvernements du contrôle de leur exploitation est acquis. Les guestions d'ords genéral relatives aux chemins d'fer et au port feront l'objet d'un examen special entre les autorité compétentes.

En vue de répondre aux besoins de l'Armée, le laboratoire de recherches véterinaires reste à la disposition des autorités militaires pour la durée de la guerre,

POSTES ET TELEGRAPHES

3 June 1215
 Damas

بريد وبرق

🐞 ۳ حزیران ۱۹۴۵ دنشسس

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervent le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commussaire d'Etat en mission et les representants des Convernements syrien et libanais le Général d'Armée Beynet, Déle gue General et Plénipotentiaire et les deux Gouvernements intéressés ont procédé le 3 juin 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du Service de l'Inspection Générale des Postes et Telegraphes.

Le personnel de ce Service ent passé à la même date au Service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Consell Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

Les obligations internationales assumées jusqu-lei par la France en matière postate et télégraphique au nom de la Syrie et du Liban sont désormais à la charge de ces deux Etats

SERVICES QUARANTENAIRES

3 Juln 1944
 Damos

الحجر الصحي ♦ ۲ حزيران ١٩٤٢

يعشينين

PROTOCOLE

En execution de l'accord intervenu le 22 decembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des Gouvernements syrien et libanais, le Genéral d'Armée Beynet et les deux Gouvernements intérenses ont procedé le 3 juin 1944 au transfert des Services Quarantenaires aux Elats de Syrle et du Liban.

Le personnel de ces services cat passé à la même date au service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressees 27 décembre 1943 au Géneral d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais, relativement aux fonctionnaires français. Le Directeur du Service de Santé est m/s à la disposition des deux Gouvernements pour assurer la direction de ce service jusqu'à la fin de la

Les obligations internationales assumées jusqu'ici par la France en matière sanitaire et quarante naire au nom de la Syrie et du Liban sont désormain à la charge de ces deux Etnts.

DECLARATION COMMUNE

3 July 1911
 Beyrouth

تمريح مشترك

ی ۲ جزیان ۱۹۹۱ درون

Aux termes de l'accord intervenu le 22 decembre 1943 entre le Général d'Armée Catroux. Commissaire d'Etat en mission et les Représentants des Gouvernements syrien et libanais, des negociations avaient été entreprises pour procéder au transfert des services d'Intérêt Commun

Ces négociations sont arrivées à une heureuse conclusion et l'ensemble de ces services, effectivement transféré à la République liba syrienne et à la République liba naise, se trouve désormais placé sous leur autorité.

BEYNET
RIAD SOLH
SAADALLAH EL DJABRI
JAMIL MARDAM BEY

ANTIQUITES

3 Juin 1915
 Beycouth

آئی<u>۔۔۔۔۔ان</u> ← ۲ خزیران ۱۹۹۶ مروب

PROTOCOLE

En execution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le General d'Armee Catroux, Commissaire d'Eint en mission, et les Représentants des Gouvernements Syrien et Labanais, le General d'Armée Beynet et le Gouvernement Libanais ont procédé le 3 juin 1944 au transfert à la République Libanaise du Service des Antiquités

Le personnel de ce service est passé au Gouvernement Libana : compte tenu des termes de lu let tre adressée le 27 Décembre 1943 au Géneral d'Armée Catrouv par le Président du Consell libanais relativement aux fonctionnaires français

7

INSTITUT D'EMISSION

19 Avric 1933
 Beyrouth

مؤسسه الأصدار

۱۹ ئیسسان ۱۹۹۶
 سیرون

I SS SILIDS

La tablité des as es de Offico des Changes (dénommé ciaprès l'Office) constituant la garantie des avances à cet Office consenties par la Banque de Syet du Liban, Jastitut d'Emission denommé ci-après la Banque onsse su possession de la Banque c lu date du 15 avril 1944 libres de tous engagements

En conséquence, la dette di l'Office vis-à-vis de la Banque se l'ouve étente

A cette date du 15 avril. 1944 les avances de la Banque a l'Offs'elevaient à

L.L.S 285 050 569,2485

A la même date, la totainte des avoirs de l'Office, qui sont transférés par cette convention à la Banque se décomposaient comme suit.

> Latg. 3.062 269-6-4 dont 2 900.000 en Bons dia

Tresor
L.E. 201.995.980
L.P. 252.782.782
D.I. 142.220.504
US. \$ 2,482.264,29
Frs.S. 351.770,53
Frs. Fr. 5.596.685.285.95

La Banque affectera ces devi ses à la converture de la circus tion fiduciante

A partir du 15 avril 1944 i'Office a'engage à céder à la Banque la totalité des devises qu'il acquiert. La Banque s'engage à lui fournir au taux officiel la controvaleur en livres syriences et libannises de ces devises sans limitation de montant

La Banque s'engage à lui céder dans la limite de ses disponibilités et conformément à la réglementations du Contrôle des Changes en vigueur, toutes devises qui lui seraient nécesaires. Il lui réglers la contrevaleur en livres syriennes e' libanaises au cours officiel

Ces devises ainsi que toutes celles qui pourraient être acquises par la Banque sont soumises aux conditions des conventions passées entre les Geuvernements sy riens et libanais et la Banque relatives aux élements de la couverture, exception faits des dis positions applicables en matière de réévaluation de l'or entrant dans la couverture

b 10 % du rendement des écarts de change sans toute fois que le montant revenant alnet à « Banque gest onna, re sont supérieure à LLS 100,000 par an — quelles que soient les conditions

ARTICLE X Les Bureaux de l'Office sont établis à Beyrouth, Damas et Alep.

ARTICLE XI Les Galer nement Syrien et Libanala se ré servent le droit de resilier à tout moment la convent on aux termes de laquel e la gestion de l'Office e été conflée à la Banque Cette mesure prenant effet à l'expira-

tion d'un delas de trois raois, a partir de la date de n'i fication

Li droit de reschation aux ...a. mes conditions est reconnu a la Banque gestionnaire

ARTICLE XII C , orogecs toutes les dispositions contraires au présent décret legisla tif

ARTICLE XIII — Les Ministres de la République Syrienne sont chargés de l'exécution du présent decret legislatif qui sora soumis à l'approbation de la Chambre des Députés fors de sa réunion Les indemnités à allouer à ces deux Commissairen seront fixées par les arrêtés de leur nomination et supportées par le Budget du Contrôle des Changes.

ARTICLE VI.- L'Office fixe les cours de vente et d'achat des de vises sur instructions des Commissaires des Gouvernements après consultation du Contrôle des changes.

Il établit au 1er janvier de chaque manée, sur approbation des Commissaires des Gouvernements, la liste des Banques agrées et au torbées

Il fixe sur approbation des Commissaires des Gouvernements le taux des commissions que sont autorisées à prélever les Banques sur les opérations de change de leur cliente e

ARTICLE VII.- L'Office a une comptabilité propre. Il établit son blian le 31 décembre de enaque année, ou en cas de liquidation, à l'époque de cette liquidation.

ARTICLE VIII- 1/ Les recet tes de l'Office des Changes sont constituées par

- a) les écarts de change
- b) toutes taxes que les deux Gouvernements pourraient créer sur les opérations de changes

- c) les recettes du Contrôle des Changes.
 - 2/ Les dépenses sont constituées par ;
- a) la rémunération consentie à la Banque gestionnaire en conformité des dispositions de l'article 9 ci-après
- b) les dépenses du Contrôle des Changes
 - 3/ Le soide crediteur ou débiteur de ces postes reviendra entièrement aux Gouvernements syrien et libanais ou sera supporté par eux au prorata de la moyenne annuelle de la circulation fiduelaire dans chicum de ces territoires.

ARTICLE IX. Il sera alloué à Banque gestionnaire en rémunération des services que cette gestion implique

a) les frais géneraux effectife de l'Office agréés par le Commissaire à condition que les dépenses annuelles ne dépas sent pas un montant calculé sur la base de 12 500 L. par mois. Cette base mensuelle n'est ausceptible d'aucune majoration pendant la durée de l'accord avec la Esnque gestionnaire.

ANNEXE

PROJET DE DECRET LEGISLAITF

Le Président de la République Syrienne,

Vu la constitution

Vu la loi no 32 du 24 janvier 1944, conférant au Gouvernement le droit de légifèrer en materes d'intérêts Communs,

Vu la Protocole en date du 19 Avril 1944 réglant le transfert de l'Office des changes aux Républiques Syrienne et Libanaise.

Vu le Protocole en date du 19 Avril 1944 régiant le Statut du Contrôle des Changes,

Sur la proposition du Ministre des Finances

Vu la deliberation du Conseil des Ministres en date du

Decrete

ARTICLE I. L'Office des Changes est un service public autonome syro-libanais

ARTICLE II.- L'Office est gére par une Banque désignée par secord entre les Gouvernements de Syrie et du Liban. Cet accord sera promulgué par décret pris en Conseil des Ministres sur proposition du Ministre des Finances Cette Banque assure la trésorerie de l'Office. ARTICLE III. L'Office est chargé de l'application de la 1 gle mentation du Contrôle des Changes dans les territoires des Republiques Syrienne et Libanaiss et en particulier de la délivrance des autorisations prévues dans cette réglementation

La Banque gestionnaire s'enga ge sous la responsabilité à l'aire appliquer par l'Office les dirertives qui lui seront données par le Comité du Contrôle des Changes et à agir suivant les instructions de ce Comité pour toutes questions relatives à la réglemen ration des Changes.

ARTICLE IV. La Banque est responsable tant vis-à-vis des Couvernements de la République syrienne et de la République libanaise que vis-à-vis du Contrôle des Changes, de la bonne gestion de l'Office

ARTICLE V.- Cette gestion est soumise au contrôle et vérifications de l'Inspection du Contrôle des Changes et de deux Commissaires, l'un Syrien nommé par le Ministre des Finances de la République Syrienne, l'autro Libanais nommé également par le Ministre des Finances de la République libanaise

CONTROLE DES CHANGES

19 Avril 1944
 Beyrouth

PROTOCOLE

En exécution des dispositions des lettres du 25 janvier 1944 de S.E. le Genéral d'Armée Catroux, adressées à LL.EE. le Prés deuts du Conseil des Mans tres Syrien et Libanna, il a ét convenu ce qui suit

1) — Le Contrôle des Changes est un organisme auf nome des taué par un Comité comprenant le Représentant de l'Organisme chargé du Controle Central des Changes du Bloc Franc, le Representant du Gouvernement syrien et le Représentant du Gouvernement il lans »

Le Représentant du Contrôle Central est le Président de ce Comité

2) — Ce Comité élabore les textes de la réglementation du Contrôle des Changes en Syrie et au Liban en harmonie avec les dispositions générales du Contrôle Central ci-dessus en tenant compte des dispositions des Contrôles des Changes des autres devises et des intérêts légitimes du commerce local.

Ces textes seront promulgues par décrets

3) - Ce comité a le pouvoir

مراقبة القطع

۱۹ بیستندان ۱۹۱۶ بستیون

d accorder les dérogations prévues dans la réglementation du Contrôle des Changes

4) — Le Comité nomme un In specteur Général (français) et des Inspecteurs (syriens et libanais du contrôle des Changes qui as sistent le Comité pour

nsaurer que la réglementation du Contrôle des Changes est respectée par l'Office des Changes et par les résidents en Syrte et su Liban.

poursuivre les infractions.

assurer le recouvrement des
numendes et accepter toutes tran
sactions aux pénalités prévues
pour ces infractions

- Les décisions de ce Comité sont prises à l'unanimité des voix.
- 6) Le Budget de cet organisme, établi par le Comité et comprenant la totalité de ses recettes et de ses dépenses, est incorporé au Budget de l'Office des Changes.

Les dispositions cl-dessus acront promulguées par Décrets pris par le Gouvernement Syrien el le Gouvernement Libanais et entreront en appaication des leur promulgation

OFFICE PHARMACEUTIQUE

14 Mars 1914
 Damus

OFFICE DES CHANGES

19 Aveit 1913
 Beyrouch

الادويه

الار ۱۱(۱ €)
 بعثنینی

۱۹ درستان ۱۹۴۱ بیسترون

PROTOCOLE.

En exécut.on de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Genéral d'Armér Catroux. Commissière d'Etat en mission, et les représentants des Gouvernments syries et libanais. Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire et les deux geuvernements intéresses ont procédé le 14 mars 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban de

l'office Pharmaceutique

Le Personnel de ce service est passé à la même date au service des deux Gouvrhements, compte tenu des termes des lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais relativement aux fonctionnaires français.

En execution des dispositions des lettres du 25 janvier 1944 de S.E. le Général d'Armée Cat roux, adressées à LLEE, les Présidents du Conseil des Ministres Syrien et Libannia

L'Office des Changes est transféré aux Républiques Syrienne et Libanaise et devient par conséquest un service public autonome Syro-Libanais.

La gestion de ce service est nasurée par la Banque de Syrie et du Liban, institut d'émission suivant les dispositions des lettres échangées en date de ce jour entre les Etats et la Banque et annexces à ce Protocole.

Le Statut de l'Office des Changes sera déterminé par des décrets des Gouvernements Syrien et Libanais dont les texte est joint en annexe.

DEFENSE PASSIVE

8 Fevrier 1911
 Reycouth

الدفاع السلبي

۸ شىياط ۱۹۲٤ بىيېروت

PROTOCOLE.

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Da mas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants du Gouvernement libanais, Monsieur Chatalgneau, Ministre Piémipotentiaire, et le Gouverne ment libanais ont procédé le 8 fevrier 1944 au transfert effectif du Service de la Défense Passive sur le territoire de l'Etat du Libanais qui où assure la charge.

Il est entendu que l'autorité militaire alliée garde la responsabilité de la transmission de l'alerté aux centraux de la Défense Passive.

En ce qui concerne l'obscurcissement des hamières, le Gouvernement libanais s'engage à prescrire et à assurer l'exécution de toutes les mesures que le Commandement Militaire allié au Moyen-Orient jugeralt nécessaire de prendre à un moment quelconque en raison des circonstances de guerre.

La liamon nécessoire entre le Gouvernment libanais et l'autorité militaire sera assurée par un
Officier supérieur français qui
portera le titre de Représentant
de l'Autorité Militaire auprès des
Etats pour la Défense Passive.

Les prescriptions actuellement appliquées concernant la Défense Passive resteront en viguer jusqu'à promulgation de textes nouveaux par le Gouvernement liberais.

7

7

MINES CIRCULATION CLIMATOLOGIE

4 Feyrler 1911
 Beyrouth

النــــاجم السيارات الاحوال الجوبه

شیاف ۱۹۱۲
 بسیروب

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 21 décembre 1943 à Dannas entre le Général d'Armér Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants du Couvernement libanais M Chataigneau Ministre Plénipotentinire et le Gouvernement libanais ent procédé le 4 février 1944 au transfert effectif à l'Etat libanais

du service des mines

du service du Conrôle de la circulation automobile et de l'emploj des pacuntatiques du service de la climatologie ainsi que des pouvoirs défenus par la Délégation Généraic en matière de reglementation automobile

Le personnel de ces services est passé à la même date au servier du Gouvernement libanais, completenu des termes de la lettre adressé la 27 decembre 1943 au Genéral d'Armée Catroux par le Président du Conseil Roannis relativement aux fonctionnaires français.





AFFAIRES ECONOMIQUES

4 Feyrler 1911
 Beyrouth

الشؤون الاقتصادية

ه ۲ شیاط بیستروب

PROTOCOLE

En exécution de l'acco d'internu le 22 Décembre 1843 — Damas entre le General d'Armes Catroux Commissaire d'Eta. en mission, et les représents † 1 -Gouvernements Syrien et Liba nais, Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire, et les deux Gouvernements intèressés ont procédé le 4 février 1944 au transfert effectif aux deux Etais de Syrie et du Liban du Service des Affaires Economiques des Intérêts Communs.

Le personnel de ce service cal passé à la même date au service des deux Gouvernements compte tenu des termes des lettres adres séen le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

AFFAIRES FINANCIERES

POUDRES FT EXPLOSIES

Fevrier 1911
 Beyrouth

الشؤون الماليسية البــــــارود والتعجــراب

€) شباط سبيرون

PROTOCOLE

En exécution de l'accord interenu le 22 décembre 1943 à Damar entre le Général d'Armée Cutroux Commissaire d'Etat en mission et les réprésentants des Gouvernements Syrica et Libanais, Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentialre, et les Gouvernements Intéressés ont procédé le 4 février 1944 au transfert effectif auz deux Ftats de Syrie et du Liban du service des Affaires Financières des Intérêta Commune, y compris l'agence du trésor des Intérêta Communs et le service des poudres et explosifs chargé de la délivrance des permis de port d'armes de chasse

ACCORD FINANCIER TAUX DE CHANGE DE LA LIVRE STERLING

21 January 1911
 Damas

Le Gouvernement ayrien et le Gouvernement libanais, par un alde-mémoire en date du 13 janvior 1944 remis par les représentanta du Comité Français de la Libération Nationale et du Gouvernement de Sa Majesté Britan nique, et dont ils ont pris acte. ont eu connaissance qu'un nouvel accord, dénonçable sur préavis de trois mols, allait intervenir entre le Gouvernement de Sa Majeste Britannique et le Comité Pranenla de la Libération Nationale. portant (Exation à 200 france françaia du taux de change de la livre sterling. L'assentiment des Gouvernements syries of liberals a été demandé pour les mesures suivantes intéressant la Syrie et le Liban.

 Aux termes du nouvel accord financier franco-britannique, le taux de change de la livre ayrienne ainsi que celui de la livre libanaise sera établi sur la base de

Une livre syrienne ou libanaise - 22 frs, 65 taux qui, à la parité de 200 francs par livre sterالمحكال محكالي فيمنة اللجء الاسترابنية

۲۶ کائوں الثانی ۱۹۹۶ دہستیں

ling, établit le taux de change dila livre ayricane et de la livre abanaise à

Une livre sterling = 883 plas tres syriennes ou libanaises

Ce taux ne sem pas modific sons consultation préparable des Gouvernements de la République syrienne et de la Republique Usana se

Il La regine a taill of canvigueur du libre achat de livres sterling par les résidents de la Syrie et du Liban ne sera pas modifié sans consultation prealable des Gouvernements de ces Républiques, étant entendu que toute me sure projetée à cet égard tiendre compte des légitumes intérets syriens et libanais en cause et des répercussions qui pourraient résulter des modifications envisagées.

Une annexe speciale à l'accord financier franco-britannique portera confirmation des dispositions précitées auxquelles les Gouvernements syrien et libanais donnent leur assentment

PHARES

5 Janvier 1913
 Damas

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armee Catroux. Commissaire d'Armee en mission et les Repres ptintes des Gouvernements Syri ne t. L. bannis M. Chatalgneau Ministra Plénipotentiaire, et les deux Gouvernements intéresses pt procédé le 5 janvier 1944 au transfert effectif aux deux Flatide Syrie et du Liban du Contrôle de l'Administration des Phares

Le Personnel de ce contrôle est passé à la même date au service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Genéral d'Armée Catroux pai les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

التسبيارات

٥ كاتون الثاني ١٩٩٤
 دمشيدي

بروبو کول

تنعيدا للاتعاق المعتود في ٢٣ كاتون الاول سنه ١٩٤٣ في دمستى سنين الدولة الموقد بمهمة وغ فينممثليسي حكومتي سورية ولينان قام السيد شاتيبيو الورير المطلق الصلاحيسة وتسلم مراقية مصلحة المتارات اللي دوسي سورية ولينان ساريح ٥ كان ل

وقد انتقل بدلك موطفو هسده الادارة الى حدمة الحكومتين المسار اليهما مع مراعاة مضمون الكتابسين الموجهين بناديخ ٢٧ كانسون الاول 1927 الى الحنوال كاترو من قسل دليسي الودادتين السورية واللنائية فيما يتعلق بالوظعين العربسيين .

CONTROLE

DES SOCIETES

CONCESSIONNAIRES

5 Janvier 1911
 Damas

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1843 entre le Genéral d'Armée Catroux Commissaire d'Etat en mission et le Représentant du Gouvernement Libanaus, M. Cha Inigneau, Ministra Plénipotrat altransfert effectif à l'Etat du Liban du Contrôle des Sociétés Concessionnaires ciaprès ;

- Electricité de Beyrouth
- -- Compagnie des Enux d-Beyrouth

Le personnel du contrôle de ces Sociétés est passé à la même date au service du Gouvernement libanais, compte tenu des termes de la lettre adressée le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par le Président du Conseil Libanais relativement aux fonctionnaires français.

مراقبسست الشركاب ذا تتالامتباز

کانون الثاني ۱۹۱۱ دشيسي

برو يوكسنول

سعيفا للاتفاق المعود ق ۲۲ كانون الاول سبة ۱۹(۲ ق دمشق بين قائد ثم سن الحبران كابر و معوض الدولة البيان دم أن لمد سياسيو الوراسير البيان دم أن لمد سياسيو الوراسير البيان دم أن لمد سياسيو الأراسير مناحية العلاقة بتسليم وتبيلم افارة مراقبة الشركات ذات الإمتيسسال بدورة درة الى دولة سيال ساراح ه كانون التاني ١٩٤٤٠

> ایر که کهران در دف شرکه میسیاد نواوت

وقد اثبقل بذلك موظهو هسماه ذرداى حدمه الحكومة الساسسة مع مراعاة مضمون الكتاب الذي وجه باريخ ۲۷ كانون الاول سسة ۱۹۵۳ الى الحسرال كاترو من وئيس الورارة السائسية فيمنا بتطبق بالوطعيني

DOUANES

3 Janvier 1913
 Beyrooth

PROTOCOLE

En exécution de l'accord interve nu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée CA-TROUX Commissaire d'Etat en mission et les representants de gouvernements syrien et libanais. M CHATAIGNEAU, Ministre Plé nipotentiaire et les deux gouverne ments intéressée ont procédé le 3 janvier 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban de l'administration générale ues douanes.

Le personnel de cette administration est passé à la même inte au service des deux gouvernements compte tenu des termes les deux lettres adressées le 27 dé cembre 1943 au Général d'Armee CATROUX par les Présidents du Consell Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français

Les accords internationaux conclus par la France en matière douanière et les responsabilités internationales assumées par elle en cette même matière jusqu'à ce jour, un nom de la Syrie et du Liban, sont désormais à la charge des deux Etats.

الجميسارك

🛊 ۳ کائون الثاني ۱۹۹۲ سنستيرت

بروتوكسول

سعدا للانعادات المقدودة في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٣ في دمشق بسبين فائد الحدين كانزو معوس الدولية الوقد بمهمة خاصة وبين متدويسي حكومتي سوريا ولسان قام البييد شاتينيو الوريز المللق الصلاحيسة والحكومتان صاحتا الملاقة بتسليم وتسلم ادارة الحمارك العامة السي دولتي سوريا ولبنان بتاريخ ٣كانون دولتي سوريا ولبنان بتاريخ ٣كانون

وقد النقل بدلك موطعو هيده الادارة الى خدمة العكومتين المنسار المهما مع مراعات مصمول الكناسسين الموجهين سارسج ٢٧ كانسول الأول الموجهين سارسج ٢٧ كانرو من قسيل رئيسي الودارتين السورية واللسانية ويما يتعلق بالوطعين الفرنسيين .

ان التمهدات الدولية التي عقدتها فرسنا في المواد الحمركية وكذلسك التيمات الدولية التي تضطلع بها حتى اليوم في هذه الواد باسم سوريسا ولسان استحت منذ الان على عاتق الدوسين المذكورين CONTROLE

DE LA REGIE

DES TABACS ET TOMBACS

مراقبة اداره حصر الدخان والنثيالة

3 Janvier 1914
 Beyrouth

 ٢ كانون الثاني ١٩٤٤ بستيرون

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armei Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants de gouvernements syrien et libanais M Chataigneau, Mastre Plempotentiaire et les deux gouvernements intéressés ont procédé le 3 janvier 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Loan du contrôle de la régie co-intéressée libano-syrienne des tabacs et tombacs.

Le personnel de ce contrôle est passe à la même date au service des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux fettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

برو توكسول

سعينستدا للانفاق المعسود ق ٢٢ كانون الاون ١٩٤٣ في دميسق سيسين تبالد الجيش كالرو معوض الدولسة الوقد بمهمه خاصه ويجامتنويسي حكومتي سوريا ولبنان قام السيسد شابييو أبورير المطلق الصلاحيسة والحكومتان صاحبتا العلاقة بتسليم وتسلم مرافية أدارة حصر الدحسان والتساك اللسائية السورية السيسي دولني سوريا ولبنان بتاريخ ٢كانون الثائي ١٩٤٤ وقد المتقل بقالك موظعو هذه الراشة الى حدمه الحكومتسين الشار اليهدا مع مراعاة مضمسون الكتابين الوحهن بتاريح ٢٧ كانسون الاول سنة ٣١٩٤ الى الجبرال كاترو من قبل رئيس الورارتين السوريسة والسائيسة فيما يتعلمق بالوظمين الفرسسين -

A l'issue de la conférence, l'en tenta est intervenue sur la décla ration suivante

In accord est intervenu à la date de ce jour entre S E le Genéral d'Armée Catroux, Commissaire d'État en mission et les Representants des doux Gouvernements Syrien et Libanais pour la remise à ces Gouvernements des attributions exercées en leur nom par les autorités françaises. Par suite de cet accord, les interêts communs, avec leur personnel, seront transférés aux deux Etat Syrien et Libanais, avec droit de législation et de réglementation à la date du ler janvier prochain

Les modentés concernant la passation de con pouvoirs ferent l'objet d'accords particuliers

SAADALLAH EL DJABRI RIAD SOLH CATROUX JAMIL MARDAM BEY SELIM TAKLA KHALED EL AZEM وعنى اثر المحادثات وضع بنص هذا التصريح:

تم الانعاق في تاريخ هذا اليوم يسين محامة قائد الحيش الجنرال كاتسرو مفوس الدولة المكلسف بمهمة وسين ممثلي الحكومتين السورية واللمنائية على تسليم هاتين الحكومت سيسين الدسلاحات السين تمارسها وبنتقسل السيطات المرتبية بالسمها وبنتقسل بحسب هذا الاتعاق المصالح المتتركة وموطعوها الى الدولين المسالح المتتركة وموطعوها الى الدولين المسارسة والادارة ودالك اعتبارا من أول كانون الثانسي والادارة الفادم ،

والاساسب المنفقة بالنفال هيسده الصلاحيات ستكون موضوع اتفاقات حاصة

> سعد الله الحسياتري ويستياس الصليح كسيناترو حميل مردم بينك سلينيم بقينيلا حالينيد العطانيم

ACCORD DE REMISE DES ATTRIBUTIONS EXERCEPS PAR LES AUTORITES FRANÇAISES

22 Decembre 1963
 Dames

Le General d'Armée Catroux Commissaire d'Etat en mission s'est entretenu aujourd'hui avec L.L. E.E. Saadallah Bey Djabri, Président du Conseil. Djémil Bev Marcham, Ministre des Affaires Etrangères, Khaled Bey Azem Ministre des Plances, Répresentants du Gouvernement Syrien, et L.L. E.E. Rlad Bey Solh, Président du Conseil, Ministre des Finances et Selim Bey Takla, Ministre des Affaires Etrangères, Représentants du Gouvernement libanaie

Les échanges de vue se sont poursuivis dans une atmosphere d'entière cordialité et de comprébension réciproque en présence de S E. Choukry Bey Kouatly, Président de la République Syrienne

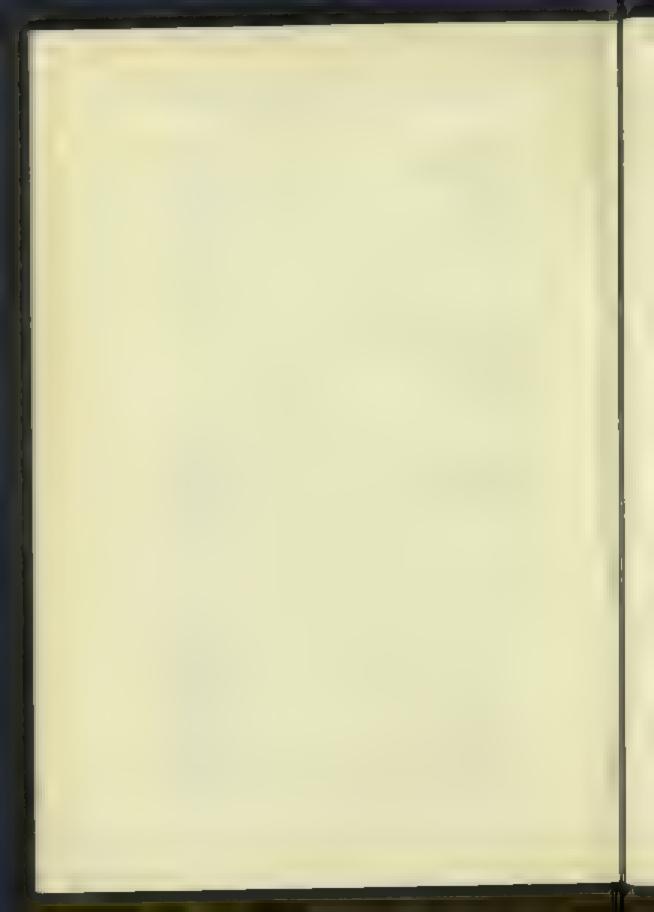
Ces conversations avaient étprécédées par des pourparlers si milaires entre le Général Catroux et les Représentants du Gouverne ment Libanais en présence de S.E. Cheikh Béchara El Khoury, Prési dent de la République libanaise. انفاق تسليم الصلاحيسات التي بمارسها السلطاب الفرسسية

۱۹۹۳ تون الاول ۱۹۹۳ و در الاول ۱۹۹۳

نباحث الحبرال كانوو مغسوض الدولة الوعد بمهمة بغذا اليوم في دعشق مع اصبحاب الدولة السياد سمدائليه الحارى رئيس محسن الورزاء والسد جميل مردم نك وزير الحارجيسية والسد حالد العصب ورسر الماسية ممثلي الحكومة السورية وصاحبي الدولة السبيد رياض الملح رسيس محسن الورزاء والسبد الله المسلح الدارجية مميي الحكوميسية والاسابة المالية مميي الحكوميسية الله المالية المالية

وقد جرى تبادل وجهات النظر ق جو من الود الحالص والمعاهـــــم المشترك وذلك في حضره صاحـــب المخامة البيد شكري القوتلي رئيس الحمورية اسبورية

وكان عقد اجتماع كدلك من فسل في بيروت بين الحنرال كاترو وسين ممثلي الحكومة اللتانيه في حسضرة محب المحامه السبح مسسسارة الحوري رئيس الحمورية اللسانية ،



- 7 Juillet 1944
 PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DE SERVICE
 DE LA SURETE
 GENERALE
 Lettre de M. Yves
 Chataigneau a re
 sujet
- 23 Mars 1948
 ECHANGE DE LETTRES
 BIDALLT FRANCIE
 RELATIF AL RETRAIT
 DES TROUPES
 FRANCAISES
 STATIONNEES AT
 LIBAN
- 24 Janvier 1999
 AGLORD MONETAIRE FT
 PROTOCOLES
 EXPLICATIES ANNEXES

- ٧ تموز ١٩٤٤ دروتوكول بنان مصلحة الاسن العبيام كتاب البيد كالبيو بهسمالا الولبسيارع •
- ۱۹۲۱ آثار ۱۹۲۱ مبادلة رسائل بين السيد پيدو واسيد فريچية بشان انسحاب الجيوش الغرسية من لينسال

۱۹۶۸ کانون الثانی ۱۹۶۸ الاتفاق المالی ۱۹۶۸ و البروتوکولات الوضحةالتابعةله

- PROTOCOLE DI TRANSFERT DE L'OFFICE POER LA PROTECTION DE LA PROPRIETE COMMERCIALE, INDESTRIELLE, ARTISTIQUE, LIPTERAIRE ET MUSTIALE.
- بروتوتول لسليم مكتب حماية الكنيسة
 المجارية والمساعية والفنيسة
 والادمة والوسيفية

- 5 July 1915

 PROTOLOUF

 CONCERNANT TES

 RESEAUX DE CHEMIN DE

 FER, ET LE POITT DE

 BEYROUTH
- خویران ۱۹۹۱ بروبوکول بشان خطوط السکات انجدادیه و مرفق بروب

- ♦ 11 11 حزيران ١٩٤٤ بروتوكون وضع فرقة مشياد لحت تصرف الحكومة الليانية.

- ELHANGE DE LETTRES RIAD SOLH-BEANEL CONCERNANT LA MISE A LA DISPOSITION DU GOUVERNEMENT LIBANAIS D'UN RATAILLON ET D'UN PELOTON D'ALTO-MITRAILLEUSES
- مبادلة وسائل بين السيد ويسالس الصلح والحرال بينه مطبسته بوضع قرقة من الجيش مسبح مبياراتها المنفعة تحت تصرف الحكومة اللساسة .

- I Juliet 1941
 MEMORRE CONCERNANT
 LE TRANSFERT DE
 L'ARMEE
- ا تموز ۱۹(۵)
 مذکرہ بشان بسلم الجبش

- 19 AVHI 1944
 PROTOCOLE DE TRANSFERT DE L'OFFICE DES CHANGES
- PROTOCOLE REGLANT LI-STATET DU CONTROLE
- CONVENTION LIBANO-FRANCOSYRIENNE AVEC LA BANQUE DE SYRIE ET DU LIBAN, INSTITUT D'EMISSION.

DES CHANGES

- Committee
 Declaration community
 At Sujet du
 Transfert des
 Services d'interet
 Commun
- PROTOCOLE DE TRANSFERT DU SERVICE DES ANTIQUETES
- PROTOBOLE DE TRANSFERT DE SERVICE DE L'INSPECTION GENERALE DES POSTES ET TELEGRAPHES
- PROTOCOLE DE TRANSFERT DES SERVICES
 OUARANTENAIRES
- PROTOCOLE DE TRANSFERT DE SERVICE DE LA POÈICE SANCTAIRE VETERINAIRE

- ۱۹ نیسان ۱۹۵۶ برونوکول نسلیم مکتب انقطست
 - · بروتوكول تثقيم مراقية القطع
- الفاق لبثاني د. فرسني سودي مع بند سوريا ولينايه مؤسسه الإمبيار
 - ◄ حزيران ١٩٤٢
 نمريح مسراد فن سئيسمم
 المنالج القشرائة ،
 - 🐞 دروتوكول لنبليم مصلحة الإلىستار
 - برونوگول تسلیم مصلحة التاثیش
 اندامة للبرید واثیری
 - بروبوكول تسليم مصلحة المحبسر الصحى
 - بروبوكول سطيم مصلحة كارافيسية
 البيطريسسة

- 25 Janvier 1914
 ALLORD FINANCIER
 LIBANO-FRANCO-ANGLO
 SYRIEN
 (Taux du change de la
 Tayo sterfing)
- I Fowner IBIA
 PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DU
 SERVICE DES AFFAURES
 ECONOMIQUES DES
 INTEREIS COMMUNS
- PROTOCOLE DE TRANSFERT DES SERVICES DES MONES, DU CONTROLE DE LA CIRCETATION ACTOMOBILE ET DE L'EMPLOI DES PNELMATIQUES, ET DE LA CLIMATOLOGIE
- PROTOCOLE DE TRANSFERT DES SERVICES FINANCIERS.
 DES POUDRES
 ET DES EXPLOSIES
- B Février 1944
 PROTOCOLE DE TRANSFERT DE LA DEFENSE PASSIVE
- H Mars 194
 PROTOCOLE DE
 TRANSLERT DU SERVICE
 DE L'OFFICE
 PHARMAGEUTIQUE

۱۹ النون الثاني ۱۹۱۰ اتفال مالي لياني ـ فرســــي - بريطاني ـ سوري زستان تيمة الايرة الاســرليــة)

- ا شنيباط ۱۹۹۱ بروبوكول ستليزمسلحه السؤون الاقتصادية في المنالح التركية
- برونوكول لسليم مصالح المساجيم
 ومراقية السيارات واستمهال
 الطاف ومراقية الاحوال الجوية

- بروبوکول نسلیم مصالیح الشؤون
 اکالیة والبارود والتحصرات
- ٨ شناف ١٩٤٤ برونوكول سنليم مصلحة الدفاع السلين
- اقار ۱۹۹)
 برونواول تسليم مكتب الإدرية

APRES NOVEMBRE 1933

 22 December 1933
 PROFOCOLE DI-TRANSFERT DES APTRIBUTIONS

 EXERCITES PAR LA

PRANCE

- 3 January 1915
 PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DL
 CONTROLE DE LA REGIE
 GUEINTERESSEE 2 MANO SYRIENNE DES TARAES
 ET TOMBACS.
- PROTOCOER DE TRANSFERT DE L'ADMINISTRATION GENERALE DES DOUANES
- 5 Janvier 1914

 PROTOLOGE DE

 TRANSFERT DI

 CONTROLE DES SOCIETES

 LONGESSIONNAROS

 * ELECTROTE DE

 DI-YROUTE > FT

 * COMPAGNIE DES EAUN

 DE REARDETIL >
- PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DU
 CONTROLE DE
 L'ADMINISTRATION DES
 PHARES

بعد بشرين الثاني ١٩٤٢

- ۲۲ کاتون الاول ۱۹۹۲ برویوکول تسلیم (اعبلاحیییات التی تمارسها السلمات العربیة
- ۳ کانون الثاني ۱۹۹۱ بروبوکون بسلیم مرافیه اداره حصر ادخان والتیااد

🌰 برونوكول لسليم ادارة الحمارك

کانون الثانی ۱۹۹۱
 بروتوکول تسلیم مرافیةالشرکات
 ذات الامنیاز ۱۱ کهرباه بروب ۱۷
 و۱۱ شرکة میاه بروت ۱۷

بروبوگول تسليم مرافية التارات

10 Wars 1943 PROTOCOLE

entre les representants de la France Combattante, du Genvernement de Sa Majeste Britannique, et des Gouvernements des Republiques librataise et syrienne.

Arrôte 110 FC du 10 Mars 1943, abrogeant l'arrêté 229/FL du 21 Avril 1962 et ratificat ce protocole الذار ۱۹۹۳ دروتوگول بن ممثلی فرنسا المحارسة ع وحکومة صاحبالطلالذائی بطائیة وحکومات الحمهوریة اللسائیسة والسوروسیسة .

ے قران ۱۲ /قام تاریخ ۱۰ ادار ۱۹۵۲ د بنی (بیران ۱۹۲۹)داح تاریخ ۲۱ بیستل ۱۹۹۲

- 27 Feyrler 1940
 ACCORDS FRANCO
 HONGROIS SUR LES
 UZHANGES ET
 REGLEMENTS
 COMMERCIAUA
- اتفاقات فريسية مجرية بشسسان المافات فريسية مجرية بشسسان المافلات والمفوعات التجارية (راجع ' مجر)

- v Hongrie
- 6 Mass 1940
 ACCORDS FRANCOPTACIENS SUR LES
 ECHANGES ET
 REGLEMENTS
 COMMERCIALY

۱۹(,)۱۹ ()۱۹

- v. Italie
- IA Novembre 1946
 ACCORD FRANCOALLEMAND DE
 COMPENSATION POUR
 LES PAIEMENTS

 ۱۹ تشرین الثانی ۱۹(۰ اتفاق فرسس ـ افائی بشـــان مدایضه المدفوعات

Arreté II, Lit du 18 Janvier 1941, portant application de cet accord au Librar et

س قرار ۱۱/ل،ره تاریخ ۱۸ کس انتای ۱۹۴۱ تنمید هذا الانماق ای بنان وسوریا ه

II Janvier 1941
 ACLORD FRANCO-BELGE
SUR LES PAIEMENTS

۱۱ کائین الثانی ۱۹۹۱
 انفاق فرسس ــ بلجیکي بشان
 الدفوهــــان

Arrelé 38 LR du 24 Fevrier 1941 portant mise en vigueur de set accord au Liban et en Syrie 4B O. 1941 p. 79 . هوار ۲۸/ل ر. بازیم ۱۶شناه ۱۹۵۱تمیل خلاالانفاق ق باد وسوره ایم ۱۹۵۱م۲۷

- 3 Juliet 1983
 ACLORD FRANCO BARTEN
 (AD. p. 159)
- H Acc, 1936
 MODES AINTAUL
 COMMERCIAL FU
 ACCORD DE
 COMPENSATION POUR
 LES PARAMONTS
 FRANCO-ITALIENS
- Novembre 1936

 TRAFTE FRANCO-LIBANAIS
- IS Invited 1010
 ACCORDS FRANCIA
 ESPAGNOUS SUR LES
 ECHANGES ET
 TREGLEMENTS
 CONTRERCTAL
 V. Espagne
- ALCORDS FRANCO-GREES
 SUR LES ELHANGES ET
 REGLEMENTS
 COMMERCIAUX
- v fazire

- ₹ تموز ۱۹۳۲ القال فريمسي عراقي (وده من ۱۹۹)
- ١١ اپ ١٩٣٦
 اتفاق تجاري و بقائضة لليدفو يات الفوسية الأطالية
 - عران ۱۹۵۰ پر ارت و ۱۰ و پر ۱۹۰۰ ما ۱۰ و پر ۱۹۰۰ ما ۱۹۰
 - تشرين الثاني 1979
 الماهدة اللبانية الفرسية
- د خبر کند ی دنایه عواجات ایانو یا ۲۲ اخیا عادر ۱۹۳۶
- ♦١ كاتون الثاني .) ٩٩٠
 الغاقات فرنسه استانيه سيسان المادلات والمدفوعات استواريه ١ راجع : اسيانيا]
- ◄ ٣٦ كاتون الثاني .)١٩
 اتفاقات فرسية _ بوباية بيان المادلات والمدفوعات التحارية الراجع بر _

FRANCE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN — FRANCE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 24 Avril 1920 San Rema ACCORD FRANCOS ANGLAIS SUR LES PETRILES AD p. 18
- Novembre 1921
 ACLORD POSTAT
 (Echange de mandalssys
 Fig. 1
 Capara,

Vereté 1780 du 51 17 % pronafgort det si il di (J.O. 1925) po 10-2

- 29 September 1921
 ACORD FRANCO-ITALIEN SUR LA SIFUATION DES RESSORTISSANTS ITALIENS AC LIBAN
- D Janvær 1928
 ACCORD POSTAL
- Arrêle 1803, LR du 8 27 35-B.O. 1928 p. 38) publ i et metlant en execution cet accord

فر نسا

انعافات دولیسیة بین لینسیان وفرنسا

فيل شرين الثاني ٢) ١٩ :

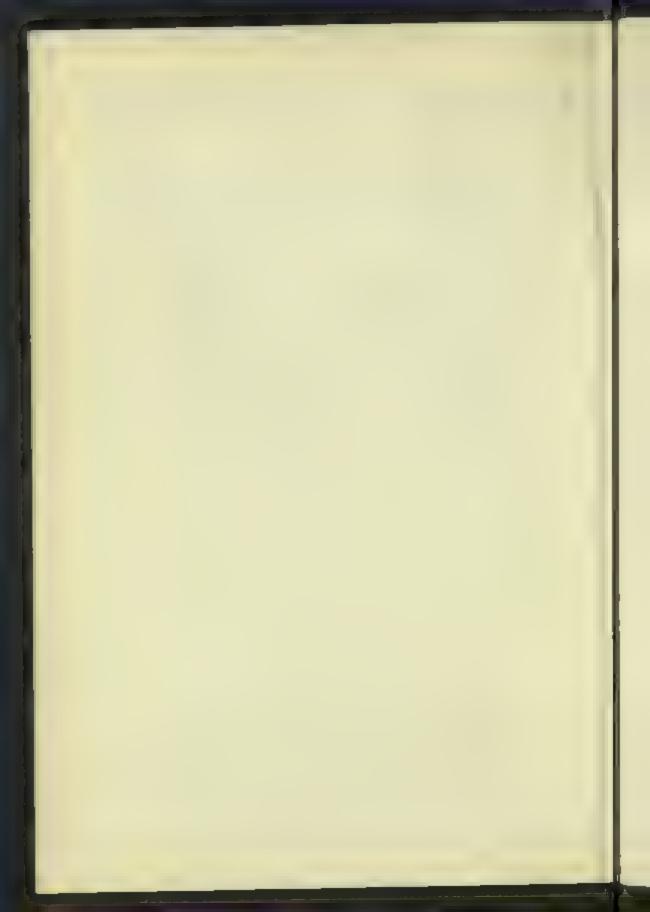
- ۲۵ بیسان ۱۹۹۰ با سان ریمو انفال فرستی به پریطانی بشان انسرول رد س ۸۳
- ا کشرین الثانی ۱۹۳۱ ادفاق در مدی
 در دی چو لاد در دریه دم
 در دی و لاد در دریه دم
 در دی والد در دریه

براز ۷۸ بازید ۱/۳۱ ۱/۳۳۰ بد ۲۱ میسای بر ۲۱۷ مدد ۱۱۷

۱۹۲۲ ایلول ۱۹۲۲
 ۱۹۱۱ فرسی به ایطالی بشان
 ۱۱رعابا ۱۲بطالین فی لینسمان

۱۹ کائون الثانی ۱۹۲۸
 اتعال بریدی

مور ۲ ۸ /ن ر ادام ۱۹۲۸ ۱۹۲۸ - ن ۱۹۲۸ - ۲۸ - ۲۸ الم عدا الانعاق ورسمه موسع التعبید -



ETHIOPIE

ACTES DIPLOMATIQUES

L. 1 B A N — ETHIOPIE

DEPUIS NOVEMBRE 1943

- ACCORD DE LIMSON
 BADIO-TELEGRAPHI
 QUE BIRECTE
- Ralifié par D. no. 63798 du
 4 Décembre 1948
 (J.O. no. 50/1948 P. Saix

الحبشة

العاقات دوليه بين ليثان والحيشة

منذ تشرين الثاني ١٩٤٢ :

● ۱۹۲۸ استهار اتصال لاساکی میاشر

مثل طيه بيوجب الرسوم واسم ۱۹۲۸ سـ ۶ کابورالاول ۱۹۲۸ مرازم ادارات ۱۹۵

المادة التاسعة من يصادق العريقان الساميان المنفاقة أن على هده الماهدة وفعا للدسيور الليباي وللعواسيسي الاساسية الاستاسة وتحري تسادل وثائق التصديق في يروب

وبدحل هذه الماهدة في حسسر التبعيد فور التبديق عليها وسميي بافدة بصورة مستمرة الى السقصها

احد الفريقين خطيا قبل التاريخ الدي سطل فيه معموله سببه واحدة . يناد على دلك وقع المعوضان على هفد الماهدة سعيب الرسميسيسين العربي والاسماني ومهرا ها محامهها.

مقاريد في النادس من أيار مسته الف ويستميانه وحمسين

لألف لحه الوفسوريكون المحكمة صلاحة النجباعي تسوية حية على اساسس لتوفيق ، فاذا تعقر البجاد تسوية حيه فان القسسوار الصادر من المحكمة التحكيمية يكون ملزما العربقين ،

ال استبدال اعضاء اللحسة والمحكمة وتحديدصلاحاتهم والاصول التي تعمل اللجنسة والمحكمة يعوجيهما تقرر فيما بعد بتبادل المذكرات بسيين العريقين .

الماده الرابعة حد يتمتع الموظفون الدراوماسون الدرن بصمدهم احد، الفريقين الساميين لذي الغريق الاخر طيله مهمتهم وعلى اساس الماطلسية بالمل بالجعوق والاسيازات والحمانات التي تحددها عاده القوابين والاصور الدويية

المادة الخامسة حسيمكن لكل مسن العربقين المتحاقدين أن يعين في أراضي المعربيق الاخر وفي المناطق المحسسدة بالاتعاق فيما بينهما فناصل عامسين ومناصل عامسين وموات مناصل محربين وموطعين منطلبين ومناصل محربين

سمتعون في ممارسة وظائفهم بالحصابات والامتيازات المعلقة برتيهم والمشرف بها عاده في القوانين والاصول الدولية.

الماده السادسة من يتمتع رعايسا كل من العربيقين في اراضي العربسيق الاخر على اساسى المعاملة بالمسسل وشرط ان بتقيدوا بالقوانين والإنظمه المرعبة ولا سيما بقوانين الشرطسة والطمتها ع بحق شراء الإملالة المقولة بها وبحق الشاء ماهد تعليم والاحتماظ بها وبحق الاقامة المادية وحربسة المناد ومربسة المن التحاربسية والسامة وعربها

المادة السابعة حسد ينظر العربقان السامنان بروح من الود والنفستاون الصادف في عمد معاهدات للتحبيارة والملاحة واتعاثات قنصلية واتعاقبات وشهادات الاختراع .

المادة الثامنة حيال الحقيدوق المدوحة لكل من الفريقين المتعاقدين والالترامات المروضة عليه بموجب هذه الماهدة تشمل جميع الاراضي النابعة له حاليا أن كان وضعهد السادة القانوني .

وتسنا صحنها ومطابقتها للاستنول الرعية العقاعين الاحكام الابية -

الله الاولى مد يكون بين لبسان واستانا سلام دائم وصدافهمسمرة

المادة الثانية مد 1) بحدم الطرقان الساميان المعاقدان بالعرف السلمية كل تزاع بمسكن ال مشا بينهما .

ادا بعدر حسم لحسلاف المادة مانه بعرض الدسوماسية المادة فانه بعرضائ لحنة البوقس الدائمة المسوص متهسيا في المادة الثائلة ، وقي خالة عدم الوصول الى تحفاق بواسطية هذه الإجراءات قان البعلاف بعرض على محكمة تحكيمية بلغافدان المعافدان المعافدان المعافدان المحكمة المحكم

۲ را الاحراءات المدكورة اعلام
 لا تعليق على المحلافيسيات
 المملعة بالقصابا التي يعتبرها

أحد الفريقين اسفاقدين من احتصاص سنطانه الوطيسة وحدها .

الدائمة تتالف من خمسسة الدائمة تتالف من خمسسة الدائمة تتالف من خمسسة فكل فريق يعين عضواواحدا الما الاعساء البلاية الاحروب اللابن بتتضب احدهم وليسا فسحت احسارهم بالايمناق بين المريقين - وتكون هؤلاء الاعساء البلاية من حسبات من رهايا احد الفريقين أوان

الله الله حلال الإشهر
 السبه مي نفعت سيادل
 وثائق التصديق على هيذه
 الماهده.

تكون اقاملهم في بلد الحدهما

ولا أن تكونوا في خلمته .

ال الاحراءات المدكورة علاء
 الشيار اليها في العمرة الثانية
 من المادة الثانية من حسيسة
 اعضاء وفقا للاصول المنصوص
 عنها في العقرتين الاولىسى
 والبائية من هذه المسيسادة

TRAITÉ

D'AMITIE.

مع ها۔ة

صداقه

- Signé à Madrid le li Mai 1550
- Hulffication autorisée par in tot du 12 fevrier 1856 (J.O. no. 7/1951 de 1
- I vehange des lustrumen side ra (Beatlon i en fleu le 21 Juin 195), a Revrouth
- Date d'enfrés en vapueire
 21 Juni 1951
- Les textes officiels sont étables en langues made et espagnale

- وفعت في عفريت في ٢ ايان ،١٩٥٠
- احير النصداق عليها بموحسست فابون ١٣ سياط ١٩٥١
 ا حر عدد٢/ د٠ سرود
- بودسه ونائق الإبرام في ۲۱هوبران ۱۹۵۱ في بووټ
- ادریج ماسره البیشد ۲۱ حزیوان
 ۱۹۵۱
- وضع الشال الرسميان المتحدان
 باللمان العربية والاستأنية

عن رئيس الجمهورية الليوسية " معالي السيد فيليب نقلا وريسير خارجية الجمهورية الليانية

وعن رئيس الدولة الاستانية "

معالي المسيد سراو ماريين ارتاحو ورير خارجية اللول الإسبانية

اللدين بعدال سادلا وتائق بغو بصهما

ان رئيس الجمهورية السياسيية من جهة

ورئيس الدوية الإستاسة متبيس جهة أجرى

رعبه منهما في توثيق عرى الصداعة القائمة لحسن الحظ بين سديهمسا ترزا عقد معاهدة صداقة وعينسسا لهددالمانة مندويهما القوضين "

المادة التاسعة من بعدما العربقيان السحمين المتعادان الدائر الواحدة لتنعيد الاحكام الانفة الذكرة واستكمالا لهذه البدائر بحسران في اللسمهميات الشاء جمعيات التعاون الاسباليسي اللياني تحضع القوانين الوطنية في اللاد التي يكون فيه مركزها .

المادة العاشرة - سرى هسسادا الاتعاق من يوم تبادل وثائق الإبرام .

ولكل من الفريقين الساميين السفاقدين تعصبه يموحب اشمار سابق قبل اثني عشر شهرا .

ساء عسه وقع أعفر سان عسميلي سنختين معتمدتين من هذأ الاتعماق احداهما بالاسمانية والاحرىبالمربية.

بيروت في السابع من اذار البيئية الناسمة والاربعون مدالالموتسميانة,

المادة الثانية مد برعى العربقسان الساسان المتعاقدان المادلات الثقاضة بين مواطبهما في الميدان العلمي والعني وحاصة فنف بني

- العدم التسهيلات لتادل الواع الكب والمشورات ذات المنشأ الوطيئي ؛
- اصدار اداعات مسطمت
 لتعریف کل بلد الی الاحر
- ع تنظيم تبادل الاعلام الوطبية التوساون والتساون والتسدامة مين المدس .

المادة التالثة مد يتعق العربقسان استحمال استعاددان على سادل الامانده والمحدسران والمؤلفين والقسين والطلاب والمعلى منح واعدات والبحد المستوى ما يمكن من تدايير للوع هده الشاية.

المادة الواحة مد تصح تسهيسالات حاصه لانشاء مراكز تعليم وتدريس اللعه الاسسانية في الحامعات والمدارس المعه العراسة في الحامعات والمدارس عدما الاستانية

المادة الخامسة مدينفق الفريقان الساميان التماقدان على بدل المساعدة لترجمة المؤلفات الإسبانية الى العربية والمؤلفات المربية الى الاسبانية ، مع تقدير اهمية هذه المؤلفات أو المائدة الرجوة منها في تعزيز التعاهم المتبادل بين رعاده الملدين ،

الماده السادسة مسرغية في تعريف كل طد الى الاخر وتعزيز التعاهسم المسادل بين رعاياهما عيسمى الفريقان الساميان المتعاشدان التيسسير السياحة بين الليميهما عن طريسق معيض تعريفة الاستقال واجسسور السكن على اطلاقها ع

الماده السابعة حد يعمل الفريقيان الساميان المعاقدان على بعسسادي الصعوبات التي تمكن أن بثيرها تنفيذ الإنفاق المجالي فيما بنقلي بالتعسيد السنادر -

الماده الثامنة حساسقد الفريعسان الساسان المساقدان اتفاقا خاصا يما بحول من اعتبار في اراضي كلاالبلدين السهادات والإحارات المدرسسسة المسادرة عن السلطات فاتالاحتصاص عيمما وبتمادل الدراسات في معاهدهما التعليمية .

ACCORD

CULTUREL

أتماق ثعافي

- Signé à Beyrouth le 7 M es 1949
- Rad fraction interfere pair
 In lorder 25 particles (600
 1 O and approximately
- Eas fextes suffere sont emble on buigans unabe et espagnete.

وقع في بيروت
 فع لا الأدر ١٩(٩)

- اجيز التصديق عليه معوجب فانون ٢٥ کان الثاني ١٩٥٠ ١ جر ١/١٥٠٥ ــ صرع ٢١١
- وضع الثمان الرسبيان السبعدان المسبعدان المسبعدان العربية والاسبائية

الحكومة الانسانية استفادة سودورو روبردي كونفاس الفائم باعمان انسانيا في يروب ,

الله معدال سادلا وبائق النفويض الني وحدب مطابقه للاصول ، اتفقا على الاحكام الإبيه

المادة الاولى هم يمد الغريقيسان السادل السادل المسادل المسادل المسادل المسادل المسروعات الرامية الى تأمين اقعسل تماون ثماق يسهما .

ان لحكومة التناسة والحكومة الإستاسة

رعبه سيما في توسق عسستري التعاول الثقافي ، وتعوله علاقيسات الصدافة العالمة سنهما ، فرزاد ععد العاف القالسنة:

الحكومة السائية: سعادة السيسند فؤاد عمون الوزير الموض الدبر العام لوزارة الحارجية والمقتربين

بهكن درس جميع هده القصاصا بناء على طلب احد العربقين عندسما برى ذلك مناسبا للوصول الى تعديل اساسي في الاساليب والوحسسات والالات .

د لم معد هده المده المسته المسته تقالع الجالية بالمراسلة فيعقسست احتماع نصم موطعين فسين ، وكذلك

يعقد مثل هذا الاحتماع عندما ترى مصابع الفريعي لرصد الاحوال الحوية ال هناك احوالا استشائلة بستسدعي دلك ،

عقد في بروت في اليوم الثلاثين من شهر شربي الناني سبة ١٩٤٨ ووقع باللمتين العربية والاسبانية ، وكل من التصين رسمي ومعتمد .

- اولا تعلى مصالح رصد الاحوال الحوية في كلا البلدين عليي اتصال دائم لتبادل المعلومات الابية -
- ا الواقيب والاندرات ومقبول الداعات الاحوال الحويسية المستنفة الى معلومات طارته صادرة سواء عن المحطسيات الثانية أو المحطات الحوالة .
- سد بنادل معنومات الاحسوال الحوية التي تؤخذ عبسن طريق الإداعات اللاستكياب باي شكل كان كالكسسرات الطائرة والموحات الناسسرة والعابرات.
- حد أن تنادل عمومات المستار اليما أثما تشمل المستنب الماومات المستقاة من بلدان اخرى والتي تحميل عليه معطات ومبد الإحوال الحوية في كلا البلدين .
- فالبا بادل المستدات الصرورية للرس الإداعات بالسنوات

- ثالثاً ـ ان تادل الملومات المنسار الله في العفر تاساسه لحب ان يجري أن وقت تتوفير للاستفاده من هذه الملومات والاحبار في سبكه الاداعة الوطنية في سبكة الإداعة الوطنية في الله من البلدين ، ويمكن ان لحفد هذه المدة للحدة للمدة للحدالية في مشر يوما على الادل ،
- دابعات يعيد كل بلد الى الاحراكرات السايرة باحهرتها وشياكها.
- حاصيات سندن مصالح رصدالاحوان الحوية في كلا سندن حيث الشيرات المحتوية على خلامة أو دراسة عن العلوميسات لحوية الطارئة أو المادية .
- سالاسك تتمهد مصالح الفرطين أر مد الإحوال الحومة بالوصول الى العاف على وسائل واسالب العمل بما في ذلك ظام الوحد. ف واستعمال الإلات ،

ACCORD

SUB-L'ECHANGE DE RENSEIGNEMENTS METLOROLOGIQUES

- Signe a Beyrouth
 So Service S
- Reconstruction autorises per
 In lot du 10 July 1919

 One De part ser Communication
- Les (ryles afferds son etablis en rogues arabi et espagnals.

أتفاق

تبادل الملومات عن الإحوال الجوية

- وقع في بيروت ق ۴۰ تشرين الثاني ۱۹(۸
- اجير التصديق طياسهوچيافانون. ۱ حريران ۱۹۱۸
 مر ريم ۱۹۹۲ سرم ۳
- وضع النصان الرسميان المتعدان
 ف اللصين العربية والاسبانية

محمد على حماده ، مدير الثؤون السياسية ، الدير المام بالوكاله لوزاره الحارجية والمغتربين .

عن الحكومة الاستانية : السيد دون تيودورو رويس كويماس ،القائم ناعمال استانيا في لسان ،

 ان حكومه الحمهورية اللسانية

و الحكومة الإسبائيسسسية

رعبة منهما في عقد انقاق ليستادل المعلومات عن الاحوال الحوية يستين لينان واستان وقد عيننا لهذه العالم مندونين مضفي المنتلاجية "

عن حكومة الجمهورية اللسائية. السيك

DEPUIS NOVEMBRE 1943

30 Novembre 1918
 Bey routh

ACCORD SUR ETCHANGE DE BEN-SEIGNEMENTS AU FEOROLOGIQUES

7 Mars 1919
 Beyrouth

ACCORD CULTURED.

6 Mni 1950
 Beyrouth

TRACES O'AMD OF

7

مثل تشرين الثاني ١٩٤٣ :

🐞 🗀 ۲۰ تشرین الثانی ۱۹۹۸ ــ بیروت

اتفاق بنادل الملومات عسيسن الإخوال الجوينسة ،

🍎 🔻 ۱۹۱۹ ۱۹۱۹ ــ بیروت

املاق للناق

€ ۱۹۱۸ ماکا ساپیروت

معاهده صبراؤيسية

7

ESPAGNE

ACTES DIPLOMATIOUES LIBAN ESPAGNE

اتفاقات دولية بين لبنان واسبانيا

AVANT NOVEMBRE 1943

قبل تشرين الثاني ١٩٤٢

18 Janvier 1910

146. اكانون الاول 146.

ACCORD SUR LES EUHANGES ET RE GLEMENTS LOYE MERCIALN

انقال تبادل تجارى ومدفوعات بجارية

tin 196)

- براد (* ق لا خربر ت ۱۸۱۱) - ۱۸۱۲ Arrelo (GL J.R du 17) - ۱۸۱۲ ا نظبیق حدد لاه ی ای نیا 1 t - 111 - 10 1

portant application deet accord au Liame B.O. 1940 P. BUG

> مرار ۱۹۲ ق ۹ سور ۱۹۲ برئيف تطيق الانداق ولينان

Verete 187 1 R am 9 Fr 1 of 104o

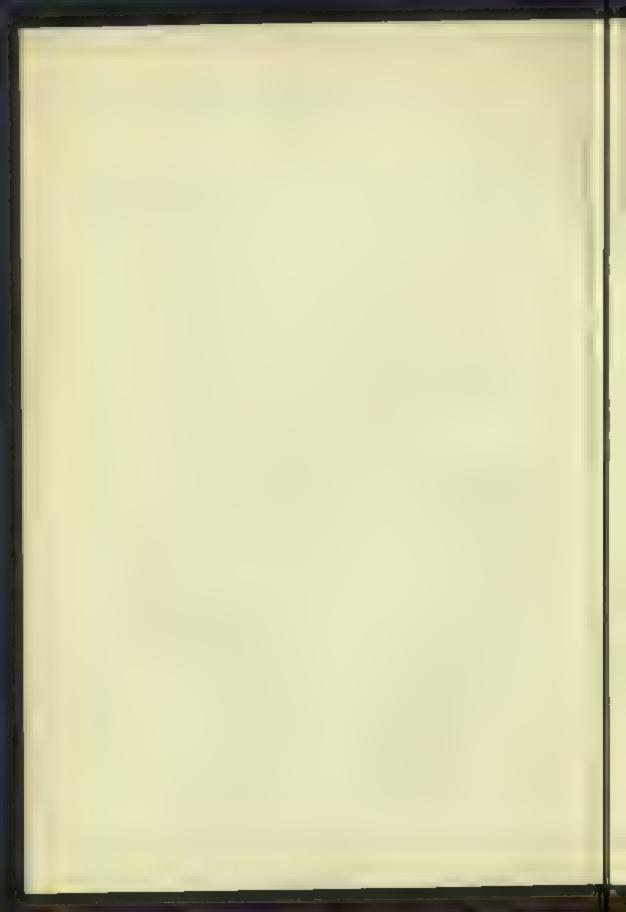
the left is a single for word out to

Arrive 293 LR du 7 Novembra 3940

portent abrogation de Larrété 161 LR B O. 1940 P 50%

ب قرار ۲۹۳ فی ۲ فشرس الباس 171 Just 146

ن م اگا ب می 8 دو



حضرة الاستبساذ محمد الحكيسم مراقب اللاحة الجويه والمطارات

حمرة الاستـــاد بدن الدين جلال معتش النقل الجــوى

من مصلحة الطيران المعريسية

مندوبين عن الحكومة المعرية

وذلك بدار ورارة الحارجيسية وبحصور مندوبها الاستاذ شامسيل منحي لدراسة حاجة النقل الجيوي بين بيروت والقاهرة وبالمكسروتنظيم الملاقات الاحرى المتعلقة بمطيسيات العركة .

وقد سبحل في هذا الاجتماعالنقط الاثية واتعق على ما يلي أ

 ا س تحديد الحمولة وعدد الرحسلات التي يصرح بها لشركات النقسل الجوى الصريسيسة واللبنانية

- ا) بصرح الشركات اللبنانيسة مجمعة بتسبير عسدد ا رحلات من طراز الداكوتسا استرعيسسا بسين القاهرة وبيروت وبالعكس .
- بصرح لشركة مصر للطبيران

 بتسيير عدد ٧ رحلات من طرار العبكيج و٧ رحسيلات احرى من طرار المشكراف او ٩ رحلات من طرازالفيكنج اسبوعيا بين القاهرة وبيروت وبالعكس .
- المق على أن لحدد أوقات ثانتة لمواعيد قيام الرحيلات الخاصة نكل من الطرفين سواء في رحلة الذهاب أو الإساب على أنه في حالة الماء أيسة رحله محدده لاحد الحسين لاي مسيع من الاسباب فلا حور سان القيام برحسية أحرى أصافة في نوم أحسر ندلا من أبر حلة اللغاة .

PROCÈS-VERBAL

D'ACCORD DE TRANSPORTS AERIENS

- Shipse on Catre
 to 20 December 1948
- NR E-
- Le texte officiel est ciubli en langue urabe

محضر

أنعاق بشبان النقل الجوي

- وقع في القاهر.
 أي ٦٠ كانون الإول ١٩(٨).
 - 31-12 ·
- وضع الثمن الرسمي المنبد بالله
 العرسة .

رئيس الدائر قالاقتصادية والاحتماعية بورارة الحارجية الليمانية

منبوين عن حكومة لينان

حضره مستسباحية الفرة مصطفى ويستساص يستك مرسى يستسك مدير عام مصنحة الطيران المدني

حضرة الأستاذ محسن شهاب الدين معتش مصلحة الطيران المدسى

عن قرادات اللحبة التي احتملت بودارة الخارجية المربة بوميالسب والالتين الوافيق 18 و148/17/13

بحصيسور

كل من حصرة صاحب المستسادة الشيسسية سامي الحسسودي وديرلسال المعوض لذي المسكة المصرية حصرة صاحب العرة شارلات تيال مدير المواصلات بالحكومة اللمنائية حصرة الاستلا زيسال يك بيطار

ACCORD

DE LIAISON RADIO-TELEGRAPHIQUE DIRECTE اتفاق

بشان اتصال لاسلكي مباشر

- Signe au Laire.
- Battifeadon autorisce par le Décret no. 1982. K du 3 julii 1988
 (J.O. 21 1918. P. 397)
- Le texte afficiel est
 étabil es fangue peube

- 🐞 💎 وقع في القافرة
- اجیز العدی علت بدوچبالرسوع ۱۹۵۸ ق ۳ حزیران ۱۹۵۸ (جر ۱۹۱۸/۲۳ س ۲۹۷ :
- وضع النص العربي الرسميالسيد
 باللقة العربية ،

- Cales

 Cales

 ACLORD COMMERCIAL
 - e. Echange de lettres y
- ۱۱ تشرین الاول ۱۹۳۵ ب القاهرة
 انقاق تجاری ومنادلترسائلشاته

DEPUTS NOVEMBRE 1943

- Mol 1848 Le Cuire LIAISON RADIO TELEGRAPHIQUE DIRECTE
 - Decret 11882/K du J Juin 1948 portant ratification de cet necord (J.O. 23, 1948, P., 397)
- 18 of 20 December 1918
 Le Caire
 TRANSPORTS
 AERIENS

Process ve e

منذ شرين الثاني ١٩٤٣ :

آبار ۱۹(۸) - القاهر،
 آبفال بشان العمال لاستغریباش
 بد الرسوم ۱۹۸۲ ق ۲ حوبسرال

۱۹۶۸ مصادقة على هذا الإصاق

ا جر ۲۱/۸۶۶ ــ مر۱۲۶۶)

۱۹ و ۱۶ کانور الاول ۱۹۹۸
 ۱۹۵۸ الفاقی الفاقی المجوی

and Park

7

7

EGYPTE

مصور

ACTES DIPLOMATIQUES

1. I B A N — EGYPTE

انعافات دولية بسين لينان ومصر

AVANT NOVEMBRE 1943 .

 20 Mars 1925 — Le Caire RESSURTISSANTS LI-HANAIS EN LGAPTE

> Modus vivendi concerennt leur situation; ratifié le 18 Junior 1900

 30 Jule 1928
 ELHANGE DE MANDATS-POSTER

> Arrelé no. 2008 du 10 July 1928 portrait ratification et mise en exect 1 et necord (J.O no. 2179)

1 Novembre 1928
 ACCORD COMMERCIAL ET DOLAMER

Arrêle no. 2185 du 1 Nombre 1928 portant ratification et mise an exécution de ret accord (J.O. no. 2201)

Li Jain 1930 — Paris

ACCORD SANITAIRE
Echange de lettres sur
les mesures à prendre
contre les épidémies de
dengue

قبل تشرين الثاني ١٩٤٢

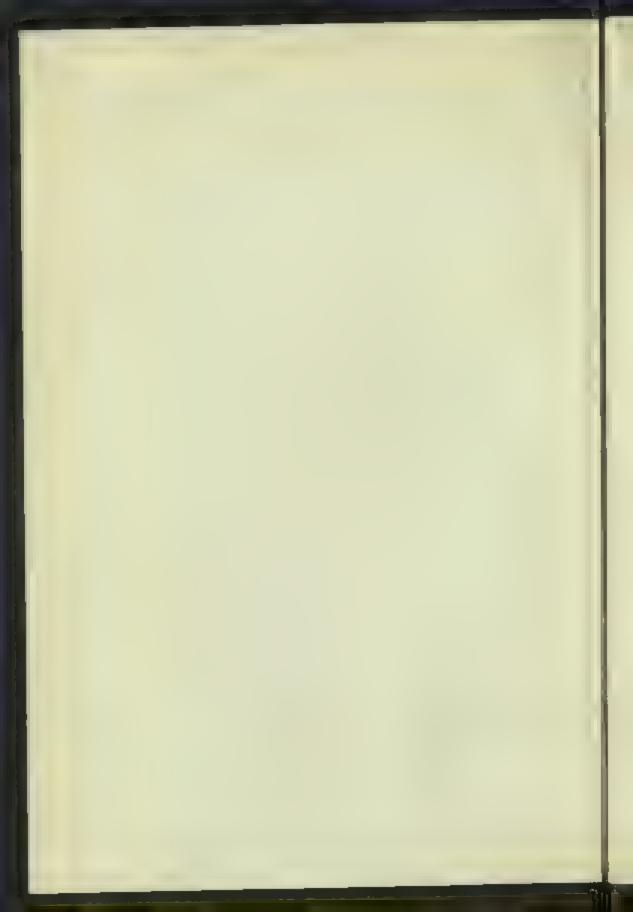
۱۹۲۰ به الفاهرة
 الرعايا الليساميين في مصر
 د انفاق بشيان حالتهم)
 سبق عليه في ۱۲ تموز ۱۹۳۰

۲۰ حزیران ۱۹۲۸
 تعادل الحوالات البریدیة
 شراد /۲۰۰۸/ی ۲۰ حزیران/۱۹۲۸
 معاد تفطیع و ضعام و شیم البسید

KINN JAN JA

ا تشرين التاني ۱۹۲۸
 انغال تجاري وجمرائي
 د قرار ۱۹۲۸ن اشترين الثاني ۱۹۲۸
 مماد تة طيه ورضمه مرسح الشميال
 إ جر عدد ۲۲۰۱ إ

۱۲ حزیران ۱۹۳۰ ساریس
 اتفاق صحی
 نیادل رسائل بشان الاجرات
 الواجب انخاذهالحالةوماسالدائن



DANEMARK

ACTES DIPLOMATIQUES

I IBAN — DANEMARK

AVANT NOVEMBRE 1943 :

29 Avril 1929

ECHANGE DE MANDATS-POSTES - Arrêle 2581 du 29 Avril 1929 (J.O. no. 2246 داغارك

اتعاقات دولية بين لبنان والعانمارة

قبل تشرين الثاني ١٩٤٢

◄ اليسان ١٩٢٩
 اتفال تادل الموالات البريدية
 ـ قرار ١٣٤١ أن ٢٦ بيسان١٩٢١
 ١ حر عدد ١٩٢١

7



اللده الثالثة: على الساطرالعامير والقناصل ، والقناصل المحسوبين ، ووكلاء القناصل ، أن مثالوا، قيسل الشروع بممارسة وظائمهم، اجسيارة بنصلية من الحكومة التي ينتدمون لديهسسا .

للده الرابعة : يمتنع القريقال الساميان المتعاقدان من تعيين القناصل العامين : والقناصل : ووكلاء القناصل من بين الاشحاص اللين يتعاطيبون التحارة أو الصناعة : ولا يستثنى من دلك الإ القناصل العخربون .

الماده الخامسة: بمنح كل مسين العربه بن الساميين المساقدين القريق الاحر ورعاده معامله الامه الاكسير حظوة على إن تستثنى لا قيما بخص سال الماملة الى منحها للبلسدال لمنعية إلى حامقة الدول الفريسا ولرعاناها كما تستثنى فيمسنا بحص

السنني المعاملة المنوحة للبلسندان الباحمة ورعاياها .

اللحه السادسة: بصدق علسسى مدد الماهده وهما للقواعد الدسبورية الطبقه في كل من البلدين ؛ ويحسري تبادل وثائق التصديق في الريامدة مبكنه ، و بورس .

اللاه السابعة: بصح عددالماهدة باعده يمد القصاء خمسة عشر يوما على التاريخ الذي يحري فيه تبسادل وبائل الصديق .

للاده الثامنة: وصحت عده العاهدة بالعنين العربية والإسبانية ، وكسيل سهما تعتبر لعة رسمية .

وأثنانا لذلك , وقع المدونان عننى هذه الماهدة ومهراها تجانميهمنا .

حرر في بيروت بثاريغ السادس من شهر أيلول سنة الف واستمساسة وحمسون ،

TRAITÉ

D'AMITIE.

معاهادة

صدافسة

- Signé à Beyrouth
 je 6 septembre 1950
- Les textes officiels soul établis en lanques neube et espagnole
- NR

- وانت ق بےرت
 ایاول ۱۹۵۰
- وضع التصان الرسمبان الصبدان
 ف اللغين العربية والإسانية
 - 4th .

فنعد أن تبادلا وتألق تعويضهمنا ووحداها مطابقة للأصول المرهينينة، انعقا على الاحكام الاتية :

المادة الاولى: يكون بين ابتسسان والشيالي وبين رعاباهما عسلام دائم وصداقه مستبرة .

الماده الثانية: بحق لكل مسيسس العربقين استاسين المتفاقدين ان بسنت لدى حكومه العربق الاحر ، معتلسين ديلوماماسين، وفياصل عامين، وقتاصل، وفياصل فجربين ، ووكلاء قتاصل، ويتمنع جميع فؤلاء ، بالقابلة بالمثل، بالحقوق والإمبازات والحصابيات، والاعقاءات المعرف بها عاده في القابول ان رئيس الحمهورية اللبنائية ع ورئيس جمهورية التنبلي ،

رفیة سهمای توثیق عری المسلاقة القائمة لحسن الحظ بین بلدیهمساه قررا عقد معاهدة صداقة و ویتساه لهدا العراس و مندونیهما

عن صاحب المحامة رئيس الحمهورية السائية : معالي فيليب تقلا ، وزير الحارجية والمعتربين ،

عن صاحب العجامة رئيس جمهورية الشيلي: محسادة لويسسس طلوارتادو . وربر التسلسس الموص في لسان .

CHIL

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN CHILI

DEPUIS NOVEMBRE 1943

6 Reptembre 1950
 Beyrouth

TRAITE D'AMITIE

7

الشيلي

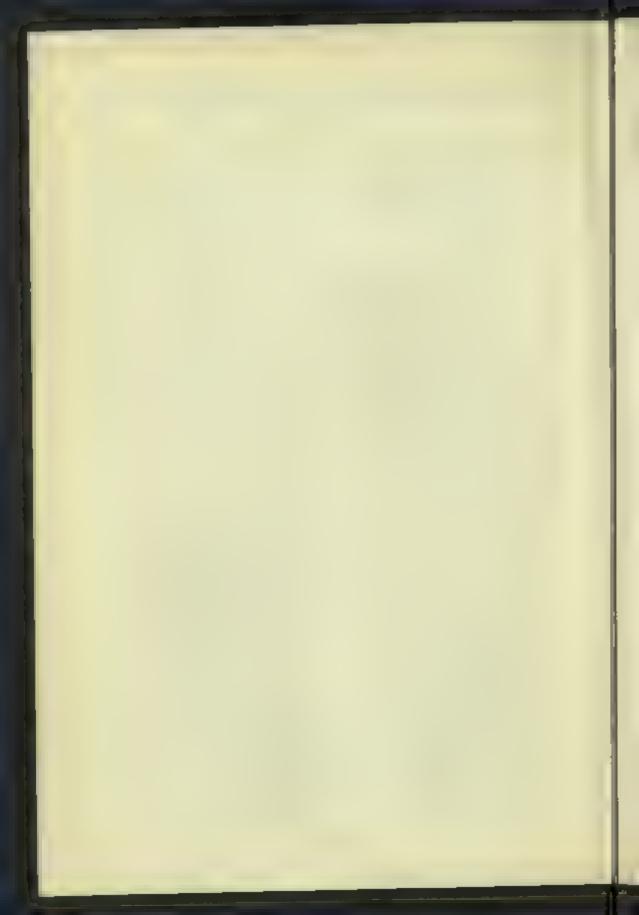
انماقات دولية بين لبنان والشيلي

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

east - the date it

معاهية صعافة

7



Recife, Dakar (ou l'He du Sel), Lisbonne, Madrid, Rome—Beyrouth ou Rome — Istamboul — Beyrouth ou Rome — le Caire — Beyrouth, ou

2 De Rio de Janeiro, via Recife, Dakar (ou l'Ile du Sel), Tunia et/ou Tripoli le Caire, Beyrouth.

P ROUTES BRESILIENNES A TRAVERS LE TERRI TOIRE LIBANAIS:

Du Brésil pour Beyrouth, suivant une des routes ci-dessus mentionnées, et de là vers des points en Asie, dans les deux sens.

PROTOCOLE DE SIGNATURE

Au cours des négociations qui shoutirent à la signature de l'Actord sur les transports aériens régullers entre la République Libanaise et les Etats-Unia du Brésil, conclu à Rio de Janeiro à la date d'aujoud'hui, les représentants des deux Parties Contractantes sont tombés d'accord sur les points suivants

1. La faculté de refuser ou de renouveier une autorisation à une entreprise nérienne désignée par une Partie Contractante pourun être exercée par l'autre Partie Contractante conformément aux dispositions de l'article IV de l'Accord, àu cas où les équipes des avions employées par la même en treprise comprennent des membres qui ne sont pas citoyens de la première Partie Contractante. Toutefois, afin de faciliter le perfectionnament technique des équipes des parties contractantes,

la présence de sujets de pays tiers sera autorisée dans la constitution des dites équipes, durant la période d'entraînement pour la formation d'un personnet payigant suffisant.

2 Le transfert des récettes liquides des entreprises sériennes désignées provenant des opérations réalisées sur les territoires des Parties Contractantes sera fait conformément aux réglements en vigueur dans les pays où auront été effectuées les dites opérations, aur la base du traitement de la nation la plus favorisée.

EN FOI DE QUOI les Pléntpotentialres désignés par les deux Parties Contractantes eignent et cachètent en deux exemplaires, de même teneur, le présent Protocole, dans les deux langues, française et porfugues, également valable, à Rio de Janeiro, le onze Janvier mille neuf cent cinquante et un. Contractantes a'entendront sur les tarifs de passagers et de mar chandises à appliquer sur les tronçons communs de leurs lig est après consultation, s'il y a lieu avec les entreprises de transport aérien des pays tiers qui exploitent tout ou partien des mêmes pa cours

- d) Les recommandations de l'Association Internationale de Transports Aériens (I.A.T.A.) se rent prises en considération dans l'établissement des tarifs.
- e) Au cas où les entreprises a pourraient se meitre d'accord su les tarifs à fixer. Les Autorités aéronautiques compétentes de deux Parties Contractantes s'el forceront d'aboutir à un régiement satisfaisant

En dernier ressort, il sera fast recours à l'arbitrage prevu à l'article VI de l'Accord.

VII.

Dès l'entrée en vigueur du précent Accord, les Autorités aéronautiques des deux parties. Contractantes devront se communt
quer, aussi rapidement que possible, les informations relatives
nux autorisations données à leurs
propres entreprises de transport
acrien designées pour exploites

+ rivers agress ou des fractions
des dits services. Ces informations comporteront notamment
copie des autorisations accordées,
d- leurs modifications eventuelles,
ainsi que de tous documents an
nexes.

TABLEAU I

- A ROUTES LIBANAISES A
 DESTINATION DU TER
 RITOIRE BRESILIEN
 Du Beyrouth, vis un point
 ett des points internes, o
 res en Afrique, ou en En
 opport Afrique, ou en Turquie, Europe et Afriq
 vors le Bréal, dans o
 d un un
- B ROUTES LIBANAISES A TRAVERS LE TERRI LOIRE BRESILIEN

De Beyrouth, suivant les routes ci-dessus établies et de th ve a des points en Amérique du Sud, dans les deux sens.

CARLE AL DE

- A ROUTES BRESILIENNES
 A DESTINATION DU
- TERRITOIRE LIBANAIS

 1 De Rio de Janeiro, vie

demande de trafic entre le pays dont reasortit l'entreprise et le pays de destination.

- e) Le droit d'une entreprise de transport nérien désignée d'embarquer et débarquer, aux points et sur les routes spécifiés, du trafic international avec destination ou en provenance de pays tiers, sers exercé en conformité des principes généraux du développement ordonné du transport sérien acceptés par les deux Parties Contrac tantes, de sorte que la capacité soit adaptée
 - 1 à la demande de trafic entre le pays d'origine et les pays de destination
 - 2 aux exigences d'une exploitation économique des services considérés, et
 - 3 à la demande de trafic existant dans les régions traversées, compte tenu des intérêts des services locaux et régionaux

v

Les Autorités aéronautiques des Parties Contractantes se consuiteront à la demande de l'une d'elles ann de vérifier y les principes énoncés à la Section IV didessus, sont observés par les entreprises de transport aérien désignées par les Parties Contractantes et, en particulier, pour éviter que le trafic solt dévié dans une proportion injuste au détriment de l'une des entreprises désignées.

VI.

- a) Les tarifs seront fixés à des niveaux raisonnables, compte tenu en particulier de l'économie de l'exploitation, d'un bénéfice normal, des tarifs perçus par les autres entreprises et des caractéristiques présentées par chaque service, teiles que les conditions de vitesse et de confort.
- b) Les tarifs à appliquer par les entreprises de transport désignées par chacune des Parties Contractantes, entre les points du territoire libanais et les points du territoire brésilien, mentionnés aux Tableaux ci-annexés, devront être soumis à l'approbation des Autorités séronautiques, au moins trente (30) jours avant la date prévue pour leur entrée en vigueur, ce délai pouvant être réduit, dans des cas spéciaux, s'il en est ainsi convenu par les susdites Autorités séronautiques.
 - e) Les entreprises des Parties

ANNEXE

.

Le Gouvernement des États-Unis du Brésil accordera au Gouvernement de la République libanaise le droit d'exploiter, par l'entremise d'une ou plusieurs entreprises d' transport aérien de algnées par ce dernier, des services aériens sur les routes apect fices au Tableau I annexe.

11

i. Gouvernement de la République libanaise acorde au Gouvernement des Etata-Unia du B-ésil le droit d'exploiter, par l'entreprise d'une ou plusieurs en treprises de transport séries désignées par ce dernier, des services aériens sur les routes apécifiées au Tableau II annexe

Ш

L'entreprise ou les entreprises de transport aérien désignées par les Parties Contractantes aux termes de l'Accord et du présent Annexe, jouiront sur le territoire de l'autre Partie Contractante, sur chaque itinéraire décrit aux Tableaux annexes, du droit de traverser ce territoire sans y atterrir, d'atterrir pour des raisons non

commerciales aux aéroports ouverts au trafic international, ain si que du droit de débarquer et embarquer en trafic international des passagers, du courrier et des marchandises aux points ment of nés dans les dits Tableaux, conformément aux dispositions de la Section IV

18

- a) La capacité de transport offerte par les entreprises aérien nes des deux Parties Contractantes devra être étroitement adaptée a la demande du trafic
- b) Un traitement juste et équitable devra être assuré nux ent reprises de transport sérien dess gnées par les deux Parties Contractantes ann de bénéficier de possibilités égales pour l'exploita tion des services agréés.
- c) Les entreprises de transport aérien désignées par les Parties Contractantes devront prendre en considération, quand elles auront à exploiter des routes ou des sections communes d'une route, leurs intérêts mutuels afin de ne pas affecter indiment leurs services respectifs.
- d) Les services agreés, auront pour objectif essentiel d'offrir une capacité correspondante à la

dans les deux cas, de toute personne ou de tout organisme qui serait habilité à assumer les fonctions actuellement exercées par cux.

- b) L'expression «entreprise de transport aérien déaigné», n'entendra de toute entreprise que l'une des Parties Contractantes aura choisie pour exploiter les «services agréés» et qui aurait été indiquée par une notification faite aux Autorités aéronautiques compétentes de l'autre Partie Contractante, conformément aux dispositions de l'article II du présent Accord.
- c) L'expression «service nécien international régulier» s'entendra de tout nervice international assuré par une entreprise de transport nérien désigné, avec fréquence uniforme et nuivant des horasres et routes pré-établies et approuvées par les Gouvernements intéressés.

ARTICLE XII.- Le présent Accord sera approuvé et ratifié en conformité des dispositions constitutionnelles de chacune des Parties Contractantes et entrera en vigueur à partir du jour de l'échange des instruments de ratification, ce qui devra avoir lieu à Beyrouth le plus tôt possible.

Les deux Parties Contractantes s'efforceront de rendre effectives les dispositions du présent Accord dans les limites de leurs attributions administratives, trente (30) jours après la date de sa signature.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires soussignés, ont conclu le présent Accord en deux exemplaires, chacun dans les langues française et portugaise, et y ont apposé leurs secaux.

FAIT à Rio de Janeiro, le onze Janvier mil Neuf Cent Cinquante et un firmation par un échange de notes par voie diplomatique.

ARTICLE VI. Tout différend entre les Parties Contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord ou de son Annexe, qui ne soit pas subordonné aux dispositions du Chapitre XVIII de la Convention sur l'Aviation Civile Internationale précitée et qui ne pourrait être réglé par la voie de consultation directe, sera soumes à l'arbitrage noit par un tribunal, soit par tout autre personne ou organisme con venu

ARTICLE VII.- Chaque Partic Contractante pourra, à tout moment, notifier à l'autre. Partic Contractante, son désir de dénon cer le présent Accord. La notification seru simultanément communiquée à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale. L'Accord prendre fin six (6) mois après la date de la réception de la dite notification par l'autre Partie Contractante, à moins que cette notification ne soit retirée d'un commun necord avant. l'expiration de ce délai.

S'it n'est pas accusé réception de la notification par la Partie Contractante à qui elle a été adressée, elle sera tenue pour reçu quatorze (14) jours après sa réception à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale

ARTICLE VIII - Au cas où les deux Parties Contractantes auraient ratifié une convention multilatérale d'aviation, le présent Accord et son Annexe devront être amendés de façon à être mis en concordance avec les dispositions de la dite Convention.

ARTICLE IX.- Le présent Accord se substitue à tous privilèges, concessions du autorisations existant au moment de sa signature et qui auraient été octroyés à quelque titre que se soit par l'une des Parties Contractantes à des entreprises aériennes de l'autre Partie Contractante.

ARTICLE X.- Le Présent Accord et tous les contrats y rela tifs seront enregistrés à l'Organi sation de l'Avistion Civile Internationale.

ARTICLE XI - Pour l'application du présent Accord et son Annexe :

a) L'expression «Autorités aéronautiques» n'entendra, en ce qui concerne le Liban, du Ministre des Travaux Publics et, en ce qui concerne les Etats-Unis du Brésil, du Ministre de l'Aéronautique, ou d'une des Parties Contractantes ou pris sur ce territoire à bord d'aéroriefs de l'autre Partie Contractante par une entreprise de transport aérien désignée par cette dernie re Partie Contractante ou pour le compte d'une telle entreprise, et destinés, uniquement, à l'usage des néronefe de cette entreprise, béné fleieront d'un traitement aussi favorable que le truitement accordé aux entreprises nationales ou à celle de la mation la plus favorisée, on ce qui concerne l'Imposttion de drotts de douane, de frais d'inspection ou autre droits et laxes nationalx

3. Tout séronef de l'une des Parlies Contractantes affecté a l'exploitation des services agréés ainsi que les carburants, les huiles lubrifiantes les pièces de rechange, l'équipement normal et les provis ons de bord, demeurant à bord des dits aéronefs, béneficieront aur le territoire de l'autre Partie Contractante de l'exemption des droits de douane. frais d'insnection on nutre droits et taxes similaires, sur le territoire de l'autre Partie Contracante, même au cas oft ees approvisionnements seraient employés ou consommés par ces néronets au cours des vols au-dessus du dit territoire

ARTICLE IV.- Chaque Partie Contractante se réserve la facul-

té de refuser une autorisation d'exploitation à une entreprise de transport aérien désignée par l'autre Partie Contractante ou de révoquer une telle autorisation lorsqu'elle n'a pas la preuve qu'une partie prépondérante de la propriété et le contrôle effectif de cette entreprise sont entre les mains de nationaux de cette der nière Partie Contractante, loraque cetto entrepriso de transport aérien ne se conforme pas lois et réglements visés à l'article 13 de la Convention sur l'Aviation Civile internationale ou lorsqu'elle ne remplit pas les obligations que lui imposent le présent accord et son Annexe.

ARTICLE V.- Si l'une ou l'autre des Parties Contractantes désire modifier une clause quelconque de l'Annexe au présent Accord ou se prévaloir de la faculté mention née à l'article IV et dessus, elle peut demander q'une consultation alt lieu entre les Autorités aéronautiques des deux Parties Contractantes, cette consultation devant commencer dans un délai de soixante (60) jours à compter de la date de la notification de la demande

Toute modification à l'annexe convenue entre les dites autorités catrera en vigueur après sa conguera Trompowski de Almeida, Ministre de l'Air du Brésil,

Lesquels, après avoir échange leurs pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes

ARTICLE I:- Les Parties Contractantes a'accordent l'uns à l'autre les droits spécifiés dans le présent Accord et son Americ, en vue de l'établissement des services aériens internationaux reguliers qui y sont stipulés, et doréna vant désignés par l'expression services agréés.

ARTICLE II.- I. Chacun des services agréés pourra être mis en exploitation immédiatement ou à une date postérieure ou gre de la Partie Contractante à qui ces droits ont été accordés, mais pas avant que '

- a) La Partie Contractante à qui les dits droits ont été secordés ait désigné une ou plusieurs entreprises de transport séries de sa hationalité pour exploiter la ou les routes spécifiées
- b) La Partie Contractante qui accorde les droits ait autorisé la ou les entreprises de transport sérien en question à ouvrir les services agréés.

ce qu'eile fera sans retard, sous réserve des dispositions du paragraphe 2 du présent article et de l'article IV

2 Les entreprises de transport aérien désignées pourront être ap pelées à fournir aux Autorités téronautiques de la Partie Contractante qui accorde les droits, la preuve qu'elles se trouvent en mesure de satisfaire aux exigences prescrites par les lois et règle ments normalement appliqués au fonctionnement des entreprises commerciales de transport sérien

ARTICLE III.- Ann d'éviter toute mesure discriminatoire et de respecter le principe de l'égalité de traitement

- 1. Les taxes que chacuna des Parties Contractantes imposera ou permettera d'Imposer pour l'utilisation des aéroports et d'autres facilités à la ou aux entreprison de transport aérien désignées par l'autre Partie Contractante ne seront pas plus élevées que celles qui seraient payées pour l'utilisation des dits aéroports et facilités par ses aéronefs nationaux employés à des services internationaux simila res.
- Les carburants, les hutes lubrifiantes et les pièces de rechange introduits sur le territoire

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

إتماق النقل الجــــوى

- Signe a Rio de Japairo la 11 Junytet 1951
- Les textes officiels sont etablis en langues franguiso et parinquise.
- NR.

- وقع في الربو دي ڄائےو ل 11 کانون الثاني (١٩١
- وضع البصان الرسميان المسدان
 باللمس الفرسنية والبورنقالية
 - -0 E -

Le Gouvernement de la République libanaise et le Gouvernement ues Etats-Unis du Bresil

Se référant à la Résolution VIII de l'Acte Final de la Conference Internationale de l'Aviation Civile signée à Chicago, Illinois, en date du 7 décembre 1844, recommandant l'adoption d'un modète uniforme d'accord sur les routes et services aériens internationaux

Prenant en consideration le dénir réciproque du Gouvernemnt libannis et du Gouvernement bresilien de poursuivre dans la plus large mesure possible le développement de la coopération internationale dans ce domaine, et d'établir des transports aériens réguliers entre leurs territoires respectifs en vue d'assent leur i relations économiques sur des bases solides.

Ont résolu de conclure, à cet effet, un accord et ont désigne pour leurs Plénipotentiaires, savoir

Le Gouvernement de la République libanaise: Son Excellence Monsieur Joseph Sacuda, Envoye Extraordinaire et Ministre Plan, potentiaire du Liban à Rio de Janeiro; et

Le Gouvernement des Etats-Unis du Brésil : Leura Excellencea Messieura Raul Fernandes. Ministre des Affaires Etrangères des Etats-Unis du Brésil et le Tenente-Brigadeiro Armanda Fi-



graphic, de la radiodiffusion et du sport.

Les autorités compétentes des Hautes Parties Contractantes à tabliront, d'un commun accord. és misures de détail nécessaires pour l'exécution respective concernant l'enseignement

ARTICLE TROISIEME. La Présente Convention sera ratifice et entrera en vigueur trente jours uprès l'échange des instruments de ratification qui aura lieu dans la ville de Rio de Janeiro, dans le plus bref délai.

Chacune des Hautes Parties Contractantes aura la faculté de dénoncer la présente Convention lorsqu'elle le jugera convenable, mais ses effets ac cesseront que six mois après la denonceation

EN FOI DE QUOI les Plénipo tentlaires ausnommés out signé la présente Convention, en double exemplaire, en langues française et portugaise, et y ont appose leurs sceaux

Fait à Rio de Janeiro, le trente noût mil neuf cent quarante-huit, لطرقين الساميين التعاقدين ، وبالاتعاق المشترك ، على وصبع جميع التقصيلات الضرورية لتنفيذ القررات السابقة اخذة بعين الاعتبار التشريع المطبق بالتدريس في كل من البلدين .

مادة ثالثة مستبرم هسسله الانعاقية وتدخل في طور التنغيسة ثلاثين بوما بعد تبادل وثائق الإبرام الذي سيجري في مدينة ربوديجانيو ونامرت عرضه ،

لكل مرافع ديراساميبرالمعامدين حق تقص مدة الإنفاقية حيتما يرى ذلك مناسباء واما معموليتها فتستمر سنة اشهر بعد النقض .

بناء عليه وقع كل من مطلمسسي الصلاحية الوارد اسماؤهما اعلاه هذه الإنفائية على تسختين باللغة الفرسية والبورانعاسه ووسما حاسمهمس ،

حررت في الربودي حالسيو في البلادي من أب سنة الف والمعمالة والربعين .

Convention à cet effet, et ont nommé pour leurs Plempotentialres, savoir

Le Président de la Republique Libanaise: Son Excellence Monsieur Joseph Saonda, Envoyé Ex traordinaire et Ministre Plénipotentiaire du Liban à Rio de Janei ro, et

Le Président de la République des Etats-Unis du Bresil Soit Excellence Monsieur Roul For nandes, Ministre des Affaires Etrangères des Etats-Unis du Brésil

Lesquels, après s'être communqué leurs pichas pouvoirs trouvés en bonne et due forme, sont con venus de ce qui suit

ARTICLE PREMIER.- Les Hautes Parties Contractantes s'efforceront d'établir leurs relations culturelles sur une base solide et collaboreront à cet effet de la façon la plus étroite

ARTICLE SECOND.- Les Hau
tes Parties Contractantes, afin
d'atteindre le but énoncé dans
l'article précédent, développeront
sans cesse les relations culturelles
entre les deux pays dans les domaines des sciences, des beaux
arts et du théâtre, des lettres, de
la cinématographie, de la photo-

وعينة معوضيهما المطلقي الصلاحية. عن |

رئيس الحمهورية اللياسة مصادة توسعه السوداء المقوب فوق العادة ووزير لبال المسوشي والمطلق الصلاحية والرسيو دي حابرو .

رسس جمهورته الولايات المنجسيدة البراويلية (معالى البنيك وول فرسدس ورابر حارجيسية الولايات المنجدة البرارية (الدلايات المنجدة البرارية)

اللذين بعد تبادل أوراق أعتمادهما طبقا القوالين المرعية ، اتعقا عليسي ما يلي :

ماده اولى مدان العرفين الناملين المعافدين سلملان ما توسعهما توسع اسسى باسه بملافاتهما التمافلينية وسيتعاونان بالطريقة الوثقى لهمدده العليميانة .

ماده نابية حدال نظر في الناميين المساتدين ، بعية الوصول الى الهدف المساد الله في المادة السابعة المبيعروان بدول القطاع العلامات التقاميسية بين الملدين في حقول العلوم ، المبيعة المبول المساد المبيعة والمبرح - الاداب ، المبيعة المسويرة الادامات اللاسلكية والرياضية لكل من المسلمات المختصة لكل من

CONVENTION

CULTURELLE.

اتھاق تعبساق

- Siguée à Blo de Janeiro le 30 Août 1938
- Ratification autorisee par la lal du 2 July 1949

(J.O. no. 23, phg. 289-1945)

 Les textes officiels sont ctubits en langues franculse et portuguise.

- وقع في الربو دي جائرو ل ٢٠ اب ١٩٤٨
- اجیز التصدیق علیه عبوجب قانون
 ۳ حزیران ۱۹(۹/۱۹
 ۱ جر ۱۹(۹/۱۹ صرع ۱۸۹)
- وضع التصان الرسميان المسهدان باللفين الفريسية والبورتقالية.

Le Président de la République Libonaise, et le Président de la République des Etats-Unis du Brésil.

Egalement animés du désir de renforcer la compréhension mutuells entre les deux pays et de resserrer encore davantage les liens d'amitié et de confiance mutuelle qui les unissent si heureusement, en respectant réciproquement lour propre culture et leurs institutions nationales et en développant leurs diverses relations muturelles.

Ont résolu de conclure une

أن رئيس الحمهورية المتاتيسية ورئيس جمهورية الولايات المتحسسة البرازيليسسية ،

بدامع تفويه أواصر أسفاهم المسرك بين التلذين وزيادة في توثيق عسسرى الصدائه والبقة التي تتبدهما بحمد الله ، وبالاحترام المسادل للتعاصيصة الخاصة بكل منهما والوسيساتهمسا الوطنية وبنشر علاماتهما التقاميسة

قررا عقد اتعامية لهذه الفايسيسة



BRESIL

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN — BRESIL

AVANT NOVEMBRI 1943

● 24 Février 1933 → Bevrouch ACCORD COMMERCIAL

> Arrese ab LRC du Fryrier 1933 Jordant Execution de Jet never t

DEPUIS NOVEMBRE 1983

- 30 Août 1948 —
 Rio de Janeiro.
 GONVENTION
 4 UTTURELLE.
- B Janyler —
 Rio de Janeiro,
 TRANSPORTS
 AERIENS

7

برازيل

انعاقات دولية بين لينان والبرازيل

قبل سرين الثاني ١٩٤٢

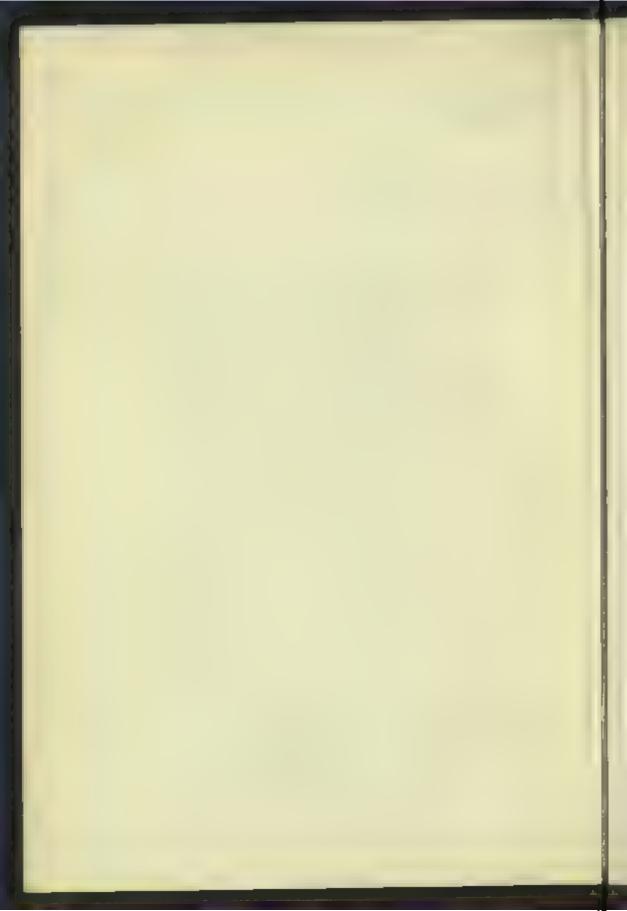
۱۹۲۲ ــ بیروت الفاق تجاري

بران فیل ۱۸ باط ۱۹۳۳ عمد لاعلان

مند تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- په ایا ۱۹۱۸ سایو دي جانيد اتمال افاق
- التورالثاني۱۹۵۱ــريوديجانيرو
 اتفاق الثقل الحوي

7



BELGIQUE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN — BELGIQUE

AVANT NOVEMBRE 1943

THE PROTOCOLE RELATHE AUX PAIEMENTS
FRANCO-BELGES

Arrête 38 LH d. 24
Fevrier 1911
portont mise on vigueur de ce protocule
au Libon et en Syrie
(B.O. 1941)

7

بلجيكا

اتعاقات دولية بين لبنان وبلجيكا

فبل تشرين الثاني ١٩٤٢

11 كافون الثاني 1941 برونوكول بشان الدفوعــــات الفرمسية ــ البلجيكية

۔ فرار ۱۹ فی ۲۷ شیاطہ ۱۹۴۱ تشکیل البروتوکول الملاکودل(بان وسرویــــا درم ۔ ۱۹۴۱ می ۷۹ مگرو)



AUTRICHE

النمسا

ACTES DIPLOMATIQUES
1 TBAN AUTRICHE

اتعاقات دوليه بين لبنان والنمسا

AVANT NOVEMBRE 1953

قبل تشرين الثاني ١٩٤٢

 30 Joanier 1937
 ACCORD DE COM-MERCE ET DE PARE-MENT AVEC L'ALLE-MAGNE

۲۰ کافون الثانی ۱۹۳۷
 انفاق تجاری واتفاق دفع منع
 المانیست

Arrete % 1.8 du 30 Judiel 1938 pertunt application de et record à l'ancienne République Fédérale d'Autriche, fi dater du les Août 1939. (B.O. 1938)

- قرار ۹۲ فی ۲۰ تسور ۱۹۳۸ طبیق ۱۹۳۱متین الدکورین ملسی جمهوریة التحادیات الساطة ابتداء محمد اول اب الساطة ابتداء محمد اول اب

7



العربقين الساميين المعاقدين حسق بعضه بعوجت اشعار يجب أن سلم الى الفريق الاحر خلال مدة لا تقبل عن التي عشر شهراً ،

بالاسبانية والأخرى بالفريية لعنسر كل منهما رسمية على التساوي 6 كما وقفا على نسخة باللغة الاقرسيسية يرجع اليها عند اللروم وحسماها في مدينة بونس ايرس في اليوم السادس من سهر كانون الأول سنة السسف وتسعماية وحسين ،

- ١٤ السادل بانتظام النشيسرات المطبوعة وسميا التي تسهل معرفة كل من البلدين للاحر.
- ٣- المعاونيين الاوساط الرياضية
- ٤ تنظيم تبادل الإعلام الوطسة
 التي تقوي دوح التمسساوي
 والصداقه مين المدس

الماده الثالثة مه يتعق العربقهان اساسان المعافدان على سادن الاسانده والمعاصرين والولغين والعناسسيين وانطلاب، واعطاء منح واعدان منحد ما في وسعهما من التدايير لبلوغ هذه المايسسة ،

الماده الرابعة المستمنع تسهيسالات حاصة لانشاء مراكز تطيم وتدريس اللعه الاستاماي لحاممات واعدارس في ليمان و ومراكز تعليم وتدريسس اللعه العربية في الحاممات والمندارس في الارجمنين .

الماده الخامسة مد بنفق العربقان الساميان النعاقدان على تتشييسط ومساعدة ترجمه الولفات الارحديثيه الى العربية والولفات العربية السبى

الاستانية ، مراعين في ذليسك فيمية هذه الثرلمات والفائدة المنظرة مسين هذا المعهود في تمريق التعاهم المتنادل بين رعايا البلدي .

الماده السادسة مديعمل العرشان السامس المعافد لعلى مرو سيح السياحة وتشيطها بين طديهمسا تشمية الشمارف المسادل وتوثيقسيا سماهم الكمل مي سمسهمسا .

الماده السابعة من يعقد العربقان الساميان المعاقدان العاقا خاصيا بلاغير ف بالسهادات والمستبادلات المدرسية والحامعية التي تمتحها السلطات المحتصة في كل من البلدين للسماح باكمان الدراسات في وسامهم التعليمية 6 ولتنسيق احكام المادتسين التالية و برابعة المسامين .

الماده الشاهنة مع يتخد الهراقسان السامان المساهدان الدائر الرحية لتسعيد الإحكام الابعة الذكرة وتحيران، توصلا لهذه الماية ، انشاء جمعيسات والدائه للسعاون الارحسيني اللسسي تحصيح للقوائين الوطنية في البلد الذي يعين فيه مركزها .

اللده التاسعة مد مدحل هسد الاتفاق في حيز التعيث ابتداء مسس ماريخ تبادل وثائق الامرام، ولكل من

ACCORD

CULTUREL.

اتماق

تقييساق

- Signe a Buenos Alres
 E Booker and
- Les dextes afficiels sont etablis en langues prabe espagnole et francaisc
- NB
- Reserves fiburasses sur le texte fements.

- وقع آن پوسی ایرس ان 1 کانون الاول ۱۹۵۰
- وضعت التصوص الرسبيةالصعدة باللقات العربية والاسبانيسسة
 والفرنسية
 - ₹
- 🍙 بعققات فيثانية بشأن النصالغرسي

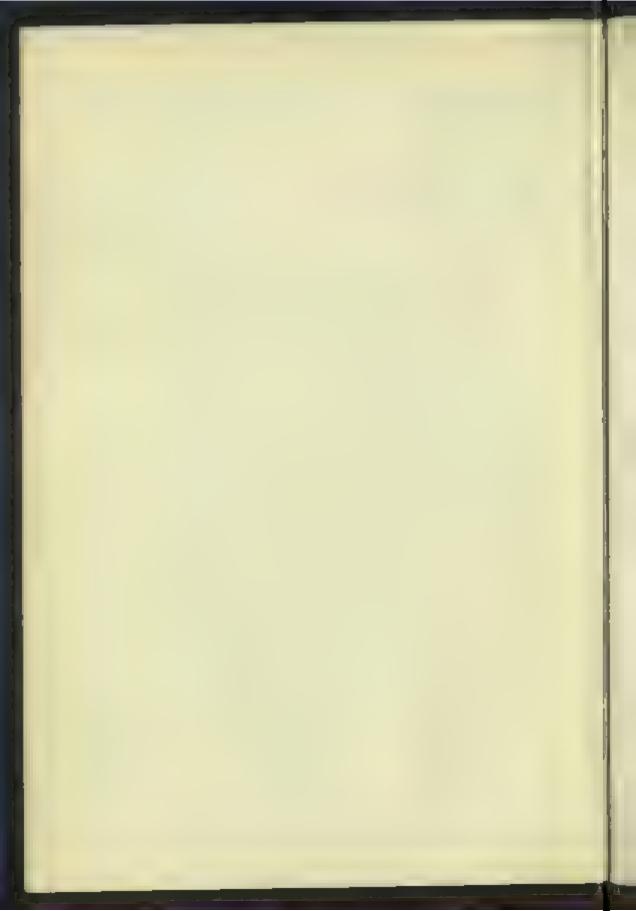
اللدين ، بعد أن تبادلا وثائق التعويض التي وجدت مطابقية للاصول ، اتفقا على الاحكام الالية :

الماده الاولى حب يتعهد العريفيان استعمال المعامدان سيستان أوسادا المتناريع الرامية الى تأمين المفسيل بعاول ثفاق بين البلدين .

الماده الثانية مد يرعى العربقسان الساسان المتعاقدان المادلات الثعافية بين شعبيهما في البدان العلمي والعني وحاصه فيما في م ان الحكومة الارجبتيسية والحكومة السائية رفية عنهما في توثيق عسرى التماون الثقافي وتقوية علاقسسسات المنداقة القائمة بينهما و قروفسسا عقد العاق تعانى واعتمدتا لهذه الماية

الحكومة الارحىتينية : ممالي ورسر الحارجية والإدبان الدكتوردون هنولينو حاسوس باس

الحكومة اللسانية : سمادة المنسسدوت المطلق الصلاحية الورير المعومي ادمت بك تحاس



ARGENTINE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — ARGENTINE

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

6 Decembre 1950 —
 Buenos Aires.

ACCORD CLUTCRED

7

الارجنتين

اتعاقات دولية بين لبنان والارجنتين

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

🍙 🔻 کالون الاول ۱۹۵۰ سابوسیایرس

انعاق تقيساق

7

بيروت في ١٢ كاتونالتاني ١٩٤٧

حضره صاهب المالي المسيدهبري فرعون ودار الحارجية والمسريان السناسة

صاحب العالى ،

اتشرف بابلاهکم اتبی السلمت کتاب معالیکم ایورج و ۱۳ کابول انبایی سه ۱۹۴۷ الاتی تصه :

 الاشارة الى المحادثات التى كانت محكم بتاريخ ٧ كانون الثاني سنيسة ١٩٤٧ اتشرف بان اؤكد لمعاليكم فيعا بى سائح مداولاس.

ان حكومة الحمهورية اللينانيسة وحكومة المعلكة العربية السعوديسة المسعمين على بوسق اواصرالصدامة والعلامات المسرد الدائمة سلهمارعلى تأمين الوسائل التي تعود بالتعميسة المثبادلة بين بلدينا ، قد اتعقا على مسلما المال

بحر الحكومة السابية لطاسرات حكومة الملكة العربية السعوديسية تسيير خط جوي مدني بين جسدة

وبيروت مارا بالقاهرة مع منحهاحرية التحليق قوق الاراضي اللمنانيسية والبرول فيها في حالة مرورهيس في الاراضي اللبنانية أو قوقها إلى بيلاد احرى ، ودلك على سبيل المقاطية بالمثل وعلى اساس معاملة الدولية الاكثر رعاسية .

اني اكون ممتنا لماليكم اذا ميا تعصلتم بابلاني موافقة حكومية الملكة العربية السعودية على ميسا سبق بيده « النهى »

اني ابادر باعلام معاليكم بسان حكومة المملكة العربية السعوديسية لسعيدة بان تعرب عن كامل موافقها على الاحكام التي تضعنها الكتيساب المشار الية اعلاه ، مع استثنيساء الطيران فوق الاراضى القدسية ،

و او چو آن تتقضلوا ، معالیکم ، معول باکل فائق اعساری .

وربر الحارجة المرسة السودية بالسابة

مبادله رسائل

رسائل بشان الطران المبى

ECHANGE DE LETTRES

RELATIF A L'AVIATION CIVILE

- hat a Reyrouth
- NR F

- تبونلت فی پیروت
 فی ۱۲ کانون الثانی ۱۹۱۷
 - 30-12 0

بيروت في ١٣ كاتون الثاني ١٩٤٧ حفرة صاحب العالي الشيخ يوسف ياسي ولين رزير حارجية طبيكة العربية استجودة

ساحب الماليء

بالاشبارة الى المحادثات التي كانت ممكم بتاريخ لا كانون انتابيه ۱۹۶۷ أسبر ف بان اوكد لمعاليك..... فيما بني سائح مداولات .

ال حكومة الحمهورية السيسية وحكومة المملكة العربية السعوديسية المسممين على ترسى أواصر الصدافة والملاقات الممازة القائمة بينهمسسا وعلى تأمين الوسائل التي تعودبالمعمة المسادلة بين تلديما ، قد اتعمتا على ما يلى:

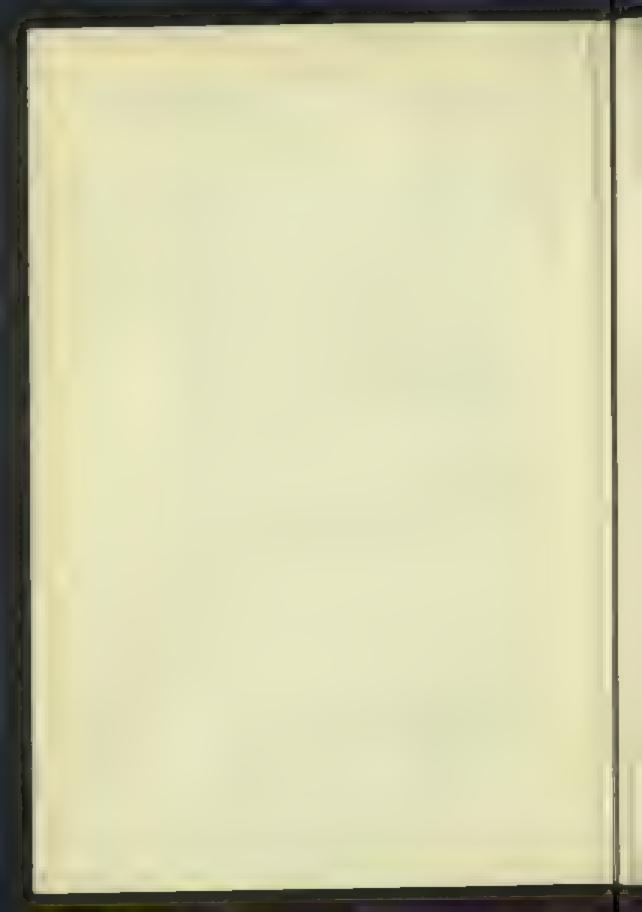
تجبر الحكومة اللسائية لطاسيرات

حكومة بملكة لمرسة السعودية سير حط جوي ملتي بين جدة وبيروت مارا بالناهرة مع مبحها حرية التحليق عوف الاراسي السائية والتزول فيها في حالة مروزها في الاراضي التسانيسة أو توعها ، إلى بلاد احرى ، وذلك على معاملة الدولة الاكثر رعاية ،

انتي اكون معثنا لماليكم اذا مست بعصب باللاعي مواقعة حكومة للمبكة المربية السعودية على ما سبق باله،

وارجو الاسفطالوالمعالكين بعلول بأكبة فابق اعتباري -

ورير الحارجية والمسريينالسانية ه**تري فرعون**



A R A B I E SEOUDITE

ACTES DIPLOMATIQUES

ARABIE-SEOUDITE

AV INT NOVEMBRE 1943

 Novembre 1838—CON VENTION D'AMITELE, DE BON VOISINAGE ET DE COMMERCE, Signée à Djeildah (B.O. 1832 - VD., 377)

DEPUIS NOVEMBRE 1983 .

 18 Junyler 1947—Reyroun ECHANGE DE LETT RES RELATIF A FAMILION CIVILE

7

الملكة العربية السعودية

اتعافات دولية بين لبنان والمملكة العربية السمودية

عبل سترين الثاني ١٩٤٣ :

۱۹۳۱ نشرین التابی ۱۹۳۹
 انفاق صدافه وحنوجوارونجاره
 موقع علیه فی چشت
 براه ۱۹۳۰ ب و ۱ من ۲۷۷

مئذ بشرين الثاني ١٩٤٣ :

 ۱۲ کائون الثانی ۱۹۵۷ ند پیروت مبادلة رسائل بشارالطیانالدی

7

14 Novembre 1910 - At CORU DE COMPEN SATION POUR LES PAIRMENTS FRAN-LO-ALLEMANDS

> Arreté It I.B du 18 Janvier 194 portant application --ret accord on Labor e-4.3 254-10 (B.O. 1941

١٩٤٠ تشرين الثاني ١٩٤٠ انطاق المادلة على المدفوعييييات الفرسية _ الإلمانيسية

- فراد ۱۱ ی ۱۸ کانونانتانی ۱۲ طبيق طاالاتماق ولينان وسورت

ALLEMAGNE

المانيا

ACTUS DIPLOMATIQUES LIBAN — ALLEMAGNE

اتعاقات دولية من لينان والاتيا

AVANT NOVEMBRE 1953

فيل شرس الثاني ١٩٤٢ :

ريم كافرن الثاني ١٩٣٧ -

30 January 193° Aca ORD
 DE COMMUNICE EL
 DE PAIEMENT

الفاق نچاري والغاق دفع

Arrêta 23.1At du 2 branier 197 portant application pro-

برار ۱۲ ق ۲ شباط ۱۹۲۷ ه نظيق بوقت نلانباق

Acete 28 FR du P Acet 19 1 portant exécutics ret accord 8 O 1986

10 ATE 6 1 10 495

talle 1808
portant application
République de la control de

طب الاسارة اليارة الد

ARTHUR OF UP A

Veresti, IR 20

Novembre 1938,

not all app not a

except one pass
themata, as so but
i dater du lee Decembre 1938

- قراد۱۹۷ فاترین التاتی ۱۹۳۸ نظیش الاماق علی بلادائسودی الالمایة اعتداد من اول کاندون الالمای الالمال

والعنصلين النامين للعراق الاحسار والمقيمين في الماضية مستعده من القوائين الدولية المرعية .

الماهدة الى أن يبلغ أحد الطرسين الماهدة الى أن يبلغ أحد الطرسين الطرف الآخر رضمه في انطالها او تعديلها على أن تطل صاربة المعمول ستيسة اشهر بعد التبليغ .

الماده الرائمة حياسرم هدوالماهدة و مم سادن وبائق الابرام و السيرب وقت ممكن .

وقد وقع علوبان لغوب على هدد بماهدد بنصبها أراسمالساس غارسان والغربي ومهرأه بجابمتهماء

بروت في السادس من الدورانسية الحمسون إماد الإلغاء وتستمالة .

TRAITÉ

D'AMITTE

- Signé fi Beyrouth
 Septembre 1950
- Les textes afficiels sont etablis en langue arabe e persaue
- NB

معاهدة

صداقة

- و وقعت في بيروت ال ١٢ اللول ١٩٨٠
- وضع النصان الرسميان المسعدان باللمتين العربية والعارسية
 - ⊣r£ •

عن فحامة رئيس الجمهورية اللسائية : معالي فيليب تقلا ، وريسسر الحارجية والمفتريين ،

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويفهما ووحداها صحيحه ومطاهه الأصول المرعية ، أتعمّا على ماباتى :

اللام الاولى مد سماهد المعسسان ولدنان عهد صداقة وسلام ، ويستنان يسهما كدولتين مستقلتين عسلاقات ودية دائمة ،

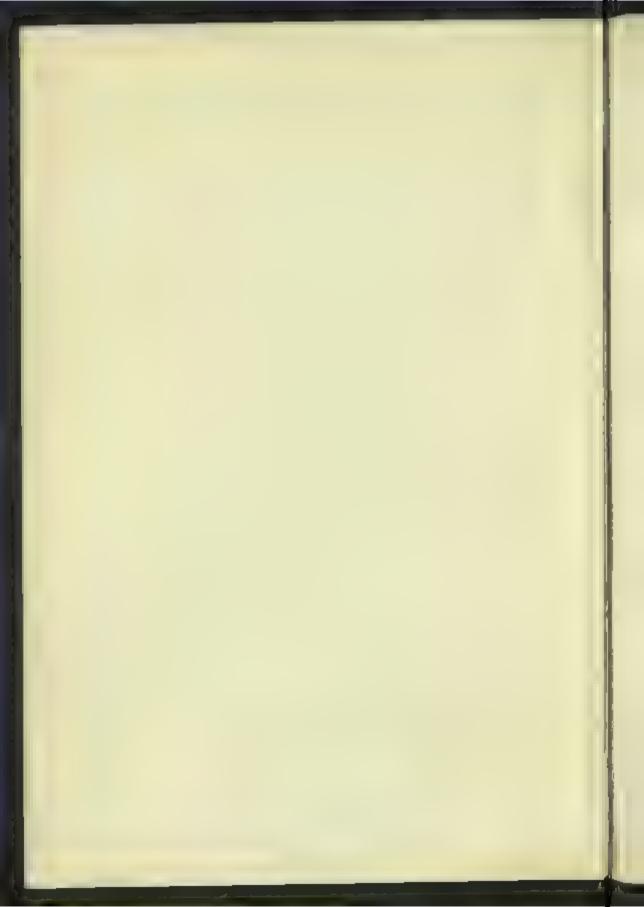
المادة الثانية من بوافق الطرفيان استاميان المعاملان على دوام العلاقات الديلوماسية والقنصلية بينهما وفاق للماديء والاصول الدوسة ، وتعامل كل منهما المبتلين الدلوماسيسيسين أن حضرة صاحب الحلالة ملك العانستان من جية ؛

وحصره صاحب الفجامة رئيسس الجمهورية اللبالية من جهة أخرى ،

رغبة منهما في تقوية الملافات الودية والروابط الحسينة بين بلديهما ،

قرراً عقد معاهدة صفاقة ، وعيشا لهذه العابة متدوبيهما المعوصين :

عن جلالة ملك المانستان : سعسادة سردار عالي علام يحيى خسبان طوري ، وزير المانستان المفوس في لنسبان .



AFGANISTAN

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — AFGANISTAN

DEPUIS NOVEMBRE 1983

6 Septembre 1950 —

Revrooch

CRAFTE DEVAILTE

7

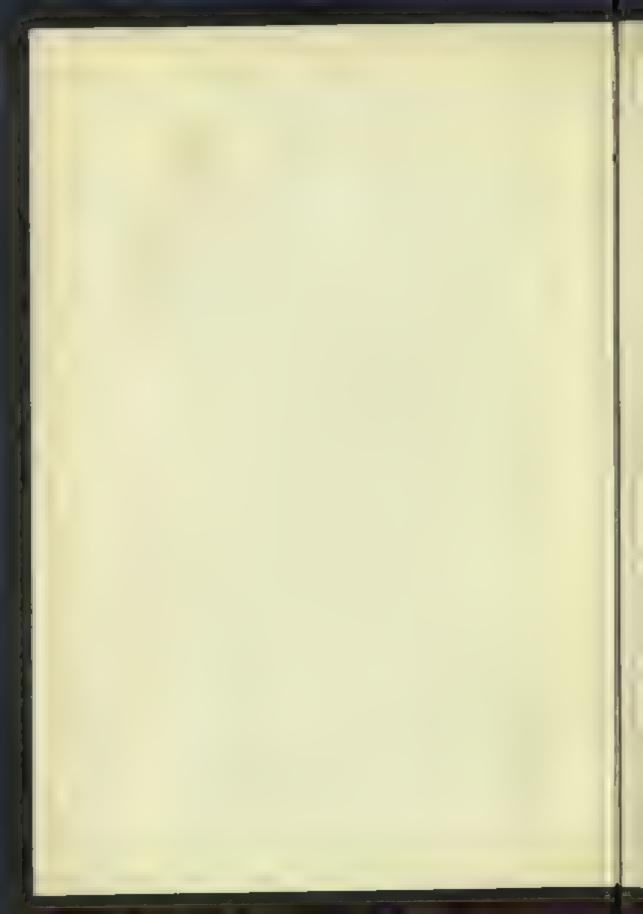
افغانستان

انفافات دولبه بین کپتان وافعانستان

، منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

به ایاول ۱۹۵۰ ــ بیروب معاهده صدالة

{



PREMIÈRE PARTIE

LES TRAITÉS ET CONVENTIONS BILATERALES

GROUPES PAR PAYS
ET PAR ORDRE
CHRONOLOGIQUE

BIBLIOGRAPHIE

Att. Ell. DES IRAITES NATIONS UNES Trutes et accords internationaux eurog tres on classes et inscrits au repertoire au Secre tariat de Organisation des Nations Unies Lane Success New-York Ladex Genera, N. 1. Unions I. a. 1950. Texte en français.

KECLER, I by T'AITES SOCIETE LES NATIONS : edité jusqu'en 1944, à Genève

REVIE EL YPTIENNE DE DROIT INTERNATIONAL Année. I de 1946 à 1947 à 1948 5-1949 6-1949 pur ce par la Société Egypte une de Les à luternational avec text se call angues prabes française et angle se

B.P 495, Alexandrie (Feypte

SIGNATURES, RATIFICATIONS, ACCEPTATIONS ADHESIONS

Long Constitute of the control of the leading of the leading of the leading of the long of the land of the land

SIGNATORES LATERIATIONS TADIDOS NS on road is accorda et conventions conclus sous les auspiers de la Societé des Nations — Geneve 1944 — Texte en français

LES ACTES DIPLOMATIQUES on a great of let Avel 1935 dans s Flats de Levant - in mandat frapea's edites par le Haut Comerciament de la Region cur Francais en Syrie et an Liban - Beyrouth 1635 - Texto en français

DOC MENTS ET TEXTES relat is aux recitions economiques et. It innereres cours in Sure it le 1 bio depuis octobre 1943 au 14 Mars 1956. Livre biance coute par le Gouvernement Lebanats

Beyrouth 1950 - Texte en langue arabe

I les ARCHIVES du Ministère de la Just ce et du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'outre-mer

LE OURNAL OFFICIFL d' L. Republique Lebanaise edite de 1920 per con Novembre 1943 en langues arabe et française et depuis extidate en langue arabe seulement.

LE BULLETIN OFFICIEL des Actes administratifs du Haut Commissariat de la Republique Française au Liban et en Syrie » edité et langues arabe et française de 1920 à 1943

RECUEIL DES ACTES ADMINISTRATIFS du Haut-Commissariat de la Republique française du Léban et en Syrie édité annuellement en langues arabe et française jusqu'en 1939.

ABREVIATIONS

Les Actes dipiomatiques . recueil edité par le HFC. le 1er AD Avril 1935 Purtie arabe ou édition arabe Ar Arrête du H.C.F. Arr Article Art. Bullet n Officed des actes aumoistratifs du HCF pu's de la BO Delegation Generale de la France Combattante et a la France Libre au Liban et en Syrie Decret D Delégation Genérale de la France DG. Decret-Législat f D.L. Accord Exceuté ou Entre en vigueut \mathbf{E}_{-} Lehanges de lettres ML. frar at a pour les arrette que signite par le De egu tie teral FL de la France Libre au Liban. In althoughout the next special topics pair topics and the Jag. de la France Combattante au Laban Hade oppossurant de la Repair que le neuse que L'ban 1 au HCF. Journal Officiel de la République Lil me JO Indicat on pour les decrets romagnes on M. Bie ar. F. ĸ KHOURY, President de la Republique La bana se votes par a Chano and peter ettronight L par le Président de la République nd at a job learnetes of the Area Loset Ergan attact LH propositates pur le Haut Commisseur de la Republi de Françoise au Liban et en Syrie Namero Nº ou n Indication was an instrument in longit que not not be ensure NR par a Chambro des Deputes a la dote de , im, resson de present recide . Page Pourp. Page de la part e Legis at on Genera e du Journa, Official PLC ou plg de la République Libanaise Référence. Se référer à. Ref Recueil des Actes Administratifs du HCF » - Annuel RA Le présent « Recueil des Traités ». RT Recueil des Traités » des Nations Unies RTNU - Recueil des Traités » de la Société des Nations SDN - voir, consulter V ou v. Vol ou vol volume

convent on en la signant Suivant cette technique la signature d'un plempotential e pouvant lier det n'tivement un letat l'établissement et l'examen des plems pouvoirs, reprendent une importance primordiale.

Far ameurs. Lapprobation on Lacreptation qui suivent une signature au la reserve rappel ent le procede de la ratification et fiennent compte de la noccessite ou se trouvent e riams. Et its un vertu de leur Constitution, de rafir reconstitution de rafir reconstitution de rafir acquel es us ont dejà apposé feur signature.

On a tractions substitue at terme de calificial in terme d'approbation ou a corporation la termini que existe entre l'acceptation ou approprient et la ratification et une d'itermes de forme et non de tond. L'ac epiation et la ratification et une d'itermes de forme et non de tond. L'ac epiation comme la ratification expression et la norme la cette de se les definitivement à cette à tono. Les ombre des ristrantation la replation n'a lars eté prenière specification de sus les accords en pressent cette procedure mais il sieté de prit le cerstaine d'aumettre y cote les fettres formelles de ratification de sibilités le laration de des affaires étraispense.

INDICATIONS ET SIGNES

Land and the particle of the property of a land to the particle of the particl

o the ground of the contract of the parties of the state of the state

La part e l'amprend de tra est d'act de internationaux enregistres qui secretainet les Nat ne l'asse tanchs qu'illa part. Il comprend les traites et records pternationaux classes et inserts au repertoire par le Secrétariat. Le criffre arabi il aque le numere du traite ou de l'accord dans chaque partie la "Recueil". Par exemple I 25 signific instrument n 25 de la pre-naère partie.

Les accords que ont para dans le Recontrates e de la Societe des Nacrons sont marques de symbole SDN su vi du numéro. Par exemple s SDN > 2487

Les numeros des volumes du Recucil des Traités » des Nations Unies sont designes par des chiffres a ches les numeros des volumes du Recueil» par des chiffres romains

EJB

cerctoire Etant donne le clause , in tant a certains Etats le droit de dévenir parties à ces protocoles, la signature par le Liban constitue une reconna sen , e impact te à l'égard de la communaute internationale qu'ils se considére tou jours comme lié par les conventions en quest in Lians que ques cas une frera ration expresse a été faite dans ce seus

L'entree in e gueur des invent ne la procedure suivant laquelle is bitats y deviennent parties i étendate de l'application des conventions dans les cerritoires extra métropolita as qu'ils représent et sur le plan pit matione sont règles par les clauses formedes de chaque instrument international

LA PROCEDI RE D'ADHESION

() est à noter à ce propos qu'une evolut on notable est intervenue depuis quelques années dans la precedure su cant laquille les Etats devinnent persus à des accords internationaux

Les conventions conc des sous les adaptées de la Société des Nations des possiont généralement que la Convention ctait ouverte à la aignature sons réserve de ratification cette signature devant généralement être donnée dans un certain léia, et qu'a partir d'une unte jeterminée la convention était que virte à l'adaésa in des Etats que ne l'avoir et pas suprée.

Cette procedure entrament I obligation in a less Etats a gnatures de ratfier la convent in par le sepie d'instruments prizels émanant du Chef de . Etat
Lindhesion devait galement à re l'objet lu dépit d'un instrument comment
de la memo a monte supreme teste procedure intrainant forcemen des demis
Aussi I Asserve et les Nations dans su resolution ou 3 Octobre 1830 et at a
aux moyens d'augmenter le nombre jest aproblées, rainfections et adhesie is
fonnées aux convent que internation es a le considération et les pratiques
des Nations a-t-e le netamment demande au Conseil de rechercher dans
que le mesure il serait possible étant donne la Constitution et les pratiques
des différents Etats d'adopter la procedure qui consiste a signer des instruments revêtant la firme d'accords gouvernementaux non sujets à rut fication
et de se conformer à cette procedure autant qu'il se pourrait

La plupart des conventions su accords passes sous les auspress de l'Organisation des Nations Unes ont adopte à cet égard une procedure et une terminologie simplifices. Il y est en effet prévu qu'un État peut devenir partie à l'accord soit en le signant sans reserve quant à l'approbation ou acceptation ultérieures soit en l'acceptant après l'avoir signe sous reserve d'acceptation ultérieure soit enfin en l'acceptant sans qu'il art ets besoin au préalable de e s'gner. On a ainsi donné aux États pour resquels, l'a existe pas de difficulte constitutionnelle à cet egard le moven de devenir somediatement, part e a la

get et suivant l'ordre chronologique. Dans ces conditions il n'est pas toujours lacte de retreuver rapidement les renseignements que l'on desire.

L'est appara qu'il sera t des lors particul escent at utile de reprendre tous relles ignoments necessaires relativement aux instruments internationaux qui engagent le Liban.

La liste que nos avons etabne repond u ce but Les textes qui y sont mentionnes sont en princ pe des instruments internationaux à caractère mu tilatéal quelle que soit leur den minution traite convention accord, protocole, arrangement

Il est à noter par ailleurs, que l'Assemblee générale des Nations Umes a acopte un certain nombre de protocoles modifiant des conventions conclues anus egide de la Societé des Nations. Les amindements apportes à des conventions ne nent cependant pas en ore tous les Etats qui y sont devenus parties.

CONSEQUENCES DES MODIFICATIONS DE STATUT POLITIQUE

Les modifications qui sont intervenires dans le statut politique du Liban poscui des problèmes juridiques et pratiques delicats

En effet conformement aux clauses de certaines conventions les parties contractantes en avaient étendu l'application à des territoires sur leaquels eles xerçaient à re les responsabilités d'administration. Or certains de ces te ritries ont depuis arquis un , esp et entier statut d'indépendance voire nome sont dévenus Membres de l'Organisation des Nations I mes

Les protoc es modificat les de conventions anciennes ayant prevu qu'ils chient experts a la reputate les seus Etats parties à ces conventions, la question s'est donc poses de savoir s'ils Etats nouveaux devaient être consider a comme parties en raison des chigations prises par les Paissances qu'increasent natrefois les responsables la administration à leur egard

bans loute dans certains traites ou instruments qui consacrent l'indépendance de Liban e problème de la succession aux obligations et droits internat maix se trouve traite. Mais la quest on se pose de savoir s'i n'est pas necessaire que e Liban sign fie aux parties contractantes, par un acte exprés, qui se considére comme de par les conventions qui prevoient ces droits et obligations.

En fait les protocoles mous ratifs de conventions anciennes ont été signes par le Léban auxquels ces conventions étaient applicables du fait de des acritions faites par la France qui exerçait autrefois l'autorité sur son

2) APRES NOVEMBRE 1943

Les documents signes après cette dote ont eté publiés, les accords postaux exceptes avec en plus des renseignements donnés pour les textes de la période antérieure, l'indication

de la loi qui a autorisé la ratificación avec reference au Januar. Officiel année, numéro, date

de la date de l'entrec en vigueur,

ue in date a cechange des instrum uts de ratification

- des langues officielles du texte origina)

Certains d'entre eux ont cle signés sans être encore ratifiés. D'autres, avant leur ratification, sont executoires en partie ou executes en fait nous, avons chaque fois, éclairé le lecteur

Ces textes, dans for grande majorite nont pas paru nu Johann Of. c.e. C'est dans for archives als Monsteres de la Justice et des Affaires Etrangeres ains, quantifies des services technopies, pie nous les avons ret, invès et nous les avons presentes ains o dre chronolog que de lears signatures.

AL LES ACCORDS AND BNACHONALA GLADRAUN

La Societe des Nations à jubilité egli érement depuis 1920 et jusqu'in 1944 in late des signatures, des ratifications et nahesions données aux accords à convenions cracias sons ses auspières. Ces lates étaient soumées au Consoli de la Societe des Valoris qui la late de charge pur une resolution de l'Assentée in fate 1, 25 organiser 1946 de van nec es moyens d'accelerer mise er vignair des accorde et cen plans depondent dans in dont ant unique public periodiquement des informations cont la recherche hiest aus toujours (accle les listes publices par la Societe des Nations ent par la luis constitué un instrument de documentation précieux.

Deputs la creation et 1045 de l'Organisation des Nations Unies, un nomur, de la important de conventions un accords internationaux muit lateraux unt été conclus qui ont confié au Secretaire général les fonctions de déposits re. A ce titre le Secrétaire genéral informe les gouvernements interessés des signatures données des dépots d'instruments de ratification ou d'acceptut obde l'entrée envigueur de la convention dont il s'aget et des diverses notifications ou déclarations qu'il reçoit à son sujet.

Ces informations dont : importance cet considerable pursqu'elles ont trait a l'étendue de l'app. cat on des conventions et accords nationaux sent par saite publiées dans le . Recuit des Traites : des Nations Umes, mais unique mont après : entree en vigueur et l'enregistrement des instruments dont il s'a

NOTES DE TRAVAIL

ELIF J ROI STANY
junel de Service qui Menistère de la justice

La methode de traval, adoptée pour la mise au point du présent RECUEIL a été d'flérente pour les accords bhateraux de celle utilisée pour les accords generaux. Nous croyons qu'il est indispensable d'exposer l'une et l'autre pour faciliter les recherches du lecteur.

L LES ACCORDS BILATERAUX

ces actes diplomatiques ont ete regroupes par pays contractants une liste complete a été étable complete à été étable complete à été étable complete à étable complete à les references aux documents de legislation interne le concernant et aux reches sofficiels qui lont public ou qui y ont fait allumon

Nota les avons regroupes sons deux rabriques les textes signes antérieu rement à Neuvembre 1943 et coux signes poster eurement à cette date le Liban ayant à plus le 32 Novembre 1943 le pleir exercice de sa souveminete interputionale.

1) AVANT NOVEMBRE 1943

Sad, max exceptions (les accords judiciaires avec la Jordanie et Hrau vo leu usage o mant le texte de ces matruments n'a pas ele public mais nous avens characte tens ceux qu'il neus a ele possible de relever

Les recherches relatives à cette periode ont eté particulièrement laboricuses les documents nayant pas tous ete publies in jamais inventories et regroupes il y a ban eu la « RECLEIL des Actes dip omatiques du H.C.F. » (1935 mais il est incomplet et pour la période 1935-1951, aucun autre recaeil n'existe

Il a donc fall u pour arriver à établir les Lates revoir les collections completes du « Journal Officiel » (1920-1951 et du « Bulletin Officiel du H.C.F. » (1920-1943 .

La plupart de ces textes signés par la France puissance mandataire ou informent directement par le Liban ont perdu de leur actualite ayant éte dénoncés ou implicitement supprimés par l'indépendance ou par des actes ullé rieurs. Certains d'entre eux, les accords judiciaires notamment, demeurent tou tefois en vigueur

PREFACE

ANIS SALEH

Depuis plumeurs aunées de jà, le Ministère de la Justice a entrepris détablir des Recueils de Lois et Reglements relatifs aux diverses branches de la législation libanaise de les éditer et de les mettre à la disposition des magistrats, des avocats, des autres hommes de loi et des jonctionnaires

Or la plupart des Accords Internationaux contiennent des dispositions qui modificat ou contredusent la législation interne et qui doivent cependant être appliquées sur le territoire libanois. Ils renferment parfois des reglimentations économiques et commerciales dont la connaissance est indispensable aux commerçants et industriels.

Le seul Recueil en cette matière est settement insuffisient piusqu'il date de 1935 et ne contient que les actes diplomatiques intéressant l'ancumio puissance mandataire.

Auna le Manutere de la Justice en collaboration avec le Manutère des lifeures Etrangères et des Libanais a Outre Mer, a-t el décide la publication d'un Recueil complet d'accords internationaies comprenant deux parties

La premie i reunit, groupes par pays contractants, les traites et accords bilatéraux signés par le Liban.

La seconde énumère les accords internationaux généraux auxquels le Liban a adhère avec les indications nécessaires pour su referer et dont nous n ui ous pas juyé nécessaire de publier les textes memes, paret qu'il est aisé de les retrouver dans les Recuells internationaux

Nous remercions le Ministère des Affaires Etrangères pour su précieuse e ulaboration dans le regroupement d'une grande partie des textes contenus dans le présent Recurd. Nous esperons que ce travail trouvers, auprès de tous, un accueil favorable

Beyrouth, le 22 Novembre 1951

CONSTITUTION LIBANAISE

ARTICLE 52

Lot construct anote to a neventee 1913, art. 3)

Le President le la Republique Elhannse negocie et rusdle
les traites. Il en conne commissance i la Chambre massidic
que l'oriene est la sarch de l'étai le permettert.

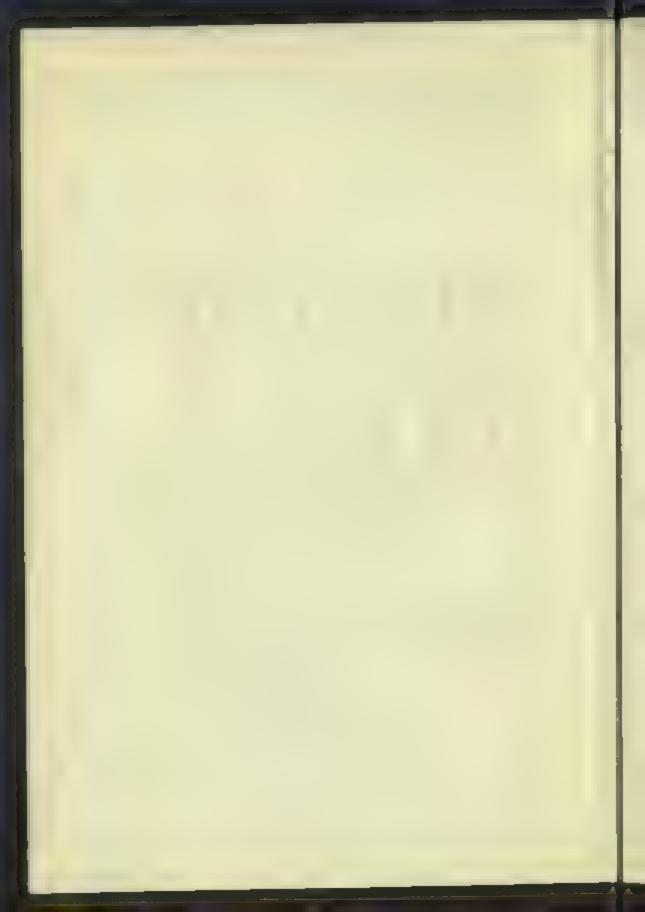
Les traites que conjugent les formées de l'Elat, les traités es commerce et en general les trailes qui ne peuvent etre dérances à explica na de chaque année, ue sont définitifs qu'après avancée votes par la Cloundre.



PLAN DE L'OUVRAGE

	Page
PREFACE, par M. Anis Soleh, Directour General de la Justico	V
NOTES DE TRAVAIL, par M. Elis J. Boustany	177
ABRE-VIATIONS	XI
BIBLIOGRAPHIE	XII
PREMIERE PARTIE Les traites et acrords bilateraux groupes par pays et par ordre alphabetique	XIII
SECONDE PARTIE. Les accords internationaix generales a requels le Libin a adhère groupes par objet	525
11811 (IIRONOLOGIQUE des accords bilateraux signes depais November 1913 et publies dans le pres at Révaeil	512
ADDI NDUM FT MINE A TOUR dat 30 Octobre 1951	317
TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES	
FRRATA	549
ABREVIATIONS, dans le texte arabe	551
PREFACE en langue arabe	552





REPUBLIQUE LIBANAISE

MINISTÈRES DE LA JUSTICE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET DES LIBANAIS D'OUTRE-MER

RECUEIL DES TRAITES

ET CONVENTIONS BILATÉRALES

AVEC UN INDEX DES ACCORDS GÉNÉRAUX INTERNATIONAUX AUXQUELS LE LIBAN A ADHÉRÉ

PUBLICATIONS DU MINISTERE DE LA JUSTICE

. .

EN TEXTE ARABE

•	Journal Official	de la	Bepublique	Libernalise	(Hebdamadalre)	
					. LI Elranger	

٠	Remell des Lais (10 tr					
	Prox Pour les Mag-	s (2 a)	No. of	(-) 3 -	25 L.L.	(avec classeurs)
	Post to the	s 210 f		1680078	250 L. L.	(avec cinsoruts

Supplemen	is do Be	ctall di	s Lak

No. I	-st100 M	1645	1 1	(1)	ı
\. ·	Jusqu au 30 Mars	tey	ed %	3.1	
1 .	rope of 4) tyre	166	1495	51.1	ı
No.4	asq the sa		-1		ļ
\ .	assert of 30 Marst	1333	201	4	

■ Index aumlythme e see	
-------------------------	--

- Index analytique is tro's to Hill 120 600 e ins to prove to Nation Sep 147 prox 5 c. l.
- Recuel) des Décisions du Lonseil d'Eint
 Avril 18 Décembre 1950) prix à l'Al
 Avril 18 Décembre 1950 prix à l'Al
 Avril 18

EN TEXTS FRANÇAIS

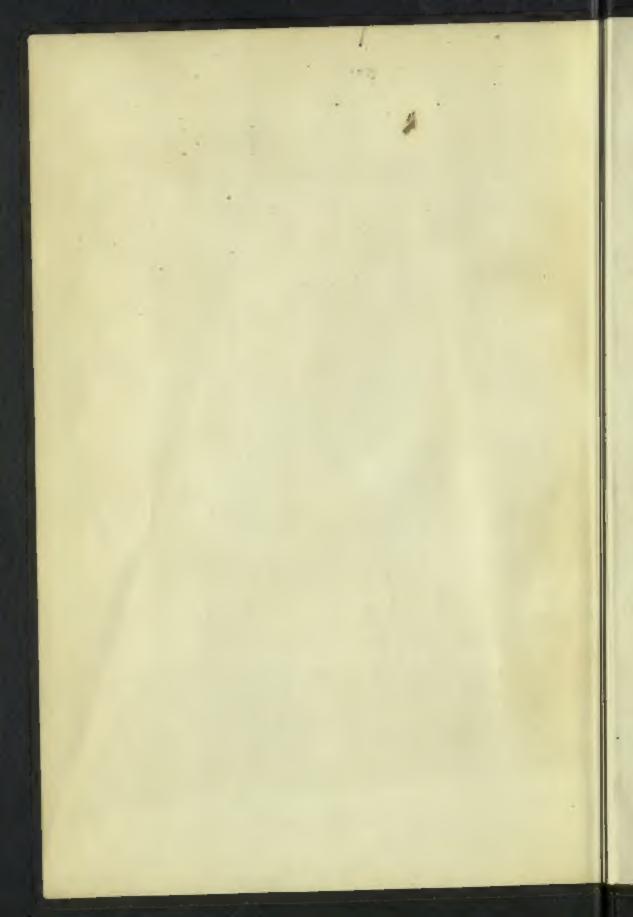
Reperiules de Jurisprudence Libantase (J. . . M. xies : 1924-1946
 Tomes Prix 30 L.L. Peri les Mogret. 23 L.L.

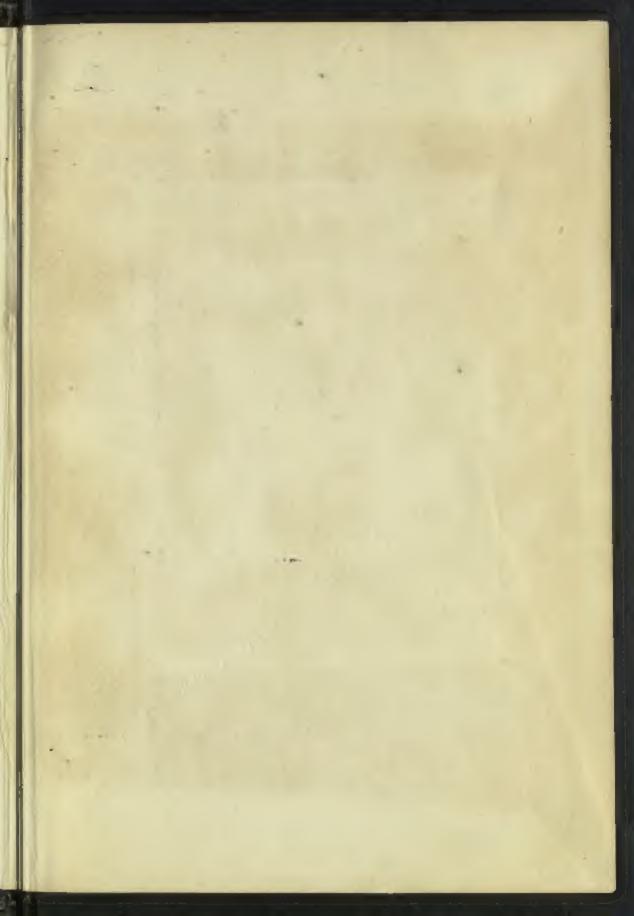
EN TEXTES ARABI- ET FRANCAIS

■ La Beyne Zudfchalre Labamaise (mensuelle)

Made the state of	over a stagalistica)	.5 [
	and the for the justice I	

ж т 4 % на од гев 25 I I





A.H.B. LIDTARY

341.2:492mArv 1:6.1 ثبتان. معاهدات. الغ مجمر عه المعاهدات والاتفائيات الثناني محمر عه المعاهدات والاتفائيات الثناني

American University of Beirut



341.2 192-A V-1 General Library

